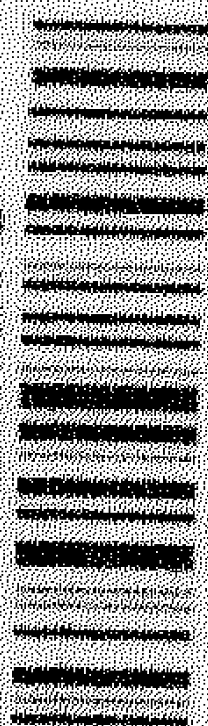
إسرائيل ونظرية جديدة للحرب




Bibliotheca Alexandrina
01558010

بقلم لواء أركانحرب / متقاعد : حسام سويلم

إسرائيل ونظرية جديدة للحرب

تأليف

لواء أركان حرب / متقاعد

حسام سويلـــــــــم

الفهرس

رقم الصفحه

الباب الرابع: ديناميكية الحرب القادمة

الفصل السابع : المعالجة الإستراتيجية لقضايا أمنية حرجة

فهرس الملاحق والمراجع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لا تعتبر مشكلات الأمن فى إسرائيل بالنسبة لشعبها قضايا مجردة، ذلك لكونها تشغل جانبا هاما من حياته، حيث اصبح الأمن هو الهاجس اليومى لكل الإسرائيليين. إلا أنه رغم هذا الاهتمام، فإن مناقشة هذه المشكلات لايزال - فى رأى الكثير من الإستراتيجيين هناك - ينقصها التماسك والتجانس، وذلك بسبب الصعوبة الفكرية والأيديولوجية التى تلاقيها النخبة الحاكمة فى طرح تفكير إستراتيجي شامل للعناصر المؤثرة على الوضع الأمنى لإسرائيل.

ولقد اصبح من المسلمات فى الفكر الإسرائيلى أن ضمان أمن إسرائيل لا يمكن أن يعتمد فقط على الوسائل العسكرية، خصوصا فيما يتعلق بالأبعاد الجغرافية والديموجرافية والاقتصادية، وما لها من تأثير قوى فى الميزان العسكرى فى المديين المتوسط والبعيد. من أجل ذلك - وكما يقول الباحث الإستراتيجى (أفنيريانيف) فى كتابه (السياسة والإستراتيجية فى إسرائيل) - أصبحت هناك حاجة ماسة لعقد اتفاقات سياسية مع العرب لحل النزاع وتحقيق تسوية سلمية للصراع الدائر معهم، مع ضرورة أن يقترن ذلك بترتيبات وتفاهم مع الولايات المتحدة من أجل توفير ضمانات أمنية لإسرائيل، وذلك فى ظل نظرية أمنية جديدة تقضى على السلبيات التى أفرزتها النظرية الأمنية القديمة على صعيد التطبيق العملى خلال نصف قرن منذ نشأة إسرائيل، وتواكب التغيرات المتوقفة مع دخول إسرائيل القرن الحادى والعشرين.

وتوجد معارضة شديدة فى إسرائيل للكشف بشكل موثق عن الرؤية العامة والنظرية للسياسة الأمنية لها، وذلك لما توفره السرية والغموض من تشويش على الدول العربية، وتفادى مزيد من الإحراج والمواجهات الدبلوماسية مع دول صديقة لإسرائيل على رأسها الولايات المتحدة. هذا بالطبع إلى جانب الميراث السياسى لإسرائيل الذى يفضل التعتيم على الوضوح، وتجنب الخلافات العميقة فى الرأى بين الإسرائيليين حول قضايا رئيسية.. مثل تحديد أهداف ونوايا العرب، وأهمية المناطق المحتلة أمنيا لإسرائيل. لذلك فإن غياب الصيغة المفصلة وشبه الرسمية للنظرية الأمنية لإسرائيل، لا يسمح بإستخلاص الخطوط الدالة على سياستها الأمنية، أو على الأقل يجعل القدر الأكبر من تفاصيلها غير معلوم بالفعل. إلا أنه رغم هذا

التعتيم الشديد الذى تفرضه إسرائيل على نظريتها الأمنية بشكل موثق فى معظم الأحيان، فقد أمكن رسم المعالم الرئيسية لها، وذلك من خلال الدراسة المنظمة لأساليب العمل الأمنى، ومن تتبع الدراسات والتصريحات والبيانات التى صدرت عن جهات مسئولة ومعنية بالأمن القومى فى إس-+\.رائيل، والتى ساعدت على تفهم ماهية ومبادئ نظرية الأمن، والتى تعتبر ركيزة فى رسم السياسة الأمنية بشقيها الخارجى والدفاعى فى إسرائيل، سواء فى ثوبها القديم أو إزاء محاولات تجديدها التى تجرى حالياً.

وتنقسم هذه المبادئ إلى قسمين رئيسيين:

أ- **القسم الأول:** وهو معنى بملامح وخصائص التهديدات الأمنية التى تتعرض لها إسرائيل.

ب- **القسم الثانى:** ويختص بالأسس الهيكلية لمواجهة هذه التهديدات. ولقد طرأت بالفعل تغيرات على هذين القسمين خلال العقود الأربعة من عمر دولة إسرائيل، وإن كانت تغيرات غير جوهرية تكمن فى بعض التفاصيل الناتجة عن الفروق الدقيقة فى تكنولوجيا الأسلحة والمعدات التى تتطور بمعدلات سريعة، وفى تعديل أولويات التعامل مع المشاكل الأمنية إرتباطا بأهميتها، وليس فى الأسس المبدئية للنظرية الأمنية التى ظلت كما هى حتى جاءت عملية السلام فى عام ١٩٧٨ وفرضت بعض التغيرات الجوهرية فى هذه الأسس، خاصة فيما يتعلق بأهمية الأراضى المحتلة وما تشكله من عمق استراتيجى لإسرائيل، وفرضت أسئلة هامة أبرزها أيهما أهم للعمق الإستراتيجى : السلام أم الأراضى؟ وهى الأسئلة التى طرحها شيمون بيريز فى دفاعه عن عميلة السلام والشرق أوسطية، باعتبار أن الصواريخ البالستية التى يملكها العرب وتطول العمق الإستراتيجى، أفقدت الأراضى المحتلة أهميتها كعمق استراتيجى، وأن البديل لذلك هو السلام الذى يمكن إسرائيل من اختراق المجتمعات العربية وإقامة علاقات طبيعية معها، وهو ما يؤمن أفضل عمق استراتيجي لإسرائيل، خصوصا مع صعوبة - بل استحالة - اللجوء إلى الخيار النووى الذى تملكه إسرائيل لمواجهة التهديدات الأمنية التى تتعرض لها، بالنظر لمحاذير كثيرة تُقيِّدُ استخدامه، رغم امتلاك إسرائيل لترسانة ضخمة منه.

وعن استمرار صلاحية الأسس والمبادئ التى تنهض عليها نظرية الأمن الإسرائيلية، يقول الجنرال (إسرائيل طال) "لقد أبحرت السفينة على مدى سنوات عمر إسرائيل حتى الآن، بلون هنا وترميمه هناك، ولقد أصلحنا

وجوّدنا، كما أفسدنا فى أحيان أخرى، لكن المبادئ الأساسية بقيت على حالها".

وفيما يتعلق بقسم (التهديدات العربية)، فإن النظرية الأمنية - طبقاً لتفسيرات زعماء إسرائيل - تعكس محاولة ملتوية للحفاظ على توازن مقبول بين إبراز شدة الخطر، وبين التأكيد على مقدرة إسرائيل على البقاء. فمن ناحية تبرز وبشكل مبالغ فيه جذور العداء العربى للمشروع الصهيونى، وتؤكد على الفجوات فى القوة بين الشعوب العربية الكارهة لإسرائيل، وبين ما تدعيه وتحاول تصويره عن الإنسان اليهودى المسالم والمهدد فى وطنه. ومن ناحية أخرى تراعى التحذير من تصوير خطر التهديد العربى للدرجة التى لا يمكن لإسرائيل أن تصمد أمامه أو تواجهه، أو أنها يمكن أن تنهار كما إنهارت دولة الصليبيين فى فلسطين والشام فى القرن الثانى عشر بعد أن إستقرت فى هذه المناطق لأكثر من مائة عام. وهذا المفهوم الإسرائيلي يكشف عن علاقات غير واضحة للقوى الحقيقية فى الصراع، وأيضاً عن منطق غامض مفاده : إذا كان التهديد العربى لإسرائيل خطيراً لدرجة لا تجعل لها القدرة على البقاء والاستمرار، فإن نتائج المشروع الصهيونى تبدو مغامرة غير منطقية، وفى مقابل ذلك، فإنه مع التأكيد الإسرائيلى على خطورة هذا التهديد، فإن الإصرار على قدرة إسرائيل على مواجهته والتعامل معه يصبح من الناحية الإستراتيجية لا معنى له.

لذلك جاءت القاعدة الأساسية والهامة فى النظرية الأمنية لإسرائيل لتعبر عن حقيقة جوهر الصراع العربى - الإسرائيلى، وتؤكد عليه، باعتبار أنه ليس مجرد صراع على قضية تعارض فى المصالح.. كالخلاف على الحدود، أو حول حقوق الملاحة والصيد فى الممرات المائية، كما هو حال النزاعات القائمة بين الدول، ولكنه صراع تاريخى ومصيرى عميق الجذور، شامل وغير محدود، وربما بلا حل. يتضح ذلك من تأكيد جميع حكومات إسرائيل منذ نشأتها على مزاعم حول حقوق تاريخية وطبيعية لها ليس فى فلسطين فقط، ولكن أيضاً فى الدول العربية الأخرى فيما يسمى بإسرائيل الكبرى، برز ذلك فيما يسمونه فى إسرائيل (ميثاق الاستقلال)، وكان طبيعياً أن تقابل مثل هذه المزاعم بالرفض العربى، لما تشكله من تهديدات ومخاطر على كيانات الدول العربية ذاتها، إذا ما وافقت هذه الدول على إبتلاع إسرائيل لفلسطين. وهو ما حصل بالفعل حيث أصبحت تطالب إسرائيل - بعد ابتلاعها لفلسطين - بأراضى فى الجولان السورية وفى جنوب لبنان، كما إستأجرت أراضى فى شرق الأردن، وكانت تطمع ولازالت فى سيناء، وهى أطماع إسرائيلية لا نهاية ولا حدود لها. من هنا برزت شرعية

المعارضة العربية لقيام الكيان الإسرائيلي أصلا في قلب المنطقة العربية، وهي معارضة قوية ومنطقية ومتأصلة في الوجدان العربي، وتتوارثها الأجيال العربية، لكونها لا تعود لأسباب سياسية (أي موقف سياسي لحاكم أو بعض الحكام العرب، أو تقابل بين ديموقراطية حديثة تزعمها إسرائيل، وأنظمة حكم أوتوقراطية تتهم بها الدول العربية)، بل ترجع هذه المعارضة لأسباب عقائدية (مسلمون مقابل يهود)، وأسباب ثقافية (الشرق مقابل الغرب)، وأسباب عرقية (عرب مقابل جنسيات أخرى وافدة على المنطقة من مختلف أنحاء العالم)، وأسباب اجتماعية (أغلبية عربية في مقابل أقلية إسرائيلية)، وأسباب اقتصادية (أطماع إسرائيلية في الأراضي والمياه والثروات العربية)، وأسباب نفسية تتمثل في (مشاعر حادة لدى اليهود بالدونية والاضطهاد وكراهية الأغيار)، وقبل كل ذلك وبعده أسباب تتعلق بالمصير والبقاء، حيث يصعب، بل يستحيل، على العرب أن يقبلوا أن يرتهن مستقبل أجيالهم القادمة برغبة إسرائيل في أن تسود المنطقة وتهيمن على شعوبها في ظل ما تحلم به من إقامة كومنولث عبري تكون فيه إسرائيل الدولة القوية والعظمى في المنطقة، والتي تقود دويلات عربية ضعيفة ومفككة عرقيا وطائفيا، تدور كالتوابع في فلك تل أبيب. وهذه الحقائق حول الرفض العربي لإسرائيل، تدركها القيادات الإسرائيلية جيدا، وتعتبرها مبررات منطقية للمعارضة العربية للمشروع الصهيوني لعشرات وربما مئات من السنين قادمة، وهو ما يؤكد على ديمومة الصراع العربي-الإسرائيلي، واستحالة قيام سلام حقيقي بين العرب وإسرائيل، وإنما قد تكون هناك هدنة/هدنات طويلة ولكن مسلحة.

لذلك كان السؤال البديهي الذي طرحه بن جوريون - أول رئيس وزراء لإسرائيل - على ناحوم جولدمان رئيس الوكالة اليهودية، وذلك في حوار صريح بينهما بعد عدة سنوات من قيام إسرائيل، هو: "لماذا يقبل العرب بسلام مع إسرائيل إذا كانوا يشعرون بمخاطر المشروع الصهيوني على كياناتهم؟" فأجاب جولدمان : "لو كنت زعيما عربيا، لم أكن لأقبل أبدا بقيام دولة إسرائيل، إنه أمر طبيعي أن يرفضوا التعايش معنا، فلقد أخذنا أرضهم، فلماذا يقبلون بالسلام معنا ؟!". يتضح من هذه الكلمات أن أساس السياسة الأمنية لإسرائيل تبرز عند عتبة الاعتراف بشرعية المعارضة العربية لها.

ورغم هذا الإدراك - أو الاعتراف - بشرعية المعارضة العربية لوجود إسرائيل أصلا، إلا أن التحدي الإسرائيلي يقوم على أساس مفهوم أن العرب رغم ما يمتلكونه من عناصر قوة كثيرة، إلا أن لديهم شعور عميق بعدم قدرتهم على تدمير إسرائيل أو القضاء عليها. لذلك فإن إحدى الركائز

الأساسية لنظرية الأمن الإسرائيلي، تقوم على فكرة أن العرب من الصعب عليهم أن يترجموا مايمتلكونه من عناصر قوة إلى ميزات إستراتيجية فعلية، هذا إلى جانب افتراض آخر بأن أهداف العرب من الصراع ضد إسرائيل ليست جامدة أو ثابتة، بل متغيرة وتتصف بالديناميكية، كما أن النوايا السياسية العربية تجاه إسرائيل ليست كلها متعصبة ورافضة للتعايش السلمى معها، بل أصبحت فى السنوات الأخيرة تميل إلى الاعتدال بسبب عوامل كثيرة تخضع لتقلبات ومساومات عديدة، منها الضغوط الأمريكية على الدول العربية، والخلافات العربية-العربية، والوضع الدولى الرافض لأية محاولة عربية لإزالة إسرائيل، هذا إلى جانب الصراعات العربية مع دول الجوار الجغرافى (تركيا وإيران وإثيوبيا والسنغال) المتواجدة فى أطراف المنطقة العربية، بالإضافة لحسابات المكسب والخسارة إذا ما قرَّر العرب الدخول فى مواجهة شاملة ضد إسرائيل، فى ضوء التجارب الحربية السابقة. بمعنى أنه لو كان العرب مقتنعين بأنهم لن يدمروا إسرائيل، ما كان عداؤهم سيصل إلى الحد الذى وصل إليه، وبشكل معكوس، لو لم يستشعر العرب أن إسرائيل فريسة سهلة، لما لجئوا للصدام العسكرى غداة إعلانها دولة مستقلة. وفى ذلك قال بن جوريون : "إذا ما أدرك العرب أنهم لن يستطيعوا تدمير أو إبادة إسرائيل، فإننى واثق أن السلام عندئذ سيتحقق، لأن ذلك ضرورى لهم بقدر ما هو ضرورى لنا".

من مثل هذا التقييم لأصول ومصادر الصراع العربى-الإسرائيلى، وطبقاً للرؤية الإسرائيلية، ينبع استنتاج عملى وهام يحتل مكانة بارزة فى النظرية الأمنية لإسرائيل. مفاده أن إسرائيل رغم كونها بالفعل دولة صغيرة، وعناصر القوة الشاملة لديها أقل بكثير من مثيلاتها فى الدول العربية، إلا أنها تستطيع التأثير عن طريق الإدارة الفاعلة والناجحة لسياساتها الخارجية والدفاعية على الموقف العربى من الصراع. فالسياسة الأمنية الإسرائيلية فى أحد جوانبها يمكن أن تدفع العرب للاعتقاد بأن المشكلة ليست فى مقدرتهم على كسر الإرادة الإسرائيلية، بل كيف ومتى من خلال سياسات إسرائيلية معينة يمكن للعرب أن يقتنعوا بأنهم لن يقدروا على استخدام ما لديهم من إمكانات وقدرات ضد إسرائيل، ومن ثم فإنه من منطلق مصالحهم العليا، عليهم أن يبحثوا عن الطريق الأقصر والأقل كلفة لتحقيق تعايش سلمى معها، وطبقاً لرؤيتها.

ومن هذا المنطلق، وعندما نربط بين عناصر وأسلوب رد الفعل الإسرائيلى على التهديد العربى، سنجد أمامنا صورة متوقعة بالفعل لسياسة إسرائيل الأمنية تتلاءم مع مقدرة وحدود دولة صغيرة على ساحة إقليمية

أكبر منها بكثير ورافضة لها، وساحة دولية أوسع تتسم بالفوضى والعنف. لذلك كان الخط المتفق عليه بين واضعى سياسة إسرائيل الأمنية، هو تجميع قوة ردع كبيرة ومتنوعة، قادرة على منع - أو تقليل - الأعمال العدائية لها كما ونوعاً، وبما يُجبر العرب على إعادة النظر تدريجياً فى موقفهم من إسرائيل، وصرف النظر نهائيا عن مشروعهم القومى القديم الذى يستهدف إزالة إسرائيل. **لذلك جاءت نظرية الأمن الإسرائيلية لتؤكد على عدة مبادئ على النحو التالى:**

أ - ضرورة تعبئة جميع مصادر القوة الشاملة من أجل تحقيق الغايات والأهداف القومية العليا لإسرائيل.
ب- أهمية وجود انسجام وترابط بين المصلحة العليا لإسرائيل، ومصالح الدول العظمى على المستويين الإقليمى والدولى.
ج- الجدوى المأمولة لإسرائيل من الاندماج الكامل والمدروس فى لعبة الأمم على الساحة الشرق أوسطية وما حولها.
د- الأهمية العليا للقوة العسكرية المتفوقة فى أفرعها المختلفة - التقليدية والفوق تقليدية - كأداة ردع جسيم.
هـ- شرعية استخدام القوة العسكرية لشن ضربات وقائية ومسبقة عند بروز نوايا بتهديد عربى ضد إسرائيل، وعدم الانتظار حتى يقع التهديد.

وتتحدد ماهية رد الفعل الإسرائيلى على التهديدات العربية، استناداً إلى محاور لها أهميتها فى إطار مفهوم أشمل وأوسع لنظرية الأمن يتعدى البعد الدفاعى الى أبعاد أخرى. ذلك ما أكده بن جوريون عند تقديم حكومته للكنيست الثانى فى نوفمبر ١٩٥٥، حين قال: " إن أمن إسرائيل لا يقوم فقط على جيش وسلاح، ورغم أنه بدونهما لن يكون هناك أمن، إلا أن الأمن يعنى أبعاداً هامة أخرى تتمثل فى تكثيف الهجرة إلى إسرائيل، والتوسع فى الاستيطان، وفى المقام الأول استيطان الصحراء. إن الأمن يعنى أيضا تحويل البحر إلى يابسة، والهواء إلى أرض صلبة، وذلك بأن تكون لنا قوة بحرية عظمى، وقوة عملاقة فى الجو... الأمن يشمل أيضاً تطوير البحث العلمى والقدرة العلمية فى جميع التخصصات الفيزيائية والكيماوية والبيولوجية والتكنولوجية إلى أعلى مستوى، بل إلى أعلى قمم العلم. الأمن هو الكفاءة الفنية المتطورة لشبابنا فى الزراعة والصناعة والبناء والملاحة.. وختاماً فإن الأمن هو فى جسارة الشباب، وتفانى الشعب فى ولائه للدولة،

ودفعهم إلى تقبل المهام الصعبة والحيوية على طريق الإستيطان والأمن والارتباط بالحدود، بروح إيجابية".

وانطلاقاً من مفاهيم التهديدات التي تواجهها إسرائيل، وأساليب رد الفعل لديها، توصّل واضعوا نظرية الأمن إلى إستنتاج مفاده أن الجيش الإسرائيلي ينبغي أن يكون المرتكز الأساسي لحماية أمن إسرائيل. ومن ثم فإن على القيادة العسكرية أن تطور عقيدة قتالية ونظرية حرب تنسجم مع الحقائق الأساسية التي تعيشها إسرائيل، سواء من حيث القيود الجيوبوليتيكية أو طبيعة التهديدات التي تواجهها. **ومنذ نشأة إسرائيل في عام ١٩٤٨ وحتى أوائل التسعينات إتّبعت إسرائيل في حروبها نظرية أمن تعتمد على عدة مبادئ أساسية تمثلت في الآتي:**

أ- ضرورة تمتع الجيش الإسرائيلي بتفوق نوعي على الجيوش العربية في أنظمة التسليح والتنظيم والتدريب وأساليب الاستخدام القتالي للقوات، وأنظمة القيادة والسيطرة والمخابرات، وفي الروح المعنوية، وبما يُعوّض النقص الذي يعانيه في الحجم الكمي بسبب قيود القوة البشرية. مع مراعاة تحقيق الحشد والتفوق الكمي في الاتجاهات الرئيسية للعمليات.

ب- وبالنظر لصعوبة إستمرار التعبئة العامة في إسرائيل لفترات طويلة لما لذلك من تأثيرات سلبية اقتصادية واجتماعية، فإنه ينبغي إتباع أساليب الحرب القصيرة الحاسمة، والاعتماد على حجم محدود من القوات النظامية العاملة، في مقابل حجم أكبر من قوات الاحتياط، يؤمن إستدعاءهم في لحظات التوتر أنظمة متطورة للإنذار والتعبئة ورفع حالات التأهب القتالي. هذا بالإضافة لإتباع أساليب استخدام قتالي تحقق الاختراق السريع لدفاعات العدو، والوصول إلى عمقه، وذلك بالاعتماد على أنظمة التسليح ذات الخصائص الهجومية (ثنائي الطائرة والدبابة)، ووفقاً لأساليب الاقتراب غير المباشر، مع العمل من خطوط داخلية (نظرية نقل الحرب من اتجاهٍ لآخر طبقاً للتهديد وأسبقياته).

ج- تعويض الافتقار إلى العمق الإستراتيجي الذي تعانيه إسرائيل بسبب صغر مساحتها، وذلك بإيجاد عمق إصطناعي من خلال شبكة المستعمرات المحصنة التي أقامتها إسرائيل في مناطق حدودها، وداخلها، وفي الأراضي العربية المحتلة باعتبارها خط الدفاع الأخير لإسرائيل. إلا أن هذا لم يلغ إحساس الخطر عندها من احتمال أن تصل نيران الحرب إلى الأهداف الحيوية المتواجدة في عمق إسرائيل، وأخطرها مناطق التجمعات السكانية. ومن ثم كانت هناك حتمية لدى القيادة الإسرائيلية بتبني المفهوم الهجومي الذي ينقل المعركة من بدنها إلى أرض الخصم

لتوفير حدود آمنة بعيدة عن إسرائيل، يفضل أن ترتكز على موانع طبيعية أو صناعية بحيث يمكن الدفاع عليها بسهولة.

د- وقد تفرع عن المبدأ السابق، مبدأ آخر يتمثل في تبني مفاهيم الضربات الوقائية والمسبقة، التي ينبغي شنها عند الإحساس بنوايا تهديدية من جانب الخصم، وهو ما يتطلب توفير نوعين من الإنذار : إنذار بالنوايا الهجومية من قبل الخصم، وعندها يمكن شن ضربة وقائية، وإنذار آخر بقرب وقوع هجوم فعلي، وعندها ينبغي شن ضربة مسبقة. وبذلك دخلت الضربات الوقائية والمسبقة في إستراتيجية الردع، كما تطلب الأمر تحديد ذرائع تبرر بها إسرائيل لجوءها إلى شن الحرب.

هـ- أهمية الوثوق إلى وجود قوة دولية كبرى تتعهد بدعم إسرائيل سياسيا وعسكريا قبل وأثناء وبعد الحرب، خصوصا إذا ما خرجت نتائج العمليات العسكرية عن الحسابات التي إفترضتها إسرائيل، وأوشكت على الهزيمة، أو كانت في حاجة ماسة لكبح سياسي وعسكري لخصومها يفوق قدراتها.

وقد تم تطبيق هذه المبادئ خلال الجولات العربية-الإسرائيلية الخمسة، فقد كانت حرب ١٩٤٨ بهدف تثبيت إستقلال إسرائيل في قلب فلسطين، ثم حرب ١٩٥٦ وقائية إستهدفت إجهاض عملية تطوير القوات المسلحة المصرية بعد حصولها على صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، ولكي يسمح للسفن الإسرائيلية بالمرور في مضايق تيران إلى خليج العقبة حيث ميناء إيلات الإسرائيلي على البحر الأحمر. كذلك حرب ١٩٦٧، فقد كانت في ظاهرها ضربة مسبقة استهدفت تدمير التجمعات العسكرية المصرية التي تحركت إلى سيناء، بزعم أنها كانت تشكل تهديدا لإسرائيل، ولكن إستهدفت في حقيقتها توسيع رقعة إسرائيل ونقل حدودها إلى حدود آمنة تقضي على العيوب الجغرافية التي تعاني منها، وتضيف لها عمقا إستراتيجيا في سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة. أما حرب أكتوبر ١٩٧٣، فقد كانت حربا دفاعية وقائية على حدود ظنتها إسرائيل آمنة، إستهدفت من خلالها صد وتدمير القوات المصرية والسورية المهاجمة في شرق قناة السويس والجولان، ثم شن هجمات مضادة تستعيد بواسطتها الأوضاع إلى ما كانت عليه، ثم تنقلها إلى مناطق أكثر عمقا داخل الأراضي العربية. نفس الأمر بالنسبة لحرب (سلام الجليل) في لبنان ١٩٨٢، فقد كانت تجسيدا للحرب الوقائية والتوسع في آن واحد، حيث قضت إسرائيل على قوات المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان، وأجلتها من معظم الأراضي اللبنانية،

ثم أنشأت حزاماً أمنياً فى الجنوب اللبنانى بعمق ٤٠كم إحتلته بمزيج من قواتها وقوات جيش لبنان الجنوبى الموالى لها.

ولقد إكتشف قادة إسرائيل وخبراؤها الاستراتيجيون الثغرات العديدة فى نظرية وسياسة الأمن القومى عقب هزيمة إسرائيل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، نتيجة الوهم الذى أصابهم بسبب انتصارهم فى حرب ١٩٦٧، حين تغير الهدف القومى إلى التمسك بالأراضى العربية التى إحتلتها إسرائيل فى الضفة والجولان وسيناء وغزة، واعتبار الخطوط التى وصلتها قواتها بمثابة حدود دائمة لإسرائيل. وكان هذا التطور سببا فى نشوب حرب اكتوبر (يوم الغفران) التى وضعت نهاية للوهم القائل بأنه يمكن مواصلة الوضع القائم لحالة (اللاسلم واللاحرب) إلى أن يتم رسم حدود جديدة وفقاً لشروط إسرائيل، بمعنى مواجهة الخيار ما بين دوام الحرب من أجل الحدود الدائمة التى لا يمكن الوصول إليها عبر إتفاقيات سلام، أو خيار السلام الشامل مع العالم العربى مقابل إعادة الأراضى التى تم إحتلالها فى حرب الأيام الستة.

ولقد جاء القرار الإسرائيلي بالدخول فى عملية السلام من منطلق ما ثبت من أنه ليس هناك خيار أمامها سوى مواصلة التحدى على طريق الحل الإقليمي من أجل تحقيق سلام يحقق لها الأمن. **وقد تأثر ذلك القرار بعاملين هامين:**

أ- **العامل الأول:** ما أثبتته حرب (سلام الجليل) فى لبنان عام ١٩٨٢ من أن الانتصارات العسكرية قد لا تحقق دائماً مكاسب سياسية، بالإضافة لما أثبتته هذه الحرب، وكذلك حرب أكتوبر ٧٣ من قبل، من وجود ثغرات فى نظرية الأمن الإسرائيلى.

ب- **العامل الثانى:** الانقلاب الجغرافي السياسي العالمي بعد الستينات، من حيث غروب الإستعمار الإقليمى الغربى والشرقى على السواء بمفهوم الاحتلال العسكرى الأراضى. وقد نبع ذلك من عدم القدرة على الإحتفاظ بالأراضى المحتلة فى مواجهة الشعوب الرافضة والمقاومات الوطنية المسلحة، إلا بثمن باهظ من الخسائر البشرية والمادية كما حدث بالنسبة للروس فى أفغانستان، وفى وقت تتقلص فيه قدرة الدول الكبرى على مواصلة حمل العبء الحربى والإقتصادى للحكم الإستعمارى، والرغبة فى الإمتناع عن التدهور الذى قد يصل إلى حرب نووية عالمية.

لذلك إجتهد الباحثون الإسرائيليون فى وضع أسس جديدة للأمن القومى، ينبغى الاعتماد عليها من أجل الدفاع عن إسرائيل، فى عالم يعتقدون أن

مصيره سيظل غامضا وفى طى المجهول، وفى منطقة ستحتاج إلى سنوات إلى أن يتوافر فيها - باتفاقيات سلام - نظام إقليمى للأمن يمكن أن يبعد الأخطار التى تهدد الوجود الإسرائيلى.

وجاءت هذه الأسس على النحو التالى:

أ- ينبغى أن تفرض حدود السلام التى بلا عمق إستراتيجى برى - فى حالة التخلى كليا أو جزئيا عن الأراضى المحتلة - خلق عمق استراتيجى يعتمد على (سعة) تشمل الجو والبحر وترتيبات أمنية فى البر، بجانب تعاون إستراتيجي على المستويين الإقليمى والدولى.

ب- وأمام أخطار القوة النيرانية الإستراتيجية (صاروخية وجوية) التى يتمتع بها العرب والآخذة فى التعاظم، والمزودة بأسلحة دمار شامل، ويمكن لها أن تصيب إسرائيل من مدى بعيد، وبدون الارتباط بهجوم برى يمكن أن يصطدم بهجوم برى مضاد، فإن على إسرائيل أن تحتفظ بمصداقية ردع استراتيجى لمنع الحرب. وهذه المصداقية ينبغى ألا ترتكز فقط على القوات الجوية الإسرائيلية، بل أيضاً على الصواريخ البالستية القادرة على تهديد أهداف حيوية للخصم فى كل أعماقه، بالإضافة لضرورة إتخاذ إجراءات وقائية أبرزها إقامة ساتر دفاعى أمام الصواريخ العربية.

ج- الحسم فى الحرب إذا فُرضت على إسرائيل، وهو ما لا يجب أن يشترط فقط بتدمير أهداف بعينها عند الخصم، وإنما باستمرار العمل بسياسة تجمع بين كل عناصر الأمن القومى، وأبرزها الإجماع القومى، وكفاءة الجيش الإسرائيلى، ونوعية القوة البشرية العاملة فى جميع مجالات القوى الشاملة للدولة، بجانب نوعية التطوير والإنتاج، ودعائم البنية القومية والموارد القومية، كذلك إعداد الدولة لخوض حرب طويلة. وفى هذا الصدد يقول الجنرال (إسرائيل طال) : "يجب أن نضع فى الحسبان أن القوات التى شُكّلت وسُلّحت على مر عشرات السنين، لا يمكن أن تُستبدل خلال سنوات قليلة بسبب النفقات الباهظة، والضرورة الملحة لاستمرار حالة التأهب الدائم تحسباً للحرب ومواجهة احتياجات الأمن الجارى.. إن قضية الحسم فى المعارك البرية والجوية والبحرية، والتى تعنى تحقيق الأهداف والمهام الإستراتيجية للقوات المسلحة، تتطلب ضرورة مواصلة تعزيز نوعية عناصر جيش الدفاع القائمة، والتى تتمثل فى تطوير الفرق والوحدات، والأسلحة الرئيسية، ونظم القيادة والسيطرة، وأعمال المخابرات (حتى الفضائية)".

واستناداً الى هذه الأسس التى وضعت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وتبلورت بشكل أوضح بعد حرب (سلام الجليل) فى لبنان، تبلور رأى فى إسرائيل يقول: "أنه بينما يتعين على الجنرالات أن يضعوا فى الحسبان إحتمال تعرض إسرائيل لضربات نيرانية مفاجئة، أو مناورة مسلحة، أو إرهاب قاتل، وهو ما يتطلب مزيداً من الاهتمام بالاستعداد الدائم غير المشروط بتقديرات أجهزة المخابرات - التى لم تنجح حتى اليوم فى التنبؤ فى الوقت المناسب بالكثير من التطورات الحربية التى حدثت فى الشرق الأوسط - فى مقابل ذلك، فإنه يجب على السياسيين أن يُقدّروا دوماً حجم الفرص المتاحة من أجل إبراز تقدم فى عملية السلام والأمن".

تصدعات فى نظرية الأمن الإسرائيلى:

• وفى ضوء هذه المفاهيم، والدروس العديدة والهامة التى أفرزتها حرب أكتوبر ١٩٧٣، وحرب (سلام الجليل) ١٩٨٢، وأعمال الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية واللبنانية فى الأراضى المحتلة، ومعطيات عملية السلام، والمتغيرات الإقليمية والدولية التى سادت المنطقة منذ السبعينات وحتى اليوم، فقد إنشغلت الساحة الإسرائيلية بما أطلق عليه (تصدعات فى نظرية الأمن)، وهى النظرية التى قال من هاجموها فى إسرائيل، أنها تقادمت ولم تعد قادرة على تلبية متطلبات أمن إسرائيل الضرورية، وتحقيق غاياتها وأهدافها القومية، ومن ثم فإن هناك ضرورة لإعادة النظر فى هذه النظرية بشقيها السياسى والدفاعى، إلى جانب الإهتمام بوضع نظرية أخرى للحرب تهتم فقط بالمسائل الإستراتيجية. ويعلل هؤلاء وجهة نظرهم هذه فى أن إسرائيل فى عام ١٩٩٧ ستحتفل بمرور قرن من الزمان (١٠٠ عام) على المؤتمر الصهيونى الأول الذى عقد فى مدينة (بال) بسويسرا عام ١٨٩٧، والذى خططوا فيه لإقامة دولة إسرائيل فى فلسطين بعد خمسين عاما. **وقد كان للصهيونيين هدفان معلنان فى هذا المؤتمر (بجانب أهداف أخرى غير معلنة) :**

أ- الهدف الأول: تحقيق الأمن للإنسان اليهودى فى أرض إسرائيل، بعد تجميع كل يهود العالم فيها.

ب- الهدف الثانى: تحقيق الأمن والرخاء والسعادة لليهود فى دولتهم إسرائيل.

ولكن ثبت بعد مائة عام من انعقاد هذا المؤتمر، وقرابة خمسين عاما من قيام إسرائيل، أن أيا من هذين الهدفين لم يتحقق. فليس اليهود فى

إسرائيل اليوم أكثر أمنا مما كانوا عليه فى القرن التاسع عشر. فمنذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم خاضت إسرائيل خمسة حروب خسرت فيها الكثير بشرياً ومادياً، ولازالت تتعرض لضربات من المقاومة العربية لم تقتصر فقط على المناطق المحتلة، بل إنتقل الضرب إلى عمق كيان إسرائيل ذاته، ولأول مرة يحدث اغتيال لرئيس وزراء إسرائيل (اسحق رابين) بيد واحد من الإسرائيليين، وهو ما أكد حقيقة التفسخ الذى يعانيه المجتمع الإسرائيلى. أما بالنسبة للرخاء، فإن اليهود الذين طبّقوا الصهيونية واحتلوا فلسطين ليسوا هم أغنى يهود العالم، ولا يزال المجتمع الإسرائيلى يئن من وطأة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العديدة التى تعصف به. ومن ثم - فى رأى هؤلاء - فإن الصهيونية لم تنجح فى هدفيها المعلنين، هى نعم أقامت الدولة، ولكن الدولة التى لا تحقق الأمن ولا تحقق السعادة لشعبها تظل دولة مشكوكا فى أمرها لدى مواطنيها، لذلك لم يهاجر إليها أغلب يهود العالم كما تصور قادة الصهيونية منذ مائة عام، فإذا كان تعداد اليهود فى إسرائيل اليوم حوالى ٤,٥ مليون نسمة، فإنه يوجد خارجها حوالى ١٠ مليون يهودى آخرين يرفضوا الهجرة إليها رغم كل عوامل الإغراء والتهديد التى تبذلها الوكالة اليهودية العالمية من أجل هجرتهم إلى إسرائيل.

وبجانب كون الانتصارات العسكرية التى حققتها إسرائيل فى حروبها مع الدول العربية، لم تحقق لها إنجازات سياسية ذات مغزى على صعيد غاياتها وأهدافها القومية، كما لم تلب لها متطلبات أمنها القومى، كذلك لم تمنع عناصر المقاومة الفلسطينية واللبنانية من أن تشكل تهديدا مستمرا لكيان إسرائيل بعملياتهما الانتحارية، التى أوقعت إسرائيل فى حرب استنزاف مستمرة، تستنزف مواردها البشرية والاقتصادية وترهق جيشها وتحطم من روحه المعنوية.. بجانب كل هذه السلبيات؛ فإن معاهدة السلام التى وقعتها إسرائيل مع مصر، وقد تكون نمطا لمعاهدة سلام مقبلة مع سوريا، ورغم ما وفرته من ترتيبات أمنية أبعدت القوات المصرية فى سيناء عن حدود إسرائيل الجنوبية، إلا أن انسحاب إسرائيل من سيناء أفقدها منطقة جيدة للإنذار وعمقا إستراتيجيا كبيرا، كما منحت هذه المعاهدة مصر فرصة زمنية طويلة من الهدوء والاستقرار تمكنها من إعادة بناء وتطوير قواها الشاملة؛ بما فيها القوة العسكرية. وتزداد هذه المخاطر إذا ما تولت السلطة فى مصر قيادات أخرى فى المستقبل تنقض معاهدة السلام التى وقعتها مصر فى السابق، وتوقف تطبيع العلاقات بين البلدين.

وإذا كانت دول منطقة الخليج قد إنشغلت عن إسرائيل بالصراعات الدائرة بينها وبين كل من العراق وإيران، خصوصا فيما يتعلق بالعمليات

الإرهابية التى تتعرض لها هذه الدول من قبل هاتين الدولتين اللتان تدعمان قوى المعارضة والأقليات والمنظمات المتطرفة، بجانب تصاعد المشكلة الكردية التى إستقطبت جهود تركيا والعراق وإيران، فإنه ليس من المستبعد فى المستقبل حدوث تنسيق سياسى بين كل من تركيا وإيران والعراق، خصوصا بعد تغيير نظام الحكم الحالى فى العراق ورفع العقوبات عنه، ومع استعداد حكومة من حزب الرفاة الأسلامى فى أنقرة لتدعيم علاقاتها بالدول العربية والإسلامية، وما يمكن أن يشكله ذلك من تهديد لأمن إسرائيل، خصوصا مع إحتمال امتلاك إيران لقوة نووية فى المستقبل.

ويعتبر العدوان الذى شنته إسرائيل ضد لبنان فى عام ١٩٨٢ من أخطر الأحداث التى كشفت عن عورات نظرية الأمن الإسرائيلية، فرغم ضعف الخصم الفلسطينى والمقاومة اللبنانية، وعدم مقارنتهما من حيث القوة المادية بالجيش الإسرائيلى، فإن الآداء العسكرى لهذا الجيش فى هذه الحرب كان من أسوأ ما ظهر عليه مقارنة بالحروب السابقة التى خاضها، حيث تكبد خسائر مادية وبشرية جسيمة من أجل تحقيق إنجازات عسكرية محدودة القيمة الإستراتيجية والسياسية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث لإحدى القيادات الميدانية الإسرائيلية فى بلدة الدامور، حيث تعرضت لعملية فدائية من طراز رفيع قام بها الشهيد كمال الحسن، الذى نجح فى التسلل إلى داخل مقر اجتماع ضباط هذه القيادة، وكان عددهم ١٧ ضابطا كبيرا بقيادة الجنرال (يواكيم آدم)، تمكن الحسن من قتلهم جميعا باستثناء واحد فقط إختبأ بين جثث زملائه، ولقى هذا الشهيد مصرعه بعد ذلك على أيدى الحراس الإسرائيليين. وقد حرصت إسرائيل على تكتم أخبار هذه العملية الفدائية، وحاولت الرد عليها باجتياح بيروت رغم تعهدها بعكس ذلك، وانتقمت على طريقتها من مخيمات صابرا وشاتيلا، لأن منفذى العملية (خالد الحسن وأربعة من رفقائه كانوا يغطونه) كانوا من أبناء هذين المخيمين. لذلك فإن عدوان إسرائيل عام ١٩٨٢ على لبنان كشف عن حدود التفوق العسكرى الإسرائيلى، وعجزه عن التعامل مع مسرح عمليات متسع ومتشعب، هذا رغم ما حشدته إسرائيل فى هذا العدوان من قوات ضخمة، فقد منيت بضربات قوية ومؤثرة فى خطوطها الخلفية بفعل عناصر المقاومة اللبنانية والفلسطينية، حتى أنها لم تستطع الصمود طويلا فى التمسك بالخطوط التى إكتسبتها، وسارعت بالانسحاب من كل لبنان تجنبا لمزيد من الخسائر، ملقية عبء تأمين حدودها الشمالية على كاهل جيش لبنان الجنوبى العميل فى الحزام الأمنى، لكى يمنع صواريخ الكاتيوشا التى تطلقها المقاومة اللبنانية من حين لآخر، من أن تصل إلى المستعمرات الإسرائيلية فى الجليل.

لذلك فقد أثبتت حرب لبنان ١٩٨٢، والعمليات التى خاضتها إسرائيل بعد ذلك فى لبنان و الضفة الغربية ضد الفلسطينيين، عدم وجود توازن بين عنصرين هامين فى معادلة الأمن القومى الإسرائيلى، وهما (الغاية من الحرب) و (القدرات المتاحة). حيث تجاوزت (الغاية) الطموحة (القدرات) المخصصة لتنفيذها، ومن ثم كانت مقاييس المقابلة لنتائج الحرب، أو ما يعرف بـ (الثمن) من حيث ما تحقق من أهداف إستراتيجية، والخسائر التى تكبدتها إسرائيل من أجلها، وحجم القوات (المعادية) التى دمرتها القوات الإسرائيلية، ومساحة الأرض التى نجحت إسرائيل فى التمسك بها فى النهاية عند توقف القتال، كل ذلك كان محصلته النهائية فى غير صالح إسرائيل.

وبجانب الفشل الذى صادفته إسرائيل فى المواجهة التى خاضتها - ولا تزال - ضد الانتفاضة الفلسطينية، فقد تسببت هذه الانتفاضة فى إستقطاب جهود مكثفة من أجهزة الأمن الإسرائيلية بما فيها الجيش الذى أصبح مسئولا عن إخمادها، وما يعنيه ذلك من تورطه فى مشاكل الأمن الجارى على حساب ما ينبغى أن يتفرغ له ويتدرب عليه لتنفيذ مهامه الأساسية المتعلقة بشئون الأمن القومى، وهو ما أساء إلى سمعة هذا الجيش فى الداخل والخارج، وأثر على هيبة إسرائيل إقليميا ودوليا، ناهيك بالطبع عما سببته هذه الانتفاضة من تعقيد مشكلات إسرائيل الاقتصادية بسبب بروز ضرورات أمنية تتطلب إنفاقا إضافيا، كما عمقت من الخلافات السياسية داخل إسرائيل حول سبل المواجهة التى يتطلبها أمنها. وإذا كانت حرب لبنان ١٩٨٢ قد أظهرت ضعف الإجماع الوطنى داخل إسرائيل حول مشاكل الحرب، فإن الإنتفاضة الفلسطينية قد كشفت بصورة أوضح إفتقاد الإجماع الوطنى حول المشاكل الأمنية بشكل عام فى إسرائيل.

كذلك لم تفلح إستراتيجية الردع الإسرائيلية ببعديها الوقائى والعقابى الجسيم، فى منع العرب من تبنى خيارات عسكرية تضر بأمن إسرائيل، وتكبدها خسائر جسيمة، فى الوقت الذى وجدت إسرائيل أيديها مقيدة وغير قادرة على إستخدام ما لديها من أسلحة ردع تقليدية وفوق تقليدية. من ذلك لجوء العرب إلى إتباع أساليب الحرب المحدودة، وحروب الاستنزاف، والعمليات الإرهابية، والاستمرار فى سباق التسلح بهدف الوصول إلى التوازن الإستراتيجى مع إسرائيل، هذا إلى جانب عدم استجابة الدول العربية لشروط إسرائيل فيما يتعلق بعملية السلام، وسعيهم لتحقيق تعاون و تنسيق إستراتيجى فيما بينهم على أسس ثنائية وثلاثية ورباعية، وذلك رغم ما بين الدول العربية من خلافات، وهو ما يشكل أبلغ تهديد للأمن الإسرائيلى، خصوصا مع إعادة إحياء محور القاهرة-دمشق-الرياض، والذى يعد فى

المنظور الإسرائيلى أخطر المحاور العربية، حيث كان وراء قيام العرب بشن حرب أكتوبر ١٩٧٣، وهو ما يعنى أن تتحسب له إسرائيل جيدا فى المستقبل.

ولاشك أن الأزمة الاقتصادية التى تعانى منها إسرائيل منذ ما بعد حرب لبنان ١٩٨٢، قد تسببت فى تخفيض ميزانية الدفاع الإسرائيلى أكثر من عشر مرات منذ عام ١٩٨٥ وحتى اليوم، وقد أسفرت هذه التخفيضات عن حدوث إرباك فى خطط تطوير القوات المسلحة وتخفيض حجمها، وتقليل ساعات التدريب، وتخفيض مستويات المخزون من الاحتياجات الدفاعية، كذلك حدوث مشاكل فى مشروعات إنتاج بعض أنظمة التسليح الرئيسية الهامة، مثل طائرة اللافى، والقراويطه البحرية (سعر-٥)، والصاروخ المضاد للصواريخ (حيتس). ولم تستطع المساعدات الأمريكية أن تقلل من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية فى وقت تزداد فيه أعباء إسرائيل الدفاعية فى المناطق المحتلة، بجانب متطلبات استيعاب المهاجرين الجدد، وبناء المستوطنات وتوسيعها، مع المحافظة على مستوى معيشى معقول لشعبها.

وقد أدى تزايد حجم الخلافات السياسية والعرقية والطائفية بين الأحزاب والتجمعات العرقية والدينية المختلفة داخل إسرائيل، مع تزايد نفوذ الأحزاب الدينية والجماعات المتطرفة، وتأثيرها على صانعى القرار السياسى فى إسرائيل.. أدى ذلك إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية التى تعانى منها إسرائيل، وانعكاس ذلك على الجيش الإسرائيلى، خصوصا مع التغيير المستمر فى تركيبة الحكومات الإسرائيلية، مما أوجد تيارات داخل الجيش تعكس توجهات سياسية متطرفة، تعاكس السياسة الرسمية للدولة ورئاسة الأركان العامة، مما تسبب فى تفشى عدم الانضباط، وزيادة حالات الانتحار، وجرائم القتل وسرقة السلاح والذخائر والاغتصاب، والهروب من الوحدات العسكرية، وتناول المخدرات والمتاجرة فيها. وهو ما جعل الخبراء الإسرائيليون يجمعون على أن الجيش الإسرائيلى أصبح يمر حاليا بمرحلة سيئة من تاريخه، حيث تفاقمت الخلافات ليس فقط بين قادة الجيش والقيادة السياسية، بل أيضا بين القادة العسكريين أنفسهم، كما إنخفضت الروح المعنوية بين الضباط والجنود، وتدنى مستوى التدريب، مما أثر بالسلب على الكفاءة القتالية للوحدات بشكل عام، وإنعكس على الشباب الإسرائيلى الذى فقد الحماس للانضمام إلى الجيش. وقد باتت هذه الظاهرة تؤرق الأوساط السياسية والعسكرية المسئولة فى إسرائيل، خصوصا مع تجدد إحتمالات الحرب على الجبهتين السورية واللبنانية.

ومن مظاهر الضعف الأمني في إسرائيل أيضاً عدم إعداد الدولة والشعب والأرض بدرجة كافية للحرب، حيث أثبتت الدراسات التي أجريت أن واحداً من كل ثلاثة إسرائيليين لا يملك ملجأ مناسبا في حالة تعرض إسرائيل لهجوم بأسلحة الدمار الشامل، وفي وقت تملك الدول العربية أكثر من ٢٠٠٠ صاروخ بالستي وأسلحة كيماوية و بيولوجية، وحيث تفيد الإحصاءات أن نصف مليون إسرائيلي من أصل ٥,٥ مليون غير مجهزين بأقنعة واقية من الغاز.

وكانت أكثر الانتقادات التي وجهت لنظرية الأمن الإسرائيلية، من داخل المؤسسة العسكرية ذاتها، حيث طالب الكثيرون فيها بضرورة تحديثها في بعدها الإستراتيجي لتتواءم مع متطلبات الحرب القادمة، وفي ظل الظروف والمتغيرات التي من المتوقع أن تسود الساحات المحلية في إسرائيل والإقليمية والدولية والتطور التكنولوجي المتسارع في أسلحة ومعدات القتال على الساحة الدولية، لتكون إسرائيل مستعدة لدخول القرن القادم وهي متأهبة لمواجهة أحداثه التي من المتوقع أن تكون ساخنة رغم عملية السلام الجارية في المنطقة. ولقد إستجابت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام ١٩٨٧ لهذه الدعوى، مدركة أهميتها وخطورتها، خصوصا مع تفجر قضايا أمنية هامة، مثل : تصاعد القوة العسكرية العربية وبما يؤثر على الميزان العسكري لغير صالح إسرائيل والانتفاضة الفلسطينية وقضية الطائرة (لافي)، وقصف المدن الإسرائيلية بالصواريخ سكود العراقية إبان حرب تحرير الكويت، والعمليات الانتحارية للمقاومة الفلسطينية داخل المدن الإسرائيلية، كذلك استمرار تعرض مستعمرات الجليل لنيران الصواريخ الكاتيوشا رغم الحزام الأمني في جنوب لبنان. فتشكلت لجان رسمية وأخرى غير رسمية لإعادة النظر في نظرية الأمن شملت الآتي :

أ- لجنة عسكرية شكلها وزير الدفاع في هيئة الأركان العامة.
ب-لجنة فرعية في الكنيست من لجنة الخارجية والدفاع.
ج- لجنة من مجلس التخطيط الوطني التابع لوزارة الإقتصاد.
د- لجنة من مركز التنبؤات التكنولوجية التابع لجامعة تل أبيب (حيث كرس جهودا خاصة لبحث موضوع ميدان القتال المستقبلي).
هـ- لجنة من مركز جافي للدراسات الإستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب.

هذا بالإضافة لجهود فردية من عدد من الضباط العاملين والاحتياط مثل الجنرال يسرائيل طال، و ابراهام روتم، وهرتزل شابيرا.. وغيرهم ممن قدموا أبحاثا ودراسات عامة وتخصصية في موضوعات الأمن

والإستراتيجية، شملت أفكارا جديدة من أجل تشخيص مواطن الخلل والضعف فيها بصراحة، حتى يمكن تحديد وسائل وأساليب العلاج على أسس سليمة. خصوصا وأن نظرية الأمن التى وضعها الحرس القديم فى الخمسينات والستينات - رغم ما أثبتته مبادئها من نجاح فى الحروب التى خاضتها إسرائيل - لم تعد قادرة على مواكبة التطورات المتسارعة التى طرأت على ساحة تكنولوجيا الأسلحة والمعدات وثورة المعلومات، كما أن عملية السلام حتى وإن حققت كل ما تتمناه إسرائيل، فإنها لن تقضى على العداوة الكامنة فى نفوس العرب والمسلمين ضدها، لا فى الجيل الحالى، ولا فى الأجيال القادمة.

وقد تأكد من محاضر عمل كل هذه اللجان أن عقدة الخوف لازالت تلازم المستويين السياسى والعسكرى عند التعامل مع العرب، رغم كل ما تعانيه الدول العربية من مشاكل وصور ضعف، وقد تبين ذلك من تخوف العسكريين أن محاولات التركيز على التفوق النوعى الإسرائيلى لن يستطيع أن يقضى على الميزات العديدة التى يحققها التفوق الكمى العربى من حيث زيادة القدرة على بناء الجيوش، خاصة في المدى البعيد، وهو ما لا يمكن لإسرائيل أن تلاحقه، حتى وإن هاجر إليها كل يهود الشتات، وحتى لو أنجبت كل أسرة يهودية من ٥-٦ أطفال. ورغم هذا الخوف القائم على إدراك سليم بحقيقة الضعف الكامن فى الكيان الإسرائيلى، فقد تأكد أيضا من أعمال هذه اللجان التى تبحث فى تطوير النظرية الأمنية، أن السياسة الإسرائيلية القائمة على أساس مبدأى الإستيطان والتوسع، مع ما يلزم لتحقيقهما من بناء القوة العسكرية المتفوقة، لازالت هى التى تحكم تفكير وممارسات الصفوة الحاكمة فى إسرائيل، وبالتالى فلا يزال الجيش الإسرائيلى يعتبر المرتكز الأساسى لتحقيق أهداف إسرائيل وغاياتها القومية، أكثر من العمل السياسى والإقتصادى، وهو ما يتطلب بالتالى تطوير عقيدة قتالية لهذا الجيش تنسجم مع الحقائق والمتغيرات التى تعيشها وتتوقعها إسرائيل مستقبلا.

وإدراكا منا بأهمية المبدأ المعروف بأن معرفة العدو هي أولى خطوات الانتصار عليه، فقد حرصنا فى هذا الكتاب على أن نلقى الضوء قدر الإمكان على أبعاد نظريتى الأمن والحرب فى إسرائيل فى ثوبهما الجديد، سواء ما يتعلق فيهما بالبعد السياسى أو بالبعد الإستراتيجي، وذلك من خلال **أربعة أبواب تحوى ثمانية فصول على النحو التالى :**

١- الباب الأول: البعد السياسى لإدارة الصراع العربى-الإسرائيلى

(١) الفصل الأول: البعد قضية الحرب والسلام فى المفهوم الإسرائيلى

(٢) الفصل الثانى: الغايات والأهداف القومية لإسرائيل، واستراتيجيات تنفيذها حتى عام ٢٠١٠.

ب- الباب الثانى: البعد الإستراتيجى لإدارة الصراع العربى-الإسرائيلى

(٣) الفصل الثالث: نموذج جديد للأمن الإسرائيلى.

(٤) الفصل الرابع: ميدان القتال المستقبلى لإسرائيل.

جـ- الباب الثالث: آليات الحرب القادمة

(٥) الفصل الخامس: القوات المسلحة الإسرائيلية المنتظرة حتى عام ٢٠١٠.

(٦) الفصل السادس: دور أسلحة الدمار الشامل فى نظرية الحرب الإسرائيلية.

د - الباب الرابع: ديناميكية الحرب القادمة

(٧) الفصل السابع: المعالجة الإستراتيجية للقضايا الأمنية الحرجة.

(٨) الفصل الثامن: سيناريو الحرب المقبلة.

الباب الأول

البعد السياسى لإدارة الصراع العربى-الإسرائيلى مستقبلا

لقد انخدع الكثيرون فى الدول العربية للأسف فى العرض الذى قدمه شيمون بيريز - رئيس وزراء إسرائيل السابق - لبضاعته المسماة بـ (السوق الشرق أوسطية)، والدوافع التى ساقها لتبرير هذا المشروع وتسويقه وتحسين وتجميل صورته فى نظر الدول والشعوب العربية، باعتبار أن الحروب التى وقعت بين العرب وإسرائيل فشلت فى أن تحقق أهدافها بالنسبة لجميع الأطراف، ومن ثم فلا بديل - فى رأى بيريز - عن اللجوء إلى التعايش السلمى والتعاون الشامل بين الدول العربية وإسرائيل. ولم يدرك الكثيرون من العرب أن هذه الدعوة الظاهرية للسلام من خلال مشروع بيريز لبناء شرق أوسط جديد، إنما هى فى الواقع بمثابة دس للسم فى العسل. حيث لا يخفى هذا المشروع أهداف الإستراتيجية التوسعية لإسرائيل والتى إلتزم بها زعماء الحركة الصهيونية وقادة إسرائيل حتى من قبل قيامها على أرض فلسطين وهى إستراتيجية تعبر عن قناعة راسخة موجودة فى عقول جميع الأحزاب الرئيسية على السواء - العمل مثل الليكود، والحمائم مثل الصقور - قناعة تقوم على ضرورة بسط الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وإن اختلفت الوسائل وتغيرت الأدوات من دبابة وطائرة إلى بضاعة متقنة الإنتاج.

ولقد اعترف المسئولون الإسرائيليون بأن الحروب التى خاضتها إسرائيل لم تستطع أن تضمن لها النصر النهائى الذى يؤمن لها تحقيق غاياتها وأهدافها القومية العليا، ولا حتى الأمن فى مفهومه الأساسى. فرغم مرور خمس سنوات على بدء عملية مدريد، وتوقيع ثلاث أطراف عربية (مصر والأردن والمنظمة الفلسطينية) على معاهدات سلام مع إسرائيل، فلا زالت إسرائيل تتكبد خسائر بشرية ومادية جسيمة فى هجمات مستعرة يشنها أبناء الانتفاضة فى الضفة وغزه، كذلك رجال المقاومة اللبنانية.. لم تقتصر على المناطق المحتلة فقط، بل طالت قلب إسرائيل أيضا، ولازالت القوات البرية والجوية الإسرائيلية منذ غزو لبنان عام ١٩٨٢ وحتى اليوم، تقوم بشن هجمات إنتقامية فى جنوب لبنان وأراضى الضفة الغربية، فيما يشكل حرب إستنزاف ضد إسرائيل لا تبدو لها نهاية، وهو ما يؤكد فشل جميع المحاولات الإسرائيلية فى فرض الأمر الواقع باستمرار إحتلالها لأراضى عربية تحت دعاوى أمنية.

ولقد كان شيمون بيريز مصيبا عندما أوضح أن إسرائيل فى حاجة للسلام أكثر من العرب، باعتبار أن السلام هو العمق الحقيقى لإسرائيل، لأن عناصر الضعف الجيوبوليتيكى المعروفة التى تعانى منها إسرائيل - وأبرزها قلة السكان وصغر المساحة ونقص الموارد الإقتصادية - سيجعلها دوما أشبه بجزيرة صغيرة وسط بحر متلاطم من العرب. كما أكد بيريز أنه مهما حاولت إسرائيل أن تحرز لنفسها التفوق على العرب فى الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية. مع إستمرار تمتعها بالاحتكار النووى، ومهما سعت إلى دفع حدودها إلى الخارج على حساب الأراضى العربية، وأقامت مناطق عازلة وترتيبات أمنية متعددة، ومستعمرات استيطانية، فسوف تتكبد إسرائيل خسائر بشرية ومادية جسيمة فى حالة نشوب حرب بينها وبين واحدة أو أكثر من الدول العربية، لن تستطيع إسرائيل تحملها، بينما يستطيع العرب تحمل أضعاف ما تتكبده إسرائيل من خسائر، ويظلوا قادرين على الصمود ومواصلة التحدى.

الفصل الأول

قضية (الحرب والسلام) فى المفهوم الإسرائيلى

النبوءة التى تحقق نفسها:

فى كتاب بعنوان (إسرائيل على مشارف القرن الحادى والعشرين)، أصدرته مؤسسة (فان لير) بالقدس، يحوى عدة دراسات سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية لعدد من الخبراء الإسرائيليين المتخصصين فى بحث المستقبليات، يقول (جفرائيل بن دور) أستاذ العلوم السياسية فى جامعة حيفا : "إن ما يسمى بالسلام الحقيقى، هو رؤية غير قابلة للتحقيق فى إسرائيل.. ذلك لأن الخطورة تأتى من إقتناعنا جميعا - سياسيون وجنرالات - لما يسمى فى علم السياسة بـ (النبوءة التى تحقق نفسها)"، أو كما قال هرتزل : "إذا أردتم فلن تكون هناك خرافة.. لا تقولوا سيأتى يوم، بل إعملوا على مجيء ذلك اليوم"، وهنا يكمن الخطر، لأننا بتعريفنا لمقاييس المستقبل بطريقة أو بأخرى، فإننا سنفرضها على أنفسنا. ذلك لأن الزمن لا يفعل فعله بالضرورة، فهو لا يعمل شيئا، بل الناس هم الذين ينجزون الأشياء. ومن ثم فإن من يعتقد من قادة إسرائيل أن أهدافها يمكن أن تتحقق من خلال العمل السلمى، فإنه سيسعى إلى ذلك، وأما من يعتقد أن الحرب هى السبيل، فسيسعى بدوره لشنها".

بهذه الكلمات القليلة يعبر هذا الكاتب الإسرائيلى عن كيفية صياغة التوجه والقرار الإسرائيلى إزاء أخطر قضيه تشغل بال الإسرائيليين، وهى قضية الحرب والسلام، وكيف أن آراء وأهواء الصفوة الحاكمة فى إسرائيل اليوم وغدا هى التى ستملى هذا التوجه، وستفرض القرار الإسرائيلي إزاء هذه القضية المصيرية. فبينما كان شيمون بيريز يدعو فى مشروعه (الشرق أوسطى) إلى نبذ الحروب كوسيلة لتحقيق غايات وأهداف إسرائيل القومية، نجد نانتنياهو فى تصريحات له لا يستبعد نشوب حرب خلال الخمس سنوات القادمة. وهو فى ذلك يردد نفس مقولات و دعاوى وتهديدات المتطرفين فى الأحزاب الدينية والمؤسسة العسكرية، حتى بالنسبة لمصر التى كانت أول دولة عربية بدأت عملية السلام مع إسرائيل. ومن هذه التهديدات ما ذكره ديفيد عفرى مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية فى عام ١٩٩٣ حين قال : "إن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل ليست مرضية، وأنها أقرب إلى هدنه منها إلى الصلح بين البلدين، وإن خطر تجدد الحرب بين مصر وإسرائيل

مازال قائما، وإذا ما رغبت إسرائيل فى تجنب هذا الخطر، فعليها أن تحتفظ بقوتها العسكرية. أما الصلح الحقيقى فإنه سوف يتحقق حين تنمو لدى الأطراف العربية المعنية المصلحة فى إستمرار قيام إسرائيل". وفى تصريح سابق للجنرال (يهودا باراك) رئيس الأركان السابق ووزير الخارجية فى حكومة بيريز السابقة، أكد نفس المفهوم التهديدى حين قال : "إن على إسرائيل أن تكون مستعدة لخوض حرب حاسمة ضد العرب على جميع الجبهات، بما فى ذلك تجدد المواجهة العسكرية مع مصر". كما لا ينبغى أن نغفل عن مغزى الحرب الكلامية التى شنها أقطاب حكومة نانتياهو ضد مصر، عندما أثاروا قضايا تطوير مصر للصواريخ (سكود)، والمناورة التدريبية (بدر ٩٦).. باعتبارها دلائل على مواصلة مصر لسياسة سباق التسلح، والإعداد لجولة عسكرية سادسة ضد إسرائيل. لذلك لم يكن غريبا أن يدعو الجنرال (موشى بارخويا) نائب رئيس الأركان السابق إلى التعجيل بالقضاء على عناصر المقاومة الفلسطينية، حتى يتفرغ الجيش الإسرائيلي للإعداد للحرب القادمة، والتى يعتقد أنه لا مفر منها، كما توقع أن تكون حربا شاملة ستشارك فيها معظم الدول العربية بما فيها مصر. لذلك نجده يطالب بضرورة دعم القوة العسكرية الإسرائيلية على الحدود الجنوبية مع مصر، ومعاودة احتلال سيناء، والوقوف على ضفاف قناة السويس إذا ما تجددت المعارك فى الجبهة الجنوبية. كما لا يمكن تجاهل مغزى تصريحات رئيس الأركان الإسرائيلي فى باريس عام ١٩٨٣، التى أبدى فيها اعتقاده بأن "اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل لا تخرج عن كونها هدنة مسلحة يستعد فيها الطرفان لجولة عسكرية جديدة" ، هذا بينما لم يكن المداد الذى وقعت به إسرائيل معاهدة السلام مع مصر، قد جف بعد !!.

أما على الجبهة السورية، فإن الأمر لم يقتصر على تصريحات متشددة فقط يطلقها المسئولون الإسرائيليون ضد سوريا، بل اقترن ذلك بتهديدات فعلية كان لها انعكاسا على الأرض فى الحشود والمناورات الإسرائيلية التى جرت فى الجولان فى نهاية صيف ١٩٩٦، وضد القوات السورية فى لبنان، وهو ما أشعل أجواء التوتر فى المنطقة، ودفع الولايات المتحدة للتدخل لتخفيف حدة التوتر قبل أن ينفجر الموقف فى المنطقة.

وكل تلك الممارسات والسياسات الإسرائيلية، لاتأتي من فراغ، بل تعكس أحلام القوة التى لا زالت تراود قادة إسرائيل، سياسييها وجنرالاتها على السواء، والرغبة فى اللجوء إلى القوة كلما عجزت السياسة الإسرائيلية عن تحقيق أهداف التوسع وبسط الهيمنة وفرض الإرادة الإسرائيلية على

العرب، بل وتؤكد فى ذات الوقت أن أعين إسرائيل لم تبتعد عن سيناء منذ أجبروا على الرحيل عنها فى إبريل ١٩٨٢، بل الأكثر من ذلك أنها تعكس أيضا خفايا الاستراتيجية الإسرائيلية للتمسك بالمناطق المحتلة فى الجولان والضفة من أجل بناء (إسرائيل الكبرى) التى لا يزال قادة إسرائيل يرددون دعاواهم بشأنها، حتى بعد أن وافقت حكومة شامير فى قمة مدريد عام ١٩٩٢ على صيغة الأرض مقابل السلام.

وفى تقرير أعده فى عام ١٩٩٤ مركز جافى للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب، تحدث عن المدى الزمنى المنتظر لعملية السلام بين العرب وإسرائيل. فذكر أن السلام الذى يدفع الخطر عن إسرائيل، ويعزز فرص التعاون الإقليمى بين دول المنطقة لا يزال بعيدا، وهو نفسه الذى يضع إسرائيل فى داخل دائرة الخطر. ثم يفسر هذا التناقض، فيقول : "إننا حينما نكون فى حالة سلام مع العرب، فهذا يعنى ضمنا أننا فى حالة حرب معهم .. لأن أحدا لا يستطيع أن يتكهن بطبيعة المكان الذى تكمن فيه الكراهية، وهل هذا المكان قادر على إذابة هذه الكراهية، أم أنه سيوفر لها الملاذ التكتيكي انتظارا للساعة القادمة ؟ ". ولمواجهة هذا الاحتمال إقترح التقرير على الحكومة الإسرائيلية أن تعمل من أجل تجريد العرب من قدرتهم العسكرية، وعدم السماح لهم ببناء الجيوش الحديثة، أو إمتلاك الأسلحة المتطورة. وأنه حتى فى حالة اضطرار إسرائيل للرضوخ للضغوط الدولية المطالبة بفتح منشآتها النووية للتفتيش الدولى، فإن هذا ينبغى أن يكون فى مقابل شروط تتضمن تفكيك كل الصواريخ العربية، والتى يقدرها التقرير بأكثر من ألفى صاروخ، والتأكد من إزالة كل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التى تملكها الجيوش العربية. أما على الجانب الإسرائيلي، فقد طالب التقرير بضرورة تقوية وتطوير القوات المسلحة الإسرائيلية على الصعيدين الكمى والنوعى، بما يحقق التفوق المطلق على كل الجيوش العربية، مع الحرص على تنمية الفجوة التكنولوجية بين إسرائيل والعرب، وتوسيعها لصالح الأولى. وفيما يتعلق بالشراكة الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة، فإن التقرير المشار إليه يوصى بألا تعول إسرائيل كثيرا على الضمانات الأمريكية لأن هذه الضمانات تخضع لجاذبية المصالح، فرغم أن الولايات المتحدة تعامل إسرائيل باعتبارها (حالة استراتيجية) تعهدت بالدفاع عن أمنها، إلا أن المصالح الأمريكية المتواجدة بكثرة فى المنطقة العربية، واحتمالات نجاح العرب فى القضاء على الخلافات القائمة بينهم، بما يقلص حاجتهم للحماية الأمريكية، ومع بروز أنظمة حكم عربية فى المستقبل أكثر استقلالية، تميل إلى تنويع وتقوية علاقاتها مع قوى دولية كبرى أخرى (مثل

أوروبا والصين وروسيا)، فإن ذلك سيحرر العرب كثيرا من الضغوط الأمريكية، ويدفع الولايات المتحدة إلى إعادة النظر فى جدوى الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل، خصوصا مع تقلص التهديدات العالمية التى تتعرض لها الولايات المتحدة، وهو ما سيدفعها إلى مراجعة جميع المفاهيم الاستراتيجية الكلاسيكية التى كانت تعتمدها فى الماضى.

ترتيب العدائيات:

ترتب إسرائيل عدائياتها فى منطقة الشرق الأوسط، بناءا على ما تشكله دولها من تهديدات لأمنها، فتضع سوريا على رأس قائمة العدائيات، باعتبارها تشكل فى الرؤية الإسرائيلية الخطر الرئيسى، لأنها دولة المواجهة العربية الباقية التى لم تعقد معاهدة سلام مع إسرائيل، بالإضافة إلى لبنان التى تدخل فى دائرة النفوذ السورى، وأيضا بالنظر للترسانة الضخمة من الأسلحة الإستراتيجية المتطورة التى تملكها سوريا، خصوصا فى مجال أسلحة الدمار الشامل. ثم تجيئ **مصر** فى المرتبة الثانية من العدائيات الإسرائيلية، فهى رغم كونها أول دولة عربية وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل، فلا تزال من واقع مركزها القيادى والمؤثر فى العالم العربى، تدعم القوى العربية المتشددة فى مفاوضات التسوية على المسارات الفلسطينية والسورية، وتثير العراقيل فى وجه عمليات التطبيع التى تحاولها إسرائيل مع باقى الدول العربية فى الخليج وشمال أفريقيا، هذا إلى جانب تنامى القدرة العسكرية المصرية خصوصا فى مجال الأسلحة الاستراتيجية (الصاروخية والجوية). ويجئ **العراق** فى الترتيب الثالث للعدائيات، فرغم إدراك إسرائيل أن حرب تحرير الكويت وما تلاها من إجراءات دولية لتقليص قوة العراق العسكرية، قد جردت العراق من أبرز عناصر قوتها العسكرية، إلا أن إسرائيل تعتقد أنه بعد رفع الحظر المفروض على العراق مستقبلا، فإنه سرعان ما سيتمكن من إستعادة قدراته العسكرية، خاصة فى مجال أسلحة الدمار الشامل. ثم تأتى **إيران** فى المرتبة الرابعة من العدائيات، بالنظر لما تملكه من ترسانة ضخمة من أسلحة تقليدية وفوق تقليدية تتضمن احتمالات نووية خلال ٥-٨ سنوات. وفى المرتبة الخامسة يأتى ما تطلق عليه **(الإرهاب الإسلامى)**، الذى تعتقد أن المقاومة الفلسطينية هى رأسه، أم باقى جسده فإنه يمتد فى نظر إسرائيل على اتساع الرقعة العربية الإسلامية.

ويعتقد الخبراء الإسرائيليون أن ما يسمى بموجة الإرهاب الإسلامى، والذى اعتبروا أن رأسه تتمثل فى بعض منظمات المقاومة الفلسطينية

واللبنانية - مثل حركة حماس ومنظمة الجهاد وحزب الله - لم يبلغ ذروته بعد، ومن المعتقد فى رأى هؤلاء الخبراء أنه كلما تأخرت عملية التسوية السلمية كلما زادت إحتمالات تصاعد العمليات الإرهابية ضد إسرائيل. لذلك أوصوا بضرورة عزل قطاع غزة والضفة الغربية نهائيا عن إسرائيل، وذلك إلى أن يتم التوصل إلى إحلال سلام كامل بين العرب وإسرائيل.

وهكذا يتأكد أن العقلية الاستراتيجية الإسرائيلية - خاصة من جانب النخبة المؤثرة فى عملية صنع القرار - ما زالت متمسكة بتصنيف العرب من حولها فى صفوف الأعداء، وأنه رغم ما قطعته عملية التسوية من أشواط واسعة، فإن العقلية العلمية المؤثرة فى صنع وتشكيل الرأى العام الإسرائيلى، ما زالت حبيسة مفاهيم الصراع والحرب، وهو ما قد يتسبب - بجانب تأثيره على دوائر صنع القرار وفى السلوك السياسى الإسرائيلى - فى خلق الكثير من المقومات التى قد تؤدى فى النهاية إلى وأد عملية السلام وبشكل نهائى.

ولما كانت نظرية الأمن هى الحلقة المركزية فى عملية التفاعل بين الغايات والأهداف القومية والاستراتيجية لإسرائيل على الصعيدين السياسى والاستراتيجى، وبين أهداف القتال والمهام الاستراتيجية للقوات المسلحة، وبالتالى خطة تطويرها (وهو ما نعنى به نظرية الحرب). لذلك تهتم النظرية الأمنية لإسرائيل فى مرحلة إعادة بلورتها الجارية حاليا، بأن تقرر فى البداية حجم واتجاهات التهديدات المنتظر أن تواجهها إسرائيل مع إبتداء القرن القادم وذلك فى كل دائرة مجالها الحيوى. وقد أوضح القائمون على تحديد العدائيات والتهديدات أنه إذا كان من الصعب خلال الخمس سنوات القادمة إقامة تحالف استراتيجى عربى فعال بسبب الخلافات العربية-العربية، وإنعكاسات عملية السلام، فإنه ليس من المستبعد أن تفاجأ إسرائيل ببروز أنظمة حكم عربية جديدة تقلب كل هذه الحسابات رأسا على عقب، وتسعى لإلغاء كل إنجازات السلام التى فى صالح إسرائيل، بما فى ذلك خرق المعاهدات التى وقعتها إسرائيل مع دول عربية، خصوصا فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية، وما قد يواكب ذلك من إقامة تحالفات عربية ثنائية أو ثلاثية أو أكثر من ذلك تربط دول المواجهة ببعضها وبدول المساندة العربية فى العمق. هذا مع الوضع فى الإعتبار خطورة سيطرة أحزاب دينية على أنظمة الحكم مثل تركيا - حيث حزب الرفاة الذى يتصاعد نفوذه على الساحة التركية فى تحدى للإتجاهات العلمانية التى يقودها الجيش وباقى الأحزاب السياسية، وما قد يترتب على ذلك من تعاون تركى-عربى مع جيرانها فى

سوريا والعراق، وبما يفسد محاولات إسرائيل لإقامة تحالف أو تعاون إستراتيجى بينها وبين تركيا والأردن تحت المظلة الأمريكية، وبما يؤدى إلى إحكام الحصار حول سوريا إستراتيجيا. كما لا يمكن إستبعاد توسيع دائرة التعاون التركى-العربى ليشمل دولا أخرى مثل مصر ودول الخليج العربية، وهو ما يشكل إزعاجا لإسرائيل يدخل فى إطار تفاقم التهديدات الأمنية وليس الحد منها. ناهيك بالطبع عما يشكله نظام الحكم الدينى فى إيران من تهديد لإسرائيل، خصوصا فى ضوء التعاون والتنسيق الإستراتيجى القائم بين طهران ودمشق، وتأثيره على الساحة اللبنانية فيما ينعكس من دعم لحزب الله الذى يمطر مستعمرات شمال إسرائيل بصواريخ الكاتيوشا، كذلك دعم حركة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامى اللذان يشنان عمليات إنتحارية ضد إسرائيل إنطلاقا من مناطق الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة، إلى جانب مخاطر تضخم ترسانة السلاح الإيرانية بأحجام ضخمة ونوعيات متقدمة من الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية، مع عدم إستبعاد حصول طهران على سلاح نووى فى العقد القادم، وتنسيق ايرانى-باكستانى-تركى فى المجالات الأمنية والإستراتيجية، خصوصا بعد سقوط نظام بناظير بوتو الموالى لواشنطن، وبروز نظام نواز شريف المدعم من قبل الجماعات الإسلامية فى باكستان وإيران، وما قد يترتب على كل ذلك من اقتحام إيران لساحة الصراع العربى-الإسرائيلى بثقلها البشرى والعسكرى والإقتصادى، وهو ما يشكل تهديدا أمنيا لإسرائيل لايمكن تغافله.
أما على الساحة الفلسطينية فإنه ليس من المستبعد أن تتجدد الإنتفاضة بصورة أشد عنفا من الماضى، مع تصاعد العمليات الإرهابية والإنتحارية داخل إسرائيل، خصوصا مع إستمرار تعنت إسرائيل فى الإنسحاب من الضفة الغربية، وتمسكها بإحتلال مناطق هامة منها، وإصرارها على استمرار سياسة الإستيطان ورفض التفاوض حول القدس والإصرار على استكمال تهويدها.

سلام شكلى للمناورة السياسية:

وفى ظل هيمنة هذه العقلية العدوانية يبدو واضحا مدى التناقض القائم بين الممارسة الفعلية الإسرائيلية المناهضة تماما لحقيقة السلام، وبين الخطاب السياسى المعلن لإسرائيل، والذى لايمل الحديث عن السلام والإستقرار، وهو فى الحقيقة إستقرار من حيث الشكل فقط وبلا مضمون سلمى، يحاول الحفاظ على مظهر خادع للسلام من أجل استغلاله لبسط

الهيمنة السياسية والاقتصادية على المنطقة من خلال تطبيع العلاقات واختراق المجتمعات العربية، بعد سلب الحقوق العربية.

ويشير واقع عمليات التفاوض الجارية بين الدول العربية وإسرائيل إلى هذه الحقيقة، حيث تتوالى المناورات السياسية وعمليات الإبتزاز من أجل توفير أقصى درجات الأمن المطلق لإسرائيل، والذى هو فى حقيقته تهديد لأمن جيرانها العرب، وسعى إلى تطبيع العلاقات وجنى مكاسب سياسية واقتصادية، قبل أن يحل السلام الفعلى بانسحاب الإسرائيليين من الأراضى العربية المحتلة، وإلى إنهاء حالة الحرب والمقاطعة الإقتصادية قبل الإعتراف بالحقوق المشروعة للشعوب العربية، وإلى تطوير القدرات العسكرية الإسرائيلية، مع العمل بإصرار من أجل الحد من القدرات العسكرية العربية.

لذلك فإن التغير الذى حدث فى الاستراتيجية الإسرائيلية بعد عملية السلام، هو مجرد تغير فى إستخدام أدوات الصراع من أجل تحقيق نفس الغايات والأهداف. حيث إستبدل الصراع المسلح بالصراع السياسى والاقتصادى والثقافى من أجل إخضاع الإرادة العربية، وإعادة تشكيل العقول العربية بعد إختراقها، وتحجيم القدرات المادية والمعنوية لشعوب المنطقة العربية من خلال إضعاف تجمعهم، وتفكيك وحدتهم، وإبطال فعالياتهم الجيوبوليتيكيه. فهونوع جديد من الإستعمار الذى يمزج بين المنهج الصهيونى المتطرف والمنهج الإستعمارى المتسلط، ويستهدف كسر إرادة الشعوب وإمتصاص خيراتها وإقتناص ثرواتها القومية.

والخلاف بين العرب وإسرائيل حول مفهوم السلام ينطلق من كون العرب ينظرون إليه كنوع من الحل التاريخى الوسط للنزاع العربى-الإسرئيلى المزمن، ومن ثم ينبغى أن ينهض على مبادئ الأمن المتبادل والمصالح المشتركة والمنافع المتوازية، وبحيث يقتنع الأطراف المعنية به بأنه أفضل بكثير من حالة الصراع واللاسلم؛ بينما مفهوم السلام عند الإسرائيليين نعنى شيئا آخر، يتمثل فى كونه مجرد أداة للمناورة ووسيلة لتحقيق غايات إسرائيل وأهدافها القومية، وهو ما يعنى ضمنيا الإضرار بمصالح الآخرين وتهديد أمنهم. ولقد ساعد إسرائيل على التمسك بهذا المفهوم الخاطئ والعدوانى للسلام، إدراكها لقيمة عناصر القوة السياسية والعسكرية التى تتمتع بها، وما تلقاه من تأييد سياسى ومعنوى ودعم إقتصادى وعسكرى غير محدود من الولايات المتحدة.

ويتمثل البعد النفسى فى المناورات الإسرائيلية فى عملية المفاوضات، أنها عندما تتعثر بسبب التعنت الإسرائيلى، فإنها تكون قد حققت هدفا نفسيا

هاما، يتمثل فى تينيس العرب من إمكانية التوصل إلى حالة أفضل مما هم عليه من حالة الإحتلال الإسرائيلى، إلا من خلال قبولهم بالخيارات الإسرائيلية المطروحة، وبالتالى يضطر العرب تحت هذه الضغوط النفسية، وضغوط مادية أخرى من قبل الولايات المتحدة، إلى التسليم بكل المطالب الإسرائيلية.. بدءا بالإعتراف بها رسميا وواقعيا، وإنهاء حالة الحرب معها، وكسر الحصار الاقتصادى المفروض عليها، وانتهاء بتطبيع العلاقات معها فى جميع المجالات، والقبول بكل المشروعات التى تقترحها؛ وتستهدف إسرائيل اختراق المجتمعات والعقول العربية، وبسط هيمنتها على ثروات ومقدرات المنطقة العربية. وهى جوهر الغايات والأهداف القومية الإسرائيلية التى فشلت إسرائيل فى تحقيقها من خلال خمسة حروب خاضتها عبر النصف الأخير من هذا القرن، كما فشلت أيضا فى القضاء على المقاومة الفلسطينية واللبنانية، رغم كل عمليات القمع الوحشية التى مارستها ضدهما خلال ثمانية أعوام متوالية، حيث نجحت هذه المقاومة فى تغيير نمط الحياة الإسرائيلية، وطبيعة إدارة الصراع العربى-الإسرائيلى.

دوافع إستمرار إسرائيل فى عملية السلام

لقد أدركت النخبة الحاكمة - سواء فى حزب العمل أو الليكود - أنه رغم الإنتصارات العسكرية التى حققتها إسرائيل فى معظم الحروب التى خاضتها ضد العرب، إلا أنها لم تحقق إنجازات سياسية ذات مغزى على طريق تأمين الغايات والأهداف القومية لإسرائيل، كما لم تلب متطلبات أمنها القومى، وأن مزيدا من الحروب والصراعات المسلحة فى المستقبل سيعنى مزيدا من الخسائر لها، وبما يهدد الكيان الإسرائيلى ذاته. وبجانب هذه المدركات، برزت عوامل ومتغيرات عديدة وقعت فى الساحات المحلية والإقليمية والدولية، ويحتمل أن تقع أيضا فى المستقبل، فرضت على إسرائيل أن تقبل بالدخول فى عملية السلام كبديل استراتيجى عن الحرب أو الصراع المسلح، وصولا لتحقيق نفس الغايات والأهداف.

- **فعلى الساحة المحلية**، ورغم ماتملكه إسرائيل من تفوق كاسح فى الأسلحة التقليدية وفوق التقليديه واحتكار نووى، بينما لايملك الفلسطينيون سوى الكفاف من الأسلحة الصغيرة والحجارة، فقد نجحوا فى أن يضربوا العمق الإسرائيلى بعنف ويكبدوا الإسرائيليين خسائر بشرية ومادية جسيمة، هذا فى الوقت الذى تعتبر فيه إسرائيل أن هذا العمق (شبه مقدس)، ولا يجب أن يصل اليه أى تهديد. إلا أن ١سرائيل فى سنوات الإنتفاضة صارت كلها

مسرحا للقتال إختلطت فيه المواجهات، وهو شئ خطير بالنسبة لها، خصوصا بعد أن نجحت الصواريخ العراقية في قصف المدن الإسرائيلية، فلا أفلحت المناطق الأمنية التي تحيط نفسها بها في الضفة والجولان وسيناء وغزة وجنوب لبنان، ولا ترسانات الأسلحة الضخمة التي تمتلكها، في منع هجمات المقاومة العربية ضدها، أو الحد من التهديدات التي تتعرض لها. وإذا كانت إسرائيل قد حرصت خلال حروبها مع العرب على ألا تفاجأ بأعمال عسكرية من جانبهم، وأن تكون المبادأة دائما في جانبها، فقد أثبتت عمليات المقاومة الفلسطينية واللبنانية نجاحها في مفاجأة إسرائيل بالضرب في أماكن وتوقيتات وبأساليب لا تتوقعها، مما أفقدها المبادأة التي كانت تحرص في الماضي على إمتلاكها أو إنتزاعها من العرب. ولم تعد تملك سوى رد الفعل فقط في شكل ضربات إنتقامية غير مؤثرة في جنوب لبنان وضد مدن وقرى الضفة الغربية وغزة، وحيث ثبت أن عناصر التفوق في الأسلحة التي تملكها إسرائيل لا تجدى في مثل هذه المواجهات التي أصبحت شبه يومية، تستنزف قوى إسرائيل البشرية والاقتصادية بشكل مستمر، مما أثر بالسلب في إقتصادها ومعنويات شعبها وجيشها. وحيث أصبحت تعيش فيما يشبه تعبئة دائمة واقتصاد حرب، وهو ما فرض عى قادة إسرائيل أن يبحثوا عن منهج جديد لحل هذه المشكلة لا يقوم فقط على المواجهة المسلحة، وذلك حتى لا يحدث إنفجار داخل إسرائيل.

• **وعلى الساحة الإقليمية**، فرغم محاولات إسرائيل والولايات المتحدة لوضع العراقيل أمام حصول الدول العربية على إحتياجاتها من الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة، وتكنولوجيا التسلح المتقدمة في مجالاتها المختلفة، فقد تنامت عناصر القوى الشاملة في الدول العربية، خصوصا القوة العسكرية، رغم كل القيود المفروضة عليهم، وأمكن تطوير الجيوش العربية على الصعيدين الكمي والنوعي بمعدلات لم تكن واردة في الحسابات الإسرائيلية. وأصبح من المعتقد أن التطور التكنولوجي مستقبلا لن يكون قاصرا فقط على إسرائيل، حيث ستتمكن الدول العربية من إختراق مجالات تكنولوجية عديدة بإمكاناتها الذاتية، وبما يمكنها من تطوير أسلحتها ومعداتها الدفاعية، خصوصا في مجال أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بنوعياتها المختلفة، وهو الأمر الذي يشكل تهديدا أمنيا خطيرا لاقبل لإسرائيل بمواجهته رغم إتخاذها إجراءات مضادة عديدة. أما أخطر عناصر القوة الشاملة في الدول العربية التي لن تستطيع إسرائيل تجاهل مخاطرها مستقبلا، فهي القوة البشرية العربية التي تنمو بأعلى معدلات في

العالم (تصل إلى ٤,٥% سنويا)، وحيث تشير التوقعات إلى أن إجمالى القوة البشرية العربية ستصل فى عام ٢٠٢٥ إلى ٥٠٠ مليون نسمة. هذا بالإضافة لما ثبت لإسرائيل من خطأ إعتمادها على جيش لبنان الجنوبى فى تأمين حدودها الشمالية، فرغم ما تنفقه على تسليح وتنظيم وتدريب هذا الجيش، حتى يكون قادرا على تأمين منطقة الحزام الأمنى فى جنوب لبنان، وبما يوفر الوقاية للمستعمرات الإسرائلية فى شمال الجليل، إلا أنه بعد أربعة عشر عاما من تواجد هذا الجيش فى منطقة الحزام الأمنى، فقد تأكد فشله فى تحقيق الأهداف والمهام التى أنشئ من أجلها، حيث إستمرت هجمات المقاومة اللبنانية وقصفات صواريخ الكاتيوشا تهدد القوات والسكان الإسرائيليين، وأصبح جيش لبنان الجنوبى يتعرض بدوره يوميا لخسائر بشرية ومادية جسيمة من الصعب إستعواضها، الأمر الذى أدى إلى إهتراء هذا الجيش، بعد أن فقد فعالياته القتالية، وأخذ أفراده فى الهجرة إلى الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية. وفى ذلك الشأن كتبت صحيفة الجيروزاليم بوست فى ١٩٩٤/١٢/١٦ : "إن جيش لبنان الجنوبى ينزف، وهو يعانى الإرباك، ومعنوياته واندفاعه ينضبان نتيجة ما يتعرض له من حرب إستنزاف يبدو أنه لا نهاية لها. إن هذا الجيش يفقد خيرة ضباطه وجنوده فى معارك يومية ضد الفدائيين الذين إبتكروا استراتيجية متطورة لإضعافه". أما إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، فقد علق على حالة التدهور التى أصابت هذا الجيش قائلا : "كل من يعتقد أن لديه وصفة عسكرية لحل الوضع فى لبنان فهو مخطئ".

• **أما على الساحة الدولية :** فقد برزت قوى دولية كبرى - غير الولايات المتحدة - تتمثل فى الجماعة الأوروبية واليابان والصين، ترتبط بعلاقات إقتصادية قوية بالعالم العربى، ترفض إستمرار احتلال إسرائيل للأراضى العربية، وتضغط من أجل إنسحابها منها، وتحقيق إنجاز جوهرى فى عملية السلام. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد تقلص الدور الذى كانت تلعبه إسرائيل فى إطار الاستراتيجية الكونية الأمريكية، كمدافعة عن المصالح الإمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، وذلك بعد تفكك الإتحاد السوفيتى السابق وسقوط الشيوعية، وبما لم يعد يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية. وقد **برزت على الساحة الأمريكية تساؤلات عديدة حول جدوى الشراكة الأمريكية- الإسرائيليةمن الناحية الإستراتيجية على المصالح الأمريكية فى المنطقة، وتطالب بالحد من هذه الشراكة بدعوى أنها تحد من قدرة الولايات المتحدة على وضع وتنفيذ سياسة إجمالية وثابتة فى الشرق**

الأوسط، كما تدفع الدول العربية بعيدا عن الولايات المتحدة ونحو دول أخرى منافسة لها مثل فرنسا وروسيا والصين، هذا بالإضافة لما تشكله هذه الشراكة الإستراتيجية من هاوية مالية للولايات المتحدة فى المستقبل غير البعيد. لذلك فإنه فى رأى هؤلاء المعارضين للشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، أن يجرى تحليل عميق لأبعادها فى ضوء ما تمثله إسرائيل حقيقة من أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة، ويزيل الغموض حول الآتى:

أ- ماهى حدود المسئولية الأمريكية فى المحافظة على أمن إسرائيل، وأى إسرائيل المطلوب من الولايات المتحدة التعهد بالحفاظ علي أمنها.. هل إسرائيل فى حدود التقسيم الدولى لفلسطين عام ١٩٤٩، أم حدود إسرائيل بعد عدوانها عام ١٩٦٧ الذى إستولت فيه على الجولان والضفة الغربية وغزة وجنوب لبنان، أم حدود إسرائيل الكبري التى يطالب بها حزب الليكود والأحزاب الدينية الأخرى فى إسرائيل، وما هى حدود التزامات الولايات المتحدة تجاه إسرائيل فى كل حالة ؟!.

ب- ماهى المساعدة العسكرية الحقيقية التى يمكن أن تقدمها إسرائيل لأمريكا فى مواجهة أعدائها فى المنطقة وخارجها، وماهو الثمن المقابل الذى يمكن أن تدفعه إسرائيل لأمريكا نظير ما تقدمه من مساعدات لها إذا ما تجدد الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا فى حالة عودة الحكم الشيوعى لها ، وهو إحتمال وارد فى ضوء نتائج الإنتخابات الروسية الأخيرة؟ خصوصا وأن قادة إسرائيل انفسهم قد أعلنوا من قبل أن مشاركتهم الولايات المتحدة فى حرب ضد دولة عظمى مثل روسيا، هو (خيار الحد الأدنى) حرصا على سلامة إسرائيل. هذا إلى جانب ما أثبتته حرب تحرير الكويت من أن إسرائيل لم تكن عونا للولايات المتحدة فى المحافظة على مصالحها فى الخليج، بل كانت عبءا عليها. فقد بذلت الإدارة الأمريكية آنذاك جهدا خارقا لجعل إسرائيل خارج هذه الحرب رغم الإستفزازات العراقية لها، وذلك حتى لا تفسد إسرائيل التحالف الذى بنته الولايات المتحدة فى هذه الحرب، بالنظر لرفض الدول العربية أى دور إسرائيلى فيه.

ج- هل ينبغى أن تسلح الولايات المتحدة إسرائيل تسليحا يفوق ماهو ضرورى لدفاعها، ومدى إنعكاس ذلك على إغرائها بارتكاب مغامرات عسكرية فى المنطقة، وزيادة تعنتها فى عملية السلام، وبما يقوض الإستقرار فى المنطقة ويهدد فى ذات الوقت المصالح الأمريكية الحيوية ؟!.. يدخل فى هذا الإطار ماتمارسه إسرائيل من أعمال تثير الشعوب

العربية والإسلامية ضد الولايات المتحدة بصفتها الدولة الحامية لإسرائيل، مثل إستمرار عمليات الإستيطان، وتهويد القدس، وشق الأنفاق أسفل المسجد الأقصى.. إلى غير ذلك من الممارسات التى تشجع المنظمات الإرهابية والمتطرفة على ضرب مظاهر الوجود الأمريكى فى المنطقة.

د- ماهو التأثير المستقبلى الذى يمكن أن تتركه الشراكة الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة على نفوذ الإخيرة فى منطقة الشرق الأوسط، وذلك فى ضوء تصميم العرب على خوض سباق التسلح إلى نهايته بما فى ذلك أسلحة الدمار الشامل، والنتائج المترتبة على التصاعد المستمر فى هذا السباق، ودخول دول منافسة للولايات المتحدة مثل فرنسا وروسيا والصين تؤيد الدول العربية فى مطالبها سياسيا ؟

هـ- هذا بالطبع إلى جانب مثالب أخرى تعانى منها الولايات المتحدة من جراء الشراكة الإستراتيجية مع إسرائيل، منها عمليات التجسس المستمرة التى تمارسها إسرائيل ضد الولايات المتحدة، وتسريب التكنولوجيا الأمريكية إلى دول معادية للولايات المتحدة (كما حدث فى بيع إسرائيل للصواريخ الأمريكية باتريوت إلى الصين)، والزيادة غير المباشرة المستمرة فى حصة إسرائيل من برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية، وكان آخرها ١٠ مليار دولار لتنفيذ خطة الإستيطان، وهو ما يتحمله دافع الضرائب الأمريكى دون عائد مقابل. وتتخوف إسرائيل من خفض حصتها من المساعدات الأمريكية الحالية (٣ مليار دولار سنويا)، خصوصا وأن القيمة الفعلية لهذه المساعدات تتعرض دائما للتآكل سنة بعد أخرى بسبب عوامل التضخم، فقد إنخفضت قيمتها فعلا بنسبة ٣٠% عما كانت عليه فى ذروتها فى أوائل عهد إدارة الرئيس الأمريكى ريجان. إلا أنه رغم منطقية هذه التحفظات على جدوى الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، فلازالت الإدارات الأمريكية المتتابعة تحرص على إستخدام الفيتو فى مجلس الأمن للحيلولة دون اتخاذ قرارات تدين الممارسات الإسرائيلية التوسعية فى المناطق المحتلة رغم ما تشكله من تهديد للمصالح الأمريكية فى المنطقة، بدعوى أن مجلس الأمن ليس المكان الملائم لبحث مشكلات عملية السلام. وحقيقة الأمر أن الإدارة الأمريكية بهذا الموقف إنما تعكس جوهر سياسة تقوم على مبدأ الإحتفاظ بالمعادلة الحالية بين الفلسطينيين وإسرائيل عند وضعها المختل لمصلحة إسرائيل، حيث كان الفلسطينيون دائما يملكون الشرعية فى مواجهة إسرائيل، أما إسرائيل فكانت دائما بفضل الدعم الأمريكى - تملك القوة - ووجهة النظر

الأمريكية فى العملية السلمية أنها محاولة للتوفيق فى معادلة سلمية بين الشرعية والقوة، دون تدخل من قبل المجتمع الدولى الذى يساند الشرعية الفلسطينية بموجب حقائق التاريخ والقوانين الدولية. لذلك من مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة إضعاف الشرعية الفلسطينية، بحرمانها حتى ولو بقرار تحصل عليه من مجلس الأمن يمكن أن يزيد من تطلعات الشعب الفلسطينى السياسية والعاطفية للحصول على حقوقه، بينما الولايات المتحدة غير مستعدة لمساندته فى ذلك لعدم قدرتها على ترويض القوة الإسرائيلية التى خلقتها، ولأن هذا الترويض - حتى إذا أرادته الولايات المتحدة، فإنه سيتطلب منها جهدا وموارد سياسية واقتصادية أكبر بكثير من مجرد إستخدام الفيتو فى مجلس الأمن.

هل تشكل السوق شرق أوسطية عمقا إستراتيجيا بديلا لإسرائيل :

يقول شيمون بيريز فى كتابه (الشرق أوسط الجديد) : "إن المدرسة الدفاعية التقليدية، لا تقدم حلولا للمشاكل الجغرافية الحالية أو للتهديدات الناجمة عن التطور التكنولوجى فى الأسلحة الاستراتيجية. وقد برزت المشكلة الجغرافية مع تطور الصواريخ البالستية. وفى الوقت الحاضر، فإن الإعتبارات المادية فى الإستراتيجية التقليدية مثل الموانع الطبيعية والصناعية، والإستحكامات الدفاعية الحصينة، وحشود القوات... لم تعد ذات قيمة فى مواجهة الهجمات الصاروخية المعادية، وحتى مع إمتلاك الصواريخ المضادة للصواريخ، وأسلحة الطاقة الموجهة، فإنه قد ثبت أنها لا تجدى فى منع هذه الهجمات بشكل حاسم، هذا إلى جانب كلفتها المالية الباهظة. ولقد أدت مثل هذه المشاكل إلى التقليل إلى حد كبير من أهمية العمق الإستراتيجى، بعد أن عبرت الصواريخ الباليستية الأراضى الفاصلة بين الدول على أعماق كبيرة. غير أن هذا ليس كل شئ، فقد ثبت أنه لا توجد حلول عسكرية لمشاكل الأسلحة فوق التقليدية التى أصبحت لا تفرق بين جبهات القتال الأمامية، وجبهة المؤخرة، وهو ما يعطى معنى جديد ومخيف لعبارة (الحرب الشاملة)، وحيث أصبح بفضل هذه الصواريخ البالستية بعيدة المدى أن تصل أسلحة الدمار الشامل بأنواعها المختلفة إلى المناطق الآهلة بالسكان، فى وقت تقف فيه الحكومات والشعوب عاجزة أمام القدرات التدميرية الضخمة لهذه الأسلحة".

ثم يضيف بيريز موضحا السياسة البديلة للعمق الإستراتيجى الذى تحققه القوات المسلحة بغزوها لأراضى الخصم، فيقول : "إن هناك سياسة بديلة لحل هذه المشكلة الأمنية تتمثل فى المعاهدات والإتفاقات الثنائية

والمتعددة، التى تتجاوز حدود البلدان المشتبكة فى هذه المشكلة، وتغطى كافة المناطق التى تعتبر فى مدى الصواريخ البالستية القاتلة، ذلك لأن الصراعات المسلحة أصبحت أمرا مكلفا للغاية وصعبا وغير عملى إلى أبعد مدى. وعليه فإن المفتاح من أجل الحفاظ على نظام إقليمى آمن وعادل، إنما يكمن فى التعايش السياسى والاقتصادى والاجتماعى، أكثر منه فى إمتلاك القوة العسكرية. وفى عالمنا اليوم، فإن تأمين مستوى معيشى مرتفع للشعوب، يتطلب علاقات تجارية تنافسية بين الدول، وحدودا مفتوحة، وتعاونا فى مجال تبادل العلوم والتكنولوجيا.. إن القوة الحقيقية، بل وحتى القوة العسكرية، لم تعد تتواجد فى المعسكرات، بل فى حرم الجامعة، وأصبح على السياسيين أن يمهدوا الطريق لذلك، بعيدا عن الذخائر العسكرية، إلى الذخائر السياسية والإقتصادية الخصبة".

ويجيب شيمون بيريز - مهندس سياسة الشرق أوسطية - على سؤال هام، هو : "هل تحقق الأراضى التى تحتلها إسرائيل العمق الإستراتيجى، وبالتالى الأمن الذى تنشده إسرائيل ؟ " فيقول : "إذا ما واصلنا الاحتفاظ بكل هذه الأراضى، فإن معنى ذلك إستمرار حالة الحرب، وبالتالى مواصلة سباق التسلح الذى لن يقتصر على الأسلحة التقليدية فقط، بل أيضا أسلحة كيماوية وبيولوجية، وربما نووية أيضا فى المستقبل. فعلى سبيل المثال، ينبغى أن ندرك أن تدمير بنية الأسلحة غير التقليدية فى العراق، لا يضمن إلا مجرد هدنة أو فترة توقف، يعود العراق بعدها إلى إعادة بنائها مرة أخرى سواء سرا أو علنا بعد رفع الرقابة والعقوبات عنه. كما أن فرض الرقابة الدولية على بيع الأسلحة لدول منطقتنا ليس من شأنه أن يضمن لنا الكثير، وكلها نتائج لن تحقق لإسرائيل الأمن الذى تبغيه".

لذلك توصل بيريز إلى عدة قناعات أوجزها فى كتابه على النحو التالى:

أ- إن الحرب الشاملة لم تعد عملية وانتهى زمانها، وأن حربا ذات أهداف محدودة لن تنتهى قطعا بهزيمة أحد الطرفين.

ب- إن إسرائيل ستواصل الوجود، كما أن خصومها لن يستسلموا.

ج- إذا وقعت حربا أخرى فى المستقبل، فإن المعارك التى ستدور فيها ستكون مريرة، والدمار أعظم من ذى قبل، وحجم المصابين لا مثيل له على الجبهات وفى المؤخرة والعمق.

د- تآكل مفهوم الردع الإسرائيلى، نظرا لتعرض العمق الإسرائيلى للانكشاف الإستراتيجى بسبب الصواريخ البالستية العربية.

ومما لاشك فيه أن بيريز فى هذا العرض لوجهة نظره بشأن ضعف قيمة الأرض المحتلة فى تحقيق العمق الإستراتيجى لإسرائيل، إنما يعتبر صادقا مع نفسه، ومع معطيات مرحلة ما قبل الدخول فى القرن الحادى العشرين. ذلك لأن البديل عن وصول إسرائيل إلى سلام حقيقى مع الدول العربية، سيعنى مزيدا من الحروب والصراعات المسلحة ومعارك الإستنزاف، وبالتالى إستمرار سباق التسلح عند جميع الأطراف. ولما كانت الدول العربية لديها من القدرات الذاتية والحضارية ما يمكنها من أن تصمد فى هذا الصراع على المدى الطويل، وهو ما تفتقده إسرائيل، بسبب عوامل العجز والضعف البشرى والإقتصادى الكامنة فيها، فإن محصلة هذا الصراع فى النهاية من المحتم أن تكون فى صالح الجانب العربى على المدى الطويل، خصوصا وأن العرب يستطيعون تحمل أكثر من هزيمة ويظلوا قادرين على مواصلة الصمود والتحدى، بينما لا تستطيع إسرائيل تحمل هزيمة واحدة. لذلك ستضطر إسرائيل لإهدار أموال طائلة فى ميزانية الدفاع لكى تحافظ على الميزان العسكرى فى صالحها، وهو ما سوف يؤدى إلى تخريب إقتصادها، وما سيترتب على ذلك من نتائج سلبية على الصعيد الإجتماعى. فإذا كانت ميزانية الدفاع فى إسرائيل تبتلع اليوم من الناحية العملية ما يصل إلى عشرين بالمائة من إجمالى دخلها القومى، فإن هذه الميزانية ستزداد بالقطع فى حالة إستمرار النزاع، وهو ما سيدفع ثمنه المجتمع الإسرائيلى كله. وأوضح مثال على ذلك ما حصل فى الإتحاد السوفييتى السابق الذى إنهار بسبب تعاظم إنفاقه الدفاعى فى وقت لم يكن الإقتصاد السوفيتى قادر على تحمل ذلك، مما أدى إلى تفكك هذه الدولة العظمى، وما أصاب المجتمع الروسى بعد ذلك من ضعف وتفسخ وفساد، وبالتالى سقوطه إلى الحضيض. ولم يكن ذلك بفعل التهديدات الأمريكية كما كان السوفييت يتحسبون لذلك، وإنما بفعل زيادة نفقات الجيش الأحمر وانعكاس ذلك السبب على الإقتصاد والمجتمع السوفيتى.

كما أدرك بيريز أن سياسة (عدم التنازل عن أى شبر) التى يتبناها زعماء الليكود، ستؤدى بالقطع إلى خلق تحالفات عربية فى مواجهة إسرئيل، وإذا كان الحظ قد ابتسم لإسرائيل خلال العقد الأخير من القرن العشرين بسبب الخلافات العربية-العربية، وانقسام العرب على أنفسهم فى حربين أحدهما دامت ثمانية سنوات بين العراق وإيران، والثانية بسبب العدوان العراقى على الكويت، فإن ما تشكله إسرائيل من تهديدات للعالم العربى بسبب رفضها الإنسحاب من الأراضى العربية، سيدفع العرب إلى التوحد وتناسى خلافاتهم لمواجهة المخاطر الجديدة الناجمة عن سياسة حكومة

الليكود التى يرأسها ناتنياهو، وهو ما حدث فى القمة العربية التى عقدت فى القاهرة فى يونيو ١٩٩٦، وماتبعها من تطورات، لأن العرب لن يقبلوا أبدا باستمرار إحتلال إسرائيل لأراضيهم إلى ما لا نهاية. ومن ثم فإذا لم تسع إسرائيل لكى تفعل مع سوريا ولبنان والضفة الغربية، ما سبق أن فعلته مع مصر عندما إنسحبت من كل أراضيها، وفككت مستوطناتها فى سيناء، فإن هذه الدول العربية مع سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى ستشكل أكثر التحالفات خطورة على إسرائيل، ولن تكون مصر بعيدة عن هذه التحالفات. لذلك، فإذا كانت إسرائيل قد ضحت بالعمق الإستراتيجى فى اتجاهها الجنوبى مع مصر، فإن التشبث بمفهوم ضم الأراضى فى الضفة والجولان يصبح لا معنى له، بل يعنى استمرار حالة التوتر فى المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر، والتى يكمن فيها قلب إسرائيل، والتى تضم ٦,٥ مليون نسمة منهم ٤ مليون إسرائيلى و ٢,٥ مليون عربى، ثم ماذا يفيد نزع سلاح منطقة بعمق ٥٠كم أو حتى ١٠٠كم، إذا كان التهديد سيأتى لإسرائيل بصواريخ تطلق ضدها من مسافة ١٠٠٠كم ؟

أما على الصعيد الدولى، فإن استمرار النزاع العربى-الإسرائيلى دون حل، بسبب رفض إسرائيل الإنسحاب من الأراضى المحتلة، سيثير معارضة الرأى العام العالمى الذى ينظر إليها كدولة عنصرية تحاول السيطرة بالقوة على سكانها من غير اليهود، مثلها فى ذلك مثل حكومة جنوب أفريقيا العنصرية قبل أن ينال السود حريتهم. هذا بالإضافة إلى أن ضم المناطق المحتلة إلى إسرائيل بما عليها من سكان عرب يبلغ تعدادهم حوالى ٢,٥مليون نسمة، سيهدد التجانس القومى لدولة إسرائيل، ويفسد هويتها اليهودية التى تحرص على أن تكون يهودية خالصة. كذلك لا يمكن لإسرائيل عمليا أن تقوم بعملية ترحيل جماعى (ترانسفير) لهذه الملايين من العرب خارج أراضيهم، فبجانب ما يمكن أن يسببه مثل ذلك الإجراء العنصرى من غضب ورفض عالمى ضد إسرائيل، وبما يؤدى إلى عزلة كاملة لإسرائيل، فإنه من الناحية الإستراتيجية يعتبر أمرا غير ذو جدوى، فما هى القيمة الاستراتيجية لتحريك هؤلاء السكان العرب لبضع عشرات من الكيلومترات شرقا أو شمالا، فى وقت تستطيع فيه الصواريخ العربية أن تصل إلى أقصى عمق إسرائيل؟ ناهيك بالطبع عن الإحتمالات المؤكدة لما يمكن أن يسببه ذلك من ثورة مسلحة عارمة يشنها الفلسطينيون ضد إسرائيل، لن تقتصر على الحجارة فقط، بل ستشمل كل أنواع الأسلحة التى يمكن أن تطولها أيدى الفلسطينيين، وهو ما لا تستطيع إسرائيل تحمل مخاطره مهما أعدت نفسها عسكريا لمواجهته. لذلك فقد توصل عدد من

الإستراتيجيين الإسرائيليين إلى قناعة بأن الأراضى المحتلة لا ينبغى أن تكون المشكلة الأساسية التى يتعين على إسرائيل التعامل معها، بل الأهم من ذلك هو علاقات إسرائيل المقبلة مع السكان العرب، وهم فى ذلك يستندون إلى مفهوم اقتصادى له إنعكاس أمنى، مفاده أن التنمية التى ستحدث فى المناطق المحتلة بسبب ادخالها فى إطار السوق الشرق أوسطية التى يقترحها بيريز، ستقضى - طبقا لتصوره - على بؤر الفقر المنتشرة فى هذه المناطق، والتى تتوالد وتتكاثر فيها التنظيمات الأصولية المتطرفة مثل حماس والجهاد، والتى تشكل تهديدا لأمن إسرائيل.

دور جديد لإسرائيل مرتبط بعدو جديد

لقد ظلت إسرائيل خلال الخمسين عاما الماضية حريصة على أن يكون لها دورا متميزا فى منطقة الشرق الأوسط، له تأثير إيجابى وفاعل على الساحة الدولية، يساعدها على ذلك علاقاتها المتميزة مع الدول الغربية بشكل عام، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، إلا أنه مع تقلص دورها فى الإستراتيجية الكونية الأمريكية بعد إنتهاء الحرب الباردة التى كانت قائمة بين المعسكرين الشرقى والغربى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات بسقوط الشيوعية وتفكك الإتحاد السوفيتى، كذلك بعد إنكشاف إنعدام دورها أثناء حرب تحرير الكويت، لم تتوقف إسرائيل عن سعيها لاستعادة مركزها وأهميتها فى الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإيجاد دور جديد لها يعزز مكانتها إقليميا ودوليا، ويعينها على تحقيق غاياتها وأهدافها القومية، وأبرزها تأكيد شرعية وجودها فى المنطقة كدولة شرق أوسطية عظمى بشكل دائم وراسخ، والإندماج فيها من خلال أوسع الأبواب وأكثرها إستجابة لهذا الدخول والإندماج، وهو (عملية السلام)، باعتباره أفضل الأبواب وأسرعها وصولا إلى السيطرة على المنطقة، كما أنه مدخل مقبول إقليميا ودوليا، ويمكن إسرائيل من الخروج من مأزق التناقض بين إحتفاظها بالأرض ودعوتها للسلام، ويمكنها فى نفس الوقت من مواجهة العوامل السلبية الضاغطة عليها داخليا وإقليميا ودوليا، كما يفتح أمام إسرائيل طريقا سهلا للتغلغل والسيطرة.

ولما كانت إسرائيل فى بحثها الجاد عن هذا الدور، تدرك أنها لن تتمكن من الإضطلاع به إذا إكتفت بتوقيع عدد من معاهدات وإتفاقيات السلام مع جيرانها، لذلك إنشغل الفكر الإسرائيلى منذ بداية التسعينات بإيجاد تصور كامل لمستقبل إسرائيل يتناسب مع أهدافها القومية الطموحة، وبحيث يتضمن صفقة كاملة تخلق لها دورا هاما جديدا فى المنطقة، ومكانة دولة عالية،

وذلك من خلال دعم وتعزيز علاقاتها الإستراتيجية بالولايات المتحدة، والإنفتاح على العالم كله لخلق القناعة بين دوله بمدى حرص إسرائيل على السلام، وقدرتها على حفظه، وصيانة مصالح الدول الكبرى في منطقة من أخطر المناطق وأهمها في العالم، وهي منطقة الشرق الأوسط، وبما يساعد على تخفيف الأعباء التي تتحملها الولايات المتحدة من أجل تحقيق إلتزامها بحماية أمن إسرائيل، ويوفر في ذات الوقت المبرر للإدارة الأمريكية لاستمرار دعمها ومساندتها لإسرائيل، وذلك في مواجهة الأصوات الأمريكية المعارضة لاستمرار الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة و إسرائيل، لما تشكله من أعباء سياسية ومادية تثقل كاهل الولايات المتحدة.

ولقد تبين لإسرائيل أن هذه الصفقة المتكاملة لكي تتحقق، فإنه ينبغي أن ترتبط بعدو جديد بديل عن الإتحاد السوفيتي السابق، وبحيث يشكل في ذات الوقت نفس القدر من المخاطر والتهديدات التي كان يشكلها الإتحاد السوفيتي فيالسابق للحضارة الغربية، بل أشد خطرا منه، على أن يتم تضخيم ذلك سياسيا وإعلاميا، حتى وإن لم يكن هذا العدو الجديد في حقيقته كذلك. وقد وجدت إسرائيل ضالتها فيما أطلقت عليه (الأصولية الإسلامية) وما تقوم به المنظمات الإرهابية - التي تنسب نفسها زورا وبهتانا للإسلام - من أعمال عنف وإرهاب في معظم الدول العربية والإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، بل وتعدتها إلى مناطق أخرى من العالم شملت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية ذاتها. لذلك وجدت إسرائيل في هذه الأصولية المدعاه، عدو مشترك جديد لكل من إسرائيل و الولايات المتحدة والدول الإوروبية، خصوصا بعد العمليات الإنتحارية التي شنتها منظمتي حماس والجهاد الإسلامي داخل المدن الإسرائيلية في العامين الأخيرين، وكانت من دواعي تعاطف دول كثيرة في العالم مع إسرائيل، مما كان له إنعكاسا واضحا في قمة شرم الشيخ التي عقدت في مارس عام ١٩٩٦، وحضرها الكثير من رؤساء دول العالم. كما وجدت إسرائيل في إيران - التي تدعم المنظمات الإرهابية وحزب الله في لبنان سياسيا وماديا، وتعتبرها الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية مثل المانيا، من الدول الراعية للإرهاب في العالم، لذلك تسعى لمقاطعتها واحتوائها - ما يؤكد الدعاوى الإسرائيلية بوجود قوى إسلامية كبرى تهدد الحضارة الغربية. يدخل في هذا الإطار حرص إسرائيل ومن ورائها الصهيونية العالمية على تشويه صورة الإسلام في أعين الأمم الأخرى غير الإسلامية، باعتبار ذلك هدف أيديولوجي وقومي قديم وحديث لليهودية العالمية، فشلت كل الحروب والثورات والمؤامرات العالمية التي أشعلتها قوى اليهودية العالمية المدعومة بقوى

التطرف الصليبى فى تحقيقه عبر القرون الماضية. لذلك شنت إسرائيل هجومها على الإسلام تحت مزاعم أنه دين التعصب والعنف والكراهية، وأنه ينتشر بأعمال الإرهاب والقتل والدموية.. إلى غير ذلك مما يهدد الأمن العالمى.

ومع تصاعد أعمال العنف والتطرف فى المنطقة، ومعظمها مدعوم من قبل قوى الصهيونية العالمية الخفية، وهو ما ثبت من محاكمة بعض رموز الإرهاب فى الولايات المتحدة، أمثال عمر عبد الرحمن وغيره، وجدت إسرائيل مدخلا مناسبا لتحقيق هدفها، لذلك شنت حملة سياسية ودعائية مكثفة لاستعداء العالم ضد الأصولية الإسلامية، وخلق رأى عام عالمى معاد لها، ودفع الدول الأخرى للوقوف إلى جانب إسرائيل فى النهوض بدور رئيسى فى التصدى لها، الأمر الذى يساعد على تكريس الوجود الإسرائيلى فى المنطقة، ويدعم بالتالى مطالبها فى أن تكون قوة إقليمية عظمى فى الشرق الأوسط، ذات نفوذ قوى يؤهلها للإضطلاع بالمهام المنوطة بها فى حماية الأمن العالمى من مخاطر الأصولية الإسلامية. وهو ما يمكن أن ينعكس بالتالى فى تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وتوسيع نطاقها. لذلك لم يكن غريبا أن تكون أبرز موضوعات المباحثات التى أجراها قادة إسرائيل فى الولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة - بدءا بإسحق رابين و شيمون بيريز وانتهاءا بناتنياهو - ما هو متعلق بمقاومة الأصولية الإسلامية، وما تشكله من إرهاب دولى، ورغبة إسرائيل فى قيام تعاون دولى تشارك فيه بدور فعال. من أجل ذلك، نجد رابين يخطب أمام الكنيست فى ديسمبر ١٩٩٢ متحدثا عن النفوذ الأصولى الذى يسود منطقة الشرق الأوسط، وأنه بدأ يمتد إلى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية. ثم يوجه دعوته إلى العالم كله لمساندة إسرائيل فى حربها ضد الأصولية الإسلامية، معطيا لبلاده دورا لم يكلفها به أحد. أما بيريز، فنجده أيضا يتحدث عما أسماه بـــ (الإسلام الراديكالى) باعتباره تهديدا قائما فى وجه السلام العالمى، وأن الأصولية الإسلامية هى الخطر الأكبر على العالم الحر.

ومن خلال هذا الدور الجديد والواسع الذى تريد إسرائيل أن تلعبه إقليميا ودوليا، يصبح من الممكن لها أن تفرض على العرب مفهومها للسلام الذى تريده دون تقديم أية تنازلات من جانبها، يساندها فى ذلك دعم أمريكى غير محدود، يؤهلها ليس فقط لفرض نظام أمن إقليمى يحل مشاكلها المتعسرة مثل مشكلة المياه، ويفتح مجال الإندماج الكامل لها فى المنطقة، ولكن الإنطلاق أيضا نحو قمة هذا النظام، بحيث لا تقتصر علاقات إسرائيل مع الدول العربية على المجالات الإقتصادية والثقافية فقط، ولكن تشمل أيضا

المجالات الدفاعية والأمنية وذلك من منطلق إقليمي واسع لا يسمح للدول العربية بالإعتراض على الوجود العسكرى الأجنبى فى أراضيهم، هذا إلى جانب فائدة أخرى تجنيها إسرائيل من وراء تزعمها مقاومة الأصولية الإسلامية. فتحت هذا الستار يمكن لإسرائيل أن توجه الإتهام بالأصولية والتطرف والإرهاب ضد كل العناصر العربية التى تقاوم أطماعها ومحاولاتها لبسط هيمنتها على المنطقة، حتى وإن كانوا لا يمتون بصلة للأصولية الإسلامية، بل ومن الذين يحاربون التطرف والعنف والإرهاب المتستر بالدين. وهو نوع من الإبتزاز يماثل ما توجهه إسرائيل حاليا من اتهامات بـ (معاداة السامية) للقوى الدولية التى تناهض أهدافها التوسعية وسياساتها وممارساتها الهدامة على الساحة العالمية.

ووفقا لهذا الدور يمكن لإسرائيل أن تتحول إلى دولة إقليمية كبرى مهيمنة فى المنطقة، تمثل ظلا للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وحامية لمصالحها، وهو نموذج مصغر للعلاقات فى النطاق الإقليمى، يماثل على المستوى الأكبر نموذج علاقات الولايات المتحدة مع باقى دول أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وهو ما يمنحها دور القيادة العالمية، ويعطيها بالتالى القدرة على فرض مفاهيمها التى تتوافق مع أهدافها وتحمى مصالحها العليا. وهذا هو ما تريد إسرائيل بالضبط أن تنفذه على النطاق الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط، بحيث يتيح لها هذا الدور أن تفرض إرادتها فى الترتيبات الأمنية الإقليمية، وبما يمكنها من فرض حظر على نوعيات معينة من الأسلحة الإستراتيجية مثل أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وقيود معينة على الأسلحة التقليدية بما يضبط الميزان العسكرى لصالحها، ووضع نظام إقليمى للتفتيش والمراقبة.. إلى غير ذلك من الترتيبات الأمنية التى تؤمن لها السيادة العسكرية على باقى دول المنطقة، وتوفر ضمانات أمنية مطلقة لإسرائيل على حساب أمن جيرانها.

ولا يقتصر إهتمام إسرائيل بفرض سيطرتها على المنطقة العربية فقط، بل يتعداها إلى دول أخرى فى دائرة المجال الحيوى لإسرائيل التى تضم دولا أخرى غير عربية فى المنطقة وحولها مثل إيران وتركيا وباكستان وأثيوبيا، وأخيرا الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى بعد إنفصالها عن الإتحاد السوفيتى السابق، وبعضها مثقل بالتكنولوجيا النووية والصاروخية التى تخشى إسرائيل من تسربها إلى إيران أو بعض الدول العربية. وهكذا ترنو إسرائيل - فيما لو سارت الأمور وفقا لما تريد - لأن تلعب دور الشرطى القادر على فرض الإستقرار فى المنطقة، وحراسة مصالح الغرب، وخدمة المصالح الإسرائيلية فى الأساس. ولقد عبر (يوسى بيلين) مهندس

اتفاقيات أوسلو، ونائب وزير الخارجية الإسرائيلى فى عهد حكومة بيريز، عن هذا المفهوم عندما ذكر أنه يتعين خروج إسرائيل من (الجيتو) الذى وضعت نفسها فيه فى المنطقة قرابة نصف قرن، وذلك لكى تتبوأ لنفسهامكانا ودورا عالميا، وهو ما لن يتحقق إلا من خلال عملية السلام بعد أن يصبح لها مكانا متميزا على ساحل البحر المتوسط. ويفضل (بيلين) أن تتبنى إسرائيل النمط الإسكندنافى، وتقتفى أثر الدول الشمالية، وذلك لكونها رغم صغر حجمها فإنه يمكن أن تكون ثرية إقتصاديا، وهو ما يؤهلها لأن تلعب دورا هاما على الساحتين الإقليمية والدولية، خصوصا إذا ما إعتبرت إسرائيل نفسها ذات إنتماء أوروبى حتى وإن كان موقعها فى الشرق الأوسط. لذلك فهو يفضل عمليات الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين، وليس الدمج بينهما، لأن الأسوار الجيدة - فى رأيه - توفر جيران جيدين. كما يطالب فى نفس الوقت بتوسيع أنشطتها الإستثمارية فى الدول الأوروبية والأسيوية والأفريقية وفى أمريكا اللاتينية. كذلك المشاركة فى عمليات الأمم المتحدة، حيث سيؤهلها هذا الدور الإقليمى ذو المكانة العالمية، للقضاء على المفاهيم القومية السائدة، وإستبدالها بمفاهيم إقليمية.. فبدلا من الأمن القومى العربى، يكون الأمن الإقليمى، وبدلا من الإنتماء العربى يحل مكانه الإنتماء الشرق أوسطى، وبدلا من منظمة الجامعة العربية، تنشأ منظمة أخرى إقليمية فوق قومية. هذا مع الإهتمام بالتعامل مع الشعوب العربية والإسلامية واختراق مجتمعاتهم، أكثر من الإهتمام بالتعامل مع الحكومات والدول، لأنه من خلال التعامل الإقتصادى والإجتماعى والثقافى والتكنولوجى يمكن ربط مصالح شعوب المنطقة بمصالح إسرائيل.

أهداف إسرائيلية أخرى :

بجانب ما تستهدفه إسرائيل من الحصول على دور جديد لها فى المنطقة، فإنها أيضا تريد أن توجد لنفسها المبرر لضرب حركات المقاومة العربية فى الأراضى المحتلة سواء فى الضفة الغربية أو فى جنوب لبنان، وكسر إرادة الشعب الفلسطينى فى التحرر والإستقلال وإقامة دولته على أرضه، وذلك بدعوى محاربتها للأصولية المتفشية بين جموع هذا الشعب. وإسرائيل بذلك تضرب عصفورين بحجر واحد، فمن ناحية تصبغ الحركات الوطنية الفلسطينية واللبنانية بالصبغة الراديكالية والإرهاب الذى يعرض أمن المنطقة والسلام العالمى للخطر، وبذلك تعطى نفسها الحق الشرعى فى إتخاذ ماتراه من إجراءات تعسفية ووحشية لمواجهة ما تدعيه وتزعمه من أخطار وتهديدات من جانب الأصولية الإسلامية، ومن ناحية أخرى كسب

تعاطف وتأييد الدول الأمريكية والأوروبية، وما يستتبع ذلك من مكاسب سياسية ومادية. وهذا بالطبع إلى جانب وضع أساس لإندماج إسرائيل الفعلى فى المنطقة، ليس فقط بحكم وجودها الجغرافى، كأى دولة من دول المنطقة، ولكن من منطلق سيادى مسيطر ومهيمن على باقى دول المنطقة.

كما يوجد لإسرائيل هدف آخر يتمثل فى تقليص وتهميش دور مصر القيادى عربيا وإسلاميا، وقد إنعكس ذلك بصورة شديدة الوضوح خلال السنوات الأخيرة، من خلال التصريحات الكثيرة التى أطلقها المسئولون الإسرائيليون ضد مصر بسبب مواقفها المؤيدة للحقوق العربية، والحملات السياسية والدعائية التى شنتها مصر ضد إسرائيل بسبب رفض الأخيرة التوقيع على معاهدة الحد من الإنتشار النووى، وإصرار مصر على ربط تطبيع العلاقات وإقامة تعاون إقتصادى بين الدول العربية و إسرائيل، بإرساء قواعد سلام حقيقى يقوم على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وتوازن حقيقى فى الأمن والمصالح، وليس توازن مختل للقوى يكون لإسرائيل وحدها حقوقا ومعايير خاصة تشكل فى ذات الوقت تهديدا لأمن الدول العربية. كما تتهم إسرائيل مصر بتحريض الدول العربية على عدم التعاون معها، وقد وصل الأمر فى هذا الصدد إلى قيام إريل شارون وزير البنية التحتية فى حكومة ناتنياهو، بالتهديد بنقض اتفاقات السلام مع مصر من أساسها، وهدم ما بين البلدين من عمليات سلمية، كا لوح باستخدام القوة العسكرية الإسرائيلية ضد مصر إذا ما استمرت فى سياستها المناهضة لإسرائيل، بل وادعى بأن "مصر ستكون فى هذه الحالة فى خطر داهم"، وأضاف فى نفس الحديث الذى أذاعه له راديو إسرائيل، فى شهر نوفمبر ١٩٩٦، أنه: "لو كان الأمر بيده لشن ضربه قوية ضد كل العرب دون إستثناء" كما عبر عن إستيائه من سياسة ناتنياهو بسبب "سياسته المترددة وغير الحاسمة"، وأنه "يأمل فى أن يأتى زعيم آخر قوى من الليكود يزيح ناتنياهو ويتولى الحكم، ويرفض التنازل عن أى شئ للعرب، ولا مانع من أن يوجه ضربة عسكرية ضد العرب تضعهم فى أحجامهم الطبيعية". هذا مثال صارخ لتفكير واحد من صانعى القرار المتطرفين اليوم فى إسرائيل. وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية قد تعمدت فى عام ١٩٩٤ أن تكشف عن وثيقة سرية أعدها قسم التخطيط السياسى فيها تستهدف معاقبة مصر على مواقفها المناوئة لإسرائيل، وتتمحور هذه العقوبات حول إلغاء أو تخفيض المساعدات الأمريكية لمصر، وتقييد مجالات التعامل الدبلوماسى معها، وتقليل زيارة الوفود الإسرائيلية والأمريكية الرسمية لمصر، بالإضافة للضغط على كل من الأردن وسلطة الحكم الذاتى لإبعاد مصر عن أية

مشروعات إستثمارية تتم بينهما وبين إسرائيل، كذلك الضغط على كل من الولايات المتحدة وروسيا بوصفهما راعيا عملية السلام لإدخال مياه النيل ضمن لجنة المياه فى المفاوضات متعددة الأطراف بهدف حصول إسرائيل على حصة ثابتة (٠,٨ مليار م^3) منها أسوة ببقية مصادر المياه فى المنطقةالتى حصلت إسرائيل على نصيب منها. ومن مظاهر محاولات إسرائيل لتهميش دور مصر عربيا، محاولاتها حض الدول العربية على الإبتعاد عن مصر بزعم أن مصر عبر نصف قرن من قيادتها للعالم العربى، لم تورثه سوى الحروب والضعف والتشتت، وأنه آن الأوان ليتخلوا عن هذه القيادة، ويجربوا القيادة الإسرائيلية ليستفيدوا من تفوقها التكنولوجى ونفوذها الدولى الواسع.

ومما لاشك فيه أن محاولات إسرائيل لتسميم الآبار بين مصر وكل من الولايات المتحدة والدول العربية، إنما تستهدف ضمنيا شن ضغوط سياسية ونفسية على مصر حكومة وشعبا، خصوصا عندما تلوح إسرائيل بين حين وآخر بمطالب لها فى مياه النيل وسيناء والنفط، من أجل أن تكف مصر عن الزج بنفسها فى علاقات الدول العربية الأخرى بإسرائيل، بدعوى أن إسرائيل أصبحت قادرة على التخاطب مباشرة مع الجميع فى الوطن العربى. ومما يؤكد هذا الهدف الإسرائيلى ما صرح به واحد من المعلقين الأمريكيين ذوى الهوية الصهيونية، حين قال: "إن السلام قوى إسرائيل وأعاد مصر إلى حجمها الطبيعى، وليس أمام مصر غير خيارين : إما أن تحاول تأكيد زعامتها على العالم العرب، فتهدم كل ما عملت على بنائه، أو تقبل بدور خاص ولكن أصغر عما كان عليه الوضع فى الماضى. ومن ثم فلابد لمصر أن تبحث لنفسها عن دور جديد وعن هوية جديدة فى عصر جديد قادم"، ثم أضاف : "إن مصر لا تستطيع أن تنتزع العالم العربى كما كان الأمر فى عهد عبد الناصر، ولا أن تكون جسرا بين العالمين العربى والغربى كما كان الأمر فى عهد السادات، وهذه بالضبط هى المشكلة التى ستحسم مصير السلام فى المنطقة". إلا أن هذا المخطط الإسرائيلى لتهميش دور مصر القيادى فى المنطقة، أصيب بعدة نكسات خصوصا فى عهد ناتنياهو، الذى كان بسبب سياسته المتطرفة سببا فى تأكيد الزعامة المصرية للعالم العربى، وهو ما إتضح جليا فى المؤتمر الإقتصادى الذى عقد فى القاهره فى نو فمبر ١٩٩٦، وأظهر الحجم الحقيقى لإسرائيل، وإستمرار عزلتها فى المنطقة، على غير ما كانت تستهدف إسرائيل من مخططها لتبديل القيادة فى منطقة الشرق الأوسط، بزعم أنه إذا كانت مصر قد قادت

هذه المنطقة فى زمن المواجهة والحرب والصدام، فإن الدور قد جاء على إسرائيل لتقودها فى زمن السلم والتعايش والرخاء.

وفى هذا الإطار يمكننا أن نفهم مغزى محاربة إسرائيل دعوة مصر بضرورة قيام أمن متكافئ ومتبادل بين إسرائيل والدول العربية، وضرورة وجود ضمانات إسرائيلية ودولية متوازية ومتكافئة بين الأمن العربى والأمن الإسرائيلى، كذلك رفض ناتنياهو مبدأ الأرض مقابل السلام الذى قامت على أساسه عملية مدريد. وفى مواجهة هذه المطالب المصرية، طرحت إسرائيل مع الولايات المتحدة رؤية مشتركة حول ضرورة قيام نظام أمنى إقليمى تشارك فيه كل دول المنطقة بما فيها إسرائيل ويضم أيضا تركيا وباكستان وقبرص وإيران (بعد تغيير النظام الأصولى الذى يحكمها). وهو ما يتطلب فى الرؤية الأمريكية-الإسرائيلية المشتركة التخلص من تركة المفاهيم القومية التى كانت سائدة فى الماضى، (مثل القومية العربية والأمن القومى العربى.. الخ). ومن الواضح - طبقا لهذه المعادلات المغلوطة - أن تكون إسرائيل بحكم ماتمتلكه من قوة عسكرية متفوقة وإحتكار نووى ونفوذ دولى، هى المرشحة لقيادة هذا النظام الإقليمى الجديد. لذلك لم يكن غريبا تصاعد الضغوط والإغراءات الأمريكية والإسرائيلية لإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، والدعوة لإقامة تكتل شرق أوسطى يستطيع أن يتعامل مع التكتلات الدولية الجديدة التى برزت فى التسعينات .. مثل مؤتمر التعاون والأمن الأوروبى، وتكتل (ايبك) الذى يضم كندا واليابان وأمريكا، وتكتل (النافتا) لدول أمريكا الشمالية، ومنتدى الأمن الأسيوى.. وغيرها من التكتلات الإقتصادية والأمنية الدولية، وبذلك يكون التكتل الشرق أوسطى المقترح قادر - فى الزعم الأمريكى والإسرائيلى - على اللحاق بقطار التقدم العالمى، خصوصا بعد أن فشلت الدول العربية فى إقامة تكتل إقتصادى، أو سوق عربية مشتركة فيما بينها طوال نصف قرن هو عمر جامعة الدول العربية.

ولم يكتف المخطط الإسرائيلى فقط بتذويب الدور القيادى لمصر فى إطارها العربى ومحيطها الإقليمى، بل سعى أيضا إلى إضعاف الركائز العربية الأساسية الأخرى فى النظام العربى، مثل سوريا فى المشرق العربى، والعراق والسعودية فى منطقة الخليج، والجزائر فى المغرب العربى، بإعتبار ذلك تصفية لتركة الماضى القومى العربى، وتهيئة لميراث جديد وورثة جدد، وهو الأمر الذى نجد ترجمته فى الإضطرابات الداخلية التى سادت هذه البلدان العربية خلال الخمس سنوات، وذلك بفعل عوامل خارجية غير منظورة ليست أيادى إسرائيل ببعيدة عنها، بهدف زعزعة

الإستقرار فى هذه الدول، وإجبارهم على تغيير سياستهم، وذلك من خلال تشجيع منظمات التطرف والإرهاب وجماعات المعارضة السياسية والأقليات، على إثارة المشاكل للأنظمة الحاكمة فى هذه الدول العربية، واتباع سياسات التخويف وزرع الهواجس الأمنية من تهديدات عربية، ومن دول أخرى فى دائرة الجوار الجغرافى (إيرانية وتركية وأثيوبية وسنغالية)، وحملات النقد الجارح والتشويه الدعائى، وبما يؤدى فى النهاية إلى الإستنزاف المالى للدول العربية بهدف إفلاسها، ثم التحكم فى مقدراتها.

وفى التحليل النهائى لهذه المخططات الإسرائيلية والأمريكية المشتركة، نجدها قد نجحت إلى حد ما فى تحقيق بعض أهدافها، حيث جعلت العزلة الذاتية هى العقدة المتحكمة فى الساحة العربية. والدليل العملى على ذلك ما أصاب دول المشرق والمغرب العربى من تمزق وصراعات داخلية، حيث تعانى دول الخليج العربية من مخاطر التهديدان الإيرانى والعراقى، والعراق ذاته أصبح بفعل حماقات قيادته السياسية محاصرا ومقسما ومنهارا داخليا، وسوريا تشعر بالوحدة الباردة، ولبنان يعانى إنفصال الجنوب ويحاول التدثر بالحماية السورية، والسودان غارق فى مآسيه سواء بفعل تسلط المتطرفين على مقاليد الحكم فيه، أو بفعل الحرب الدائرة فى الجنوب ومع جيرانه، وهو ما جعله من أفقر دول العالم رغم ما تكتنزه أرضه من ثروات، والصومال ضاع بفعل الحرب الأهلية، وليبيا لا يختلف وضعها عن العراق بعد أن أصبحت تعانى من الأسر العقابى، والجزائر تدور فى دوامة العنف المسلح، وتونس محاصرة بين الأسر الليبى والعنف الجزائرى، أما المغرب فإنه يحاول أن يقفز فوق أسوار أزماته الداخلية متطلعا إلى دور إقليمى أكبر وتعاون مع أوروبا، بينما تعانى موريتانيا من تمزق عرقى وصدامات مستمرة مع الجار السنغالى، ولم يبق من العرب سوى مصر التى تحاول أن تتلمس طريق النجاة من كل ذلك وسط بحر متلاطم من الأزمات والضغوط الداخلية والخارجية.

سياسة خارجية جديدة:

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف المركبة، تبنت إسرائيل استراتيجية جديدة فى سياستها الخارجية والإعلامية تراعى عدة عناصر تتمثل فى الآتى:

١- حشد كل الطاقات والإمكانات فى الداخل والخارج - إسرائيلية وأمريكية ويهودية فى الشتات - لإظهار حرص إسرائيل على عملية السلام وجنى مكاسبها، وأن العقبات التى تعترضها على المسارات المختلفة إنما ترجع إلى تعنت العرب ورفضهم التعاون مع إسرائيل. هذا مع التقليل من وقع

وخطورة المقاومة الفلسطينية واللبنانية على الساحة الداخلية فى إسرائيل حفاظا على معنويات شعبها، وتضخيم مخاطرها على الساحة الدولية للحصول على تعاطف الرأى العام العالمى وإعطاء إسرائيل المبرر فيما تقوم به من عمليات قمع ضد سكان المناطق المختلفة بدعوى المحافظة على أمنها. هذا مع تنويع الآليات والوسائل المستخدمة فى التعامل مع عناصر المقاومة العربية، والتى تتراوح ما بين البطش الغاشم والدبلوماسية الهادئة، مرورا بالحملات الدعائية المنظمة والإتصالات الدولية على كل المستويات، وهو الأمر الذى يوسع دائرة الحركة، ويوفر لها مرونة عالية.

ب- إعتبار ما تحقق من خطوات محدودة فى عملية السلام، كافيا لبدء الكشف عن مخططاتها الأساسية والمجاهرة ببعضها والسعى نحو تحقيقها دونما حاجة لإثبات حسن النوايا، بل تعتبر إسرائيل نفسها غير مطالبة ببذل مثل هذا الجهد تجاه الأطراف العربية لكونها فى زعم إسرائيل قد حصلت منها على تنازلات إقليمية أكثر مما تستحق، ومن ثم فإن الدول العربية هى المطالبة بإثبات حسن نواياها تجاه إسرائيل.

ج- إتباع أسلوب قلب الحقائق، فرغم تاريخ إسرائيل الدموى الطويل فى تعاملها مع الشعوب العربية، سواء بالإحتلال أو القتل والتشريد، بالإضافة لمصادرة الأراضى ونسف المنازل، فإن إسرائيل تدعى أنها ضحية العداء والكراهية العربية، مع إتهام الدول العربية بأنهم يمثلون (قوى الظلام) لكونهم دولا غير ديموقراطية تحكمها أنظمة ديكتاتورية، وأن معظمها يساند الإرهاب الدولى، تحكمها أنظمة هشة تسودها خصومات مريرة. مع التركيز على أن إسرائيل هى الدولة الديموقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط، ومن ثم فهى تمثل قوى الخير والعدل والديموقراطية، والواحة التى يتمتع فيها الناس بالقيم الإنسانية !! ومن ثم فلا ينبغى أن تلقى الدول العربية ولا سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى أية مساندة أو دعم سياسى من جانب الدول الغربية، (وهو ما يفسر سبب زيارة ناتنياهو لألمانيا وفرنسا، حيث اتهم الأوربيون بأنهم فلسطينيون أكثر من الفلسطينيين بسبب تأييدهم لمطالب ياسر عرفات، كما أبلغ مستشار النمسا فرانس فرانتسكى أنه من الصعب عليه أن يوافق على مبدأ الأرض مقابل السلام.

د- السعى لإعادة تعريف جديد للسلام بالتأكيد على أنه يعنى فى المقام الأول أمن إسرائيل، وذلك من خلال إزالة وتجنب كل ما من شأنه أن يؤدى إلى تهديد هذا الأمن، يدخل فى هذا الإطار حق إسرائيل فى طلب ترتيبات وضمانات أمنية من الدول العربية المجاورة والتى تشمل الإحتفاظ بأجزاء

من الجولان والضفة الغربية وجنوب لبنان، والإحتفاظ بقوات جيش لبنان الجنوبي، وإستمرار عمليات الإستيطان في هذه المناطق، ومنع الدول العربية من امتلاك أسلحة دمار شامل أو أسلحة تقليدية ذات طبيعة استراتيجية (صواريخ أرض/أرض ومقاتلات قاذفة بعيدة المدى)، وبما يحدث خللا في الميزان العسكري لغير صالح إسرائيل. وفي هذا الصدد ترفع إسرائيل شعارات مثل (السلام في مقابل السلام) و (الأمن مقابل السلام) و (السلام عبر القوة) و (الإعتماد على الذات الإسرائيلية). أما فيما يتعلق بالمفاوضات فإنها ينبغي أن تستمر بهدف الإبقاء على آلياتها تعمل فقط دون تحقيق إنجازات ذات مغزى، بمعنى (المفاوضات من أجل المفاوضات)، وإلى جنى ثمار السلام (وما يعنيه من تطبيع علاقات مع الدول العربية) قبل أن يحل السلام الذي يفهمه العرب على أنه إنسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، كما ينبغي أن يكون التفاوض بدون حدود زمنية.

هـ- العمل على إقناع العالم بأن حق إسرائيل في الأراضي التي تحتلها، هو أمر مشروع لا ينبغي أن ينازعها عليه أحد، وذلك بزعم أن الإسرائيليين تشبثوا بهذه الأراضي منذ ٢٠٠٠عام، ومن ثم فلا معنى لما يقال حول (مبدأ الأرض مقابل السلام)، وأن على العرب أن يقبلوا بحق إسرائيل في هذه الأراضي دون شروط من جانبهم، وبالتالي فإن أية تنازلات تقدمها إسرائيل من جانبها، فهي ليست حقا للعرب، ولكن من أجل التوصل إلى السلام الذي تزعم إسرائيل أنها تنشده في مقابل تطبيع العلاقات معهم.

ومن الواضح أن معالم هذه الإستراتيجية الجديدة في طرح إسرائيل لسياستها الخارجية والإعلامية - وقد اتضحت بشكل جلي في عهد ناتنياهو - إنما تستهدف من ورائها إحداث تغيير كامل في السياسة الخارجية التي إنتهجتها حكومات حزب العمل، والتي تتهمها حكومة الليكود التي يرأسها ناتنياهو بأنها زعزعت أمن إسرائيل، وأدت إلى عجزها إستراتيجيا على كل الجبهات. ومن معالم هذا التغيير إظهار قوة وبطش إسرائيل وقدرتها على تسيير الأمور وفقا لإرادتها، وهو ما إنعكس في عدة ممارسات أدت إلى توتر الموقف على كل الجبهات في وقت واحد عن عمد، منها الإعلان عن إفتتاح نفق (حتشمونائيم) أسفل المسجد الأقصى في سبتمبر ١٩٩٦ وسط مظاهرة سياسية وإعلامية صاخبة متعمدة من جانب السلطات الإسرائيلية، وهو ما يمثل تحديا صارخا وسافرا لمشاعر كل العرب والمسلمين والعالم، هذا إلى جانب تكثيف عمليات الإستيطان في الأراضي المحتلة خصوصا في

القدس (مستوطنة أبو غنيم)، وحشد القوات الإسرائيلية على حدود سوريا ولبنان، مع شن حرب كلامية عنيفة ضد مصر، حيث إتهمها المسئولون الإسرائيليون بالاستمرار فى الحصول على صواريخ سكود من كوريا الشمالية، والقيام بمناورات تدريبية مكثفة تتم عن الإعداد لعمل عسكرى مصرى-سورى مشترك ضد إسرائيل. وعندما تجددت الإنتفاضة الفلسطينية ضد القوات الإسرائيلية، أمر ناتنياهو بقمعها بأقصى وسائل العنف وأساليب القهر والقمع، وحتى عندما وصل الموقف إلى درجة الإشتعال، ويهدد الأمن والإستقرار والمصالح الغربية فى المنطقة، مما دفع الرئيس الأمريكى كلينتون إلى سرعة الدعوة إلى قمة رباعية فى واشنطون، ثم دعوة ناتنياهو عدة مرات بمفرده إلى واشنطن لوضع حد للتدهور الذى أصاب عملية السلام، أصر ناتنياهو على موقفه، ورفض إغلاق النفق وإيقاف عمليات الإستيطان، واستمر فى تهويد القدس، وكأن لسان حاله يقول للعرب متحديا : "ها نحن نفعل ما نريد، أرونا ماذا أنتم فاعلون ؟!". ولقد كان من الواضح لكل المراقبين أن كل هذه الممارسات الإسرائيلية، إنما تستهدف التملص من مسيرة مدريد وما أبرمته حكومات حزب العمل من إتفاقيات مع الفلسطينيين فى أوسلو وواشنطن والقاهرة، دون الإعلان عن ذلك.

وتتمثل مشكلة ناتنياهو فى إعتقاده الخاطئ بأن فى مقدوره تحقيق السلام دون ثمن، وأن بوسعه الإعتماد على تأييد أمريكى غير محدود، وعدم قدرة أى إدراة أمريكية على ممارسة ضغوط على إسرائيل، بل على العكس، حيث يتوقع ناتنياهو أن تمارس واشنطن ضغوطا على الدول العربية لتقبل بتمرير ما تريده إسرائيل، خصوصا مع غياب القدرة العربية على الرد بالنظر لحالة الضعف التى يعانيها العرب منذ حرب الخليج الثانية، وما يواجهونه من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية، وعجزهم عن حل مشاكل الإرهاب والأقليات، وما ترتب على ذلك من حاجة الدول العربية للمساندة والدعم الخارجى بشكل عام والأمريكى بشكل خاص، وهو الموقف الذى يعتقد ناتنياهو أن على إسرائيل ألا تتوانى فى استغلاله، معتمدة على تعاظم قوتها العسكرية ونفوذها السياسى فى الدائرتين الإقليمية والدولية، وعلاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة، وذلك بشن (حرب باردة) ضد الدول العربية، تكون إسرائيل على استعداد عند اللزوم لتحويلها إلى حرب ساخنة تعزز المكاسب الإقليمية التى تحتفظ بها إسرائيل، وتؤمن لها هيمنة إستراتيجية دائمة على المنطقة.

أما من حيث الإطار التكتيكي لعمليات التفاوض، والتي تستهدف إسرائيل إطالة أمدها لأقصى وقت ممكن، دون التزام بحدود زمنية لإنجاز أهدافها، فمن الواضح أنها ترمي من وراء ذلك إلى إتاحة الفرصة لها لعدم اتخاذ قرارات صعبة فى شأن المسائل المصيرية والهامة (مثل المستوطنات والقدس والجولان)، كما يتيح فى ذات الوقت الزمن اللازم لاستكمال خطط تهويد المناطق المحتلة. هذا إلى جانب هدف نفسي يتمثل فى الحصول من العرب على أكبر قدر من التنازلات، فكلما زاد زمن التفاوض كلما زادت الضغوط الداخلية والخارجية على الحكومات العربية التى تفاوض إسرائيل، وأدت إلى إصابة العرب بحالة من اليأس تدفعهم إلى القبول بأى شئ تعرضه إسرائيل فى مقابل إنهاء هذا الوضع. وفى إطار مثل هذا الوضع يمكن لإسرائيل أن تفرض أولوياتها ومعاييرها أثناء التفاوض مع العرب، وأبرزها وضع الأمن الإسرائيلي على قمة سلم الأولويات، وعلى العكس من ذلك وضع الأمن العربى فى مؤخرة هذا السلم، وتقديم أولويات التعاون الإقتصادى والثقافى والإجتماعى.

ومن الواضح أن إستراتيجية السياسة الخارجية الإسرائيلية تريد إعطاء القناعة عند العرب بأن التهديدات الحقيقية التى يواجهونها ليست قادمة من إسرائيل، بل قادمة من داخل منطقتهم العربية، وتدلل على ذلك بالعدوان العراقى على الكويت، وإرسال السودان إرهابيين لكل من مصر والجزائر، والنزاعات العربية-العربية الناشبة بين دول المشرق العربى، ودول المغرب العربى، ودول الخليج العربى، هذا إلى جانب نزاعات أخرى ناشبة بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافى (إيران وأثيوبيا وتركيا والسنغال)، بالإضافة لنوع ثالث من التهديدات الكامنة فى داخل المجتمعات العربية، المتمثلة فى التطرف والإرهاب ومظاهر التخلف الحضارى بأبعاده الإقتصادية والإجتماعية والمنعكسة فى تزايد معدلات الفقر والجريمة والأمية والمرض، وكلها فى النظرة الإسرائيلية ينبغى أن تنال أولوية وإهتمام فى التصدى لها من جانب الدول العربية، مع استعداد إسرائيل للتعاون معها فى مواجهة هذه التهديدات. أما فيما يتعلق بما تثيره الدول العربية حول الإحتكار النووى الإسرائيلى، وما يشكله من تهديد خطير للعالم العربى كله، فإن الرد الإسرائيلى يتمثل فى مزاعم أخرى تدور حول أنه ليس أكثر من سلاح ردع، ولكونه فى أيدى نظام ديموقراطى يتمتع بأجهزة رشيدة لصنع القرار فى إسرائيل. تدرك كوابح وقيود إستخدامه، فإنه لا ينبغى الخوف من احتمالات استخدامه. وعلى العكس من ذلك فإن إسرائيل هى التى تخشى على أمنها من قرارات سياسية وعسكرية طائشة تصدر عن أنظمة عربية

ديكتاتورية حاكمة تملك أسلحة دمار شامل خطيرة، وهو ما يجعل إسرائيل فى حاجة إلى مزيد من الوقت الكافى - قبل أن تنسحب من الأراضى المحتلة، لتضع الدول العربية تحت الإختبار، حتى تثبت حسن نواياها تجاه إسرائيل.

ولقد أدت هذه الخلافات الحادة فى المفاهيم والمواقف بين إسرائيل والدول العربية حول السلام، إلى حدوث إحتقان سياسى بلغ مداه بوصول حزب الليكود إلى الحكم فى إسرائيل بزعامة نانتياهو، وذلك على جميع مسارات التفاوض، حيث تعطلت لغة الحوار إلى حد كبير مما تطلب تدخل الولايات المتحدة أكثر من مرة ولكن دون فائدة بسبب استمرار تصلب المفاوضين الإسرائيليين فى التمسك بالأهداف الإسرائيلية، والمناورة حولها دون التخلى عنها. فبينما توقفت المفاوضات على المسارين السورى واللبنانى، نجدها تتعثر على المسار الفلسطينى، وتتأزم على المسار المصرى، ويرجع ذلك فى الأساس إلى إصرار إسرائيل على دفع المفاوضات بعيدا عن الركائز التى إنطلقت منها العملية السلمية فى مدريد عام ١٩٩١، والتى إسترشدت بثلاث أسس تتمثل فى : مبادئ الشرعية والقانون الدولى كإطار للسلام ومنهج للتسوية السلمية، وقرارات مجلس الأمن أرقام ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥ كمنطلق للمفاوضات وأساس لإقرار الحقوق ا لعربية، هذا بلإضافة لمبادرة الرئيس الأمريكى السابق بوش الذى وضع قاعدة مبادلة الأرض مقابل السلام كهدف نهائى للعملية السلمية، يعزل البعد العسكرى عن طبيعة السلام المفروض أن يكون عادلا وشاملا، ويضمن المصالح المشروعة والأمن لجميع دول المنطقة. إلا أن المفاوضين الإسرائيليين - سواء فى حكومة العمل أو الليكود - نجحوا إلى حد كبير فى أن ينأوا بالمفاوضات بعيدا عن هذه الأسس والمبادئ والأهداف، حتى خرجت عملية التسوية عن الطريق المرسوم لها أصلا، وبالتالى فقدت السمة والهدف، وتاهت فى المنعطفات والتفريعات التى صنعتها سياسة الإستفراد والتجزئة لتصطدم فى النهاية بالحقائق الموضوعية التى تحكم الصراع فى المنطقة منذ قيام إسرائيل، حيث الخلفية الأيدولوجية وعقلية الهيمنة والتوسع لا تزال تحكم معتقدات وسلوكيات النخبة الحاكمة فى تل أبيب. ساعدهم على ذلك أن الولايات المتحدة - التى تعتبر شريكا أساسيا وأصيلا فى عملية التسوية - لم تحاول تصويب مسار المفاوضات بالوقوف فى وجه الإندفاعة الإسرائيلية للقفز فوق السلام بعد تفريغه من مضمونه الإستراتيجى، ومنعها من إتباع سياسة المراوغة وإهدار الوقت، وهو ما أدى بالعملية السلمية إلى هذا الموقف المحتقن.

ولا يختلف حزب الليكود عن حزب العمل فى التمسك بالمفاهيم الأيدولوجية للصراع، فإذا كان الليكود يضع الإستيلاء على الأراضى العربية كهدف قومى من أجل تحقيق إسرائيل الكبرى، فإن حزب العمل يضع الأمن الإسرائيل كهدف يتستر به من أجل الإستيلاء على الأراضى العربية. وإذا كان حزب العمل يعتبر الشرق أوسطية هى الأسلوب الأمثل لإختراق المجتمعات العربية وفرض السيطرة عليها، فإن حزب الليكود يعتبر الإحتلال العسكرى والإستيطان والتوسع هو الأسلوب الأمثل لاختراق المجتمعات العربية وفرض السيطرة المطلوبة على الدول العربية. وإذا ما تناولنا الأحداث التى أثارت التوتر فى المنطقة فور تولى حكومة الليكود برئاسة ناتنياهو الحكم فى إسرائيل، فسنجدها تثبت ذلك. فأبرز هذه الأحداث هو افتتاح نفق (حتشمونائيم) أسفل المسجد الأقصى، وتكثيف الإستيطان فى القدس. فمن المعروف أن حكومة حزب العمل فى عهد كل من رابين وبيريز هى التى شقت هذا النفق دون إعلان عنه وأبقته مغلقا، كما قامت ببناء عشرات المستوطنات التى تحوى آلاف الوحدات السكنية أيضا دون إعلان، كما لم تقم بتسكينهم بالمستوطنين، وذلك حتى لا تثير العالم العربى ضدها فى وقت كانت تروج فيه لمشاريع الشرق أوسطية، ونجحت بالفعل فى دفع بعض الدول العربية فى المغرب العربى والخليج إلى البدء فى خطوات تطبيع للعلاقات مع إسرائيل، ثم جاءت حكومة ناتنياهو، وكل ما فعلته هو الإعلان عن إفتتاح النفق، وتوزيع الوحدات السكنية فى المستوطنات على المستوطنين اليهود وتنفيذ ما سبق تخطيطه لإقامة مستوطنة فى جبل أبو غنيم، وهو ما أثار العالم العربى ضدها. ومن هنا يمكننا أن نفهم طبيعة الخلاف الدائر اليوم بين بيريز وناتنياهو، حيث يتهم الأول الثانى بإفساد كل خططه من أجل تحقيق أهداف إسرائيل من خلال مشروعه الشرق أوسطى، حيث نجح بيريز فى التمسك بأهم المناطق المحتلة إستراتيجيا، وبناء المستوطنات فيها وتهويدها من خلال تفريغها تدريجيا من سكانها العرب، إلى جانب إتخاذ خطوات واسعة فى مجال تطبيع العلاقات مع كثير من الدول العربية وبما عاد بالنفع سياسيا واقتصاديا على إسرائيل، فى ذات الوقت الذى حافظت فيه حكومة حزب العمل على جميع متطلبات أمن إسرائيل وتماسك مجتمعها وإنعاش اقتصادها، كما صدرت الخلافات والإنقسامات الى الدول العربية، وبمعنى آخر تمكنت إسرائيل من أن تأخذ من خلال عملية السلام ومشروع الشرق أوسطية، ما لم تستطع أن تحصل عليه بواسطة الحرب، وذلك بهدوء دون صخب حتى تتجنب إسرائيل ردود الأفعال العنيفة. فى حين عندما جاءت حكومة ناتنياهو، أفسدت كل ذلك

بسياستها ا لمتهورة، حيث وحدت ا لدول العربية ضد إسرائيل، بعد أن أوقفت كل مجالات التعاون والتطبيع معها، بل وتسببت هذه السياسة المتهورة فى حدوث إنقسامات عديدة فى المجتمع الإسرائيلى، سواء بين الحكومة والمؤسسة العسكرية، أو بين مؤيدى عملية السلام ومعارضيها، بجانب إضعاف الإقتصاد الإسرائيلى، وإساءة علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبرى خصوصا فرنسا.

يتضح من ذلك أن السلام الذى تدعيه إسرائيل، هو إسم بلا مضمون لأنه غطاء تستغله لتفرض شروط المنتصر على المهزوم، وبإسم الواقعية والبراجماتية تريد أن تدفع الدول العربية إلى الدخول فى متاهات التفاوض وسراديب الجزئيات على الطريقة الإسرائيلية، وذلك بأمل دفعهم نحو مسالك ليست من إختيارهم، بل من إختيار إسرائيل، وهى مسالك لا تقود إلى سلام حقيقى بقدر ما تخدم مصالح إسرائيل وتحقق أهدافها. وقد أفرزت مرحلة المفاوضات التى جرت خلال التسعينات ما هو مختزن ومعد مسبقا فى الفكر الإسرائيلى بشأن السلام الذى تريده، وهو سلام إستسلام العرب لكل المطالب والأهداف الإسرائيلية فى إستمرار إحتلال أراضيهم وإستغلال ثرواتهم، وبسط الهيمنة الإسرائيلية على كل المنطقة العربية بعد كسر إرادة العرب، وحتى تصبح كل الدول العربية أعضاء فى الكومنولث العبرى الذى سبق أن نادى بها الزعيم الصهيونى المتطرف جابوتنسكى صاحب الحركة التنقيحية فى الثلاثينات، ولتكون توابع تدور فى فلك تل أبيب. هذا هو السلام الذى يريده قادة إسرائيل اليوم. وما حديث نانتياهو الأخير عن دعوة عرفات ليقبل بوضع أشبه بوضع دولة الدومينكان التابعة للأمم المتحدة، تكون فيه سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية تابعة لإسرائيل، ببعيد عن مفاهيم جابوتنسكى عن الكومنولث العبرى.

حاجة إسرائيل للسلام أشد من حاجة العرب له

يعتقد الكثيرون فى إسرائيل - وعن حق - أن حاجتها للسلام أشد من حاجة العرب إليه، فبجانب ما ثبت للجيع داخل وخارج إسرائيل من أن جميع الحروب التى خاضتها إسرائيل عبر نصف قرن فشلت فى توفير السلام لشعبها، كما أن تفوقها النوعى، وما تتمتع به من ضمانات أمريكية قد عجزا أيضا عن تحقيق الأمن الذى تنشده، بل ولم تنجح الإنتصارات العسكرية التى حققتها فى حروبها فى فرض الإستسلام غير المشروط على العرب. بل على العكس فقد تمكن العرب من تجاوز العديد من مضاعفات وآثار هذا التفوق المزعوم، ووضعوا نتائجه فى إطار محدد يرتبط بتنفيذ إسرائيل

لقرارات مجلس الأمن السابق الإشارة إليها، وهو ما حال حتى اليوم دون نجاح إسرائيل فى حل مشكلة يهود العالم، فمعظمهم اختاروا عدم العيش فيها (١٠ مليون يهودى يعيشون فى الشتات بينما لم يتجاوز عدد يهود إسرائيل ٤,٥ مليون نسمة)، كما أخذت هويتهم اليهودية فى التآكل، بسبب اندماجهم فى المجتمعات الأخرى التى يعيشون فيها، واعتبارات الزواج المختلط، وبالتالى فستظل المشكلة الديموجرافية التى تعانى منها إسرائيل تزداد تفاقما، مما يسبب خطرا داهما على أمنها. لأنه فى ظل إنخفاض معدل هجرة يهود الشتات إلى إسرائيل، وتزايد النمو السكانى فى الشعوب العربية، فإن إسرائيل ستظل دولة صغيرة لشعب صغير، وهذا مايحذر منه المفكر الإسرائيلى (هارنيفين) حيث يقول : "يوجد حاليا ٤,٥مليون نسمة فى إسرائيل، بينهم عربى واحد أمام كل ستة يهود، وحتى لو وصل تعداد إسرائيل عام ٢٠٠٠ إلى ستة ملايين نسمة، فستزيد نسبة العرب بينهم عن مليون، ومع إفتراض بلوغ تعداد إسرائيل فى القرن القادم ١٠ مليون نسمة، فستبقى بالمقاييس العلمية شعبا صغيرا ودولة صغيرة، مقابل جيران لنا مثل مصر التى يتوقع أن يصل عدد سكانها فى عام ٢٠٠٠ إلى ٨٠ مليون، والعراق وسوريا اللتان سيصل عدد سكان كل منهما إلى عشرين مليون نسمة، وحتى مع إفتراض هجرة كل يهود العالم، وتصور إمكانية أن تنجب كل عائلة أربعة أو خمسة أطفال، فإن إسرائيل ستبقى شعبا صغيرا فى مساحة صغيرة من الأرض، معرضة للعديد من الأخطار أو أشبه بجزيرة صغيرة توشك على الغرق فى وسط بحر متلاطم من العرب".

وفى دراسة لأحد الباحثين الإسرائيليين إستندت إلى أرقام مكتب إحصاء تابع للأمم المتحدة، أوضحت أن معدل تزايد السكان العرب داخل إسرائيل وفى الضفة وغزة يزداد بأعلى معدل زيادة سكانى فى العالم (٤,٥%)، وبالتالى ينتظر أن يصل تعدادهم عام ٢٠٠٠ إلى ٤مليون نسمة تقريبا، وبالتالى ستكون نسبة غير اليهود (السكان العرب) إلى إجمالى سكان إسرائيل والضفة أكثر من ٥٠%. أما البروفوسير الإسرائيلى (يوسف كلتسمان) فيقول فى كتابه الأخير (الإنفجار السكانى، تهويد أم أسطورة) والذى نشرت صحيفة هاآرتس مقتطفات منه فى ٢١/٧/ ١٩٩٦، "إن الرهان العربى فى القرن القادم سيكون على تفوقهم البشرى، حيث يتوقع أن يكون عدد سكان العرب فى إسرائيل والضفة وغزة فى عام ٢٠٢٥ حوالى ٨ مليون نسمة بينما لن يتعدى عدد اليهود ٦,٥مليون نسمة فقط، وهو ما يهدد بأن تتحول إسرائيل إلى دولة مزدوجة القومية، فى حين أن أساس قيامها هو المحافظة على نقاء الهوية اليهودية لسكانها. وسوف يترتب على ذلك تزايد

مطالب عرب إسرائيل بحقوقهم السياسية والإقتصادية والإجتماعية المشروعة فى مجتمع يشكلون أكثر من نصفه، وهو ما لن تستطيع حكومات إسرائيل فى المستقبل تجاهله أو التصدى له، وإلا فإنها ستكرر نفس الخطأ الذى وقعت فيه الحكومات البيضاء السابقة فى جنوب أفريقيا".

لذلك فإن المشكلة الأساسية التى تواجه إسرائيل اليوم، ليس فى التمسك بالأراضى التى تحتلها اليوم فى الضفة وغزة والجولان، ولكن فى عدم قدرتها مهما فعلت على صبغ هذه الأراضى بالصبغة اليهودية، بعد أن فشلت فى نزع الهوية العربية عنها، لأنها هوية مرتبطة بهوية سكانها العرب المتمسكون بأرضهم رغم كل محاولات إسرائيل لإنتزاعها منهم، وبالتالى فشلها فى حل التناقض القائم بين حقيقة وضعها الجيوبوليتيكى الصعب - خصوصا فى بعدين هامين هما الأرض والسكان - وبين تطلعاتها فى أن تكون دولة قائدة عظمى فى منطقة الشرق الأوسط، حيث تفرض القيود الجيوبوليتيكية عليها أن تعيش فى حيزها كدولة من دول المنطقة، وأن تمر فى عملية تطبيع العلاقات مع جيرانها بما يتمشى والمصالح المشروعة المتبادلة بين الدول، فى حين تفرض عليها تطلعاتها غير المشروعة أن تعيش دوما فى حالة تصادم مع جيرانها. وهو ما أثبت التاريخ إستحالة إستمراره، وأنه أقصر الطرق لنهاية كثير من الدول العظمى. كما لا يمكن الإفتراض بأن، النزاع بين إسرائيل والعرب سيختفى كليا فى المستقبل، ومن ثم يصبح التحدى الذى تواجهه هذه الدولة الصغيرة (إسرائيل) بالمقاييس الجيوبوليتيكية، هو فى حسن إدارتها لهذا النزاع فى إتجاهات غير قائمة على مفاهيم العدوان والعنف والإرهاب.

وإذا تناولنا الجانب الإقتصادى، فسنجد أن إسرائيل أيضا فى حاجة ماسة للسلام أشد من حاجة العرب له، خصوصا فى ضوء الشعار الذى رفعته حكومة ناتنياهو (الإعتماد على الذات)، وهو ما يعنى تحرر إسرائيل من المنح والمساعدات الأجنبية وفى مقدمتها المساعدات الأمريكية، وتطوير قاعدة الإقتصاد فى إسرائيل ودينامياته لتقليص إعتماده على الولايات المتحدة. وهو ما يتطلب من وجهة نظر خبراء الإقتصاد ورجال الأعمال فى إسرائيل، أن ينتمى إقتصادها للمنطقة، حتى يستفيد من الأسواق العربية الواسعة المحيطة بها، وخفض تكاليف الإنتاج فى إسرائيل، وضمان الحصول على الطاقة بتكلفة رخيصة، كذلك توفير المواد الأولية من الدول المحيطة بها بدلا من إستيرادها، خصوصا وأن الإقتصاد الإسرائيلى فى حاجة إلى أن يضخ فيه ١٢مليار دولار سنويا من الخارج حتى يستطيع الصمود مع نمو محدود لا يزيد عن ٢%. ومن ثم - وطبقا لرؤية هؤلاء

الخبراء - فإنه لا مناص من فتح الحدود بين إسرائيل وجيرانها، وإزالة العوائق، وزيادة التعاون، وانتقال عناصر الإنتاج فى إطار سوق إقليمية مشتركة. وقد لمس رجال الأعمال الإسرائيليين الآثار السلبية لتعثر عملية السلام على الإقتصاد الإسرائيلى بعد تولى حكومة الليكود الحكم.

أما فيما يختص بعلاقات إسرائيل بالولايات المتحدة، فبجانب التساؤلات العديدة المثارة فى الولايات المتحدة حول جدوى الشراكة الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة، والمطالبة بتقليصها بالنظر لما تسببه من أعباء على دافع الضرائب الأمريكى، فقد أدرك الكثيرون فى دوائر صنع القرار فى واشنطون أن الخيارات السياسية قد ضاقت أمام إسرائيل، وأن أحدا لم يعد مقتنعا بفكرة إسرائيل الكبرى التى يحاول أن يتمسك بها المتشددون فى إسرائيل وعلى رأسهم حكومة الليكود، وأن مزيدا من التورط الأمريكى فى المخططات التوسعية لإسرائيل، إنما يعنى تهديدا للمصالح الأمريكية فى المنطقة، والمتواجدة بكثافة فى الدول العربية التى لم تعد شعوبها تقبل مزيدا من الدعم الأمريكى لإسرائيل على حساب المصالح العربية، وهو السبب فى تزايد حالة العداء والكراهية العربية للولايات المتحدة.

وأخيرا فإن نتائج الإنتخابات الإسرائيلية الأخيرة التى أفرزت حكومة الليكود برئاسة ناتنياهو، قد كشفت عن حالة الإنقسام التى يعانى منها المجتمع الإسرائيلى إزاء عملية السلام، حيث لم تتعد نسبة التفوق التى أحرزها الليكود عن ٢% فقط. فإذا أضفنا إلى ذلك صراعات عرقية وطائفية أخرى يعانى منها هذا المجتمع.. مثل الصراع بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، وبين المتدينين والعلمانيين، وبين اليهود المهاجرين ويهود الصابرا الذين ولدوا فى إسرائيل، وبين يهود الكيبوتزات ويهود الحضر، وبين مؤيدى عملية السلام ومعارضيها، فإنه يبرز أمامنا مجتمع متفسخ على وشك الإنهيار من الداخل، خصوصا مع تصاعد نسب الجرائم والإنتحار فيه، والتى إنتقلت إلى صفوف الجيش الإسرائيلى، إنما تعنى أن مثل هذا المجتمع ليس فى حاجة إلى مزيد من عوامل التفسخ نتيجة إنقسام أفراده بين مؤيدين لعملية السلام ومعارضين لها وخائفين منها، نتيجة اعتقادهم فى صعوبة اندماجهم فى المنطقة العربية، ورغبة أغلبية اليهود فى الإحتفاظ بخصوصيتهم، خصوصا فى ضوء شعورهم الذاتى بالدونية مقارنة بغيرهم من الشعوب.

لذلك - وفى ضوء جميع هذه العوامل التى تؤكد أن حاجة إسرائيل للسلام أكبر من وأشد من حاجة العرب له، إنما تفرض على العرب عدم تقديم أية تنازلات لإسرائيل، والتمسك أثناء التفاوض مع الإسرائيليين -

بأقصى الحقوق العربية، وهو السبيل الأوحد لإجبارهم على التسليم بهذه الحقوق، لأن البديل للسلام يشكل لإسرائيل مخاطر لا قبل لتحملها، وهو ما إعترف به زعماؤها وفى مقدمتهم شيمون بيريز ورابين، خاصة وأن نتائج الحروب الأخيرة التى خاضتها إسرائيل، لاتعطى توقعات واعدة بتحقيق إنتصارات حاسمة فى الحرب القادمة. لذلك يركز هؤلاء الزعماء على ضرورة إستثمار مناخ السلام السائد وتدعيمه من أجل تحقيق الهدف (الأسمى) فى نظرهم، وهو التركيز على إصلاح شئون إسرائيل الداخلية، والقضاء على التناقضات التى تسود المجتمع الإسرائيلى، والتفرغ لما يطلقون عليه (الثورة الصهيونية)، التى تعنى فى مفهومهم جلب مزيد من المهاجرين اليهود من الشتات واستيعابهم، وبناء مجتمع الصناعات الراقية، وإحياء (المضامين الروحية للعقيدة النهودية) التى تآكلت بين الشباب اليهودى، وإيقاف الهجرة المعاكسة إلى خارج إسرائيل، والتى زادت فى السنوات الإخيرة بمعدلات عالية، بينما تناقصت معدلات الهجرة اليها.

حصيلة عملية السلام بعد ستة سنوات من مدريد

إذا أردنا أن نجرى تقييما لحصيلة عملية السلام بعد ستة سنوات من قمة مدريد، فسوف تكون المحصلة فى مجملها سلبية، وتنبئ عن تردى فى الأوضاع الأمنية بالمناطق المحتلة، وتصاعد فى الإشتباكات بين العرب والإسرائيليين فى هذه المناطق. يشير إلى هذه المخاوف وزير خارجية الولايات المتحدة فى خطابه أمام المؤتمر الإقتصادى لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذى عقد فى القاهرة فى ١٩٩٦/١١/١٢ قائلا: "إن الإحتفاظ بالواقع الحالى يمثل خطرا على المستقبل، وكل طرف يجب أن يعلم بذلك" ثم قال مشيرا إلى حصاد عملية السلام : "هناك مكاسب تاريخية يجب الحفاظ عليها، مكاسب تستطيع الأطراف البقاء فوقها. هناك إتفاقان تاريخيان بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهناك محاولات لوضع حد للإرهاب، وهناك إتفاقية سلام بين إسرائيل والأردن، وسلسلة جديدة من الإتصالات الدبلوماسية والتجارية بين إسرائيل وجيرانها العرب. وهناك أيضا فرصة لإحلال السلام الشامل الذى يعم سوريا ولبنان، ويتعين تحقيق السلام فى النهاية لكى تتمتع المنطقة بالأمن الحقيقى. كما أن الدعامة الأساسية للسلام ما زالت راسخة، وتتمثل فى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، ويمكننا أن نرى إلى أى حد وصلنا إذا ما نظرنا إلى هذا المؤتمر الإقتصادى بالرغم من النكسات والشكوك التى صادفتنا فى الأشهر الأخيرة". يتضح لنا من هذا النص أن الرؤية الأمريكية تستشعر خطر الواقع الحالى، وإن كانت لا تزال

تتجنب رؤية حقائق كثيرة فى واقع عملية التسوية الجارية، وترفض الإعتراف بالأزمة المستحكمة التى تعانى منها هذه العملية، الأمر الذى يعوق قيامها بمراجعة لها. ومن هنا تأتى أهمية رؤية حقائق الواقع القائم التى تتجلى من خلالها أزمة عملية التسوية على عدة أصعدة، حيث تظهر فيها الأزمة المستحكمة لهذه العملية بعد ستة سنوات عليها، خصوصا بعد أن تجمدت عملية التفاوض بين أطرافها، والتى هى جوهر عملية التسوية.

وتتضح هذه الأزمة بشكل حاد على صعيد عدم تنفيذ إسرائيل لما تم الإتفاق عليه، كما تتجلى الأزمة بشكل أكثر حدة فى إنتهاك اتفاقات أوسلو فيما يخص عدم فرض أمر واقع بشأن موضوعات المفاوضات النهائية (مثل الإستيطان والقدس)، وهو ما ترتب عليه تصاعد عمليات العنف، مما يؤكد إنتفاء حقيقة السلام الذى هو عنوان وإسم العملية الجارية حاليا. ويرجع ذلك إلى الحصار المضروب على الشعب اللفلسطينى فى الضفة وغزة لإنهاكه إقتصاديا وتجويعه، مما أدى إلى اتساع دائرة الفقر والجوع. وإذا ركزنا الحديث عن الأرض والمياه لنرى ماذا تحقق على صعيدهما مما وعدت عملية التسوية الجارية به من انهاء الإحتلال فى الأراضى العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ واسترجاع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، ومنها بالطبع حقه فى مياهه وأرضه، فسوف يفاجئنا المنظر الذى نراه من تعقيدات وأوضاع شاذة وتناقضات واحتلال لازال جاثما على أكثر من ٩٠% من الأرض ونهب لأكثر من ٧٥% من المياه.

وعند استعراضنا للخرائط التى تم توقيعها بدءا بإبرام اتفاق غزة-أريحا فى القاهرة فى ١٩٩٤/٥/٤، وأولى هذه الخرائط هى لقطاع غزة والضفة الغربية والقدس، وتبين القرى والمدن الفلسطينية التى يسكنها الفلسطينيون العرب مصنفة إلى قرى تضم أقل من ٣٠٠٠ نسمة، وأخرى تضم ما بين ٣٠٠٠-٦٠٠٠ نسمة، ومدنا تضم أكثر من ٦٠٠٠ نسمة، ومبين عليها كذلك المستوطنات الإسرائيلية مصنفة إلى مستوطنات قليلة السكان، وأخرى ذات أهمية خاصة، وثالثة ذات كثافة سكانية عالية. كما تظهر على الخرائط أيضا الطرق الدائرية ونقاط مراقبة إسرائيلية وأخرى فلسطينية وأخيرا تبين الخريطة تنظيم الأراضى بعد توقيع الإتفاق الذى صنفها إلى أراضى حكم ذاتى تحددت بموجب إتفاق أوسلو: الأولى هى (منطقة أ) وتضم المدن الفلسطينية كثيفة السكان بعد إنسحاب القوات الإسرائيلية منها لتدخل ضمن سلطة الحكم الذاتى الإنتقالى المحدودة للسلطة الفلسطينية، والثانية هى (المنطقة ب) تدار إدارة فلسطينية-إسرائيلية مشتركة، والثالثة هى (المنطقة

جـ) يسيطر عليها الإسرائيليون. وهناك أراضى القدس الشرقية لا يشملها الإتفاق مؤقتا.

وإذا أردنا المقارنة بين ما حددته هذه الخريطة المعقدة وما نراه على أرض الواقع، فسنجد أن الأراضى التى دخلت حتى بداية عام ١٩٩٧ فى إطار الحكم الذاتي المحدود هى ٦٠% من مساحة قطاع غزة البالغة ٣٦٠كم٢، و٥٧كم٢ من منطقة أريحابالضفة الغربية. وستة مدن عربية هى جنين وطولكرم ونابلس وقلقيلية وبيت لحم وجزئيا مدينة الخليل التى قسمت السيطرة عليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بسبب إصرار نانتياهو على أن تبقى بها عناصر إسرائيلية متمثلة فى ٤٠٠ مستوطن فى (بيت هاداسا) بجانب إنفرادها بالإشراف الأمنى على الحرم الإبراهيمى، وذلك بعد إعادة انتشار القوات الإسرائيليه خارج المدينة، بالإضافة لشروط أخرى تحد من حركة وتسليح الشرطة الفلسطينية والفلسطينيين فى مناطق معينه من المدينة قريبة من أماكن استيطان الإسرائيليين، كذلك الحد من ارتفاعات المبانى الفلسطينية.. إلى غير ذلك من الشروط التى تعنى عمليا تقسيم المدينة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد قالها نانتياهو صريحة فى ٢٩ ديسمبر ١٩٩٦ "إن إسرائيل ستبقى إلى الأبد فى الخليل، ولن تبارحها، ومن يقول غير ذلك فإنه يكذب عليكم" !! ، كما زعم نانتياهو أن الوجود اليهودى فى المدينة يرجع إلى أكثر من ألفى عام. ومساحة هذه المدن الست جميعها لا تصل إلى ٥% من مساحة الضفة الغربية التى إحتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وعليها حوالى مليون ونصف المليون فلسطينى، ولا يستطيع هؤلاء ومليون آخرين من إخوانهم فى الضفة وغزة التصرف بأكثر من ٢٠% من مياه هذه الأراضى السطحية والجوفية بعد أن سحبت إسرائيل ٨٠% من هذه الموارد المائية.

ولعل أكثر ما يلفت النظر فى خريطة الضفة الغربية وغزة اليوم، وما تنفذ منها على أرض الواقع خلال الأعوام الثلاثة التى مضت على توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، هو شبكة الطرق. فقد تم شق مئات الكيلومترات من الطرق الدائرية فى الضفة الغربية، تدور حول المستوطنات لتستخدمها الداوريات والقوات الإسرائيلية فى إغلاق وحصار المدن والقرى العربية عند اللزوم، كما تصل فى ذات الوقت بين المستوطنات، ومن أجل تحقيق هذا الغرض صادرت إسرائيل آلاف الدونمات من الأراضى، كما أزالت آلاف الأشجار.. ونلاحظ على أرض الواقع أن الطريق الواصل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا والضفة الغربية بشكل عام مغلق. وكانت الخريطة (رقم ٣) المتعلقة بـ (الممرات الآمنة بين قطاع غزة ومنطقة أريحا) قد رسمت

هذه الممرات على الورق بما يناسب حقوق الإستيطان الإسرائيلى ومتطلبات توسعه، وبالرغم من ذلك فإن هذه الممرات لم تفتح للإستخدام.

وإذا انتقلنا إلى الخريطة (رقم ٥) الخاصة بمواقع الشرطة الفلسطينية فى القطاع والضفة، فسنجد العشرات منها، ولكن على أرض الواقع سنجدها بمثابة نقاط حراسة حول مناطق تجمعات الفلسطينيين التى أشبه ما تكون بمعازل السود فى جنوب أفريقيا المعروفة بـ (البانتوستانات) أيام الحكم العنصرى، كذلك سنرى كيف تم عزل القدس تماما عن الضفة الغربية بسياج محكم من المستوطنات، وكيف بقيت المعابر إلى اراضى الحكم المحلى الذاتى بيد السلطات الإسرائيلية، نفس الوضع فى رفح بين مصر وقطاع غزة، وفى جسر أريحا مع الأردن، وفى بيت حانون بين غزة وأرض إسرائيل، رغم وجود واجهات من الشرطة الفلسطينية فيها.

أما فيما يتعلق بصلاحيات سلطات الحكم الذاتى الفلسطينية، فقد قامت فى صورة إدارات تدار ذاتيا - ضمن الصلاحيات التى خولتها لها الإتفاقية - فى مجالات التعليم والثقافة والصحة والشئون الإجتماعية والضرائب والسياحة، ولها رئيس تم إنتخابه بالإقتراع المباشر، ومجلس منتخب يعمل فى حدود الصلاحيات المنصوص عليها فى الإتفاق، ولهذه السلطة الفلسطينية قوات شرطة (٣٠ ألف) ذات تسليح خفيف لحفظ الأمن فى مناطق الحكم الذاتى، وقد مكن ذلك من عودة عدد من قيادات العمل الفلسطينى وفصائل جيش التحرير الوطنى الفلسطينى وأسرهم للإقامة فى الداخل، مما أوجد حقيقة جديدة على أرض الواقع. وتحاول سلطة الحكم الذاتى برئاسة عرفات إدارة المناطق التى تحت سيطرتها فى حدود الصلاحيات التى منحتها الإتفاقات. فنجد أنها تحاول جهد المستطاع حل المشاكل الحادة التى خلقها لها الإحتلال العسكرى الإسرائيلى على صعيد البنية الأساسية والصحة والتعليم والإسكان، ولكن يدها مغلولة بفعل إعتمادها على المنح الخارجية فى المقام الأول من ميزانيتها، ونتيجة للقيود التى فرضتها الإتفاقات، وكذلك تأثير التسلط الإسرائيلى المستمر الذى يتجسد فى ضغوط مختلفة ومستمرة أبرزها الإغلاق شبه المستمر للضفة والقطاع الذى يحرم المزارعين الفلسطينيين من تسويق منتجاتهم سواء داخل مدن وقرى الضفة الغربية وغزة، أو فى إسرائيل، وهو ما يسبب خسائر جسيمة للإقتصاد الفلسطينى. هذا بالطبع إلى جانب عدم تنفيذ الإتفاق بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين أخرجوا من ديارهم عام ١٩٦٧، ويقدر عددهم ببضع مئات آلاف نسمة حتى الآن.

ولقد حاولت حكومة نانتياهو إختبار الإرادة العربية، حين راهنت في بداية توليها السلطة في إسرائيل على تعطيل تنفيذ ما إتفق عليه في أسلو، وتعديله. وكان الرهان هو أن الصدمة التي أحست بها العواصم العربية بفوز نانتياهو وممارسة سياسة الضغوط والتهديدات التي أدت إلى تجميد عملية السلام، سوف تجبرهم على تقديم تنازلات جوهرية في عملية السلام لصالح إسرائيل، وهو ما تمثل في عروض نانتياهو المعروفة بـ (لبنان أولا) و (إفتتاح نفق البراق)، مستغلا في ذلك سخونة موسم الإنتخابات الأمريكية.
إلا أن أعصاب العرب لم تخونهم، ولم يستجيبوا لعروض نانتياهو، وإنما حدث العكس، إذ توترت العلاقات الإسرائيلية مع مصر التي قادت حملة ناجحة من الضغوط العربية والدولية على إسرائيل، كما تجمدت عملية تطبيع العلاقات التي كانت قد بدأت لتوها بين إسرائيل وبعض الدول العربية في الخليج وشمال أفريقيا. وكانت حكومة نانتياهو قد سعت - بضغط أمريكي - إلى الفصل بين عمليات تطبيع العلاقات مع هذه الدول العربية وبين إحراز تقدم في عملية السلام، إلا أن الدول العربية رفضت ذلك، وأصرت على الربط بين العمليتين. كما واجهت حكومة نانتياهو إنتقادات كثيرة من الدول الأوروبية بسبب سياستها التعنتية في عملية السلام والتي أدت إلى إصابتها بالجمود، وهو ما يهدد المصالح الأوروبية في المنطقة، وقد إنضمت إدارة كلينتون الجديدة إلى الدول الأوروبية في توجيه الإنتقادات لسياسة الإستيطان الإسرائيلي وإن كان ذلك بحذر وحرص شديدين.
والأمر المثير للتساؤل والقلق على الصعيدين الإقليمي والدولي، أنه إذا كانت عملية التفاوض حول موضوع مدينة الخليل قد إستغرق ستة أشهر، في حين أنه موضوع متفق عليه من قبل بين الجانبين بموجب اتفاق أوسلو، فكيف سيكون الأمر عند التفاوض على باقي الموضوعات الصعبة والجوهرية في المرحلة النهائية وأبرزها المستوطنات والقدس وعودة اللاجئين؟! من المؤكد أن المفاوضات القادمة حول هذه الموضوعات على المسار الفلسطيني ستواجه صعوبات جمة وكؤودة، هذا إلى جانب تنافر المواقف بشكل جذري على المسارين السوري واللبناني. وسيكون على نانتياهو في نهاية المطاف، أن يختار بين إقرار مبدأ الأرض مقابل السلام، وبين الجمود المطبق الذي يجعل اتفاق الخليل هو آخر اتفاق سلام في المنطقة، وما يستتبع ذلك من إشتعال الصراع العربي-الإسرائيلي من جديد. وحتى مع إفتراض أن تمارس الولايات المتحدة ضغوطا على إسرائيل لكي تلتزم بمبدأ الأرض مقابل السلام، ومع إفتراض إستجابة نانتياهو لهذه الضغوط، فسوف يحتاج للتحالف مع حزب العمل حتى لا تسقط حكومته

بانسحاب جناحي شارون وايتان ومعهما الحزب القومي الديني، ولكن ذلك سيكون مقدمة لانشقاق نهائي في تكتل الليكود، وإذا خشي ناتنياهو مغبة هذا الإنشقاق، وفضل الجمود فسوف ينشق المجتمع الإسرائيلي نفسه بحيث لا يصبح هناك مفر من إجراء انتخابات مبكرة تؤدى بدورها على الأرجح إلى تمزيق الليكود ما بين الملتزمين بعقيدة إسرائيل الكبرى من النهر إلى البحر، والمطالبين بالإستجابة لضرورات الواقع.

المتغيرات السياسية والاستراتيجية الحالية المؤثرة

على قرار الحرب فى إسرائيل:

المتغيرات المحلية والإقليمية:

أ- تشكل اتفاقيات السلام التى تم توقيعها مع السلطة الفلسطينية وآخرهااتفاقية الخليل - بما تحويها من ثغرات، كذلك استمرار حالة التوتر فى منطقة الحدود بين سوريا وإسرائيل، مع صعوبة التوصل إلى اتفاق سلام بين البلدين، واستمرار هجمات المقاومة اللبنانية ضد القوات الإسرائيلية وجيش لبنان الجنوبي فى منطقة الحزام الأمنى وضد المستعمرات الإسرائيلية فى الجليل، وما ترتب على ذلك من استمرار الهجمات الإنتقامية الإسرائيلية (جوية وبرية) ضد مواقع المقاومة اللبنانية، أكثر العوامل المؤثرة على قرار الحرب فى إسرائيل. كما تعتبر اتفاقية إعلان دمشق الموقعة فى ٦ مارس ١٩٩١ بين دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا ومصر عقب حرب تحرير الكويت، بعدا أمنيا وعسكريا يشكل تهديدا مضافا لإسرائيل، بما تشكله من دعم عسكرى لإثنتين من أكبر دول المواجهة العربية من قبل أغنى دول عربية فى المنطقة، خصوصا مع توافر موارد مالية ضخمة وأسلحة متقدمة فى دول الخليج.

ب- وجود حكومة إسرائيلية مشكلة من الأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة فى إسرائيل، بزعامة الليكود الذى يرأسه بنيامين ناتنياهو، وباشتراك عناصر معروفة بدعوتها للحرب كوسيلة لتحقيق هدف إسرائيل الكبرى أمثال شارون، وإيتان، وبن بيجين - وبإيقاف عملية السلام عند الحد الذى وصلت إليه، وما يمثله ذلك من سياسة متشددة تهدد بتقويض عملية السلام من أساسها، يعتبر من أكثر العوامل المساعدة على تصعيد التوتر فى المنطقة ووضعها على حافة الحرب.

ج-وفى المقابل، تعتبر إتفاقات التعاون الدفاعي التى وقعتها إسرائيل مع كل من تركيا والأردن، والتى تغطى مجالات أمنية متعددة تتمثل فى تبادل

المعلومات المخابراتية والتدريب العسكرى المشترك، والسماح للمقاتلات الإسرائيلية باستخدام القواعد الجوية والأجواء التركية فى أى حرب مقبلة، كذلك السماح للمقاتلات التركية باستخدام القواعد والأجواء الإسرائيلية، كذلك ربط شبكة الإنذار والدفاع الجوى الأردنية بمثيلتها فى إسرائيل، بالإضافة إلى تحديث المقاتلات التركية والأردنية فى المصانع الحربية الإسرائيلية، تعتبر تطورات إيجابية على الساحة الأمنية الإسرائيلية.

د- تعاظم قوة إسرائيل العسكرية على الأصعدة التقليدية وفوق التقليدية والفضائية، خصوصا بعد نجاح إسرائيل فى إطلاق قمر التجسس المتطور (أوفيك-٣)، وبناء منظومة الصواريخ ا لمضادة للصواريخ (حيتس-٢).

هـ- إنتشار ظاهرة التطرف وأعمال العنف فى العديد من الدول العربية مع اختلاف شدتها من دولة لأخرى، كذلك إتساع نطاق الصراعات العربية-العربية، وبروز نزاعات عربية مع بعض دول الجوار الجغرافى.. مثل النزاع بين دولة الإمارات وإيران بشأن الجزر الثلاث فى مدخل الخليج، والنزاع بين اليمن وأريتريا بشأن جزر حنيش، وبين السودان وأثيوبيا وأوغندا، مما يشتت جهود الدول العربية فى صراعات جانبية بعيدا عن إسرائيل. هذا بالإضافة للعقوبات الدولية المفروضة على عدد من الدول العربية - وهى العراق وليبيا والسودان - بما يضر بالمصالح الإقتصادية لهذه الدول وبالتالى على كفاءتها العسكرية، ويحجم دورها فى تلبية متطلبات الأمن القومى العربى. وكلها عوامل إيجابية فى صالح إسرائيل.

و- تداعيات العدوان العراقى على الكويت، وحرب عاصفة الصحراء، على مجمل العلاقات العربية-العربية، سواء فى مجال خروج القوة العسكرية العراقية من دائرة الصراع العربى-الإسرائيلى، واعتبار العراق بجانب إيران يشكلان التهديد الرئيسى لدول منطقة الخليج العربية، وبذلك تتأخر إسرائيل فى قائمة التهديدات التى تتعرض لها هذه الدول.

ز- ظهور - ولأول مرة - الإرهاب الإسرائيلى ضد حكام إسرائيل، والذى تمثل فى حادث إغتيال رئيس الوزراء الأسبق إسحق رابين بواسطة أحد المتطرفين الإسرائيليين. وهو ما يفرض عبئا أمنيا مضافا على الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. وخطورة تصاعد نفوذ وتأثير هؤلاء المتطرفين فى المجتمع الإسرائيلى.

ح- توقيع اتفاقية تعاون عسكرى بين إسرائيل وروسيا فى ديسمبر ١٩٩٥، مما يمنح إسرائيل وضعا يمكنها من الضغط على روسيا للحد من تصدير الأسلحة المتطورة للدول العربية، والتدخل فى صفقات هذه الأسلحة من حيث الكم والنوع وبما يتناسب ومتطلبات الأمن الإسرائيلى، ناهيك بالطبع

عن الإطلاع على الخصائص الفنية والتكتيكية لنظم هذه الأسلحة ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها، وبما يمكن إسرائيل من إمكانية التعامل معها في الحرب بأنسب الأساليب والوسائل. كما دعمت إسرائيل من علاقاتها الدفاعية مع الصين في مجالات تحديث أنظمة التسليح الجوية والبرية (مقاتلات ودبابات)، وبما يمكنها أيضا من التأثير على الصين - وبالتالي كوريا الشمالية - فيما يعقدانه من صفقات أسلحة مع الدول العربية.

ط-تعزيز اتفاقات التعاون الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الموقعة من قبل، بإتفاقيات أخرى تصل بالعلاقة بين البلدين إلى درجة التحالف الدفاعي بل وتتعداها، حيث تحصل بموجبها إسرائيل على مزايا تفوق ما تحصل عليه دول الناتو. في ذات الوقت الذي حرصت فيه إسرائيل على ألا تكبل هذه الإتفاقيات أيديها بما يجعل للولايات المتحدة تأثيرا في قرارات إسرائيل الأمنية بشقيها الدفاعي والسياسي الخارجي، ويحفظ لها حرية قرارتها في مسائل السلم والحرب. وكان من أبرز المزايا التي حصلت عليها إسرائيل بموجب هذه الإتفاقيات، تمكنها من الحصول مباشرة على معلومات أقمار التجسس الأمريكية الخاصة بالإنذار بإطلاق الصواريخ المعادية من مركز الإنذار في كولورادو دون المرور على وزارة الدفاع الأمريكية كما كان يحدث في الماضي، هذا بالإضافة لمشاركة الولايات المتحدة فيبرامج تطوير الأنظمة المضادة للصواريخ مثل (حيتس-٢) ونظام (نوتيلوس) الليزري المضاد للصواريخ قصيرة المدى، والذي يفيد إسرائيل في التصدي للصواريخ كاتيوشا التي تتعرض لها مستعمرات الجليل من قبل ا لمقاومة اللبنانية. إلى جانب تخزين أسلحة ومعدات وذخائر أمريكية في إسرائيل توفر لها إحتياطي إستراتيجي إضافي أثناء الحرب. ومما لاشك فيه أن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج يقيد إلى حد كبير من إمكانية مشاركة الدول العربية الخليجية في أي حرب ضد إسرائيل. وقد ساعد النفوذ الأمريكي في هذه المنطقة على دفع هذه الدول إلى إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل، كما فتح المجال لتعاون إقتصادي وتمثيل دبلوماسي بينها وبين إسرائيل، ظهرت ملامحه في قمة شرم الشيخ التي عقدت في مارس ١٩٩٦.

المتغيرات الدولية

أ- نجاح إسرائيل في دفع الدول السبع الصناعية الكبرى لإصدار قرارات وقوانين تحد من تصدير التكنولوجيا المتقدمة في مجالات الصواريخ والأسلحة الأخرى إلى الدول العربية، كذلك فرض قرارات دولية تمنع

الدول العربية من الحصول على أسلحة نووية وإزالة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، والتي تشكل رادعا مضادا عربيا للاحتكار النووي الإسرائيلي.

ب- تعاظم الدور الأمريكي في التأثير على ما تتخذه هيئة الأمم المتحدة من قرارات في تسوية النزاعات الدائرة في الدول، وهو ما سمي بالدبلوماسية الوقائية، مما أدى إلى التدخل الدولي العسكري في حرب تحرير الكويت، واستمرار فرض عقوبات دولية على بعض الدول العربية، ومنع إدانة إسرائيل فيما ترتكبه من عدوانات على لبنان والقدس، وعدم التجديد لبطرس غالي السكرتير العام للأمم المتحدة. وهو ما يعني قدرة إسرائيل - من خلال الولايات المتحدة - على توظيف الأمم المتحدة لصالحها.

ج- بروز الدور الأوروبي الذي تتزعمه فرنسا في تأييد وجهة النظر العربية في النزاع العربي-إسرائيلي، وهو دور منافس للولايات المتحدة في المنطقة، وكان له انعكاساته في دعم الموقف العراقي من قضية العقوبات الدولية المفروضة عليه، ودعم الموقف الفلسطيني في قضية القدس، والموقف السوري من قضية الجولان، والموقف اللبناني من عدوان إسرائيل عليها. فقد أصرت الدول الأوروبية على ألا يقتصر دورها في عملية السلام على الممول الإقتصادي فقط، بل ينبغي أن يكون لها دور سياسي في العملية السلمية يتواءم مع مصالحها في المنطقة. وكان لهذا التصميم الأوروبي تأثيره على التحركات الأمريكية في المنطقة بما لا يتواءم والمصالح الإسرائيلية، كما حدث في عملية (عناقيد الغضب) العسكرية التي شنتها إسرائيل ضد لبنان في مارس ١٩٩٦، حيث برز الدور الفرنسي في سرعة إنهاء هذه العملية، كذلك اهتمام الناتو بتأمين جناحه الجنوبي في حوض البحر المتوسط.

د- تصاعد موجة الإرهاب الدولي في العالم، وارتباطه بدول المنطقة، وهو ما تطلب مواجهة عالمية وتضافر جهود كل الدول - رغم ما بينها من نزاعات - من أجل مواجهته. وقد أدى تأثير العمليات الإرهابية على الأنظمة السياسية العربية ومصالحها في المنطقة، إلى وضع الصراع العربي-الإسرائيلي في أولوية متأخرة بالنسبة للإرهاب الذي إحتل قمة الأولويات الأمنية عند هذه الدول، بل أوجد مجالا للتعاون بين بعض الدول العربية وإسرائيل بالنظر لخبرتها في مجال مقاومة الإرهاب.

هـ- عقد عدد من المؤتمرات الإقتصادية الدولية في البلدان العربية (الدار البيضاء، عمان، القاهرة) شاركت فيها إسرائيل، بما عزز من فرص تطبيع علاقاتها مع هذه الدول، وأتاح لإسرائيل مجالا لاختراق المجتمعات

العربية من خلال التبادل التجارى والسياحى والمشاركة فى المشروعات الإقتصادية فى هذه الدول، وما يمكن أن يترتب على ذلك من مردودات إيجابية على الساحة الأمنية لإسرائيل.

التطورات السياسية والإستراتيجية المتوقعة مستقبلا، والمؤثرة على قرار الحرب فى إسرائيل

- على الساحة المحلية والإقليمية

أ- فى إسرائيل يعتبر نجاح الاحزاب الدينية واليمينية المتطرفة فى فرض رموزها داخل دائرة صنع القرار فى الحكومة والمؤسسة العسكرية، تطورا حادا نحو زيادة التوتر فى المنطقة بالنظر لإصرار هذه الأحزاب على إستكمال تنفيذ مشروع إسرائيل الكبرى، حتى وإن تم ذلك من خلال العمل العسكرى المباشر. يرتبط بهذا الأمر تفاقم الصراعات الداخلية فى إسرائيل خصوصا بين المؤيدين لاستكمال عملية السلام مع الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين، وبين المعارضين لها. حيث قد يضطر صانع القرار فى إسرائيل لافتعال أزمة خارجية تقضى على الخلافات الداخلية، وتوحد الجبهة الداخلية وراءه، خصوصا إذا ما زادت معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وهو ما يفرض على حكومتها التوسع فى عمليات الإستيطان على حساب الأراضى العربية المحتلة، ويترتب عليه زيادة الإحتكاكات بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، وإثارة اعتراض الدول العربية ودفعها لاتخاذ مواقف سلبية تجاه إسرائيل (مثل تجميد مصر لعلاقاتها مع إسرائيل).

ب- بروز مشاكل اقتصادية حادة فى إسرائيل، كنقص حاد فى موارد المياه والطاقة، وامتناع مصر عن امداد إسرائيل باحتياجاتها من النفط، كذلك إيران. وهو ما قد تضطر معه إسرائيل إلى البحث عن موارد جديدة من خلال العمل العسكرى المباشر.

ج-ازدياد نشاط عناصر المقاومة الفلسطينية واللبنانية بدعم من دول عربية مجاورة لإسرائيل وإيران، أو تعرض مصالحها فى الخارج (سفارات، مكاتب طيران.. الخ) لعمليات (إرهابية) يترتب عليها خسائر بشرية ومادية شديدة لإسرائيل، وبما يفرض عليها وضع إستراتيجيتها للردع موضع التنفيذ ضد الدولة العربية التى تقف وراء مثل هذه العمليات.

د- تعدى أى من الدول العربية للخطوط الحمراء التى وضعتها إسرائيل فى علاقاتها بهم (خلل فى الميزان العسكرى لغير صالح إسرائيل، امتلاك إحدى الدول العربية لأسلحة إستراتيجية هامة يمكن أن تشكل مخاطر على

الكيان الإسرائيلى ذاته ومنشآتها النووية على وجه الخصوص، حدوث تحالف إستراتيجي بين دول المواجهة العربية ودول المساندة، كسر اتفاقات السلام القائمة، أو اتفاق وقف إطلاق النار مع سوريا، خصوصا فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية التى تحدد حجم ونوعيات ومناطق انتشار القوات العربية، وتسمح لإسرائيل بالمرور فى الممرات المائية والحصول على حجم محدد من الموارد المائية والنفطية العربية). هذا بالإضافة لاحتمال تمكن منظمات متطرفة من السيطرة على الحكم فى أى من دول المواجهة العربية، وبما قد يؤدى إلى إلغاء اتفاقات السلام من جانبها. وينطبق هذا الإحتمال بشكل أقوى على مرحلة ما بعد عرفات فى مناطق الحكم الذاتى، خوفا من سيطرة منظمتى حماس والجهاد على السلطة فى هذه المناطق، وهو ما قد يؤدى إلى عودة القوات الإسرائيلية لاحتلال مدن الضفة الغربية وغزة، حتى تفرض بالقوة سيناريو ضم هذه المناطق إلى الأردن فى إطار نظام حكم كونفيدرالى أو فيدرالى، وهو الخيار الذى تفضله إسرائيل وتسعى لتحقيقه.

هـ- إمتلاك إيران لسلاح نووى، وقيام تعاون استراتيجى فعال بين إيران وسوريا، واضطرار سوريا للتحرش بإسرائيل إعتمادا على هذا التعاون بغرض فك الجمود السائد فى الموقف بينها وبين إسرائيل فى الجولان ولبنان (كما حدث فى حرب أكتوبر ١٩٧٣).

و- حدوث تغير حاد فى الموقف السائد فى منطقة الخليج، من حيث تقلص التواجد العسكرى الأمريكى هناك، وإلغاء العقوبات المفروضة على العراق، وبما قد يدفعه لتكرار عدوانه على الكويت والسعودية، أو يغرى إيران على ذلك، خصوصا بعد تزايد أنشطتها فى دول الخليج العربية، ومحاولتها السيطرة على هذه الدول بواسطة حزب الله الخليجى الذى أنشأته فيها، وهو ما إنعكس فى محاولات الإنقلاب المتكررة التى دبرتها إيران فى البحرين. وقد يكون تقلص التواجد العسكرى الأمريكى فى الخليج بسبب زيادة الهجمات الإرهابية التى تتعرض لها القوات والمنشآت الأمريكية فى هذه المنطقة (كما حدث فى العامين الآخيرين فى الرياض والخبر بالسعودية) وذلك تحت ضغط الرأى العام الأمريكى الذى قد يطالب بسحب القوات الأمريكية من الخليج. وقد يرافق تقلص التواجد العسكرى الأمريكى فى الخليج توتر للعلاقات العربية-الأمريكية وبما يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، مما تضطر معه الولايات المتحدة إلى

دفع إسرائيل للقيام بعمل عسكرى بالوكالة عنها فى المنطقة بهدف الضغط على الدول العربية لكى تعود إلى دائرة النفوذ الأمريكى، أو القبول بدور إسرائيلى قوى فى المنطقة يكون بديلا للدور الأمريكى.

- على الساحة الدولية

أ- تورط الولايات المتحدة فى أزمة دولية بعيدا عن منطقة الشرق الأوسط، تستقطب إنتباه الإدارة الأمريكية وتسحب بسببها جزءا كبيرا من قواتها من منطقة الخليج والبحر المتوسط.

ب- إعادة سيطرة الحزب الشيوعى على السلطة فى روسيا، أو الحزب القومى الذى يتزعمه جرينوفسكى، وكلاهما يحتفظ بعلاقات قوية مع الأنظمة السياسية الشمولية الحاكمة فى بعض الدول العربية - مثل العراق - وبما قد يحيى التعاون السياسى والإستراتيجي القديم الذى كان يربط بين الإتحاد السوفيتى السابق والدول العربية.

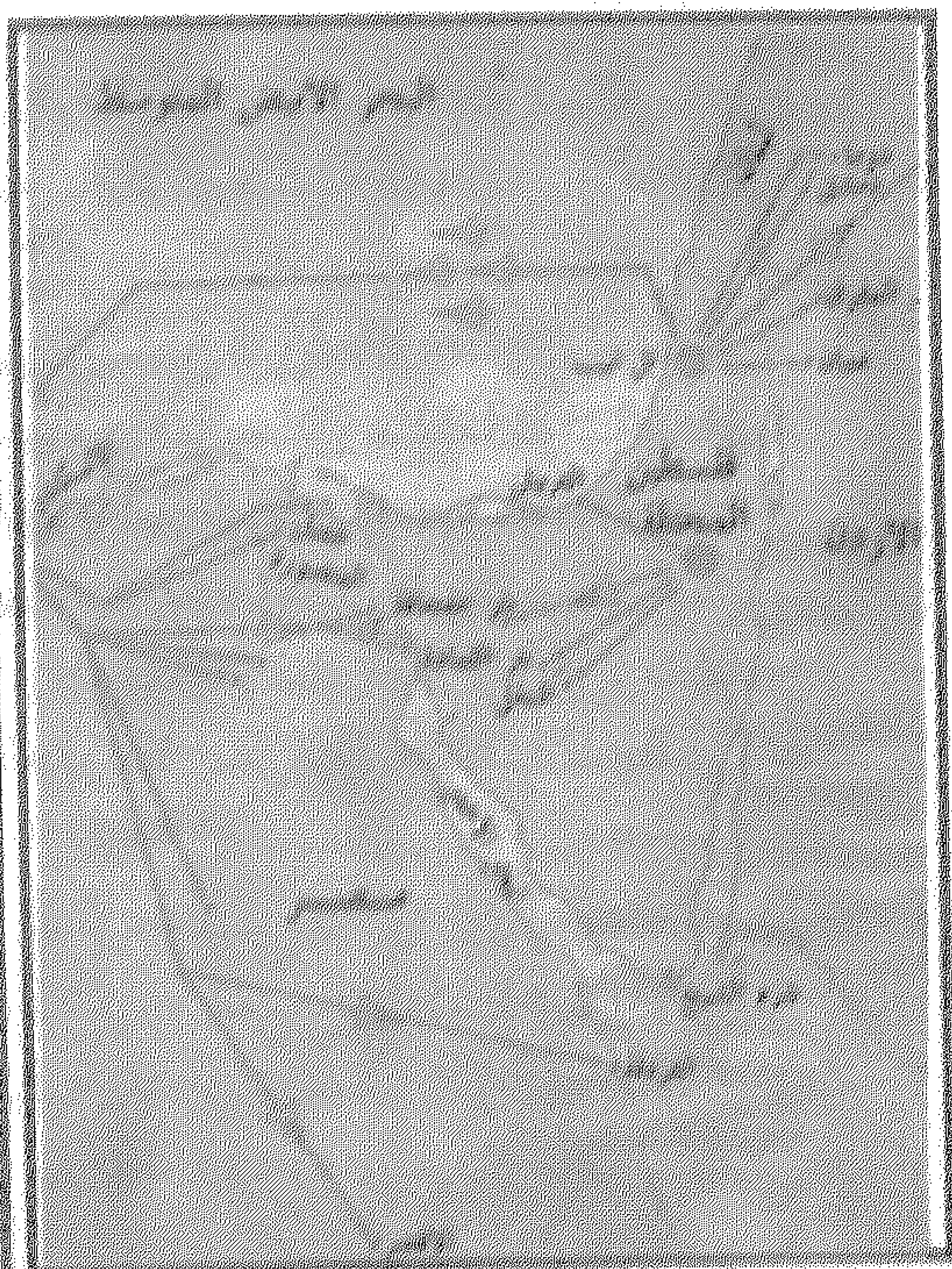
ج-زيادة حجم التعاون والتنسيق السياسى والإقتصادى بين بعض الدول الأوروبية - مثل فرنسا - والدول العربية، وتحوله إلى تعاون استراتيجى ذو بعد عسكرى يتمثل فى إمداد الدول العربية بأسلحة إستراتيجية متطورة، ودعم موقفها فى المحافل الدولية فى معاكسة للموقف الأمريكى الداعم لإسرائيل.

د- زيادة حجم العمليات الإرهابية على الساحة الدولية، وثبوت مسئولية بعض الدول والمنظمات العربية عنها، وبما يخلق مناخا دوليا معاديا للعالم العربى - يساهم الإعلام إسرائيلى فى تهيئته، وفى المقابل مناخ دولى متعاطف مع إسرائيل، (خصوصا إذا ما تأثرت إسرائيل بهذه العمليات)، وهو ما يعطى المبرر والذريعة لإسرائيل لشن عمليات تعرضية ضد الدول العربية التى تعتبرها إسرائيل مساندة للمنظمات الإرهابية.

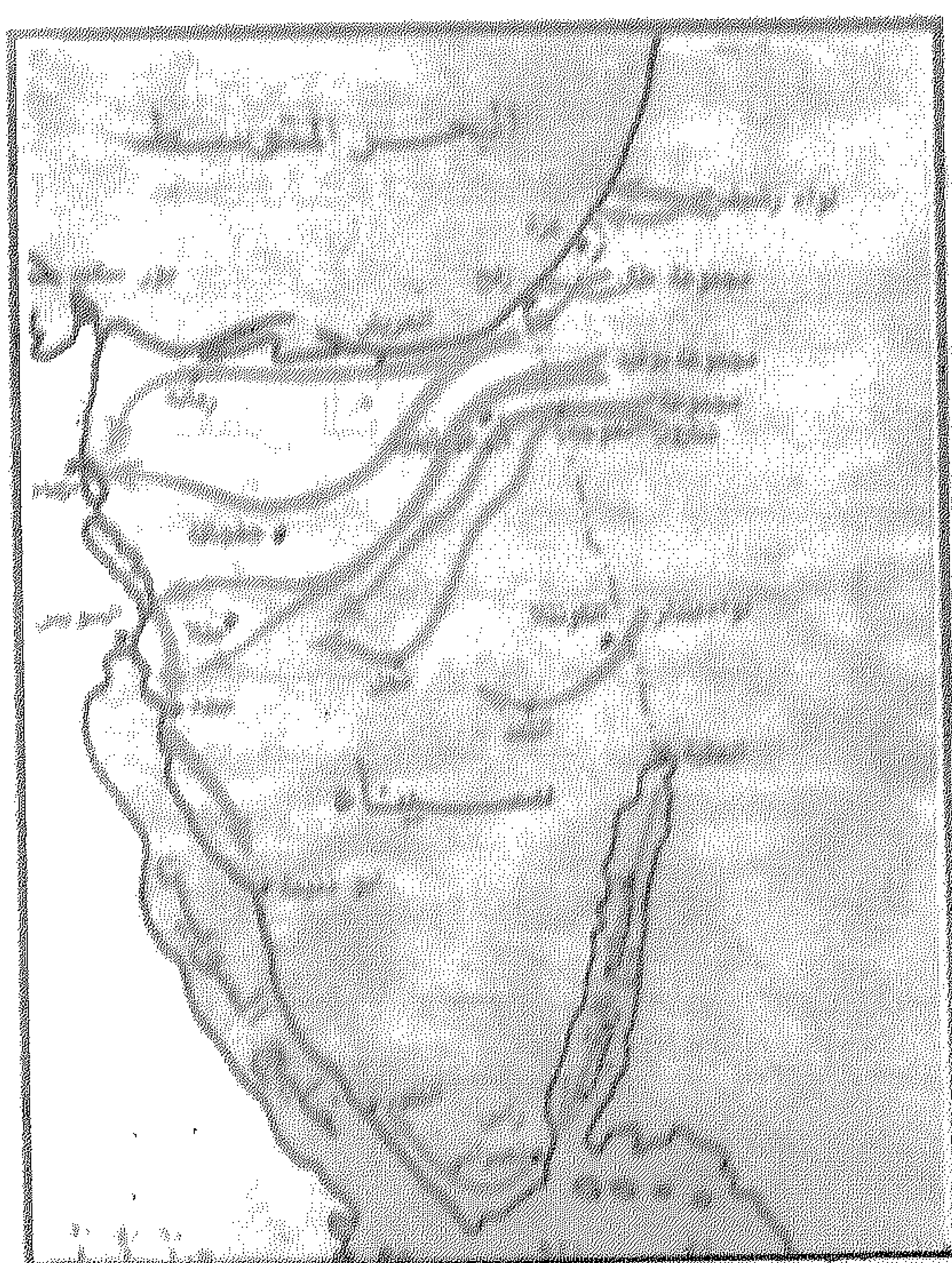
هـ- إنضمام إسرائيل والأردن إلى حلف الناتو، حيث يعتبر أى اعتداء على أى منهما بمثابة إعتداء على دول الناتو، وهو ما يشكل عامل رادع إضافى فى استراتيجية الردع الإسرائيلية.



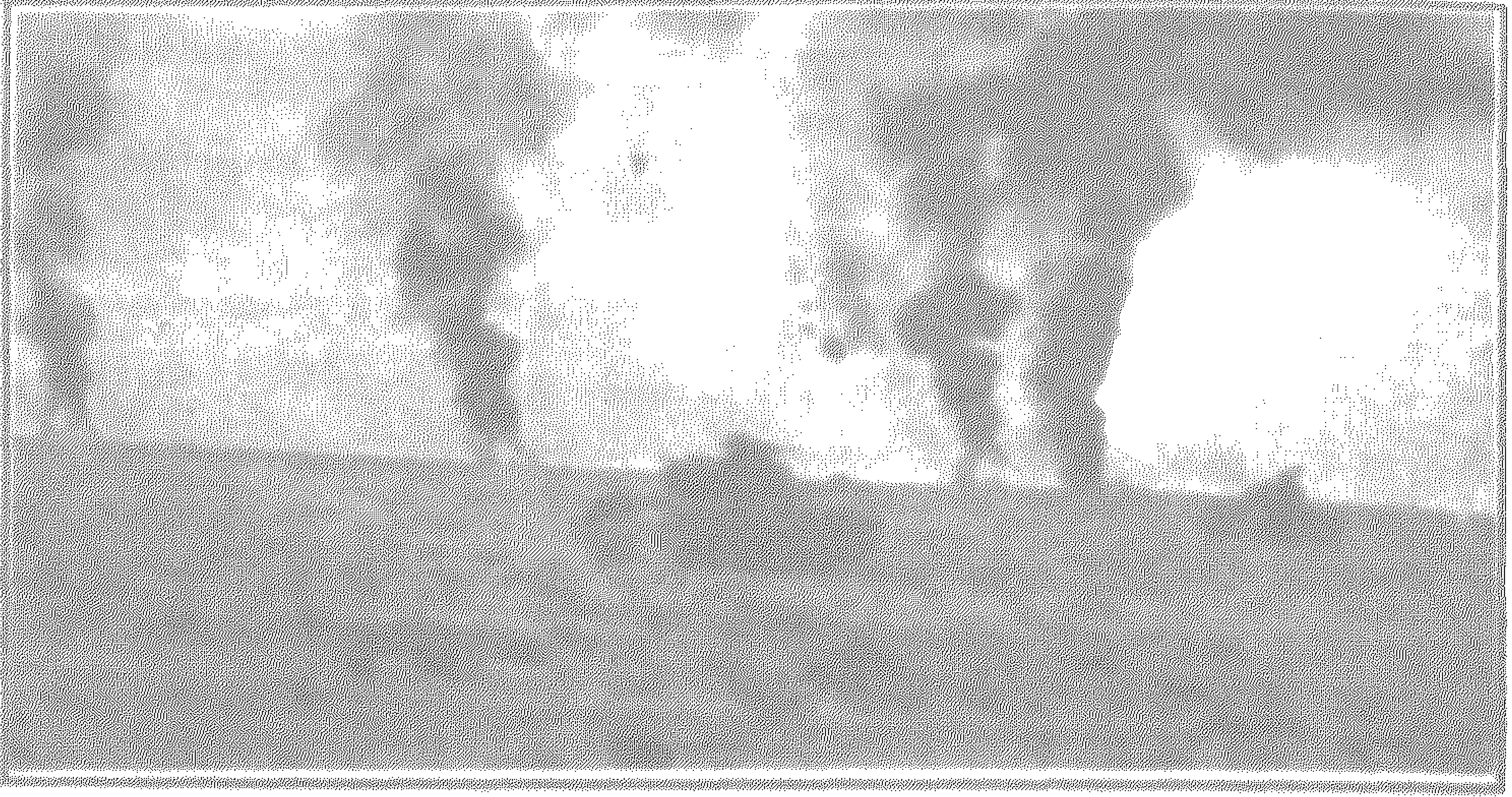
موشى دايان ، واسحق رابين ، وإبراهام تاميـر .. أبرز عناصر الحرس القديم الذين وضعوا ركائز نظرية الأمن الإسرائيلية .



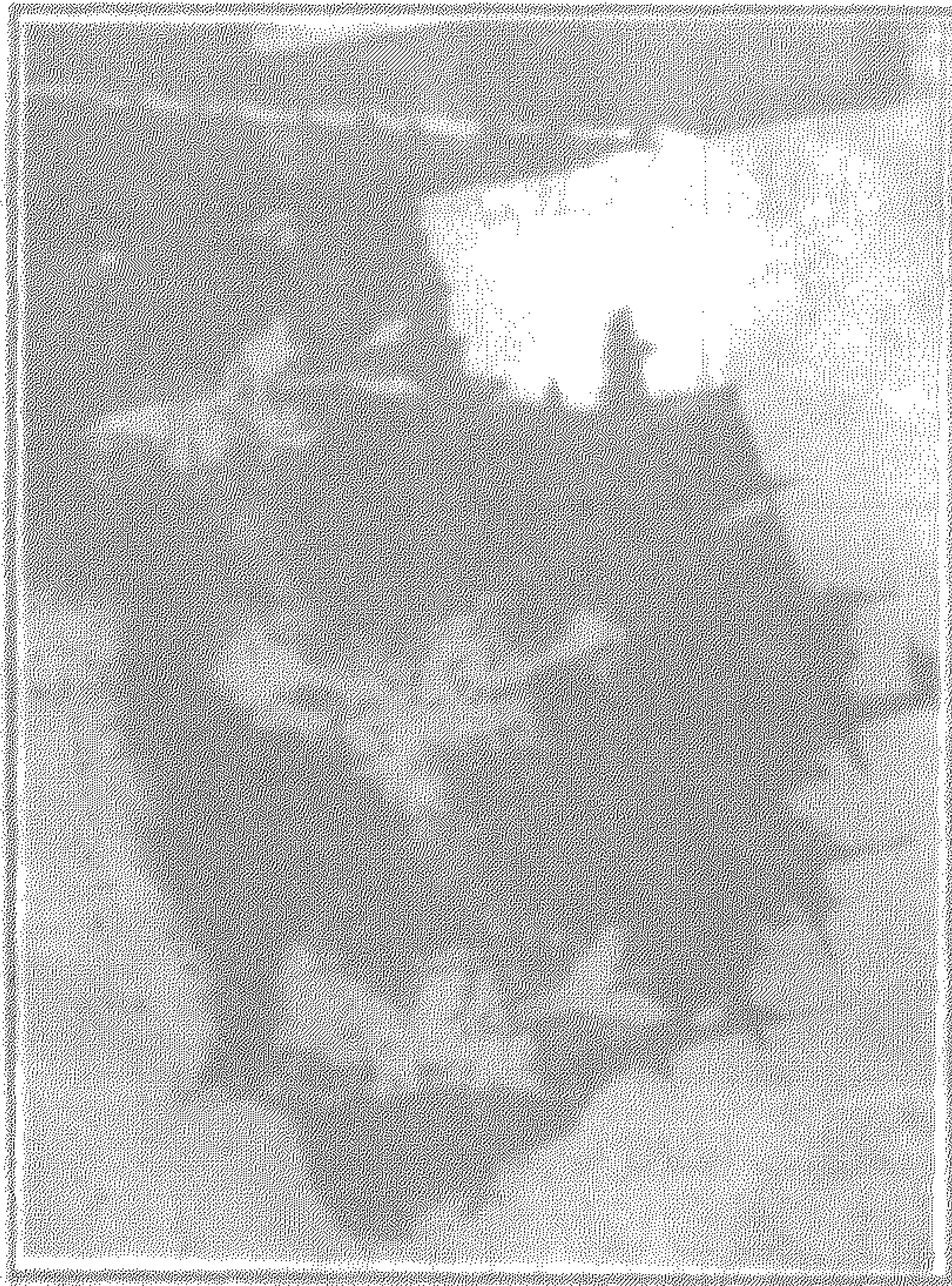
مسار الضربة الجوية الإسرائيلية
حرب ١٩٦٧



مسار الهجوم البرى الإسرائيلى
فى سيناء عام ١٩٦٧ .



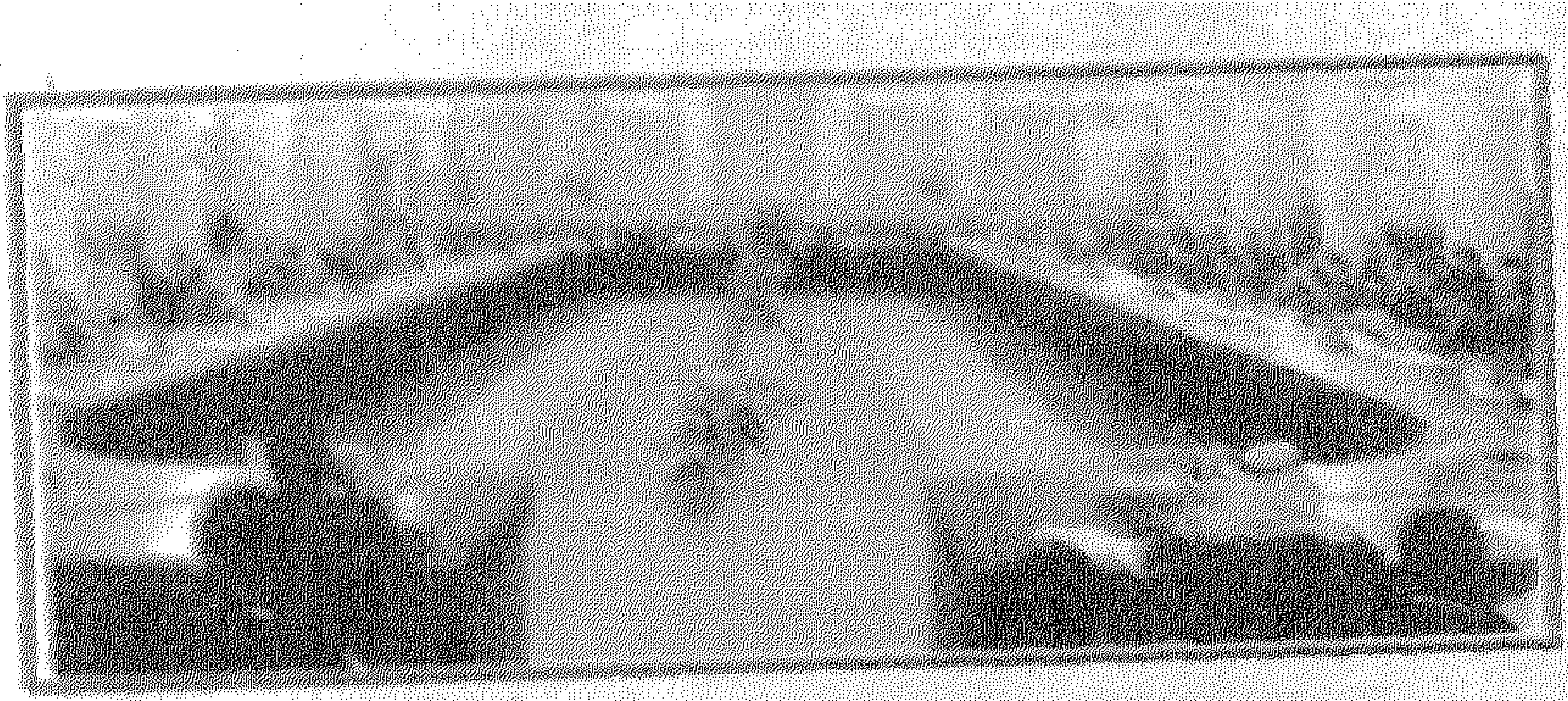
٧٠ دبابة خسرتها مصر فى حرب ١٩٦٧ بعد أن فقدت غطاءها الجوى .. وضع إنقلب على إسرائيل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .



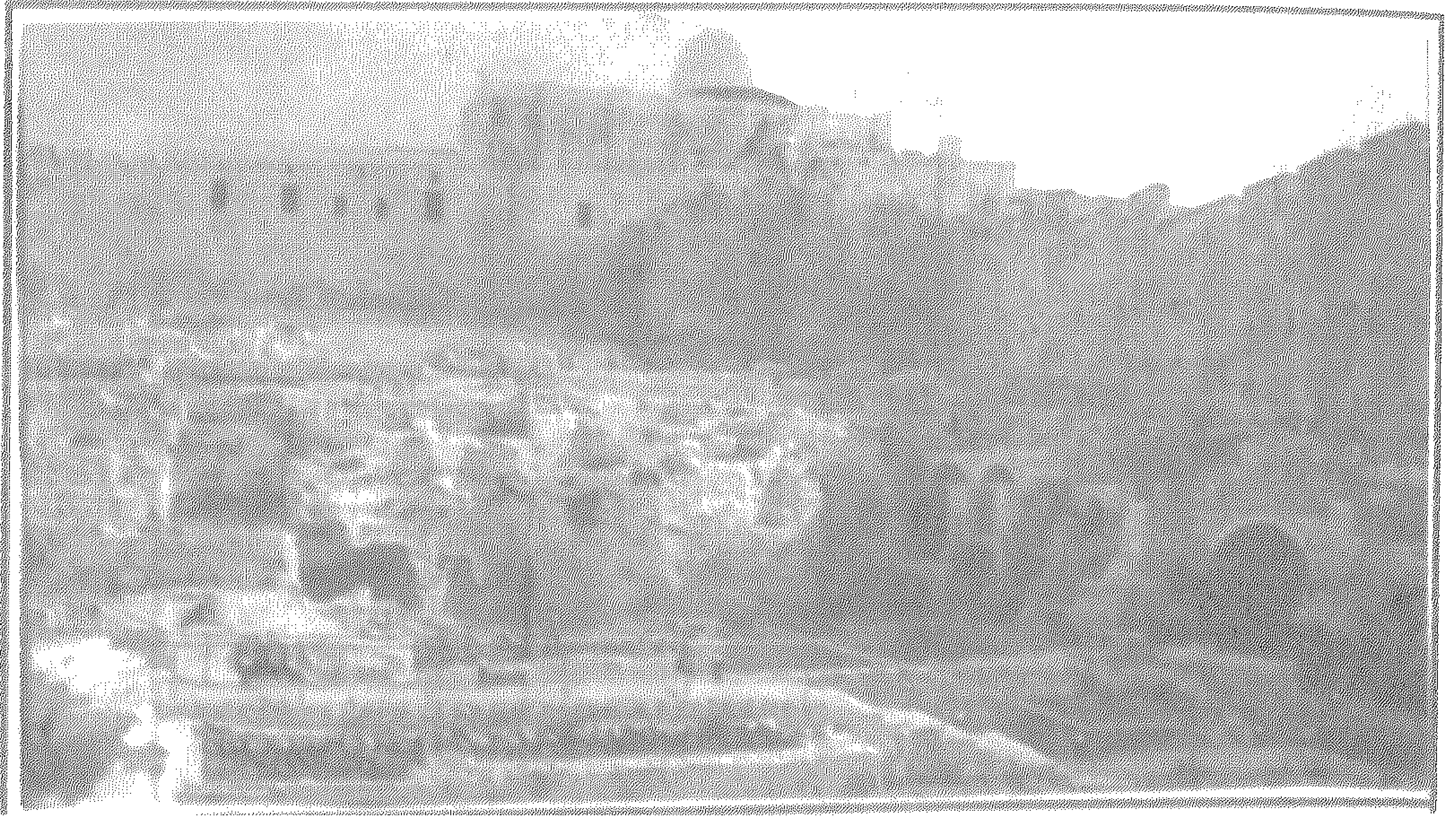
الطائرات المصرية تتعرض للتدمير فى مرابضها أثناء حرب ١٩٦٧ .. أمر لن تسمح الدول العربية بتكراره فى الحرب القادمة .



إتفاقية السلام الدولى ، ومؤتمرات السلام المتكررة ، هل أبعدت خطر الحرب فى ظل التعنت الإسرائيلى ؟



السلام النووى هو ما تريد إسرائيل فرضه على مائدة المفاوضات .



المسجد الأقصى الذى لم ينج من محاولات الحرق والحفريات بهدف تقويضه لإقامة ما يسمى بمعبد سليمان .. هل يكون الإعتداء عليه سببا فى إندلاع الحرب القادمة ؟



عشرات الآلاف من قذائف المدفعية التى أطلقتها إسرائيل، بجانب أطنان من القنابل الجوية أسقطتها فى جنوب لبنان، لم تحقق هدف إسرائيل فى تحجيم أنشطة المقاومة اللبنانية .



جيش لبنان الجنوبى ، أصبح بعد أن ترهل عبء على إسرائيل وليس سنداً لها.



داوريات مشتركة بين جيش لبنان الجنوبى والجيش الإسرائيلى لفرض السيطرة فى منطقة الحزام الأمنى .



الحزام الأمنى فى جنوب لبنان ، لم يفلح فى منح قذائف الكاتيوشا من أن تتجه لأهدافها فى مستعمرات الجليل الإسرائيلية .

الفصل الثـــانى

الغايات والأهداف القومية لإسرائيل، واستراتيجية تنفيذهــا

فى ضوء المتغيرات التى فرضتها عملية السلام، والتطـورات السياسـية والاقتصادية والعسكرية والإجتماعية التى واكبتها، والمتوقعـة مستقبلا علـى الساحات المحلية والإقليمية والدولية حتى عام ٢٠١٠ أعادت إسرائيل النظـر فـى غاياتـها وأهدافـها القوميـة والتخصصيـة لتكـون أساسـا وركـيزة لرسـم إستراتيجيتها التى ستحكم نظريات الأمن والحرب فى المستقبل.

ماذا تعنى الغايات والأهداف القومية للدولة، وكيف تحدد ؟

تمثل الغاية القومية للدولة الآمال والطموحـات والمصـالح القوميـة التـى تسعى الدولة لتحقيقها بصورة عامة وشاملة، وهى التى تنبثق منـها الأهـداف القوميــة التخصصيــة علــى الأصعــدة السياســية والعســكرية والإقتصاديــة والإجتماعية والإسـتراتيجية. ويحـدد الفقـه السياسـى فـى مجـال الصراعـات القومية وأهدافها سبعة أهداف تشمل : المحافظة على الذات أو مـا يعـرف بــ (البقاء)، والأمن، والإزدهار، والرفاهية، والهيبة والمكانة الدولية، والإرتقـاء بالأيديولوجية مع تعزيزها وحمايتـها، إلـى جـانب السـلام، وامتـلاك مصـادر القوة على إطلاقها.

وحتـى يمكـن تحديـد الأهـداف القوميـة للدولـة، فإنــه يوجـد **خمســة تصنيفات لذلك وهى:**

أ- **التصنيف الأول:** ويفرق بين المصـالح القوميـة الذاتيـة، وهـى النـابعـة عن الأنانية القومية، والبقاء والأمن والحفـاظ علـى الشـرف القومـى، وزيـادة القوة والثروة الوطنية. وأهداف أخرى تعكس المثالية القومية، تلك التى تعبر عـن نظـرة الدولـة للتقـاليد التحرريـة، وحقـوق الإنسـان، والرغبـة فــى حـل الصراعات فى إطار أخلاقى وقانونى.

ب- **التصنيف الثانى:** ويفـرق بيـن أ هـداف تملكيـة تتعلـق بقيـم وحقـوق الدولة تجاه الآخرين، وأهـداف أخـرى بيئيـة ترتبـط بالبيئـة والظـروف التـى تمارس فيها الدولة نشاطها، مثل الحفاظ على النظـام السياسـى والإقتصـادى، وهو منطق براجماتى ومصلحى بحت.

ج- **التصنيف الثالث:** ويفرق بين أهداف قومية مباشرة، أى تعود منفعتها على الدولة بشكل مباشر مثل الإستقلال، وأهداف قومية أخرى غير مباشرة، مثل محاولة تحقيق الإزدهار والنجاح من خلال عناصر المجتمع.

د- **التصنيف الرابع:** وهو طبقا لاتساع دائرة ومصلحة الهدف، ينقسم بين أهداف تتعلق بالأمن القومي الضيق الذى يحافظ على كيان الدولة فى حدودها المعترف بها، أو فى دائرة مجال حيوى أوسع على حساب أراضى جيرانها. وأهداف أخرى تتعلق بتطوير الذات، منها الحفاظ على النظام القائم وتطوير قوة إقتصاد الدولة، ومجموعة ثالثة من أهداف تتعلق بمفاهيم إنسانية، مثل السعى لتحقيق الرخاء العالمي والأمن الدولى... ألخ.

هـ- **التصنيف الخامس:** ويتعلق بالقيمة والزمن وما تطلبه الدولة من الآخرين، ويفرق بين أهداف قصيرة المدى فى حدود ٥-٨ سنوات، تمس القيم والمصالح الجوهرية التى تكرس الدولة كل جهودها من أجل تحقيقها، مثل الدفاع عن بقاء وحدود الدولة، وتحقيق الإستقرار الدائم فى المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. ومجموعة ثانية من أهداف متوسطة المدى، تحتاج إلى فترة زمنية أطول (٨-١٢ سنة)، وتتعلق بدعم هيبة الدولة إقليميا ودوليا وتحقيق مستويات أعلى من التطور الإقتصادى والإجتماعى، وتأمين الأسواق والمواد الخام للدولة، أما المجموعة الثالثة فهى أهداف بعيدة المدى، (١٢-٢٥ سنة)، وتهتم بتحقيق تطلعات الدولة فى أن تتحول إلى قوة إقليمية كبرى فى المنطقة التى تتواجد فيها، وذلك بتأمين أقصى إستفادة من قدراتها الشاملة، وأعلى مستويات الأمن والمعيشة لشعبها فى ظل القيم الأيديولوجية التى تتبناها الدولة.

نستنبط من ذلك أن أهداف الدولة تتغير باستمرار وخلال فواصل زمنية، إلا أنه فى معظم الأحيان قد تحدد أهداف غير مخططة لمواجهة أزمات طارئة فى البيئات المحلية والقومية والدولية، أو إلتزامات دولية معينة، وقد يترتب على عدم التحديد الدقيق لهذه الأهداف وتخطيط تنفيذها فى إطار الإمكانات والقدرات الفعلية المتاحة، وبما لا يتعداها، أن تحدث كوارث ونكسات للدولة تمس أمنها واستقلالها. وهو ما يتطلب إعطاء أهمية كبرى لتحديد هذه الأهداف القومية بما يتواءم وقدرات الدولة، كذلك الإهتمام بالتخطيط الإستراتيجي السليم لكيفية تنفيذها، فى ذات الوقت الذى ينبغى فيه دراسة غايات وأهداف الدول الأخرى المتواجدة فى الدائرة الإقليمية - سواء معادية او محايدة أو صديقة - لتأثيرها على تحقيق الدولة لأهدافها القومية.

وهناك فرق واضح بين الغايات القومية العليا التى تسعى الدولة لتحقيقها، وتمثل مصالح عامة تهدف إلى الحفاظ على ثلاث قيم أساسية.. هى بقاء الدولة، وحرية الوطن والمواطنين، والرفاهية والإزدهار. وغايات قومية لا ينبغى التساهل أو التقاعس بشأنها، أو المساومة حولها، ويتطلب الأمر استخدام القوات المسلحة لتحقيقها، وأبرزها التصدى لأى تهديدات يتعرض لها الأمن القومى للدولة فى أبعاده الشاملة.

وفى ضوء ما سبق يمكن تعريف الغاية القومية للدولة، بأنها تحوى "مجموعة من الأهداف التى تسعى الدولة لتحقيقها، والتى من خلالها تحافظ الدولة على إستقلالها وأمنها وحريتها، وتؤمن مستوى عال من المعيشة والرفاهية لشعبها، فى إطار من الهيبة الدولية المناسبة، وفى ظل أسس أيديولوجية تعكس الوجدان الحقيقى للشعب، مع ميل للسلام من موقع قوة ملائم". وتعتبر القيادة السياسية للدولة هى المسئولة عن تحديد غاياتها وأهدافها القومية ومن الغاية القومية للدولة تنبع الأهداف القومية التخصصية لها فى المجالات السياسية (داخلية وخارجية) والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية والتكنولوجية والاستراتيجية. وبناء على هذه الأهداف القومية يتم رسم الإستراتيجيات والسياسات الشاملة والتخصصية التى تخطط بواسطة القيادات التخصصية للدولة، وبما يؤمن أفضل استخدام لقدرات وإمكانات الدولة لتحقيقها. فالسياسة الخارجية للدولة ترسم لتحقيق هدف السياسة الخارجية، والسياسة العسكرية ترسم لتحقيق الهدف السياسى العسكرى للدولة، والسياسة الاقتصادية ترسم كذلك لتحقيق الهدف السياسى الاقتصادى للدولة.. وهكذا

ومن ثم فإن سياسة الدولة فى مجالاتها التخصصية، تعرف بأنها "السلوك الذى تسلكه مؤسسات الدولة والقطاع الخاص فى الداخل والخارج لتحقيق الأهداف القومية، وهى محصلة الحركة النشطة للعمل السياسى فى مجالاته القومية التخصصية فى إطار الاستراتيجية القومية والاستراتيجيات التخصصية وصولا إلى الغاية القومية العليا، وتعبر عن وجود وهيبة الدولة، وتفاعلها مع الأحداث فى البيئات المحلية والإقليمية والدولية". لذلك فإن النشاط السياسى فى مجالاته التخصصية، دائم ومرن وقابل للتعديل والتطوير، وذلك ليتمشى مع المتغيرات السائدة فى هذه البيئات الثلاث، وتعتبر قيادات الدولة التخصصية مسئولة عن رسم هذه السياسات.

أما الإستراتيجيات القومية الشاملة والتخصصية، فهى تعبر عن "منهج شامل (فن وعلم) يبنى على إعداد وحشد كل قوى الدولة الشاملة بكامل عناصرها (سلما وحربا)، وتوجيه هذا الحشد من القوى فى الإتجاهات التى تحقق الغايات والأهداف القومية العليا للدولة، ويدفع عنها التهديدات الخارجية والداخلية التى يتعرض لها أمنها القومى فى أبعاده الشاملة. وتقوم مؤسسات الدولة التخصصية برسم هذه الإستراتيجيات".

وإذا أردنا أن نعرف حقيقة فحوى كل هدف من الأهداف القومية، **فسنجدها على النحو التالى:**

أ- البقاء (المحافظة على الذات): ويقصد به السعى الدائم للدولة من أجل التمسك بما تملكه الدولة من أرض وثروات، دون تفريط فى أى جزء منها، وبما يعنى أيضا سيادة ومساواة الدولة بالدول الأخرى.

ب- **الإزدهار والرفاهية:** ويقصد بهما تحقيق أعلى مستوى معيشة ممكن للشعب من خلال معدلات نمو إقتصادى عالية. ورغم أن الإزدهار يساعد على خلق السلام وتوازناته، إلا أنه يؤدى فى نفس الوقت إلى إشعال روح المنافسة، ويسمح باستخدام العلاقات الاقتصادية كوسيلة ضغط لها إنعكاس سياسى وأمنى. ولن يتحقق الازدهار إلا بمعدلات تنموية عالية تستثمر كل قدرات وإمكانات الدولة الجيوبوليتيكية.

ج- **الحرية :** ويقصد بها حرية الوطن والمواطنين، وتمتد إلى حرية الإرادة الوطنية. وترتبط الحرية كهدف قومى بالقوة السياسية للدولة المتمثلة فى قدرة قيادتها السياسية على اتخاذ القرارات السياسية المتحررة من أية ضغوط خارجية، كذلك القوة الدبلوماسية للدولة والمعنى بها قدرة أجهزة الدولة على تنفيذ ما تتخذه القيادة السياسية من قرارات، والتغلب على الكوابح التى يمكن أن تعرقل تنفيذ هذه القرارات فى البيئات المحلية والإقليمية والدولية.

د- **السلام :** ويقصد به عدم استخدام القوة المسلحة فى مجالات النزاع المختلفة، وقد برز السلام كهدف قومى بعد أن ثبت مخاطر الدمار الشامل الذى تسببه الحروب للشعوب المنتصرة والمنهزمة على السواء، نتيجة التطور المستمر فى وسائل الصراع المسلح. إلا أن السلام المعنى هنا كهدف قومى يختلف عن سلام الإستسلام لإرادة وأهداف الخصوم والأعداء، وهو ما يتطلب تحقيق تكافؤ فى الميزان الإستراتيجى على المستوى الإقليمى.

هـ- **الإرتقاء الأيديولوجى :** ويعتبر مصدر لانطلاق الطاقات المعنوية للدولة والشعب، من أجل تحقيق غايات وأهداف الدولة القومية. ويرتبط ذلك

ببعث القيم الدينية والوطنية فى نفوس أبناء الشعب، وبما يحرك وجدانهم دفاعا عن الوطن وحرماته، ورفعة لشأنه فى جميع المجالات.

و- **القوة :** وتعنى القوة فى مفهومها الشامل.. قوة البشر والأرض والموارد الإقتصادية والقوة السياسية والمعنوية، بالإضافة للقوة العسكرية ببعديها التقليدى وفوق التقليدى. ولا تقتصر مفاهيم القوة فقط على البعد الكمى لعناصرها المختلفة، بل تشمل أيضا البعد النوعى، وهو ما يدخل فى حسابها العامل التكنولوجى ومدى تطوره فى الدولة لتخطيط واستخدام عناصر القوة فيها. ويؤثر عامل القوة بهذا المفهوم الشامل فى اختيار الدولة لأهدافها، ويمنحها نوع من النفوذ فى الدائرتين الإقليمية والدولية، لأنها تعطى الدولة القدرة على إحداث تأثير فى قرارات الآخرين بدرجات مختلفة، سواء بالترغيب أو الترهيب (بمعنى إجراء أو تحاشى تنفيذ إجراء أو عمل معين).

ز- **الهيبة والمكانة الدولية :** رغم كونها هدفا قوميا وهاما، إلا أنها ليست هدفا فى حد ذاته بقدر كونه محصلة لقوى الدولة الشاملة، وقدراتها على استخدام هذه القوى بما يحقق أقصى استفادة منها، وبذلك تنعكس قوة الدولة على نفوذها وتأثيرها فى الساحات الإقليمية والدولية، فتكسبها هيبة ومكانة متزايدة على هاتين الساحتين. ولا يجدى فى هذا المجال محاولة اكتساب هيبة دولية من خلال الدعاية الإعلامية المفتعلة التى تفتقر إلى ركائز قوية من عناصر القوة الشاملة، لأن مثل هذه المحاولات غالبا ما تأتى بنتائج عكسية على الصعيد الأمنى للدولة (كما حدث بالنسبة للعراق).

وقد أضاف البعض **الأمن القومى** كهدف ضمن الأهداف القومية، على إعتبار أن الأمن القومى يشمل القدرة التى تتمكن بها الدولة من تأمين إنطلاق مصادر قوتها فى شتى الميادين فى مواجهة الأخطار التى تتهددها، مع الإستغلال الأمثل لتلك المصادر. إلا أن النظرة السائدة ترى أن الأمن فى حد ذاته ليس هدفا، وإنما يرتقى ليشمل الإطار الذى يغلف كافة الأهداف التى تحقق الغاية القومية العليا للدولة. وللأمن القومى أربعة أبعاد تشمل: البعد السياسى الذى يتمثل فى الحفاظ على الكيان السياسى الداخلى للدولة، والبعد الإقتصادى الذى يرمى إلى الوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له. والبعد الإجتماعى، وهو يعالج مشاكل الشعب الإجتماعية (تعليمية وصحية وثقافية) وينمى الشعور بالولاء والإنتماء الوطنى والقومى، ويدفع عن الشعب التيارات الفكرية الهدامة، ومحاولات الإختراق من قبل ا لعدائيات. أما البعد العسكرى، فهو يهتم بتأمين سبل حماية القوة العسكرية

للدولة، وخطط تطويرها، وأسرارها الأمنية فى وجه محاولات الإختراق من قبل أجهزة مخابرات وتجسس العدو، لتكون قادرة دوما على تحقيق الأهداف الإستراتيجية، والنهوض بالمهام التى تكلف بها. وقد أوضح ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى الأسبق فى كتابه (جوهر الأمن) أن الأمن القومى ينبغى أن يفترض وقوع أسوأ حالة معقولة، ثم يعمل على امتلاك القدرة على معالجتها، مع السعى المستمر لتأكيد حق المجتمع فى البقاء آمنا ومستقرا، قادرا على التقدم والإزدهار. ويربط ذلك بقدرة الدولة على التحديد الدقيق والمعرفة العميقة لمصادر تهديدها، والتخطيط السليم لمواجهتها على كافة الأصعدة قبل أن تحدث تهديدا فعليا. وتعتبر **استراتيجية الردع** التى تتبناها الدولة عاملا أساسيا فى دفع التهديدات قبل وقوعها. وهو ما يتطلب بالتالى أن تكون لهذه الإستراتيجية مصداقية عالية. ولكى تتحقق هذه المصداقية ينبغى أن تدرك العدائيات حقيقة امتلاك الدولة لوسائل الردع، وأن لديها نوايا فعلية فى استخدام هذه الوسائل عند شعورها بما يهدد أمنها، وإذا ما وضع العدو الدولة تحت الإختبار، فعلى الدولة أن تستخدم فعلا ما لديها من وسائل ردع. لذلك فإن العدائيات ينبغى أن تحصل بشكل واضح (مباشر أو غير مباشر) على رسالة ردعية من قبل القيادة السياسية للدولة، تحدد فيها ما تملكه من وسائل ردع، ونواياها لاستخدامها فى حالات مشروطة. ويرتبط الأمن القومى بالأهداف القومية من حيث ضرورة ألا تتجاوز هذه الأهداف القومية قدرات الدولة وإمكاناتها الحقيقية، فإذا ما حدث تجاوز، فإنه كثيرا ما يؤدى ليس فقط إلى الفشل فى تحقيقها، ولكن إلى التسبب فى حدوث كارثة قومية للدولة. ويحوى التاريخ أمثلة عديدة على ذلك، أبرزها الأهداف القومية التى خططها الرايخ الثالث فى ألمانيا النازية بقيادة هتلر فى بداية الأربعينات، حيث استهدف بسط السيطرة الألمانية على كل أوروبا، فكان أن وقعت الحرب العالمية الثانية وانهزمت ألمانيا، بل وتم تجزئتها بعد نزع سلاحها، وفرض عقوبات عليها. وفى منطقة الشرق الأوسط، يعتبر العدوان العراقى على الكويت أبرز مثال على ذلك، حين حددت القيادة البعثية للعراق أهدافا لها تتعدى قدراتها الفعلية، وتصطدم بمصالح دول عظمى، مما أدى إلى وقوع حرب (عاصفة الصحراء) التى حررت الكويت، وأدت إلى فرض عقوبات دولية على العراق سببت لشعبه العديد من المآسى التى لا يزال يعانى منها حتى اليوم. ومن الأخطاء الجسيمة التى تقع فيها القيادات السياسية عند تحديدها لأهدافها القومية، وبالتالى تؤثر بالسلب على الأمن القومى للدولة، عدم مراعاة المتغيرات الدولية والإقليمية السائدة، وإعادة تقييم الأهداف من

وقت لآخر في ضوء ما تشكله هذه المتغيرات من تـأثيرات إيجابيـة أو سـلبية على جملة الأهداف القومية للدولة.

وهنـاك فـروق واسـعة بيـن الأهـداف القوميـة للـدول العظمـى والـدول الكبرى ودول العالم الثالث النامية، حيث يرتبط تحديد الهدف القومى فى كـل من هذه المجموعات بموقع الدولة الجيوستراتيجى، وقدراتها الجيوبوليتيكيـة، وأطماعها وتطلعاتها فى المجالات المختلفة، وقد يتغير الهدف القومى للدولـة من مرحلة زمنية لأخرى، ذلك لأن الزمن والظـروف المتواليـة علـى الدولـة تجعلها تغير أهدافها القومية بين فترة زمنية وأخرى، والتـاريخ ملـئ بالأمثلـة على ذلك. ففى مرحلة من المراحـل كـان الـهدف القومـى للولايـات المتحـدة القضـاء على الشيوعية الدولية وإسقاط نظام الإتحاد السوفيتى، وقد تحقق لـها هذا الهدف فى بداية التسعينات، وكان فـى المقـابل الـهدف القومـى السـوفيتى إسقاط الرأسمالية الدولية ونشـر الشيوعيـة علـى السـاحة الدوليـة كلـها. وقـد تغيرت هذه الأهداف القومية للدولتين حاليا. لذلك فإننا نلحظ وجـود دول لـها أهداف قومية ذات صبغة (ايديولوجية) مثـل إيـران حاليـا، ودول أخـرى لـها أهـداف (توسـعية) مثـل إسـرائيل، ودول فـى العـالم الثـالث تنحصـر أهدافـها القومية فى تحقيق الأمن والمحافظة على الإستقلال، وهى السمة السـائدة فـى معظم الدول العربية، وهناك مجموعة أخرى من البلـدان التـى لازالـت تنشـد الحرية والحصول على الإستقلال مثل كيان الحكـم الذاتـى الفلسـطينى وبـض بلـدان وسـط أفريقيـا وأمريكـا اللاتينيـة. وكمـا تقلصـت الأهـداف القوميـة لبريطانيـا وفرنسـا مـن السـعى إلـى التوسـع الإسـتعمارى فـى الثلاثينـات والأربعينات، إلى أن تحافظ على كيانها وأمنها ومصالحها فى داخل حدودها، فإن هناك دولا أخرى بدأت أهدافها القومية محدودة جدا، ثم توسعت فيها بعـد ذلك إلى أن أصبحت أهدافا ذات صبغة إستعمارية، مثل إسرائيل حيـن بـدأت فى عام ١٩٤٨ بهدف يتمثل فـى إقامـة كيـان إسـرائيلى محـدود فـى فلسـطين داخل حدود التقسيم الذى فرضته الأمم المتحدة آنذاك، ثم توسعت فى أهدافـها مع تصاعد قدراتها العسكرية بعد ذلك حتـى أصبحـت فـى التسـعينات تسـعى لتحقيق هدف إسرائيل الكبرى المسيطرة على أجزاء كبيرة من العالم العربى.

لذلك فقد ينفذ الهدف القومى فى مرحلة واحدة، أو قد يقسم إلـى مراحـل. بحيث يحدد لكل مرحلة زمنية هدفها القومى، وترسم استراتيجية تحقيقه طبقا لإمكانات الدولة وقدراتها فى كل مرحلة، والظـروف السـائدة والمتوقعـة فـى البيئـات المحليـة والإقليميـة والدوليـة. كمـا قد يتطـور الـهدف القومـى طبقـا

لتطور النظام الإجتماعى والسياسى للدولة، وتطور قدرات الدولة على الأصعدة المختلفة، خصوصا التكنولوجية. فعلى سبيل المثال، لا يمكن أن نتوقع أن تكون الأهداف القومية لدولة لا تملك سلاحا نوويا، هى نفس الأهداف القومية لذات الدولة بعد أن تمتلك سلاحا نوويا.

الغايات والأهداف القومية التخصصية لإسرائيل حتى عام ٢٠١٠

أ- الغاية القومية العليا لإسرائيل (لم تتغير منذ نشأتها):

"إقامة إسرائيل الكبرى اليهودية النقية، كقوة إقليمية عظمى مهيمنة فى منطقة الشرق الأوسط". ولتحقيق ذلك فى المرحلة القادمة، وفى ضوء عملية السلام، فإن على إسرائيل أن تسعى من خلال معاهدات السلام وعمليات ترسيم الحدود إلى ضم ما تستطيعه من المناطق التى احتلتها فى عام ١٩٦٧، والتى يمكن أن تحقق متطلبات أمنها من وجهة النظر الجيواستراتيجية، ويكفل لها الحصول على مصادر مياه إضافية، وفرض شرعيتها على الأراضى التى سيتم ضمها إليها مع إخلائها من السكان العرب حفاظا على الهوية اليهودية. على أن تعمل الإستراتيجية العسكرية على تحقيق ذلك من خلال الردع الوقائى والإنتقامى الجسيم، وتأمين عمليات الضم والإستيطان وتهويد الأراضى، والتحكم فى المنطقة سياسيا واقتصاديا وثقافيا، مع الإعتماد على الذات عسكريا واقتصاديا.

ب- الهدف السياسى لإسرائيل :

ضمان بقاء الدولة الإسرائيلية فى الشرق الأوسط داخل حدود آمنة معترف بها إقليميا ودوليا، فى ظل تفوق حضارى، وعلاقات عميقة مع جيرانها العرب، وبما يؤمن سيادة إسرائيل على المنطقة سياسيا واقتصاديا، ويمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة مجاورة لإسرائيل، ويضع الكيان الفلسطينى فى مناطق الحكم الذاتى تحت الهيمنة الإسرائيلية المباشرة عسكريا والغير مباشرة سياسيا واقتصاديا. هذا مع التكيف مع التأثيرات التى تفرضها عملية السلام، وتهويد المناطق التى ستضم لإسرائيل من خلال تكثيف الإستيطان، وتقليص التواجد العربى فيها لأدنى حد، والسعى إلى مد السيطرة الإسرائيلية بأساليب مباشرة وغير مباشرة إلى منابع أنهار الأردن وجنوب لبنان وجبل الشيخ، مع محاولة الحصول على حصة من مياه النيل فى إطار التعاون الإقليمى مع مصر.

ج- الهدف السياسى-العسكرى لإسرائيل :

إحتفاظ إسرائيل بتفوق عسكرى كمى ونوعى فى المجالين التقليدى وفوق التقليدى على جميع الدول العربية، وبما يمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها السياسية والإقتصادية، واستمرار سياسة الردع ببعديها النفسى والمادى، وفرض إرادتها فى المنطقة. مع الإستعداد للجوء للعمل العسكرى المباشر قبل حدوث خلل فى الميزان العسكرى لغير صالح إسرائيل، أو عند ظهور بوادر لشن عمليات عسكرية شاملة أو محدودة أو إستنزافية من جانب جيرانها، أو دلائل تهدد بكسر الإحتكار النووى الإسرائيلى فى دائرة مجالها الحيوى، مع السعى لزيادة قدرة إسرائيل لتحقيق الإكتفاء الذاتى فىالتسلح.

د- الهدف السياسى-الإقتصادى لإسرائيل :

إستقرار وتنمية الإقتصاد الإسرائيلى باستثمار الإمكانات الذاتية والمساعدات الخارجية على الوجه الأمثل، مع بسط السيطرة على اقتصاديات دول المنطقة بأساليب مباشرة وغير مباشرة، وفتح أسواق جديدة لإسرائيل فى جميع دول العالم، والتعامل مع التكتلات الإقتصادية الإقليمية والدولية من أجل الإستفادة من الميزات التى تمنحها لأعضائها، وخلق المصالح المشتركة، هذا مع تأمين حصول إسرائيل على المزيد من احتياجاتها المائية والنفطية والمعدنية، وبما يمكنها من استيعاب مزيد من المهاجرين، والسعى التدريجى لتقليص اعتماد الإقتصاد الإسرائيلى على المساعدات الأجنبية فى القرن القادم.

هـ- الهدف السياسى-الإجتماعى لإسرائيل :

إستمرار البقاء القومى بدرجة عالية من الصلابة ونقاء الجنس اليهودى، من خلال زيادة القوة البشرية، وذلك باستكمال هجرة يهود العالم لإسرائيل، وزيادة النسل اليهودى، وتقليص التواجد العربى فى أرض إسرائيل. مع السعى لتقوية روابط التماسك الإجتماعى والقضاء على التناقضات التى تسود المجتمع الإسرائيلى، وترسيخ قواعد التضامن بين فئاته، ورفع المستويات الثقافية والخدماتية فى مجالات الصحة والتعليم والإسكان والتأمين، وتوازن التركيبة السكانية رأسيا وأفقيا داخل إسرائيل، وبما يحقق أهداف مخططات التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى الدولة.

و- الهدف السياسى-الأيديولوجى لإسرائيل :

إحياء الحضارة اليهودية بإعادة بعث الروح اليهودية الدينية فى المجتمع الإسرائيلى، وتقوية التقاليد اليهودية بين الشباب، وإثراء فكرة الصهيونية كمبدأ أساسى عنصرى، وذلك من خلال تنشيط الثقافة والتاريخ اليهوديين فى

نفوس الشبيبة الإسرائيلية، وبالتقدم والرقى فى كافة المجالات العلمية، وزيادة نفوذ اللوبيات وجماعات الضغط الصهيونية فى الدول الكبرى، وتقوية النفوذ اليهودى فى روسيا وباقى جمهوريات الإتحاد السوفيتى السابق وبلدان أوروبا الشرقية، مع العمل فى ذات الوقت على زرع ونشر عوامل الفرقة والتشتت والتحزب الفكرى فى البلدان العربية، وبما يؤدى إلى زيادة التطرف الدينى والعرقى، والقضاء على فكرتى القومية العربية والتضامن الإسلامى، وإحلالهما بفكرة التعاون الإقليمى الشرق أوسطى، وتوظيف الأصولية الإسلامية وأيديولوجيات الأقليات لصالح إسرائيل، وذلك فى تعاون وثيق مع قوى التطرف الصليبى فى العالم.

ز- الهدف السياسى-التكنولوجى لإسرائيل :

تطوير البنية الأساسية القومية المقامة فى مجالات العلوم والإتصالات والتقنية الآلية، والصناعات كثيفة العلوم خصوصًا فى مجالات البيوتكنولوجيا، والميكروإليكترونيك، والذكاء الصناعى، والأدمغة الإلكترونيه، وغزو الفضاء، وأنظمة المعلومات. وبما يشكل ركيزة وقاعدة للإنطلاقة التكنولوجية التى ستسود بها إسرائيل المنطقة خلال القرن القادم، وبحيث تكون مالكة لكل المعارف العلمية والتكنولوجية التى تملكها الدول العظمى، وليست متخلفة عنهم، وبما يساعد على الإنطلاق أفقيا ورأسيا فى مجالات التنمية الشاملة، ويهيئ الشعب الإسرائيلى ليعيش فى عصر متقدم تكنولوجيا علميا.

ح- أهداف الحركة الصهيونية العالمية لصالح إسرائيل :

تنشيط حركة الهجرة إلى إسرائيل وبما يؤمن وصول تعدادها فى عام ٢٠١٠ إلى ١٠ مليون نسمة، مع توجيه المهاجرين الجدد بصورة منهجية ومخططة نحو مشروعات إستيطانية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وتربوية وثقافية، تساعد على سرعة دمجهم فى المجتمع الإسرائيلى، وبما يساهم فى تنفيذ خطط التنمية والدفاع، ويعوض الفجوة البشرية بينها وبين الدول العربية بتفوق نوعى. هذا مع السعى إلى إعادة إنشاء حركة صهيونية شعبية فى الخارج تؤمن استعادة المضامين ا لروحية للحركة الصهيونية التى تآكلت بفعل إنغماس يهود الشتات فى المجتمعات الأخرى، وإعادة ربطهم بالوطن الأم بصور مختلفة، وتنشيط مناهج التربية اليهودية بين يهود الشتات.

ط- الهدف الإستراتيجى للقوات المسلحة الإسرائيلية :

حماية وجود إسرائيل وسيادتها وجهودها من أجل تنمية وتطوير قدراتها فى كافة المجالات، دون أية قيود داخلية أو خارجية يمكن أن تعرضها

للخطر، وذلك من خلال منع أية قوى عسكرية فى الدول المتواجدة داخل دائرة المجال ا لحيوى لإسرائيل، أو قوى الإرهاب فى الداخل والخارج من خلق مناخ أو مواقف تهدد أمنها، وبإجهاضها مبكرا. كذلك تحقيق تفوق عسكرى إسرائيلى على جيوش دول المواجهة والمساندة العربية فى البر والبحر والجو، وامتلاك قدرات ردع ذات مصداقية عالية وعلى درجة عالية من التأهب قادرة على تدمير أية قوات مسلحة أو إرهابية مناوئة لإسرائيل، وذلك بالاستعداد لشن ضربات وقائية ومسبقة عند اللزوم داخل الأراضى العربية، وبما يقضى على التهديد قبل انتقاله إلى داخل إسرائيل، مع الإستعداد لاستغلال نجاح العمليات القتالية لأقصىحد وطبقا لظروف المواقف التى تنشب فى حينه، وبما يخلق أوضاعا إقليمية جديدة تؤمن حصول إسرائيل على مزيد من الأراضى والموارد الطبيعية، وتنقل حدود إسرائيل إلى خطوط جديدة يمكن الدفاع عنها والتمسك بها.

ى- دائرة المجال الحيوى لإسرائيل :

عندما كان إيريل شارون وزيرا للدفاع الإسرائيلى فى عام ١٩٨٢، حدد أمام لجنة الدفاع والشئون الخارجية فى الكنيست فى جلستها بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٨٢، أبعاد دائرة المجال الحيوى لإسرائيل، قائلا: "هى المنطقة التى تضم مصالح إسرائيل الإستراتيجية، وتشمل جميع مناطق العالم العربى المتاخمة، علاوة على إيران وتركيا وباكستان وشمال أفريقيا وحتى زيمبابوى جنوبيا" . وقد توسعت هذه الدائرة فى التسعينات لتمتد من الساحل الشرقى للأطلنطى غربا إلى إيران وباكستان شرقا، ومن دول آسيا الوسطى الإسلامية شمالا إلى كيب تاون فى جنوب أفريقيا جنوبا. وفى الحقيقة فإن المصالح الأمنية لإسرائيل لم تعرف إتساعا على النطاق العالمى كهذا من قبل، أو بروز إهتمامات أمنية لها فى دول اسلامية بعيدة عنها مثل تركيا وباكستان وإيران. فبالنسبة لتركيا من المعروف أن تعاونها الدفاعى مع إسرائيل يستهدف حصار سوريا من الشمال والجنوب لما تشكله لهما من تهديد مشترك، وهو ما إنعكس فى الإتفاقيات الدفاعية التى وقعتها الدولتان فى بداية عام ١٩٩٦ وشملت مجالات المخابرات والمعلومات، والتمركز المتبادل لأسراب مقاتلات فى مطارات الدولتين، والتدريب الجوى فى أجوائهما، والتدريب البحرى المشترك بجانب التعاون فى الصناعات الحربية.. إلى غير ذلك من مجالات التعاون الدفاعى التى تشكل تهديدا واضحا لأمن سوريا. أما فيما يتعلق بباكستان، فإن إسرائيل تخشى من البرنامج النووى لباكستان، لذلك فقد وضعت إسرائيل مخططا لضرب مفاعل (كاهوتا) النووى فى باكستان بواسطة ضربة جوية، بالتعاون مع سريلانكا

والهند. نفس الأمر بالنسبة لإيران، حيث تخشى إسرائيل من تطور برنامجها النووى والصاروخى، لذلك وضعت أيضا خططا لقصف أهداف حيوية فى إيران، سواء بمفردها أو بالتعاون مع الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج. وفى أفريقيا تهتم إسرائيل بمناطق التجمعات اليهودية فى دول وسط وجنوب وغرب أفريقيا من أجل تهجيرهم إلى إسرائيل (كما فعلت مع يهود الفلاشا فى أثيوبيا)، كذلك باستئناف تعاونها الدفاعى السابق مع دولة جنوب أفريقيا العنصرية، والذى شمل مجالات حيوية إشتركت فيها الدولتان منها : إجراء تجارب نووية وصاروخية، وتصنيع حربى وتطوير مشترك لأسلحة قتال رئيسية، وتبادل معلومات أمنية. هذا بالطبع إلى جانب إهتمام إسرائيل الإستراتيجى بالمدخل الجنوبى للبحر الأحمر، لذلك نجدها تتعاون إستراتيجيا مع كل من أثيوبيا وأريتريا على نطاق واسع لكى يكون لها وجودا عسكريا فى الجزر المتحكمة فى هذا المضيق الملاحى الهام، وما تعاونها العسكرى مع أريتريا من أجل سيطرة الأخيرة على جزيرة حنيش الكبرى بعد إجلاء القوات اليمنية منها إلا خطوة من قبل إسرائيل فى هذا الإتجاه. أما فى الشمال، فهناك جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، ويرجع اهتمام إسرائيل بها إلى انفصال هذه الجمهوريات مؤخرا عن الإتحاد السوفيتى السابق، وما تختزنه من ثروات نفطية ومعدنية ضخمة تشكل ثانى أكبر احتياطى مخزون فى ا لعالم بعد الخليج، هذا إلى جانب ما ورثته هذه الجمهوريات الحديثة من الإتحاد السوفيتى السابق من قدرات دفاعية هامة، خصوصا فى المجالات النووية والصاروخية والفضائية، وتنافس بعض الدول العربية والإسلامية على الفوز بها (تركيا وباكستان وإيران والعراق)، وهو بالطبع ما يشكل تهديدا إسرائيل. لذلك لم يكن غريبا أن تسعى إسرائيل لشراء ٥٠% من أسهم محطة تتبع الأقمار الصناعية المقامة فى كازاخستان عندما عرضت للبيع.

الإستراتيجية الإسرائيلية لتحقيق غاياتها وأهدافها القومية :

تعمل إسرائيل لتنفيذ غاياتها وأهدافها القومية من خلال إستراتيجية ذات مقامين - كالموسيقى تماما - مقاما أعلى تطلق عليه (الخطة الكبرى)، ومقام أدنى يعالج ما تطلق عليه (مشاكل الأمن الجارى). وترسم (الخطة الكبرى) إستراتيجية تنفيذ غايات وأهداف إسرائيل العليا التى تسعى لتحقيقها طبقا لمراحلها الزمنية المخططة من قبل كل عشر سنوات. أما استراتيجية معالجة (مشاكل الأمن الجارى) فهى ترسم أسلوب التعامل لتأمين دولة

إسرائيل فى كيانها الحالى وما تحتله من أراضى عربيـة، ومواجهـة مشاكلـها الأمنية الآنية.

وفى المقابل، فإن استراتيجية الردع تسعى لإجبار خصوم إسرائيل على الكف عـن العمـل (بخطتـهم الكبرى) التـى تستهدف القضـاء علـى إسـرائيل واستعادة كل فلسطين، وبالتالى إتباع سياسات واستراتيجيات متواضعة وأقـل طموحا فى تعاملهم مع إسرائيل، ذلك لأن تخلى خصوم إسـرائيل عـن العمـل (بخطتـهم الكـبرى) لفترة زمنيـة طويلـة، سيؤدى تلقائيـا إلـى إسـقاطها مــن حساباتهم نهائيا. ولاتعدم السياسة الإسـرائيلية وسـائل ضغـط عديدة لإجبـار العرب على ذلك، بدءا بالتلويح بـالرادع العسكرى والعمـل بـه عنـد اللـزوم، وانتـهاءا بــالضغوط الأمريكيـة السياسـية والإقتصاديـة، مـرورا بتصديـر الإضطرابات والمتاعب إلى الجبهات الداخلية فى الدول العربية.

المخطط الإستراتيجى لتنفيذ (الخطة الكبرى) :

وضـع هذا المخطط لتنفيذ الغايات والأهـداف القوميـة الإسـرائيلية، علـى المدى الطويل **عبر ثلاث مخططات فرعية :**

أ- مخطط (بلقنـــة المنطقـــة): يسـتهدف تكريـس حالـة التجزئـة الحاليـة للوطن العربى، وتعميقها نحو مزيد من تفتيـت الـدول العربيـة إلـى دويـلات صغيرة علـى أسـس عرقيـة وطائفيـة ومذهبيـة، مـن خـلال إستغلال مشـاكل الأقليات المنتشرة فى العالم العربى، والتى تدعو إلى الإنفصـال والإستقلال، أو الاندمـاج فـى دول أخـرى مجاورة تشكل القوميـة (الأم) بالنسبة لبعـض الأقليات، وعجز بعض الحكومات العربية عـن حـل هـذه المشـاكل، هذا إلـى جانب إستغلال الخلافات الطائفية والمذهبية، مع سـعى إسـرائيل الدائـب إلـى إثارة النعرات الإنفصـالية، وإشعال الخلافات الطائفيـة باستمرار (كمـا حـدث فى لبنان فى الثمانينات)، وهو ما نـرى لـه إنعكاسـا فيمـا أثـير - علـى سـبيل المثـال - حـول إحتمـال تقسـيم العـراق إلـى ثـلاث دويـلات (كرديـة وشيعيـة وسنية)، وفصل جنوب السودان عن شماله، وتقسيم لبنان إلى خمسة كنتونـات (سنية وشيعية ودرزيـة وفلسـطينية ومارونيـة)، وإقامـة دويلـة (البربر) فـى شمال أفريقيا.. إلى غير ذلك من أحاديث الإنفصـال والتقسـيم التـى تثـار مـن حين لآخر، والتى نجد لها أساسا نظريا فى مخططات قديمة مثل (الكومنولث العبرى) للزعيم الصهيونى القديم جابوتنسكى صاحب الحركـة التنقيحيـة فـى الثلاثينيات، ومحاولات فرنسـا لإقامـة أربـع دويـلات فـى سـوريا بـالقوة فـى مطلع العشرينات، ومخططات أخرى حديثة.. مثـل (تفتيـت قـوس الأزمـات) الذى ورد فى كتاب بريجنسكى (بين جيليـن) وكـان مسـتشارا للأمـن القومـى

الأمريكي في إدارة الرئيس الأسبق كارتر، ومخططات (برنارد لويس) صاحب كتاب (رهينة الخوميني)، و (استراتيجية إسرائيل في الثمانينات) التي وضعها (عوريد بنيون) مستشار مناحم بيجن للأمن القومي في السبعينات، ومشروع (بن جوريون) لتقسيم لبنان سنة ١٩٥٤. وبذلك يمكن - كمرحلة أولى - إضعاف الكيانات العربية القائمة، ثم إلحاقها -كمرحلة ثانية - بدائرة الكومنولث العبرى المستهدف إقامته، وما إقتراح ناتنياهو الأخير عن الحاق سلطة الحكم الذاتى الفلسطيني بإسرائيل، بنفس النمط الذى يربط الدومنيكان بالولايات المتحدة، إلا إنعكاسا لسير إسرائيل نحو تنفيذ هذا المخطط.

ب- مخطط (شد الأطراف) : وذلك بإقحام الدول العربية المتواجدة في أطراف الوطن العربي في نزاعات ومعارك جانبية مع دول أخرى غير عربية متواجدة في دائرة الجوار الجغرافي، وذلك بهدف جذب الدول العربية المتواجدة في أطراف الوطن العربي، ومن ورائها دول القلب - بعيدا عن الصراع الرئيسي بين العرب وإسرائيل، وبما يخفف الضغط عليها، وبحيث تدخل كل الدول العربية في دوامة من الصراعات الجانبية الطويلة، تستقطب جهودها، وتستنزف قواها الشاملة، وتنهكها حتى لا تصبح قادرة على الإستمرار في خوض الصراع المصيرى ضد إسرائيل. وقد وجدنا تطبيقا واضحا لهذا المخطط في حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران، والنزاع القائم بين سوريا وتركيا، وبين السودان وأثيوبيا، وبين موريتانيا والسنغال، وبين اليمن وأريتريا.

ج- مخطط (تكثيف الإستيطان) : ويستهدف هذا المخطط تكريس الإحتلال الإسرائيلي الحالي في الضفة الغربية وجنوب قطاع غزة والجولان، وإستكمال تهويد الأراضي في هذه المناطق، وبما يخلق أمرا واقعا يصعب تغييره في المستقبل، أو حتى التفاوض بشأنه. وبحيث تشكل هذه المستوطنات منطلقا لاستيعاب مزيد من المهاجرين اليهود الجدد، وبما يخفف من وطأة المشكلة الديموجرافية التي تعاني منها إسرائيل، ويخلق حافزا للتدخل العسكرى الإسرائيلي مستقبلا ضد المناطق العربية حتى في حالة انسحاب القوات الإسرائيلية منها في إطار التفاوض حول مستقبل الأراضي المحتلة (كما يحدث في مفاوضات الإنسحاب من الخليل). ويرتبط بمخطط الإستيطان المكثف، مخطط آخر يطلق عليه (الترانسفير) والذى يستفيد من المستوطنين في إزعاج السكان العرب وحثهم بمختلف وسائل الترغيب والترهيب على ترك أراضيهم، وبما يؤدى إلى ضمها إلى أرض إسرائيل.

كما تستهدف **(الخطة الكبرى)** تحقيق التوازن السكانى فى جميع أرض إسرائيل، وذلك بإعادة توزيع السكان فيها عرضيا وطوليا فى كل أرضها، وبما لا يسمح بوجود فراغات سكانية كبيرة مثل النقب، وذلك على حساب وجود تجمعات سكانية كثيفة فى مناطق أخرى تشكل أهدافا هامة لصواريخ وقاذفات الخصوم، والمحملة بأسلحة الدمار الشامل، كما هو قائم فى منطقة الساحل الشمالى المكتظة بالسكان والأهداف الإقتصادية الحيوية ذات القيمة الإستراتيجية. لذلك تسعى هذه الخطة إلى تخفيف الكثافة الموجودة فى مناطق شمال ووسط إسرائيل، وتحويلهم إلى جنوب إسرائيل ومنطقة النقب، وبما يحقق فى ذات الوقت أفضل إستثمار إنمائى للموارد الطبيعية غير المستغلة فى النقب والجليل، ويساعد فى ذات الوقت على تحويل إقتصاد إسرائيل الموجه حاليا إلى اقتصاد السوق، وبناء بيئة اقتصادية منتجة تقلل إلى حد كبير من الإعتماد على المساعدات الخارجية، خصوصا بعد استثمار موارد المياه العربية التى تسعى إسرائيل للحصول على نصيب وافر منها فى إطار المفاوضات متعددة الأطراف.

معالجة مشاكل الأمن الجارى

وتعالج إسرائيل مشاكل أمنها الجارى من خلال إستراتيجية تطلق عليها **(العشر لاءات)**، تتقيد بتنفيذها على مستوى كل من السياسة الخارجية، والسياسة الدفاعية، وبما يعكس ثوابت السياسة الأمنية لإسرائيل وتتمثل فى الآتى: لا لإقامة دولة فلسطينية، لا لمناقشة قضية القدس، لا لإيقاف عملية الإستيطان، لا للإنسحاب الكامل من الجولان والضفة وغزة أو التخلى عن الحزام الأمنى فى لبنان، لا لعودة الاجئين الفلسطينيين، لا لتحالف إستراتيجى عربى يضم بعض أو كل دول المواجهة والعمق العربى، لا لإمتلاك أى دولة عربية لسلاح نووى، لا لأى خلل فى التوازن العسكرى القائم حاليا بين العرب وإسرائيل، لا لحرمان إسرائيل من مطالبها المائية فى الأنهار العربية، لا لضغوط أمريكية على إسرائيل بقبول ما يتعارض مع متطلبات أمنها وأهدافها.

أهمية التطور التكنولوجى فى الإستراتيجية الإسرائيلية:

يقول شيمون بيريز فى كتابة (الشرق أوسط الجديد): "إن كل من يتكلم عن الأمن بمفهوم الكيلومترات والمطالب الجغرافية فقط - رغم كونها إعتبارات هامة فى حد ذاتها - فإنه لا يفهم أن الجغرافيا ستعتبر فى المستقبل أمرا ثانويا مقارنة بأهمية التطور التكنولوجى فى القرن القادم. ذلك لأن نجاح أى دولة فى المنطقة مستقبلا فى تحقيق إختراق تكنولوجى حاسم فى

ميادين التنمية بشقيها الإنتاجي والخدمي، خصوصا في ميدان التصنيع الحربي، سيشكل تحديا خطيرا لباقي دول المنطقة، خاصة على الصعيد الأمني. واعتقد أن إسرائيل تستطيع أن تواجه هذا التحدي وتفوز فيه إذا ما نجحت في أن تتحول إلى مركز متقدم ثقافي وعلمي وتكنولوجي، تستمد منه باقي دول المنطقة إحتياجاتها العلمية والتكنولوجية، وذلك من غير الإعلان عنه، وبهذا يمكنها أن تقدم مساهمة كبيرة لنفسها وإلى البلدان الأخرى، وتحقق في ذات الوقت الإنطلاقة التي تنشدها إقليميا وعالميا".

لذلك صاغت إسرائيل هدفها التكنولوجي في القرن القادم على النحو المشار إليه، وخصصت لتحقيقه الموارد المالية والبشرية والمخابراتية اللازمة لكي تحصل على جميع أسرار التكنولوجيا المتاحة في العالم، بل والمنتظر أن تتاح مستقبلا والجاري أعمال البحث والتطوير بشأنها، وإعداد الطاقات البشرية اللازمة لخوض هذا الميدان بتبعاته في مجالات العلم والتكنولوجيا، وتدعيم جهود البحث والتطوير في مؤسسات التعليم العالي والمصانع وشركات القطاع العام والخاص. لذلك وضعت إسرائيل الخطط اللازمة لتطوير مناهج وأساليب التعليم في جميع مراحله، وحتى بعد انتهاء التعليم الجامعي، مع تنمية الرغبة في استخدام أحدث ما أنتجته التكنولوجيا عالميا، والتصدي للظواهر المتوقعة منها.. مثل تقليص الحاجة للقوى البشرية في المهن كثيفة العمل (مثل الزراعة)، وتحديد متوسط العمر المتوقع، وزيادة ساعات الفراغ، واستخدام الإنسان الآلي في مهام عسكرية ومدنية.. إلى غير ذلك من النتائج المتوقعة للتقدم التكنولوجي في القرن القادم.

تراجع تهديدات أمنية، وبروز تحديات أخرى جديدة:

لقد نجحت إسرائيل طوال الأعوام الماضية في فرض الأولوية المطلقة لمخاوفها الأمنية في حلبة المفاوضات بينها وبين الدول العربية، وهي مخاوف - كما تراها إسرائيل - تعبر عن أشكال مختلفة من التهديدات، تتراوح بين ما هو متعلق بذات وجود وبقاء دولة إسرائيل، وبين ماهو متعلق بوجود قواتها ومستوطناتها في المناطق المحتلة. وذلك رغم إعتراف الكثير من السياسيين والإستراتيجيين بتراجع قدرة الدول العربية على تهديد كيان إسرائيل بسبب الرادع النووي وعملية السلام الجارية، وإن كانت منظمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية لا زالت تشكل تهديدا بعملياتها الإنتحارية وقصف الكاتيوشا لأهداف العمق الإسرائيلي. ويشعر هؤلاء الإسرائيليون أن هذه التهديدات ستظل قائمة في المستقبل تشكل تحديا أمنيا لإسرائيل،

طالما لم يتم التوصل إلى حلول نهائية وحاسمة لمشاكل الجولان والقدس والمستوطنات والوجود الإسرائيلي في لبنان والضفة الغربية.

ويعبر الجنرال إيهودا باراك رئيس الأركان السابق ووزير الخارجية في حكومة بيريز الأخيرة عن هذا الموقف في محاضرة ألقاها في النادي التجاري-الصناعي في تل أبيب، قال فيها: "إننا على أبواب قرن جديد، نجد أنفسنا إزاءه في خضم فترة عاصفة وتاريخية تحوى قضايا سياسية جسيمة ومصيرية تتطلب اتخاذ قرارات حاسمة بشأنها ستبلور علاقاتنا بجيراننا، وإلى حد بعيد ستحدد طابع إسرائيل لجيل مقبل". وبينما أرجع باراك السبب في تراجع التهديدات القادمة من قبل الدول العربية، إلى نجاح إسرائيل في ردعها عن الاستمرار في تحدى الدولة العبرية، وذلك بما تملكه من قوات عسكريةتقليدية وفوق تقليدية متفوقة. إلا أن باراك لم ينكر الثمن الباهظ الذي دفعته إسرائيل في مقابل تحقيق الأمن على النحو الذى هو عليه الآن، سواء على الصعيد السياسي عندما إعترفت بالمنظمة الفلسطينية وتركت لها مناطق في غزة والضفة الغربية لتحكمها ذاتيا، أو على الصعيد الأمنى عندما اضطرت إسرائيل لسحب قواتها من غزة ومناطق أخرى من الضفة، ومستقبلا من الجولان وجنوب لبنان، تاركة مستوطنيها في المستوطنات معرضين لهجمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية، هذا إلى جانب الخسائر البشرية والمادية التي تكبدتها إسرائيل بسبب الإنتفاضة الفلسطينية (حوالي ٦٠٠ قتيل، ٣,٥ مليار دولار)، وما يمكن أن تتكبده مستقبلا من خسائر مضاعفة إذا ما تجددت هذه الإنتفاضة مرة أخرى، أو إستمرت هجمات المقاومة اللبنانية ضد المستعمرات الإسرائيلية في شمال الجليل. ناهيك بالطبع عن التدهور الذي أصاب الروح المعنوية للجنود الإسرائيليين، والذي إنعكس في تزايد نسبة الانتحار بينهم وانخفاض مستوى الانضباط العسكرى، وافتقاد التماسك داخل المجتمع الإسرائيلي بسبب تزايد الانقسامات السياسية والأيديولوجية بين فئاته.

وليست المشكلة الديموجرافية فقط هي التي تسبب قلقا وإزعاجا لإسرائيل من الناحية الأمنية، كما أن مخاطر الإرهاب ليست قاصرة فقط على ما تشكله منظمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية من تهديدات أمنية لإسرائيل، ولكن أيضا تخوفها من إحتمال سيطرة مثل هذه المنظمات على الحكم في الدول المجاورة، وحصولها على دعم مادى ومعنوى من دول في دائرة الجوار الجغرافي مثل إيران والسودان وما قد يستجد في الجزائر وغيرها. هذا بالإضافة لبروز نوع جديد من الإرهاب داخل إسرائيل لم

تشهده من قبل، قادم من قبل قوى إسرائيلية يمينية ودينية متطرفة تريد أن تفرض رؤيتها بالعنف والإرهاب على القيادة السياسية فى إسرائيل، وهو ما تمثل فى عملية اغتيال رئيس وزراء إسرائيل الأسبق اسحق رابين بواسطة متطرف يمينى، بفتوى من بعض حاخامات إسرائيل، وذلك لأول مرة فى تاريخ إسرائيل. كما تتحسب إسرائيل وتتخوف أيضا من إحتمال بروز زعامات عربية قادمة فى المستقبل تتصف بالتطرف، نتيجة حدوث انقلابات عسكرية أو سياسية بواسطة عناصر متطرفة، تنقض ما سبق إبرامه من معاهدات سلام مع إسرائيل. هذا إلى جانب تحديات أخرى تتمثل فى تفاقم مشكلة المياه فى إسرائيل، حيث لا زالت تعانى من نقص يقدر بحوالى ٢٠% من احتياجاتها المائية، وذلك رغم ما حولته من مياه نهر الأردن وأنهار جنوب لبنان وجبل الشيخ والمياه الجوفية فى الضفة الغربية. كذلك تدهور الوضع الإقتصادى بشكل عام فى إسرائيل، حيث ثبت أنه رغم كل الجهود التى تبذل من أجل إنعاش الإقتصاد الإسرائيلى والقضاء على التضخم والديون وعجز الميزانية، فإن إسرائيل تحتاج إلى ضخ ما يقرب من ١٥ مليار دولار سنويا من الخارج من أجل تدوير العجلة الإقتصادية، وتحقيق مستوى معقول من المعيشة والتنمية، حيث سيتسبب نفاذ قرض الولايات المتحدة (١٠مليار دولار) فى عام ١٩٩٨ فى عجز إسرائيل عن إستيعاب أى مهاجرين جدد. وكلها مشاكل وأعباء تتطلب حلولا أمنية لا تستطيع النظرية الأمنية الحالية أن توفرها.

إلى أين تتجه إسرائيل فى المستقبل.. حرب أم سلام ؟

عندما سئل رابين عما إذا كان فشل عملية السلام يعنى الحرب لا محالة، أجاب: "محتمل، ولكن ليس فى العام المقبل، ولكن فى الأعوام الخمسة أو السبعة المقبلة"، ثم أوضح قبل أن يلقى مصرعه: "إننا نقف الآن على مفترق طرق، وعام ١٩٩٥ هو عام تقرير المصير بالنسبة لنا جميعا، فإما السلام وإما الدمار الجماعى". وبالطبع كان صدور هذا التصريح من رابين فى إطار الحرب النفسية التى شنها لتخويف سوريا عندما تعثرت المفاوضات بينها وبين إسرائيل بسبب إصرار القيادة السورية على ضرورة الإنسحاب الكامل من الجولان، وعندما حدد عام ١٩٩٥ فإنه كان يتحسب للمعركة الإنتخابية التى كان مقررا لها عام ١٩٩٦، ثم لقى مصرعه على النحو المعروف، وجاء من بعده شيمون بيريز واستمر الموقف السورى على ثباته رغم العملية العسكرية (عناقيد الغضب) التى شنتها إسرائيل فى لبنان، وكانت أكبر من عملية محدودة وإستهدفت التحرش بالقوات السورية فى لبنان، ثم ذهب بيريز عندما سقط فى الإنتخابات وجاء من بعده ناتنياهو على

راس حكومة الليكود المتطرفة، والتى لم يكف أعضاؤها عن التهديد بشن حرب ضد سوريا، وذلك بعد أن رفضت سوريا ومعها الدول العربية إقتراح ناتنياهو (لبنان أولا) الذى إستهدف إخراج القوات السورية مع الإسرائيلية من لبنان دون حل مشكلة الجولان، حيث أعلن فى إصرار عدم إنسحابه منه لاعتبارات إستراتيجية تهم إسرائيل.

ولما كان ناتنياهو - رغم دعواته المتكررة لسوريا لاستئناف المفاوضات - ليس لديه أية نية للإنسحاب من الجولان، وذلك لكونه يعيش قناعة صهيونية أيديولوجية تدفعه إلى عمل كل شئ لتغيير صيغة مدريد، وتنفيذ شعاره (السلام مقابل السلام، وليس مقابل الأرض)، وبالتالي يصر على رفض العودة لتحريك المسارين السورى واللبنانى وفق رؤية مدريد، ولفرض شروطه لاعتماد صيغة جديدة للمفاوضات؛ فإنه لا يجد وسيلة سوى خوض حرب ضد سوريا لفرض معادلة سياسية بالقوة العسكرية، تؤمن فصل المسارين اللبنانى والسورى نهائيا، وتتخذ بعدا اقليميا ودوليا يتمثل فى إستصدار قرار من مجلس الأمن يطالب كل من سوريا وإسرائيل بالإنسحاب من لبنان، بالاضافة لباقى القوات الأجنبية (إيرانية وفلسطينية)، مع تشكيل قوة حفظ سلام دولية للإنتشار فى لبنان (كما حصل فى كمبوديا) تشرف على إجراء انتخابات جديدة تجلب للبنان حكومة يمكن لإسرائيل أن تتعامل معها بعيدا عن النفوذ السورى، وذلك فى ظل إغراءات أمريكية تتمثل فى منح لبنان صفة الحليف الأساسى فى المنطقة كما هو الوضع حاليا مع الأردن. أما بالنسبة للجولان، وطبقا للسيناريو الذىوضعه ناتنياهو، فإن العملية العسكرية الإسرائيلية التى يقترحها ستفرض فى تصوره أوضاعا عسكرية جديدة فى الجولان تجبر سوريا على الدخول فى مفاوضات مع إسرائيل تحت إشراف أمريكى تؤدى إما إلى إنسحاب جزئى للقوات الإسرائيلية من الجولان فى مقابل توقيع معاهدة سلام مع سوريا، أو إلى اتفاق على عدم الإعتداء وبالتالى إبقاء قضية الجولان معلقة. وبالطبع فإن هذا السيناريو يتطلب من ناتنياهو أن ينهى مفاوضاته على المسار الفلسطينى بحسم المشاكل القائمة أولا فى الضفة الغربية، وذلك حتى لا يفتح على نفسه جبهتين فى وقت واحد، أحدهما فى لبنان وسوريا، والثانية فى الضفة الغربية وغزة، سيتطلب الأمر أن يقاتل عليهما فى وقت واحد إن لم يتوصل إلى حل يرضى الفلسطينيين. وبالطبع لن يعجز ناتنياهو عن إختلاق مبرر للحرب التى سيشنها ضد سوريا فى لبنان، فقد يجد الذريعة فى إحدى عمليات حزب الله فى جنوب لبنان، أو إطلاق صواريخ أرض/جو ضد إحدى الطائرات الإسرائيلية.. إلى غير ذلك من الذرائع التى إشتهرت إسرائيل باختلاقها

لتبرير ما تشنه من عمليات عسكرية عدوانية. ومما لا شك فيه أن ناتنياهو سيسعى إلى الحصول على موافقة الولايات المتحدة على مثل هذه العملية بدعوى أنها السبيل الوحيد لتحريك المياه الراكدة فى العملية السلمية، ولصالح إرساء قواعد جديدة لعمل الإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة. ويعتقد ناتنياهو كذلك، أن مثل هذه العملية العسكرية ضد سوريا، يمكن أن توحد الجبهة الداخلية فى إسرائيل خلف حكومته، خصوصا إذا ما نجح فى تشكيل حكومة ائتلافية تضم معه حزب العمل، وهو الأمر الذى غالبا ما سيحدث قبل أن تقدم إسرائيل على شن عدوان ضد واحدة أو أكثر من الدول العربية.

ومن دروس الحروب السابقة التى شنتها إسرائيل، نعرف أنها كانت دائما تلجأ إلى ذلك كلما لاح لها أن المشاكل التى تواجهها قد إستعصى عليها حلها، وأن الموقف يوشك أن يصل إلى حد الانهيار، وتعتبر الحرب فى تلك الحالة من باب كسب الوقت، وكسر حالة الجمود بفرض وضع مستجد على وضع مسدود، وهو ما نلمسه اليوم فى أخطر ما يواجه حكومة ناتنياهو، ونعنى به تفسخ المجتمع الإسرائيلى وإنقسامه حول عملية السلام، وهو ما إنعكس فى المظاهرات التى تقوم بها جماعات السلام إعتراضا على سياسته، وإعتراض قادة المؤسسة العسكرية على قراراته الأمنية، وثورة رجال الأعمال والإقتصاد عليه بسبب الأضرار التى لحقت بهم وبالإقتصاد الإسرائيلى بسبب تراجع العملية السلمية مع إحتمالات تجدد الإنتفاضة الفلسطينية.. إلى غير ذلك من المشاكل التى تواجه حكومة ناتنياهو، ناهيك عن الإنقسامات السائدة بين أعضائها، خصوصا وأنه يحكم بنسبة أغلبية ضئيلة فى الكنيست تعتمد على إئتلاف هش بين الأحزاب اليمينية والدينية.

ولما كانت إسرائيل دائما تمهد للحرب بالحديث عن السلام، وهو ما يجرى حاليا من تكرار التصريحات الصادرة عن المسئولين فى حكومة ناتنياهو التى تظهر حرصهم على العملية السلمية، واتهامات لسوريا بالاعداد لحرب ضد إسرائيل، وبأنها تملك أسلحة كيماوية وبيولوجية وصاروخية تشكل تهديدا أمنيا خطيرا على الكيان الإسرائيلى، فإن ذلك كله يأتى فى إطار الإعداد لشن حرب وقائية ضد سوريا، تحاول إسرائيل أن تجد لها الذرائع، خصوصا وأن أبرز دروس حرب أكتوبر ١٩٧٣بالنسبة لإسرائيل، هو عدم تمكين العرب من إحراز المفاجأة بأى ثمن، وبالتالى الإسراع بتوجيه ضربة وقائية عند بروز أدنى شك فى نوايا أى من الدول العربية، تطبيقا لمبدأ هام أضيف إلى الإستراتيجية الإسرائيلية يقول: "إن التيقن التام من أن العرب لن

تتاح لهم فرصة أخرى لإحراز المفاجأة فى أى حرب قادمة.. هو مبدأ حياة أو موت بالنسبة لإسرائيل."

كذلك من التصورات الخاطئة التى يأخذها المفكرون الإسرائيليون - مثل جفرائيل بن دور من جامعة حيفا - على القادة الإسرائيليون، ويمكن أن تؤدى الى نشوب حرب، مبالغتهم فى قدرة إسرائيل وحدها على تغيير المعطيات الأساسية للنزاع العربى-الإسرائيلى، وإعتمادها على الأقليات وقوى المعارضة السياسية فى الدول العربية (مثل الموارنة فى لبنان والأكراد فى العراق وسوريا، والجماعات المتطرفة فى أنحاء العالم العربى) من أجل إثارة المشاكل للأنظمة العربية الحاكمة التى لا تستجيب لمطالب إسرائيل. كذلك فى التناقض القائم بين رغبة المعتدلين الإسرائيليين فى أن تكون إسرائيل دولة كبقية الدول، تتبنى من الأهداف القومية ما يتناسب مع حجمها وقدراتها الجيوبوليتيكية المحدودة، وبالتالى فإن عليها أن تمر فى عملية السلام كشعب مثل كل شعوب المنطقة، وبين طموحات النخبة الحاكمة والمتشددين فى الأحزاب اليمينية والدينية والمؤسسة العسكرية ورجال الحرس القديم.. الذين يرغبون فى أن تكون إسرائيل دولة إقليمية عظمى، وقائدة لسواها من دول المنطقة، وأن تكون بمثابة رأس رمح يحدث من التغيرات الجذرية والسريعة فى المنطقة ما تعجز عنه الدول الأخرى التى ينبغى أن تكون دول تابعة لإسرائيل، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة التى تقود دولا أخرى متخلفة فى أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية. وهذا الفكر فى حقيقته هو الذى يحكم مشروع بيريز عن السوق الشرق أوسطية، فى حين يرى المفكرون المعتدلون فى إسرائيل - طبقا للتصنيف الإسرائيلى- أن عليها أن تستثمر فرصة السلام المتاحة فى المنطقة العربية حاليا، من أجل تحقيق الهدف (الأسمى) - من وجهة نظرهم - وهو التركيز على إصلاح شئون إسرائيل الداخلية، والقضاء على التناقضات التى تسود المجتمع الإسرائيلى، وللتفرغ لما يسمى بـ (الثورة الصهيونية)، وهو ما يعنى فى مفهومهم جلب يهود جدد من الشتات إلى إسرائيل واستيعابهم، وبناء مجتمع الصناعات الراقية. كما ينبه هؤلاء المعتدلون إلى تهديد خطير يتعرض له المجتمع الإسرائيلى ينبغى إعطاؤه إهتماما أكبر. وهو ما يتمثل فى المحاولات التى تبذلها فئة المتدينين المتطرفين من أجل السيطرة على عملية صنع القرار السياسى فى إسرائيل، وتصاعد نفوذهم بينما لا تزيد نسبتهم فى إسرائيل عن ١٠%، إلا أنهم رغم قلة عددهم، يسعون بدأب وإرهاب لفرض مفاهيمهم المتطرفة على المجتمع الإسرائيلى والحكومة، وهى مفاهيم تقود إلى الحرب لأنها تنهض على معتقدات دينية تنادى بالتوسع

من اجل إقامة إسرائيل الكبرى، ناهيك بالطبع عما يمكن أن تؤدى إليه هذه المفاهيم من حرب أهلية فى داخل إسرائيل بسبب وجود أغلبية معارضة لها. هذا إلى جانب ما يوصى به هؤلاء المعتدلون من ضرورة إعطاء إهتمام أكبر لاستقلال الاقتصاد الإسرائيلى، الذى لا تزال المساعدات الأجنبية تشكل ٦٠% من مقوماته، وأنه إذا كانت إسرائيل ترغب فى أن تتحول إلى دولة متميزة إقتصاديا مثل اليابان أو كواحدة من النمور الإقتصادية فى آسيا، فإن سبيلها إلى ذلك هو الإبتعاد عن التفكير فى الحرب التى تزيد الإقتصاد إرهاقا، وأن تتجه بدلا من ذلك إلى استغلال فرصة السلام من أجل تطبيع علاقاتها مع الدول العربية حتى تحقق انتعاشا للإقتصاد الإسرائيلى، وإحداث ثورة شاملة فى تثقيف وتربية الأجيال الإسرائيلية القادمة، تنهض على مفاهيم التعايش السلمى وليس مفاهيم الحرب والتوسع.

وحقيقة الأمر أن خيار الحرب لا يزال مطروحا بشدة فى إسرائيل، سواء بين المتشددين أو بين من يسمون أنفسهم بالمعتدلين، وذلك بسبب رئيسى وهو أنه لم يحدث تغيير جذرى فى مفاهيم الأيديولوجية الصهيونية عند الجميع، وأن ما يتغير فى الظاهر هو تغيير فى الشكل بهدف المحافظة على المضمون نفسه - فمشروع إسرائيل الكبرى لا يزال قيد الإعداد، بل من الممكن أن يتسع ليطول مناطق النفط فى الخليج، كما أن إسرائيل ما زالت تطور وتنمى قدراتها العسكرية، وتضخ أيديولوجية عنصرية معادية للعرب، تدعو إلى نقل أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى خارج المناطق المحتلة، بزعم أن الأراضى العربية واسعة جدا ومهجورة، وبالتالى فهى تتسع للفلسطينيين، فى حين أن أرض إسرائيل ضيقة ولا تتسع لكل المهاجرين اليهود القادمين من الشتات، والذين يتطلب الأمر استيعابهم فى الأراضى المحتلة، وحصولهم على مزيد من موارد المياه. ومن ثم فإن الشعار الإسرائيلى القديم (أرض بدون شعب، لشعب بدون أرض) نجده يتجدد فى رفض ناتنياهو لمبدأ (الأرض مقابل السلام)، وطرحه فى المقابل شعار (السلام مقابل السلام) وهو ما يعنى إصرارا على التمسك بالأراضى المحتلة، مع إستعداد لإعادة بعضها فقط على أن ينزع سلاحها وتبقى تحت الوصاية الأمنية لإسرائيل، وفى مقابل إحداث استرخاء عسكرى كامل فى الجانب العربى، يقابله على الجانب الإسرائيلى استمرار الإعداد العسكرى بوتيرة عالية.

الأوضاع المريحة والأوضاع الصعبة لإسرائيل فى الحقبة القادمة

أولا: الأوضاع المريحة:

أ- تعتبر إسرائيل أن إستمرار وجود الأنظمة العربية التى وقعت معها معاهدات السلام، كذلك القيادة الحالية للمنظمة الفلسطينية، من الأمور

المريحة لإسرائيل لما يترتب عليه من إستقرار الأوضاع على الحدود بينها وبين الدول العربية.

ب- كذلك التوصل الى معاهدة سلام مع سوريا تؤمن نوعا من التواجد العسكرى الإسرائيلى بالإضافة للمستوطنات فى الجولان، وفى إطار ترتيبات أمنية تحد من قدرات الجيش السورى وتمنعه من تشكيل تهديد لإسرائيل فى المستقبل.

ج-التوصل إلى اتفاقيات مع الدول العربية المجاورة لها، والتى لديها وفرة فى المياه (لبنان ومصر وسوريا والأردن) للحصول على احتياجات إسرائيل من المياه، والتى تقدر بـ ٢,٥مليار متر مكعب سنويا موزعة طبقا للتصور الإسرائيلى كالآتى: ٠,٨مليار من نهر النيل، ٠,٥مليار من نهر اليرموك، ٠,٨مليار نهر الليطانى، ٠,٤مليار من نهر الأردن، وفى ذلك يقول البروفوسير الإسرائيلى (بن شاحار): "إن مياه النيل والليطانى واليرموك ينبغى أن تتقاطع فى أرض إسرائيل".

أ- تكثيف عمليات التطبيع فى العلاقات بين إسرائيل وجميع الدول العربية، خصوصا دول الخليج، وبما يؤمن لإسرائيل إختراق ميادين اقتصادية واجتماعية وثقافية، وإكتساب أسواق جديدة فى هذه الدول.

هـ- استقرار شبكة العلاقات الداخلية فى لبنان لصالح نظام سياسى يكون مواليا لإسرائيل، يقضى بالتعاون معها على نفوذ سوريا وحزب الله، ويعيد الهدوء إلى جنوب لبنان.

و- إستمرار حالة التوتر فى منطقة الخليج بين الدول العربية الخليجية وبين العراق من جهة، وبين هذه الدول وإيران من جهة أخرى، وبما يشكل إستنزافا مستمرا لها، وهو ما يتطلب إبقاء نظام البعث الحاكم فى بغداد ولكن مقيدا وتحت السيطرة الأمريكية، كذلك حكم الملالى فى طهران، وتوثيق علاقات إسرائيل التحتية بهذين النظامين، وبما يمكنها من تحريك الأمور طبقا لمصالحها عند اللزوم.

ز-زيادة نشاط المنظمات المتطرفة والإرهابية، وجماعات المعارضة السياسية والأقليات العرقية والطائفية فى الدول العربية، لتشتيت جهود الأنظمة الحاكمة فيها، وتعطيل خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وإحداث إنقسامات إجتماعية يكون لها إنعكاسا فى صفوف القوات المسلحة فى هذه الدول. فإذا ما إقترنت حالة عدم الإستقرار فى الدول العربية مع العجز العربى العام، خلق ذلك أفضل الظروف المريحة لإسرائيل لكى تمضى نحو تحقيق أهدافها دون عوائق من جانب أعدائها.

ح- إستمرار حالة الخلافات العربية-العربية، وتغذيتها وتحويلها إلى صراعات مسلحة تستقطب جهود قواتها المسلحة، بعيدا عن إسرائيل. كذلك الصراعات بين الدول العربية والدول الأخرى فى الدائرة الإقليمية.. مثل تركيا وإيران وأثيوبيا والسنغال.

ط- نشوب صراع بين المنظمات الفلسطينية، وبما يضعف قبضة عرفات على الأوضاع فى مناطق الحكم الذاتى، ويعطى مبررا لإسرائيل لفرض تصورها للوضع النهائى فى هذه المناطق بضمها فيدراليا أو كونفدراليا للأردن.

ثانيا: الأوضاع الصعبة:

أ- حصول دولة عربية أو أكثر على التكنولوجيا النووية، وبروز قدرة عربية على إمتلاك سلاح نووى، ويقرن ذلك بحدوث خلل فى الميزان العسكرى التقليدى لغير صالح إسرائيل، مع تحالف سياسى-عسكرى بين أكثر من دولة عربية من دول المواجهة فى شكل وحدة أو اتحاد.

ب- إستيلاء حركة حماس أو تنظيم الجهاد على سلطة الحكم الذاتى عقب الإطاحة بعرفات فى إنقلاب أو باغتياله، وما قد يستتبع ذلك من إلغاء اتفاقيات أوسلو، وتجدد الانتفاضة، كذلك سيطرة حزب الله بشكل كامل على جنوب لبنان، وبما يؤدى إلى شن عمليات تعرضية ضد المستعمرات الإسرائيلية فى الجليل.

ج- سيطرة منظمات دينية متطرفة على أنظمة الحكم فى الدول العربية، خصوصا المجاورة لإسرائيل، وما قد يستتبع ذلك من إلغاء معاهدات السلام الموقعة مع إسرائيل، أو خرق الترتيبات الأمنية المتفق عليها.

د- إستقرار الأوضاع فى منطقة الخليج لصالح أى من العراق أو إيران، وتطلع أى منهما لإقامة تحالف إستراتيجى مع سوريا، خصوصا إذا ما نجحت دمشق فى تعزيز نفوذها فى لبنان.

سياسة الترغيب والترهيب

يعتقد المسؤلون فى إسرائيل - سواء فى حكومات العمل أو الليكود - أنه من الممكن أن يظل السلام بين العرب وإسرائيل من أسس سياسات الدول العربية، طالما إعتقدت هذه الدول أن السلام يعتبر فى صالحها، خصوصا على صعيد حل مشاكلها الإقتصادية. إلا أن بروز أوضاع غير مريحة لإسرائيل قد تؤدى ببعض الأنظمة العربية الحاكمة إلى نقض معاهدات السلام التى سبق توقيعها. لذلك تحرص السياسة الإسرائيلية من آن لآخر

على إرسال إشارات إلى الدول العربية توضح فيها أن الثمن الذى ستدفعه هذه الدول فى حالة إنتهاك معاهدات السلام، سيكون باهظا، وأكبر مما تتحمله. من ذلك التعرض لضربات وقائية من جانب إسرائيل تعيد بها إحتلال الأراضى التى سبق أن إنسحبت منها، كذلك فقدان المساعدات الأمريكية العسكرية والاقتصادية، وفرض عقوبات دولية على النحو القائم ضد العراق وليبيا والسودان حاليا. هذا بالاضافة لاحتمال تعرض نقاط الضعف العربية (المناطق السكانية والأهداف الإقتصادية ذات القيمة الحيوية مثل حقول النفط، والسدود، ومحطات القوى) لضربات تدميرية قاصمة بواسطة أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية، وبما يؤثر بالسلب على مجريات الحياة فى الدول التى ستتعرض لهذه الضربات لعشرات السنين. هذا بالإضافة لإقامة تحالفات استراتيجية بين إسرائيل ودول الجوار الجغرافى مثل تركيا وأثيوبيا.

كذلك -فإنه فى المقابل - وطبقا لرؤية من يسمون بالمعتدلين فى إسرائيل - توجد عوامل من شأنها أن تغرى وتقوى تمسك الدول العربية بعملية السلام مع إسرائيل، تتمثل فى الحد من إستفزاز الدول العربية، وذلك - على سبيل المثال - بالإمتناع عن التحرش بالأماكن الإسلامية المقدسة فى القدس، والفصل بين المستوطنين والفلسطينيين، واستخدام العمال الفلسطينيين فى داخل إسرائيل، وإيقاف عمليات الإستيطان فى الأراضى المحتلة، وإزالة المستوطنات التى ليس لها أهمية أمنية، وتشجيع سوريا على الإستمرار فى المفاوضات والقبول بالمقترحات الإسرائيلية بشأن الجولان فى مقابل الحصول على مساعدات ومزايا اقتصادية من الولايات المتحدة (مثل حصول الأردن على نفس مزايا دول الناتو).

التصور الإسرائيلى لمستقبل النزاع العربى-الإسرائيلى

أولا:- مع سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى

يسير الفكر الإسرائيلى - سواء فى عهد حزب العمل أو الليكود - نحو الإكتفاء بما تنازلت عنه إسرائيل للفلسطينيين، وأن أية مفاوضات بين الجانبين حاليا أو مستقبلا ينبغى ألا تسفر عن تخلى عن مزيد من الأراضى، وأن يكون الحكم الذاتى للفلسطينيين فى الأمور الداخلية للمناطق الخاضعة لسلطة الحكم الذاتى، لا يعنى بسط سلطتهم كاملة على هذه المناطق، حيث يحق للقوات الإسرائيلية التدخل فيها مرة أخرى إذا ما شكل الفلسطينيون فيها تهديدا للأمن الإسرائيلى.

وكان رابين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق - قبل مصرعه - قد وضع تصورا للشكل المستقبلى لضفة الغربية وغزة قائم على إنسحاب القوات

الإسرائيلية من المدن العربية الست ذات الكثافة السكانية العالية (عدا مدينة الخليل بالنظر لتداخل المستوطنين اليهود ٤٥٠ فرد مع السكان العرب، حيث طالبت الحكومة الإسرائيلية بصلاحيات أمنية خاصة من شأنها تقسيم المدينة بينهما)، على أن تتواجد القوات الإسرائيلية فى المناطق الفاصلة بين هذه المدن، بدعوى حماية المستوطنات القائمة فى هذه المناطق، وتقطع التواصل بين المدن العربية. وبذلك تنقسم الضفة الغربية إلى كيانين منفصلين على الأرض، أحدهما عربى فى ثلاث تجمعات سكنية عربية منعزلة ومحاصرة اشبه بكنتونات السود فى جنوب أفريقيا إبان فترة الحكم العنصرى، وهى فى مناطق نابلس فى الشمال، ورام الله فى الوسط، والخليل فى الجنوب، تقطعهم مجموعات من المستوطنات والطرق التى تجوبها داوريات الجيش الإسرائيلى وميلشيات المستوطنين، وبما يمنع - حاليا ومستقبلا - تشكيل إقليم متكامل منهم يمكن أن يكون نواة لدولة فلسطين التى يطالب بها عرفات. أما الكيان الآخر فهو الكيان الإسرائيلى الذى يضم المستوطنات المقامة فى الضفة وفى القدس وحولها. هذا مع إعتبار أن نهر الأردن يشكل الحدود الأمنية الطبيعية المثلى لإسرائيل. أما قطاع غزة الذى إنسحبت منه القوات الإسرائيلية بالنظر لكثافته السكانية العربية العالية التى تشكل متاعب أمنية لإسرائيل،فيعتبر بعد الإنسحاب منه محاصرا بواسطة المستوطنات المقامة جنوبه فى شكل حزام. وفى ذلك تتبع حكومات إسرائيل المتتالية سياسة مناحم بيجين عندما كان رئيسا لوزراء إسرائيل فى السبعينات، والتى عبر عنها قائلا: "إن طوفان الإستيطان الإسرائيلى فى مناطق يهودا والسامرة، سيخلق حقائق على الأرض، تمنع أى حكومة إسرائيلية فى المستقبل من التنازل عنها".

وبجانب تعميق الإستيطان فى الضفة وجنوب غزة، وفرض مزيد من القيود على حركة الفلسطينيين (بقيادتهم وشرطتهم)، تمضى الحكومات الإسرائيلية قدما فى سياسة الفصل بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتى، وذلك بإقامة حاجز أمنى بطول ٣٢٠كم يتكلف حوالى ١٥٠مليون دولار، يمكن بواسطته السيطرة على حركة العمال الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل، وإغلاق وحصار الضفة وغزة عند اللزوم.

وفيما يتعلق بتعامل إسرائيل مع سلطة عرفات، فهى تستهدف تحميله مسئولية أمن إسرائيل، رغم وضعها فى الحدود الدنيا من السلطة والصلاحيات، وهو ما قد يؤدى بعرفات إلى أحد إحتمالين: إما الوصول فعليا إلى حالة من اليأس ينسحب فيها من مفاوضات المرحلة النهائية المفروض أن تكون جارية حاليا وحتى عام ١٩٩٨، وبذلك ينهار اتفاق أوسلو، أما

الإحتمال الثانى فهو أن تستمر المفاوضات بلا هدف ولا نتيجة، وهو ما قد يؤدى إلى إضعاف موقفه فى الداخل وقد يتسبب فى الإطاحة به. إلا أن إسرائيل تتحسب لذلك من خلال خيارين: الأول يتمثل فى تجهيز عناصر فلسطينية أخرى من المقيمين فى الداخل ليحلوا محل سلطة عرفات، ويقبلون بما تعرضه عليهم إسرائيل. أما الثانى: وهو الأفضل لإسرائيل، فيتمثل فى التحول إلى الكونفدرالية مع الأردن.

وفى مواجهة احتمالات تجدد الإنتفاضة، فبالإضافة لتصدى إسرائيل لها بأقصى وسائل وطرق القوة والعنف، مع التعقب الساخن داخل مناطق الحكم الذاتى، فإنها أيضا تتحسب لها جيدا بالتعاون مع الولايات المتحدة بالقيام ببعض مشروعات تنموية فى غزة والضفة تستهدف إنعاش هذه المناطق اقتصاديا واجتماعيا، بما يقضى على سخط الفلسطينيين، خصوصا مع قبول المزيد منهم فى مجالات العمل داخل إسرائيل.

إلا أنه فى جميع الحالات ستظل هناك قضايا مطروحة ومعلقة لصعوبة حلها من وجهة النظر الإسرائيلية، أبرزها مصير المستوطنين البالغ عددهم فى غزة وأريحا وحدها حوالى ٤٠٠٠ مستوطن، بالإضافة إلى ٥٠٠٠ آخرين فى منطقة الغور التى تشكل إمتدادا لمنطقة أريحا، كذلك مصير باقى المستوطنات المقامة فى الضفة ويسكنها ٢٠ألف مستوطن، بعد أن تحولت ٥٢% من أراضى الضفة إلى مناطق عسكرية. هذا إلى جانب مستقبل القدس التى أصبح يسكنها ١٦٥ألف يهودى فى مقابل ١٥٠ألف عربى، وجارى إقامة مستوطنات أخرى حولها (١٧ مستوطنة) بالإضافة لـ١٥ مستوطنة داخلها، وبما يحولها إلى مدينة كبرى تمتد شرقا حتى أريحا، وغربا إلى عتسيون، وشمالا إلى رام الله، وجنوبا إلى بيت لحم والخليل، وبذلك تكون قد ضمت إليها ٢٠% من أراضى الضفة الغربية، وقسمت إلى قسمين أحدهما فى شمال رام الله ويضم مدن نابلس وطولكرم وجنين العربية، والقسم الآخر يضم القدس الكبرى ويغلب عليه الطابع الإسرائيلى. هذا بالإضافة لإجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية التى تستهدف إخلائها من سكانها العرب، وهدم الإماكن المقدسة الإسلامية وأبرزها المسجد الإقصى لإقامة ما يسمى بهيكل سليمان على أنقاضه، وهى إجراءات تجرى على قدم وساق من أجل تحقيق الهدف النهائى الذى حددته إسرائيل لمستقبل مدينة القدس قبل عام ٢٠٠٠، والذى يتمثل فى الآتى: "القدس الكبرى الموسعة، عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية، يهودية نقية، وكتلة إستيطانية ضخمة، تمزق مرة وإلى الأبد الوحدة الجغرافية للضفة الغربية". وهو هدف يعد ترجمة دقيقة لوصية بن جوريون التى قال فيها: "ليست القضية أن نحافظ

على الأمر الواقع، بل ننشئ دولة كاملة قابلة للتوسع.. فلا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل". أما هرتزل أبو الصيهيونية، فقد قال في شأن القدس: "لو قدر لي أن أعيش حتى ندخل القدس، فلن أبقي فيها حجر واحد غير يهودي". وحاليا لم يبق في أيدي الفلسطينيين سوى ١٠% فقط من أراضي القدس الشرقية بعد أن إستولت إسرائيل على ٧٠% منها، ومنعت العرب من البناء على المساحات الخالية فيها. وبذلك نجحت إسرائيل في إختزال قضية القدس من قضية سياسية إلى مجرد إشكال ديني يلعب فيها الأردن والفاتيكان وروسيا أدوارا مرسومة. كما لا تزال قضية ٤مليون لاجئ فلسطيني يعيشون خارج فلسطين مشكلة ترفض إسرائيل عودتهم إلى أراضيهم.

وتتوقع إسرائيل نشوب أزمات بينها وبين السلطة الفلسطينية مستقبلا، حددتها في تعثر أو توقف المفاوضات بشكل نهائي بما قد يؤدي إلى تجدد الانتفاضة أو الإطاحة بعرفات، وتولي السلطة منظمات متطرفة مثل حماس أو الجهاد، وبما قد يؤدي إلى عودة القوات الإسرائيلية إلى مناطق الحكم الذاتي لفرض الأمن بالقوة، كذلك إحتمال قيام متطرفين يهود بالإعتداء على الأماكن المقدسة والمسلمين فيها، وهو ما قد يؤدي إلى تفجر الموقف محليا واقليميا ودوليا في وجه إسرائيل.

ثانيا: مع سوريا ولبنان

تسعى إسرائيل إلى تطبيق نمط المعاهدة التي وقعتها مع الأردن على سوريا، خصوصا في مجال إستئجار بعض المناطق المقام عليها مستطنات الجولان، وهو ما ترفضه سوريا بشدة، وتصر على إنسحاب كامل إلى حدود يونيو ١٩٦٧ (وليس الحدود الدولية)، وإزالة المستوطنات المقامة في الجولان تطبيقا لنمط المعاهدة التي وقعتها إسرائيل مع مصر. وفي المقابل أبدت سوريا قبولها بكل الترتيبات الأمنية التي تعرضها الولايات المتحدة فيما عدا القبول بأي تواجد عسكري إسرائيلي على أراضي سورية، حتى وإن كان رمزيا في شكل محطة إنذار مبكر وهو ما تطالب به إسرائيل، كما رفضت سوريا مطالب إسرائيلية أخرى تتعلق بتخفيض حجم قواتها المسلحة وتقييد مجالات تطويرها وسحبها إلى ماوراء خط دمشق. أما فيما يتعلق بتطبيع العلاقات بين البلدين، فإن سوريا ترفض التطبيع الفوري للعلاقات، وعرضت في المقابل تطبيع تدريجي يتوافق مع مراحل الإنسحاب من الجولان. لذلك تعتبر المفاوضات بين البلدين شاقة حول هذه الموضوعات، وما لم تمارس الولايات المتحدة ضغوطا شديدة على إسرائيل لكي تقبل بمبدأ

الإنسحاب الكامل من الجولان، فلن يحدث تغيير في الوقف الإسرائيلى، خصوصا وأن مشكلة المستوطنات المقامة في الجولان (٣٧ مستوطنة) تعتبر معضلة للحكومات الإسرائيلية بسبب رفض المستوطنين اليهود لأى أفكار لإجلائهم عن الجولان.

أما فيما يتعلق بالمسار اللبنانى، وهو الذى تفضل إسرائيل البدء به فى المفاوضات مع سوريا حتى تؤجل مسألة الجولان، وتجرد سوريا من أهم أوراق الضغط التى فى يدها، وهى المقاومة اللبنانية فى الجنوب، ويمكن بالتالى للقوات الإسرائيلية أن تنسحب من المستنقع اللبنانى بعد إخراج حزب الله من الجنوب، وبذلك توفر الحماية التى تنشدها لمستوطناتها فى الجليل، وتتخلص من عبء جيش لبنان الجنوبى الذى أوجدته إسرائيل فى منطقة الحزام الأمنى بجنوب لبنان بعمق ٤٠كم، ولم يفلح فى منع تساقط صواريخ الكاتيوشا على الجليل، لذلك تسعى إسرائيل لإذابة هذا الجيش فى جيش لبنان الوطنى، ودون ملاحقات قضائية لإعضائه. لذلك فقد وضعت حكومة نانتياهو سيناريو لافتعال أزمة مع حزب الله تعطى المبرر لإسرائيل لتوجيه ضربة عسكرية أكثر من محدودة ضد القوات السورية فى لبنان، لتجبرها على الإنسحاب إلى سوريا، وتغير قواعد اللعبة، وذلك بفرض وضع جديد فى لبنان يبعده عن النفوذ السورى، ويدخله فى دائرة النفوذ الإسرائيلى من خلال حكومة لبنانية جديدة تتشكل أساسا من عناصر معارضة للوجود السورى فى لبنان، يمكنها أن تتعاون مع إسرائيل فى المسائل الأمنية وتلبى لها مطالبها المائية من أنهار جنوب لبنان، وتفتح مجالات التطبيع بين البلدين، بل وتشكل أيضا تهديدا لسوريا فى حدودها الجنوبية.

وتتوقع إسرائيل نشوب أزمات بينها وبين سوريا قد تتصاعد إلى مواجهات عسكرية محدودة أو شاملة، ليس فقط بسبب تصاعد عمليات المقاومة اللبنانية المدعومة من سوريا، ولكن أيضا بسبب تعاظم ما تملكه سوريا من أسلحة دمار شامل، وتوثيق مجالات التعاون الإسرائيلى بين سوريا وإيران، كذلك بسبب قيام إسرائيل بعمليات تحويل فعلى لمياه نهر الليطانى، كما لا تستبعد إسرائيل أن تتدخل عسكريا ضد سوريا فى حالة حدوث صدامات عسكرية بين سوريا وتركيا، وذلك فى ضوء إتفاقية التعاون الدفاعى الموقعة بين إسرائيل وتركيا.

ثالثا: مع الأردن

ليس من المتوقع أن تنشب أزمات حادة بين إسرائيل والأردن بعد معاهدة السلام التى وقعها البلدان، وما إستتبع ذلك من إجراءات تطبيع ساخنة

تمت بسرعة لم تكن متوقعة، وشملت مجالات دفاعية أبرزها توحيد شبكة الإنذار الجوى، وتعاون في مجال المخابرات وتطوير الأسلحة والمعدات الحربية. ولكن من المتوقع أن تتدخل إسرائيل ضد الأردن عسكريا فى حالة تعرض نظام حكم الملك حسين لتهديدات، سواء من قبل قوى معارضة فى الداخل، أو من قبل دولة عربية مجاورة للأردن.

رابعا: مع مصر

رغم أن مصر هى أول دولة وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل، إلا ان برودة العلاقات بين البلدين، وتعثر عمليات التطبيع بينهما، وعدم حماس مصر - خصوصا شعبها - لتعميق هذه العلاقات، يثير قلق ومخاوف إسرائيل. خاصة فى ضوء تصاعد الدور القومي العربى الذى تلعبه مصر دفاعا عن المصالح العربية، والوقوف فى وجه إسرائيل عند بروز مواقف تهدد الأمن القومى العربى. كل ذلك خلق مجالا واسعا لحدوث أزمات سياسية فى العلاقات المصرية-الإسرائيلية، كما توترت الأجواء أكثر من مرة بين البلدين، وهو ما يتوقع تفاقمه مستقبلا مع تعثر المفاوضات بين إسرائيل وكل من سوريا وسلطة الحكم الذاتى. ومن الأزمات المتوقع حدوثها مستقبلا بين البلدين، ما إقترحته وزارة الخارجية الإسرائيلية من عقوبات طالبت بفرضها على مصر من قبل الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، بالنظر للموقف المصرى القومي، ورفض مصر منح إسرائيل حصة من مياه النيل قدرها ٨,٠مليار م٣، وإبعاد سيناء والعمالة المصرية والمشروعات الإقتصادية ذات الصبغة الإستراتيجية عن مجالات التعاون بين البلدين.

ومن الموضوعات الأخرى التى قد تثير أزمات بين البلدين، حدوث تعاون إستراتيجى فعال بين مصر ودول إعلان دمشق، أو بين مصر والسودان وليبيا فى حالة تحسن علاقات مصر مع هذين البلدين لما يشكله ذلك من زيادة العمق الإستراتيجى لمصر جنوبا وغربا، وما قد يترتب على ذلك من نقل القوات المصرية من مناطق حدود مصر الجنوبية والغربية إلى حدودها الشرقية مع إسرائيل. كذلك مطالبة مصر بإعادة النظر فى موقف القوات المتعددة الجنسيات فى سيناء، وضرورة أن تدفع إسرائيل تعويضات عن خسائر الحرب واستغلالها لثروات سيناء أثناء فترة إحتلالها. هذا إلى جانب ما تثيره مصر من إحتجاجات وضغوط مستمرة بسبب حدوث تسربات إشعاعية فى مناطق الحدود نتيجة دفن إسرائيل نفايات نووية (٥٢ألف طن) فى النقب بالقرب من حدود مصر الشرقية، ورفض إسرائيل

التوقيع على معاهدة حظر الإنتشار النووى، وإعتراض مصر على المشروع الإسرائيلى (قناة البحرين) الذى يعتبر منافسا لقناة السويس.. إلا أنه رغم تعدد مجالات الإحتكاك بين مصر وإسرائيل، فإن كلتا الدولتين تسعيان لمنع تصاعدها، وذلك بضبطها عند حد معين والتحكم فى درجة سخونتها، وإن كانت هناك خطوط حمراء لن تسمح إسرائيل لمصر بتخطيها، خصوصا فيما يتعلق بحجم وأوضاع ونوعيات القوات المصرية فى سيناء، حيث قد يتسبب أى تغيير فيما سبق النص عليه فى الإتفاقات الأمنية الموقعة بين البلدين فى إشعال نيران الحرب بين البلدين.

خامسا: فى منطقة الخليج

تدخل منطقة الخليج فى صميم دائرة المجال الحيوى لإسرائيل، بالنظر لإعتبارات كثيرة أبرزها إرتباط هذه المنطقة بالمصالح الأمريكية التى تعتبر إسرائيل نفسها مشاركة إستراتيجيا فى حمايتها. ولما تضمه هذه المنطقة من دول عربية قوية - أبرزها السعودية والعراق - تشكل خط المساندة والدعم العربى لدول المواجهة عسكريا واقتصاديا، ناهيك بالطبع عما تحويه أيضا منطقة الخليج من ثروات تتمثل أساسا فى النفط وعائداته، تطمع إسرائيل فى أن يكون لها نصيبيا وافرا منها بعد أن تطبع علاقاتها مع دول الخليج.

وتشكل إيران فى الرؤية الإسرائيلية تهديدا خطيرا للأمن الإسرائيلى بالنظر لتصاعد القوة العسكرية الإيرانية ببعديها التقليدى وفوق التقليدى على الصعيدين الكمى والنوعى، مع إحتمال حصول إيران على قدرات نووية فى غضون ٨-١٠ سنوات. هذا بالطبع إلى جانب ما تقدمه إيران من دعم مادى لحزب الله التابع لها فى لبنان، والذى تشن ميلشياته هجمات مستمرة ضد المستعمرات الإسرائيلية فى الجليل، وضد القوات الإسرائيلية والمليشيات التابعة لها فى جنوب لبنان، وتصاعد نفوذه بين جماهير الشيعة فى لبنان، التى تغذى العمليات الإنتحارية ضد إسرائيل.

ومن أبرز الأزمات التى قد تدفع إسرائيل للتدخل عسكريا فى منطقة الخليج، إمتلاك أى من إيران أو العراق أسلحة نووية، خصوصا إذا ما إستأنف العراق نشاطه فى هذا المجال بعد رفع العقوبات عنه، أو تدخل العراق عسكريا ضد الأردن. كذلك من الازمات السياسية التى قد تسبب قلقا فى إسرائيل، تغيير الأنظمة السياسية فى طهران وبغداد، وتولى السلطة هناك أنظمة سياسية جديدة ترسى قواعد تعاون إستراتيجى مع باقى دول منطقة الخليج ومصر وسوريا، وبما يشكل ضغطا عربيا وإسلاميا على إسرائيل.

إختلاف الرؤى بين حزبى العمل والليكود حول مشروع عملية السلام:

رغم أن الكثيرين يعتقدون أن الليكود والعمل هما وجهان لعملة إسرائيلية واحدة وهو ما يعد صحيحا بدرجة كبيرة، خصوصا إزاء القضايا المصيرية ذات العلاقة الوثيقة بالأمن الإسرائيلى، وأبرزها قضية الحرب والسلام. فإنه من الطبيعى أن يكون لكل حزب تصوره الخاص تجاه عملية السلام، وما هو مقترح من ترتيبات إقليمية جديدة فى المنطقة. وإذا كان شيمون بيريز رئيس حزب العمل هو صاحب مشروع الشرق أوسطية، القائم علىمفهوم كسر حاجز العزلة العربية تجاه إسرائيل، وإقامة قاعدة إقتصادية للسلام مع الدول العربية، وذلك بإعتبار إنتماء إسرائيل لمنطقة الشرق الأوسط، فإن ناتينياهو رئيس الليكود والذى يمثل جيل الصابرا الذى ولد فى إسرائيل، ينبع مفهومه للشرق أوسطية من إعتبار إسرائيل دولة غربية متحضرة فرض عليها العيش فى محيط من دول العالم الثالث. وهذا الإختلاف فى المفاهيم أوجد لدى كل طرف تصورا خاصا به لما ينبغى أن تكون عليه شبكة العلاقات الإقليمية فى المنطقة فى مرحلة ما بعد السلام.

فنجد أن بيريز يركز فى تصوره على أربعة ركائز لما يطلق عليه (شرق أوسط جديد)، تتمثل فى ضرورة فرض قيود على التسلح فى المنطقة، وذلك لما تنفقه دولها من أموال طائلة على التسلح بلغت حوالى ٦٠مليار دولار سنويا. والتركيز على إقامة مشروعات مشتركة لاستغلال الموارد المائية الموجودة فى المنطقة فى ضوء تواجد دول لديها فائض منها، ودول أخرى تعانى افتقارا فيها، (وينطلق بيريز فى ذلك من زعم يقول بأن الأمطار لا هوية لها).. هذا بالإضافة لتدعيم هياكل الاتصال بين الأطراف الاقليمية بنوعياتها المختلفة، من أجل تحقيق التواصل المطلوب لاقامة سوق مشتركة. كذلك دعم الإستثمار فى مجال السياحة للاستفادة من إمكانات المنطقة الوفيرة فى هذا المجال، وتوفير موارد جديدة. ويؤكد بيريز على ضرورة مواجهة المشاكل التى تتعرض لها دول المنطقة، فى إطار جماعى من خلال تنظيمات إقليمية يكون بيدها مفاتيح السلام والأمن والتنمية وإشاعة الديموقراطية. وهذا التصور الذى يطرحه بيريز ويتمتع بنوع من الشمولية يواجه نقدا لكونه يعانى هلامية فى كثير من جوانبه، كما يطرح رؤية أكثر طموحا لا يمكن أن يتقبله الواقع القائم والرافض له فى الجانب العربى، ولأن طموحات التعاون الإقتصادى التى طرحها بيريز، لم يقابلها بيئة سياسية مواتية تمهد الطريق لهذا التعاون الإقتصادى، بسبب رفض إسرائيل الإنسحاب من المناطق العربية المحتلة.

إلا أن ناتنياهو - كممثل لرؤية الليكود - ينطلق من رؤية أخرى مختلفة تتمحور حول إسرائيل ذاتها، وقدرتها على الإحتفاظ بشخصيتها وسط محيط سيظل معاد لها رغم كل ما يقال عن السلام، ومن ثم فلا سبيل أمام إسرائيل إلا الاعتماد على قوتها فقط كوسيلة للتعامل مع البيئة المعادية لها والمحيطة بها، والتى يستحيل على إسرائيل أن تندمج فيها، ولكنها يمكن أن تكون بمثابة رأس رمح ودولة قائدة لباقى دول المنطقة، تفرض عليها كل ما تريده متوائما مع مصالحها. وهى مفاهيم نابعة من رؤية أيديولوجية صهيونية تتميز بالانغلاق وروح الاستعلاء. وفى إطار هذه الرؤية يتجاهل ناتنياهو الاطار الاقليمى الذى يطرحه بيريز، كما يتجاهل التعاون الاقتصادى الذى يدعو له أيضا، ويرى أنه يعود بالفائدة المتبادلة على دول المنطقة، ويطرح فى المقابل مشروعا لتنمية إسرائيل ذاتها دون الاهتمام بتنمية العالم العربى الشريك الأكبر فى المنطقة.

وخلاصة القول، أنه بغض النظر عن إختلافات الرؤى بين حزبى العمل والليكود حول مشروع الشرق أوسطية، والتعاون الاقليمى بين إسرائيل والدول العربية - وهو مشروع يبدأ بإسرائيل وينتهى بها بغض النظر عن مصالح العرب، فإن هذا المشروع محكوم عليه بالفشل مسبقا، لأنه مرفوض من الشعوب العربية لاعتبارات أيديولوجية ترفض مبدأ التعاون أو التعامل أصلا مع إسرائيل، مهما كانت الحكومات العربية حريصة أو مضطرة لقبول هذا التعامل معها تحت ضغوط دولية معروفة. كما أن علاقة إسرائيل بمحيطها الإقليمى مازال ناقصا فى ضوء استمرار احتلالها لأراضى عربية ترفض الإنسحاب منها، وتمسكها بمبدأ اللجوء إلى العنف والقوة لتحقيق أهداف التوسع والاستيطان، وهو ما لا يتلاءم منطقيا مع دعاوى السلام والترويج لمشروعات تعاون إقليمى.

وفى محاولة من جانب ناتنياهو لتوحيد الموقف الإسرائيلى من عملية السلام فى التصور النهائى لها، سعى إلى حوار مع حزب العمل المعارض، أسفر عما عرف بإسم وثيقة (بيلينى-إيتان) بإعتبار الأول ممثلا عن حزب العمل والأخير وزيرا فى حكومة الليكود، وأهم بنود هذه الوثيقة الآتى:

أ- القدس موحدة وليست موضوعا للمساومة.

ب-حق إسرائيل فى منع دخول اللاجئين لمناطق سيادتها.

ج- يمكن فتح تعويضات مالية للمتضررين من اللاجئين.

د- الكيان الفلسطينى الذى سينشأ فى ختام المرحلة النهائية سيكون منزوع السلاح وبدون جيش.

هـ- نهر الأردن هو الحدود الأمنية لإسرائيل، ويتم تنظيم عمليات العبور منه حسب إحتياجات الجيش الإسرائيلى، والظروف الأمنية السائدة.

و- يتم تسليح الشرطة الفلسطينية بالشكل الذى يغطى فقط إحتياجاتها الأمنية فى الداخل.

ز- لاعودة لحدود يونيو ١٩٦٧.

ح- تستمر معظم المستوطنات القائمة تحت السيادة الإسرائيلية.

مستقبل الإستيطان فى الأراضى المحتلة

تعد مشكلة الإستيطان فى المناطق المحتلة من أخطر العقبات التى تعرقل سير العملية السلمية، ذلك لأن تاريخ الإستيطان فى هذه المناطق إنما يعبر عن تاريخ الوجود الصهيونى فى فلسطين. حيث يعتبر الاستيطان أداة مزدوجة الهدف لتحقيق المشروع الصهيونى من حيث إستيلاؤه على الاراضى العربية والتخلص من أصحابها، كذلك تحويل المستوطنات إلى ثكنات عسكرية وقلاع محصنة، والمستوطنين إلى جيش مسلح للدفاع عنها. لذلك إتفقت جميع الحكومات الإسرائيلية رغم إختلاف توجهاتها السياسية، على إعتبار الاستيطان ركيزة الإستراتيجية الإسرائيلية لتهويد الأراضى المحتلة، وفرض أمر واقع على الدول العربية والفلسطينيين يصعب تغييره، وخطوة نحو تحقيق الغاية القومية العليا المتمثلة فى اقامة دولة إسرائيل الكبرى من البحر إلى النهر.

ويحكم الاستيطان فى الأراضى المحتلة عدة عوامل إستراتيجية وأمنية واقتصادية واجتماعية، ترتبط بالأبعاد المستقبلية للمشروع الصهيونى الكبير. لذلك تم اختيار مواقع المستوطنات وحجمها والطرق التى تخدمها طبقا لتخطيط وإدارة مركزية من قبل قيادة واحدة فى وزارة التعمير الإسرائيلية وبالتنسيق مع وزارة الدفاع، يستهدف حصار المدن العربية كثيفة السكان، وعزلها عن بعضها، وتقطيع أوصال التجمعات السكانية العربية، مع توفير الإتصال والحماية المتبادلة فيما بين المستوطنات بعضها البعض، وبينها وبين إسرائيل، وبما يحقق الاشراف والسيطرة عسكريا على المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية فى الضفة وغزة، وتمكن من سرعة إنتشار القوات الإسرائيلية فى حالات التوتر لتفرض سيطرتها على كل المناطق المحتلة.

وتعتبر الفترة من عام ١٩٩١ عقب مؤتمر مدريد وحتى عام ١٩٩٤، هى الانطلاقة الكبرى للاستيطان، والتى قادها إرئيل شارون عندما كان وزيرا للاسكان فى حكومة الليكود، حين تمكن بواسطة قرض قيمته ١٣مليار دولار حصلت عليه إسرائيل من الولايات المتحدة، من أن يضاعف

عدد المستوطنين أربع مرات. ولم تتوقف جهود شارون فى هذا المجال حتى بعد أن خرج من الوزارة بسقوط حكومة الليكود، وتولى حزب العمل السلطة عام ١٩٩٢، وحتى عاد الليكود للحكم مرة أخرى فى عام ١٩٩٦. برئاسة نانتياهو، حيث كان يحرك شارون خطط الإستيطان من خلف الستار بواسطة مراكز القوى المتحكم فيها داخل دوائر الاستيطان، وبذلك أصبح **موقف المستوطنات فى الأراضى المحتلة اليوم كالآتى:**

الجولان	٣٧ مستوطنة	يقطنها ١٤٠٠٠ مستوطن
الضفة الغربية	١٥٠ مستوطنة	يقطنها ١٤٠٠٠٠ مستوطن
قطاع غزة	١٨ مستوطنة	يقطنها ٤٠٠٠ مستوطن
بإجمالى	٢٠٥ مستوطنة	يقطنها ١٥٨٠٠٠ مستوطن

يخطط لتكون ٢٥٠ مستوطنة فى عام ٢٠٠٠ تضم ١-٢ مليون يهودى معظمهم فى الضفة الغربية وحول وداخل القدس.

وتشكل المواقع الإستيطانية ثلاثة أحزمة رئيسية تقسم الضفة الغربية طوليا إلى ثلاث شرائح: **الشريحة الأولى** وتمتد بطول غور الأردن على إمتداد الجانب الغربى من نهر الأردن وحتى (عين جدى)، و**الشريحة الثانية** أقيمت على إمتداد المرتفعات الشرقية للضفة الغربية، وتمتد من الجنوب الشرقى لبيت لحم على سفوح المرتفعات المطلة على غور الأردن وحتى بيسان شمالا. أما **الشريحة الثالثة** من المستوطنات، فإنها تمتد من القدس جنوبا وحتى جنين شمالا بمحاذاة خط الهدنة (الخط الأخضر). وتتقاطع هذه الأحزمة الطولية من المستوطنات عرضيا مع تكتلات إستيطانية أخرى تقسم الضفة الغربية إلى شطرين منفصلين، شطر شمال القدس الكبرى، وشطر يشمل القدس والمنطقة جنوبها. وبذلك أصبح الفلسطينيون محاصرين فى ثلاث مناطق هى نابلس ورام الله والخليل، تفصلهم المراكز الإستيطانية فى (أرنيل)، (القدس)، (مجمع عتسيون). وقد أضيف إلى هذه الأحزمة والكتل الاستيطانية خطا استيطانيا جديدا عبر الخط الأخضر له ذراعان، يمتد أحدهما داخل الخط الأخضر ويشمل ١٥ مدينة وقرية، وثانيهما فى الضفة ويشمل ٤٥ مدينة وقرية تمتد من (قباطية) وحتى (باقة الشرقية) وعدد من قرى لواء جنين.

أما فيما يتعلق بالاستيطان فى القدس، فإن الهدف هو إحاطتها بحزامين من المستوطنات، بحيث تتحول القدس إلى عاصمة كبرى، تتلاحم فيها مدينة القدس - من خلال المستوطنات - مع مدن (رام الله) فى الشمال، و (بيت لحم) فى الجنوب، ومستوطنات (أريحا) فى الشرق، ومستوطنات (عيتسيون)

فى الغرب، وأن يقفز عدد اليهود فى القدس الشرقية من ١٥٥ ألف إلى ٧٥٠ ألف فى عام ٢٠٠٠. وقد زاد حجم الاستيطان فى عهد حكومتى حزب العمل خلال الفترة من عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦ بنسبة ٣٩%.

أما الاستيطان فى عهد ناتنياهو، فإن المشرف على تخطيطه وتنفيذه (آرنيل شارون) رغم كونه ليس مسئولا عن الاسكان والاستيطان، إلا أنه صب إهتمامه منذ توليه منصب وزير البنية القومية على موضوع الاستيطان، فقرر منذ البداية إقامة طريقين رئيسيين، أحدهما يشق الضفة الغربية من الشرق إلى الغرب (من كفر قاسم إلى منطقة تانوح) وبتكلفة ٣٣ مليون دولار، وينتهى العمل فيه عام ١٩٩٨. أما الطريق الثانى فيربط السهل الساحلى مع مجموعة المستوطنات الواقعة جنوب نابلس. هذا إلى جانب شبكة أخرى من الطرق الفرعية تستهدف ربط الطرق الرئيسية بالمستوطنات المقامة حول القدس، ولكى تخدم هذه الطرق عشرات الآلاف من المستوطنين الذين لم يصلوا بعد إلى هذه المناطق. وتجدر الإشارة إلى أن حكومتى حزب العمل السابقتين كانا ينفذان فى صمت ودون ضجة أو إعلان جميع المشروعات الإستيطانية التى وضعها شارون قبل خروجه من الوزارة، وذلك حتى لا تفسد المفاوضات التى كانت جارية بين إسرائيل وعرفات. وقد كان هدف شارون وما زال بعد أن عاد إلى الوزارة، كما أعلنه هو بنفسه: "قطع المناطق الفلسطينية طوليا وعرضيا من أجل حبس الفلسطينيين فى أحياء ضيقة أو جزر صغيرة فى بحر من الإحتلال الإسرائيلى، وذلك بإحاطة كل مدينة عربية بحزام من المستوطنات حتى يصبح من الممكن فى أى وقت فرض الحصار عليها وتجويعها وإخضاعها". وهو تطبيق دقيق لسياسة سابقة إتبعتها حكومة جنوب أفريقيا العنصرية فى الماضى لاحتواء وحصار المناطق التى يقيم فيها السود فى أحياء مغلقة أطلق عليها (بنتوستان) والتى منحت كأوطان لقبائل (البنتو) حين كانت تدير هذه القبائل أمور حياتها تحت نظام الحكم الأبيض الذى كان يحيط بهم من كل جهة.

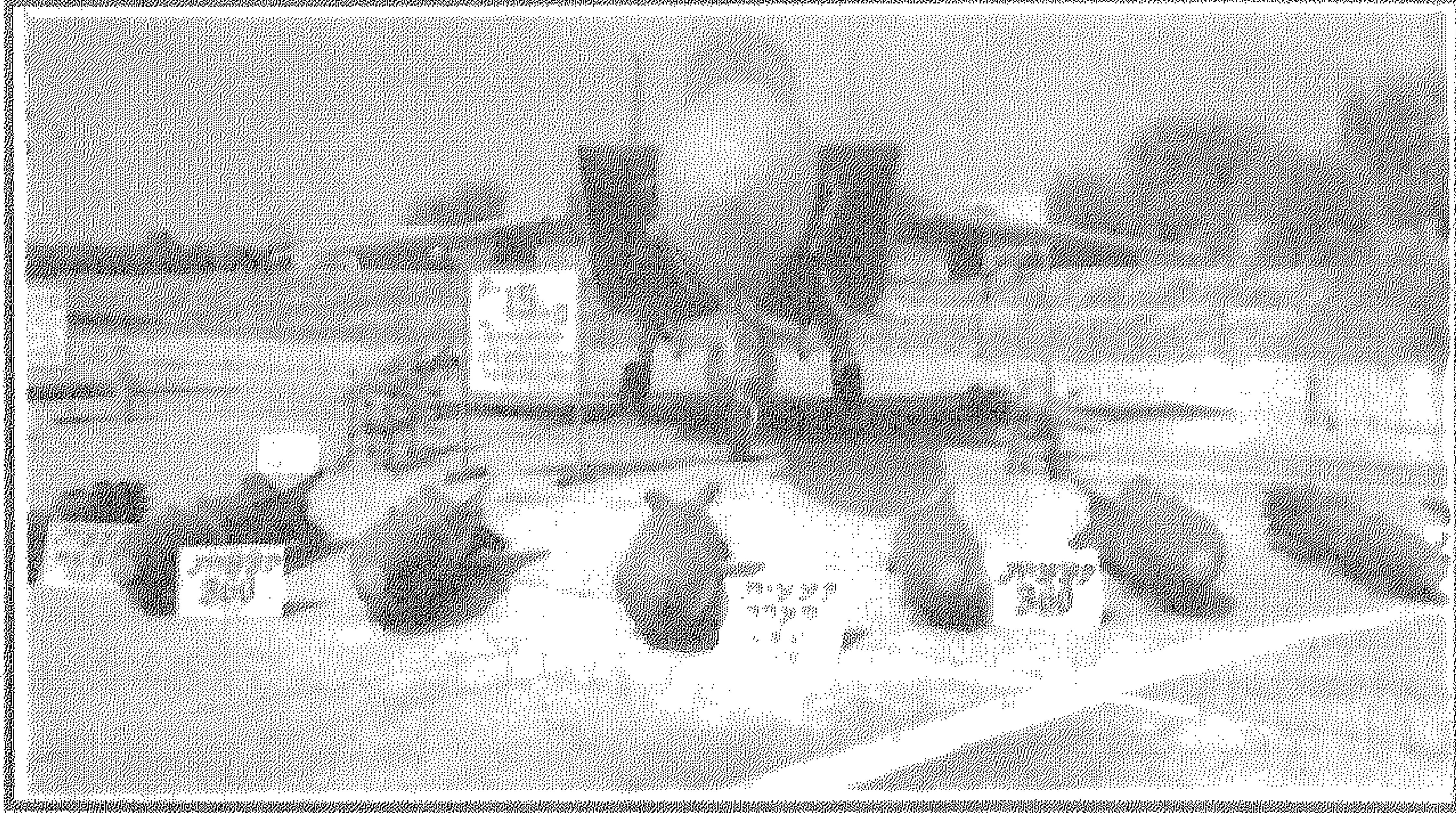
وتقوم حكومة ناتنياهو حاليا بإعداد مشروع لتكثيف الإستيطان ليس فقط فى الضفة ولكن أيضا فى (جوش قطيف) بقطاع غزة، وفى الجولان. وتتجه النية إلى تشجيع عشرات الآلاف من الأسر الجديدة على الإنتقال إلى المستوطنات التى ستقام فى هذه المناطق. وفى المرحلة الأولى سيتم إسكان ٣٠٠٠ وحدة سكنية شاغرة حاليا بأكثر من ١٠ آلاف مستوطن فى جميع المناطق، مع إعطاء أولوية لليهود المتدينين، وإقامة مشروعات إنمائية عديدة فى هذه المناطق تشارك فيها وزارة الدفاع. أما المرحلة الثانية فإنها تتعلق

بمشروعات بناء مستوطنات وافقت عليها لجان التخطيط بحكومة حزب العمل وما زالت معطلة، وما تحتاجه من مشروعات البنية الأساسية مثل المدارس والمستشفيات والمؤسسات العامة. ويشارك كبار الرأسماليين اليهود فى الخارج فى تنفيذ خطة الإستيطان الجديدة، خصوصا خارج الخط الأخضر. وقد وضع ناتنياهو صيغة جديدة للإستيطان إطلق عليها (نظرية الكتل) والمقصود بها إقامة كتل إستيطانية على طول الطرق الدائرية بهدف صنع إمتداد يهودى، وستكون هذه هى المرحلة الثالثة، بمعنى إقامة مستوطنات جديدة على طول محاور المرور الجديدة فى الطرق الدائرية. وتقول (نظرية الكتل): "ليس من الضرورى بناء مساكن بالذات، بل يمكن أيضا بناء مراكز تجارية، ومناطق صناعية، وحتى محطات وقود". وفى هذا الصدد يتحدث شارون عن تكثيف الإستيطان فى مناطق حددها فى قطاع بعرض ٢٠كم من الخط الأخضر شرقا حيث الهضاب والمناطق الصخرية المطلة على إسرائيل، وبما يوفر حماية للمراكز السكانية فيها، كذلك قطاع آخر مواز بعرض ٢٠كم من نهر الأردن وغربا، وقطاع ثالث عرضه بضعة كيلومترات على جانبى الطرق بين منحدر الساحل والبقاع الأردنية. كذلك قطاع أمنى حول القدس ومستوطنات (هالفين) وحتى الهضاب المطلة على البحر الميت، وعلى جانبى طريق القدس-البحر الميت، مع اقامة مدينة جديدة للمتدينين أطلق عليها (بيتار) جنوب القدس، وحى خاص بهم فى مستوطنة (معالية أدوميم) شرقى القدس، كما تحوى الخطة بناء ٢٠.٧٧٠ ألف وحدة سكنية للمتدينين فى السنوات من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨، وهو ما يعنى إعطاء دور هام للمتطرفين من أجل فرض وإحكام السيطرة الإسرائيلية على المناطق المحتلة، والتصدى لأى مقاومة من جانب الفلسطينيين.

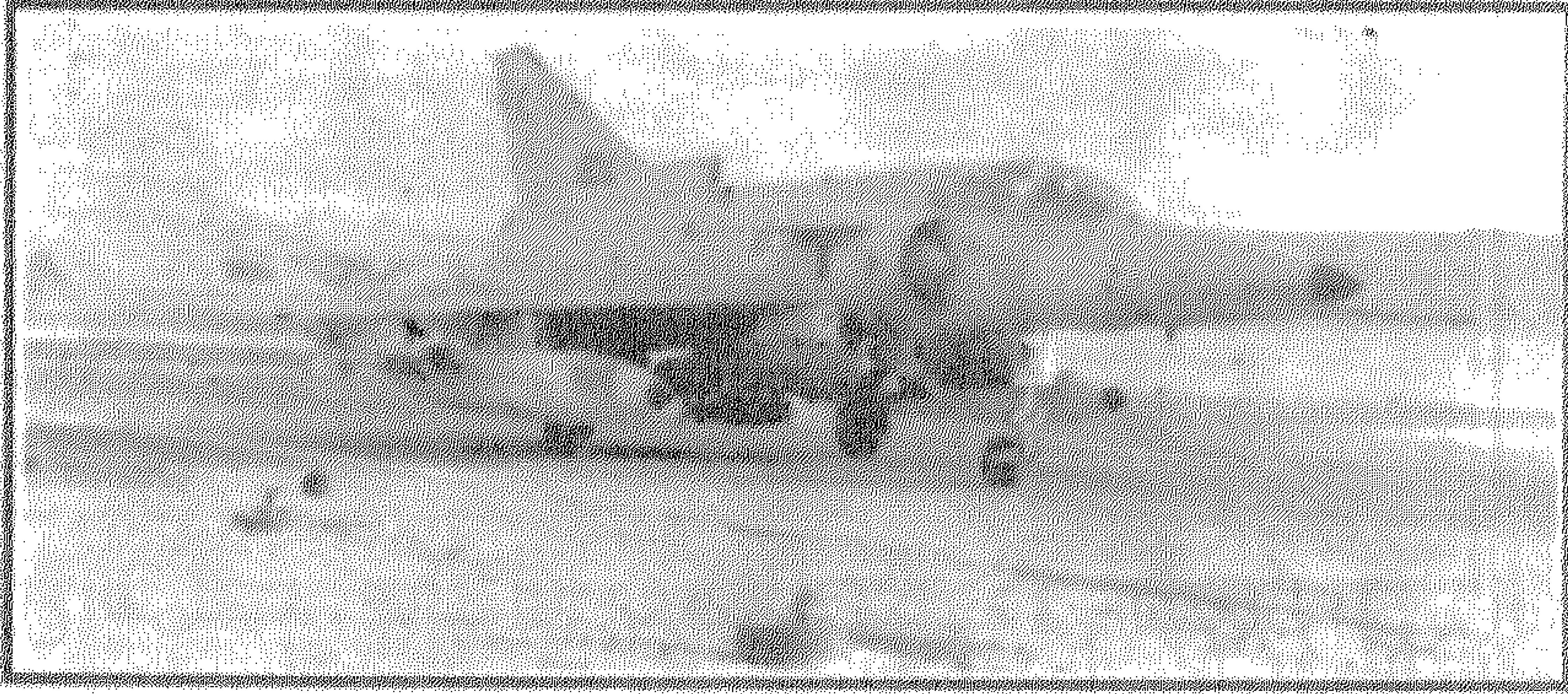
وتؤكد خطط الإستيطان المستقبلية على تأكيد مفهوم (الإستيطان المدينى)، بمفهوم تحويل المستوطنات إلى مدن صغيرة يتوافر فيها مخزون كبير من الطاقة البشرية ذات الطبيعة المهنية، مع التقليل من أشكال الإستيطان الزراعى والتوسع فى مجال الإستيطان الصناعى الذى يجمع فى طياته جميع متطلبات الأمن، وإعطاء أفضلية فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة شرق الشريط الساحلى الأكثر قربا من المراكز الاقتصادية والاستيطانية النشطة، خاصة على محور هضاب الجليل الغربى، حيث يخطط لاقامة ما يطلق عليه (مراصد الجليل)، وهى مراكز تجمعات صغيرة تشكل نوايات للاتساع العمرانى مستقبلا، كذلك هضاب (شفا عمرو) و (رامات منشيه) و (الشارون الشرقى) و (ممر القدس) ومنطقة المنخفضات (الشغيلة الشرقية) و (غور بئرسبع). كذلك الاهتمام بتطوير

مراكز سياحية جديدة فى الجليل وحول القدس وفى صحراء يهودا وعلى شاطئ البحر الميت بالتعاون مع الأردن. وخلق مجال جديد للاستيطان العلمى، من خلال تطوير مؤسسات مركزية فى مجالات الثقافة والتعليم والفكر والعلوم والأبحاث والتطوير ومسائل العقيدة الصهيونية، وذلك طبقا لمقاييس عالمية، وبحيث يمكن إشغالها بطاقات بشرية مهنية وعلمية وفكرية عالية المستوى، وحتى تكون هذه المؤسسات قادرة على جذب الكفاءات العلمية الفكرية والمهنية من اليهود المقيمين فى الخارج، بجانب إقامة محاور إتصال مع المؤسسات والهيئات المماثلة على المستويين الاقليمى والدولى.

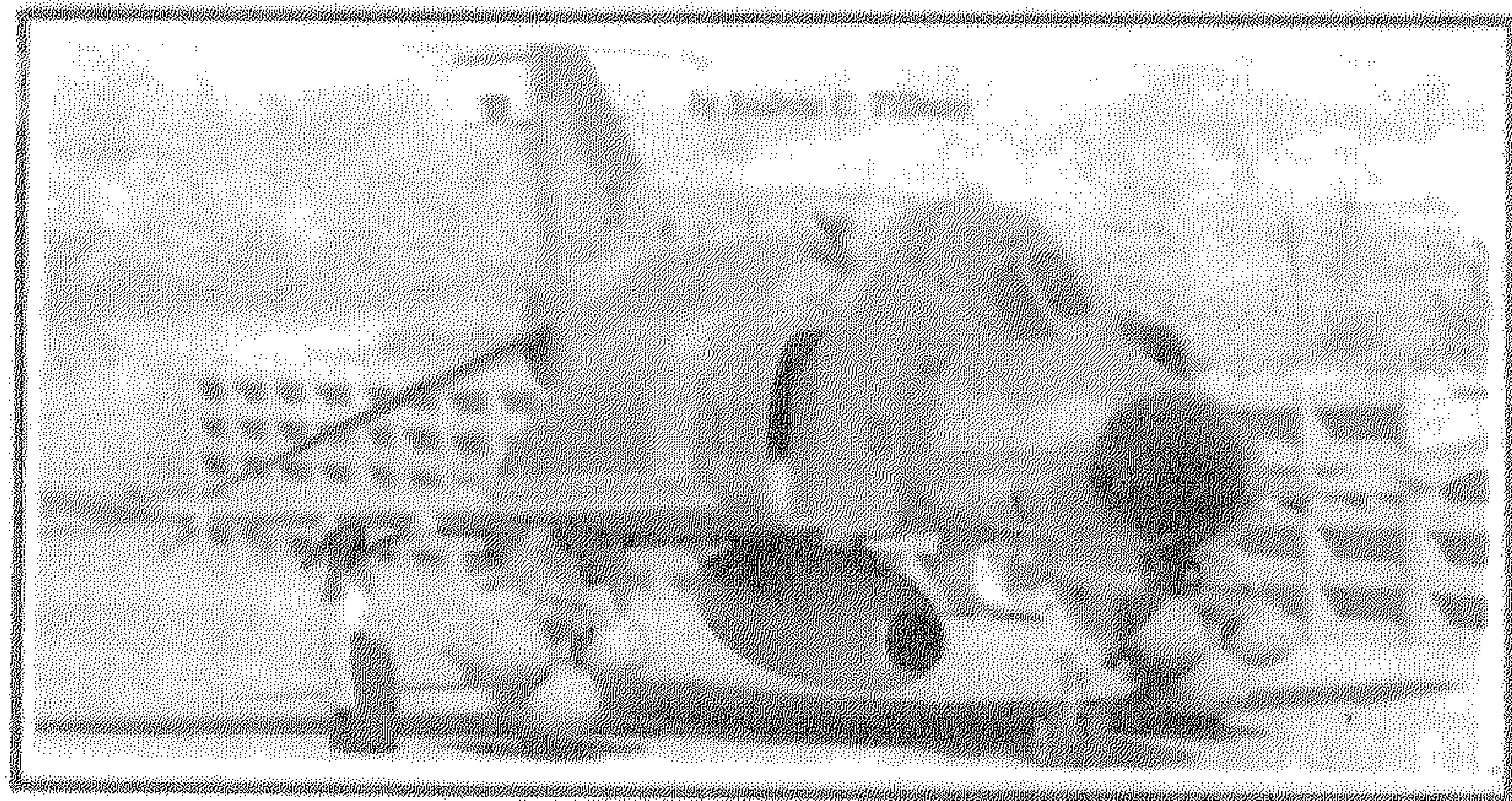
أما فى مدينة الخليل التى تشكل حاليا بؤرة توتر، فإن التخطيط الاستيطانى لها يستهدف إقامة حى يهودى داخل المدينة، بالاضافة لأربعة جزر إستيطانية صغيرة حول المدينة أكبرها مستوطنة (كريات أربع) المقامة حاليا جنوبها وتضم ٨٠٠ مستوطن، مخطط لها أن تتوسع بحيث تتحول إلى مستوطنة مدينية صناعية تضم ١٥٣ ألف مستوطن.



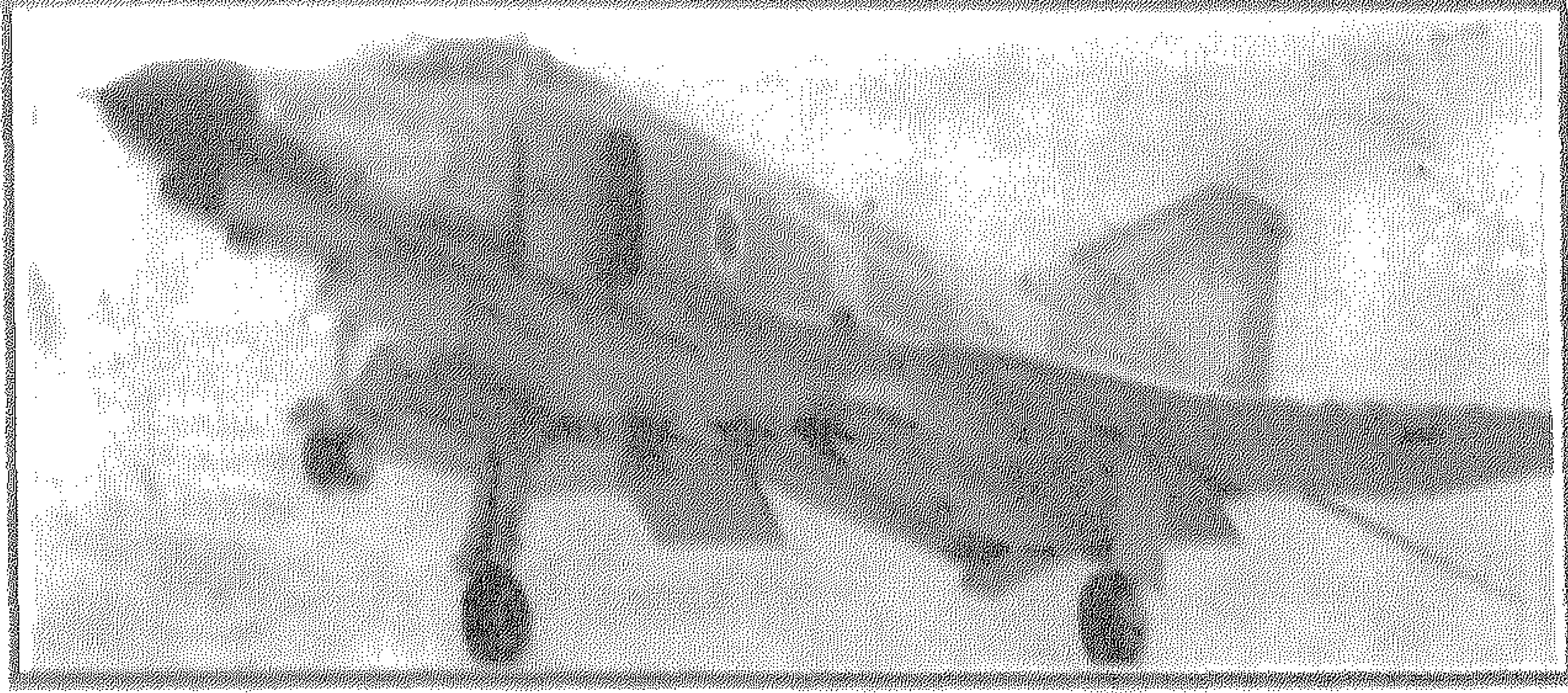
المقاتلة (ف - ١٥) ، مجهزة بأنظمة إسقاط حر للقنابل النووية .



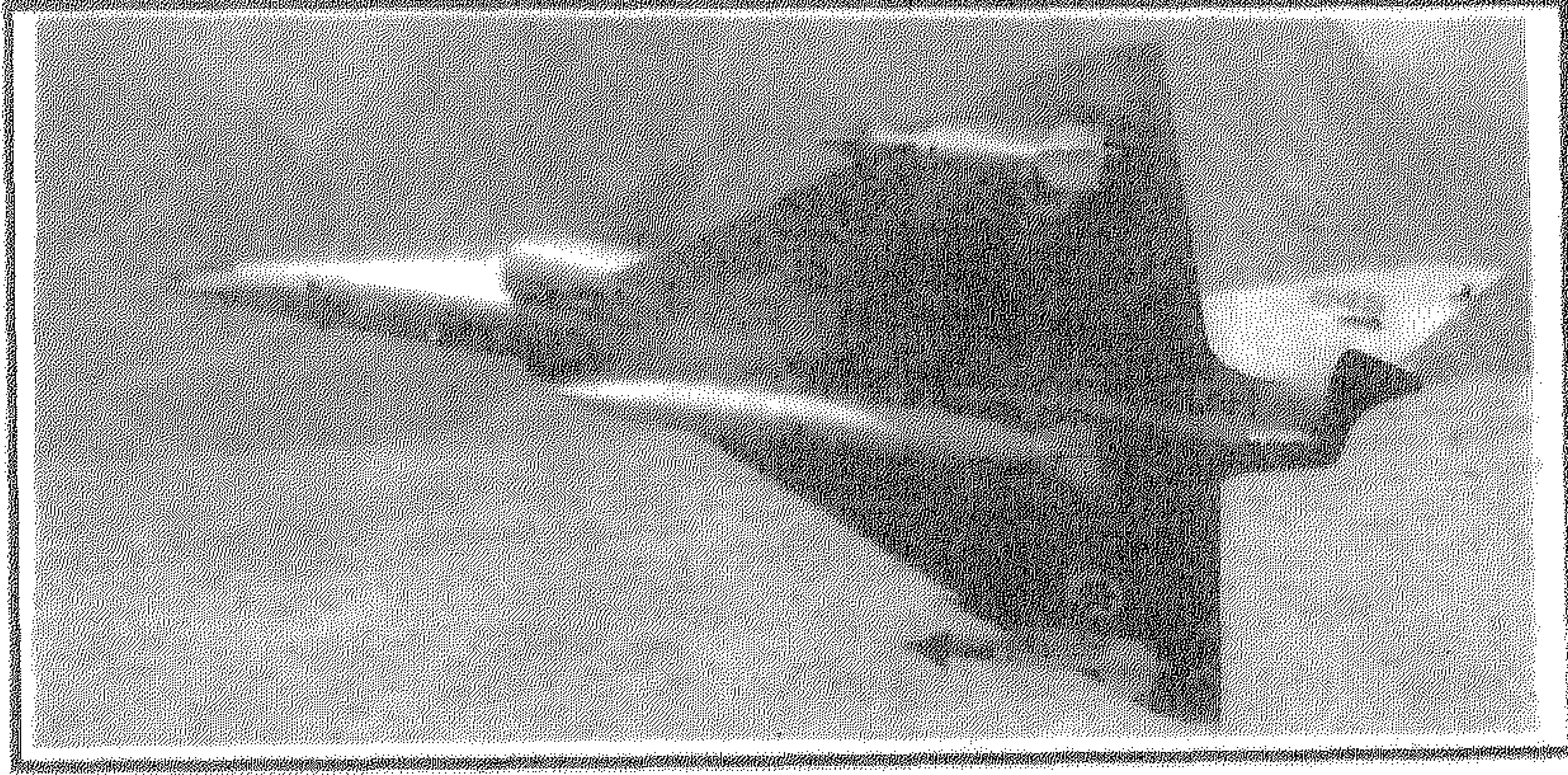
المقاتلة (كفير) مجهزة أيضاً بأنظمة إسقاط حر للقنابل النووية .



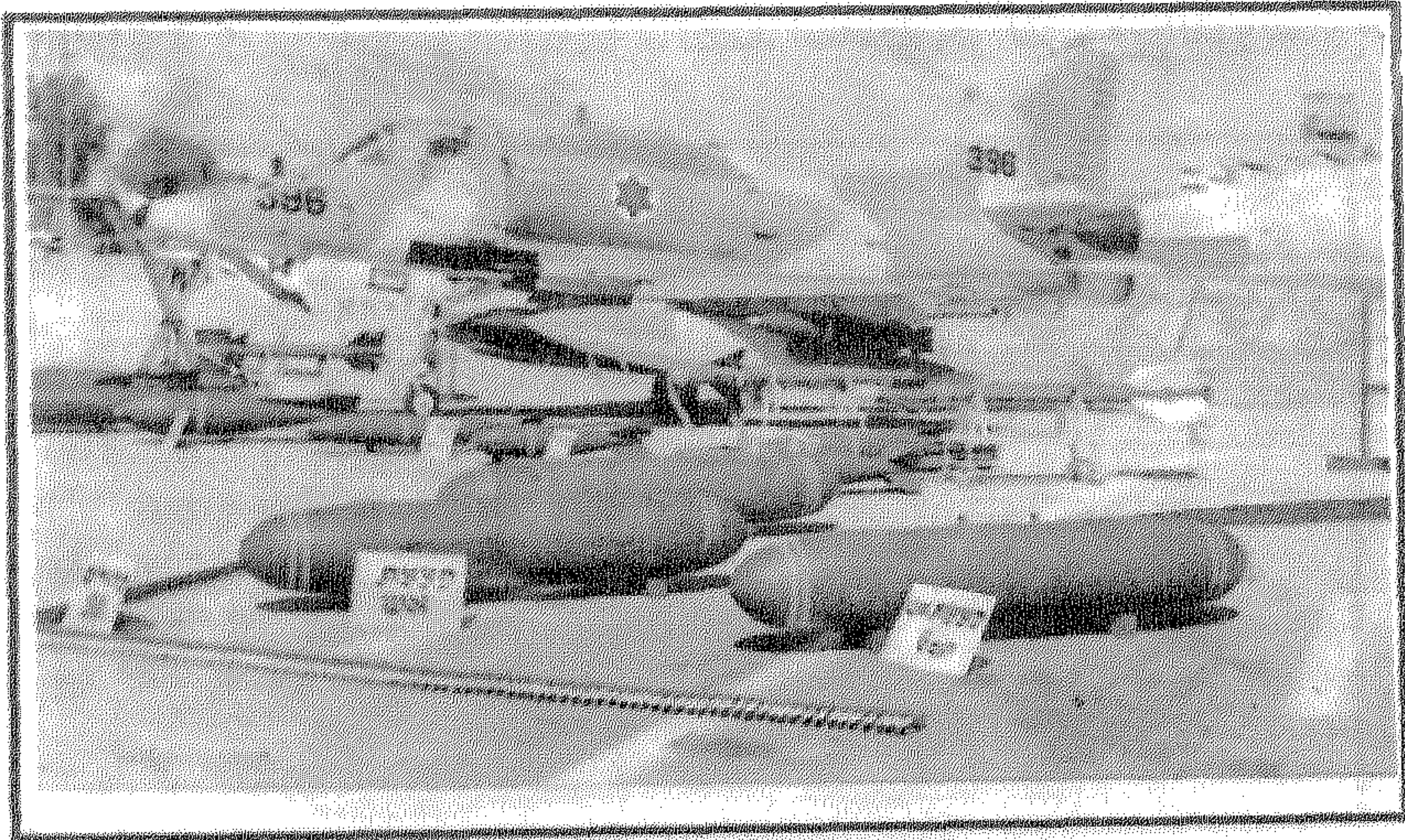
مقاتلة إسرائيلية مجهزة بقنابل عنقودية .



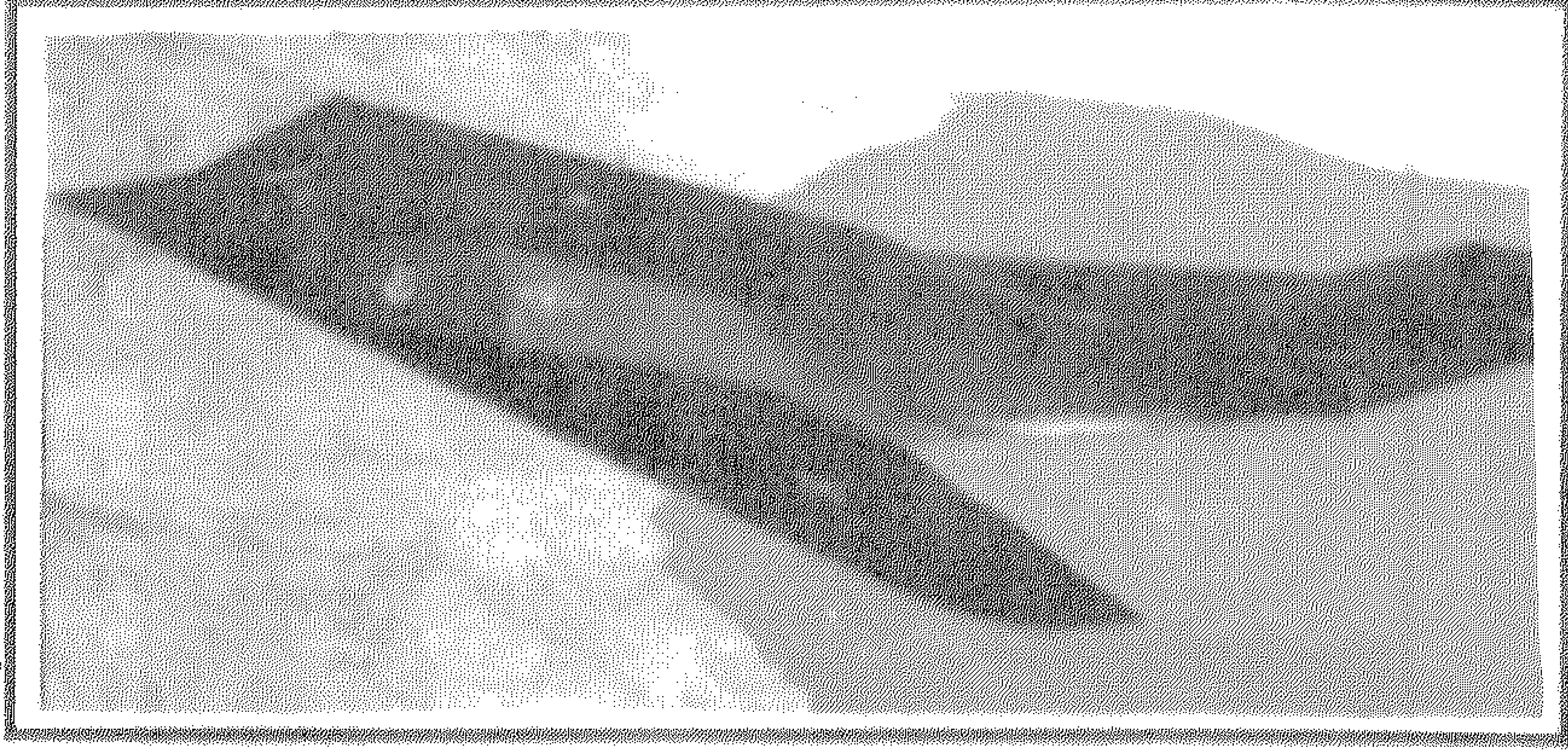
المقاتلة (فانتوم - ٢٠٠٠) إحدى الوسائل الإسرائيلية لإيصال أسلحة الدمار الشامل إلى أهدافها .



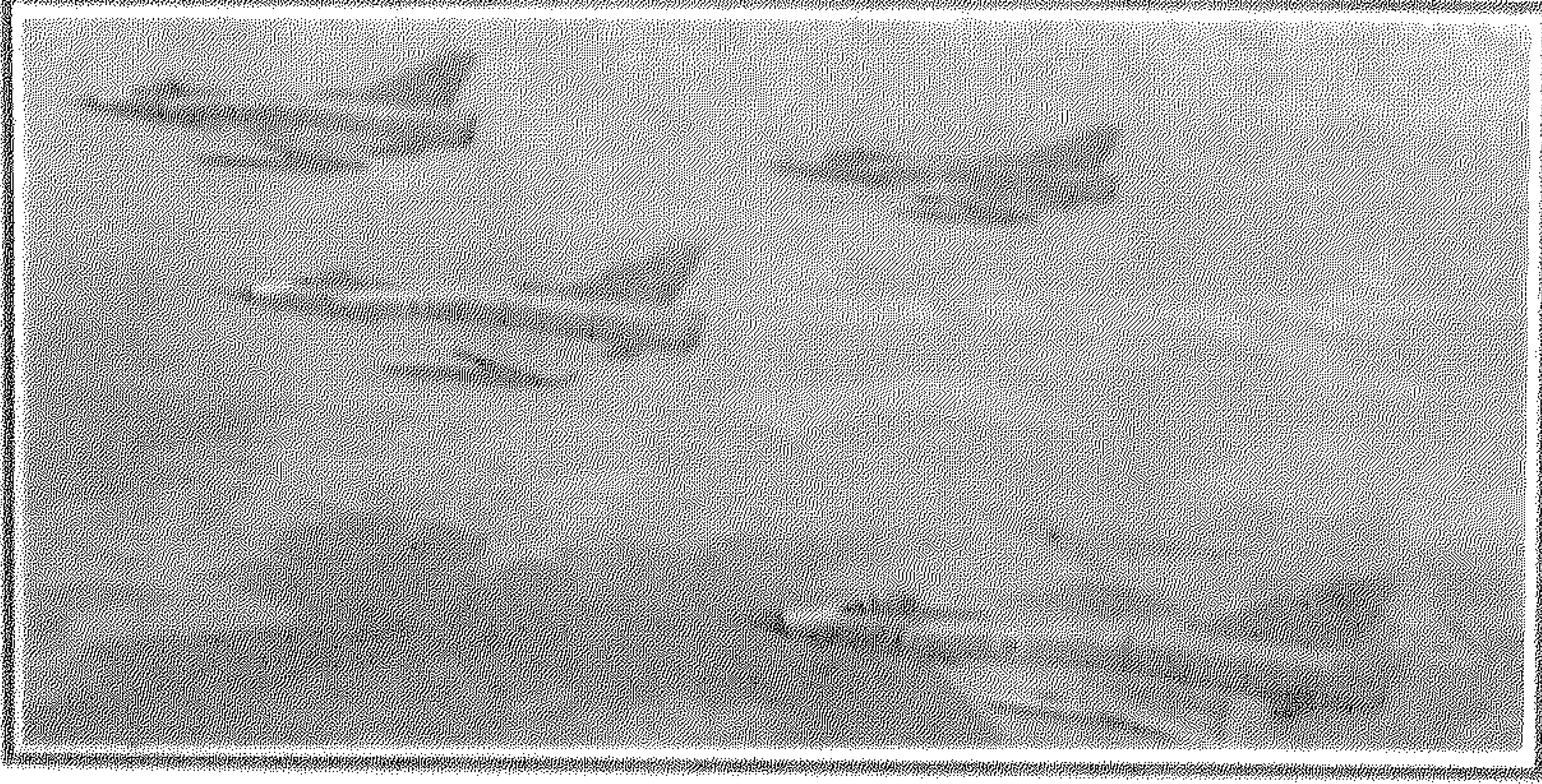
الميراج الفرنسية ، كانت أداة إسرائيل الرئيسية فى الضربات الجوية أثناء حروبها السابقة ، وأساس تصميم المقاتلة كفير .



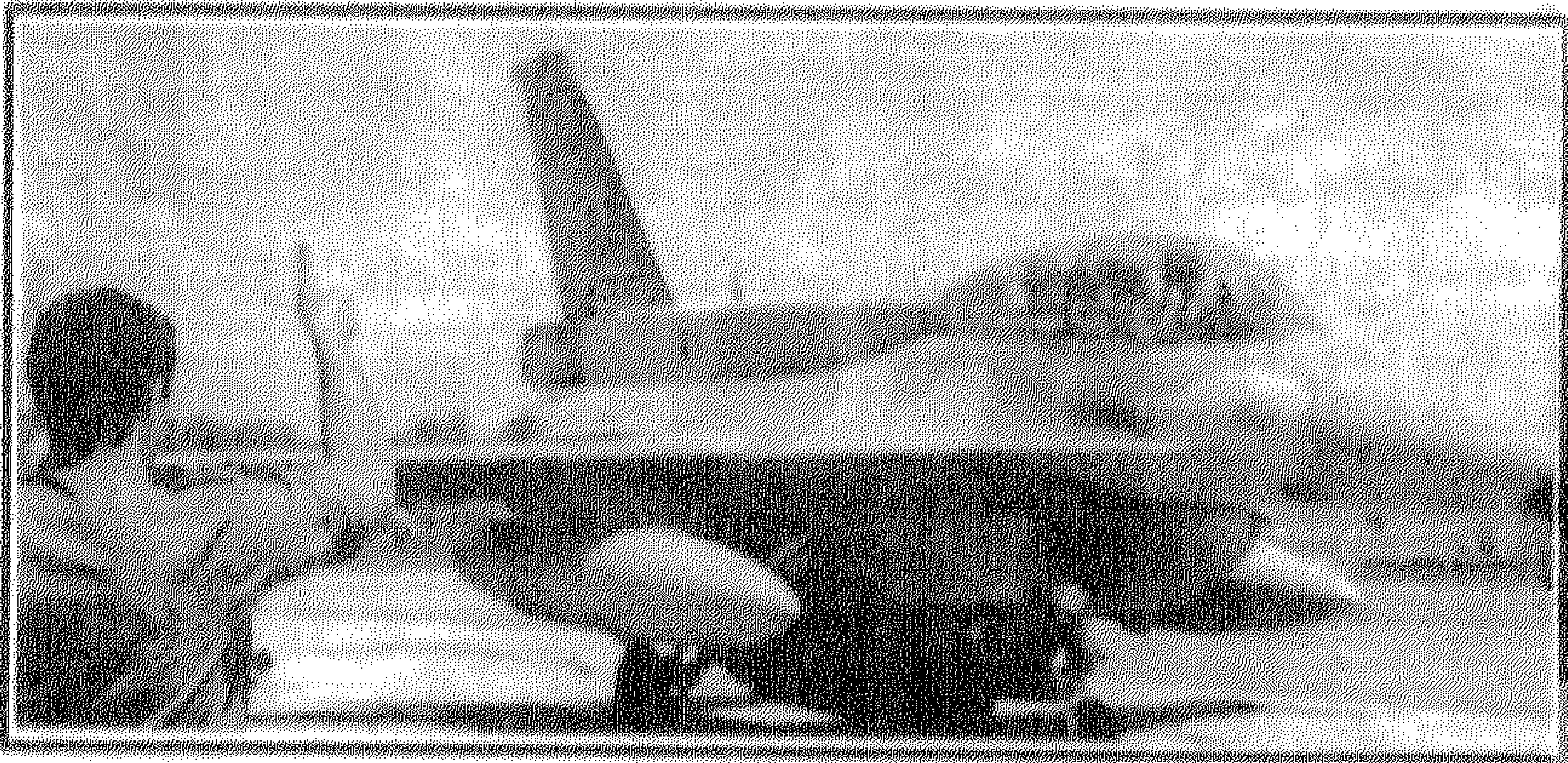
التفوق الإسرائيلى ، لم يحقق لها الأمن الذى تنشده .



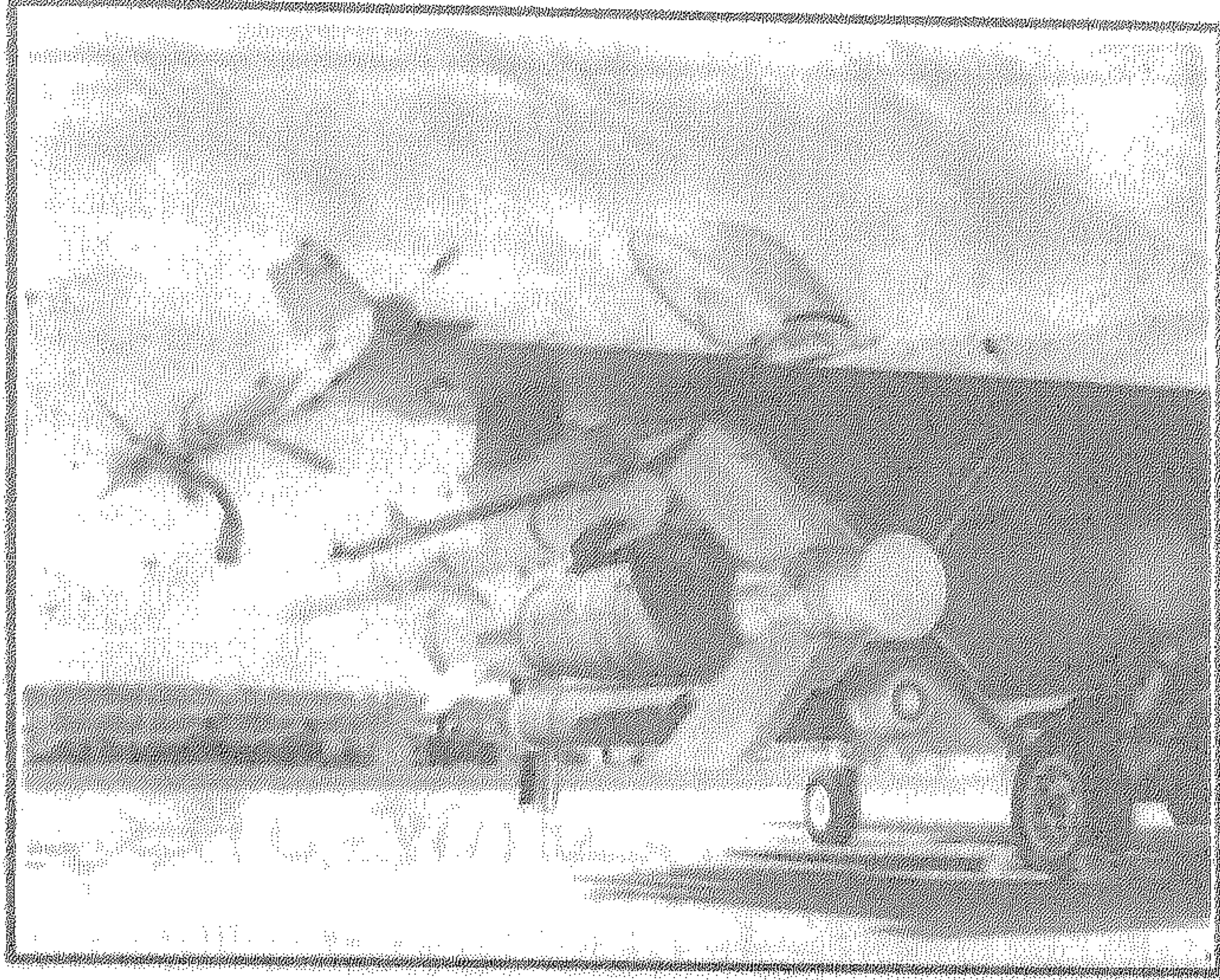
المقاتلة الأمريكية (ف - ١١٧) الشبح ، تسعى إسرائيل للحصول على تكنولوجيا (ستيلث) التى تتمتع بها لتطبقها على مقاتلاتها خلال العقد القادم.



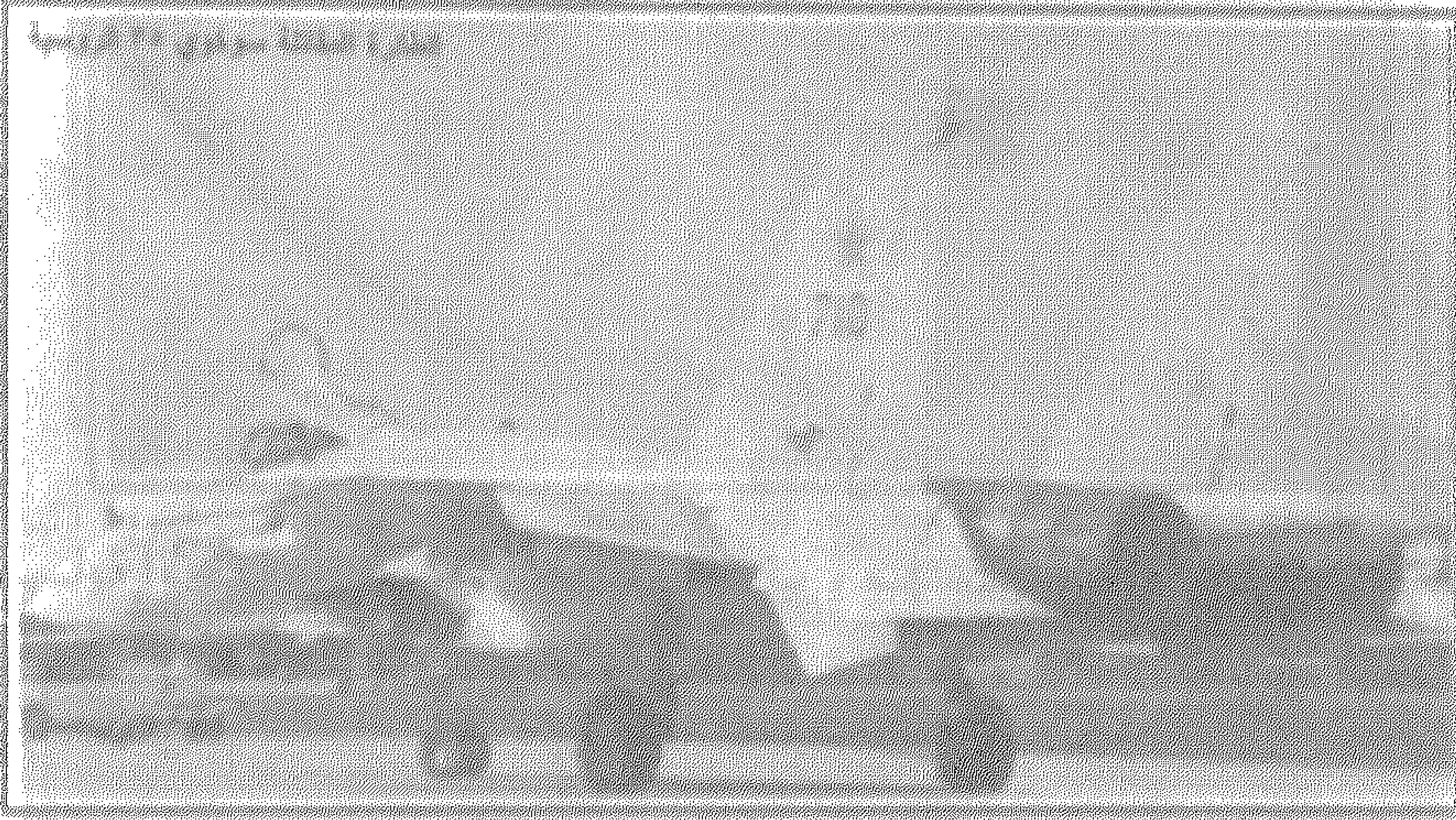
حماية الأجواء الإسرائيلية أثناء الحرب ، مهمة تضطلع بها المقاتلات الإعتراضية (ف - ١٦) ، (كفير) .



الإعداد الجيد للخدمة الأرضية فى القواعد الجوية والمطارات ، عنصر أساسى تهتم به إسرائيل لتحقيق أقصى معدل من الطلعات الجوية (٥ / ٦ طلعة / يوم) في ظروف الحرب الكيميائية .



الصاروخ (بايثون - ٤) ، جيل جديد من الصواريخ جو / جو أنتجته مؤسسة الصناعات الجوية الأسرائيلية ، سيكون له دور أساسي فى الحرب الجوية المقبلة.



المقاتلة الروسية القاذفة (سوخرى - ٣٥) ، تخشى إسرائيل من حصول الدول العربية عليها فى العقد القادم لما تشكله من تهديد للعمق الإسرائيلى .



المقاتلة الروسية القاذفة (سوخوى - ٢٧) . إمتلاك الدول العربية لها. يحيد التفوق الجوى الإسرائيلى ، ويقضى على الخلل القائم فى الميزان العسكرى لصالح إسرائيل .

الباب الثانـــى

البعد الإستراتيجى لإدارة الصراع العربى-الإسرائيلى مستقبلا

الفصل الثالث

نموذج جديد للأمن الإسرائيلى

تطور النظرة الإسرائيلية لعامل القوة ومحدوديتهـا:

هل بالقوة يتحقق السلام والأمن؟ سؤال عاد يفـرض نفسـه مرة أخرى على الساحة الإسرائيلية، بعد أن طرحه مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل فى عام ١٩٨٢ إبان الحرب اللبنانية التى أطلق عليها (عملية سلام الجليل)، وقال عنها: "سيسود الهدوء والسلام البلاد فـى الأربعين عاما القادمة". ثم أثبتت الخمسة عشر عاما التالية لهذه الحرب أن السلام والهدوء - الذى كان ينشده بيجين هو أبعد ما يكون عن إسرائيل. كما أن هناك شكوكا لدى الكثيرين فى إسرائيل حول إمكانية صمود السلام مع مصر خلال الأربعين عاما القادمة، بالنظر لفتور العلاقات بين البلدين وضعف عمليات تطبيع العلاقات بينهما، خصوصا على المستوى الشعبى، حيث لا يزال المصريون (دولة وشعبا) يعتبرون إسرائيل هى العدو الرئيسى لمصر. وينطبق هذا الشعور والإدراك على باقى البلدان العربية والاسلامية بدرجات متفاوتة رغم وجود علاقات رسمية وغير رسمية بينها وبين إسرائيل. وقد أوصلت هذه الحقيقة خبراء الأمن والإستراتيجية فى إسرائيل إلى حقيقة واستنتاج مفاده أن لإسرائيل إحتياجات أمنية كثيرة يستحيل علـى القوة العسكرية وحدها أن تلبيها، خصوصا مع ما ثبت من أن استخدام القوة يتخلله فى كثير من الأحيان نقاط ضعف تحول دون تحقيق الأهداف المتوخاة من اللجوء إلى القوة.

هذا بالإضافة لما أثبتته الحروب والعمليات العسكرية المحدودة التى وقعت فى السنوات الأخيرة، من أن تفوق القوة العسكرية الإسرائيلية ليس مضمونا بصفة مستمرة وعلى المدى الطويل، ويرجع ذلك إلى إفتقادها التكامل مع باقى عناصر القوى الشاملة للدولة، خصوصا القوتين البشرية والاقتصادية مع ضعف العمق الجغرافى للدولة، وهى مقومات يتفوق فيها العرب على إسرائيل. خصوصا مع إمكانية نجاح العرب فى تضييق الفجوة

التكنولوجية والنوعية القائمة بينهم وبين إسرائيل، والتى تعتمد عليها الأخيرة كعنصر تفوق تتميز به فى صراعها المصيرى والمستمر مع العرب، الذين أثبتوا قدرتهم على المضى قدما فى سباق التسلح التقليدي والفوق تقليدى وبمستوييه الكمى والنوعى، مع إحتمال غير مستبعد بأن يلجوا باب النادى النووى فى مرحلة مستقبلية.

ولقد أثبتت الحروب التى خاضتها إسرائيل أن إستخدامها القوة المسلحة بالأسلوب (الكلاوزفيتزى) لكسر إرادة الخصم وفرض إرادة المنتصر عليه من خلال تدمير قوته المسلحة بشكل نهائى، أصبح أمرا مشكوكا فيه بدرجة كبيرة بسبب الكثير من القيود المادية والسياسية والمعنوية التى تحول دون ذلك. كما وأن الصراع العربى-الإسرائيلى يعتبر من الناحية الزمنية من الصراعات الممتدة تاريخيا (مثل الحرب العربية-الصليبية التى دارت فى القرن الثانى عشر لأكثر من مائة عام)، كذلك لتداخله فى شبكة العلاقات الإقليمية والدولية، وإحتمالات تدخل أطراف أخرى فيه بدرجات متفاوته. لذلك فإن الرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية الجديدة تطالب بتعديل الأهداف والمهام الإستراتيجية للقوات المسلحة الإسرائيلية من تصفية النزاع العربى-الإسرائيلى عن طريق شن حرب مدمرة وحاسمة وشاملة، إلى القدرة على القيام بعمل عسكرى لا تتكبد فيه إسرائيل خسائر جسيمة، وينقل ساحة الصراع من ميدان القتال إلى مائدة المفاوضات، وفى هذه الحالة تعتبر فعالية القوة العسكرية الإسرائيلية وديناميكيتها هى الضمانة لنجاح المفاوضات لصالح إسرائيل.

ويلخص الجنرال أهارون ياريف رئيس المخابرات العسكرية الأسبق تطور النظرة الإسرائيلية لعامل القوة العسكرية فيقول: "مازالت الجيوش العربية تتعاظم من الناحيتين الكمية والنوعية، فى حين وصلت إسرائيل إلى حدود مقدرتها القصوى على النمو الكمى. وهناك مؤشرات خطيرة علىى أن الثغرة النوعية التى تمتعت بها إسرائيل فى الماضى أصبحت تتقلص تدريجيا. فقد صارت الجيوش العربية أكبر حجما وأفضل تجهيزا، كذلك أكثر تحصينا وفعالية سواء من ناحية القوة النارية أو خفة الحركة مقارنة بالماضى. وفى إطار هذه الظروف سيكون من الصعب على إسرائيل حسم الحروب بسرعة من خلال إستراتيجيتها التقليدية القائمة على نقل القتال إلى داخل أرض العدو. لذا فإنه من الأفضل لإسرائيل أن تستغل فرصة تفوقها الحالى لتمضى قدما فى عملية السلام لتحقيق أفضل شروط لها، وذلك قبل أن يتغير ميزان القوة العسكرية لغير صالحها، خصوصا بعد أن إكتسبت الجيوش العربية خبرات عسكرية أوسع نتيجة الحروب التى خاضتها، كما

أصبحت قياداتها العسكرية أكثر إحترافا بعد أن كانت فى الماضى قيادات شبه سياسية، هذا إلى جانب زيادة قدرة العرب على تصنيع الكثير من إحتياجاتهم العسكرية محليا بما يوفر لهم قدرا من الاعتماد الذاتى فى حالة فرض حظر خارجي عليهم فى مجال التسلح".

وقد اعترف موشى ديان وزير دفاع إسرائيل الأسبق بحدود تنامى القوة العسكرية الإسرائيلية، وفى ذلك قال عام ١٩٧٨: "إذا إستمر سباق التسلح فى الشرق الأوسط - وهو سيستمر بل وسيتعاظم أيضا - فإننا سنصل إلى وضع نجد فيه دبابة فى كل فناء فى إسرائيل، وترابط حاملة جنود مدرعة بجوار كل منزل، وتقف هليوكبتر فوق سطح كل مبنى. وببساطة تعلن الدولة إفلاسها. إن جيشنا يشبه الديناصور الذى يعتمد على قدمين إقتصاديتين يقومان أساسا على الإعانات الخارجية. لذلك يتعين علينا الإحتفاظ بجيش صغير وفعال ورخيص ومحترف. وذلك من أجل تلبية متطلبات الأمن الجارى والصراعات العسكرية المحدودة، وبسلاح نووى لأغراض المواجهة الشاملة. وإذا لم نسع لذلك من الآن فإننا سوف نتدهور إلى حد الإختناق الإقتصادى الكامل". لذلك يعتقد خبراء الأمن الإسرائيليين أن نموذج الأمن الحالى، والذى يعتمد فقط على بناء القوة العسكرية، قد بلغ نهايته، وأنه قد أصبح من الواجب إعادة النظر فيه بصورة أساسية فى ضوء عدم القدرة على زيادة حجم القوة العسكرية بنفس الأسلوب والمعدل الذى زادت به فى الماضى، وذلك بسبب القيود الجيوبوليتيكية التى تعانى منها إسرائيل، والتى لا تقتصر فقط على محدودية الطاقة البشرية، ولكن أيضا محدودية الإمكانات الإقتصادية والتى أجبرت زعماء إسرائيل فى السنوات الأخيرة على رفض توجيه أية موارد مالية إضافية إلى المؤسسة العسكرية، حتى من أجل تلبية متطلبات أمنية هامة لإسرائيل مثل إستكمال مستويات تخزين الذخائر وبما يكفى خوض حرب لمدة طويلة، وهو ما تسبب كثيرا فى إثارة خلافات بين رئيس الحكومة ووزير المالية من جهة، ووزير الدفاع ورئاسة الأركان من جهة أخرى، كذلك الخلاف القائم حاليا بين ناتنياهو وبين وزير دفاعه إسحق مردخاى بسبب تقليص الميزانية الدفاعية وإلغاء بنود هامة منها.

ولقد تسببت الضائقة المالية التى أصابت إسرائيل منذ الثمانينات وحتى اليوم فى تقليص أنشطة الجيش على مستويات عديدة، منها ما هو متعلق بالتوسع أفقيا فى بناء تشكيلات ووحدات إضافية، ومنها ما هو متعلق بإحداث تطوير نوعى فى مجالات التنظيم والتسليح والتدريب وإعداد مسرح العمليات المستقبلى والاستعداد اللوجيستى للقوات المسلحة بأفرعها المختلفة،

حتى وصل الأمر إلى عدم امكانية تنفيذ خطتى عمل متعددتى السنوات، وإلغاء خطط شراء وتطوير أسلحة ومعدات معينة يتطلبها مسرح العمليات المستقبلى، مما كان له تأثير سلبى على مستويات الاستعداد القتالى. وقد فرضت هذه القيود على رئاسة الأركان العامة أن تعمل بأسلوب الأولويات حتى يمكن الاحتفاظ بمستوى معقول من الكفاءة القتالية لما هو موجود من حجم القوات المسلحة دون زيادة كمية. وقد إكتشفت اللجان التى بحثت موضوع الأمن فى وزارتى المالية والدفاع، أنه من الصعب عليها تدبير الموارد المالية التى يمكن وضعها تحت صرف وزارة الدفاع فى المستقبل لكى تلبى متطلبات الأمن الإسرائيلى، بل وأبدت هذه اللجان إستغرابها حول الكيفية التى سيتم بها المحافظة على القوات المسلحة وتطويرها، ذلك لأن رئاسة الأركان لا تعمل بموجب خطة عمل متعددة السنوات (خمسية أو عشرية) منسقة مع وزارة المالية وموافق عليها من مجلس الوزراء، بل بخطة عمل سنوية وطبقا لاحتياجات أمنية آنية؛ لذلك فإن الجيش غالبا ما يرى نفسه بعد بضعة سنوات يسير فى طريق عمل بدون غطاء مالى، خصوصا إذا ورطت وزارة الدفاع نفسها فى مشروعات تطوير أنظمة تسليح ومعدات لم تجر لها دراسة جدوى كافية، مما يؤدى إلى إلغائها بعد أن يكون قد بذل فيها الكثير من الجهد والمال والوقت، مثل مشروع المقاتلة (لافى).

إنعطافات حادة تخشاها إسرائيل فى المستقبل

أ- تتحسب إسرائيل لاحتمالات وقوع انعطافات حادة فى المستقبل تضاعف من حجم التحديات التى تواجهها، تتمثل أساسا فى حدوث تبدل أساسى فى ميزان القوى القائم بينها وبين الدول العربية، والذى يميل بشدة لصالح إسرائيل حاليا. وقد ينتج هذا التحول بسبب نشوء جبهة عربية موحدة خصوصا بين دول المواجهة، أو حدوث تغيرات جوهرية فى الأنظمة السياسية العربية لغير صالح إسرائيل، مثل تحالف إستراتيجى بين العراق وسوريا قد تنضم له إيران، سواء فى ظل القيادات السياسية الحالية أو القادمة، أو وصول قيادات دينية متطرفة إلى الحكم فى مصر والأردن وبما قد يؤدى إلى إلغاء معاهدات السلام الموقعة معهما، كذلك سيطرة منظمة حماس على الساحة الفلسطينية بعد رحيل عرفات، أو بروز نظام سياسى فى ليبيا يتحالف مع مصر ويترتب عليه سحب القوات المصرية المتواجدة على الحدود مع ليبيا وتحويلها إلى سيناء.

ب- كما تخشى إسرائيل من نجاح أى دولة عربية - بوسيلة أو بأخرى - فى الحصول على سلاح نووى، وفشل إسرائيل والولايات المتحدة فى

إجهاض مثل هذا المشروع مبكرا رغم القيود العديدة المفروضة على الدول العربية فى هذا الشأن. يدخل أيضا فى إطار التسلح حصول الجيوش العربية على أنظمة تسليح متطورة جدا يمكن أن تحد من التفوق النوعى لجيش إسرائيل. مثل مقاتلات حديثة طرازات (ف-١٥، ميراج ٢٠٠٠، ميج ٣٢، سوخوى ٢٤)، ودبابات (إبرامز م-١، ت-٨٠، ليوبارد-٢)، وعربات قتال مدرعة (ب.م.ب-٢، برادلى). كذلك تخشى إسرائيل من تزود القوات البحرية العربية بفرقاطات مسلحة بالصواريخ سطح/سطح وغواصات متطورة، بحيث تكون قادرة على تنفيذ مهام هجومية فى المياه العميقة (خارج المياه الإقليمية). أو حصول الجيوش العربية على تكنولوجيا الذخائر الذكية الموجهة ذاتيا فى المقاتلات وسفن القتال والمدفعية والصواريخ المضادة للدبابات والطائرات. كما تتحسب إسرائيل جيدا لتطور ترسانات الصواريخ أرض/ أرض البالستية متوسطة المدى المتواجدة فى الدول العربية، وإحتمال حصول الدول العربية على صواريخ مضادة للصواريخ (مثل الصاروخ الروسى S-300، والأمريكى باتريوت)، وما يمكن أن تحمله الصواريخ البالستية من أسلحة دمار شامل كيميائية وبيولوجية.

ج-وقوع تطورات داخلية فى إسرائيل من شأنها أن تؤدى إلى إضعاف القدرة على تطوير قواتها المسلحة، واستخداماتها.. مثل تقلص ميزانية الدفاع، أو انخفاض حاد فى حجم المساعدات الأمريكية، كذلك وقوع خلافات داخل النخبة الحاكمة فى إسرائيل مع تورط المؤسسة العسكرية فيها، وهو ما يمكن أن يكون له انعكاسا سلبيا فى إنقسام المجتمع الإسرائيلى ووقوع إضطرابات داخلية واسعة يصعب معها إتخاذ قرارات سياسية صائبة فى قضية الحرب والسلام تحظى بالإجماع القومى.

د- حدوث سياق سياسى جديد من شأنه فرض قيود على حرية العمل العسكرى الإسرائيلى، خصوصا فى مجال تنفيذ استراتيجية الردع وتوجيه الضربات الوقائية والمسبقة عندما يتطلب الموقف ذلك. وقد تفرض هذه القيود من قبل الولايات المتحدة إذا وجدت أن مثل هذه الضربات تشكل تهديدا لمصالحها فى المنطقة (كما حدث فى حرب عاصفة الصحراء عام ١٩٩١ عندما ضغطت إدارة الرئيس السابق بوش لمنع إسرائيل من الرد على الضربات الصاروخية التى تعرضت لها من جانب العراق). أو قد تتعرض إسرائيل لضغوط دولية أثناء إدارتها لحرب جارية بالفعل، وبما يعوقها عن تحقيق أهدافها الإستراتيجية النهائية من الحرب أو العمل العسكرى المحدود الذى تنفذه (كما حدث فى العملية العسكرية التى شنتها

إسرائيل ضد جنوب لبنان فى إبريل ١٩٩٦، والتى عرفت بعناقيد الغضب، حيث ضغطت كل من الولايات المتحدة وفرنسا فى نهاية العملية من أجل إيقافها بسبب المجزرة التى ارتكبتها إسرائيل فى قرية قانا). أو قد تفرض القيود على العمل العسكرى بسبب إعتبارات داخلية بحتة، مثل الكلفة السياسية والاقتصادية الباهظة التى تصاحبه.

الحاجة إلى الربط بين الإعتبارات السياسية والإستراتيجية فى نظرية الأمن الجديدة

يعتقد الكثير من الإستراتيجيين الإسرائيليين أن فشل الكثير من الحروب لا يرجع فقط إلى عدم الإدراك السليم لنوايا الخصم وأهدافه الحقيقية، وحجم وطبيعة القوة العسكرية التى خصصها لتنفيذها وأوضاعها وإستراتيجية عملها المستقبلية، بل يرجع فى الأساس إلى عدم الربط بين الإعتبارات السياسية وخطط العمليات العسكرية الموضوعة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية. يظهر ذلك بوضوح فى عدم التفكير سلفا فى الأشكال المرغوبة لنهاية الحرب، كذلك عدم وجود تنسيق بين الأهداف والمهام الإستراتيجية للقوات المسلحة وبين خطط إستخدام القوات وفقا لهذه النهاية المرغوبة للحرب، والافتقار بشكل عام إلى أفكار قابلة للتطبيق وقادرة على الربط النظرى والعملى وبشكل منهجى بين الإعتبارات السياسية والاعتبارات الإستراتيجية عند وضع أهداف ومهام القوات المسلحة وخطط استخدامها القتالى.

كما يؤكد هؤلاء أيضا على أن تاريخ حروب إسرائيل منذ إنشائها لم يحظ فيما يتعلق بتخطيط أهداف الحرب بالاهتمام الكافى من حيث إرتباطها بالجوانب السياسية والأشكال المرغوبة لنهاية الحرب، خصوصا عند إدارتها بواسطة العسكريين. ويرجعون ذلك إلى الإفتقار للخبراء الذين يمكنهم أن يصيغوا بدقة رؤية متعددة الأبعاد لنظرية أمن قومية، وعدم كشف القادة السياسيين عن حقيقة أهدافهم السياسية من الحرب، كما لا يتوافر على المستوى الحكومى الوحدات القيادية القادرة على القيام بالتحليل المتعمق للموقف، ووضع السيناريوهات المحتملة لمسار الحرب، ويرجع ذلك إلى حد كبير بسبب هيمنة المؤسسة العسكرية فى إسرائيل على القادة السياسيين، وفرض رؤيتهم السياسية والعسكرية عليهم، خصوصا مع إستمرار بقاء المفهوم العسكرى المتطرف الذى يقول: "إن حدود إسرائيل النهائية تصنعها أقصى ما يمكن أن تصل إليه جنازير الدبابات وأقدام الجنود الإسرائيليين"، وما يمكن أن يترتب على هذا المفهوم التوسعى الخطير من مشاكل سياسية

واستراتيجية لا تستطيع إسرائيل مواجهتها وتحمل مسئوليتها، بالنظر لمحدودية القدرة لديها على الدفاع والاحتفاظ بالمناطق التى قد تصل إليها فى حروبها والتمسك بها لفترة زمنية طويلة.

وتتفاقم القضية بالنسبة لإسرائيل عندما يتسم الموقف بحالة من عدم التيقين Uncertainty، وهى غالبا ما تشوب مواقف الأطراف المشتبكة فى الأزمة بالنظر لتداخل عوامل داخلية وخارجية كثيرة، مما يعطى تسارع عالى فى وقع الأحداث. وكان لهذه الحالة من عدم التيقن تأثيرات سلبية عديدة على خطط العمليات وإدارة الحرب. ويتوقف النجاح فى تقليل تأثير العوامل غير اليقينية على صناعة القرار ووضع الخطط المنفذة له إلى حد كبير على نجاح أجهزة المخابرات فى توفير معلومات يقينية، وقدرة القيادات السياسية والعسكرية على صياغة إفتراضات (سيناريوهات)، سياسية وعسكرية بشأن الأزمات السياسية المتوقعة، والتى قد تتصاعد إلى حد المواجهة العسكرية المحدودة أو الحرب الشاملة.

فإذا ما وضعنا فى الإعتبار التطور التكنولوجى السريع فى أنظمة التسليح ومعدات القتال، ووسائل الإستطلاع والإنذار المبكر، والقيادة والسيطرة والحرب الإلكترونية، والإستشعار عن بعد، والذخائر الذكية، ودور الحواسب الإلكترونية فى صنع القرار.. إلى غير ذلك من التطورات الحديثة، فإن نظرية الحرب بالنسبة لدولة تعتمد على هذه الوسائل والأساليب فى تخطيطها لحرب وإدارتها فى ساحة القتال المستقبلية، سوف تختلف عن دولة أخرى تصيغ نظرية الحرب بتوجهاتها السياسية والعسكرية معتمدة على أنظمة التسليح ومفاهيم وأساليب قتال تقليدية عفى عليها الزمن ولا تصلح لميدان القتال المستقبلى. كذلك فإن أى نظرية حرب يسترشد فى توجهاتها بمفهوم سياسى دفاعى قائم على رد الفعل بإيقاف هجوم معادى والاكتفاء بذلك، سوف تختلف عن نظرية حرب أخرى تتبنى الخيار الهجومى من أجل تحقيق أهداف سياسية طموحة وتوسعية، وإن تغلفت هذه الأهداف بدعاوى الحرب الوقائية.

وتمثل هذه الرؤية أهمية كبيرة بالنسبة لإسرائيل بالنظر لكون الاعتبارات السياسية لم يكن لها دورا رئيسيا فى صياغة أهداف الحرب وخططها العسكرية، مما أدى إلى كسب بعض الحروب التى خاضتها إسرائيل على الصعيد العسكرى، ولكنها خسرتها على الصعيد السياسى (مثل حربى ١٩٥٦ و ١٩٨٢). ويرجع الخبراء الإسرائيليون ذلك فى الأساس إلى الفشل فى الدمج الكامل بين فن السياسة وحرفية الحرب. فإذا أضفنا إلى ذلك حاجة إسرائيل إلى نظرية حرب غير نمطية تستند إلى ما تعتقده من تفوقها

النوعي في مواجهة التفوق الكمي العربي، كذلك وضع قيود الميزانية الدفاعية في الإعتبار، وهو ما يفرض إعطاء نظرة أكثر دقة وشمولية لجدوى تكلفة تطوير أو الحصول على كل عنصر من عناصر القوة المسلحة، فإنه سيتضح بشكل أقوى الإعتبارات السياسية والإستراتيجية، التي ينبغي أن تمثل نقاط الانطلاق الأساسية في تطوير القوات المسلحة الإسرائيلية، وتحديد أهدافها ومهامها الإستراتيجية، وبذلك يسهل صياغة نظريات الأمن والحرب والاستخدام القتالي للقوات، والتي توفر الإطار النظري الإستراتيجي لذلك، وبالتالي إمكانية صياغة سياسة دفاعية لإسرائيل ذات مراحل زمنية متعددة، تتواءم مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية المتوقعة في البيئات المحلية والاقليمية والدولية مستقبلا.

ويرفض المطالبون بتعديل نظرية الأمن، ووضع نظرية حرب جديدة، أن يترك أمر تحديد الغايات والأهداف القومية والإستراتيجية لإسرائيل إلى السياسيين فقط، بل يطالبون بإشراك العسكريين فيها أيضا، بالنظر للارتباط الوثيق بين الأهداف القومية والسياسية للدولة، وبين القدرة العسكرية المتاحة والممكنة لتحقيقها، إلى جانب صعوبة التنبؤ بتطور القوات المسلحة في الدول الموجودة في دائرة الجوار الجغرافي والمجال الحيوي لإسرائيل، والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتسارعة في هذه الدول وفي المحيط الدولي المؤثر بشكل عام. وسيكون في مقدور القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية المشتركة - وهي تصيغ نظرية الأمن الجديدة - أن تأخذ في الحسبان مجموعة الاعتبارات والمتطلبات السياسية المرنة، والتي ستكون بمثابة معاييرا وقيودا فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بمفاهيم الأمن القومي، وبناء وتطوير القوة المسلحة، وتخطيط وادارة الحرب.

ويفرق المنظرون لنموذج الأمن الإسرائيلي بين ثلاث نظريات على النحو التالي:

أ- نظرية الأمن القومي: ينصب إهتمامها على التهديدات التي يواجهها الأمن القومي الإسرائيلي في بعديه الخارجي والداخلي، وعلى الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، ومتطلبات مواجهتها على نفس الأصعدة والمستويات تحقيقا للغايات والأهداف القومية العليا والتخصصية التي تضعها القيادة السياسية للدولة في كل مرحلة زمنية طبقا

للتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية الجارية والمتوقعة، وتعتبر القيادات السياسة والعسكرية للدولة هى المنوط بها وضع هذه النظرية.

ب- نظرية الحرب: وهى التى تشكل أساس بناء القوات المسلحة الإسرائيلية، وسياسة تطويرها فى جميع أفرعها، وتحدد أهدافها ومهامها الإستراتيجية، وإستخداماتها على المستوى الإستراتيجي، وبما يحقق الهدف السياسي-العسكرى للدولة الذى وضعته القيادة السياسية، واضعة فى الاعتبار العوامل الجيوبوليتيكية والاقتصادية والاجتماعية لإسرائيل، والتى تشكل محددات القوة. وتعتبر رئاسة الاركان العامة هى المسئولة عن صياغة هذه النظرية.

جـ- نظريات القتال: تهتم أساسا بأساليب الاستخدام القتالى للقوات على المستويين التعبوى والتكتيكى، والتى تتطور من حين لآخر بفعل التطور التكنولوجى المستمر فى معدات وأسلحة القتال، والخبرات المكتسبة فى الحروب، وذلك على الساحتين الدولية والإقليمية.

لذلك يطالب خبراء الأمن والإستراتيجيا فى إسرائيل بضرورة إجراء تحليل سياسى بعيد المدى للموقف السياسى والعسكرى لمستقبل المنطقة حتى عام ٢٠١٠، بحيث يركز على إحتمالات الحرب والسلام، وكيفية مواجهة كل حالة من هاتين الحالتين، كذلك بحث أهداف الحرب القادمة باحتمالاتها المحدودة والشاملة، وباستخدام أسلحة تقليدية فقط، أو بإضافة أسلحة دمار شامل. كذلك فى حالة مواجهة دولة عربية واحدة أو عدة دول فى وقت واحد، أو تحالف عربى شامل، أو تحالف عربى-إسلامى فى الدائرة الإقليمية. وفى ضوء ذلك - ومع الوضع فى الاعتبار الامكانات المتاحة والممكنة - يمكن وضع نظرية حرب تنظم فعاليات القوات المسلحة الإسرائيلية فى العقد القادم، وبما يتيح خيارات متعددة من الناحية السياسية. وفى ضوء إستيضاح (معدلات الانتاج) القصوى لنموذج الأمن الجديد، يمكن للقيادة السياسية أن تصدر توجيهات سياسية واضحة للقيادة العسكرية، تفترض سيناريوهات محددة تحوى إحتمالات المبادأة بعمل عسكرى، وإحتمالات أخرى برد الفعل على أعمال عدائية قد تفاجأ بها إسرائيل.

العودة لفكرة (الأسباب المبررة للحرب) Casus belli

تدخل هذه الفكرة التى إبتدعها شارون عندما كان وزيرا للدفاع، فى إطار نظرية الردع، وتعنى هذه الفكرة إعلان إسرائيل عن إجراءات محددة إذا إتخذها خصوم إسرائيل ستكون سببا لانتقال إسرائيل من حالة السلم إلى

حالة الحرب بشكل فورى ومباشر ودون حاجة للاعلان عن ذلك. يدخل فى هذا الاطار العديد من الاجراءات التى يصعب حصرها.. مثل خرق إتفاقيات وقف اطلاق النار، وإغلاق الممرات البحرية فى وجه السفن الإسرائيلية، وتحركات جيوش دول المساندة العربية إلى أراضى دول المواجهة العربية، كذلك وقوع عمليات إرهابية تسبب خسائر جسيمة لإسرائيل تكون احدى الدول العربية مسئولة عنها، وإحتمال تبنى إحدى الدول العربية لبرنامج نووى أو قيام تحالف إستراتيجى بين دول المواجهة العربية، ونشر صواريخ أرض/جو على إمتداد نهر الأردن، أو خرق الوضع الراهن المتفق عليه مع سوريا ولبنان.. الخ، وبما يسمح لإسرائيل بشن حرب وقائية باعتبار أى من الاجراءات السابقة يشكل تهديدا لأمن إسرائيل، ويعطيها المبرر للدفاع عن نفسها، وقد تسعى إسرائيل لاختلاق مثل هذه الظروف لتشكل لها الذرائع والمبررات لشن حرب بدعوى أنها وقائية، فى حين تكون إسرائيل قد هيأت لنفسها الظروف المناسبة لشنها.

ويرجع عودة إسرائيل للتمسك بفكرة (الاسباب المبررة للحرب) إلى تعاظم قوة الجيوش العربية نوعا وكما، وإحساس إسرائيل بالانكشاف بعد معاهدات السلام التى أبرمتها مع بعض الدول العربية، وستبرمها مستقبلا مع سوريا ولبنان، وهو ما يعنى عودتها إلى موقف استراتيجى أشبه بما كانت عليه فى عام ١٩٦٧، كذلك إدراكها بأنها بلغت الحد السقفى فى القدرة على النمو الكمى لقواتها المسلحة بسبب قيودها الجيوبوليتيكية، وعدم قدرتها على مجاراة العرب فى هذا السباق.

مفهوم الاعتماد على الذات Self reliance

هو مفهوم قديم فى العقيدة والممارسات اليهودية فى عالم (الجيتو)، وعلى وجه التحديد فى بلدان شرق أوروبا. حيث فرضت حمامات الدم التى مارستها شعوب هذه البلدان ضد تجمعات اليهود بسبب ما أشاعوه من مظاهر الفساد فى هذه المجتمعات وسيطرتهم على إقتصادياتها - أن ينغلقوا على أنفسهم ويعتمدوا على ذواتهم فى تلبية معظم إحتياجاتهم. وقد إنتقل هذا المفهوم مع اليهود المهاجرين إلى فلسطين فى الأربعينات، وقد دعمت من هذا المفهوم تقلبات السياسة البريطانية إبان فترة الانتداب، حين كانت فى أحيان تشجع إستقرار اليهود فى فلسطين، وفى أحيان أخرى تعارض ذلك. ثم إرتفع هذا الشعار ليصير جوهر الأمن الإسرائيلى عقب إنشاء الدولة بعد أن وجدت نفسها معزولة ومحاصرة وسط أجواء من العداوة العربية.

وقد ترتب على هذا المفهوم مجموعة من النتائج السياسية والإستراتيجية، أبرزها النظرة إلى الصراع العربى-الإسرائيلى على أنه

حقيقة قائمة ومعطاة لا يمكن إلغائها أو التهرب منها، وبالتالى فهو صراع مصيرى مفروض على إسرائيل، وكل ما تستطيعه حياله أن تخطط لتتعامل معه من أجل بقائها. ومن ثم فإن أى حديث عن سلام حقيقى بين العرب وإسرائيل هو نوع من الوهم والحديث الدعائى بعيد الصلة بالواقع السياسى والأيديولوجى الذى يمنع قيام أى تعايش سلمى حقيقى وطويل الأمد بين العرب وإسرائيل.

وكنتيجة بديهية لإدراك إسرائيل صعوبة قيام تعايش سلمى بينها وبين العرب، فقد ترتب على ذلك ظهور مبدأ (الحرب القائمة Dormant War) حتى بعد توقيع إتفاقيات السلام مع مصر والأردن والفلسطينيين. والتى إعتبرها الكثير من الإسرائيليين لا تزيد عن كونها إتفاقيات تؤمن حالة من اللاسلم واللاحرب أو هدنة مسلحة، لأن عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم المحتلة يعد فى منطق التاريخ أمرا حتميا لا يمكن تجاهله، ومع إصرار إسرائيل على منعهم من ذلك، فلا بديل إذن عن الحرب. ساعد على تأكيد هذا المفهوم عند الإسرائيليين نظرتهم إلى العرب بإعتبارهم مجتمعا من الأغيار، ينظر لليهود نظرة العداوة والرغبة فى الاستئصال. وقد أحدث هذا المفهوم عقدتين فى السلوك الإسرائيلى. أحدهما عدوانية، وثانيهما ما يمكن أن نطلق عليه (عقدة الإغتصاب)، والذى يؤدى فى أية لحظة الى اشتعال الحرب بين الطرفين، وبالتالى إلى صياغة العقيدة القتالية الإسرائيلية على أساس مفهوم (الأمة المحاربة Nation in arms) والتى فيها جميع الأفراد - رجال ونساء - حتى سن ٥٥ سنة ينبغى أن يكونوا قادرين على حمل السلاح والدفاع عن إسرائيل، لا فرق فى هذه الأمة بين عسكريين ومدنيين.

ولما كانت شكوك الإسرائيليين فى غيرهم من الأمم لا تنتهى، حتى وإن كانوا من أصدق أصدقائهم مثل الأمريكيين اليوم، والفرنسيين والبريطانيين فى الخمسينات والستينات، خصوصا مع الإدراك الإسرائيلى لعمق المصالح الغربية فى الدول العربية - وأخطرها بالطبع النفط العربى وعائداته - وهو ما يمكن أن يمثل عامل ضغط على الدول الكبرى إذا ما أحسن العرب إستخدام ما لديهم من موارد، سينعكس تلقائيا فى ضغوط تمارسها هذه الدول الكبرى على إسرائيل - خاصة من أجل إجبار إسرائيل على تقديم تنازلات اقليمية فى إطار عملية السلام الجارية - وهو ما يتطلب من إسرائيل أن تكون فى جميع الأوقات قادرة على الاستغناء عن المساعدات الاقتصادية والعسكرية التى تحصل عليها من الخارج، وأن تعتمد على نفسها فى تلبية جميع إحتياجاتها الأمنية. وقد تأكد هذا الدرس فى عام ١٩٦٧ عندما أوقف الجنرال ديجول رئيس فرنسا إمداد إسرائيل باحتياجاتها من قطع غيار

الطائرات الميراج، وإضطرت إسرائيل أن تعتمد على نفسها فى هذا المجال وأنتجت بالفعل المقاتلة (كفير) التى لا زالت فى الخدمة الجوية حتى اليوم بعد أن سرقت تصميمات المقاتلة الميراج من سويسرا، كما قامت باستبدال محرك المقاتلة الفرنسية الميراج بمحرك المقاتلة الأمريكية ف-٤.

وتشبه إسرائيل موقفها فى هذا الصدد بموقف الاتحاد السوفيتى السابق عندما كانت الولايات المتحدة والدول الغربية تطبق عليه نظرية (الإحاطة والتطويق الرأسمالى Capitalist encirclement)، كذلك فإن التطويق العربى لإسرائيل ينبغى أن يواجه بسياسة إسرائيلية شبيهة بسياسة الإتحاد السوفيتى آنذاك، والتى أساسها البناء الداخلى والاعتماد على الذات وعدم الاعتماد الكامل على الأصدقاء، وإن كان هناك إختلاف بين الحالتين يتمثل فى أن وضع النظام الاقليمى فى منطقة الشرق الأوسط بطبيعته (نظام مفتوح)، بمعنى أنه من خلال الاطار الدولى يمكن لإسرائيل أن تقفز فوق الحصار الاقليمى، وتستغل إمكاناتها ونفوذها الدولى فى الحصول على إحتياجاتها التى تقوى بها بنيتها الاساسية فى جيمع المجالات وبما تتطلبه مصالحها، ودون أن تتورط فى إرتباطات تحالفية مع دول كبرى قد تؤثر على إستقلالية قراراتها السياسية والعسكرية.. ومن هنا يمكننا أن نفهم معارضة رابين للعرض الذى قدمته ادارة كلينتون الأولى لإسرائيل للدخول فى تحالف دفاعى يضمها مع الولايات المتحدة، ويوفر لإسرائيل الضمانات الأمنية التى تريدها، وذلك فى مقابل إنسحابها من الجولان.

إلا أنه رغم حرص إسرائيل على تحقيق الاكتفاء الذاتى فى إحتياجاتها الأمنية، فإن هذا المبدأ سيبقى حلما وأمنية تراود مخيلة قادتها السياسيين والعسكريين على السواء. ذلك لأن إسرائيل لا تستطيع من وجهة النظر الجيوبوليتيكية أن تحقق هذا الهدف بالنظر لعناصر ضعف كثيرة تعانى منها. فبجانب ضرورة اعتمادها على المساندة السياسية من قبل دولة كبرى واحدة على الأقل مثل الولايات المتحدة - وهى احدى ركائز نظرية الأمن الإسرائيلى- لكى تسعف إسرائيل باستخدام حق الفيتو فى مجلس الأمن عندما يحاول المجتمع الدولى إدانتها بسبب ممارساتها العدوانية فى المناطق المحتلة، فإن الاقتصاد الإسرائيلى يحتاج إلى ١٥ مليار دولار سنويا من الخارج ليضخوا فى الخزينة الإسرائيلية حتى يمكن المحافظة على المقومات الدنيا له - هذا بجانب ٣,١مليار دولار تحصل عليهم إسرائيل سنويا من برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية فى المجال العسكرى، حيث يشكل هذا المبلغ العمود الفقرى لخطة تطوير القوات المسلحة الإسرائيلية فى مجالاتها الأساسية. أما على الصعيد التكنولوجى فلازالت إسرائيل فى حاجة

ماسة للتكنولوجيا الأمريكية التى تعتمد عليها كليا فى تطوير ذخائرها وأسلحتها الذكية وفرقاطتها البحرية ومقاتلاتها الجوية. هذا إلى جانب إعتماد إسرائيل بشكل كلى على نظام الإنذار المبكر الأمريكى الذى توفره أقمار التجسس والانذار والاتصالات الامريكية، خصوصا ضد الصواريخ البالستية العربية. فإذا أضفنا إلى ذلك مساهمة الولايات المتحدة بنسبة ٧٥% فى تمويل وتكنولوجيا الصاروخ (حيتس) المضاد للصواريخ فى إطار مشاركة إسرائيل فى برنامج (حرب النجوم) الأمريكى، لأدركنا إستحالة تحقيق الهدف الإسرائيلى فى الاعتماد على الذات الإسرائيلية وحدها فى تلبية متطلبات أمنها القومى.

مصاعب تواجه تجديد نظريتى الأمن والحرب

تواجه القيادات الإسرائيلية على المستويين السياسى والعسكرى صعوبات عديدة فى سعيها لوضع نظريتين جديدتين للأمن والحرب، وتنبع بعض هذه الصعوبات من الموضوع ذاته، والبعض الآخر من الجمود التنظيمى والفكرى الذى يسود أجهزة صنع القرار السياسى والعسكرى المسئولة عن ذلك. وتتمثل هذه المصاعب فى عدم القدرة على التنبؤ المستقبلى بالاحتياجات الأمنية بعيدة المدى لإسرائيل فى ظل أوضاع سياسية وإقليمية ودولية متقلبة، كذلك عدم وضوح حقيقة التوجهات السياسية لدول المنطقة، مع ضعف الاستقرار السياسى الداخلى فيها، إلى جانب تصاعد الخلافات السياسية والأيديولوجية داخل المجتمع الإسرائيلى وبما يهدد بزيادة إنقساماته وتفسخه. وفى ظل كل هذه الاعتبارات من المفروض أن تؤمن نظريتى الأمن والحرب فى صياغتهما الجديدة المحافظة على أمن وسلامة إسرائيل داخلها وفى المناطق التى تحتلها، وبما يمنع هزيمتها ولو مرة واحدة لعدم قدرتها على تحمل ذلك، وهو ما ينبغى أن يشكل الخلفية السياسية والأمنية لهاتين النظريتين وجوهرهما فى إطارهما الجديد.

وقد واجهت مجموعة الخبراء المكلفة بتجديد نظرية الأمن صعوبة أخرى متعلقة بالتشدد والتصلب الذى يتصف به الكثير من العسكريين والسياسيين اليمينيين والمتدينين التابعين للأحزاب الدينية المتطرفة، الذين يحاولون فرض معتقداتهم الدينية على السياسة الأمنية والعسكرية المستقبلية لإسرائيل. وما يعكسه ذلك من صعوبة الاختيار بين حلول تتصف بالشدة وحلول أخرى تتصف بالمرونة، فى وقت تزداد فيه الحاجة لإمداد صانعى القرارات السياسية والعسكرية بآليات عمل فعالة، وأدوات متعددة الأغراض والإستخدامات، بحيث تخدم نظريات سياسية وأيديولوجية متنوعة. ومما

يزيد من صعوبة هذا الأمر تعدد مصادر المعلومات والمخابرات فى إسرائيل التى تمد صانعى القرار بتقارير يشوبها التضارب فى كثير من الأحيان، ويرجع ذلك إلى حالة التنافس الشديدة السائدة بين هذه الأجهزة. وهو ما يتطلب تواجد جهاز واحد للأمن القومى يعمل إلى جانب رئيس الحكومة، يخدمه جهاز مخابرات استراتيجى موحد تخضع له أجهزة المخابرات التخصصية الأخرى (عسكرية وخارجية واقتصادية.. الخ). خصوصا مع بروز قضايا أمنية قومية ذات صبغات سياسية وعسكرية واقتصادية وايديولوجية متشابكة تمثل عوامل هامة فى صياغة نظرية الحرب، وتتطلب تقديرات مخابراتية متكاملة وموحدة (مثل سياسة الردع، والمشكلة الاقتصادية، والتعاون والتنسيق مع الدول الأخرى).

لذلك فقد فرضت تساؤلات كثيرة نفسها على الذين تعرضوا لإعادة النظر فى نظرية الأمن الإسرائيلية، أبرزها مدى قدرة النظرية الحالية على الصمود فى وجه معطيات الموقف الحالى والمستقبلى، خصوصا من حيث الموارد المادية المتوقعة لإسرائيل حتى عام ٢٠١٠، وهل يمكن لهذه الموارد أن تحقق أهداف التطوير فى القوات المسلحة بأفرعها المختلفة في ظل القيود المالية المفروضة على وزارة الدفاع وأبرزها أن يكون الجيش الإسرائيلى رغم صغر حجمه مقارنة بالجيوش العربية هو الأكفأ والأقوى؟ وما مدى الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والأسلحة والذخائر الذكية فى تعويض النقص الكمى الذى تعانيه إسرائيل فى القوة البشرية على وجه الخصوص، خصوصا مع تعدد إفتراضات المواجهة العسكرية (ثنائية، ضد جبهة شرقية، أو ضد جبهة عربية شاملة، أو ضد جبهة عربية-إسلامية أشمل) ؟ وكيف يمكن تجنب حدوث مخاطر أمنية فى حالة اللجوء إلى حلول وسط توائم بين الإمكانات المتاحة وبين متطلبات التطوير الضرورية والحيوية للقوات المسلحة ؟ ومن أبرز الأسئلة المطروحة على واضعى نظريتى الأمن والحرب فى ثوبهما الجديد ما يتعلق بسياسة الردع، والتى ثبت عدم فعاليتها فى منع العرب من فرض تحديات أمنية متنوعة ضد إسرائيل، وكيف يمكن إعطاء مصداقية أفضل للردع الإسرائيلى، خصوصا فى ظل حتمية تقديم إسرائيل لبعض التنازلات الإقليمية للعرب فى عملية السلام الدائرة ؟

وسيتوقف نجاح نموذج الأمن الجديد المطلوب لإسرائيل إلى حد كبير على زيادة ميزانيتها الدفاعية، ولما كانت هناك ضغوط شديدة من أجل تخفيض هذه الميزانية من قبل السياسيين والاقتصاديين الذين يرون أنه من الخطر بمكان بالنسبة للأمن الإسرائيلى أن يربط العسكريون تحسين هذا النموذج الأمنى الجديد فقط على فرضية زيادة الميزانية الدفاعية. ذلك لأنه

لايوجد مؤشر واضح لاحتمال حدوث تنمية إقتصادية حقيقية تبرر هذه الزيادة المطلوبة، ولأن أية زيادة فى الميزانية الدفاعية لن يقابلها زيادة فى الناتج القومى العام رغم الاعتراف بأهمية عائدات صادرات الصناعة الحربية فى إنعاش الاقتصاد الإسرائيلى، الا أن هذا العائد غالبا ما يعاد إستثماره داخل مؤسسات المجمع الصناعى الحربى. وحتى مع إفتراض زيادة معدل الناتج القومى - وهو الذى لم يتجاوز فى ١٩٩٥ حوالى ٣% بينما كان ٧% فى عام ١٩٩٤ مما يدل على تناقص معدلات التنمية وليس زيادتها، فإن هذه الزيادة -فى رأى السياسيين والاقتصاديين - ينبغى أن توجه نحو إستثمارات إقتصادية، وتطوير البنيات الأساسية فى إسرائيل، وإستكمال خطة الاستيطان، وإستيعاب المهاجرين الجدد، وهو ما يجب أن نعطى له الأولوية فى الانفاق الوطنى. لذلك فإن هؤلاء السياسيين والاقتصاديين يرون ضرورة ربط خطط تطوير الجيش المستقبلية مع هذا الافتراض الاقتصادى، وبالتالى أن تنحى إتجاهات التطوير فى نظريتى الأمن والحرب نحو ترشيد إستخدام الموارد البشرية والمالية المتاحة، وإستيعاب القطاع البشرى غير المستغل فى الجيش من الرجال والنساء، والاعتماد بدرجة أكبر على التطور التكنولوجى وفى مجالات التسلح من أجل تحقيق توسع رأسى بدلا من التوسع الأفقى، وإتباع أساليب متطورة للإستخدام الإستراتيجى للقوات تقوم على مفاهيم الاعتماد بقدر أكبر علىالقوة النارية بدلا من القوة البشرية المكلفة.

وقد رد العسكريون على ما أثاره السياسيون والاقتصاديون من تحفظات على زيادة الميزانية الدفاعية، بأن هناك تحديات أمنية جديدة تواجهها إسرائيل حاليا ومستقبلا تتطلب حتمية تخصيص موارد مالية إضافية، أبرزها الاحتمالات المؤكدة لاستخدام العرب لما يملكونه من أسلحة دمار شامل تحملها صواريخهم البالستية إلى العمق الإسرائيلى، وما يتطلبه ذلك من إعداد الشعب والأرض لمواجهتها، بالاضافة لتطوير أنظمة تسليح مضادة لها، كذلك الاحتمالات القوية لإدارة حرب طويلة فى المستقبل، وما يفرضه ذلك من تعبئة الاحتياط لفترة طويلة، وهو ما يشكل إستنزافا اقتصاديا واجتماعيا طويل الأمد لم تعهده إسرائيل فى حروبها السابقة. هذا إلى جانب ضرورة إتخاذ إجراءات متطورة لتوفير إنذار مبكر للأعمال العدائية قبل وقوعها بوقت كافى تجنبا لتكرار المفاجأة التى وقعت فى حرب اكتوبر ١٩٧٣، وحتى تستطيع إسرائيل أن تحتفظ بالمبادأة فى يدها، وهى التى تعتمد عليها بدرجة كبيرة من أجل تحقيق النصر فى الحرب. هذا فى الوقت الذى سيكون فيه من الصعب على القوات الإسرائيلية فى الحرب القادمة أن

تحقق إختراقات سريعة وحاسمة فى الدفاعات العربية بنفس المعدل والنمط القتالى الذى خاضت به حرب ١٩٦٧، دون تحمل خسائر بشرية ومادية باهظة سيكون لها مردود ضار على الأصعدة السياسية والإجتماعية والاقتصادية داخل إسرائيل، وبما يؤثر بالسلب على قدرة الدولة على الصمود فى الحرب لمدى طويل. وهو مايتطلب إما الاستجابة للمطالب المالية لوزارة الدفاع الإسرائيلية حتى يمكن تقليل هذه الخسائر المتوقعة إلى أدنى حد ممكن، أو التنازل عن بعض الأهداف الاستراتيجية فى الحرب القادمة، والقبول بأهداف متواضعة وأقل طموحا.

العوامل الإيجابية والسلبية المؤثرة على نموذج الأمن الجديد لإسرائيل

مما لا شك فيه أن عملية السلام الجارية والمتعثرة حاليا بين العرب وإسرائيل. لو قدر لها أن تحقق أهدافها النهائية التى يأمل فيها العرب، وهو إنسحاب القوات الإسرائيلية من أكبر مساحة ممكنة من الأراضى المحتلة، فسيكون لذلك مردودات سلبية خصوصا على صعيد العمق الإستراتيجى الذى تعانى إسرائيل من ضآلته جغرافيا واقتصاديا وبشريا ومائيا واجتماعيا، وهو ما يتسبب فى تحديد قدراتها على المناورة بقواتها طوليا وعرضيا، وحماية أهدافها الإستراتيجية ذات القيمة الحيوية والمتمركزة بقدر كبير فى الجزء الساحلى والأوسط من الدولة، هذا بالطبع إلى جانب تقليص زمن الإنذار المبكر وبالتالى تباطؤ رد الفعل الدفاعى. وإن كانت إسرائيل فى المقابل قد حصلت خلال السنوات الماضية - سواء بفعل التغيرات الدولية والإقليمية الحادة، أو نتيجة عملية السلام ذاتها على مزايا إستراتيجية ذات مغزى. فقد ترتب على تفكك الإتحاد السوفيتى السابق وانتهاء الحرب الباردة أن فقدت الدول العربية حليفا سياسيا وإستراتيجيا قويا، وهو ما أدى إلى تقليص هامش المناورة أمام هذه الدول، ناهيك بالطبع عن تدفق المهاجرين اليهود السوفيت على إسرائيل، بل وتوقيع اتفاق تعاون دفاعى بين إسرائيل وروسيا فى ديسمبر ١٩٩٥، مما أدى إلى حرمان الدول العربية من مصدر رئيسى للتسليح والتكنولوجيا المتقدمة نسبيا. ومن المزايا الإستراتيجية الأخرى التى حصلت عليها إسرائيل فى الفترة الماضية أيضا مشاركتها فى مبادرة الدفاع الإستراتيجية الأمريكية (حرب النجوم) والتى عادت عليها بمكاسب دفاعية عديدة خصوصا فى مجال مواجهة الصواريخ البالستية العربية بإجراءات إسرائيلية-أمريكية مشتركة، وقد وصل التطور الإيجابى فى العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى حد الإعلان عن قرب قيام تحالف دفاعى بين البلدين فى يناير ١٩٩٦ ليؤكد المسؤلية

الأمريكية المباشرة فى الدفاع عن إسرائيل إذا تعرض أمنها للتهديد. ولم يقتصر تعاون إسرائيل الدفاعى فقط خلال الفترة الماضية ولا يزال مع الولايات المتحدة وروسيا، بل شمل الصين أيضا حيث تعددت مجالات هذا التعاون، وكان ثمنه اشتراط إسرائيل على الصين أن تمتنع عن تزويد الدول العربية بتكنولوجيا عسكرية متقدمة خصوصا فى مجال الأسلحة الإستراتيجية كالصواريخ. كما نجحت إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة فى استصدار عدة قرارات من قمة الدول الصناعية السبع الكبرى تمنع تصدير تكنولوجيا الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، بل أيضا فرض سيطرة على تصدير وتصنيع الأسلحة التقليدية فى الدول العربية، حتى تظل إسرائيل محتفظة بتفوقها التكنولوجى العسكرى واحتكارها النووى.

أما على الصعيد الإقليميى - فقد كان لتدمير القوة العسكرية العراقية وخروجها من ميزان القوى فى المنطقة ما يتيح لإسرائيل العمل بحرية ضد الجبهة الشرقية، مع إمكانية استمرار العمل من خطوط داخلية. كذلك ما أسفرت عنه حرب الخليج الثانية من دروس وخبرات خصوصا فى مجال أهمية الضربات الجوية والصاروخية التى ينبغى أن تكون من الكثافة وإطالة مدة القصف حتى يمكن لها أن تحقق خسائر بشرية ومادية ذات مغزى فى الخصم، وإن كان قد ثبت أيضا أنه رغم شدة القصف النيرانى لدول التحالف ضد الأهداف العراقية، إلا أنها لم تنجح فى كسر الارادة العراقية إلا بالهجوم البرى الحاسم الذى حقق الأهداف الإستراتيجية من الحرب بتحرير الكويت واستسلام القيادة العراقية لقرارات مجلس الأمن الدولى. كما ثبت أيضا لإسرائيل أن كثافة القصف الجوى والصاروخى لدول التحالف ضد مواقع الصواريخ العراقية، لم تمنع وصول هذه الصواريخ إلى العمق الإسرائيلى أو تردع العراق عن استمرار قصف المناطق السكانية فى إسرائيل. وإن كانت هذه الحرب قد أحدثت تأثيرا إيجابيا آخر على أمن إسرائيل، يتمثل فى تفاقم الخلافات العربية-العربية التى لم تقتصر على النزاعات حول الحدود والجزر وحقول النفط، والاعتبارات الأيديولوجية ومشاكل الأقليات والارهاب والمعارضة الداخلية، بل تعدت ذلك إلى انقسام الدول العربية حول نفسها بين مؤيد للعراق ومعارض له، وبين مؤيد لآيران ومعارضا لها، وبين مؤيد للعملية السلمية ومعارض لها، وبين مؤيد للارهاب ومعارض له، وعجز معظم الدول العربية عن حل هذه المشاكل، وهو ما يضعف احتمالات قيام تحالف عربى ضد إسرائيل، ويعطيها الفرصة لحل مشاكلها الأمنية فى غياب تهديدات جوهرية ضدها.

كما لا يمكن إغفال مغزى التعاون الدفاعى بين إسرائيل وتركيا، خصوصا بالنسبة لما يشكله من حصار على سوريا جوا وبحرا وبرا، حيث أتاح هذا التعاون الدفاعى امكانية تواجد قوات إسرائيلية على حدود سوريا الشمالية، وحصار بحرى إسرائيلى-تركى مشترك مدعم بالأسطول السادس الأمريكى يمكن فرضه على سوريا فى شرق المتوسط عند نشوب الحرب أو أزمات تهدد بنشوبها. نفس الأمر بالنسبة للتعاون الدفاعى غير المعلن بين إسرائيل وأريتريا فى جنوب البحر الأحمر، والذى يؤمن لإسرائيل تواجدا بحريا فى هذه المنطقة يسمح لها بتهديد المواصلات البحرية العربية وتأمين المواصلات البحرية الإسرائيلية فى البحر الأحمر.

كما يعنى التأكيد الأمريكى المستمر على مسئولية الولايات المتحدة المباشرة عن حماية أمن إسرائيل، ووضعها تحت المظلة الأمريكية بغير حدود، ضمانة مستمرة للتفوق النوعى لقوتها العسكرية بشكل مطلق على الدول العربية، حتى أننا نجد الرئيس الأمريكى كلينتون يعلن خلال لقائه بإسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل السابق فى ١٥ مارس ١٩٩٣: "لقد أكدت لرابين بأن مبدأ الولايات المتحدة هو تقديم أقصى دعم لإسرائيل للحفاظ على تفوقها النوعى العسكرى المطلق".

ولقد عادت الصهيونية العالمية لتأخذ دورها من جديد بعد الإعتراف الدولى بعدم عنصريتها، وهنا نجد أن شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل يتفهم جيدا هذا الدور، ويعلن فى مؤتمر صحفى يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٥: "إنى أخطط لمؤتمر يهودى كبير فى ذكرى مرور مائة سنة على المؤتمر الصهيونى الأول، لبلورة جدول أعمال جديد للشعب اليهودى خلال عشرات السنوات المقبلة، وللبحث فى العلاقات بين المتدينيين والعلمانيين، وبين اليهود فى الداخل ويهود الشتات، والسير نحو الجزء الثانى من تحقيق هدف الصهيونية ألا وهو إقامة مركز روحانى دولى فى إسرائيل، فلا ينبغى لإسرائيل أن تبقى مركزا إقليميا فقط، فإذا كان لدينا ما نتميز به فيجب أن يكون روحانيا وأخلاقيا". حيث يتضح لنا من تصريح بيريز هذا أنه يعبر عن فكرة إسرائيل الكبرى والكومنولث العبرى بألفاظ ملتوية، وأن نشر الأيديولوجية الصهيونية وتجميع يهود الشتات فى أرض إسرائيل الكبرى، لا زال كل ذلك هو الحلم والغاية القومية العليا التى تراود مخيلة زعماء إسرائيل على إختلاف نزعاتهم وميولهم السياسية، وإن كان بأدوات مختلفة.

كما نجحت إسرائيل فى زيادة قدراتها العسكرية وتحديثها من خلال حصولها على أنظمة تسليح مضادة للصواريخ العربية (باتريوت، حيتس ١، ٢ ، وأسلحة طاقة حركية)، كذلك تطوير قوتها من الصواريخ البالستية [أريحا-

١ (٦٠٠كم)، أريحا-٢ (١٥٠٠كم)، أريحا-٣ (٢٧٠٠كم)]، كذلك نجاحها فى اطلاق سلسلة من اقمار التجسس طراز أوفيك١،٢،٣. هذا مع أنظمة هجوم جوى قادرة على الإختراق العميق وتوجيه هجمات نارية قوية ودقيقة، ونظم إنذار مبكر وقيادة وسيطرة قادرة على تحديد الأهداف المعادية بدرجة دقة عالية (طائرات E2C)، بالاضافة لتزويد القوات البحرية بالامكانات التى تمكنها من فرض سيطرتها على كل من البحر الأبيض حتى مدخله الغربى، والبحر الأحمر حتى مدخله الجنوبى.

كذلك تمكنت إسرائيل من خلال العمليةالسلمية أن تعوض العمق الإستراتيجى الذى فقدته - أو ستفقده مسقبلا إذا ما إنسحبت من الجولان - فى فرض جملة من الترتيبات والضمانات الأمنية المكثفة وبعيدة المدى، تحد كثيرا من التأثيرات السلبية لسحب قواتها. يبرز ذلك فى التحديد الدقيق لمناطق منزوعة القوات والمخفضة القوات، ونوعيات وأعداد الأسلحة والقوات وأعمال التجهيز الهندسى،ونقاط الانذار المبكر، والتفتيش الدورى والمفاجئ بواسطة عناصر دولية، هذا بالطبع بالاضافة لإصرارها على بقاء المستوطنات والمستوطنين والقوات اللازمة للدفاع عنهم.. إلى غير ذلك من الترتيبات الأمنية التى تصر عليها إسرائيل فى معاهدات السلام التى توقعها مع العرب. وإن كان الانفجار السكانى العربى فى المناطق المحتلة، بل وبين عرب إسرائيل أنفسهم نتيجة التزايد المتطرد فى نسبة المواليد فيهم (٤,٥%) يشكل أكبر هاجس للأمن الإسرائيلى فى المستقبل، لأنها قد تؤدى فى المديين المتوسط والبعيد إلى حدوث خلل فى الميزان العسكرى لغير صالح إسرائيل.

إشكالية الخطوط الحمراء

إن تسلط فكرة أن إسرائيل دولة محاطة بالأعداء من كل جانب على المسئولين الإسرائيليين، قد دفعتهم إلى تبنى ظاهرة التمسك (بالخطوط الحمراء) التى لا يحق لأحد منهم التخلى عنها. وقد إنتقد بعضهم التمسك بهذه الظاهرة وطالب بمعالجتها فى نظرية الأمن الجديدة. حيث تحولت ظاهرة الخطوط الحمراء إلى مبادئ وأسس أصبحت تتحكم فى تخطيط السياستين الداخلية والخارجية لإسرائيل. ويتبارى البعض فى وضع المبررات السياسية والأيديولوجية لها، وكان آخرها إصرار ناتنياهو على عدم الإنسحاب الكامل من مدينة الخليل بدعوى أن اليهود كانوا فيها منذ ٢٠٠٠سنة !!! وهو ما جعل السياسة الأمنية لإسرائيل بشقيها الخارجى والدفاعى رهينة فى اغلال ظاهرة الخطوط الحمراء المتغيرة.

ولقد اكتشف مخططوا النموذج الأمني الجديد في إسرائيل أن ظاهرة الخطوط الحمراء، وما تحمله من مبادئ وأسس - لا تعبر كثيرا عن أية مصالح فعلية، فكثيرا ما يتغير الموقف القومي وخاصة عند تفجر أعمال العنف إزاء هذه الأسس من النقيض إلى النقيض، بل وسرعان ما يتضح أنه من الممكن التراجع عما كان يصوره البعض في صورة خطوط حمراء. فقد كان موشى دايان بعد يونيو ١٩٦٧ يعتبر مدينة شرم الشيخ أبرز الخطوط الحمراء التي لا ينبغي التنازل عنها، وأن التمسك بها أفضل من السلام مع مصر إذا كان مصحوبا بالتخلي عنها. كما رفضت جولدا مائير في عام ١٩٧١ السماح بأي تواجد عسكري مصري شرقي قناة السويس، ثم تنازلت إسرائيل عن كل ذلك بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي قتل فيها أكثر من عشرة آلاف فرد، ولم تمضي سنوات حتى أقر زعماء إسرائيل بما فيهم أكثرهم تشددا مناحم بيجين - بأن التوصل إلى السلام مع مصر أفضل من الاحتفاظ بشرم الشيخ. وقد تكرر نفس الأمر في حرب لبنان ١٩٨٢ والتي تمثلت أهدافها السياسية في إخراج الفلسطينيين والسوريين من لبنان، وإبعادها عن دائرة النفوذ السوري وتوقيع معاهدة سلام مع لبنان، ثم بعد خوض حرب عقيمة أسفرت عن مقتل حوالي ١٠٠٠ جندي إسرائيلي لم يتحقق شيئا من هذه الأهداف. فلا زال السوريون والفلسطينيون في لبنان، ولا زال لسوريا نفوذا قويا هناك، كما لا زالت صواريخ الكاتيوشا التي يطلقها حزب الله تتساقط فوق المستعمرات الإسرائيلية في الجليل، والخطر يخيم على سكانه. كذلك لم تمنع الخطوط الحمراء التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية حول المستوطنات والطرق المحيطة بها، وقوع مصادمات دموية مستمرة بين الإسرائيليين والسكان الفلسطينيين. وكلها دلائل على فشل تلك الظاهرة المسماة بالخطوط الحمراء، وعدم واقعيتها، وتكلفتها الباهظة، وافتقاد المقدرة على إستخلاص الدروس المستفادة، بالاضافة للتهرب من إمعان النظر والفكر الصادق في الاشكاليات السياسية الرئيسية.

وترجع هذه الأشكالية لسببين : الأول هو نزوع قادة إسرائيل دائما إلى رسم سياستها على المدى القصير دون النظر بعمق الى المدى البعيد وما يكتنفه من مؤثرات، وما يترتب على ذلك من نزعة وميل تقليدي للتوصل إلى تسويات مرحلية. أما السبب الثاني: فهو تحديد الأهداف السياسية والعسكرية لإسرائيل بدرجة كبيرة على ضوء مواقف العرب، ومن ثم فكثيرا ما يسيطر على المسئولين في إسرائيل الاحساس بأن تقديم أية تنازلات سيخدم العرب في المقام الأول، ويلحق بالتالي الضرر بمصالح اليهود. وطالما تحدد المنطق السياسي والأمني في ضوء أسوأ التوقعات لمواقف الخصم وهو

النهج المعروف عن أجهزة المخابرات فى تقديراتها للموقف، فستظل إسرائيل أسيرة التمسك بالخطوط الحمراء، وتصبح ضحية لها حتى تتنازل عنها فى النهاية، ولكن بعد تكلفة باهظة.

ويحاول القائمون على تجديد النموذج الأمنى فى إسرائيل أن يجدوا حلا لهذه الإشكالية عند بحثهم قضية الجولان، حيث تتمثل القضية المطروحة حاليا فى : هل من الأفضل التوصل إلى سلام وتسوية أمنية مع الإنسحاب من الجولان ؟ أم أنه من الأفضل الإحتفاظ بالجولان وتحمل تبعات خوض حرب ضد سوريا ومن وراءها العرب ؟. فإذا أسفر الإختيار عن تفضيل مبدأ الإحتفاظ بالجولان فعلى إسرائيل أن تستعد للقتال من أجل هذا المبدأ بغض النظر عن الثمن الباهظ الذى ستدفعه، ولكن بشرط ألا تتنازل عنه عقب الحرب كما حدث فى حرب ١٩٧٣، وهو ما يثبت خطأ التمسك بالخطوط الحمراء. أما إذا كان الإسرائيليون غير مستعدين للموت من أجل الجولان - وهى الحقيقة التى لا ينكرها أحد من قادة إسرائيل - وكان بوسعهم تحقيق الأمن دون التمسك بهضبة الجولان، فلماذا إذن التعنت فى التفاوض مع سوريا بشأن الجولان ؟ وهى التى لن ترضى بديلا عن انسحاب إسرائيلى كامل من جيمع الأراضى السورية كما حدث بالنسبة لسيناء، ومن ثم يتعين على قادة إسرائيل أن يعرضوا على سوريا إسترداد كل هضبة الجولان فى مقابل الإستجابة لكل مطالب إسرائيل المتعلقة بالترتيبات الأمنية والتطبيع، ومن ثم يصبح إصرار حكومة ناتنياهو على إعادة المفاوضات بشأن الجولان من نقطة الصفر وعدم الانسحاب الكلى من الهضبة، وما يواكب ذلك من مناورات سياسية تكتيكية هو عبث لا طائل من ورائه، ومضيعة للوقت والجهد، بل إن الأخطر من ذلك أنه من الممكن أن يجر إسرائيل على خلاف رغبتها إلى الحرب التى لا طائل منها.

وتنطبق نفس الإشكالية على الموقف مع الفلسطينيين، ذلك أن الإصرار على رفض إقامة دولة فلسطينية فى إطار الخطوط الحمراء التى تضعها حكومة ناتنياهو، يعد أيضا عبثا لا طائل من ورائه. لأن روح اتفاقات أوسلو، والواقع السائد فى المنطقة، واتصالات سلطة الحكم الذاتى مع الدول الأخرى، تؤكد أن الدولة الفلسطينية حقيقة قائمة على شعب يبلغ تعداده حوالى ٢,٥مليون نسمة ومقيم فى أرضه منذ آلاف السنين، وهو ما لا يمكن الجدل بشأنه أو إنكار وجوده. ومن ثم فإن الاصرار على رفض إقامة دولة فلسطينية لن يؤدى إلا إلى مزيد من العنف وسفك الدماء من الجانبين. حيث لن يقف الفلسطينيون مكتوفى الأيدى إذا إتضح لهم أن مسيرة أوسلو لن تؤدى إلى إقامة دولة فلسطينية، وبالتالى فإن البراجماتية السياسية وإدراك حقيقة

الواقع السياسى وتأثيراته، تتطلب من حكومة إسرائيل أن تتعامل منذ الآن مع سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى، باعتبارها دولة مجاورة لإسرائيل مثل الأردن ولبنان، وعلى إسرائيل أن تنظم علاقاتها معها على هذا الأساس، ذلك إذا أرادت تجنب تجدد أعمال العنف، وهو ما يتطلب بالتالى إزالة كل أسباب الإحتكاك بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وأبرزها المستوطنات وتهويد القدس، والمساس بالاماكن المقدسة.

كل هذا يحتاج فى النهاية أن يكون هناك تعريفات دقيقة لمفاهيم عملية السلام والأمن، وتقييم الحد الأدنى من متطلبات الأمن الإسرائيلى فى ظل وجود معاهدات سلام مع الدول المجاورة لإسرائيل بما فيهم الفلسطينيون. وإذا كان أساس عملية التسوية قائم على مبدأ (الأرض مقابل السلام) فإنه يجب التحديد الدقيق لمفهوم الأرض التى سيتم الانسحاب منها، وأى طبيعة سلام مفروض أن تسود، وهل هذا السلام بدوره هو الذى سيحقق الأمن المنشود لإسرائيل؟، وهو ما لن يتحقق إلا إذا تعرفت إسرائيل على المطالب الأمنية للأطراف العربية، وتم وضعها فى الإعتبار حتى يكون للسلام مصداقية، لأن الأمن المطلق الذى تطلبه إسرائيل ليس سوى تهديدا لأمن جيرانها.

المطلوب فى نموذج الأمن الجديد لإسرائيل

لكى تكون نظرية الأمن الجديدة محققة لأهداف إسرائيل القومية حتى عام ٢٠١٠، فإنها فى مفهوم من تصدوا لتعديلها ينبغى أن تتصف بالمرونة وتلائم المتغيرات التى يمكن التنبؤ بها، والتى أيضا لا يمكن التنبؤ بوقوعها. كما يجب فى ذات الوقت أن توفر البدائل المتعددة لصانع القرار السياسى، وتعطى إجابات وافية على المطالب الأمنية الحيوية لإسرائيل فى مرحلة ما بعد التسوية السلمية. **وأبرزها الآتى:**

أ- توافر حدود آمنة ومرنة يمكن إجراء دفاع متقدم عليها، مع الصمود لمدة طويلة، وتعويض ما ستخسره من أراضى بالعمق الفضائى. وهو ما يتطلب استمرار المحافظة على التفوق العسكرى الإسرائيلى الذى يحققه جيش عامل واحتياط قادر على التعبئة والتحول إلى درجة الاستعداد القتالى القصوى خلال ثلاثة أيام، يؤمنه دعم ومساندة أمريكية بلا قيود. هذا مع التمسك بمفاهيم الضربات الوقائية والمسبقة التى تكفل سرعة نقل الحرب إلى أرض الخصم، خصوصا فى ظل الترتيبات الأمنية التى فرضتها معاهدات السلام. حيث أصبح من الصعوبة فى ظل هذه الترتيبات تحقيق هجوم مفاجئ للقوات البرية العربية، وهو ما سيدفع الدول العربية للجوء إلى الضربات الصاروخية المفاجئة ضد القوات

الجوية الإسرائيلية ومراكز تعبئة الاحتياط والأهداف الإستراتيجية والحيوية الأخرى، ولمواجهة هذا تعتبر الضربة الوقائية من أفضل الخيارات أمام القيادة الإسرائيلية، بل قد تكون الخيار الأوحد. كما ستسعى إسرائيل إلى تجنب القتال قدر الامكان على جبهتين فى وقت واحد، مع الاستعداد لمواجهة هذا الاحتمال بالعمل من خطوط داخلية، وتوفير أقصى حماية للمناطق الخلفية فى إسرائيل من الاستخدامات المحتملة لأسلحة الدمار الشامل.

ب- تعزيز إستراتيجية الردع، وذلك بتنويع وسائله وإعطائه مصداقية أعلى حتى يحد من إحتمالات وقوع أعمال معادية لإسرائيل. ولا مانع فى هذا المجال - وفى إطار إعطاء تنازلات اقليمية بسبب عملية السلام - أن تتحول إستراتيجية الردع النووى بالشك إلى الردع العلنى المقرون بشروط إستخدام السلاح النووى، وأن تتبنى إسرائيل مفهوم الحرب الإختيارية التى تخوضها بهدف فرض إرادتها دفاعا عن مصالحها القومية إذا ما شعرت بتهددها.

ج-مواجهة الإحتمالات المختلفة المترتبة على عملية السلام، منها الاحتفاظ بالأراضى المحتلة فى الضفة وغزة والجولان وجنوب لبنان، أو الانسحاب منها كليا أو جزئيا. مع إحتمال العودة اليها مرة أخرى فى ظل ظروف معينة. كذلك إحتمالات العودة لاحتلال سيناء مرة أخرى، وما سيترتب على كل ذلك من إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية داخل إسرائيل وفى المناطق المحتلة بما يتواءم وتلبية متطلبات جميع هذه الإحتمالات.

د- التحسب لأسوأ الاحتمالات المتمثلة فى نشوب حرب بمبادرة عربية، يمكن أن تفاجأ بها إسرائيل، وتشارك فيها كل جيوش دول المواجهة العربية، تساندها جيوش دول العمق العربى وبعض الدول الإسلامية، وتستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية ضد أهداف فى العمق الإسرائيلى. وتتقاعس الولايات المتحدة بسبب مصالحها عن تقديم يد المساعدة العسكرية الفعالة لإسرائيل، وهو ما قد يفرض على إسرائيل اللجوء لاستخدام سلاحها النووى.

هـ- إحتمال إضطرار إسرائيل لادارة عمليات دفاعية بحتة داخل أراضيها، إما بسبب عجز أجهزة مخابراتها عن إكتشاف النوايا الهجومية العربية

بسبب عمليات خداع سياسى وإستراتيجى ناجحة قامت بها الدول العربية، أو تكون الظروف الاقليمية والدولية السائدة قد حالت دون قيام إسرائيل بضربات وقائية أو مسبقة.

و- التصدى للعمليات (الإرهابية) التى تشنها منظمات فدائية فى الأراضى المحتلة وداخل إسرائيل بأساليب إنتحارية، بما يمنع وقوعها أصلا من خلال ترتيبات وقائية فعالة تؤمن الفصل الكامل بين المجتمعين الإسرائيلى والفلسطينى، مع الاستعداد لشن عمليات ردع انتقامى داخل المناطق المحتلة تكفل الحد من هذه العمليات، وقد يتطلب الأمر توجيه ضربات انتقامية داخل عمق الدول العربية التى ترعى منظمات المقاومة، مع الاستعداد لتحمل تبعات رد الفعل العربى.

ز- القدرة على الاحتفاظ والتمسك بالاراضى التى قد تنجح إسرائيل فى إكتسابها بعد اختراقات عميقة فى الدول العربية، يدخل فى هذا الإطار الدفاع عن المدن التى تقتحمها القوات الإسرائيلية، وذلك لفترات طويلة حتى يمكن إستخدامها كأوراق ضغط ومساومة فى المفاوضات مع الأطراف العربية. هذا مع تجنب ما يمكن أن يسببه ذلك من خسائر بشرية ومادية جسيمة لإسرائيل بحكم طبيعة القتال فى المدن.

ح- الصمود فى وجه إشكال جديدة من الحرب يمكن أن تفرضها الدول العربية والمنظمات الفدائية، يدخل فى ذلك الاطار مهاجمة القوات الإسرائيلية فى مناطق تمركزها ومطاراتها وموانيها وأماكن منشآتها النووية، وتلويث مصادر المياه والهواء والغذاء فى إسرائيل، واستخدام أسلحة الدمار الشامل بواسطة عناصر فدائية وبأساليب انتحارية داخل إسرائيل، بما فى ذلك إحتمال الحصول على سلاح نووى بدائى من مخلفات الاتحاد السوفيتى السابق. هذا إلى جانب إحتمال وقوع عمليات عصيان مدنى ومقاومة سلبية وإيجابية من جانب عرب إسرائيل والمناطق المحتلة، ومواجهات دموية شاملة بينهم وبين المستوطنين والتجمعات السكانية داخل إسرائيل. مع الاستعداد الجيد لمواجهة الكوارث البيئية التى قد تنجم عن إنفجار مفاعلات نووية أو وقوع زلازل.

ط- القدرة على القيام بعمليات عسكرية خاصة ذات أهداف ومهام أمنية وسياسية متنوعة فى دول أخرى خارج إسرائيل دفاعا عن مصالحها فى دائرة مجالها الحيوى (ضرب المفاعلات النووية فى باكستان وإيران، أو إستنقاذ إحدى السفارات الإسرائيلية فى الخارج إذا ما تعرضت لعملية إرهابية) وهو ما يتطلب إعداد وتنسيق سياسى وعسكرى ومخابراتى جيد مع دول أخرى.

ى- حماية المؤخرة فى داخل إسرائيل من الأعمال الحربية المعادية، سواء كانت بذخائر تقليدية أو فوق تقليدية، وذلك بتوفير أقصى درجات الوقاية والدفاع عنها بإعتبارها جزء من جبهة القتال، وما قد يتطلبه ذلك من توفير قيادة عسكرية خاصة بالمؤخرة، ووضع خطط محكمة لاعداد الدولة والشعب والأرض للحرب المقبلة.

ك- ضرورة توافر إحتياطى إستراتيجى كاف من التشكيلات المدرعة والميكانيكية يكون قادرا على مواجهة تهديدات غير متوقعة، فى وقت تكون فيه جميع التشكيلات الإسرائيلية المقاتلة مشتبكة فى تنفيذ مهام قتالية على أكثر من جبهة، مع الاستعداد لمواجهة حرب إستنزاف طويلة قد تفرض على إسرائيل، ولا تستطيع منعها أو إيقافها.

ل- تحقيق الإجماع الوطنى على القرارات السياسية والعسكرية المتعلقة بقضايا الحرب والسلام والارهاب، مع توفير المناعة الاجتماعية لتقبل إحتمالات وقوع خسائر بشرية ومادية جسيمة أثناء الحرب، كذلك الاصرار على مواصلة الحرب رغم شدة الخسائر، وحتى لا تقع إسرائيل فريسة ضغوط هزيمة لا تتحملها.

م- لا ينبغى الاعتماد أكثر من اللازم على الأسلحة والمعدات المتقدمة تكنولوجيا (مثل الذخائر الذكية)، والتى يتوهم البعض أنها يمكن أن تقلب الوضع راسا على عقب، أو توفر حلولا سحرية ومثالية لكافة مشاكل إسرائيل الأمنية الصعبة. ولكن من الممكن أن تساهم هذه التكنولوجيات الحديثة فى حل الكثير من المشاكل إذا أدمجت ضمن نظريات القتال وبناء القوة فى إطار نظرية حرب متكاملة. كما لا يجب التمسك بمفاهيم إستراتيجية وتعبوية قديمة، حتى لو أثبتت خبرة الحروب السابقة صحتها وسلامتها، خصوصا فى مجال الاقتراب غير المباشر للحصول على إنتصارات سهلة ورخيصة، فقد تثبت الدراسات الحديثة عدم جدوى هذه الاساليب فى الحرب القادمة فى ظل ظروف وبيئة مغايرة عن الماضى.

ن- أهمية الدمج بين قوة النيران وحركة القوات فى المناورتين الرأسية والأفقية (إستخدام أساليب الحرب الجوبرية فى الهجوم على جميع أنساق العدو فى وقت واحد بهدف شل فعاليات كل قواته)، وذلك فى إطار عمليات هجومية بحته، أو دفاعية بحته، أو دفاعية تنقلب إلى هجومية أو العكس. مع الإعتماد على وسائل القتال بعيدة المدى لتقليل فرص تلاحم القوات تقليلا لحجم الخسائر إلى أدنى حد ممكن. هذا مع الاستعداد لدمج الأسلحة النووية التكتيكية فى عمليات الأسلحة المشتركة، والتصعيد فى إستخدامها حتى المستوى الإستراتيجى.

س- توفير إحتياطيات ضخمة من الأسلحة والذخائر والمعدات والمهمات الحربية، والمواد الإستراتيجية الحرجة، لمواجهة متطلبات حرب طويلة قد تقطع خلالها طرق الامداد من الخارج. وذلك بالنظر أيضا لشدة شراهة المعركة الحديثة فى إستهلاك الذخائر والأسلحة والمعدات، وشدة الخسائر البشرية والمادية التى تتكبدها الجيوش. مع الاستعداد لإعادة بناء عناصر القوة أثناء إدارة الحرب لملافاة التأثيرات السلبية لهذه الخسائر. وهو ما يتطلب كذلك بلورة مفاهيم أكثر عمقا لمعركة الأسلحة المشتركة، وعدم الاعتماد فقط على سلاح أو سلاحين لتحقيق المهام الإستراتيجية (القوات الجوية والمدرعة)، حيث قد تتعرض هذه القوات لإجراءات معادية تحد كثيرا من قدراتها، مما يتطلب الاعتماد أيضا على أسلحة أخرى كالمشاة والمدفعية والقوات الخاصة لتحقيق مهام قد تعجز القوات المدرعة والجوية عن تنفيذها، خصوصا مع إحتمال بروز ظروف قد تربك عمليات تعبئة قوات الاحتياط، وتعرقل حشده فى التوقيتات والأماكن المطلوبة.

ع- إتاحة خيارات متعددة للقيادة السياسية، تمكنها من تبنى الدفاع والمبادرة بالحرب ومواجهة الارهاب والعصيان المدنى، مع توفير مرونة كافية لها فى معركة المفاوضات من خلال إعطاء فرص لاستبدال الأراضى المحتلة بعناصر أخرى من رزمة الأمن الإسرائيلى فى إطار ترتيبات أمنية تحقق فى آن واحد متطلبات الأمن مع حرية عمل القوات عند اللزوم، وتشديد القبضة على الأراضى المحتلة إذا ما تطلب الموقف ذلك.

ف- تقليل الارتباط البنيوى فى القوات المسلحة الإسرائيلية بالولايات المتحدة، سواء فى مجال الاعتماد على الأسلحة والمعدات الأمريكية، أو استيراد التكنولوجيا الأمريكية المستخدمة فى الصناعة الحربية الإسرائيلية، كذلك فى مجال المساعدات المالية. وذلك فى إطار سياسة توفر قدرا كبيرا من الإعتماد الذاتى فى مجالات التسلح الرئيسية، والحصول على المعلومات، تجنبا لأية ضغوط أمريكية قد تتعرض لها إسرائيل فى المستقبل تحد من حرية إتخاذها لقراراتها السياسية والعسكرية، خصوصا فى وقت الحرب.

ص- إعطاء فرص لاتباع أساليب (الرد المتدرج) على التهديدات والاعتداءات المتنوعة المحتمل أن تواجهها إسرائيل، بحيث يمكن للقيادة السياسية أن تستفيد بها فى إدارة معاركها السياسية والعسكرية، وبحيث يكون العامل الأساسى الذى يحكمها هو تقليص حجم الخسائر البشرية والمادية المحتملة إلى أدنى حد.

ق- ضرورة إجراء دمج وتبادل منفعة بين برامج البحث والتطوير فى القطاعين المدنى والعسكرى، بحيث يمكن الاستفادة من الامكانات المتاحة فى القطاعين لصالح بعضهما البعض، وبما يحقق عائدا إقتصاديا عاليا خصوصا فى مجال تصدير فائض الأسلحة والمعدات والذخائر والمهمات التى تنتجها المصانع الحربية الإسرائيلية، وفى دعم البنية الأساسية لإسرائيل فى المجال المدنى.

ر- ولما كان من المتوقع أن تكون الحرب القادمة طويلة ومريرة، وكما وصفها رابين قائلا: "أكثر إيلاما من كل الحروب السابقة لها، سواء من ناحية عدد المصابين أو قوة النيران أو حجم الدمار". وحيث يقدر الخبراء الإسرائيليون أن عدد القتلى فى الجانب الإسرائيلى سيصل فى الحرب القادمة إلى ما لا يقل عن ٢٠ ألف قتيل وضعف هذا العدد من المصابين. كما يتوقعون حدوث تآكل سريع وشديد فى الأسلحة الميدانية أضعاف ما حدث فى حربى أكتوبر ١٩٧٣ ولبنان ١٩٨٢، فإن الأمر سيتطلب منهم ابتكار أساليب قتال جديدة للقوات تقلل حجم الخسائر المتوقعة. وفى ذلك يقول الجنرال أورى سمحونى مدير سلاح المشاه والمظليين السابق: "إن الجيش الإسرائيلى لم يخلق للمعارك الطاحنة، ولم ينجح فى الأماكن التى ظهرت فيها مقاومات أرضية قوية من جانب العدو، أو التى حقق فيها مهامه بعد أن دفع ثمنا باهظا جدا. لذلك يتعين علينا أن نطور بدائل قتال أخرى تعتمد على أطقم القتال المشتركة، وأن تكون لدينا القدرة على تجديد قواتنا فى ميدان القتال المستقبلى باستمرار حتى يمكننا مواجهة الموارد البشرية الهائلة لدى أعدائنا القادرين على دفع موجات بشرية مسلحة متتالية إلى ميدان القتال، مع الوضع فى الإعتبار أن الحيلولة دون وقوع هزيمة للجيوش العربية فى حد ذاتها تعد فى مفهوم العرب نصرا".

ش- وبالنظر لحساسية إسرائيل الشديدة للخسائر البشرية، وهو ما يعبر عنه الإسرائيليون ب (الثمن الغالى للدم اليهودى)، فقد كان من الطبيعى إعطاء إهتمام لمفهوم (الممارسة المضبوطة للعنف)، والاستخدام المقيد لوسائل القوة. وهو ما يتطلب التحديد الدقيق للأهداف والمهام الإستراتيجية والقتالية للقوات المسلحة على جميع المستويات ويسمح لإسرائيل فى ذات الوقت بتكتيل عناصر القوة فى الإتجاهات المحددة والمختارة، كذلك إسترداد أداة العنف قبل أن تتطور العمليات العسكرية لغير صالح إسرائيل. وقد دفع ذلك إسرائيل إلى التفريق بين مهام (الأمن الجارى) التى تتطلب استخداما محدودا للقوة، ومهام (الأمن الأساسى) التى قد

تتطلب شن حرب شاملة. كذلك تطبيق مبدأ (رد الفعل المتدرج) فـي مجابهة التهديدات الأمنية التي تواجهها، خصوصا بعد أن ثبت فشل إستراتيجية (الضربة القاضية) في تحقيق أهداف سياسية ذات مغزى. وإن كانت العقيدة القتالية الإسرائيلية - خصوصا بعد حرب أكتوبر - لا زالت تؤكد على أهمية حشد أكبر قوة نيرانية في الضربة الأولى التي توجه للخصم، فإذا ما إقترنت هذه الضربة بالمفاجأة والحركة السريعة أفقدت الخصم توازنه، وشلت تفكيره، وجعلت ردود فعله مبعثرة وضعيفة، وهو ما يساعد المهاجم على تحقيق أهدافه بسرعة وبأقل قدر من الخسائر.

البدائل الأمنية المتاحة

وفي ضوء التهديدات الأمنية القائمة والمتوقعة التي تواجهها إسرائيل، وحسابات التوازن الإستراتيجي والمتغيرات المحتمل وقوعها في الساحات المحلية والاقليمية والدولية، فلقد ناقش الخبراء الإستراتيجيون ثلاث بدائل رئيسية فيما يمكن أن تتبعه إسرائيل من نظريات أمنية، **وذلك على النحو التالي:**

أ- **البديل الأول: النظرية الهجومية البحتة:** ويقول مؤيدوا هذا البديل أن إسرائيل لا تملك في الوضع الراهن الامكانات والقدرات التي تمكنها من تنفيذ جميع مهامها الأمنية في وقت واحد وبنجاح كامل. بمعنى أن تدافع عن نفسها على كل الجبهات، وضد العمليات الارهابية في الداخل والخارج، وأن تمتص ضربة عسكرية مفاجئة، وتحافظ على قدرات هجومية فعالة، وتستمر في ذات الوقت في تطوير وسائل وأساليب دفاعية للرد على ضربات أسلحة الدمار الشامل التي ستوجه ضد عمقها. لذلك إعتبر هؤلاء الإستراتيجيون أنه من الخطر تصور أن قدرات إسرائيل تمكنها من تنفيذ جميع هذه المهام في مرحلة زمنية واحدة. لذلك ينبغي - في رأيهم - التركيز على مجال أمني واحد فقط يمكن إسرائيل من قهر أعدائها، وهو الاعتماد على الهجوم بمعناه الواسع، مع التنازل أو الحد من التقيد بباقي المهام الدفاعية. لذلك فإن جيشا مبنيا على هذه النظرية لن يكون بحاجة إلى ضخامة في العدد، بل سيكون التركيزفيه على (الأسنان والعضلات)، ومن ثم سيكون رخيص التكاليف، ومناسبا للطاقات والموارد البشرية والمادية التي تملكها إسرائيل. وانطلاقا من هذا البديل، فإنه سيستوجب بالتالي عدم الانتظار حتى يشن الخصم هجومه، أو يسمح له بالوصول إلى وضع إستراتيجي يستطيع منه تهديد أمن إسرائيل (مثل حدوث خلل في الميزان العسكري لغير صالح إسرائيل). ومن

هنا فإن هذه النظريــة الأمنيـة تتطلب فـرض (خطـوط حمـراء) إذا تجاوزهـا الخصم ينبغـى الـرد عليه فـورا بـهجوم وقـائى شـامل لا يعـترف بحـدود فـى الأهداف أو الأعماق التى يمكـن أن يصـل إليـها الجيش الإسـرائيلى. إلا أن هذه النظرية واجهت نقدا تمثل فى ثلاثة تحفظات: أولها أنه من المشكوك فيه أن تؤدى هذه النظرية إلى إقامة جيش صغـير ورخيـص التكـاليف، ذلـك لأن إقدام إسرائيل على شن حرب وقائية فى إحدى الجبـهات، سيتطلب منـها فـى ذات الوقت أن تغطـى جبهاتـها الأخرى بقوات قـادرة علـى الدفــاع عنــها، خصوصا فى ضـوء الاحتمـالات القويـة لـبروز مسـاندة عربيـة مـن جبـهات أخرى أو من دول العمق العربى. وحتى مع إفتراض نجاح الـهجوم الوقـائى الإسـرائيلى، فستبرز الحاجـة المستمرة لوجـود قـوات كبــيرة لكــى تحتفـظ إسرائيل بالمناطق الجديدة التى تستولى عليها. أما ثانى التحفظات علـى هـذا البديل، فهى تتمثل فى ضرورة عدم إغفـال حقيقـة أن المبـادرة بشـن حـرب وقائية سيثير أمام إسرائيل مشاكل دولية عديدة حتى من قبـل الـدول الصديقـة لها، بالنظر لكون إسرائيل هى البادئـة بـالعدوان، وهـو مـا سيحد كثـيرا مـن الثمار السياسية لأى إنتصار عسكرى، بـل قـد لا تكـون هنـاك ثمـار سياسـية بالمرة فى حالة إصرار المجتمع الدولى علـى عـودة إسرائيل للخطـوط التـى كانت عليها. ويأتى التحفظ **الثالث** من البعـد الداخلـى لـهذا البديـل حيـث لـن تحظى هذه النظرية بالإجماع الوطنى داخل إسرائيل. فمـن المؤكـد أن تبنـى إسـرائيل لـهذا البديـل سـيزيد مـن حـدة الانقسـام داخـل المجتمـع الإسـرائيلى، خصـوصا بين الجماعـات المؤيـدة للسـلام مـع العـرب، والتـى تنتمـى لحـزب العمـل والأحـزاب اليسـارية والمعتدلـة الأخـرى، وبيـن الجماعـات المعاديــة لعملية السلام وتسـعى لاقامـة إسـرائيل الكـبرى مـن خـلال الحـرب والتوسـع وضم الأراضــى، والتـى تنتمـى لحـزب الليكـود والأحـزاب الدينيـة واليمينيـة الأخرى، وكلاهما يشكل تقريبا نصف المجتمع الإسـرائيلى. وقد تمثـل هـذا الانقسام بشكل واضح أثنــاء وبعد العـدوان الإسـرائيلى علـى لبنـان فـى عـام ١٩٨٢.

ب- **البديل الثانى: نظرية دفاعية محضة:** يؤكد مؤيـدوا هـذه النظريـة أن مصير نموذج الأمن الحالى هـو الفشـل، لأن معـدلات التـآكل فـى الأفـراد والأسلحة والمعدات أصبحـت خطـيرة الـى حد يـهدد بخسـارتها لأى حـرب مقبلة. لذلك ينبغى - فى رأيـهم - البحـث عـن طريقـة يمكـن بـها تدمير قـوة الخصم المسلحة من البشر والأسـلحة والمعدات دون أن تكـون هنـاك حاجـة لاختراق خطوطه الدفاعية، وتمكن فـى نفس الوقـت مـن حسـم الحـرب دون حاجة للتورط داخل أراضيه، والتى بالقطع ستشكل مستنقعا لإسرائيل يصعب

الخروج منه. وحجة أصحاب هذا الرأى تتمحور حول إمكانية تحقيق هذا الهدف باستخدام التكنولوجيات الحديثة التى تمكن من توجيه ضربات نارية ساحقة للعدو ذات إصابات دقيقة ولكن من مسافات بعيدة، وبما يمكن فى النهاية من الحاق هزيمة مؤكدة بالخصم. ويدلل أصحاب هذا البديل بنجاح الولايات المتحدة فى توجيه ضربات مدمرة للقوات العراقية أثناء حرب الخليج الثانية، وذلك بواسطة ما تملكه من صواريخ كروز أطلقتها من غواصاتها وقاذفاتها الثقيلة وسفن السطح المجهزة لذلك، والمتواجدة على مسافات بعيدة عن أهدافها. أما إذا أصر الخصم على مواصلة هجومه رغم ما يتكبده من خسائر بسبب هذه الضربات، فإنه سيكون بإمكان القوات الإسرائيلية المكلفة بالدفاع أن تصد هجومه، معتمدة أيضا فى ذلك على ما تملكه من أسلحة ذات تكنولوجيات متقدمة قادرة على تدمير هذا الهجوم حتى من قبل أن يبدأ، وحتى يتم إستكمال إستدعاء وتعبئة قوات الاحتياط الإسرائيلى وتحريكه ونشره فى الأماكن المخططة لشن هجمات مضادة، تستكمل بها إسرائيل تدمير قوات العدو. وميزة هذه النظرية - فى رأى أصحابها - أنها تحول دون إثارة الرأى العام العالمى ضد إسرائيل، وتعطيها فى ذات الوقت المبرر والذريعة لاستكمال تدمير البنية العسكرية والاقتصادية للخصم داخل أرضه، وفرض الارادة الإسرائيلية على قياداته السياسية والعسكرية، مع تمتع إسرائيل بتأييد دولى فى الخارج، وإجماع وطنى فى الداخل. إلا أن هذه النظرية الدفاعية عارضها معظم قادة إسرائيل العسكريين بسبب الكلفة الأمنية العالية التى ستتكبدها إسرائيل فى حالة إنتظارها هجوما معاديا تكتفى حياله بتبنى الدفاع. فقد تفشل القوات الإسرائيلية المدافعة فى صد الهجوم المعادى بالنظر للتفوق الكمى الهائل الذى تتمتع به الجيوش العربية، ويعطيها قدرة على إمتصاص ما يمكن أن يلحق بها من خسائر بشرية ومادية بسبب الضربات الثأرية الإسرائيلية التى ستوجه ضدهما، ومن ثم فستستمر قوات الخصم فى شن هجومها، وبما يهدد كيان إسرائيل ذاته. كما أن هذه النظرية لن تحقق سرعة الحسم المطلوبة فى الحرب، بجانب كونها تضعف من قدرة الردع الإسرائيلى الذى لا يتحقق بالاسلوب الدفاعى، لأن الخصم هو الذى سيقرر متى تبدأ الحرب، وأين وكيف سيوجهها، بل قد يتحكم أيضا فى كيفية إنهائها إذا تمكن من الاحتفاظ بالمبادأة فى يده إلى النهاية.

ج- البديل الثالث: دمج الخيار النووى مع الحرب التقليدية: يعتبر الدكتور (شاى فلدمان) هو صاحب هذه النظرية، ويعتمد فى نظريته على فرضية أن المنطقة تنزلق بطبيعتها إلى العصر النووى، وبالتالى يرى أنه

من المفضل لإسرائيل أن تتحول إلى إستراتيجية الردع النووى العلنى المقرونة بشروط إستخدام السلاح النووى. ذلك لأن إستراتيجية الردع النووى بالشك القائمة حاليا لا تلقى المصداقية الكافية لدى خصوم إسرائيل. لذلك من المفضل - فى رأيه - أن تدمج القوة النووية مع القوة التقليدية فى إستراتيجية إستخدام قتالي واحدة للجيش الإسرائيلى. والميزة التى يحققها هذا البديل - بجانب تقوية عامل الردع - أنه سيوفر إمكانية لتقليص حجم الجيش الإسرائيلى، حيث سيكون أصغر حجما وأقل تكلفة. إلا أن هذه النظرية تواجه أيضا معارضة لعدة أسباب، منها أنها ستفقد قيمتها فى حالة حصول دولة/دول عربية على سلاح نووى بطريقة أو بأخرى. كما لن تمنع هذه النظرية نشوب حروب محدودة ضد إسرائيل، أو إزعاجها بعمليات إرهابية مؤلمة لن يستطيع السلاح النووى الإسرائيلى أن يفعل شيئا حيالها. هذا الى جانب ما أثبتته التجارب الدولية من أن الدول النووية لم تستطع أن تخفض من حجم قواتها التقليدية، بل إستمرت فى تطوير هذه القوات، لأنها إكتشفت أن ما تملكه من أسلحة نووية لا يشكل حلا لجميع المشاكل الأمنية التى تواجهها، ناهيك بالطبع عما تسببه هذه النظرية من معارضة دولية عارمة ضد إسرائيل فى وقت يسعى فيه المجتمع الدولى نحو الحد من الانتشار النووى.

وكانت خلاصة ما توصل إليه الاستراتيجيون فى إسرائيل - حتى الآن - هو الدمج بين النظريات الثلاث، بمعنى أنه يجب أن تكون لدى إسرائيل القدرة على شن حرب وقائية أو مسبقة عند ظهور بوادر هجوم من قبل أى دولة/دول عربية. على أن تتبنى إسرائيل الدفاع مؤقتا فى أقل الاتجاهات الإستراتيجية خطرا عليها. وتكون فى ذات الوقت قادرة على إستخدام ما لديها من أسلحة نووية بأسلوب متدرج فى أعيرتها بدءا بالتكتيكية ضد أهداف (القوة المضادة العسكرية) وإنتهاءا بالأعيرة النووية الثقيلة ضد أهداف (القيمة المضادة المدنية) إذا ما تطلب الموقف ذلك، على أن يدمج إستخدام الأسلحة النووية مع إستخدام الأسلحة التقليدية فى إستراتيجية الحرب الجديدة التى ستقرر شكل وحجم القوات المسلحة الإسرائيلية، وترسى أسس تطويرها وإستخدامها الإستراتيجى مستقبلا، والذى سيركز على مبدأ الدفاع الهجومى، وضرورة الحسم السريع للمعركة، والذى لا يعنى فقط تحطيم قوات الخصم العسكرية وتصفية قدراته المسلحة، بل ينبغى أن يتحقق ذلك بأقل قدر من الخسائر فى الجانب الإسرائيلى سواء على الصعيد العسكرى أو الصعيد المدنى والاقتصادى، مع القدرة على خوض حرب طويلة عند اللزوم. هذا مع الوضع فى الاعتبار أن ضرب الأعماق العربية ينبغى أن

يوجه بشكل أساسى لمنع قوات الدعم العربية القادمة من دول المساندة من الوصول إلى جبهة القتال، كذلك تعزيز قدرات إسرائيل على ضرب الأهداف الحيوية ذات القيمة الإستراتيجية، ليس فقط فى دول المواجهة العربية، بل أيضا فى دول العمق العربى.

الملامح الرئيسية لتطوير نظرية الحرب الإسرائيلية

توجهات عامة:

أ- أما فيما يتعلق بنظرية الحرب، فإن القائمين على تطويرها فى إسرائيل يسعون إلى إعتناق فكرة إستخدام القوات المسلحة بـ (المخاطرة المحسوبة)، بحيث لا يشكل تحديد مهام نهائية للقوات المسلحة عند التخطيط للعمليات قيدا على إمكانية إستغلال القوات لنجاحها والوصول إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه المشاة والدبابات الإسرائيلية طبقا لظروف وتطور القتال الذى سينشب فى حينه. مع إستعداد القيادة السياسية لأن تكون من المقدرة والمرونة بحيث تتعامل مع المعطيات العسكرية والسياسية الجديدة التى تفرضها الأوضاع التى نجحت القوات الإسرائيلية فى الوصول إليها، وإستثمارها سياسيا عى المستويات المحلية والاقليمية والدولية، بما يساعد فى النهاية علىتحقيق غايات إسرائيل وأهدافها القومية.

ب- إستخدام إستراتيجية الردع على نحو متدرج، يبدأ بالتلويح بتلك القدرة، ثم إستخدامها على نحو محدود لارهاب الدول العربية مع زيادة الضغط النفسى عليهم لتقييد مطالبهم السياسية، ثم التصاعد بذلك الى حد الاستخدام الشامل لقوة الردع ببعديها التقليدى وفوق التقليدى وفقا لمقتضيات الموقف السياسى والعسكرى، ومدى إستجابة العرب للتحذيرات الإسرائيلية، مع إشعار العرب بضخامة وقوة وحداثة القوة الإسرائيلية فى جميع أفرعها التقليدية وفوق التقليدية، وجعلهم يدركون كبر حجم الفجوة بين التفوق الإسرائيلى العسكرى والتخلف العربى، وأن هذه الفجوة آخذة فى الاتساع لغير صالحهم، وبما يبعث اليأس فى نفوس العرب من جدوى القيام بعمل عسكرى ناجح ضد إسرائيل يحقق لهم أى من أهدافهم السياسية أو الإستراتيجية، وهو ما يعد تأكيدا لمفاهيم الردع النفسى.

ج-إبراز القدرة على توجيه ضربات إنتقامية ضد الدول العربية التى تأوى عناصر (إرهابية) تهدد أمن إسرائيل وكيانها، بما فى ذلك الدول العربية التى ليس لها حدود مشتركة مع إسرائيل، وأن هذه الضربات من الممكن أن تؤدى إلى الغاء كل المميزات التى تتمتع بها الدول العربية التى وقعت معاهدات سلام واتفاقيات أمنية مع إسرائيل، وبحيث تعيد الأمر كله إلى

نقطة الصفر التـى كـانت عليـها قبـل ذلـك، بمـا فـى ذلـك العـودة لاحتـلال الأراضى التى إنسحبت منها القوات الإسرائيلية، وبما يتطلب الدخول فـى مفاوضات جديدة تؤدى إلى فرض ترتيبـات أمنيـة أشد قيـودا علىالدول العربية عما كان عليه الوضع فى السـابق، ويدخـل ذلـك أيضـا فـى إطـار الردع النفسى.

د- إتباع أساليب عمل عسكرية تتصف بالمهارة فى القتال، وتحقيق المفاجـأة بأبعادها المختلفة، والدمج بين أساليب العمل من خطوط داخلية والاقتراب غير المباشر والحرب الخاطفة، هذا مع الاستعداد لخوض معارك تلاحمية إذا إقتضت الضرورة ذلك، وتقبل نسبة خسائر عالية لا يمكن تجنبـها مـن أجل تحقيق أهداف ومهام إستراتيجية هامة.

هـ- زيادة القدرة على العمل فى أكثر من جبهة فى وقت واحد، وذلـك بإعـادة تمركـز التشكيـلات البريـة والبحريـة والجويـة فـى الاتجاهـات المطلوبـة بسرعة، مع بناء إحتياطى إستراتيجى قوى وقادر على مواجهـة متطلبـات وأعبـاء تنميـة الجـهود العسـكرية فـى عمـق المعركـة عندمـا تطـول فـترة الحرب خصوصا إذا ما دارت على أكثر من جبهة، مـع القـدرة علـى نقـل الجهود الرئيسية للقوات من جبهة إلى أخرى بسرعة. وبحيث تكون لـدى إسرائيل القدرة على تلبية متطلبـات مثـل هـذه الحـروب ذاتيـا مـن الأفـراد والأسلحة والمعدات والذخـائر والمـواد الإسـتراتيجية لفـترة زمنيـة لا تقـل عن ٤٥ يوما، ودون الاعتماد على دعم خارجى، وحتـى بعد ذلـك إذا مـا تحولت الحـرب إلـى حـرب إستنزاف وكـانت إسرائيل غير قـادرة علـى حسـمها، مـع الاستفادة مـن مخـازن الطـوارئ التابعـة للقـوات الأمريكيـة والمتواجدة فى إسرائيل.

و- الإتجـاه نحـو صحـراء النقـب لاسـتغلالها فـى تحقيـق مزيـد مـن الانتشـار للقوات البرية والجوية الإسرائيلية، وتخفيف تكدس الأهداف الحيويـة فـى القطاعين الشمالى والأوسط من إسرائيل، تجنبا لوقوع خسائر جسيمة فـى حالة تعرض هاتين المنطقتين لضربات أسلحة دمار شامل عربية.

ز- عدم السماح للدول العربية بتحقيق المفاجأة فى أى عمليات حربيـة مقبلـة، وذلك من خـلال المتابعـة المستمرة لأنشطـة ونوايـا الـدول العربيـة علـى الصعيدين السياسى والعسكرى بواسـطة جـهاز مخـابرات عسـكرى يقـظ، وقدرة عالية على الانذار، هذا بالاضافة لنظـام متطـور لاسـتدعاء وتعبئـة الاحتياط فى أقل وقت ممكن، مع رفع قدرة القوات النظامية العاملـة علـى سـرعة توجيـه ضربـات وقائيـة ومسـبقة دون إنتظـار اسـتكمال تعبئـة الاحتياط.

ح- وجوب عدم الاعتماد على القوات الجوية باعتبارها (دواء لكل داء)، وذلك من خلال توزيع بعض المهام التى كانت تكلف بها فى الماضى، وتخصيصها لقوة الصواريخ أرض/أرض أريحا، كذلك للمدفعية بعيدة المدى فى إطار عمل القوات البرية، مع التوجه نحو بناء قوة (طيران الجيش)، وبذلك تخصص للقوات الجوية فقط المهام التى لا يستطيع سواها إنجازها، وهو ما يتطلب بالتالى تطوير اساليب قتال جديدة للقوات البرية.

إعادة النظر فى مبدأ الإقتراب غير المباشر

راجع المسئولون عن تطوير نظرية الحرب مبدأ الإقتراب (غير المباشر) الذى وضع فكرتة (ليدل هارت)، والذى يطالب بالهجوم على العدو بوسائل ومن جهات غير متوقعة بالنسبة له، وذلك لتحقيق المفاجأة من جهة، ولتجنب الاصطدام بدفاعاته القوية من جهة ثانية، ولتحقيق نفس الأهداف والمهام الإستراتيجية للقوات المسلحة بأقل خسائر ممكنة، وذلك من خلال عمليات التطويق والالتفاف العميق، واحتواء الدفاعات المعادية والوصول إلى مؤخرة العدو وأهدافه الحيوية فى العمق، حتى تسقط كثمرة ناضجة دون قتال كبير. فقد وجد الإستراتيجيون الإسرائيليون أن هذا الأسلوب قد لا يكون ملائما فى كل الجبهات التى حول إسرائيل، خصوصا فى جبهة مثل الجولان، والتى تحوى خطوطا من الدفاعات السورية الحصينة يصل عمقها إلى ٤٠كم، ترابط فيها فرق مشاة وميكانيكية ومدرعة تضم المئات من الدبابات والعربات المدرعة وآلاف من قطع المدفعية وراجمات الصواريخ متعددة المواسير والصواريخ المضادة للدبابات، بالاضافة لسلسلة متواصلة من الموانع الصناعية المنسقة مع الموانع الطبيعية بطول المواجهة والعمق وعلى الأجناب، وذلك فى رقعة من الأرض لا تزيد مساحتها عن ٣٠٠كم^{٢}.
وفى ظل هذه الظروف سيكون من الصعب على الجيش الإسرائيلى أن يتجنب مثل هذا الحشد الضخم من القوة المسلحة، والهجوم باتباع أسلوب الاقتراب غير المباشر، وذلك بسبب الافتقار إلى محاور مناورة مفتوحة تمكن من تنفيذ هذا الاسلوب فى القتال، خصوصا مع صعوبة القيام بعمليات التفاف حول الجولان من لبنان - كما حدث فى الهجوم الإسرائيلى على سوريا فى عام ١٩٦٧ - وذلك بسبب تواجد قوات سورية وميليشيات للمقاومة تعمل ضد إسرائيل على الساحة البنانية. ومن ثم فانه سيتعين على إسرائيل أن تواجه هذه القوات وتقاتلها حتى تفتح لنفسها طريقا إلى عمق ومؤخرة الجبهة السورية، وهو ما لن يتحقق إلا بالاعتماد على قوات المشاه

والمهندسين والمدرعات لاختراق هذه الدفاعات الحصينة بالمواجهة وتحت ستائر كثيفة من نيران المدفعية والمقاتلات. فى ذات الوقت الذى توجه فيه ضربات نيرانية بالمقاتلات والهليوكبتر الهجومى مصحوبة بعمليات إبرار جوى لقوات كوماندوز فى عمق الجبهة السورية ضد الأهداف العسكرية المتواجدة فيها، وأخطرها الاحتياطيات المدرعة لمنعها من شن هجمات مضادة ضد القوات الإسرائيلية التى تهاجم بالمواجهة وتحاول أن تشق طريقا لها وسط الدفاعات السورية. ومن المتوقع بالطبع فى هذه الحالة ان تدفع إسرائيل ثمنا باهظا، الأمر الذى قد يتطلب إستخدام أسلحة نووية تكتيكية ضد قطاع هام فى الجبهة السورية لتدمير القوات فيها وشلها بشكل كامل، وذلك حتى يمكن تركيز جهود الهجوم فى إتجاهات أخرى حتى يتحقق النجاح المستهدف. وفى إطار التعامل مع الجبهة السورية أيضا، برزت مشكلة أخرى حول الكيفية التى سيتصارع بها الجيش الإسرائيلى مع مثل هذا الحشد السورى الذى يزيد قوامه عن ٢٠٠٠ دبابة ومثلها من عربات القتال المدرعة (ب.م.ب ١، ٢)، إذا ما خرجت من تحصيناتها فجأة وشنت هجوما مباغتا وسريعا فى إتجاه إسرائيل ؟ وهذه المشكلة لا تنفرد بها هضبة الجولان فقط، فقد تواجه إسرائيل أوضاعا مماثلة فى سهل الأردن إذا ما عززته فرقة مدرعة عراقية أو سعودية، كذلك فى سيناء إذا ما قررت مصر خرق معاهدة السلام مع إسرائيل، وتمكنت بسرعة من نقل قوات رئيسية عبر قناة السويس إلى سيناء، خصوصا بعد أن أصبحت مصر تملك محاور عديدة تصل غرب القناة بشرقها مثل نفق أحمد حمدى الذى يمر أسفل القناة، ومشروع إقامة كوبرى الفردان الذى سيمر عبره خط سكة حديد يربط وادى النيل بسيناء. ففى مثل هذه الظروف لا مناص أمام إسرائيل فى حالة قتالها على عدة جبهات من أن تستخدم الأسلحة النووية فى إحدى الجبهات لتسكينها، وتتبنى الدفاع على جبهة ثانية، ثم تشن حربا إستباقية على جبهة ثالثة تشكل تهديدا عليها أكثر من باقى الجبهات. وستكون الظروف أصعب بالنسبة لإسرائيل إذا ما نجحت الجيوش العربية فى خداع إسرائيل وإخفاء نواياها الهجومية ضدها، وفشلت أجهزة المخابرات الإسرائيلية فى كشف نوايا الهجوم العربى، وهو إمر محتمل خصوصا وأن معظم الجيوش العربية تعتمد على القوات العاملة التى تحتل بالفعل دفاعات ومناطق تمركز قريبة من الحدود الإسرائيلية، والتى يمكن إعتبارها بمثابة مناطق هجوم ابتدائية ضد إسرائيل إذا ما قررت الدول العربية شن حربا ضدها.

إتباع إستراتيجية (رد الفعل المتدرج)

أوصت لجان تطوير نظرية الحرب الإسرائيلية بوضع خطط عمليات متدرجة فى تصاعدها، تتناسب مع ردود الفعل العربية، بمعنى عدم التصعيد الفورى للعمليات الإسرائيلية بضرب الأعماق العربية، وذلك حتى لا تستفز القيادات العربية وتدفع لتوجيه ضربات بأسلحتها ذات الدمار الشامل ضد العمق الإسرائيلى كرد طبيعى ومنطقى، وهو ما لا تستطيع إسرائيل تحمله، بينما تستطيع الأعماق العربية تحمل مثل هذه الضربات من جانب إسرائيل. ويبدأ هذا التدرج بالتلويح باستخدام إسرائيل لأسلحة الردع فوق التقليدية، ثم باستخدام الأسلحة التقليدية فى عمليات محدودة ضد تهديدات أمنية تقع خارج أرض إسرائيل، ثم توجيه ضربات مسبقة ضد قوات عربية تشك إسرائيل فى وجود نوايا لديها بالهجوم عليها، ثم استخدام الأسلحة النووية بالتدرج بدءا بالأعيرة التكتيكية صغيرة القدرة، إلى القنابل النيوترونية، إلى الأعيرة الكبيرة ضد أهداف القوة المضادة (عسكرية) ثم أهداف القيمة المضادة (المدنية). إلا أن عدم حاجة إسرائيل للدخول فى حرب شاملة ضد جيرانها العرب، لا يتعارض مع هدفها الرئيسى المتمثل فى تدمير القوات المسلحة العربية بشكل شبه كامل عند الدخول فى صراع مسلح واسع. وحيث يكون من ضمن الأهداف الإستراتيجية فى هذه الحالة الحصول على أوراق للمساومة تفيد المفاوض الإسرائيلى فى مرحلة المفاوضات فيما بعد وقف إطلاق النار، والتى تتمثل فى الاستيلاء على أراضى عربية، أو محاصرة حجم كبير من القوات العربية. وفى بعض الظروف قد تتخذ إسرائيل قرارا بتوجيه ضربات قاضية (مرة واحدة وإلى الأبد) ضد أهداف إستراتيجية هامة معينة فى الجانب العربى (مثل مفاعلات نووية، ومصانع صواريخ، وقواعد جوية هامة تحوى أسراب مقاتلات هجومية مثل (السوخوى-٢٤).

تقسيم مهام العمليات بين (الأمن الجارى) و (الأمن الأساسى):

تهتم إسرائيل حاليا بتقسيم مهام العمليات - وبالتالى مهام التدريب عليها - بين مهام تتعلق بمسائل (الأمن الجارى)، وهى المتعلقة بتأمين حدود إسرائيل مع أربعة دول عربية مجاورة لها، وتمسكها بالمناطق التى تحتلها، وتأمين المستوطنات فيها، ومنع حدوث هجمات (إرهابية) ضد قواتها فى هذه المناطق وداخل إسرائيل. أما مهام (الأمن الأساسى)، فهى المتعلقة بردع وهزيمة الجيوش العربية فى حالة تبنيها لنوايا وأعمال تهدد أمن إسرائيل وكيانها، كذلك تحقيق غايات وأهداف إسرائيل القومية العليا، وأبرزها إقامة إسرائيل الكبرى. وتحرص نظرية الحرب فى صيغتها الجديدة على عدم

توريط قواتها المسلحة النظامية والإحتياط فى تنفيذ مهام الأمن الجارى قدر الإمكان، وتخصيص هذه المهام إلى قوات الأمن الداخلية وحرس الحدود وميليشيات المستوطنين وقوات جيش جنوب لبنان. وقد تخصص قوات الكوماندوز للعمل ضد العمليات الارهابية الكبيرة خارج إسرائيل (مثل عملية عنتيبى). ولا يتم اللجوء لاستخدام القوات المسلحة النظامية إلا إذا فشلت قوات الأمن الداخلى فى تنفيذ مهامها، وتطلب الأمر القيام بعمليات إنقاذ وحماية وإنتقام خارج حدود إسرائيل، كما يحدث حاليا فى جنوب لبنان بعد أن ثبت فشل جيش لبنان الجنوبى فى التصدى لعمليات المقاومة اللبنانية ضد المستعمرات الإسرائيلية فى الجليل. أما القوات البحرية، فإن مسئولية تأمين السواحل الإسرائيلية والمياه الاقليمية فإنها تقع على عاتق وحدات المرور والحراسة، وقد تشترك قوات الانزال البحرى فى بعض مهام الأمن الجارى. أما القوات الجوية الإسرائيلية، فإنها تعمل بصورة شبه يومية ولكن بشكل محدود فى تنفيذ مهام الأمن الجارى كما يجرى فى جنوب لبنان حاليا. وبينما تحرص القيادة الإسرائيلية على تجنيب قواتها النظامية الاشتراك فى تنفيذ هذا النوع من المهام الأمنية، حرصا على عدم استهلاكها، إلا أنها من آن لآخر تشركها فى تنفيذ هذه المهمة. تنمية الخبرة القتالية لقواتها النظامية والاحتياط، كذلك قواتها الجوية والبحرية خاصة قوات الكوماندوز. حيث يتم من خلال إشراك بعض الوحدات فى هذه المهام صقل مهارات القيادات والضباط والقوات، كما تعد فى ذات الوقت إختبارا عمليا لقياس مستوى الأداء القتالى للوحدات البرية والبحرية والجوية فى وقت السلم لتنفيذ مهامها وقت الحرب.

زيادة قدرة إسرائيل على مواجهة ضغوط خارجية أثناء الحرب

حرصت القيادات الإسرائيلية على إستيعاب دروس الحروب التى خاضتها ضد الدول العربية، وأبرزها حرب أكتوبر ١٩٧٣، وكان من أخطر التهديدات التى واجهتها إسرائيل فى هذه الحرب، أنه لم يكن لديها من الذخائر ما يكفيها للقتال أكثر من ١٤ يوما فقط، كما كشف عن ذلك موشى دايان نفسه وكان وزيرا للدفاع آنذاك. كما تعمدت إدارة الرئيس الأمريكى الأسبق نيكسون ألا تستجيب لمطالب حكومة جولدمائير فى سرعة دعم إسرائيل بالأسلحة والذخائر والمعدات التى تحتاجها استعواضا لخسائرها إلا فى اليوم السادس من العمليات الحربية، وذلك للضغط عليها حتى تستجيب للمقترحات الأمريكية، وهو ما أثر كثيرا بالسلب على الأداء القتالى للقوات الإسرائيلية حتى يوم ١٥ أكتوبر عندما وصلتها الأسلحة الأمريكية. لذلك

حرصت نظرية الحرب الجديدة على ضرورة العمل على بناء إحتياطى إستراتيجى من الأسلحة والذخائر وقطع الغيار ومختلف المعدات والمواد الحربية يكفى لفترة قتال لا تقل عن ٤٥ يوما، مع تكييف الاقتصاد الإسرائيلى لمواجهة إحتمالات إدارة حرب طويلة الأمد. أما على صعيد التعبئة البشرية، فقد أوصى القائمون على تطوير نظرية الحرب بضرورة التوسع فى بناء تشكيلات إحتياط تضم كل فرد فى إسرائيل قادر على الخدمة فى الجيش من الرجال والنساء حتى عمر ٥٥ سنة، مع إشراك النساء فى مهام القتال التى تناسبهم، وتشجيع هجرة الشباب اليهودى من خارج إسرائيل إليها، خصوصا فى فترات التوتر والحروب لسد الخسائر. أما فى مجال المعدات والأسلحة والذخائر، فقد تم تكليف مجمع الصناعات الحربية الإسرائيلية بتوفير الاحتياجات اللازمة لبناء إحتياطى كاف من الأسلحة والذخائر بما يلبى إحتياجات خوض حرب طويلة وسد الخسائر فيها دونما حاجة للاعتماد على جسور إمدادات جوية وبحرية من الخارج، هذا مع النص فى إتفاقيات التعاون المشترك مع الولايات المتحدة على حق إسرائيل فى إستخدام الأسلحة والمعدات المتواجدة فى مخازن الطوارئ الأمريكية المقامة على أراضيها. وللرد على إحتمالات إستخدام الدول العربية لسلاح النفط مرة أخرى بهدف الضغط على الدول الكبرى، فقد طالبت إسرائيل الولايات المتحدة بالتعاون معها من أجل إتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية وعسكرية تستهدف الحد من تأثير وفعالية هذا السلاح العربى الإقتصادى، وتحييده فى حالة إستخدامه وجعله عديم الفائدة، يدخل فى هذه الاجراءات إحتمال إشهار أسلحة الردع الإسرائيلية فى وجه الدول العربية إذا ما لجأت لسلاح النفط، وتدخل عسكرى أمريكى ضد الدول العربية التى تفرض حظرا على صادراتها النفطية.

إتباع أسلوب (الاستراتيجيات المتنافسة Competitive strategies)

يستهدف أسلوب (الاستراتيجيات المتنافسة) إستغلال نقاط الضعف عند الخصم، وتوجيهه بأساليب غير مباشرة نحو إتخاذ قرارات سياسية وعسكرية تقلل من حجم المخاطر والتهديدات التى تتعرض لها إسرائيل، وبحيث تصب فى النهاية فى صالحها وتخدم أهدافها الإستراتيجية. وذلك بتوجيه طاقات الخصم المادية والبشرية بعيدا عن الاستخدام فى إتجاهات بناء القوة التى تعرقل تنفيذ إسرائيل لأهدافها، وبحيث تستنزف هذه الطاقات وتهدر فى إتجاهات لا تؤثر على إسرائيل. لذلك أنشأت إسرائيل لجنة خاصة تسمى بلجنة الإستراتيجيات المتنافسة، مهمتها التخطيط لخلق ظروف فى المنطقة

يسعى العرب بناء عليها للعمل كرد فعل لمواجهتها، وعندئذ تكون إسرائيل قد خلقت ظروفا جديدة أخرى يتطلب الأمر رد فعل عربي جديد لمواجهتها.. وهكذا حتى تبقى المبادرة والتوجيه دائما في يد إسرائيل. كما ينفع هذا الاسلوب عند إدخال أنظمة تسليح جديدة، بحيث يتم تشجيع العرب على إدخال أنظمة تسليح دفاعية وليست هجومية، وتوجيه إنفاقهم الدفاعي في الاتجاهات التي لا تشكل خطورة أو تهديد للأمن الإسرائيلي، وتخفف من نقاط الانكشاف الإسرائيلي أمام الدول العربية. ومن الأمثلة على ذلك: أن من مصلحة إسرائيل أن تنفق سوريا حوالى ٥ مليار دولار على شراء أنظمة دفاع جوى أرضية منذ عام ١٩٨٥ وحتى الآن، بدلا من إنفاقها في شراء مقاتلات هجومية (سوخوى-٢٤)، ذلك لأن الانفاق على أنظمة دفاع جوى أرضية يعتبر بجميع المقاييس أمرا دفاعيا وليس هجوميا يشكل تهديدا لإسرائيل مثل المقاتلات القاذفة، خصوصا مع قدرات إسرائيل المتنامية على تطوير صواريخ جو/أرض مضادة للرادارات والصواريخ أرض/جو، وإستخدامها بما يحيد فعالية شبكة الدفاع الجوى الأرضية لسوريا. كذلك من مصلحة إسرائيل أن توجه سوريا إنفاقها الدفاعي في بناء التحصينات الدفاعية بدلا من إنفاقها في الحصول على صواريخ بالستية متوسطة المدى روسية مثل (إس إس-٢٣) أو الصينية (م-٩). ولما كان من غير المنطقي أن تدفع الخصم بسهوله الى توجيه إنفاقه في إتجاهات تتعارض ومصالحه، وتناسب أهداف عدوه، فإنه من أهداف الإستراتيجيات المتنافسة دفع الدول العربية لتوجيه إنفاقها الدفاعي في إتجاهات بعيدة تماما عن إسرائيل، بل وتصب في قناة الخلافات العربية-العربية، والخلافات بين الدول العربية ودول اسلامية في الدائرة الإقليمية (مثل الخلاف بين سوريا والعراق، وبين سوريا والأردن، وبين سوريا وتركيا، وبين دول الخليج وإيران، وبين السودان وأثيوبيا، وبين مصر وليبيا)، وتغذية هذه الخلافات لتستنفذ الموارد الاقتصادية للدول العربية، بجانب إستقطاب جهودها السياسية والعسكرية. وتطبق إسرائيل في هذا المجال نظرية ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق - وهو الذى إبتدع نظرية الإستراتيجيات المتنافسة - عندما وجه إستراتيجية الولايات المتحدة لتغذية الخلافات بين الاتحاد السوفيتي السابق والصين، مما أدى إلى إستقطاب ثلث الجهود السوفيتية العسكرية في إتجاه الشرق نحو الصين بدلا من أوروبا. كما أفادت نظرية الإستراتيجيات المتنافسة إسرائيل في إعادة ترتيب أولويات التطوير والتسليح الإسرائيلي على أساس قدراتها التنافسية المحتملة مع التطوير المضاد عند الجانب العربي، بحيث يكون توقيت تطوير أنظمة التسليح الإسرائيلية، وتنسيق

عمليات إدخالها فى الخدمة تكون دائما تالية لعملية تطوير الأسلحة المناظرة أو المضادة عند الجانب العربى، وبحيث تصبح أنظمة التسليح العربية باستمرار متأخرة تكنولوجيا عما تملكه إسرائيل، فى ذات الوقت الذى تكون فيه إسرائيل قادرة بأسلحتها المتقدمة على إتخاذ الأجراءات المضادة للحد من فعالية الأسلحة العربية وتحييد مزاياها.

الإستفادة من دروس حرب الخليج الثانية

مما لا شك فيه أن إمتلاك الدول العربية لترسانة ضخمة من الصواريخ البالستية قد شكل تهديدا للعمق الإستراتيجى لإسرائيل، وحد بالتالى من فعالية إستراتيجية الردع، بل قد تؤدى الضربات الصاروخية العربية إلى تعطيل تعبئة قوات الإحتياط أو إفشالها، كذلك إحداث تدمير فى القواعد الجوية والبحرية والصاروخية الإسرائيلية، بجانب تعرض أهداف القيمة المضادة والتى تشمل المناطق السكانية والأهداف الاقتصادية الحيوية لمخاطر غير محدودة. وهو ما يمكن أن يؤثر بالسلب على قدرات إسرائيل فى بناء الأنساق الدفاعية خاصة الأمامية منها فى مناطق حدودها على الجبهات الأربعة من حولها. لذلك - وفى ضوء دروس حرب الخليج الثانية التى أبرزت الدور الرئيسى الذى يمكن أن تلعبه الضربات الجوية والصاروخية بالأسلحة الذكية فى كسب الحرب قبل شن الهجوم البرى، بسبب الخسائر الجسيمة التى يمكن أن تسببها فى القوات المدافعة، فإنه من المتوقع أن تستفيد إسرائيل من هذا الدرس فى تطوير نظرية الحرب، وذلك **بتقسيم الحرب إلى ثلاث مراحل رئيسية:**

أ- **المرحلة الأولى:** ويتم فيها تحقيق السيطرة/السيادة الجوية فى سماء مسرح العمليات، وذلك بتوجيه ضربات جوية وصاروخية مكثفة ضد الأهداف المعادية، الأكثر خطورة على إسرائيل، مثل مواقع أسلحة الدمار الشامل والقواعد الجوية والصاروخية والدفاع الجوى، وتحت ستر هذه الضربات يتم تعبئة الإحتياط وتحريكه إلى خطوط المواجهة.

ب- **المرحلة الثانية:** ينقل خلالها المجهود الجوى والصاروخى لإسرائيل إلى ضرب القوات البرية للخصم فى دفاعاته، والتى تشمل قوته البشرية وأسلحة نيرانه، كذلك مراكز القيادة والسيطرة وعقد المواصلات من جسور وكبارى وطرق إمداد، ومناطق تمركز الاحتياطيات، والمناطق الإدارية، بهدف إضعاف قدراته وإمكاناته على الصمود ومقاومة الهجوم البرى الإسرائيلى القادم. وهو ما لن يتحقق إلا إذا نجحت الضربات الجوية والصاروخية التى ستشارك فيها المقاتلات القاذفة والهليوكبتر

الهجومى والصواريخ البالستية فى تحقيق نسبة خسائر بشرية ومادية فى القوات البرية للخصم لا تقل عن ٤٠%.

ج-**المرحلة الثالثة:** تستثمر فيها القوات البرية الإسرائيلية نتائج عمليات القصف الجوى والصاروخى، وذلك بشن هجوم برى شامل ينقل الحرب إلى أرض الخصم، وبسرعة إلى عمق دفاعاته، وبما يشل جميع أنساق قواته فى وقت واحد، ويحقق الأهداف والمهام الإستراتيجية المكلفة بها القوات الإسرائيلية بأقل قدر من الخسائر فى جانبها. فى ذات الوقت الذى تمارس فيه إجراءات حماية الجبهة الداخلية من ضربات أسلحة الدمار الشامل العربية. وسيتطلب هذا التطوير فى نظرية الحرب الإسرائيلية، إمتلاك نظام مخابرات واستطلاع وإنذار مبكر يعتمد على قدرات إستطلاع وإنذار جوية وفضائية ومخابراتية واسعة وكفء، ونظام متعدد الوسائل لمواجهة الصواريخ البالستية العربية لتقليل فعاليتها فى إصابة الأهداف الإسرائيلية، سواء ذات القوة المضادة أو القيمة المضادة. بالاضافة لنظام دفاعات مرنة فى مناطق الحدود يحقق المتطلبات الأمنية لإسرائيل دونما حاجة إلى حشد أو تركيز قوات برية ضخمة على الحدود، ويعتمد على نظام الدفاع المتقدم الذى يحوى أسلحة ذات تكنولوجيا متقدمة قادرة على إحداث أكبر تدمير ممكن فى القوات المهاجمة، وبما يعطل ويوقف هجومها، ويهئ الظروف لشن ضربات مضادة إسرائيلية تنقل الحرب إلى داخل أرض الخصم، بعد إستكمال تعبئة وحشد قوات الاحتياط، وبما يحقق النصر فى الحرب، ويخلق موقف إستراتيجى جديد يضمن فرض إرادة إسرائيل على أعدائها بعد تحطيم الجزء الأكبر من قواتهم المسلحة، وإنهاء قدرتهم على المقاومة، وذلك بأقل خسائر فى الجانب الإسرائيلى. وستمنح هذه المراحل الثلاثة الرئيسية للحرب الفرصة للخصم/الخصوم لإعادة تقييم موقفهم السياسى عقب كل مرحلة فى ضوء ما تكبدوه من خسائر، وما يمكن أن يتكبدوه من خسائر أفدح إذا ما إستمرت الحرب، وهو ما يساعد على تليين إرادة الخصم/الخصوم، وإجباره على وقف القتال والجلوس إلى مائدة المفاوضات، والاستسلام للمطالب الإسرائيلية بعد كسر إرادته نتيجة تجريده من قوته العسكرية.

الإستفادة بثورة المعلومات فى تدعيم إستراتيجية الردع

مما لا شك فيه أن ثورة المعلومات التى برزت بشكل واضح فى حرب تحرير الكويت قد أثرت بإمكاناتها الواسعة على المفهوم الرئيسى للردع،

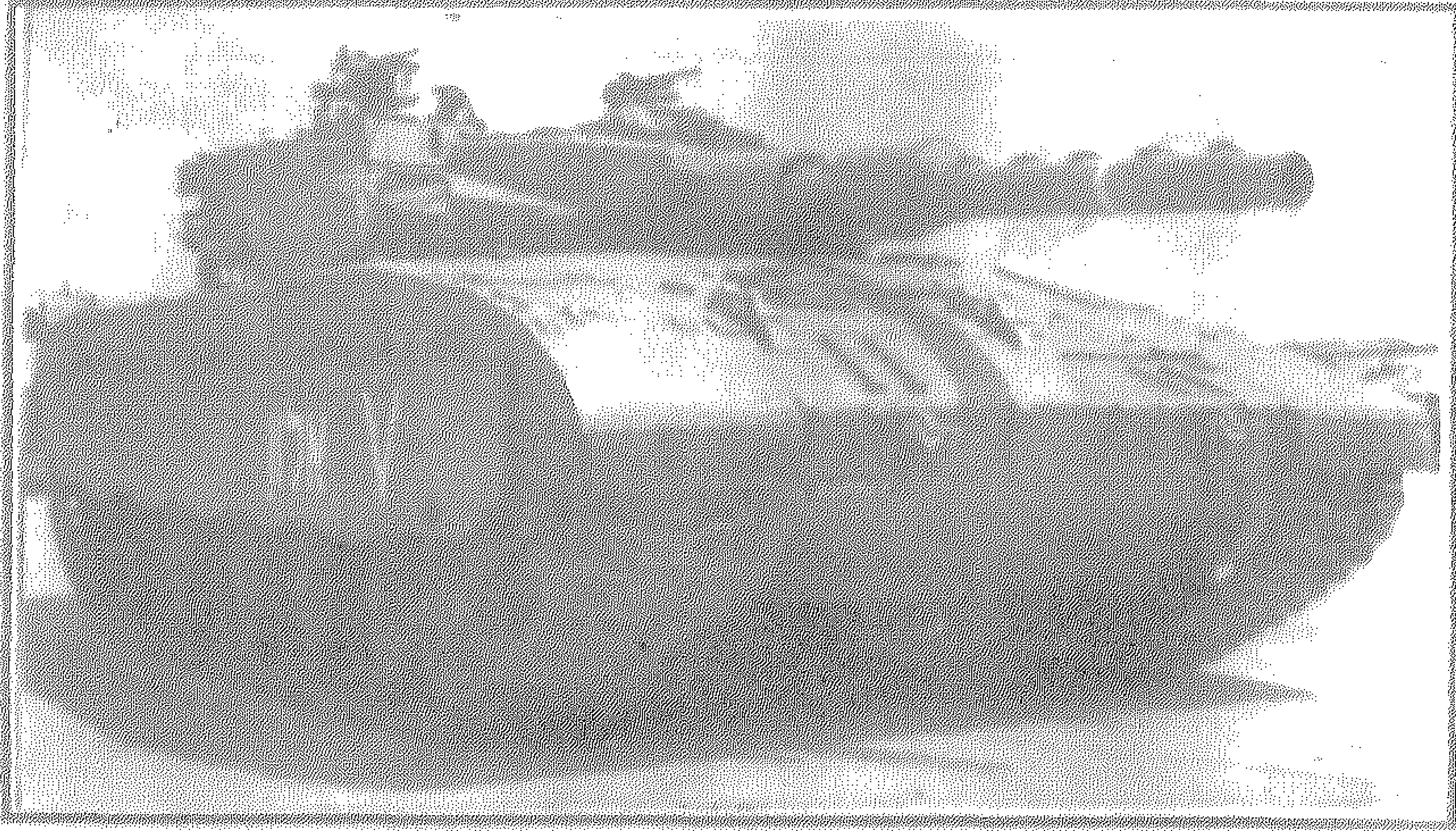
والذى ساد الفلسفات العسكرية خلال فترة الحرب الباردة والقطبية الثنائية فى عدة اتجاهات:

أ- إن استخدام القوة المسلحة فى مواجهة عسكريةكان هو أساس التهديد فى النظام الدولى خلال الحرب الباردة، بينما أدى إنفجار ثورة المعلومات فى إطار عالم سريع التغير، والذى أصبح قرية صغيرة إلى أن أصبحت المعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بها هى المركز الرئيسى فى العلاقات الدولية الجديدة.

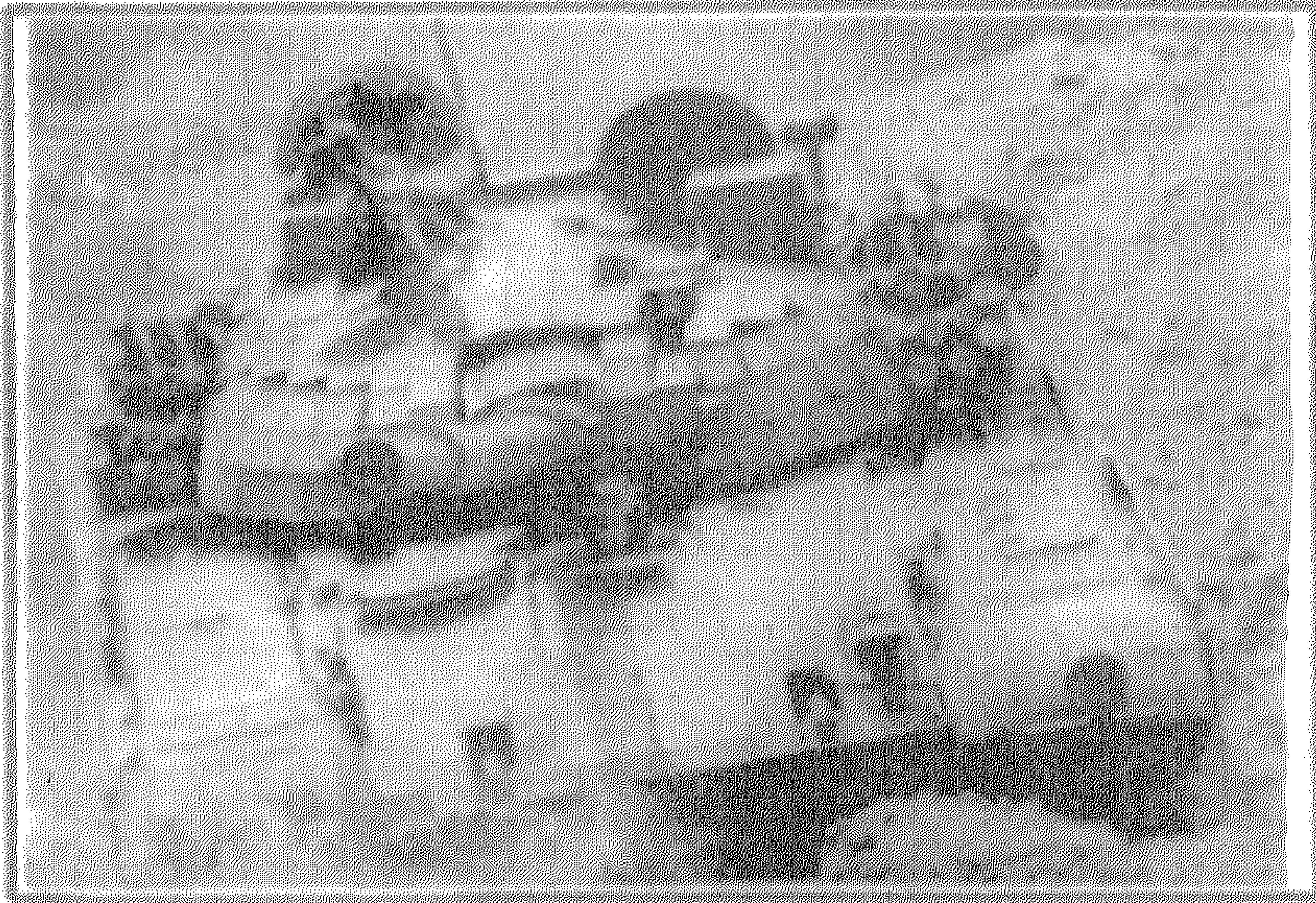
ب- إن مفهوم الردع العسكرى كان يعتمد على درجة التوازن بين ما يملكه طرف من إمكانات عسكرية وما يتوفر له من إرادة سياسية، بينما أدت ثورة المعلومات إلى أن توفرها المبكر واللحظى سوف يؤدى إلى السيادة المعلوماتية فيما يتعلق بمسارح العمليات، وبما يتوفر فيها من امكانيات عسكرية، ويتحول الردع إلى القدرة على التعرف الشامل - عن طريق توفر المعلومات - على امكانيات ونوايا الطرف الآخر.

ج- إن الردع العسكرى كان يحمل بين طياته درجة من الغموض المتعمد حتى يزداد حذر الطرف الآخر، بينما توفر ثورة المعلومات والتطور التكنولوجى المرتبط بها فهما كاملا بأقل درجات الغموض لدى القيادات السياسية والعسكرية لما يحدث فعلا من أمور ومتغيرات، وبما يؤدى إلى مزيد من الشفافية والمزيد من المعرفة والقدرة على التنبؤ بالأزمات قبل حدوثها، أو بالصراع والنزاع الإقليمى والذى يتطلب إتخاذ إجراءات ردعية مبكرة، وهو ما أوصل مدارس الفكر العسكرى إلى ما يطلق عليه (شفافية ما قبل الأزمة)، وهو أمربالغ التأثير، لأنه إذا أمكن مشاركة هذه المعرفة فى الوقت المناسب مع أطراف متعددة، فسيتغير شكل التحالفات العسكرية الرادعة قبل حدوث العدوان.

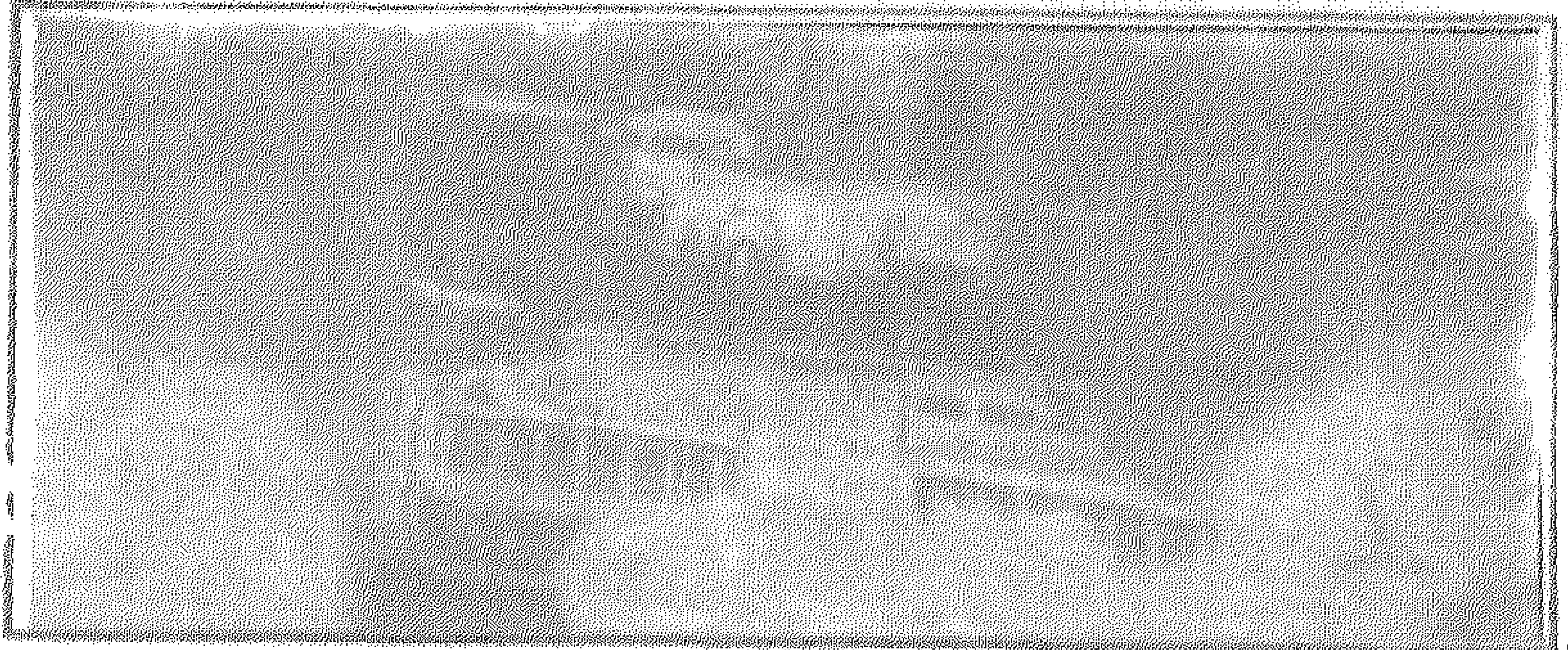
د- إستبدال مفهوم الردع النووى والمظلة النووية فى علاقات الأمن القومى بما يطلق عليه حاليا مظلة المعلومات. مما سبق يتضح أن الطرف الذى سوف يمتلك القدرة والامكانية التكنولوجية للوصول إلى معرفة شاملة ومعلومات لحظية ودقيقة ومتابعة مستمرة للمواقف العسكرية والسياسية المتغيرة، سيكون هو الطرف الجاذب للتحالفات الأمنية، والطرف الذى يقود أمنيا وعسكريا، وتلتف حوله باقى الأطراف التى تشاركه المصالح والأهداف، مغيرين بذلك ما سبق التعارف عليه بأن الذى يملك القدرة النووية هو الذى يملك التأثير الأكبر. أى أنه ببساطة إذا كان العنصر النووى قد اعتبر فى المرحلة الماضية أنه العنصر الذى يسود ويقود التحالفات الأمنية والعسكرية، فإن الجديد هو أن عنصر المعلومات وتكنولوجياتها سيصبح هو العنصر الذى يسود ويقود التحالفات الأمنية ويحقق الردع الوقائى، وهو ما تسعى إسرائيل إلى الإستفادة به وتحقيقه وهى على مشارف القرن الحادى والعشرين، من أجل تعزيز إستراتيجيتها الأمنية خصوصا.



الدبابة (ميركافا - ٣) ، مدفع ١٢٠مم ، قادرة على حمل جماعة مشاه فى بطنها ، ومسلحة بأنظمة وقائية ضد أسلحة الدمار الشامل . تعتبر عماد تسليح القوات البرية الإسرائيلية حتى عام ٢٠١٥ .



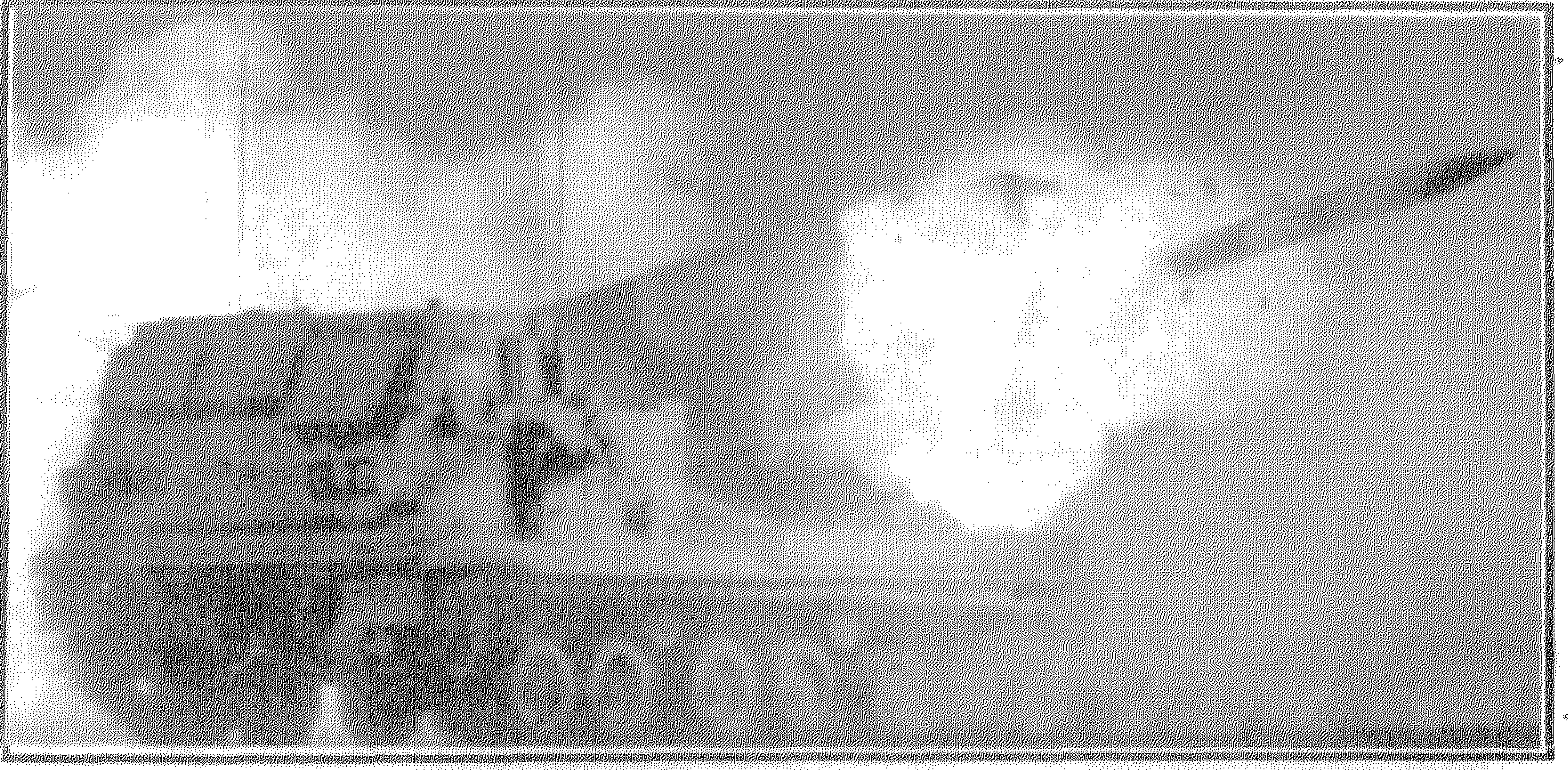
التوسع فى تدريع الدبابات بدروع إضافية ، هدف إسرائيلى لمواجهة التطور الجارى فى المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات .



جهاز الليزر (شينكارى) للكشف وتحديد أماكن الأهداف ، وإبطال أجهزة الشفرة النارية المعادية .



مركبة القتال المدرعة الأمريكية (برادلى) ، تسعى إسرائيل للحصول عليها لتواجه بها مركبة القتال المدرعة الروسية (ب . م . ب - ٢) المسلحة بها الجيوش العربية .



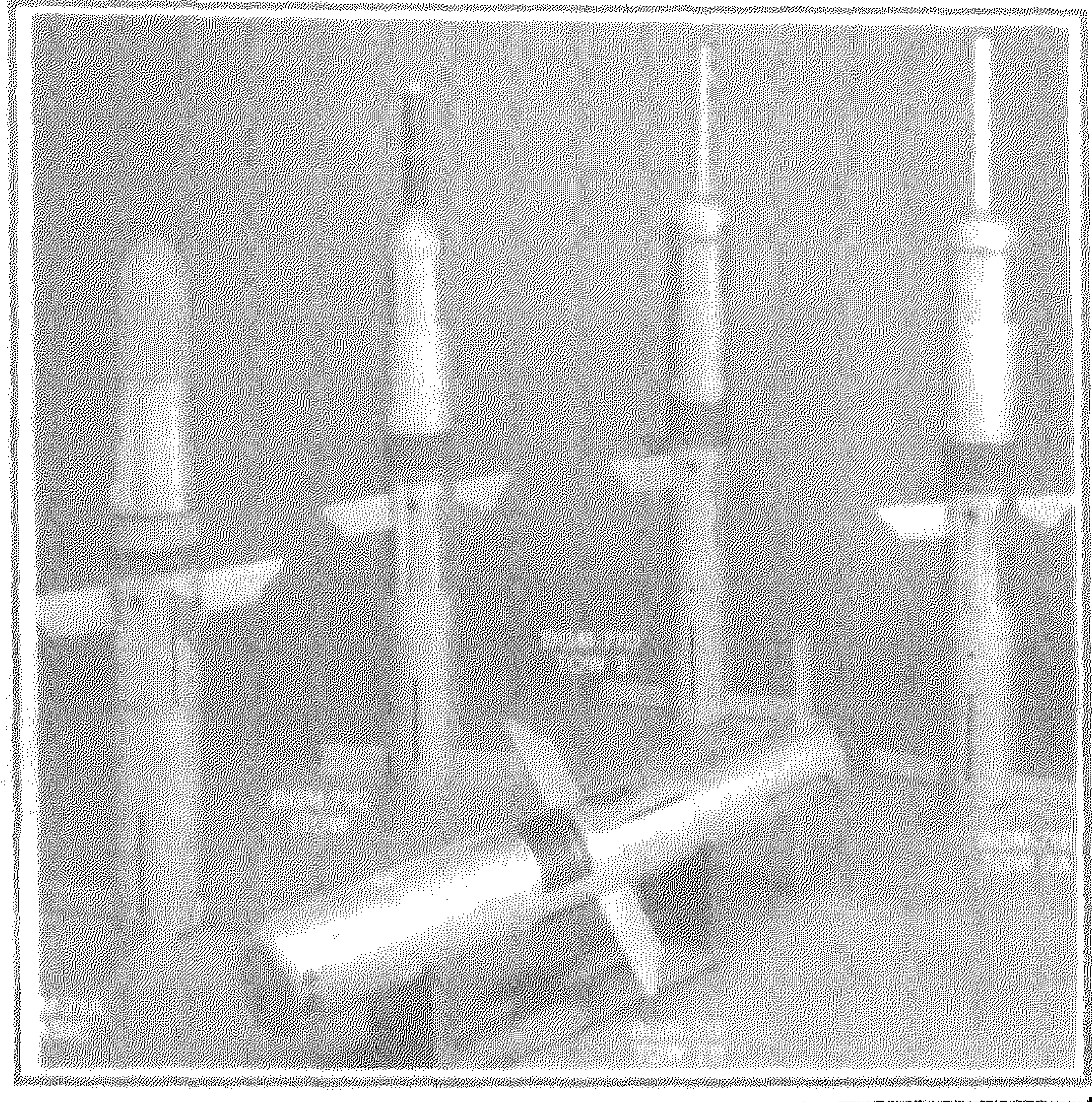
راجمات الصواريخ ، أداة المعاونه النيرانية المباشرة للقوات البرية الإسرائيلية فى الحرب القادمة .



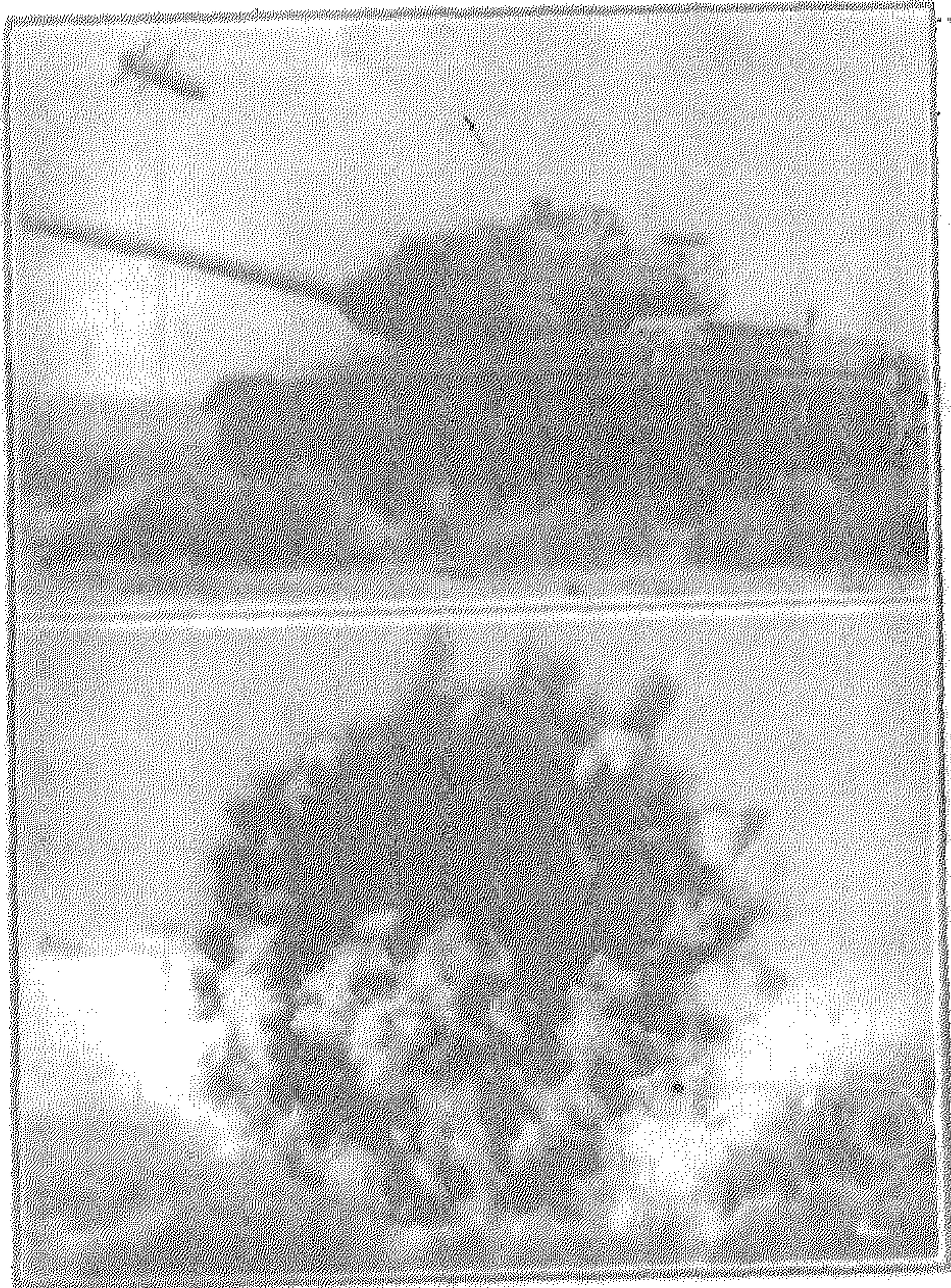
المدفع / الهاوتزر ١٥٥مم عماد المدفعية الإسرائيلية بعد أن اصبحت المصانع الحربية الإسرائيلية تنتج منه نوعيات وطرازات مختلفة



إصابة الهدف من الطلقة الأولى ، هدف التطوير فى سلاح المدفعية لخوض الحرب القادمة .



مجموعة صواريخ TOW الأمريكية المضادة للدبابات المسلح بها الجيش الإسرائيلى.



صاروخ مضاد للدبابات متجه
فى هجوم رأسى لتدمير دبابة .



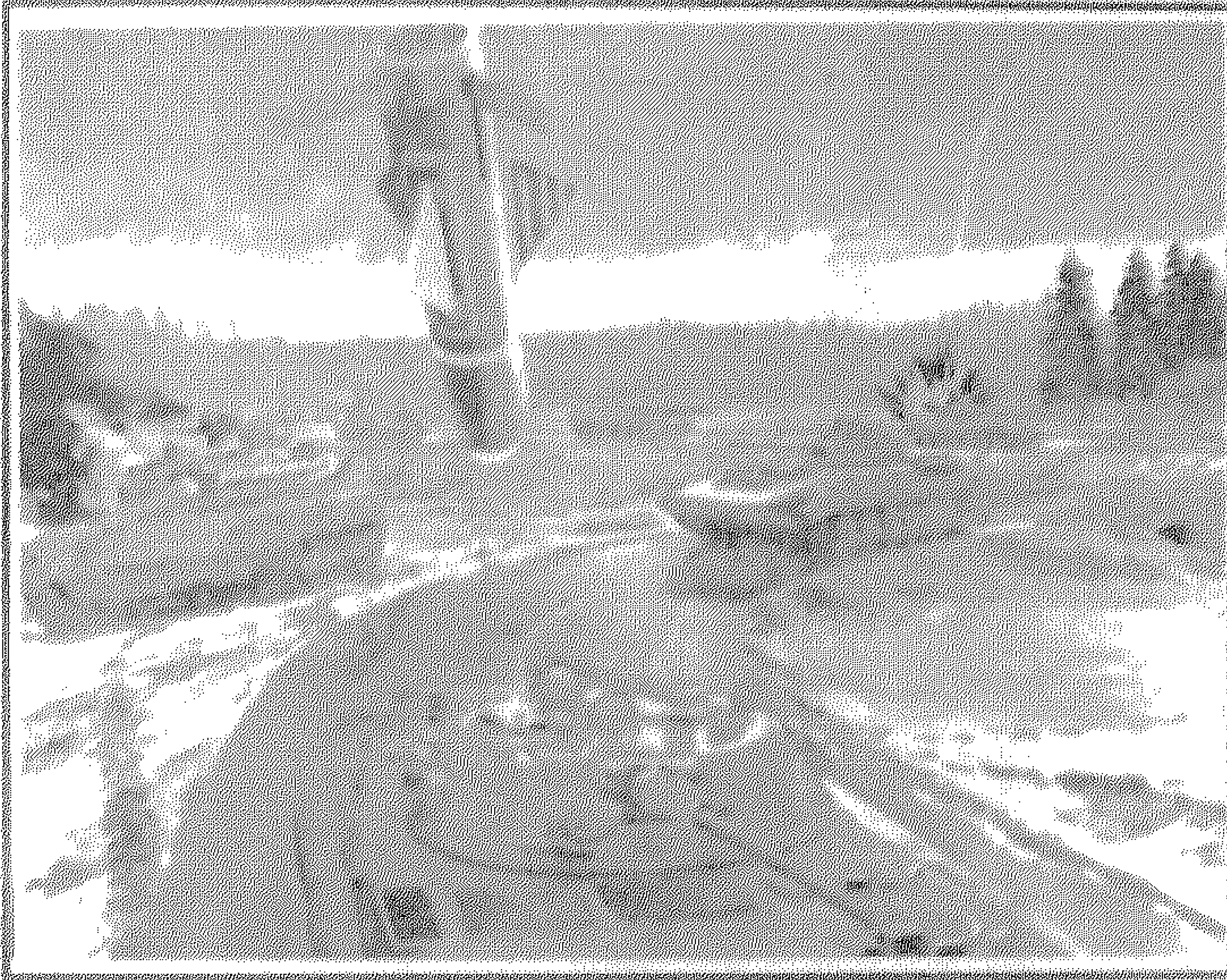
الصاروخ الفرنسى المضاد للدبابات (ميلات) ، عنصر الدفاع المضاد للدبابات في فصيلة المشاه الإسرائيلية .



تطور الصواريخ المضادة للدبابات أعطى القوات المدرعة الصديقة قدرة عالية على المناورة .



الحوامة الأمريكية (أباشى) المسلح بها إسرائيل تطلق صاروخها المضاد للدبابات



تشبيه لنظام صاروخ مضاد للدبابات موجه بالأشعة تحت الحمراء يشن هجوم رأسى على دبابة .



حوامة هجومية تطلق صاروخا مضاد للدبابات من طراز TWO

الفصل الرابع

ميدان القتال المستقبلى لإسرائيل

عندما تتحدث إسرائيل عن ميدان العمليات (القتال) المستقبلى لها، فإننا ينبغى أن نقرن ذلك بما حددته لنفسها من دائرة مجالها الحيوى التى سبق أن أوضحنا أبعادها فى الفصل الثانى، والتى تضم مصالح إسرائيل الإستراتيجية وتشمل جميع مناطق العالم العربى المتاخمة، علاوة على إيران وتركيا وباكستان وشمال أفريقيا وحتى جنوب أفريقيا جنوبا. وقد توسعت هذه الدائرة فى التسعينات لتشمل دول أسيا الوسطى الاسلامية فى الشمال، وحتى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر مع المحيط الهندى فى الجنوب.

وميدان القتال المستقبلى - طبقا للتقدير الإسرائيلى - هو الذى ستتفاعل فيه طبيعة الأرض مع وسائل القتال التى ستستخدمها الجيوش المتحاربة، وبما يؤثر على أنماط تكوين وتنظيم وتسليح القوات وأساليب إستخدامها القتالى فى المستقبل، **ويتمثل فيه ثلاث عناصر رئيسية** :

ا- السعة الاستراتيجية والتعبوية لمسرح العمليات، وما يحتويه من محاور تحرك وقدرة على الانتشار والتحرك، وموانع طبيعية وصناعية يمكن أن تحد من حرية القتال، وتأثير طبيعة الأرض على إستخدام وسائل القتال.

ب- أحجام القوات المتضادة، ونوعياتها، ومدى كفاءتها القتالية.

ج- مدى التقدم التكنولوجى الذى ستتصف به أنظمة التسليح ومعدات القتال التى ستستخدمها القوات المتحاربة، وتأثيرها على أساليب الاستخدام القتالى للقوات، وما يمكن أن تحققه من ميزات خصوصا فى مجال تقليص حجم القوات المستخدمة، والحد من الخسائر، وسرعة تحقيق المهام القتالية.

ويبدأ التفكير فى ميدان القتال المستقبلى بتوقع وتكهن مسبق لأبعاد وحدود مسرح العمليات فى المستقبل، وتأثيره على الأهداف والمهام الاستراتيجية للقوات المتحاربة المطلوب تحقيقها فى هذا المسرح، وبالتالى فكرة الاستخدام القتالى لهذه القوات على الجانبين من أجل تنفيذ مهامها. وما هى الانجازات التكنولوجية المستقبلية التى ستكون متاحة لهذه القوات فى البعد الزمنى المقرر مستقبلا، وتأثيراتها المتوقعة على نظريات الأمن والحرب والاستخدام القتالى للقوات.

لذلك تهتم القيادات العسكرية والمفكرون الاستراتيجيون فى الدول المتقدمة بدراسة وتقدير شكل وطبيعة مسرح القتال المستقبلى عبر عشرين عاما قادمة، والذى سيكون للتطور التكنولوجى فى أنظمة التسليح ومعدات القتال دور رئيسى فى بلورة مستقبل الحرب فيه، وهو بالطبع ما سيكون له مردوداته على السياسة العسكرية للدولة فى مجالات تحديد حجم ونوعية وطبيعة تسليح قواتها المسلحة بأفرعها المختلفة، وبناءها التنظيمى، وخطط إستخدامها القتالى فى الحرب، وسياسة تدريبها، وإمدادها اللوجستى، واعداد المسرح هندسيا للحرب. ولا تقتصر دراسة تأثيرات ميدان القتال المستقبلى على جانب القوات الصديقة فقط، بل ينبغى أيضا أن تدرس هذه التأثيرات على جانب القوات المعادية، وربما بدرجة أكثر دقة وشمولية.

إهتمامات إسرائيل فى مسرح القتال المستقبلى :

تسعى إسرائيل فى دراستها لمسرح القتال المستقبلى إلى التعرف على الميادين التى سيخوض فيها الجيش الإسرائيلى معاركه الرئيسية ضد جيوش الدول العربية. وهى سيناء والنقب بالنسبة لحربها ضد مصر، والجولان وجنوب لبنان والبقاع ضد سوريا ولبنان، وشرق نهر الأردن وحتى مرتفعات السلط ضد الأردن، وكل الضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة للفلسطينين. مع إعتبار كل البحر الأحمر حتى مخرجه الجنوبى، والبحر المتوسط كله حتى خليج سرت غربا مسرحا رئيسيا للعمليات البحرية. هذا بالاضافة الى ميادين قتال ثانوية فى شمال غرب السعودية حول منطقة (تبوك)، وغرب العراق حول منطقة (الرطبة)، وشمال سوريا حول منطقة (حلب) وحتى منطقة الحدود مع تركيا. ومعظم أراضى هذه المناطق ذات طبيعة صحراوية مفتوحة، ولا تشكل المناطق الجبلية المحدودة فيها عوائق طبيعية ضد تحركات القوات وإنتشارها، وإن كان التمسك بها يعطى ميزات إستراتيجية للمدافعين..مثل خط المضايق فى وسط سيناء، وجبل الشيخ فى سوريا، وجبال الشراه وأثريات فى شرق وادى عربة بالاردن، وجبال لبنان الشرقية والغربية حول سهل البقاع، وجبل الخليل وهضبة الشمرون بالضفة الغربية للأردن.

وسيكون على إسرائيل أن تنسق عملياتها الحربية فى ميدان القتال المستقبلى مع دول أخرى فى دائرة المجال الحيوى، مثل أثيوبيا وأريتريا بالنسبة للعمليات البحرية فى جنوب البحر الأحمر، وتركيا بالنسبة لعملياتها الجوية ضد سوريا وإيران، والهند وسريلانكا بالنسبة لعمليات إسرائيل الجوية ضد باكستان.

وتسعى إسرائيل من الآن فى دراستها لميدان القتال المستقبلى إلى التعرف على مكامن المشاكل التى ستعترض الجيش الإسرائيلى عند تنفيذه مهامه القتالية، وأبرزها التغلب على مشكلة الصواريخ الباليسيتة العربية (تقدرها إسرائيل بحوالى ٢٠٠٠ صاروخ) والتحصينات الدفاعية القوية التى تقيمها سوريا فى منطقة وقف إطلاق النار بالجولان، والمناطق التى تأوى إليها عناصر المقاومة اللبنانية والفلسطينية فى الأراضى المحتلة، ويمكن أن تشكل فى الحرب القادمة (طابورا خامسا) خطيرا فى العمق الإسرائيلى. كذلك إيجاد حل للمشاكل التى يمكن أن تواجهها المقاتلات الإسرائيلية فى هجماتها الجوية بفعل شبكات الصواريخ أرض/جو العربية الكثيفة.

كما ستواجه الدبابات الإسرائيلية نفس المشكلة فى هجماتها البرية بفعل آلاف الصواريخ المضادة للدبابات المسلحة بها الجيوش العربية، وكلتا المشكلتان ستحدان كثيرا من فعالية الهجمات الجوية والمدرعة الإسرائيلية، والتى تعول عليهما القيادة الإسرائيلية كثيرا فى تحقيق الأهداف والمهام الاستراتيجية وبحسم سريع. هذا بالاضافة للبحث عن أساليب وطرق ووسائل جديدة للخداع السياسى والاستراتيجي الذى تتصف به جميع خطط الاستخدام القتالى لقواتها عى المستويين الاستراتيجي والتعبوى، ومدى ما يتيحه ميدان القتال المستقبلى من إمكانيات فى مجال الخداع، بحيث تكون أساليب الخداع غير معروفة وغير متوقعة من قبل الخصوم حتى يمكن للقوات الإسرائيلية أن تجنى ثمار المفاجأة وتمتلك المبادأة طوال الحرب. يدخل فى هذا الاطار ما يمكن أن تحدثه تكنولوجيات الأسلحة والمعدات الحديثة من مفاجأة، وإتباع أساليب قتال غير نمطية لم تستخدم من قبل، والتحرك عبر طرق ومناطق إقتراب لا يتوقعها الخصوم.

وتتوقع إسرائيل أن يصل ميدان القتال المستقبلى الى درجة عالية من التشبع فى القوة العسكرية البشرية، وأنظمة التسلح التقليدية الحديثة والقديمة على السواء، وقد تصل كثافة القوات فى ساحات محدودة من الأرض الى أكبر المعدلات التى عرفها تاريخ الحروب. كما ستتطور الموانع الصناعية التى ستقيمها الجيوش العربية فى مناطق حدودها مع إسرائيل لتكون أشد كثافة وعمقا وأكثر تقدما وتنوعا، وبحيث تتناسق وتتكامل مع المواقع الطبيعية المتواجدة فى المسرح، وتغطى بنوعيات مختلفة من النيران المباشرة وغير المباشرة الكثيفة، وبما يصعب إقتحامها الى حد بعيد، ويحد فى ذات الوقت من حرية المناورة بالقوات خلالها أو حولها. كما يتوقع أن تكون الجيوش المتحاربة على إستعداد لاقامة حقول موانع متحركة تنشأ بسرعة فى الاتجاهات المهددة باختراقات الخصم. ومن المنتظر أن تساهم

خطط الموانع مع خطط الخداع فى تضليل قوات الخصم عن الاتجاهات الصحيحة للقتال.

كذلك ستزداد وتتنوع أسلحة ووسائل القتال الأرضية والجوية القادرة على إنتاج نيران مؤثرة، وذلك من حيث المدى والدقة والكثافة والقدرة على المناورة بالنيران فى جنبات المسرح. وبجانب نيران المقاتلات والقاذفات والمدفعية والصواريخ التى ستساند عمليات القوات البرية، فإن الهليوكبتر الهجومى المسلح بصواريخ حرة وموجهة مضادة للدبابات والطائرات والرادارات والأهداف الأرضية الأخرى المساحية، ستلعب دورا رئيسيا فى معركة الأسلحة المشتركة القادمة. وبذلك لن تكون هناك مناطق أو قوات إحتياطى أو مدن بعيدة فى العمق.. فى منأى من نيران أسلحة الحرب القادمة منذ لحظاتها الاولى، حث ستكون المناطق الخلفية والتى بها التجمعات السكانية والأهداف الحيوية للدولة ذات القيمة الاستراتيجية، والجيوش التى تشكل الاحتياطيات الاستراتيجية للدولة..كلها فى مدى الأسلحة المتاحة فى ساحة القتال المستقبلية، كما يحتمل أن تتعرض جميعها أو معظمها للنيران فى وقت واحد بهدف شل قدرة الخصم.

وقد تنال المناطق الخلفية أولوية فى إنزال العقاب النيرانى من قبل الجيوش المتحاربة بسبب حساسية هذه الأهداف بالنسبة للقيادات السياسية، لما يمكن أن تشكله الخسائر المادية التى تصيب هذه الأهداف من تأثير سلبى على معنويات جماهير الشعب، وضغوط من قبل الرأى العام الداخلى على متخذى القرارات السياسية والعسكرية. وفى المقابل فإنه يمكن أن تتسبب إصابة المناطق المدنية بخسائر بشرية جسيمة فى إثارة غضب الرأى العام العالمى ضد الدولة المعتدية، وبما قد يدفع المجتمع الدولى لاتخاذ قرارات دولية عقابية ضدها.

كما لايمكن تجاهل تأثيرات الثورة العلمية الجارية حاليا على ميدان القتال المستقبلى، خصوصا فى مجال وسائل الحرب الإلكترونية بشقيها الاستطلاعى والاعاقى على أجهزة الاتصالات ومحطات الرادار بأساليب سلبية وإيجابية، وإقتران ذلك بثورة المعلومات الجارية فى العالم، وإنعكاساتها على أعمال أجهزة المخابرات ومراكز القيادة والسيطرة من حيث قدرتها فى الحصول على المعلومات الدقيقة الكاملة والموقوتة، أو حرمانها منها ودس معلومات مغرضة عليها، وتأثير ذلك على تخطيط وإدارة أعمال القتال وإدارة نيران القوات فى المستويات التكتيكية والتعبوية. كما سيكون للاستطلاع الفضائى بواسطة أقمار التجسس والانذار

والاتصالات دور كبير فى الحصول على المعلومات الفورية اللازمة لوضع خطط العمليات وإدارة الحرب.

لذلك - وطبقا للمنظور الإسرائيلى - فإن تدمير وإسكات معظم وسائل النيران المعادية بمختلف أنواعها ومستوياتها فى جميع أنحاء ميدان القتال المستقبلى، خصوصا ذات المدى البعيد (صواريخ ومقاتلات ومدفعية)، كذلك توفير مراكز القيادة والسيطرة المعادية - أوشلها وإرباكها - سيعتبر المفتاح لفتح ميدان القتال المستقبلى أمام المناورة للقوات الإسرائيلية كى تحقق أهدافها ومهامها الاستراتيجية بسرعة وبأقل قدر من الخسائر.

الجهات المسئولة عن تقدير ميدان القتال المستقبلى فى إسرائيل :

يعتمد التصور الإسرائيلى لشكل ميدان القتال المستقبلى على **ثلاثة تقديرات على النحو التالى:**

أ- تقدير أجهزة المخابرات الإسرائيلية:

يهتم أساسا بتحليل قدرات الجيوش العربية وإمكاناتها فى المدى المتوسط حتى عام ٢٠١٠، والتى بإمكانها أن تعرقل تحقيق إسرائيل لأهدافها وغاياتها القومية، وتهدد أمنها وتمنع قواتها المسلحة من تحقيق أهدافها ومهامها الاستراتيجية، مع إعطاء إهتمام خاص لعناصر الجيوش العربية القادرة على ضرب العمق الإسرائيلى وإصابة أهداف المؤخرة فيه بخسائر جسيمة قد تعرقل تعبئة الاحتياط. كذلك تحديد عناصر القوة والضعف فى الجيوش العربية، ومقترحات إستغلال عناصر الضعف وتحييد عناصر القوة فيها. يدخل فى هذا الاطار تقدير إحتمالات تدخل جيوش دول إسلامية غير عربية من المتواجدة فى الدائرة الاقليمية (إيران وتركيا)، وكيف يمكن منع ذلك، وتحييد هذا التدخل فى حالة حدوثه، مع التنبؤ المبكر بإمكان عقد تحالفات عربية وإسلامية ذات صبغة سياسية وإستراتيجية.

ب- تقدير رئاسة الأركان العامة الإسرائيلية:

يهتم هذا التقدير بتحليل الطاقات والامكانات البشرية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية التى تتمتع بها إسرائيل، المتاح منها والممكن بفعل دعم خارجى محتمل، وقدرة قواتها المسلحة على تنفيذ ما تكلف به من قبل القيادة السياسية الإسرائيلية من أهداف ومهام استراتيجية، ومطالب التطوير الضرورية واللازمة فى أفرع القتال الرئيسية لكى تكون قادرة على النهوض بمهامها فى ميدان القتال المستقبلى حتى عام

٢٠١٠، وذلك بأقل قدر من الخسائر والانفاق المالى، وطبقا لجداول زمنية محددة تتناسب مع موارد إسرائيل المالية والتكنولوجية المتاحة حاليا، والتى ستكون متاحة لها فى بداية القرن القادم سواء بإمكاناتها الذاتية أو من موارد خارجية.

ج- تقدير مركز التنبؤات التكنولوجية فى إسرائيل:

يعتبر مسئولا عن تقدير الموقف التكنولوجي والعلمى فى المنطقة (إسرائيل والدول الواقعة فى دائرة مجالها الحيوى) كذلك فى الدائرة العالمية، حاليا ومستقبلا حتى عام ٢٠١٠. وتحديد مطالب إسرائيل من هذه التكنولوجيا فى المجال الأمنى، ومدى إمكانية الحصول على ذلك بالوسائل الممكنة، والمطالب المحتملة نتيجة القيود التى تفرضها الدول الأخرى على أسرارها التكنولوجية، والأساليب المقترحة للتغلب عليها. يدخل فى هذا الاطار الامكانات التكنولوجية المدنية المتاحة فىالمصانع والمؤسسات المدنية، وإمكانية تحويلها للقطاع الدفاعى. وفى المقابل، وعلى نفس المستوى من الأهمية، تقدير ما هو متاح وممكن من تكنولوجيا فى الدول العربية والاسلامية، وما سيكون متاحا لها منها حتى العقد الأول من القرن القادم، وتأثير ذلك على ميدان القتال المستقبلى.

وفى التقدير الإسرائيلى أن الدقائق الأولى من الحرب القادمة، هى التى ستقرر الى حد كبير مسارها ونتائجها. ذلك لأن الخسائر الضخمة المترتبة على عمليات القصف الاستراتيجي المتبادل فى المراحل الأولى من الحرب بواسطة الصواريخ البالستية والمقاتلات والقاذفات، والمزودة بأسلحة الدمار الشامل، والتى لن تكون قاصرة على الجبهات الأمامية فى مسرح القتال، بل ستمتد الى الجبهات الخلفية حيث المدن ذات الكثافة السكانية العالية، والأهداف الاقتصادية ذات القيمة الحيوية الاستراتيجية، سيكون لها تأثير بدرجة كبيرة على القرارات السياسية والعسكرية التى ستتخذ بعدذلك طوال فترة الحرب. وهو ما ينبغى أن تجد نظرية الحرب الجديدة له حلولا فى ضوء ما هو معروف عن عدم قدرة إسرائيل على تحمل خسائر جسيمة فى قواها البشرية، ولتمركز معظم أهدافها الحيوية فى المنطقة الساحلية والوسطى، هذا بينما تستطيع الدول العربية تحمل أضعاف ما ستتحملة إسرائيل من خسائر، ثم تواصل التحدى بالاستمرار فى الحرب، وتحويل دفتها لغير صالح إسرائيل، حتى وإن كانت بداية الحرب تشير الى مسارها فى صالح إسرائيل.

خصائص ميدان القتال المستقبلى فى النظرة الإسرائيلية:

توصلت الجهات المعنية فى إسرائيل بدراسة ميدان القتال المستقبلى الى تصورات خاصة بشكل هذا الميدان وخصائصه، وبالتالى الى توصيات محددة فى مجال تطوير القوات المسلحة الإسرائيلية، وهو ما تمثل فى الآتى:

ا- التوسع الكبير فى إستخدام وسائل النيران:

وما سيترتب على ذلك من كثافة عالية فى تواجدها وتغطية إنتاجها النيرانى لمساحات شاسعة من المسرح، وهو ما سيؤدى الى الحد من قدرة الأطراف المتحاربة على المناورة الأفقية والرأسية، أو القيام بإختراقات عميقة وبعيدة المدى فى الجبهة بغية تحقيق نصر حاسم وسريع. لذلك من المنتظر أن تعدل الأهداف والمهام الإستراتيجية المخصصة للقوات، لكى تعطى أولوية لتدمير قوات الخصم، خصوصا وسائل نيرانه، وذلك بدلا من الأولوية التى كانت تعطى فى السابق لسرعة إختراق إراضى الخصم الى أعماقه بسرعة، وهو ما كان يؤدى الى إنهيار سريع فى دفاعاته واستسلام قواته بأسلحتها وسقوطها كثمرة ناضجة فى أيدى القوات الإسرائيلية دون أن تتكبد مشقة كبيرة فى تدميرها. حيث لن تستطيع القوات الإسرائيلية فى المستقبل الاستيلاء على أراضى الخصم دون إحداث تدمير ذو مغزى فى قواته ووسائل نيرانه.

ب- تعدد المهام القتالية التى ستكلف بها القوات الجوية:

أفادت الدراسات التى أجريت أنه خلال الـ ٤٨ ساعة الأولى من الحرب، لن يكون بمقدار القوات الجوية الإسرائيلية أن تنفذ جميع المهام القتالية المعقدة التى يتطلبها ميدان القتال المستقبلى فى وقت واحد، وأخطرها التعامل مع الصواريخ أرض/أرض المعادية قبل تشغيلها، وفرض السيطرة الجوية من خلال قصف المطارات المعادية وشلها، وتدمير وسائل الدفاع الجوى الأرضية. هذا بالاضافة الى توفير الحماية الجوية لسماء إسرائيل وفوق مناطق عمل القوات البرية، كذلك تقديم المساندة النيرانية للقوات البرية والبحرية الإسرائيلية فى عملياتها الافتتاحية، بجانب القصف الاستراتيجي فى أعماق دول المساندة العربية لمنع قواتها من التحرك فى إتجاه الجبهة لدعم جيوش دول المواجهة.

وقد حلت إسرائيل هذه المعضلة **بتوزيع هذه المهام على النحو التالى:**

١-إعطاء دور أكبر للصواريخ أرض/أرض (أريحا) فى التعامل مع أهداف العمق الثابتة (الأهداف الحيوية ذات القيمة الاستراتيجية مثل مصانع ومستودعات أسلحة الدمار الشامل، ومنشآت الانتاج الحربى.....الخ).

٢-الاعتماد بدرجة رئيسية على الطائرات بدون طيار المحملة بمواد متفجرة (كأسلحة خمد)، وبطاريات المدفعية وراجمات الصواريخ بعيدة المدى المسلحة بذخائر ذكية فى إسكات وتدمير وشل المطارات ووسائل الدفاع الجوى الأرضية (صواريخ أرض/جو ومحطات الرادار)، مع التوسع فى إستخدام القنابل الإرتجاجية من أجل تدمير حظائر المطارات ومراكز القيادة والسيطرة المحصنة ومدارج الطائرات.

٣-تعظيم دور المدفعية فى توفير المساندة النيرانية المباشرة للقوات البرية بدلا من القوات الجوية.

٤-إستخدام المقاتلات أساسا فى تدمير مواقع الصواريخ البالستية أرض/أرض أينما وجدت، ومتابعة تحركاتها، ومنعها من إطلاق صواريخها، كذلك منع جيوش دول المساندة العربية من الوصول الى جبهة القتال، أو إختراق المناطق الأمنية منزوعة السلاح (مثل منطقة المضايق وشرقها، ومنع القوات المصرية من عبور قناةالسويس، كذلك مرتفعات الجولان، ومنطقة الحزام الحدودى فى جنوب لبنان). هذا بالاضافة لتأمين السيطرة والحماية الجوية فوق منطقة العمليات. وإعتمادا على الدور الذى ستقوم به (أسلحة الخمد) فى تدمير وشل المطارات وكذلك وسائل الدفاع الجوى الأرضية المعادية، فسيكون دور المقاتلات محدد فى التعامل مع الأهداف التى لم تنجح أسلحة الخمد فى إسكاتها، وذلك باستخدام الصواريخ جو/ أرض والقنابل الموجهة ليزريا وحراريا وتلفزيونيا مثل (الصواريخ بوب آى). كما ستعتمد القوات الجوية الإسرائيلية أساليب جذب الطائرات العربية خارج حظائرها المحصنة لتدميرها فى معارك جوية بإستخدام الصواريخ جو/جو بعيدة المدى (سبارو، بايثون٤, ٣). وكانت إسرائيل قد نجحت فى تدمير حوالى ٨٠ مقاتلة سورية بهذا الاسلوب فى الحرب اللبنانية عام ١٩٨٢. كما سيكون للهليوكبتر الهجومية المسلحة بالصواريخ الموجهة المضادة للدبابات دور رئيسى فى ميدان القتال المستقبلى من خلال التعامل مع الأهداف العسكرية المتواجدة فى العمق التعبوى.

٥- أما فيما يتعلق بالعمليات البحرية، فستعتمد القطع البحرية على أسلحة الدفاع الجوى المسلحة بها (مثل الصاروخ باراك)، وطائرات الهليوكبتر

المتواجدة فوق القراويطات، والتى تقوم بمهام الاستطلاع البحرى وقتال الغواصات، إضافة الى سرب (سى سكان) التابع للقيادة البحرية الإسرائيلية.

ج- كثافة ومناعة التحصينات الهندسية الدفاعية:

عندما قدر الإسرائيليون الشكل المستقبلى لمسرح الجولان، وجدوا أنه سيضم خطوطا متتالية من التحصينات الدفاعية القوية المدعمة بأنظمة موانع كثيفة ومتنوعة ثابتة ومتحركة قد يصل عمقها إلى حوالى ٤٠ كم، بحيث تمتد من خط وقف إطلاق النار فى الجولان وحتى ضواحى دمشق. وهو ما يشكل فى نظر الإسرائيليين (حائطا حديديا) يصعب إختراقه بسبب إحتلاله بفرق ميكانيكية ومشاة سورية خلفها فرق أخرى مدرعة، تضم فى طياتها مئات الدبابات، وآلاف الصواريخ المضادة للدبابات والعربات المدرعة والمدافع وراجمات الصواريخ متعددة المواسير ذات الأعيرة الكبيرة والمدايات البعيدة، مع مئات الآلاف من الجنود.. كل ذلك ينتشر بطول المواجهة والعمق فى مساحة من الأرض لا تزيد عن ٣٠٠ كم٢، وبكثافة قد تصل الى ١٠٠ وسيلة إنتاج نيران/كم. ويستنتج الإسرائيليون أنه فى مثل هذه الظروف ليس من المتوقع أن تنجح القوات الإسرائيلية فى إستخدام أسلوبها القديم فى الاقتراب غير المباشر من أجل تجنب هذه الدفاعات والالتفاف حولها، أو إختراقها فى أضعف نقاطها، لكى تصل بسرعة الى العمق السورى وتهدده. وترجع هذه الصعوبة الى محدودية محاور التقدم واغلاقها جيدا بواسطة الدفاعات السورية، كذلك صعوبة القيام بعمليات إلتفاف من لبنان كما حدث فى حرب ١٩٦٧. ومن ثم فان البدائل المطروحة أمام القوات الإسرائيلية للتغلب على هذه المصاعب **تنحصر فى ثلاثة بدائل على النحو التالى:**

١-محاولة الالتفاف من الاردن، غرب جبل (أم الدرج) و(إربد)، وعبر نهر اليرموك فى اتجاه القنيطرة/قطنا دمشق، والاتجاه الثانى من لبنان عبر مرجعيون - شمال جبل الشيخ - دمشق.

٢-إتباع الأسلوب التقليدى فى إختراق الدفاعات، وذلك بالاستعانة بوحدات المشاة والمدرعات والمهندسين، وتحت ستر نيران كثيفة من المدفعية والطيران لفترات طويلة، يتم إختراق التحصينات السورية فى أضعف نقاطها، ثم الاندفاع والانتشار بأسلوب (المروحة) فى عمق الدفاعات فى عدة محاور، مع الاستعداد لتعزيز المحاور الناجحة فى الاختراق بدفع الاحتياطيات والانساق الثانية فى اتجاهاتها. فى ذات الوقت الذى تقوم فية

المقاتلات والهليوكبترات الهجومية والقوات المنقولة جوا بمهاجمة الفرق المدرعة السورية المتواجدة فى العمق كإحتياطيات تعبوية وإستراتيجية والتى تؤمن إتزان الدفاعات، وذلك بهدف منعها من التحرك لصد إختراقات القوات الإسرائيلية وشن هجمات مضادة. إلا أن الثمن الذى ستدفعه إسرائيل عند القيام بمثل هذا الهجوم من المؤكد أنه سيكون باهظا، خصوصا وأنه من المحتمل أن تبرز مشكلة أخرى أمام القوات الإسرائيلية - تقلق قياداتها كثيرا - تتمثل فى مواجهة فرضية إحتمال إتخاذ القيادة السورية قرارا مفاجئا بتحريك أكبر قوة مدرعة ممكنة - قد تصل الى ٣٠٠٠ دبابة ومثلها من العربات المدرعة - ودفعها بسرعة فى اتجاه الجنوب الغربى (طبرية - الناصرة - جبل الكرمل - حيفا) ثم مواصلة تقدمها داخل إسرائيل فى منطقة أصبع الجليل وغربها وتدمير ما بها من أهداف إستراتيجية، والتمسك بها أو الانسحاب منها بعد ذلك. ومن أجل صد الهجوم الإسرائيلى المتوقع ستعتمد سوريا بشكل رئيسى على الأسلحة الصاروخية المضادة للدبابات ونيران المدفعية وراجمات الصواريخ - والمتواجدة بكثافة فى الدفاعات حول دمشق من أجل صد إختراق المدرعات الإسرائيلية.

٣-توجيه ضربة نووية تكتيكية (من نصف كيلوطن - ٢ كيلوطن) ضد أخطر التجمعات العسكرية السورية، بحيث تغلق جزءا من جبهة الجولان بعد تدمير القوات السورية فيها، وبما يسهل على القوات الإسرائيلية الاندفاع فى باقى محاور الجبهة السورية.

وهذه المشكلة لا تنفرد بها هضبة الجولان وحدها، فقد تواجه إسرائيل أوضاعا مماثلة فى سهل الأردن عندما تعززه قوات عراقية أو سعودية، كذلك فى منطقة المضايق فى سيناء وشرقها، مع فارق واحد عن الجبهة السورية حيث سيكون الانذار متاحا لإسرائيل بالنسبة لتقدم أية قوات عراقية أو سعودية فى إتجاه أى من سوريا أو الأردن، كذلك سيتوافر لإسرائيل الانذار عند تحول القوات المصرية من الدفاع غرب القناة الى سيناء، إلا أن المشكلة التى ستواجه إسرائيل ستبرز إذا ما إضطرت للقتال على هذه الجبهات الثلاث أو جبهتين فى وقت واحد، وهنا لا مناص أمام القيادة الإسرائيلية عن اللجوء الى أحد خيارين:

١- تبنى الدفاع فى إتجاه الأردن ومصر، مع توجيه ضربة وقائية فى إتجاه سوريا بمعظم الجيش الإسرائيلى.

٢- توجيه ضربات نووية تكتيكية ضد التهديدات القادمة من مصر وسورية، لتجميد وتدمير القوات المعادية في هذين الاتجاهين، مع توجيه ضربة وقائية ضد التهديد القادم من الأردن.

د- زيادة أهمية القتال الليلي:

يعتقد العسكريون الإسرائيليون أن القتال في مسرح العمليات المستقبلي سيكون على مدار الساعة (٢٤ ساعة متواصلة). وهو ما يفرض على القوات الإسرائيلية أن تحسن مهاراتها فيما تتميز به من قدرة على القتال الليلي بهدف مواصلة الضغوط على العدو، وتحقيق إنجازات ذات مغزى ليلا يمكن إستثمارها نهارا، خصوصا في مجال القتال الجوي، وهو ما يتطلب تزويد معدات وأسلحة القتال بأجهزة القتال الليلي، والقوات بمعدات الرؤية الليلية، وتكثيف تدريب القوات على القتال ليلا.

هـ- التوسع في إستخدام الذخائر الذكية:

اثبتت حرب الخليج الثانية أن الاتجاه المستقبلي في تطوير الأسلحة والذخائر يجنح نحو أجيال جديدة من الذخائر الذكية الموجهة ذاتيا عن بعد. لذلك أعطت إسرائيل أولوية لتطوير هذا النوع من الذخائر Smart ammunition، وذلك على حساب تطوير أنظمة إطلاق Platforms جديدة وكثيرة التكلفة. وذلك لما تتميز به هذه الذخائر من دقة عالية في الاصابة، وبما يؤدي الى تقليص فترة الاشتباك نتيجة السرعة في تدمير الهدف بأقل عدد من الذخائر. كما سيبرز على المستوى التكتيكي والتعبوي الدور الأساسي الذي ستلعبة المستشعرات المحمولة جوا أو المسيطر عليها عن بعد، وأنظمة الرؤية الأمامية بالأشعة دون الحمراء والحرارية، وأنظمة البحث والاستطلاع بما فيها الرادارات المتنوعة الاستخدام، والأجهزة الكهروبصرية، ومتتبعات الأهداف المتحركة، والمستشعرات الإلكترونية التي تمكن من تجنب المفاجأة التكتيكية، ورصد مناورات وتحركات الخصم، وتمييز الحقيقي فيها عن الخداعي. كذلك سيكون للطائرات بدون طيار الموجهة، والأنظمة التسليحية التي تدار من بعد، والأنظمة الصاروخية جو/أرض التي تطلق من خارج مدى الدفاعات الجوية الأرضية، وذخائر المدفعية الموجهة بالليزر أو بالموجات الملليمترية (بما في ذلك قذائف الهاون الإسرائيلية ميرلين) دور واسع في الحرب القادمة، وبما يترك أثرا فوريا على تكتيكات الحرب البرية. **وقد إهتمت إسرائيل بتطوير إنتاجها في هذا الميدان في ثلاث إتجاهات:**

١-الطائرات الروبوتية Unmanned aerial vehicle (UAV): وهى أنظمة جوية مُسيَّرة بدون طيار تستهدف إسرائيل إستخدامها فى مهام أوسع بكثير من مهام الرصد والاستطلاع وادارة النيران التى تقوم بها الطائرات بدون طيار التقليدية. بحيث تشمل مجالات الحرب الإلكترونية، والهجوم الدقيق بهدف تدمير الدفاعات الجوية والمطارات المعادية. كما تسعى إسرائيل لاستغلال خبراتها فى مجال الذكاء الصناعى من أجل الدمج فى هذه الطائرات بين القدرة على تمييز الهدف وتحديد بياناته والتوجيه الذاتى نهارا وليلا وفى الأحوال الجوية السيئة، ثم تدميره بما تحملة من مواد متفجرة.ومن شأن نجاح إسرائيل فى ذلك أن توفر مقاتلاتها وطياريها لمهام قتالية أخرى. ويتوقع الإسرائيليون أن ينجحوا قريبا فى إطلاق هذه الطائرات الروبوتية من سفن أو طائرات نقل. وستتمكن هذه الطائرات الروبوتية فى المستقبل من تنفيذ مناورات جوية يتولد عنها قوة معاكسة للجاذبية بمقدار ١٨ ضعفا، كما سيكون بمقدورها أن تحلق بسرعة ١٨ ماخ (أى أكثر من ١٣ ألف ميل/ساعة وبما يساوى ستة أضعاف سرعة الصوت). وسيتم السيطرة عليها من محطات أرضية أو جوية بواسطة مناظير تبدو الصور داخلها بشكل ثلاثى الابعاد. كذلك ستتمكن هذه الطائرة من إطلاق النار فى جميع الاتجاهات فى ذات الوقت، وبذلك ستكون منيعة بدرجة كافية. ومن أجل إطالة زمن عمل الطائرة الروبوتية سيتم تجديد طاقتها بواسطة حزمة طاقة يتم توجيهها نحوها بالأمواج الميكروية، وبما يمكن أن يؤدى الى بقائها فى الجو بشكل شبه دائم. وفى هذا المجال تهتم إسرائيل أيضا بتطوير طائرات هليوكبتر عمودية الاقلاع بدون طيار (تقوم بهذا التطوير شركة مازلات للصناعات الحربية)، بحيث تكون قادرة من خلال التحكم فيها عن بعد على قصف مواقع العدو الأمامية، كما يمكن إقلاعها من قطع بحرية لاستطلاع الغواصات المعادية وقتالها.

٢-الصواريخ والقنابل الموجهه:

ستعتمد القوات الإسرائيلية فى قتالها المستقبلى على تشكيلة واسعة من الذخائر الموجهه عن بعد معظمها من إنتاج مجمع الصناعات الحربية الإسرائيلية، **تشمل النوعيات الآتية**:

أ- الصواريخ جو/جو: منها المتعلق بالقتال التلاحمى فى المدى القصير (١٥ - ٢٠ كم)، وبعيدة المدى (٦٠ - ٨٠كم). أما من حيث التوجيه

فستتواجد صواريخ موجهه راداريا، وأخرى موجهه بالأشعة تحت الحمراء مثل (أمرام، سبارو، سايدوندر، شفرير) الأمريكية، (ماجيك) الفرنسية، و(بايثون ٣،٤) الإسرائيلية. وبذلك سيكون فى مقدور المقاتلات الإسرائيلية - وبمساعدة طائرات الانذار المبكر E2C - أن تشتبك مع المقاتلات المعادية فور إقلاعها من قواعدها الجوية، من ثم فإنه ليس من المتوقع أن يدور قتال جوى بالمعنى المفهوم Dog fighting.

ب- **الصواريخ جو/أرض:** منها الموجه حراريا مثل (بوب آى)، والموجه تلفزيونيا مثل (لوز)، والنظام الصاروخى (يوريل فيست) وهو نظام محسن للنظام الأمريكى (شرايك) تنتجه إسرائيل ليستخدم فى قصف الرادارات المعادية، بالاضافة للصاروخ الأمريكى (هارم)، كذلك الصواريخ (هيل فاير-٢) الأمريكية، والصاروخ (إيه.جى.إم) الأمريكى.

ج- **القنابل الموجهة:** بتحويل قنابل الطائرات العادية زنة ٥٠٠ رطل، ١٠٠٠ رطل، ١٥٠٠ رطل، ٢٠٠٠ رطل، إلى قنابل موجهة، وذلك بتزويدها بأجهزة توجيه حرارية مثل القنبلة (عوفر)، والموجهة تلفزيونياً مثل القنبلة (بيراميدز)، والموجهة ليزرياً مثل القنبلة (جيوليتين).

د- **القنابل الإرتجاجية:** لتدمير حظائر الطائرات والمستودعات ومراكز القيادة المحصنة، بسبب ما ينتج عنها من موجة إنفجارية ذات ضغط فوقى يصل حوالى (٢٠-٣٠) ضغط جوى، وفى دائرة نصف قطرها ٤٠ متر يتم فيها أيضا إبادة كل الأفراد فى دائرة تأثير الضغط.

هـ- **القنابل العنقودية:** والتى تستهدف قتل أكبر عدد من الأفراد والمدرعات من خلال إنفجارها فى الجو، وقد طورت إسرائيل قنبلة طراز TAL-1,2، يمكنها أن تنتشر ما بين ٢٧٠ الى ٣١٥ قنيبلة كل منها يزن ٥٠٠ جرام تحوى ٤٠٠ جرام مفرقعات، وذلك فى مساحة ٥٣ألف متر مربع.

و- **الصواريخ جو/سطح، وسطح/سطح:** ضد سفن السطح المعادية طراز (جبرائيل ٣، ٤، إس إس) الإسرائيلية ذات مدى ٢٠٠كم، وتصل سرعة الصاروخ (جبرائيل-٤) الى ٨ ماخ بإستخدام التوجية الرادارى الايجابى، بالاضافة للصواريخ (هاربون) الأمريكية، و(اكسوسيت، م م٤٠) الفرنسية، و(س سكوا) البريطانى.

ز- الصواريخ أرض/أرض: بالنسبة لإسرائيل فهناك الصاروخ قصير المدى (لانس) مدى ١٣٠كم ووزن الراس ٢٢٥كجم، والصواريخ البالستية أريحا-١ (٦٠٠كم) ويحمل راس مدمرة وزنها ٤٥٠كجم، وأريحا-٢ (١٥٠٠كم) ويحمل راس مدمرة وزنها ٤٥٤كجم، وأريحا-٣ (٢٧٠٠كم)، وشافيت (٤٥٠٠كم، ٧٥٠٠كم) ومعظمها قادر على حمل رؤوس فوق تقليدية. أما بالنسبة للدول العربية فستظهر فى الميدان المستقبلى بجانب الصواريخ الروسية سكود-سى (٦٠٠كم) الصواريخ (س س-٢١ و٢٣ و٢٤)، والصينية (م-٩ وسى إس إس-٢،٣) والكورية (نودونج)، والأرجنتينية (كوندور-٢) والتى تتصف بدقة عالية ومدى يتراوح ما بين ٣٠٠كم و١٠٠٠كم. هذا بالاضافة لصواريخ مضادة للصواريخ طراز (حيتس١،٢) الإسرائيلي، و(الباتريوت، هوك) الأمريكية، و(إس-٣٠٠) الروسى. ومن أبرز التطورات المتوقعة فى مسرح القتال المستقبلى إستخدام صواريخ بالستية ذات رؤوس متعددة، وهو ما يصعب عملية التعامل معها بواسطة الأسلحة المضادة ويجعلها أكثر تعقيدا. ذلك لأن الإكتشاف والتحديد مبنى أساسا على خط مرور الصاروخ الأم قبل انفصال المركبات المتعددة التى يحملها الصاروخ (سواء كانت نووية أو تقليدية)، حيث بإنفصالها يتجه كل منها الى هدف مستقل، وبالتالى تنشأ الصعوبة فى الإكتشاف والتحديد ومن ثم الانذار المبكر عنها، مما يؤثر على إستعداد القوات المكلفة بصد الهجوم.

لذلك تطورت فى المقابل نظم الانذار المبكر لتجابه الوقت المحدود المتاح للانذار بقدوم الصاروخ المعادى لإستعداد القوات المكلفة بالرد، وكذلك إنذار الحواسب الإلكترونية وإمدادها بالمعلومات للبدء فى الاشتباك مع العدو. لذلك ينتظر فى ميدان القتال المستقبلى إستخدام أجهزة رادار أرضية ومحمولة جوا موزعة فى أنساق فى الاتجاهات المحتملة لاقتراب الصواريخ المعادية، منها رادارات كشف ما وراء الأفق (OTH) لكشف الصواريخ على الارتفاعات العالية جدا. كذلك رادارات محمولة فى طائرات تعمل بنظام المصفوفات التى تقوم بالمسح الالكترونى فى الاتجاهين الرأسى والافقى معا فى قطاع لا يتعدى ١٢٠ درجة، وحيث يتم نقل المعلومات مباشرة الى مراكز القيادة والسيطرة الأرضية.

كذلك سيتم الاعتماد بدرجة كبيرة فى كشف الصواريخ المعادية على أقمار الانذار المبكر، حيث يتم تجهيز هذه الأقمار بمستشعرات تحت الحمراء

ومعدات ملائمة لبث ما تجمعه من معلومات الى المحطات الأرضية المختلفة من خلال أقمار الاتصالات، ذلك لأنه من المستحيل تمويه أو إخفاء عملية إطلاق الصواريخ لكونها تنفث كميات ضخمة من غازات العادم عند إطلاقها، حيث يمتص الغلاف الجوى الاشعاعات تحت الحمراء المنطلقة منها والتى تلتقطها مستشعرات نظم الانذار المبكر الموجودة فى أقمار الانذار المبكر الأمريكية التى ترسلها الى محطتى المعالجة فى مركزى (باكلى) بولاية كلورادو فى الولايات المتحدة، و(دوميرا) فى أستراليا ومنها الى البنتاجون فى واشنطن، ثم الى تل ابيب.

وقد تمكنت إسرائيل أخيرا من الحصول على قناة معلومات مباشرةالى مركز (باكلى) دون المرور على البنتاجون. ومن المتوقع أن يستخدم مستقبلا الاقمار ذات المستشعرات المتعددة وهى أكثر حساسية فى التقاط الأشعة تحت الحمراء المنطلقة عند إطلاق الصاروخ. وسوف يكون فى مقدور أقمار المستقبل للانذار المبكرالتمييز بين الأهداف عن طريق قياس أطوال الموجات التى تنفثها الأهداف، حيث سيتمكن قمر المستقبل من التفرقة بين مختلف أنواع المحركات النفاثة والصاروخية، ورؤية الأهداف وتحديد نوعها من خصائص الاشعاعات المنعكسة على سطح هيكلها. وسيكون للحواسب الإلكترونية (سوبر كمبيوترز) دوراً هاما فى إستكمال الصورة من تحليل المعلومات وعرضها فى الوقت المناسب، وكذلك إتخاذ الاجراءات المضادة آليا لمجابهة مثل هذه التهديدات المميتة فى زمن لا يتعدى ١-٣ دقيقة من لحظة إطلاقها بواسطة العدو.

ح- **الصواريخ (كروز) الطوافة:** وهى المزودة بحاسب الكترونى مدون به جميع البيانات الطبوغرافية الخاصة بالمنطقة حتى يمكن للصاروخ أن يتجنب جميع العوائق الأرضية المتواجدة فى خط طيرانه حتى يصل الى هدفه على مسافة حوالى ٢٠٠٠-٣٠٠٠كم بنسبة إصابة تتعدى ٩٠%. وتتعاون إسرائيل مع تايوان لتطوير هذا الصاروخ، وتفيد مصادر المعلومات أن إسرائيل حققت طفرة واسعة فى هذا المجال، ليكون مماثلا للصاروخ الأمريكى كروز طراز (توماهوك).

ط- **دانات مدفعية وصواريخ موجهة:** حيث يتم تحديد أهداف المدفعية بواسطة أشعة الليزر التى تطلقها طائرات صغيرة بدون طيار تحلق فوق منطقة العدو، وبواسطة كاميرات مثبتة فيها تنقل صورة المعركة بالكامل الى مراكز إدارة نيران المدفعية المزودة بمدافع

وراجمات صواريخ مسلحة بذخائر موجهة أو طابات إقترابية (كوبرهيد) تزيد درجة الفعالية من ٣ الى ١٠ مرة عن الذخائر العادية (مثال: بمعدل نيران تطلق فيه بطارية مدفعية قذيفة موجهة واحدة (كويرهيد) فى الدقيقة، تستطيع هذه البطارية أن تدمر حوالى ٦٠ دبابة فى الساعة على مسافة ١٦كم فيما لو نجحت ٥٠% فقط من القذائف فى إصابة أهدافها). هذا بالاضافة لاستخدام نوعيات اخري من الذخائر الموجهة فى مدفعية الضرب غير المباشر والصواريخ المضادة للدبابات ذاتية التوجيه إما بالاشعة تحت الحمراء، أو الموجهة بالموجات الملليمترية. الى جانب زيادة مدى ذخائر المدفعية وراجمات الصواريخ حتى ٨٠كم سواء بالدفع الصاروخى، أو بالذخيرة المطولة كاملة العيار ذات القاعدة الباثقة بالنسبة للعيار ١٥٥مم، وتحميل دانات المدفعية وصواريخ الراجمات بالغام وقنيبلات موجهة مضادة للدبابات ومضادة للأفراد يجرى تفجيرها فى الجو فوق مناطق تمركز الأهداف المطلوب قصفها (خصوصا تجمعات المدرعات فى مناطق تمركزها وعلى خطوط إنتشارها إستعدادا للهجوم) وذلك حتى مدى ١٢٠كم.

٣- التوسع فى إستخدام أسلحة الطاقة الموجهة:

وأبرزها أشعة ليزر بأنواعها، والذرات المشحونة، والذرات المتعادلة، والتى ستستخدم ليس فقط فى إكتشاف الأهداف المعادية وتحديد بياناتها، ولكن أيضا كأسلحة قتال. فمن المتوقع- مثلا - أنه سيصبح بالامكان تجديد الطاقة على العمل لدى المقاتلات العاملة بدون طيار بواسطة حزمة من الأشعة يتم توجيهها نحوها بالامواج الميكروية وبما يمكن من بقاء الطائرة فى الجو بشكل شبه دائم. كذلك ستكون من المهام الأساسية لأجهزة الليزر وغيرها من أجهزة الطاقة الموجهة، تدمير شبكة إتصالات العدو وأجهزتة الإلكترونية التى يستخدمها فى أنظمته التسليحية. كما سيتم تحميل أجهزة الليزر فى طائرات بوينج٧٤٧ من أجل إنتاج أشعة قوية قادرة على تفجير الصواريخ المعادية فى الجو بعد مغادرتها منصات إطلاقها، لذلك سيدخل الليزر ضمن النظام المضاد للصواريخ البالستية الذى يشمل الانذار المبكر باستخدام الأقمار الصناعية وصواريخ الاعتراض المركبة على السفن. هذا بالاضافة لاستخدامات أشعة ليزر فى تعمية وقتل الافراد فى ميدان القتال المستقبلى. وقد تبرز فى المستقبل إستخدامات إضافية لأشعة الليزر، منها إعتبارها مصدر بديل يمكن إمداد مركبات القتال به عوضا عن الوقود

التقليدى (وهو ما تجرى عليه تجارب حاليا)، وبالتالى ستتحرر الجيوش الميدانية من قيود الامداد التقليدى بالوقود والتى تتطلب طوابير طويلة من الشاحنات وخزانات الوقود التى تتحرك خلف القوات، وهو ما سيعد إنقلابا فى النظام اللوجيستى للجيوش. كذلك من الاستخدامات المتوقعة لأشعة الليزر إضاءة ساحة القتال، وهو ما سيتطلب من الأفراد إستخدام واقيات للعيون على خوذاتهم سيتم تزويدها بشاشة تعرض على الجندى مشهد ساحة القتال بكل ما فى ميدان الرؤية من أهداف معادية، مأخوذا من مستشعرات متصلة بشبكة الاتصالات العامة. وسيسمح للجندى من خلال وحدة اليكترونية صغيرة يحملها أن يستدعى مزيدا من التفاصيل على شاشته، أو التنقل ما بين صورة هدف الى هدف آخر، وتحديد بياناته ثم توجيه أسلحته ضده بدقة أكثر بمجرد توجيه نظره نحو الهدف الذى يقرر تدميره. حيث يتولى هذا الجهاز تحديد مسافة واتجاه الهدف، وبواسطة نظام ملاحى دقيق يتم تحديد موقع الهدف، ومن ثم تغذية المعلومات الضرورية الى السلاح. كما يمكن أيضا تعليم مركبات العدوالتى تمر فى منطقة ما بمؤشرات الكترونية تسمح بتعقب أماكن سيرها وتحديد مواقعها لتوجيه الصواريخ المباشرة والغير مباشرة نحوها فيما بعد. ولن تتمكن فى المستقبل سفن السطح المعادية فى البحر من الصمود أمام هجوم بأشعة الليزر يوجه ضدها من أقمار صناعية أو طائرات فى الجو.

٤- خوض حرب نظم المعومات:

تقوم استراتيجية حرب نظم المعلومات على إفتراض أن نظم المعلومات الإلكترونية ستكون المستهدفة فى المقام الأول فى ساحة القتال المستقبلية، لأنها صارت القوة الدافعة ليس فقط فى المجال العسكرى بما تحويه هذه النظم من معلومات كاملة غاية فى السرية عن البنية العسكرية للدول، ولكن أيضا البنية الإقتصادية لها وذات التأثير القوى على مسار الحرب. لذلك برز الدور الحيوى لشبكات المعلومات والأقمار الصناعية والمراكز الفضائية وشبكة إنترنت العالمية.

والتوصيف الدقيق لما يسمى بحرب نظم المعلومات يعنى أنها ستكون معارك تستهدف السيطرة أو الاستيلاء على مقدرات المعلومات الإلكترونية لدولة العدو، والتحكم فى شبكاته. لذلك فإن الهجوم فى هذا المجال سيحاول تعطيل أو إعطاب (السوفت وير) فى شبكات كمبيوتر العدو، مع إغلاق خطوط إتصالاته الدوليه، مما يؤدى الى نشوء حالة من الفوضى تسد امامه منافذ الربط العسكرى، وتعطيل أسلحته العاملة الكترونيا، وشل شبكة

إتصالاته الخاصه بمراكز القيادة والسيطرة على المستويات المختلفة. وبذلك تقع الصدمة الاستراتيجية المطلوبة لقيادات العدو، وبما يؤدى الى توقف وشل عمل وتفكير قياداته السياسية والعسكرية أثناء الحرب. وليس من الضرورى فى هذه الحرب أن يتحقق النجاح التام لها، فإن السيطرة الجزئية أو المؤقتة لتدفق المعلومات سيساعد على تعمية العدو وتحويله الى حالة (إغماء الكترونى) تحقق الانتصار بأقل قدر من الخسائر.

وكوسيلة لاختبار قوة المقاومة ضد هجوم الكترونى معادى، فقد قامت وكالة الدفاع عن نظم المعلومات DISA والتى تم إنشائها حديثا فى الولايات المتحدة - ومقرها آرلنجتون بولاية فرجينيا - بتمثيل عملية هجوم الكترونى معادى ضد نظم المعلومات الأمريكية، فكانت النتيجة أن تمكن الفريق القائم بالتجربة من وضع أيديه على نحو ٨٨% من مجمل ٨٩٠٠ جهاز كمبيوتر يتبعون البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية)، وبغير أن يلاحظهم العاملون على هذه الأجهزة فى وزارة الدفاع الأمريكية أو يحددوا مواقعهم، وإن كانوا بالملاحظة قد تتبعوا ٤% فقط.وفى عام ١٩٩٤ تم رصد ٣٥٠ حالة إختراق لأجهزة الكمبيوتر فى البنتاجون، وهو الأمر الذى أصبح يشكل كابوسا لرجال الأمن القومى الأمريكى بالنظر لاعتماد جميع المؤسسات الدفاعية والمخابراتية الأمريكية بشكل كلى على أجهزة الكمبيوتر فى تصميم الأسلحة وتوجيه الصواريخ وتعبئة الاحتياط،وإنتشار الجيوش والأساطيل الجوية والبحرية فى أنحاء العالم، ووضع خطط العمليات والتدريب عليها، كذلك الامداد اللوجيستى بكافة أنواعة .. وحتى مرتبات الأفراد، وحيث يوجد أكثر من ١٥٠ ألف كمبيوتر فى الجيش الأمريكى مربوطة بشبكة إنترنيت. ولم يقتصر الأمر على النواحى العسكرية فقط بل شمل أيضا مجال الطاقة التى تغذى القواعد العسكرية ضمن الشبكة الكهربائية الرئيسية للبلاد. ومن ثم فإن أى توقف أو تداخل على أجهزة الكمبيوتر فى الشبكات المدنية - ناهيك بالطبع عن الشبكة العسكرية - فإن الآلة العسكرية الأمريكية كلها من الممكن أن تتوقف بدورها أو تصاب بالشلل كليا أو جزئيا.ويعترف العسكريون الأمريكيون بأنهم رغم كونهم الأكثر فى العالم إعتمادا على التكنولوجيا فى مجال المعلومات، فقد وجدوا أنفسهم منغمسين بعمق أكبر فى وضع معقد جدا ومحير. فأمامهم ضرورة إيجاد وتطوير استراتيجية حرب جديدة، حرب الكترونيات فضائية تسمى (سايبرسبيس)، ذات هدفين أحدهما هجومى ضد شبكات معلومات العدائيات المفترضة (والتى لا تقتصر فقط على روسيا والصين وكوبا وإيران، ولكن تشمل أيضا دولا حليفة للولايات المتحدة مثل فرنسا)، أما الهدف الثانى فهو دفاعى يستهدف وقاية أنظمة المعلومات

الأمريكية من الهجمات الإلكترونية المعادية، والتى ليست بالضرورة أن تكون من قبل دول أخرى، بل قد تأتى من قبل منظمات إرهابية تعمل لحسابها أو لحساب دول أخرى.

وكانت معلومات قد تسربت من داخل أحد الاجتماعات المختصة بهذه المهام الدفاعية، ذكر فيها الأدميرال ويليام ستودمان أن حرب نظم المعلومات قد تستهدف ليس فقط المعلومات العسكرية، ولكن أيضا نظم المعلومات المدنية المختصة بالأحوال المالية فى أمريكا مثل البورصة وسوق الأوراق المالية،والضرائب، وحسابات البنوك الكبرى والشركات، ومراكز بحوث التكنولوجيا الحيوية والميكروالكترونيك، وهو ما يمكن أن يعرض الولايات المتحدة للخراب من غير شن حرب عليها.

ن- الاستخدام المحدود أو الموسع للأسلحة النووية:

لاتستبعد إسرائيل استخدام الأسلحة النووية فى مسرح العمليات المستقبلى، على الأقل من جانبها إذا ما تعرض كيانها لخطر حقيقى لا تستطيع إتقاءه بأسلحتها التقليدية. لذلك تتوقع الدراسات الأمنية المستقبلية التى جرت فى المراكز والمؤسسات البحثية المعنية بالمسائل الأمنية أنه إذا ما تعرضت إسرائيل لهجوم عربى على أكثر من إتجاه استراتيجي من قبل أكثر من دولة عربية، فقد تضطر لاستخدام أسلحتها النووية بشكل محدود أو موسع. وما قد يترتب على ذلك من ردود فعل عربية عنيفة ستتمثل فى شن هجمات كيماوية وبيولوجية بكل ما سيتبقى فى أيدى العرب من صواريخ وطائرات ووسائل أخرى، وهو ما سيكبد إسرائيل خسائر بشرية ومادية جسيمة قد تكون خارج التوقعات المحسوبة.

لذلك من المتوقع أن تتدرج إسرائيل فى استخدام ما لديها من أسلحة نووية، إعتبارا من القنابل النيوترونية الصغيرة (مينى قنبلة) التى لا تحتاج إلا لجرام واحد من التريتيوم (الهيدروجين الثقيل) والتى يمكن أن تؤدى الى إبادة الأفراد والأجهزة الإلكترونية دون تدمير الأسلحة والمبانى والمنشآت فى مساحة من ١٥-٢٠كم٢. وقد توصلت إسرائيل الى تطوير هذه القنبلة، ويمكنها إستخدامها فى الاتجاهات الاستراتيجية التى تريد إغلاقها حتى تتفرغ للقتال بقواتها التقليدية فى مناطق أخرى. وتدرس إسرائيل إنتاج جيل جديد من القنابل النووية (يجرى الآن دراسات بشأنها فى معمل لورانس ليفرمور بكاليفورنيا) يعمل بنظرية الاندماج النووى (القنبلة الهيدروجينية) تعادل قوتها ١٠٠٠ طن، ويتم توجيهها بأشعة الليزر التى ستحدث بدورها إنفجارات نووية حرارية. كما يجرى إستخدام الهيدروجين الصلب الذى تفوق

قوته التدميرية المتفجرات التقليدية بنحو ثلاثين مرة. وتفيد المعلومات الأولية عن هذه القنبلة أنها تتمتع بمزايا عسكرية تتمثل في أنه لا ينبعث منها كميات كبيرة من الاشعاع كالقنابل الانشطارية.

وقد يتطور إستخدام إسرائيل لأسلحتها النووية طبقا لرد الفعل العربي على الصعيد الأمني باستخدام أسلحة نووية تكتيكية (ذات قدرات من نصف كيلوطن وحتى ٥ كيلوطن). أما إذا تطور الموقف الى حدوث عمليات تدمير شامل داخل إسرائيل، فقد تلجأ الى إستخدام أعيرة أكبر (١٥ - ٢٠ كيلوطن) ضد المدن العربية والأهداف الحيوية الهامة مثل السدود وحقول النفط .. الخ. ومما يشجع إسرائيل على التلويح باستخدام السلاح النووى، أن هذا الأسلوب نجح فى الضغط على الولايات المتحدة لكى ترسل لإسرائيل إحتياجاتها العسكرية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ بواسطة جسر جوى أقامته واشنطن على وجه السرعة بينها وبين إسرائيل عبر جزر الآزور فى المحيط الأطلنطى، وذلك بمجرد أن أعطت جولدامائير رئيسة وزراء إسرائيل آنذاك أوامرها برفع درجة إستعداد ١٣ سلاح نووى، وتعمدت أن ترصد الولايات المتحدة ذلك. وفى هذا الصدد يقول الخبير الاستراتيجي الأمريكى المعروف (ألفين توفلر): "إن السلام فى الشرق الأوسط خرج من رحم القنبلة النووية الإسرائيلية".

ولما كانت إسرائيل مدركة أن إستخدامها للأسلحة النووية ضد الجيوش العربية من الممكن أن يؤثر عليها بالنظر لقرب المسافات بينها وبين الدول العربية، فقد تطلب ذلك من المسئولين الإسرائيلين السعى نحو تحصين أنظمة تسليحها وأهدافها الحيوية من آثار الانفجارات النووية التى قد تتسبب فيها، خصوصا النبضات الكهرومغناطيسية الناجمة عن هذه الانفجارات، والتى من شأنها تعطيل إستخدام إسرائيل لجميع أنظمتها الإلكترونية. لذلك تفيد المعلومات قيام مؤسسة (روفائيل للبحوث والتطوير الحربى) فى إسرائيل باستخدام المقلدات لدراسة تأثير هذه النبضات الكهرومغناطيسية وإيجاد سبل الوقاية منها. خصوصا بعد أن أثبتت الدراسات التى أجريت فى الولايات المتحدة أنه يمكن لانفجار نووى واحد فقط على إرتفاع ٢٠٠ ميل فوق ولاية نبراسكا الأمريكية مثلا أن يؤدى الى تخريب كافة شبكات الاتصال والأنظمة الإلكترونية عبر الولايات المتحدة كلها. كما يمكن (للنبض) الناجم عن مثل هذا الانفجار أن يصعق كل متر من شريط الكهرباء الأمريكى بقوة تعادل ٥٠ ألف فولت. لذلك خصصت وزارة الدفاع الإسرائيلية ميزانية خاصة لدراسة وسائل تحصين أهدافها الحيوية ومنشآتها الدفاعية، وأنشأت لذلك ما

أطلق علية (المختبر الإسرائيلى لدراسة النبضات الكهرومغناطيسية) والذى يستخدم المقلدات فى إجراء دراساتة.

٦- الدفاع ضد الأسلحة الكيماوية والبيولوجية:

فى مواجهة إحتمال تعرض إسرائيل لهجمات بأسلحة دمار شامل كيماوية وبيولوجية من قبل الدول العربية فى الحرب المقبلة، فقد تحسبت لذلك بتكثيف جهودها فى مجال تطوير وسائل دفاعية ضد هذه الأسلحة، خصوصا فيما يتعلق بتزويد أفرادها بجرعات مضادة للسموم الكيماوية والبيولوجية Anti-dots، ومعدات تنقية الجو من الغازات، بحيث يتم تركيبها على أنظمة التسليح المختلفة وفى ملاجئ الأفراد. وقد خصصت إسرائيل بالفعل ميزانية خاصة لهذا البعد الدفاعى ضد أسلحة الدمار الشامل، وذلك لضمان إستمرار إحتفاظ قواتها المسلحة بقدراتها القتالية رغم تواجدها فى بيئة ملوثة كيماويا وبيولوجيا. من هذه الإجراءات الدفاعية الاستخدام المكثف لوسائل كشف الهجمات الكيماوية والبيولوجية المعادية، وتوفير معدات الوقايةالفردية والجماعية، بالاضافة لعمليات تطهير الأفراد والمعدات والأسلحة والأرض. وقد أثمرت الجهود الإسرائيلية فى هذا المجال إبتكار وسائل دفاعية جديدة .. منها محقنة محلية الصنع يمكن للأفراد إستخدامها لحقن أنفسهم ضد آثار هجوم كيماوى أو بيولوجى، وأقراص جديدة لدعم المناعة الفردية ضد المواد الكيماوية والبيولوجية، وذلك بعد تخليصها من المكونات التى تسبب آثارا جانبية (كالتى لحقت ببعض جنود التحالف فى حرب تحرير الكويت نتيجة تناولهم مثل هذه الأقراص قبل إجراء تجارب كافية عليها). كما تخصص القوات الإسرائيلية وقتا كافيا فى مشروعاتها ومناوراتها التدريبية للعمل تحت ظروف هجمات كيماوية وبيولوجية معادية، وتجرى كذلك للأفراد طوابير سير طويلة (٥كم) بإستخدام مهمات الوقاية. كذلك تم إعداد المستشفيات ومراكز العلاج الطبى لاستقبال أعداد ضخمة من العسكريين والمدنيين المحتمل إصابتهم بسبب هذه الهجمات. كما تم فى إطار إعداد الدولة والشعب للحرب توزيع ٤ مليون قناع واقى على السكان فى إسرائيل (بنسبة ٨٨% من سكانها).

التطور الواسع فى أنظمة التسليح التقليدية:

لازالت الأسلحة التقليدية تعتبر حاليا وفى المستقبل الوسيلة الرئيسية لتلبية متطلبات الأمن القومى لجميع الدول، لذلك سيشهد ميدان القتال المستقبلى تطويرات كثيرة وحادة فى نظم هذه الأسلحة من أجل توصيل

الجيوش بسرعة الى أعماق أبعد عند العدو، وبدرجة تعرض أقل مع توجيه ضربات بدرجة أعنف، خصوصا مع توافر أنظمة تسليح تمكن القوات من القتال عن بعد، وبحيث يدار الصراع المسلح بصفة مستمرة ولمدد طويلة وتحت مختلف الظروف ليلا ونهارا وفى أحوال الرؤية الرديئة، خاصة بعد تكامل أنظمة التسليح مع منظومات المعلومات والقيادة والسيطرة والاتصالات والحواسب الآلية والذكاء الصناعى، والتى تمنع وقوع ما يطلق عليه (ضباب الحرب)، وتنقلة الى الخصم. **وتشمل العناصر الرئيسية للأسلحة التقليدية الآتية:**

أ- الأسلحة الصغيرة:

ستبرز زيادة الكثافة النيرانية للأسلحة الصغيرة، وزيادة مداها المؤثر مع زيادة دقتها، وظهور بنادق مجهزة بقاذف قنابل مضاد للدبابات، مع ظهور رشاشات كبيرة العيار حتى ٤٠مم مضادة للأفراد والدبابات، وزيادة عيار القاذف الفردى المضاد للدبابات مع زيادة المدى والقدرة على الاختراق فى الصلب، بالاضافة لتنوع الذخيرة لتكون ضد الأفراد والمركبات المدرعة.

ب- الصواريخ المضادة للدبابات:

يستهدف تطويرها المستقبلى أن تواجه التحديات والتهديدات والتطور الهائل فى المدرعات الحديثة. وأهم ملامح التطوير فى القذائف الموجهه للدبابات زيادة المدى كما فى النظام الأمريكى (هيل فاير) ٥.٥كم، وزيادة القدرة على إختراق الدروع الى ١٢٠سم، وكذلك زيادة السرعة الى ١,٢٥ ماخ، مع إمكانية تحميلها على المركبات المدرعة والهليوكبترات، وإطلاقها من مواسير مدافع الدبابات أو من جوارها، ومهاجمة المدرعات من أعلى Top Attack، والانتقال الى الجيل الرابع الذى يعتمد على التوجية الآلى الكامل بإستخدام باحث حرارى، أو بإستخدام باحث رادارى ميلليمترى، كما يمكن توجيه الصاروخ تلفزيونيا، أو بأشعة الليزر، وبذا أمكن إنتاج صواريخ لاتحتاج الى تتبع الرامى لمسارها.

ج- الألغام:

سيسير التطوير فى مجال الألغام أن تكون أيضا من الأسلحة الذكية، التى تستطيع إكتشاف مدرعات العدو ومركباته المختلفة، تمهيدا للانطلاق عليها وتدميرها، كذلك استخدام الطائرات الهليوكبترات والصواريخ أرض/

أرض، وراجمات الصواريخ والمدفعية والهاونات فى نشر حقول موانع ألغام سريعة فى مواجهة القوات المهاجمة والمناطق المطلوب حرمان العدو من المناورة فيها، وبذلك تتضاءل الحاجة لاستخدام عناصر مهندسين عسكريين فى إنشاء حقول ألغام.

د- الدبابات :

سيتم إنتاج دبابات ذات تدريع خاص يقاوم المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات المتطورة، وذلك باستخدام المواد المركبة Composite Materials والدروع الموجهة Active (وهى ذات شحنة متفجرة تعكس الانفجارات المعادية فى الاتجاه المضاد)، والدروع (شوبهام)، ودروع اليورانيوم المستنفذ (إبرامز م-١،٢)، كما ستزيد أعيرة مدافع الدبابات لتكون ١٢٠مم وأعلى مع إمكانية إطلاق قذائف موجهة من المدفع الرئيسى الذى سيتصف بآلية التعمير، هذا بالاضافة لاستخدام معدات إدارة نيران متطورة تعمل بالليزر لتزيد من دقة الاصابة، مع توفير محركات قوية وأجهزة تعليق ونقل الحركة متطورة تزيد من خفة حركة الدبابة وسرعتها (لتصل الى ٨٠ كم/ساعة) وقدرتها على عبور مختلف أنواع الأراضى والميول الجانبية والمنخفضات. هذا الى جانب تواجد إمكانات ذاتية فى الدبابة تعطى إنذارا إذا ما تعرضت لأشعة ليزر معادية، وبما يساعد على سرعة تغيير الموقع، وإنتاج ستارة دخان فورية لكسر هذه الأشعة وإبطال مفعول المقذوف الذى توجهه. كما تطور إسرائيل نوعيات متقدمة من ذخائر خاصة للدبابات من نوع السابو قادرة على إختراق أقوى الدروع. ويعتبر إعادة تسليح القوات المدرعة الإسرائيلية بالدبابة الميركافا-ينتج منها حاليا الطور الثالث-والتى تحمل فى بطنها جماعة مشاة، بمثابة الحل الأمثل فى النظرة الإسرائيلية لمواجهة مشكلة الصواريخ المضادة للدبابات المعادية التى تتسلح بها الجيوش العربية بعشرات الآلاف، والتى كبدت إسرائيل فى حرب اكتوبر خسائر جسيمة فى الدبابات. حيث تجمع الدبابة الميركافا بين خصائص الدبابة والعربة المدرعة التى تحمل جنود مشاة قادرين على الترجل فور الاصطدام بستائر الصواريخ المضادة للدبابات المعادية، وتفتيش الأرض والقضاء على أطقم هذه الصواريخ لافساح الطريق كى تستأنف الدبابات تقدمها.

أما أبرز الدبابات التى ستسود ميدان القتال المستقبلى فى مطلع القرن القادم بجانب (الميركافا) الإسرائيلية، (الابرامز م١،٢) الأمريكية، و (ليوبارد ٣،٢) الألمانية، و (لوزاريو) البرازيلية و (ت-٨٠) ويتجه تطوير

الدبابات فى ميدان القتال المستقبلى نحو زيادة خفة الحركة والقدرة على المناورة، ودقة أجهزة إدارة النيران وقوة المدفع (حيث سيكون العيار السائد له ١٢٠ مم وقديصل الى ١٤٠ مم)، وزيادة القدرة على البقاء. وذلك بالنظر للتهديدات المستقبلية المحتملة والتى تتطور بصفة مستمرة ولا تقف عند حد، خصوصا من قبل طائرات الهليوكبتر الهجومية، والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات، والذخائر الذكية الموجهة، بجانب قوة نيران وخفة حركة الدبابات المعادية.

١) ففى مجال دقة أجهزة إدرة النيران:

يتوقع أن يسود النظام الالكترونى (Core) الذى يمكن الطاقم من أن يكون على دراية تامة واتصال مباشر بالعناصر القتالية الصديقة بصفة عامة، وهو نظام يماثل الأنظمة الملاحية للطيار فى المقاتلات). فقد تم تطوير مجموعة من الأنظمة الإلكترونية التى تعمل مجتمعة وتعرف بإسم (نظام المعلومات الشامل للمركبات) والذى يحتوى على جهاز رؤية حرارى لحكمدار الدبابة (CITV)، ووحدة الكترونية للجسم والبرج (HEU, TEU) وشاشة عرض متكامل للحكمدار (CID)، ووحدة إتصال لاسلكية (RIU)، ونظام ملاحى لتحديد المكان (Pos/Nav). وبعمل هذه الأنظمة مجتمعة يتحقق للطاقم السيطرة الكاملة على أرض المعركة، ويتمكن القادة على كافة المستويات من جمع وتداول المعلومات بسرعة فائقة وبما يمكنهم من تلقى وإصدار الأوامر وتنظيم التعاون مع باقى العناصر القتالية الصديقة. وقد إنعكس التطور الجارى فى النظم الإلكترونية فى الدبابات الأمريكية م١، م١أ، م١أ٢. فبجانب التطورات التى أدخلت فى نظم الاتصالات والملاحة والقيادة والسيطرة والاتزان، فقد جهزت الدبابات أيضا بنظم لتمييز الدبابات الصديقة من المعادية، حتى لا تتكرر أخطاء إشتباك الدبابات الصديقة مع بعضها كما حدث فى حرب الخليج الأخيرة.

٢) ومن أجل زيادة القدرة على البقاء:

تتجه عمليات الابحاث والتطوير نحو حماية طاقم الدبابة، وتحسين باقى الخواص الفنية والتكتيكية للدبابة، مثل قوة النيران، والقدرة على المناورة، وزيادة الاعتمادية الذاتية، وسهولة إجراء الاصلاحات والصيانة. ولكن فى الأساس تعديل الشكل العام للدبابة بتخفيض إرتفاعها حتى يصعب إكتشافها وإصابتها، وتصميم دروع يمكنها إمتصاص ضربات الأسلحة المضادة لدبابات دون تأثير على الطاقم، وحماية ذخائر الدبابة داخل غرف مدرعة

مزودة بأبواب تفتح للخارج بحيث تسمح بخـروج الانفجـارات خـارج الدبابـة بعيدا عن الطاقم في حالة إنفجار الذخائر. نفس الأمر بالنسبة لخزانات الوقود التى تحفظ فى غرف مدرعة بعيدة عن الطاقم، كذلك تزويد الدبابـات بأنظمـة آلية لاطفاء الحرائق. وللحماية من الضربات الذرية والبيولوجيـة والكيماويـة تزود الدبابة بجهاز يعمل على زيادة الضغط داخل الدبابة بحيث يمنع دخـول الهواء الملوث.

٣) قوة النيـران:

وتتمثـل فـى إنتـاج قذائـف ذكيـة وقذائـف إنفجاريـة متطـورة بالاضافـة لذخائر السابو الحديثة، والحشوة الجوفاء عيـار (١٢٠مـم أو ١٢٥مـم)، كمـا أن جهاز الرؤية الحرارى للحكمدار (CITV) يمكن الحكمدار من البحث عن الأهداف المعادية فى الوقت الذى يتعامل فيه الرامى مع هدف تم إكتشافة من قبل، وبالضغط على زرار يمكن للحكمدار أن يوجـه المدفـع وأجـهزة الرؤيـة للرامـى نحـو الـهدف الجديـد، وبذلـك تتضـاعف القـدرة النيرانيـة للدبابـة. بالاضافة لرشاشات الجسم وهى ثلاث للطاقم عدا السائق.

٤) خفة الحركة والقدرة على المناورة:

وذلـك برفـع قـوة المحـرك لتحسـين آداء الدبابـة وتوفـير قـوة وسـرعة ومرونـة فـى الاستخدام. هذا الى جانب تطوير أجـهزة نقـل الحركـة، وأجـهزة تعليق ذات كفاءة عالية، بحيث تكـون الدبابـة قـادرة علـى التحـرك بسـرعات عالية على مختلف أنواع الأراضى سواء جبلية أو صحراوية دون إهتزازات عنيفـة تجـهد الطـاقم وتتلـف أجزاء وأجـهزة الدبابـة. لذلـك سيكون المحـرك توربينى فى حدود ١٥٠٠ حصان ويمكنه العمل بـأنواع وقـود متعـددة، أقل وزنا عن السابق وبما يمكن من إستغلال النقص فى الوزن فـى زيـادة تدريـع الدبابة، هذا بالاضافة لتزويد المحرك بنظام تبريد يلائم الحرارة المرتفعة فى صحارى المنطقة. وتوجد إتجاهات أخرى للتطوير تؤمن درجة إستعداد فنـى عالية نتيجة تطوير نظم الاختبارات السريعة على المعدات، وسـهولة إجـراء الصيانـة، وإسـتخدام التدريـب المـوازر بـالكمبيوتر والمقلـدات، مـع إسـتخدام محركات إضافية للدبابات لتوليد الطاقة اللازمة لتشغيـل المعـدة أثنـاء الثبـات لتوفير المحـركات وترشيـد إسـتهلاك الطاقـة. كذلك إستخدام خزانـات وقـود إضافية (٣ برميل بإجمالى ٦٠٠ لتر فى الدبابة ت ـ٨٠) مثبتة خلف الدبابة.

هـ-عربات القتال المدرعة:

ستبرز في ميدان القتال المستقبلي عربات القتال المدرعة القادرة ليس فقط على نقل الجنود، ولكن أيضا قتال الدبابات المعادية. وذلك بما تحمله هذه العربات من أسلحة مضادة ذات صبغة هجومية (مثل الصواريخ المضادة للدبابات، والصواريخ أرض/جو قصيرة المدى، والمدافع عديمة الارتداد القادرة على إنتاج ذخائر مختلفة، ورشاشات ثقيلة). هذا مع قدرة في ذات الوقت على حمل جماعة مشاة بأسلحتها، والتمتع بتدريع قوى وسرعة عالية توفر لها إمكانية خوض معارك ضد الدبابات. وأبرز عربات القتال المدرعة الحالية مركبة القتال المدرعة الروسية (ب.م ب-٢،٣) المزودة بمدافع ١٠٠مم و٣٠مم و٣ رشاشات ٧.٦٢مم، والأمريكية (برادلى)، كما أنتجت إسرائيل نموذجين لمركبات نقل الجند المدرعة (رابى) و(شويت)، بجانب تطوير عربة نقل الجند المدرعة الأمريكية (م-١١٣) بتسليحها بصواريخ مضادة للدبابات الأمريكية (تاو). هذا بالاضافة لعربات القتال المدرعة الفرنسية (AMX-١٠)والأمريكية (ديزرت ورريار).

و- المدفعية وراجمات الصواريخ:

سيتم التوسع في إستخدام راجمات الصواريخ متعددة المواسير مثل الروسية (ب م -٢١، سميرش-عيار ٣٠٠مم ومداها ٧٠كم ومكونة من ١٢ ماسورة)، والأمريكية (MLRS مداها ٤٠كم)، والصينية (١٠٧مم طراز٦٣)، البرازيلية (س س-٦٠)، والإسرائيلية (لار-١٦٠مم، مار-٣٥٠مم). هذا مع التوسع في إستخدام المدافع ذات الأعيرة الكبيرة والمدى الطويل مثل ١٧٥مم، ١٨٠مم، ٢٠٣مم والأبعد من ٤٠كم. لذلك ستعتبر الأعيرة ١٢٢مم، ١٣٠مم، ١٥٥مم في الحرب القادمة أعيرة ميدانية وليست بعيدة المدى، حيث سينحصر مداها في أقل من ٤٠كم. وستعتمد المدفعية الحديثة على نوعيات من الذخائر الحاملة والموجهة، وأنظمة إستطلاع اكثر دقة في تحديد الأهداف وإدارة النيران عليها بإستخدام أشعة الليزر، وطائرات إدارة النيران، والرادارات الأرضية، ومحطات التحديد بالصوت، والحاسبات الإلكترونية. مع الاعتماد بشكل رئيسى على المدافع ذاتية الحركة لزيادة خفة حركتها.

ولأول مرة في التاريخ سيكون في مقدور رجال المدفعية إصابة أهدافهم من القذيفة الأولى، سواء كانت تلك الأهداف ثابتة أو متحركة. فبفضل أجهزة الاستشعار سواء اليدوية أو التي تعمل بالتحكم عن بعد، سيكون بالامكان

الابلاغ عن مواقع الأهداف المعادية بدقة متناهية لاتزيد نسبة الخطأ فيها عن متر واحد، وهذه المعلومات تنقل مباشرة الى حاسب الكترونى يتولى ادارة النيران. وسيكون هذا الحاسب الالكترونى جزءا من بطارية المدفعية، وبمقدوره أن يقدم حلا سريعا لكل مشكلات الرماية. هذا بالاضافة الى أن حلقات الربط بين مراكز توجيه النيران والمدافع أو راجمات الصواريخ ستكفل ضبط مواسير المدافع حسب البيانات المطلوبة بصورة آلية، وعندما تنطلق القذائف الذكية فإنها ستعدل مسارها بدقة بالغة، وفى المرحلة الأخيرة من انطلاقها يتم توجيهها بواسطة أجهزة تحديد الأهداف سواء أكانت تلك الأجهزة محمولة جوا أو متمركزة على سطح الأرض مثل جهاز MULE. وبذلك يكون الدعم النيرانى أكثر إستجابة ومرونة.

أما أسلحة النيران المباشرة والقذائف التى تحملها الهليوكبتر فستكون ذاتية التوجيه، وتعتمد على الصور والأشعة تحت الحمراء والخصائص الكهرومغناطيسية للأهداف المعادية حيث تنطلق لتدميرها. وتبرز أهم ملامح التطوير فى أسلحة المدفعية فى زيادة مداها، وتعدد مواسيرها، وزيادة وزن الرأس المدمرة مع تنوع حمولتها. بالاضافة لتحميل المدافع الهاونزر على شاسيهات دبابات، وزيادة مدى الرمى المباشر لأكثر من ٥كم. مع الاهتمام بزيادة دقة الاصابة وصغر منطقة الانتشار، وزيادة التأثير النيرانى، وتقليل عدد أفراد الطاقم نتيجة آلية الرمى. وستبرز فى ميدان القتال المستقبلى الهاونات القادرة على توجيه رماية مباشرة ضد الدروع، ويمكن تحميلها فى عربات مدرعة.

ر- طائرات القتال:

ستسعى دول المنطقة - وفى مقدمتها إسرائيل - للحصول على طائرات القتال ذات خاصية (ستيلث) المخفاة عن الاكتشاف الرادارى، والقادرة على تنفيذ عدة مهام قتالية فى وقت واحد (القتال الاعتراضى، والمعاونة الأرضية والبحرية، والقصف فى العمق) مثل المقاتلة الأمريكية ف - ١١٧. كما سيتم تزويد المقاتلات الحديثة بأنظمة إستطلاع وإدارة نيران رادارية وحرارية وحاسبات الكترونية وذخائر موجهة جو/جو، جو/أرض، جو/سطح، وبما يمكنها من إكتشاف وإصابة الأهداف عن بعد نهارا وليلا ووقاية نفسها من الصواريخ المعادية، وتسهيل عمليات الاشتباك. هذا مع التوسع فى إستخدام طائرات الانذار المبكر والقيادة والسيطرة مثل (أواكس، E2C) التى توفر للمقاتلات ووسائل الدفاع الجوى الأرضية ومراكز القيادة والسيطرة الأرضية الصديقة معلومات كافية عن المقاتلات ووسائل الدفاع الجوى

المعادية، كما تساعد في تخصيص المهام وتوزيعها بين أسراب المقاتلات وبطاريات الصواريخ أرض/جو الصديقة، وتوجيهها نحو أهدافها المعادية في الجو. وستهتم دول المنطقة بحيازة المقاتلات الحديثة ذات القدرة العالية على المناورة والبقاء في الجو فترات طويلة، وإستخدام مدارج صغيرة في الاقلاع والهبوط والتحويم في الجو (Hovering). وأبرز النوعيات التي ستسود ميدان القتال المستقبلي في الحقبة القادمة المقاتلات الأمريكية (ف-١٥، ف-١٦، ف أ-١٨، ف-٢٢ بانواعها) والفرنسية (ميراج-٢٠٠٠، ورافال)، والبريطانية (تورنادو وهوك، جي أر-٤) والأوروبية الحديثة (يوروفايتر ٢٠٠٠)، والتي ستنتج بريطانيا منها ٣٣٢ مقاتلة. والروسية (ميج٢٩، ٣٢ وسوخوي٢٤، ٣٧ متعددة الأغراض) والإسرائيلية (كفير، وفانتوم ٢٠٠٠).

وسيركز التطور المستقبلي أساسا في مجال مستودعات الملاحة ورصد الأهداف، والتي تعتبر من أهم المعدات الإلكترونية المعاونة، والتي تؤثر بقدر كبير في نجاح العمليات الجوية نهارا وليلا. وهي تتضمن أنظمة إستشعار رادارية وحرارية وليزرية تؤدي مهام إكتشاف وتتبع وتصوير الأهداف، كذلك أنظمة لتوجيه الصواريخ والقنابل الذكية بعد إطلاقها ضد الأهداف المعادية. واذا كانت المقاتلات الإسرائيلية جميعها مزودة بمستودع (لانترن) للملاحة ورصد الأهداف الحرارية قد مكنها من القتال الليلي بكفاءة من خلال نظام رؤية حراري أمامي FLIR ذو مجال رؤية واسعة ورادار تتبع ينتج صورة ملونة للأرض التي تظهر مكبرة أمام الطيار، ورصد الأهداف المعادية، وإطلاق الذخائر الموجهة بالليزر، خصوصا مع ظهور الجيل الثاني من أنظمة FLIR ذات القدرة الأعلى على تمييز الأهداف، وحيث يتم دمج نظام الرؤية الحراري الأمامي FLIR مع نظام تمييز الأهداف الآلي ATR، وهو ما أدى الى تقليل ضغط العمل على الطيار، وزيادة مدى كشف الأهداف. ذلك لأن نظام التمييز الآلي يتكون من ثلاث تقنيات هي المستشعرات راداركهروبصري، ووحدات معالجة، ووحدات حسابية. وسوف تلعب المستشعرات المتعددة دورا متعاظما في المستقبل في أنظمة التمييز الآلي للأهداف بإدخال التقنيات الأحدث مثل أنظمة FLIR المتوسطة والبعيدة الطول الموجي، والتكامل بين هذه الأنظمة والموجات المليمترية، والدمج بين الرادار الليزري والأشعة تحت الحمراء.

ز- الهليوكبترات:

ينتظر أن يتعاظم دور الهليوكبتر الهجومية المزودة بصواريخ حرة وموجهة جو/جو، جو/أرض، مضادة للدبابات، ومضادة للغواصات، كذلك أنظمة ملاحة وتوجيه ومعدات قتال ليلي، وذات تدريع سفلي وجانبي، حتى تكون قادرة على القيام بمهام (الحرب جوبرية) فى عمق العدو بالتعاون مع طائرات الاقتحام والانزال الجوى الأخرى سواء فى مجال نقل الجنود أو قتال الأهداف المعادية. وأبرز الطائرات الهليوكبتر التى ستسود ميدان القال المستقبلى، الأمريكية (أباتشى اهـ-٦٤) و (كوبرا المحسنة) و (بلاهوك) والتى تملك إسرائيل أعدادا كبيرة منها، كذلك الروسية (مى٢٤، ٢٥ ديفندر)، و(دولفين) للعمل مع البحرية. هذا الى جانب التوسع فى إستخدام هليوكبترات المواصلات والاستطلاع وإدارة النيران.

وسيكون التركيز مستقبلا فى تطوير نظم الهليوكبتر المضادة للدبابات، حيث الصراع يشتد بين تطوير دروع الدبابات والأسلحة المضادة للدبابات. ففى مواجهة التطور فى التدريع، يجرى تطوير الرأس المدمرة للصاروخ المضاد للدبابات، بحيث يتم مهاجمة المدرعة المعادية من أعلى Top-Attack، لكونها أضعف منطقة فى الدبابة. وهو ما يتطلب تصميم قواعد Platforms لاطلاق القذائف الموجهة من الهليوكبترات بما يتلاءم ونوع المقذوفات. وقد تطلب ذلك إجراء تعديلات فى تصميم الهليوكبترات الحديثة لتكون قادرة على حمل قذائف ومقذوفات مضادة للدبابات، وصواريخ أخرى حرة وموجهة، ومواد كيماوية،وخزانات وقود إضافى، وهو ما يؤثر على الشكل الايروديناميكى للطائرة. كما تم تطوير جسم الهليوكبتر نفسه ليلائم هذه المهام، كذلك تم تطوير أنظمة الصواريخ المضادة للدبابات أيضا، حيث إنتقلت من الجيل الثالث الذى يعتمد على التوجيه نصف آلى بالليزر (مثل الطائرة أباتشى-AH-64، المسلحة بنظام هيل فاير) الى الجيل الرابع الذى يعتمد على التوجيه الالى الكامل باستخدام باحث حرارى، وتوجيه آلى باستخدام باحث رادارى مليمترى، وكلها تنتمى لنظرية Fire and Forget والتى يصل مدى الصواريخ فيها من ٥٠٠م الى ٨٠٠٠م (فى نظام هيل فاير) الأمريكى، أما نظام (TOW 2B) المسلحة به إسرائيل حاليا فان المدى تطور من ٥٠٠٠م الى ٦٠٠٠م.

ط- البحرية:

ستبرز القراويطات والفرقاطات الصغيرة المسلحة بصواريخ سطح/سطح وصواريخ سطح/جو، وأسلحة قتال الغواصات، وستكون قادرة

على حمل هليوكبترات لاستطلاع وقتال الغواصات، وبما يمكنها من العمل فى (المياه الزرقاء) خارج المياة الاقليمية.

وأبرز سفن السطح التى ستغطى هذه المهام مستقبلا القراويطات الإسرائيلية (سعر-٥) الجارى بناء ثلاث قطع منها فى الولايات المتحدة، والأسبانية (ديسكوبرتا)، والروسية (نانوشكا)، والصينية (هودونج)، والفرنسية (لافاييت) والأمريكية (تاكوما، ونوكس)، والمسلحة بصواريخ سطح/سطح (هاربون) الأمريكية، و(جبرائيل) الإسرائيلية، و(إكسوسيت، م م-١٥) الفرنسية، و(س س ن-٣) الروسية. وصواريخ سطح/جو قصيرة المدى مثل (باراك) الإسرائيلية، (ستاربيرست) البريطانية، و(ميسترال، م م-١٥) الفرنسية. أما فى مجال الغواصات، فستعتمد دول المسرح الى إمتلاك الغواصات الخفيفة والمتوسطة مثل الروسية (كيلو، روميو)، والألمانية (ر-١٧٠٠) و (دولفين) التى ستتسلم منها إسرائيل ثلاث قطع، والصينية (طراز ٢٤،٣٢). مع إستمرار الاهتمام بلنشات الصواريخ السريعة مثل (دريشيف، دفورا، سعر) الإسرائيلية، و (أوزا، كومار، ٢٠٥) الروسية، و(كومبتانت) الفرنسية. وامتلاك أعداد كبيرة منها باعتبارها تشكل قوة الهجوم البحرى الرئيسية فى دول الشرق الأوسط، وتحسين قدراتها فى مجالات التسليح سطح/سطح، وسطح/جو، وزيادة مدى عملها وقدرتها على المناورة، مع تزويدها بمعدات الحرب الإلكترونية فى مجال الاستطلاع والاعاقة الرادارية وادارة النيران. كما ستسعى دول المنطقة لزيادة قدرة قواتها البحرية فى مجالات الانزال البحرى وحرب الألغام، مع تخصيص أسراب من طائرات القتال لتقديم المعاونة الجوية للقطع البحرية فى عملياتها بعيدة المدى. كذلك تدعيم الدفاعات الساحلية ببطاريات صواريخ أرض/سطح ذات مدى بعيد ودقة نيران عالية وقدرة على الفتح السريع، مثل الصاروخ البريطانى (أوتومات) والأمريكى (هاربون) والفرنسى (إكسوسيت)، وزيادة عدد قواذفها.

ويتجه التطوير بشكل عام فى القطع البحرية نحو الاهتمام بتزويدها بوسائل حماية ذاتية ضد الهجوم الجوى وسفن السطح بإستخدام الصواريخ (إكسوسيت، سى وولف، وسيدرال)، وتطوير أنظمة متقدمةفى مجال تحقيق الأمان الملاحى، والاخفاء للغواصات، خاصة بيروسكوبات الغواصات، كذلك تطوير أنظمة فى مجال التوقيع الملاحىبتكنولوجيات متقدمة، وأنظمة عرض مرئى للمعلومات الملاحية والتكتيكية، وأنظمة دفاع جوى باستخدام الصواريخ الحرارية من القطع البحرية. ومن أبرز المشاكل التى ستسعى القوات البحرية فى المستقبل لايجاد حلول لها، مواجهة الصواريخ المعادية

سطح/سطح، وتجرى عمليات التطوير حاليا فى عدة مجالات تبدأ بوسائل الحرب الإلكترونية ECM التى تكشف التهديد وتجرى الشوشرة على الصواريخ المهاجمة بوسائل إعاقة إيجابية وسلبية حرارية وذات رقائق معدنية، وإعتراض نظم الصواريخ المهاجمة التى تعمل بالطاقة الكهرومغناطيسية بطاقة دفاعية مماثلة، وكذلك المستشعرات الكهروبصرية. هذا بالاضافة لاستخدام الصواريخ الذكية قصيرة المدى متعددة الرؤوس لاعتراض الصواريخ المهاجمة مثل (سى وولف) البريطاني، و(كروتال) الفرنسي، (سى سبارو) الأمريكى، (رام) الأمريكى، حيث أمكن لهم إسقاط الصاروخ الفرنسى(إكسوسيت MM-38). كذلك إستخدام نظم (-Creusot Loire عيار ١٠٠مم)، والمدفع ٧٦مم الايطالى الذى يستخدم ذخيرة مصححة المسار، والمدفع الثنائى الايطالى ٤٠مم الذى يستخدم طابة إقترابية، والمدفع الأمريكى (فولكان MK-1S) سداسى المواسير ٢٠مم.

وسيزداد حجم هذه المشكلة بعد ظهور الصواريخ سطح/سطح أسرع من الصوت، ويوجد مشروع فرنسى-بريطانى مشترك لتطوير صاروخ مضاد لسفن السطح وأسرع من الصوت (ANS) فى أواخر التسعينات، ولكن مشكلتة أنه سيكون باهظ التكلفة. أما فى مجال التطور التكنولوجى فى المدى البعيد (عام ٢٠١٠) فإن إسرائيل تسعى لتطبيق نظرية الطائرة المخفاة عن الرادارات (ستيلث) على السفن أيضا، بحيث تتواجد أيضا سفن مخفاة جيدة التسليح يمكنها التسلل قريبا من الساحل المعادى وإمطار الأهداف الساحلية بمئات من الصواريخ المزودة برؤوس ذكية دون أن تكتشفها رادارات العدو الساحلية. وفى مجال نظم المعلومات والقيادة والسيطرة ستوجد منظومة بحرية تربط المعلومات المستقاة من رادارات السفن والطائرات والمحطات الأرضية لتشكل صورة واحدة متكاملة أمام القائد، ليكون قادرا على التعامل مع كم هائل من بيانات الرادارات بسرعة كبيرة، وبدلا من تتبع الأهداف حتى الأفق وهو أقصى مدى للرادار، سيكون بامكان سفينة واحدة تلقى كل ما تراه وتستقبله بقية السفن الأخرى فى شبكة الاستطلاع الواسعة. وكانت هواجس رجال البحرية قد تزايدت من تعرض السفن للهجوم الصاروخى بعد أن تسبب صاروخ (إكزوسيت) فى حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران فى قتل ٣٧ أمريكيا على ظهر الفرقاطة الأمريكية (ستارك) فى عام ١٩٨٧. لذلك فإن التطور فى الدفاعات البحرية المستقبلية يستهدف تدعيم القدرات الدفاعية فى السفن لتتفوق على القدرات الهجومية المعادية، وذلك بواسطة تكنولوجيا صد الصواريخ المعادية سطح/سطح، جو/سطح، والتشويش على الرادارات.

وسوف تساعد شبكة الرادار الموسعة السفن على إطلاق نيرانها على الصواريخ والطائرات المعادية وهى على مسافات أبعد ثلاثة أو أربعة أضعاف المسافات الحالية. وسيكون بإمكان بعض السفن-التى تبحر أمام باقى سفن الاسطول- أن تختبئ (توقف راداراتها) التى تحدد موقعها وتستخدم رادارات السفن الأخرى لتتبع الطائرات المعادية.

وفيما يتعلق بعمليات الابرار البحرى (العمليات البرمائيةالتى عادة ما تقوم بها وحدات مشاة الأسطول)، فان هذه القوات ستكون قادرة على العمل فى مجموعات قليلة العدد ومتناثرة فى نفس الوقت. وبدلا من إطلاقها معظم النيران بوسائلها، فإنها سوف تبحث عن أهداف العدو، وترسل بيانات تلك الأهداف الى وحدات المدفعية وأنظمة الصواريخ المتمركزة فى مواقع خلفية، أو الى سفن متمركزة بعيدا عن أهداف العدو لقصفها عن بعد، وبعد إتمام تلك المهمة تغادر تلك الجماعات مواقعها بسرعة، وبذلك لن يتعرف العدو أبدا على مصدر النيران، وبالتالى لن يستطيع الرد.

ى- تطوير وسائل الدفاع الجوى الأرضية:

أوجبت التغيرات فى العوامل والظروف العملياتية والتكتيكية على قوات الدفاع الجوى أن تطور وتحسن وتزيد من قدراتها القتالية، خصوصا مع زيادة المهام والأعباء الواقعة على القوات الجوية. ويعنى ذلك أن قوات الدفاع الجوى قصيرة المدى يجب أن تتميز بسرعة رد الفعل فى الاشتباك مع الأهداف الجوية، أما عناصر الدفاع الجوى بعيدة المدى فيجب أن تتميز بالدقة العالية فى الاشتباك. وتوجد عدة مطالب لتطوير أنظمة الدفاع الجوى أهمها زيادة خفة الحركة لملاحقة تحركات القوات المدرعة وإنتقالات مراكز القيادة والسيطرة، وزيادة مدى الاشتباك الى درجة معقولة (١٥كم)، بالاضافة لزيادة دقة الاصابة وكثافة النيران والقدرة على مقاومة وسائل الاعاقة الإلكترونية، وتحقيق الاشتباك مع أكثر من هدف فى آن واحد، حيث لم يعد الاشتباك المتتالى يصلح ضد العدائيات الجوية الحديثة. وهذه الاحتياجات توضح أهمية تطوير أنظمة الصواريخ أرض/جو بجانب أنظمة المدفعية والرشاشات المضادة للطائرات، مع امكانية الدمج بينهم، بالاضافة لتطوير أنظمة التحكم وقيادة النيران.

وقد برزت أهمية تطوير وسائل الاستطلاع والمراقبة الجوية ومعدات ووسائل قيادة النيران الموجودة بأنظمة الدفاع الجوى التى أصبحت تواجه الآن أهدافا أكثر قوة وتفوقا مما كان فى الماضى. ونظرا لصغر المقطع الرادارى للأهداف الجوية، وتنامى وسائل الاعاقة، فقد أصبح من المحتم إستخدام أنظمة بصرية وكهروبصرية بجانب الأنظمة الرادارية التقليدية المعروفة. كذلك الاعتماد على معلومات وسائل الانذار المبكر فى الأقمار الصناعية وطائرات الانذار المبكر والاستطلاع وغيرها من الوسائل، حتى يتاح لوحدات الدفاع الجوى أن تكون بإستمرار فى الصورة الكاملة للموقف الجوى فى المسرح. هذا الى جانب إعتمادها على وسائل الانذار التكتيكى الذاتى المتوافرة معها. وهذه التعددية فى الحصول على الموقف الجوى تعطى أنظمة الدفاع الجوى قوة وفاعلية فى إجراءات الاشتباك مع الأهداف المعادية، وتسهل من مهمتها فى حماية التشكيلات الميدانية ومراكز القيادة والسيطرة بإستخدام الصواريخ أرض/جو قصيرة المدى بشكل أساسى بجانب المدفعية المضادة للطائرات.

وستبرز مهمتان متتاليتان فى ميدان القتال المستقبلى سيكون لهما أولوية مطلقة فى الاشتباك، وهما الصواريخ البالستية أرض/أرض المعادية والتى يتحتم الدفاع ضدها من خلال أنظمة دفاع جوى طويل المدى وهو نفس الإحتياج بالنسبة للدفاع عن الصواريخ الباليستية الصديقة. وأيضا الهليوكبترات الهجومية والتى يتطلب الأمر تطوير نوع من الصواريخ أرض/جو قصيرة المدى المحمولة من الكتف للاشتباك معها. ويشير التحليل النهائى للمطالب العملياتية للدفاع الجوى أنه من الممكن تحقيقها بجيل جديد من أنظمة الدفاع الجوى التى تعتمد أساسا على ثلاثة أنواع هى: أنظمة مدفعية مضادة للطائرات ذات ذخائر موجهة، وأنظمة صاروخية أرض/جو متعددة المستشعرات، وأنظمة مهجنة تحتوى على المدفعية والصواريخ معا. ولكى تحقق أنظمة الدفاع الجوى المطالب السابقة، ينبغى أن تكون قادرة على الاشتباك مع أهداف متعددة فى وقت واحد وعلى مسافات كبيرة مع إعطاء الانذار المبكر لأكثر الأهداف خطورة، ويمكن لهذا الهدف أن يتحقق من خلال استخدام عدة وسائل للإطلاق مزود كل منها بصواريخ موجهة ومستشعرات ذات مواصفات عالية الدقة. ولقد أثبتت حرب الخليج الثانية ١٩٩١ أن أكبر المشاكل التى ستواجه وسائل الدفاع الجوى حتى عام ٢٠١٠ ، سوف تتمثل فى إزدياد وسائل الاعاقة المحمولة (Stand off)، وطيران المقاتلات المعادية بسرعات عالية وعلى إرتفاعات منخفضة، وذات مناورة عالية، وبصمة رادارية منخفضة. هذا بجانب إنخفاض معدلات الأعطال فى

المقاتلات، والتحسن فى إمكانية الهجوم الجوى فى ظل الأجواء الصعبة، بالاضافة للاستخدام الكمى والمتنوع لوسائل الاعاقة الإلكترونية والحرارية والاعاقة ضد الليزر، كذلك الهجوم المتزامن من عدة إتجاهات. ولحل هذه المشاكل، فإن أنظمة الدفاع الجوى ينبغى أن تعتمد على الامكانات التكنولوجية المتقدمة لكى تحقق لنفسها الانذار المبكر الكافى وسرعة رد الفعل تجاهه، والانذار والاستطلاع فيما وراء العوائق الطبيعية (وذلك من خلال طائرات الانذار المبكر وأقمار التجسس)، مع توفير معدل عالى من النيران (متعدد الاشتباك)، ومقاومة عالية للشوشرة والاعاقة الإلكترونية، بالاضافة لامكانية الاشتباك فى كل الظروف، وامكانية العمل الذاتى. ولقد ثبت أن إجراءات التوجيه بإستخدام الأوامر المباشرة على طول خط الأفق Close Command to Line Of Sight Guidance والموجودة فى معظم الأنظمة الموجهة أصبحت غير مناسبة للاشتباك مع الأهداف المناورة، بينما يحقق التوجية الحديث للأشعة تحت الحمراء أو بالباحث الرادارى دقة عالية على المدايات البعيدة فى ظل نفس الظروف. كما أن المدايات الأكثر من ١٠كم يمكن تحقيقها فقط من خلال شبكة من القواذف مع مركبات منفصلة مزودة بمستشعرات رادارية، كذلك فإن مواجهة الاعاقة الرادارية ستحتاج الى رادار متعدد المهام.

ك- تطوير رادارات الإنذار وإدارة النيران وأجهزة المراقبة الأرضية والساحلية:

وذلك لمواجهة تهديدات النظم والأسلحة الهجومية المتمثلة فى الصواريخ البالستية والصواريخ الطوافة (كروز) والأهداف الطائرة ذات المناورة العالية والهجمات الجوية الكثيفة، والصواريخ البحرية الأسرع من الصوت، وما ينتظر أن تتميز به المقاتلات والصواريخ البالستية والطوافة من سرعات عالية، كذلك التشويش الالكترونى الكثيف، والأهداف المهاجمة السريعة ذات المقطع الرادارى الصغير لصعوبة التقاطها وهى تطير على إرتفاعات منخفضة جداء الى جانب كثافة الهجوم الجوى بأعداد ضخمة من المقاتلات، مع قدرة القوات المهاجمة على الحركة السريعة ونقل وإنتشار القوات والعتاد العسكرى من إتجاه تعبوى لآخر. ومن أبرز ملامح التطوير المستقبلى للرادارات لمواجهة هذه التهديدات: إستخدام هوائيات المصفوفة للمسح الالكترونى وإستخدام معالجات الاشارات على نطاق واسع بمساعدة الحاسبات الإلكترونية السريعة، كذلك إستخدام تكنولوجيا الجوامد، بالاضافة

لتطوير وسائل مقاومة الاعاقة، وستظهر فى المستقبل رادارات كشف ما وراء الأفق (OTH) التى تستخدم فى كشف الأهداف العالية جدا.

ل- أهم اتجاهات التطوير فى الحرب الإلكترونية:

العمل على التغلب على القفز الترددى Frequency-Hopping، وتطوير معدات تحديد الاتجاه للأهداف المعادية (رادارات ومراكز قيادة وسيطرة) للقيام بهذه المهمة فى أقل وقت ممكن (٥٠٠ ميكرو ثانية) كذلك زيادة إمكانية تخزين الترددات فى أجهزة الاستطلاع والبحث السريع فى الذاكرة، بالاضافة للتطوير فى المعدات لعمل التحليل الفنى على الاشارات فى زمن قصير. وسيتم تطوير معدات تحديد الاتجاه لتحديد المحل داخل محطة واحدة بعد الحصول على بيانات عن الهدف من محطات فى نظام متكامل من نفس النوع. هذا الى جانب التطوير فى مجال الاستطلاع الالكترونى بالصورة بحيث يتم نقلها بسرعة فائقة من مكان التقاطها الى المراكز التابعة لها من أى مكان وبأى وسيلة إتصال (ميكروويف-تليفون-أقمار صناعية)، والاتجاه لتطوير عمليات الاعاقة على المستقبلات، ومقاومة أنظمة الأعمال المضادة لأعمال الاعاقة (وعلى سبيل المثال القفز الترددى) والتطوير فى مدى ارسال الاعاقة، وتخفيض القدرة المستهلكة فى معدات الاعاقة، وفى حيز التردد لمعدات الاعاقة بحيث يمكن الاعاقة على حيز كبير من الترددات بنظام إعاقة واحد. وفى الحروب القادمة سيتم التوسع فى استخدام الانسان الآلى، بل و(النملة الآلية) التى تستطيع أن تخترق أكثف الحواجز وتبلغ عن أخطر الأسرار، الى غير ذلك من المهام الخاصة، بالاضافة الى إقامة الدروع الإلكترونية حول الأهداف ذات الأهمية الخاصة لتوفر لها قدرات عالية من الحماية والوقاية والخداع.

م- فى مجال المهندسين العسكريين:

تطوير الأوناش والروافع، ومعدات تحلية وتنقية المياه، ومعدات إزالة وتطهير الألغام، وتجهيز المستشفيات الميدانية، ومعالجة المياه من التلوث الكيمائى والبيولوجى والاشعاعى. والامداد بالمياه بالمعدلات التى تناسب القوات خصوصا التى تعمل فى مناطق منعزلة. كذلك تطوير حبال الصواريخ التى تستخدم فى فتح ثغرات فى حقول الألغام لتكون الثغرة أكثر عرضا وطولا. وتطوير كبارى محمولة يمكن إقامتها عبر الموانع المائية والمناطق الصعبة فيما لايزيد عن خمسة دقائق، وإنشاء تحصينات سابقة التجهيز تتحمل ضغوط جوية عالية ضد القنابل الارتجاجية، تقام بشكل سريع

لمراكز القيادة والسيطرة ومستودعات الصواريخ وحظائر الطائرات. بالاضافة لتطوير الألغام المضادة للأفراد والدبابات بما يصعب إكتشافها ويزيد من قوة تأثيرها ويسهل ويسرع فى عملية رصها بواسطة مركبات مدرعة مجهزة لذلك. أما فى مجال تطوير المستشفيات الميدانية، فإن التطوير يتجة نحو تجهيز مستشفيات متنقلة عبارة عن حاويات يمكن تجميعها لتكوين حجم المستشفى طبقا للمطالب الميدانية، وهى مزودة بوحدات للوقاية من التلوث الكيمائى والبيولوجي والاشعاعى.

ن- فى مجال معدات التأمين الفنى والادارى:

إستخدام أنظمة مداولة ومساعدة للامدادات الفنية والادارية تشمل أوناش لرفع الحاويات من الأرض الى ناقلة أو تنزيلها من الناقلة الى الأرض، وذلك لتوفير العربات الادارية والفنية المستخدمة. ومن أمثلة هذه الحاويات ما يستخدم فى نقل الذخائر والمقذوفات، وخزانات الوقود، وحاويات أخرى تستخدم فى أعمال الصيانة والإصلاح، وحاويات لنقل الامدادات الادارية (من تعينات ومياه ومهمات...الخ). كذلك يمكن تحميل المركبات والمجنزرات الخفيفة فى هذه الحاويات، واستخدامها فى اسقاط وتحميل الكبارى، وإقامة المستشفيات الميدانية. وسيبرز فى الحرب القادمة أهمية إمداد القوات باحتياجاتها اللوجستية بواسطة النقل والاسقاط الجوى، كما ستستخدم العناصر الادارية والفنية عربات مجنزرة من أجل سرعة ملاحقة القوات المهاجمة وامدادها باحتياجاتها فى نهاية كل يوم قتال، أو خلاله عند اللزوم.

هـ- وتبرز أهم ملامح التطوير فى معدات تأمين الأفراد والمنشآت فى الأتى:

خفة وزن القمصان الواقية من الرصاص، مع زيادة الوقاية المحققة على مسافات قريبة، وإمكانية الوقاية من شظايا القنابل والألغام. وزيادة قدرة الزجاج الواقى من الرصاص حتى عيار ٧.٦٢مم، مع تطوير أجهزة الكشف والانذار الكيمائى، وأجهزة تأمين المنشآت مع إستخدام الكروت الممغنطة.

الإستفادة من حرب المعلومات:

لايستطيع أحد أن ينكر حقيقة أن العالم اليوم يعيش ثورة شاملة فى مجال المعلومات، سيكون لها إنعكاساتها فى حروب القرن القادم التى تحددت معالمها فى حرب مراكز القيادة والسيطرة، وحرب معلومات المخابرات،

وحرب المعلومات الإلكترونية، وإستخدام المعلومات فى عمليات الحرب النفسية، وحرب تدمير نظم المعلومات، وحرب المعلومات الاقتصادية، وحرب تقييد المعلومات الفعلية. وهو ما يعنى أن ثورة المعلومات التى تحققت فى آخر هذا القرن، وستتزايد حدتها مع مطلع القرن القادم، سوف تؤدى الى أنماط جديدة من الصراعات والحروب لم تكن معروفة من قبل ومنها حرب المعلومات للحد من قدرة أجهزة القيادة للسيطرة على تحليل المواقف، واتخاذ القرارات اللحظية المناسبة. والهجوم المعلوماتى على الاشارات والنبضات الإلكترونية المرسلة أو التى يتم إستقبالها سواء فى أجهزة القيادة والسيطرة، أو أجهزة الاستطلاع والاستشعار، أو أى تجهيزات الكترونية مركبة ومصممة ضمن نظم التسليح المختلفة مما يعطل إرسال وإستقبال الإشارات، أو يشوشر عليها، أو يحد من كفاءتها ووضوحها، أو يقلل من توقفها.

كما سيشمل الهجوم المعلوماتى ايضا كافة الأجهزة والمعدات التى تستخدم معلومات المخابرات وبيانات المواقف العسكرية لاتخاذ أوضاع الآداء القتالى المناسب، حيث يتم الهجوم على كافة معدات الاستطلاع والمخابرات وأجهزة تحديد الأهداف وتسجيلها وتصويرها، كذلك كافة معدات ووسائل تقييم الخسائر بعد أى عملية عسكرية. وفى مجال الحرب المعلوماتية النفسية، ستستخدم المعلومات التى توفرها ثورة المعلومات وتكنولوجيات إستخدامها للتأثير على مدركات الأطراف الأخرى بطبيعة الصراع، وإخفاء وتمويه النوايا وتوجهات أى أطراف أخرى، وبما يزيد من ضباب الصراع وعدم القدرة على التنبؤ المبكر. وكذلك الاستخدام غير الجيد للمعلومات سواء من حيث النوع أو التكوين أو درجة نظافة المعلومات بغرض تدمير أو تعطيل أو الاقلال من قدرة أنظمة المعلومات العسكرية والمدنية فى كافة مجالاتها.

وبرغم القدرة الفائقة لأنظمة التسليح الذكية وتعقيدها الشديد، إلا أنها أيضا أصبحت عرضة سهلة للتداخل عليها بمعلومات مزيفة، أو بفيروسات أو (شوشرة) لابطال فعاليتها، وهو ما تطلب تركيز الجهود العملية لانشاء شبكات مشفرة بأكثر من شفرة، تتغير فى أوقات غير منتظمة حتى يمكن منع الأطراف الأخرى من تجديد أنظمة التسليح التى تعتمد على الالكترونيات والأجهزة الحاسبة. وفى مجال حرب المعلومات الاقتصادية -باعتبار الاقتصاد مكون هام من مكونات الأمن القومى- فسيكون هناك حرص على

إستغلال كافة المعلومات المتوفرة والمتبادلة فى مجال التجارة والواردات والصادرات وقدرات الانتاج الاقتصادية بغرض إخفائها عن طرف أو الاستفادة بها لصالح طرف ضد طرف آخر، مما قد يؤدى الى تصعيد العلاقات الى حد الخطر الاقتصادى أو المقاطعة الشاملة أو إنهيار الأسواق التجارية والمالية بإعتبارها من مجالات تهديد الأمن القومى الشامل. هذا بالاضافة الى التداخل فى شبكات الكمبيوتر والأجهزة الحاسبة، ومن ثم يمكن التوصل الى معلومات تستخدم فى الحرب ضد فرد أو مجموعة أو دولة، وبما يشل قدراتهم، أو بتغذية هذه الأجهزة بمعلومات مضللة أو جراثيم وفيروسات. وحول الأفكار العسكرية الرئيسية المطروحة فيما يتعلق بثورة المعلومات، فهناك على الأقل أربعة أفكار رئيسية تسود البنية العسكرية العلمية حاليا فيما يتعلق بتأثير ثورة المعلومات على موضوعات الأمن القومى والقدرات العسكرية، **وبالتالى فى مفاهيم الاستراتيجية العسكرية والأداء القتالى، تتمثل فى الآتى:**

ا- **مدرسة نظام النظم:** وترى هذه المدرسة الفكرية العسكرية أن ثورة المعلومات قد إستكملت جوانبها الأساسية، وأدت فعلا بما لا يدعو مجالا للشك الى ثورة فى الشئون العسكرية والأمنية. وأن ما حدث من آثار هذه الثورة يمثل أخطر منعطف أمنى وعسكرى فى الفكر العسكرى منذ إختراع الأسلحة النووية من نصف قرن مضى. وتستند هذه المدرسة الفكرية الى أن إنفجار ثورة المعلومات قد أدى الى تفوق فى المعرفة الأمنية والسياسية نبع من التفوق فى التكنولوجيا والتفوق فى القدرة على الربط بين تكنولوجيات ثورة المعلومات الجديدة لتعمل سويا فى تناسق، الأمر الذى غير من العقائد والاستراتيجيات والتكتيكات العسكرية، وأسلوب إدارة عمليات الأمن القومى.

وتؤكد هذه المدرسة الفكرية على النجاح فى عملية الربط هذه بين مراحل جمع المعلومات والمسح الاستراتيجي الأمنى والاستطلاع العسكرى، مع مرحلة القيادة والسيطرة والاتصال، مع التوسع فى إستخدام الحاسبات والمخابرات (فيما يطلق عليه C4I). وهذه السيادة المعلوماتية ستمنح صاحبها الفرصة لقفزة مبكرة فى تحليل المعلومات، وتحديد حقيقة الامكانيات المتاحة للأطراف المتحاربة، وصورة القتال الفعلى، كما توفر له البيانات عن القوات المتحاربة فى مسرح العمليات بأشكال وأنماط يجعل إستخدامها فى إصدار القرارات الأمنية وتخصيص المهام العسكرية لحظيا فى نقلها الى الطرف المنفذ لها، وهى التشكيلات المقاتلة فى المسرح وأنظمة التدمير الدقيق. وسوف يؤدى هذا الربط الى توجيه ضربات عسكرية بالغة الدقة

والسرعة والتأثير القاتل الى أقصى حد، ومن أنظمة تسليحية على مدى غير منظور من الطرف الآخر.

ب- **مدرسة عدم التيقن:** تتفق هذه المدرسة الفكرية الثانية مع المدرسة الأولى فى أن ثورة المعلومات قد أحدثت، وستحدث فى المستقبل، متغيرات جذرية فى إدارة أعمال الأمن القومى وأساليب القتال، ولكنها تختلف معها فى أن ثورة المعلومات لازالت فى مراحلها الأولى، وأنها ستتطور بطريقة أعمق وأشمل. وتشير هذه المدرسة الى أن تطور التكنولوجيا القادرة على استخدام ثورة المعلومات لايزال يتحرك خاصة فى مجال الربط بين أجهزة الاستشعار والمينى كمبيوتر وأنظمة القتال عالية الدقة. وأن ما تم التوصل إليه فى حرب تحرير الكويت ١٩٩١ من ترابط بين المعلومة وأنظمة التسليح مما أدى الى تدمير آلاف الأهداف البرية والجوية العراقية، ليس سوى بداية فى مجال التطوير نحو تحقيق مزيد من الترابط، والى نماذج أصغر. إلا أن النجاح فى تحقيق الأهداف والمهام الاستراتيجية للقوات لن يعتمد فقط على هذا التفوق التكنولوجى، بل أيضا على نجاح مماثل فى مجالات التنظيم والبناء العسكرى ومفاهيم تخصيص وإدارة الحرب، وأساليب قتال جديدة تستطيع إستغلال التطور التكنولوجى. ومن ثم فإن التحدى الحقيقى الذى تطرحه هذه المدرسة هو القدرة على الابتكار الفكرى ومعايشة مرحلة من التجارب الفعلية، وأن (نظام النظم) ليس نهاية المطاف، بل هناك المزيد من الجديد فى مجالات أنظمة التسلح والحصول على المعلومات والقيادة والسيطرة والحرب الإلكترونية، وبعضها بالتجربة الفعلية سينجح والآخر سيفشل.

لذلك فإن هذه المدرسة تؤكد على عدم التيقن المبكر، لأن معظم التكنولوجيات التى برزت مؤخرا مع ثورة المعلومات نبعت جميعها من أصول إبتكارية من القطاع المدنى، قبل أن توضع تحت سيطرة العسكريين. ومن ثم فعلينا توقع المزيد لدى أطراف دولية متعددة سوف تصعب للغاية من ظاهرة سيادة طرف واحد، بل ظهور منافسين آخرين، الأمر الذى سيهز بصورة أو بأخرى فكرة إحتكار السيادة فى الاستفادة الأمنية والعسكرية من ثورة المعلومات.

ج- **مدرسة مقاتلى حرب الخليج:** وهى مدرسة مبنية على خبرة عملية فى الاستخدام تفوق الخبرة البحثية والأكاديمية، وتنتشر أفكارها بين معظم

الذين شاركوا فى حرب تحرير الكويت، وإستخدموا فعليا أنظمة تسليح إعتمدت على ثورة المعلومات. وكمثيلتها السابقة تعتبر أن التجربة الفعلية أثبتت أن هناك تطورا مرحليا فى ثورة المعلومات والآداء العسكرى ظهر فى الفرق بين مراحل الاعداد فى عملة (درع الصحراء) ومراحل القتال الأولى فى عملية (عاصفة الصحراء)، والتطور المرحلى المستمر الذى حدث خلال تصاعد عمليات القتال الفعلى.

وهذه المدرسة بجانب إيمانها بقيمة المعلومة وقيمة التكنولوجيا المتقدمة، إلا أنها تضع التدريب الجيد للأفراد على قمة سلم النجاح. فبدون تدريب متميز لايصبح للمعلومة قيمة كبيرة أو للتكنولوجيا أثر جذرى. وتستشهد هذه المدرسة بما حدث فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى مجالات الحرب الإلكترونية، والصراع بين الدبابات الإسرائيلية والمقذوفات الصاروخية المضادة للدبابات المصرية، والصراع بين الطائرات الإسرائيلية والصواريخ المضادة للطائرات المصرية. فقد كانت إسرائيل تمتلك فى هذه الحرب التفوق التكنولوجى على مصر بكافة المقاييس، كذلك التفوق فى المعلومات، ولكن التدريب الراقى والمكثف لدى المقاتلين المصريين هو الذى عظم من قيمة التكنولوجيا المحدودة القدرة التى كانت فى أيديهم مقارنة بما كان لدى الإسرائيليين من تكنولوجيات أمريكية المصدر، سواء فى مجال أنظمة التسليح أو المعلومات. كما تشير هذه المدرسة الى تحدى جديد لاتستطيع ثورة المعلومات أو التفوق التكنولوجى الساحق فى أنظمة التسليح والحرب الإلكترونية أن تواجهه، وهو تحدى العمليات الإرهابية وإستخدام أسلحة الدمار الشامل، وكلاهما يستلزم بجانب المعلومة وأنظمة التسليح المتقدمة، مستويات راقية من التدريب المتخصص.

د- **مدرسة المتشككين:** وهى مدرسة تجمع بين العديد من المؤرخين العسكرين، وبعض العسكرين الموجودين فى الخدمة الفعلية ويستخدمون أنظمة التسليح الحديثة، ويستفيدون بالفعل من ثورة المعلومات القائمة. إلا أنهم يرون أن أى ثورة فى أمور الحرب تتم بالتدريج على مراحل وتستغرق فترات زمنية أطول لتحقيق أهدافها، كما لاينخدع أصحاب هذه المدرسة بالظواهر المبدئية المبهرة للتقدم التكنولوجى. وتضرب مثلا لذلك بأن الثورة فى الفكر العسكرى الفرنسى أيام نابليون بدأت من ثلاثين سنة قبل إستخدامها الفعلى، وأن مفهوم الاختراقات العسكرية العميقة التى قامت بها فرق البانزر الألمانية فى الحرب العالمية الثانية هو نتيجة تطور مرحلى بدأ كدرس

مستفاد من الحرب العالمية الأولى. ويشير الممارسون العسكريون فى هذه المدرسة إلى أن حرب الخليج لاتعتبر نموذجا يمكن القياس عليه بسبب سوء إدارة العراق للحرب، والانهيار السريع فى القوات العراقية من قبل أن تبدأ الحرب، مما سهل وضوح الأهداف لتكنولوجيا قوات التحالف، وأعطاها بالتالى إبهار أكثر من حقيقتها. وهذه المدرسة بالرغم من إعترافها بحدوث نقلة نوعية كبيرة وثورية فى تكنولوجيا المعلومات، وتأثيرها على الحرب، إلا أنها تظل تستند إلى حقيقة كون العنصر البشرى هو الذى يقود إستخدام التكنولوجيا وثورة المعلومات وليس العكس. لذلك فهى تطالب بأفضل تسليح بشرط أن يستخدمه أفضل الرجال.

وخلاصة القول أن التقدم الحالى فى تكنولوجيا المعلومات قد أدى الى إمكانية تسخيره عسكريا، إذ جاءت حرب المعلومات لتتغلب على ضباب الحرب وصعوبة تقييم قوة الخصم الحقيقية، وتقلل من تعرض الدول الصديقة للأخطار والخسائر، ومواجهة الشلل الفكرى عندما تفشل الأنظمة أحيانا فى توصيل المعلومات اللازمة فى الوقت المناسب وبالقدر المناسب لمواجهة الموقف. ومن هنا نجد أن التعريف الملائم لمفهوم حرب المعلومات يشمل تقليص الأبعاد الزمانية والمكانية للتفاعل الانسانى على جميع المستويات من خلال منظومة شبكية متكاملة تضمن التحكم بأفعال العدو من خلال التلاعب بالبيانات والمعلومات والأفكار فى مختلف منظوماته، إما بهدف شلها أو تدميرها ذاتيا، مع الاستعداد للتدخل المباشر عند الحاجة. أى أنها عبارة عن هجمات معلوماتية على أجهزة الحواسب الإلكترونية العسكرية لدى الخصم، بحيث تؤدى الى إعادة تشكيل إرادته (قيادة وجيشا وشعبا) عن طريق تغيير تصوره ومدركاته للواقع، وإفساد بيئته النفسية ومنظومتة العقائدية، وإجباره على أن يفكر كما يريد المهاجم، بما فى ذلك تدميره لقواه الذاتية.

وهنا نجد أن أدوات ووسائل وآليات أسلحة حرب المعلومات تختلف بصورة جذرية عما هو متعارف عليه، فهى تنقسم الى وسائل إيجابية أى هجومية، وأخرى سلبية. وتضم الوسائل الايجابية قائمة ممتدة تبدأ بالبرامج ذات الذكاء الصناعى المتقدم، وهى برامج جاهزة ومزروعة بداخل المنظومات الإلكترونية للخصم، بحيث يقع على عاتقها إستشعار الأوامر العدائية ضد دولة المنشأ، ومن ثم تقوم بتدمير أو إتلاف نفسها، أو تنفيذ أعمال تدميرية للنظام نفسه، وقد يصل الأمر الى أن تقوم بتوجيه القوة النيرانية للخصم ليطلقها على نفسه، أو يتم إستخدام الفيروسات المعلوماتية الخامدة (قنابل المعلومات) والمزروعة فى أنظمة وشبكات الحواسب ونظم

الاتصالات المختلفة، بحيث يتم إثارتها عبر أوامر للبرامج عن بعد، ومن ثم تصبح فاعلة فى تعطيل أو تشويه أو إتلاف أو حجب أو تزييف أو إيقاف العمل، أو تعديل المعلومات الأصلية، مما يلحق دمارا هائلا فى هذه النظم. وقد يتم إستخدام ديدان الحواسب، وهى أيضا برامج ضارة كالفيروسات تماما إلا أنها معدة لتنتقل نفسها من حاسب لآخر داخل شبكة الحواسب المحلية أو العنكبوتية، أو ربما يتم الدخول المباشر على منظومات الحواسب للخصم بمستشعرات خاصة. وليس من المتستبعد أبدا أن تكون إسرائيل قد دست كل هذه الوسائل التخريبية فى نظم المعلومات التى حصلت عليها بعض الدول العربية من شركات أجنبية، بحيث يتم تشغيلها عن بعد فى أوقات الحروب والأزمات لتفعل فعلها التدميرى على النحو السابق شرحه.

أما الوسائل السلبية لحرب المعلومات فتضم نظم (الباب الموارب) فى التشفير (Trap-door) وهذه عبارة عن برامج للحاسبات يقع على عاتقها تشفير المعلومات من ناحية، بمعنى أنها تحمل المعلومات الحقيقية، بالاضافة الى كود الشفرة من ناحية أخرى. ومن ثم تكون هناك سهولة لفك هذه الشفرة فى دولة المنشأ المنتجة لهذه البرامج من خلال التعرف على بيانات المفتاح الشفرى للرسالة المشفرة، وبذا يمكن حل الرسائل أو تعديلها، أو بث معلومات جديدة لها، أو على الأقل مواجهتها. ومن الوسائل السلبية أيضا إستخدام المستشعرات سواء المحمولة جوّا والتى تستطيع إنشاء شاشات جو-فضائية خداعية تحمل آلافا من الأهداف غير الحقيقية، والتى تجذب أنظار ونيران الخصم فى إتجاهها، حيث تقوم بإرسال معلومات دقيقة لأنظمة معلومات ومخابرات الخصم عن هذه الأهداف الوهمية، مما يستنزف قدراته وقواه النيرانية فى إتجاهات ثانوية، وربما أحيانا تحمل هذه المستشعرات بيانات عن أهداف القيمة المضادة والقوة المضادة للخصم نفسه، فيوجه نيرانه ضد أهدافه. ومن المؤكد أنه يمكن إستخدام هذه المستشعرات على الأرض أو فى البحر، بحيث تقوم بالعمل نفسه ضد الأهداف والقوات البرية والبحرية للخصم، ومن ثم تحدث نفس التأثير والنتيجة. وأيضا ليس من المستبعد أن تكون لدى إسرائيل هذه الإمكانات.

وحتى نعلم مدى فعالية أسلحة حرب المعلومات علينا أن نتصور البيئة الإلكترونية والمعلوماتية المزدحمة للخصم، والتى تشمل فى المجال العسكرى أنظمة المعلومات والانذار والاستطلاع والمخابرات والاتصالات والقيادة والسيطرة، بجانب أنظمة إدارة النيران الآلية، بل أن معظم أنظمة التسليح والمعدات الفردية أصبحت تستخدم الحواسب الإلكترونية مثل الرادارات بأنواعها والطائرات والدبابات والمدفعية والسفن وأجهزة الملاحة

ووسائل الحرب الإلكترونية. أما فى المجال المدنى فقد تزايد الاعتماد على الحواسب الإلكترونية فى معظم مكونات البنية الأساسية للخصم، والتى تشمل محطات الطاقة الكهربائية، وأنظمة تسيير القطارات، وتنظيم المرور الجوى، وشبكات الاتصالات المدنية، والعمليات المالية والتجارية، والصحافة والبث التلفزيونى الرقمى سواء الأرضى أو عبر الأقمار الصناعية. نخلص من كل ذلك الى أن البيئة الإلكترونية المعلوماتية للخصم أصبحت معرضة لتأثير الصدمة الاستراتيجية الفعالة لوسائل وآليات حرب المعلومات. ومن هنا سنجد أن شكل هذه الحرب سيكون مختلفا شرط إمتلاك الخصم لمنظومات متكاملة من الحواسب الآلية ونظم الاتصالات.

لذلك سنجد أن أسلحة حرب المعلومات إما أن تكون موجودة منذ زمن طويل داخل أنظمة الخصم المختلفة وحواسبه الإلكترونية، أو يتم زراعتها فى وقت ما بواسطة برامج كبيرة من التطبيقات والبرامج الجاهزة، أو من خلال مستشعرات يتم زراعتها من قبل أو يتم إرسالها فى حينه. ومن هنا نجد أن السيادة المعلوماتية ستصبح بديلا عن السيادة الجوية والصاروخية أو مكملة لهما فى مسارح العمليات، وسيصعب إكتشاف الضرر المراد تحقيقه إلا بعد وقوعه فعلا، إلا أن كل هذا لايتحقق إلا بمعرفة مكونات بنية منظومة المعلومات والقيادة والسيطرة والاتصالات للخصم، ونوعية الحواسب المستخدمة فى منظومات الأسلحة المختلفة عنده.

وفى إطار سعى الدولة المتقدمة لإمتلاك منظومة النظم، فإنها تقوم بتحقيق تكامل بين ثلاثة أنظمة رئيسية: الأول يضم نظام الاستخبارات والاستطلاع والمراقبة والملاحة، والثانى يشمل نظام القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسب والنظم الذكية لصنع القرارات، بينما الثالث يحتوى على نظام توجيه وإدارة النيران الضاربة عن بعد. وفى الوقت نفسه يوفر الوقاية ضد الضربات النيرانية المعادية ويصدها. ومما لاشك فيه أن كل ذلك يتطلب توفير أقصى قدر من الحماية والوقاية والأمن للحواسب الإلكترونية المستخدمة لمواجهة حرب المعلومات.

تطوير نظم القيادة والسيطرة وتبادل المعلومات:

برزت فى حرب الخليج أهمية إحكام القيادة السيطرة على القوات فى البر والبحر والجو رغم تعدد جنسياتها وعقائدها القتالية، وستزداد هذه الأهمية فى ميدان القتال المستقبلى بالنظر لتطور التقنيات العسكرية الى درجة كبيرة، وضخامة حجم القوات المشتركة فى الحرب،.وإتساع مسرح العمليات، وإحتمال تواجد قوات جيوش دول أخرى متحالفة فى المسرح ذات

أنظمة تسليح مختلفة. هذا بالاضافة لما سيحدث من تدفق سيل المعلومات من مصادر عديدة مما يتطلب سرعة ودقة تحليلها حتى يمكن الاستفادة بها في تخصيص المهام القتالية للتشكيلات والوحدات المقاتلة، ثم متابعة ما يجرى فى مسرح العمليات من تطورات أثناء إدارة العمليات الحديثة، وإصدار التعليمات اللازمة فى الوقت المناسب حتى يتم تحقيق الأهداف والمهام الاستراتيجية المكلفة بها القوات المسلحة. لذلك سيتم الإعتماد بشكل أساسى على الحواسب الإلكترونية فى معالجة سيل المعلومات المتدفقة الى مراكز القيادة وفرزها وتصنيفها وإعادة تجميعها والاستفادة منها، ثم إستخدام الأجهزة ذاتها فى صنع قرارات إدارة الحرب/الأزمة، ثم تبليغها فى صورة مهام للمختصين فى أسرع وقت. هذا الى جانب إستخدام نظم القيادة والسيطرة فى تأمين مطالب البنية الأساسية لتنفيذ العمليات العسكرية (خصوصا فى المجال اللوجيستى)، ونظم الاتصالات، والمفاهيم والمبادئ التى تحكم عمل رئاسة الأركان العامة فى علاقاتها مع العناصر المرؤسة لها، والعناصر المدنية ذات العلاقة بالمجهود الحربى، سواء أثناء إعداد الدولة للحرب، أو إدارتها.

ومع بروز تغيرات كثيرة فى القرن القادم تشمل أساليب الاستخدام القتالى للقوات، منها المناورة الواسعة بحشود ضخمة من القوات مع كثافة النيران، والسرعة فى تغيير مواقف الأطراف المشتبكة، ومتطلبات أمن القوات وسرية أعمالها القتالية، بالاضافة الى سعى المتحاربين الى تحقيق المفاجأة وضرورة الاهتمام بإنشاء أنظمة تعبئة دقيقة ومنظومة متكاملة لرفع درجات الاستعداد فى توقيتات تتناسب مع الأداء العملياتى المطلوب طبقا لتطور الصراع المسلح، بالاضافة للاهتمامات اللوجيستية التى تتضمن الامداد بالاحتياجات والصيانة الاصلاح والتخزين. فإن ذلك سيتطلب بالتالى ضرورة تطوير أساليب وأدوات القيادة والسيطرة، وأبرزها رؤية القيادة لجميع مواقع القوات الصديقة والمعادية الى أبعد مدى ممكن فى مسرح العمليات تسمح به ظروف الحرب. لذلك من المتوقع أن تحدث تغييرات كثيرة فى بنية القيادة والسيطرة تشمل تطوير المبادئ المتبعة فى معركة الأسلحة المشتركة، وإعادة بناء النظم التكتيكية، وإعادة توزيع الأدوار والمهام، وعندئذ سيتقلص المفهوم التقليدى لتسلسل القيادة بالأسلوب الذى نعمل به حاليا ويرجع الى قرون ماضية. حيث ستساهم زيادة كفاءة نظم الاتصالات وشبكات المعلومات فى عملية تخصيص المهام وإصدار التعليمات للوحدات المقاتلة فى الميدان مباشرة، وتجنب التأخير الذى ينجم عن التسلسل القديم فى القيادة.

هذا بالاضافة لوضع القادة فى الصورة بسرعة لموقف الكفاءة القتالية لوحداتهم وأماكنها بدقة، وبالتالى إمكانية دعمها فى أسرع وقت ممكن إذا ما واجهت مواقف حرجة، حيث ستكون الدقائق الثمينة بين تلقى القائد لموقف وحدته وبين الاستجابة له، حاسمة فى تقرير إنتصار او هزيمة الوحدة أو التشكيل المقاتل. لذلك من المتوقع أن تكون غرف مراكز القيادة والسيطرة للجيوش العصرية مستقبلا مزودة بشاشات كبيرة تعرض خرائط لأوضاع القوات وتحركاتها فى ساحة المعركة، وتبعث المعلومات بالبريد الإلكترونى السريع الى مراكز قيادة القوات التابعة لها فى ميادين القتال المتباعدة، والهدف هو منح القادة فى الميدان رؤية شاملة لكل ما يجرى فيه.

والحقيقة أن القناعة تتزايد لدى المخططين العسكريين بأن تكنولوجيا المعلومات تشكل - أكثر من الدبابات والسفن والمقاتلات - المفتاح لابقاء السيطرة محكمة على الجيوش فى ميادين المعركة خلال الخمس وعشرين سنة المقبلة. إذ أن القدرة على التعرف التلقائى على الصديق والعدو، وإرسال بيانات عن الأهداف المعادية الى الأسلحة الصحيحة والمناسبة بسرعة الضوء، من الممكن أن تحقق تفوقا قتاليا يرقى حرفيا الى ما يسمى بالحرب الخاطفة.

فالحواسب الإلكترونية ستساهم فى حل واحدة من المشاكل الصعبة التى شهدتها حرب الخليج الثانية، وهى الموت بنيران صديقة راح ضحيتها ٣٥ من أصل ١٤٦ أمريكيا ماتوا فى هذه الحرب. لذلك فإن عمليات التطوير شملت عددا من الحاسبات الإلكترونية وطائرات التجسس ذات التحكم عن بعد، بالاضافة الى أجهزة أخرى تزود بها مركبات القتال (دبابات وعربات مدرعة) لتحديد أماكن مواقعهم عبر الأقمار الصناعية، وجهاز لاقط ومرسل تلقائى (ترانسيوندار) لكى يتم نقل الموقع الدقيق للمركبة الى شبكة الحاسبات الإلكترونية التى تنقلها الى مركز القيادة على شاشة تمثل خريطة يتم تجديدها الكترونيا مرة كل عدة ثوان. كما يتواجد نظام مماثل لتحديد مواقع الجنود يتألف من حاسب الكترونى صغير وشاشة يتم تعليقها على خوذة الجندى، ووحدة إتصال أخرى تثبت فى قميصة، وبذلك يمكن للقائد تتبع أماكن جنوده خاصة عند العمل فى الأحراش والأماكن التى تنفذ فيها أعمال الداوريات الراجلة.

ويعتقد المخططون العسكريون أن جميع إتصالات المعارك يمكن توصيلها بواسطة البريد الإلكترونى، لكنهم وجدوا أنه من الضرورى جدا أن يسمع القائد صوت الراسل على جهاز الإرسال العادى ليعرف من نبرة صوته حالته النفسية اثناء القتال. وقد خلص تقرير صدر عن الجنرال جون

شاليكاشفيلى رئيس الأركان الأمريكية المشتركة، تحت عنوان (الرؤية المشتركة عام ٢٠١٠ Joint Vision 2010) وهو مسودة تطوير القوات الأمريكية فى المستقبل، صدر فى ١٧ يوليو ١٩٩٦- الى أن التكنولوجيات الجديدة سوف تتمكن من تحقيق تحسن كبير فى القوة التدميرية Lethality. وفى ذلك يقول: "إذا إستطعت رؤية كل التجمعات المسلحة لعدوك، وكل منصات إطلاق صواريخه أرض/أرض مثل سكود، وكذلك مراكز قياداته.. فإنك سوف تكسب الحرب". ويؤكدهذا المفهوم (اليوت كوهين) مدير مركز الدراسات الاستراتيجية فى جامعة جونز هوبكنز فى مجلة الشئون الخارجية، فيقول:" إن المناورات الضخمة لجيوش التحالف قد تبدو فى المستقبل كتكرار لأحداث الماضى مثل هجمات الفرسان فى القرن التاسع عشر، وهذا الأسلوب لايصلح مع قوة النيران الحديثة. وسوف تكون المعلومات الأسرع والأفضل هى مفتاح السيطرة على المعارك التى تستخدم فيها التكنولوجيا المعقدة". ويتوقع الخبراء أنه فى الحروب القادمة سوف يستخدم الجنود أجهزة إستقبال متطورة يتلقوا من خلالها كما هائلا من البيانات، وسوف يساعد (نظام النظم) على صياغة البيانات المنفصلة والمبعثرة وتجميعها لتشكل صورة أوضح لجبهة القتال. وقد جربت القوات الأمريكية فى البوسنة هذه الامكانيات الجديدة حين ربطت تلك القوات بشبكة إنترنت سرية يديرها البنتاجون، تستطيع بواسطتها تلك القوات الحصول على إحتياجاتها من الخرائط والتقارير اللوجيستية والصور الفضائية وتقارير وتقديرات المخابرات. وقد نشرت القوات الأمريكية بالفعل نظاما جديدا فى البوسنة لمعرفة أوضاع القوات، وذلك بعد إسقاط مقاتلات ف-١٦ هناك فى يونيو ١٩٩٦.

ومن المأمول أن يوفر هذا النظام ميزة كبيرة للطيارين مثل تلك التى توفرها طائرات الشبح والقذائف الذكية، حيث يربط هذا النظام مصادر الاستطلاع المتعددة بسرعة تعادل سرعة الضوء، وبالتالى يبين لمراكز قيادة القوات الجوية أماكن كل طائرة أو بطارية صواريخ أرض/جو أو أى نشاط مماثل على شاشة كمبيوتر واحدة، ويمكنهم بالتالى إرسال الأوامر والتحذيرات فى الوقت الفورى الى الطيارين. وقد أثبتت الاختبارات التى جرت فى البوسنة نجاح الطائرات الموجهة إشاريا فى الحصول على قدر هائل من المعلومات نتيجة قدرتها الفائقة على التحليق المتواصل، وارسالها صورا واضحة تكفى لرؤية الأفراد المختبئين بين الأشجار.

ويتنبأ التقنيون أن تكون الطائرات الموجهة إشاريا ذات طبيعة خفية فى المستقبل بما يصعب على العدو رصدها، مع قدرة على التحليق على

ارتفاعات عالية لعدة أيام، وأن قوات المقدمة سوف تستخدم طائرات موجهة إشاريا صغيرة جدا بحجم الكف قادرة على ارسال صور الأهداف على بعد عدة مئات من الياردات، على الرغم من أن أىعاصفة بسرعة ٢٠ ميل/ساعة أو أكثر قد تشوش على ارسال تلك الطائرات وعملها. هذا الى جانب الدور الرئيسى الذى ستلعبه أقمار التجسس والانذار والاتصالات فى إستكمال الصورة عما يجرى فى ميدان القتال، لتكون واضحة فى مراكز القيادة والسيطرة. كما ستساهم أجهزة الملاحة والابلاغ المتطور EPLRS، وجهاز المعلومات الرقمية التكتيكية المشتركة JTIDS، فى تمكين كل وحدة مقاتلة فى الابلاغ عن موقعها وموقفها بالضبط الى قياداتها. فباستطاعة هذه الأجهزة المرتبطة بشبكة من الأقمار الصناعية تحديد مواقع الوحدات بدقة متناهية تجعل بالامكان الاستفادة منها فى إدارة النيران وتوجيه طائرات الدعم الجوى الى الأهداف المطلوب قصفها.

وسيجعل جهاز (IFFN) من السهل التمييز بين الطائرات الصديقة والمعادية برغم التشابه الكبير فى تصميماتها. وبذلك سيكون فى مقدور أجهزة السيطرة ووحدات الدفاع الجوى المتقدمة FAAD والطائرات الاعتراضية، أن تعزل الطائرات المعادية وتشتبك معها، وبما يؤدى الى تقليص إحتمالات إصابة الطائرات الصديقة الى حد كبير.

أما على أرض المعركة، فإن نظام التعارف الذى تستخدمه قوات حلف الناتو معتمدا على أشعة الليزر حاليا سيسهل عملية تمييز الدروع الصديقة من المعادية. والاشتباك مع الدبابات المعادية قبل أن يتمكن العدو من إتخاذ الاجراءات الوقائية والمضادة. ولن يقف الظلام أو أحوال الرؤية السيئة أو الجبال حائلا دون حصول القائد على سيل متدفق من المعلومات عن ميدان القتال بواسطة أجهزة رصد ميدان المعركة التى تعمل بالتحكم عن بعد، أو التى تطلق يدويا أو بواسطة الأسلحة النارية غير المباشرة، ويتم بعد ذلك تجميع هذه المعلومات المتدفقة عبر حلقات الاتصال الفورية واسترجاعها من ذاكرة أجهزة الرصد. وما أن تصل المعلومات الابتدائية (الخام) من أجهزة الاستشعار حتى يصير تحليلها والابلاغ عنها الى المستويات التكتيكية والتعبوية والاستراتيجية بالشكل الذى يناسب كل مستوى، وبصورة فورية.

ومن ناحية أخرى تهتم مراكز تبليغ وتحليل المعلومات بعمليات تخزين المعلومات وفرزها واسترجاعها وتجميعها وضمها الى المعلومات الواردة من المصادر الأخرى. ذلك لأن نظم المعلومات والتقنيات التى تعمل فى مجال المخابرات ذات بنية هرمية الشكل، فكل نظام منها مسئول عن جهاز استشعار محدد، أو عن مجال بعينه من مجالات المعلومات القتالية، وبما

يضمن تحليل المعلومات الواردة تحليلا كاملا، ورفع فعالية الناتج وابلاغه لمن يلزم فى أسرع وقت ممكن.

أما بالنسبة لعملية ضبط المعلومات وتأكيدها بواسطة مصادر معلوماتية أخرى، فإن ذلك يتم من خلال أجهزة المخابرات والاستطلاع الميدانية التى تعمل فى المستويين التكتيكى والتعبوى، وأيضا على المستوى الإستراتيجى، والمزودة بجهاز تحليل الصور الجوية والفضائية ASIP الذى يتلقى المعلومات من طائرات الاستطلاع المزودة بجهاز رادار طرفى (SLAR) وبالأشعة تحت الحمراء وبأجهزة استشعار كهروضوئية، بالاضافة لصور أخرى تصل من جهات مختلفة.

وسيكون بوسع القائد فى القرن القادم إيصال أوامره وتعليماته بصورة أسرع الى قواته المتمركزة فى أماكن بعيدة عن بعضها البعض، وسيكون فى الامكان تحويل المعلومات التى ترسلها أنظمة جمع المعلومات وأجهزة تنسيق الدعم النيرانى، والتبليغ عن حالة الامداد والتموين ونظم الدفاع، الى أوامر عمليات مباشرة يومية من خلال الحواسب الآلية التابعة لمختلف أجهزة القيادة والسيطرة، وكلها قابلة للعمل المشترك فيما بينها من خلال تظام اتصالات يعتمد على مصطلحات ورموز شفرية خاصة. كما ستتواجد أجهزة بث متطورة يمكنها خداع أجهزة الاستشعار المعادية وإيهامها بوجود تجمعات عسكرية، وأن تبث أنماطا من عدة إتصالات لا وجود لها، مما يحدث إرتباكا فى أجهزة الاستشعار والمعدات الذكية التى تقف حائرة أمام التعرف على الأهداف الحقيقية، فلاتستطيع تمييزها عن الأهداف الهيكلية والمزيفة التى لها ذات المظهر الالكترونى أو المادى فى ميدان المعركة. وبذلك تساهم هذه المعدات فى تنفيذ خطة الخداع الإستراتيجى.

إن الرؤية المستقبلية لنظم الاتصالات ستجعل منها عاملا حيويا يحدد مدى فاعلية أنظمة القيادة والسيطرة فى مطلع القرن القادم، فى ذات الوقت الذى ستصبح فيه المضادات الإلكترونية أكثر مقاومة، كما ستصبح أجهزة التشفير أكثر أمنا وأقل تعقيدا وأبعد مدى. كما ستشهد تحولا كاملا للنظام الرقمى فى جميع وسائل الاتصال بما فيها الوسائل الصوتية، وسيتولى جهاز خاص عملية توجيه الرسائل اللاسلكية آليا أثناء تحرك الوحدات بسرعة فى ميدان المعركة.

ومن ناحية أخرى، يتوقع الخبراء أن تستخدم الشفرة فى جميع المجالات تدعيما لمبدأ (الحد الأدنى من المعرفة الازم لتشغيل كل مستوى) والذى يطبق فى شئون الأمن، وهو ما يسمح لكل فرد من أفراد القوات المسلحة بالاطلاع فقط على الحد الأدنى الذى يكفيه لتنفيذ مهمته. وستحل الشبكات

الخصوصية داخل النظم الأمنية مشكلة التداخل الاجرائي في التشغيل التي إنتشرت في الثمانينات. أما فيما يتعلق بتطوير أنظمة الاتصالات وتبادل المعلومات، فإنه بالنظر للحاجة الشديدة الى الادارة الفعالة للأزمات وسرعة تحرك وانتشار القوات في المناطق الساخنة، مع ملاحقة التطور التكنولوجي المتسارع في مجالات الاتصال ونقل المعلومات، كذلك ترشيد الانفاق في مجالات شراء المعدات الحديثة وتشغيل الشبكات، بجانب الحاجة الى توفير رصيد احتياطي من نظم ومعدات الاتصال ونقل المعلومات، **فإن التطوير سيتجه عبر عدة محاور على النحو التالي:**

أ- المحور الأول:

على مستوى المشتركين أو المستخدمين لوسائل الاتصال المختلفة في الوحدات والقيادات بالتشكيلات الميدانية، حيث سيتم إنتاج ومعالجة البيانات الرقمية والمعلومات المختلفة، ويشمل هذا المحور المعدات الانتهائية أو الطرفية المختلفة، كأجهزة الهاتف، والأجهزة اللاسلكية بأنواعها، وأجهزة التلكس والفاكس والحواسب الميدانية وبرامج التشغيل ومعدات الرمز غيرها.

ب- المحور الثاني:

على مستوى شبكات الاتصال الحاملة للقنوات، حيث يتم نقل وتبادل المعلومات والبيانات بين المشتركين الأكثر أهمية على المستوى الإستراتيجي، والذي يتعين على نظام الاتصالات توفير امكانيات الاتصال لهم في جميع الظروف بما فيها ظروف الحرب النووية، مع توفير امكانيات الوقاية والبقاء والمناورة.

ج- المحور الثالث:

على مستوى القيادة العامة، ويتمثل في الدروس والخبرات المكتسبة من حرب الخليج وعمليات يوغوسلافيا، حيث عانت قوات التحالف من نقص شديد في وحدات الاتصال بالأقمار الصناعية، وإضطرت الى تأجيرها بتكلفة باهظة. ويستهدف هذا المحور تكوين احتياطي استراتيجي من هذه المعدات وغيرها من الأجهزة اللاسلكية الخفيفة.

لذلك فإن هيكل نظام الاتصالات المستقبلي سيعتمد على نظامين فرعيين لنقل وحمل قنوات الاتصال بعيدة المدى، أحدهما فضائي يتكون من مالايقل عن قمرين صناعيين من الجيل الرابع ومحطتين أرضيتين للاتصال وإعادة

الاذاعة، ومراكز تحكم وتوجيه، بالاضافة لمحطة إتصالات متحركة. أما النظام الآخر فهو أرضى ويعتمد على شبكة من الكوابل تغطى كامل أبعاد مسرح العمليات. وسيوجه إهتمام رئيسى الى زيادة سعة المحطات الأرضية من القنوات لتلائم إمكانيات الأقمار الحديثة، والقضاء على عيوبها المتمثلة فى إرتفاع تكلفة التشغيل والصيانة، وتداخل نطاقات الترددات، وسهولة اكتشاف هوائياته الطبقية العملاقة فوق مراكز الارسال.

وسيكون الاعتماد على الحواسب الآلية-هو السبيل للتغلب على هذه العيوب، حيث سيوفر ذلك للمشتركين إمكانية التخاطب الصوتى أو الهاتفى، بعد ربط الحواسب الآلية وتبادل المعلومات والبيانات فيما بينها، وسيؤدى ذلك الى الاستغناء عن كثير من مراكز الاتصالات الحالية، مع تحسن ملموس فى كفاءة الاتصال، وخفض كبير فى أحجام وأوزان المحطات المتحركة التى ستكون أصغر حجما وأسهل إنتقالا. وللتغلب على مشكلة تأمين شبكات الحواسب الإلكترونية ضد التهديدات السلبية التى تستهدف الاطلاع على محتوى الرسائل المتداولة على الشبكة، وتحليل الحركة Traffic بين المشتركين بغرض معرفة أطراف الاتصال وأماكنهم، وكذلك ضد التهديدات الايجابية والمتمثلة فى الاستخدام غير الشرعى لوسائل الاتصال بهدف تغيير محتوى البيانات، أو اشارات التحكم، أو بث إشارات تحكم بديلة، وذلك من أجل تغيير أو تأخير أو إعادة ارسال وترتيب محتوى الرسائل المتبادلة ومعناها والهدف منها. كذلك منع تحقيق الاتصال، ومن أمثلة منع تداول جميع الرسائل أو توليد عدد ضخم من الرسائل على الشبكة بحيث يتم تحميلها لدرجة تعجز فيها عن تحقيق عملها بمعدل آداء مقبول.

وللتغلب على هذه المشاكل من المتوقع أن تتطور أساليب التأمين فى مجالات السرية والتكامل والتحقق، وخدمات التحكم فى دخول الشبكة، وخدمات عدم إنكار الرسائل المرسلة. وذلك من خلال تطوير عمليات التشفير ووسائل التحقق والتوقيع الالكترونى واستخدام الألياف الضوئية.

بروز تكنولوجيات حرجة جديدة:

أولا- تطوير تكنولوجيات الأسلحة غير المميتة Non-leathal weapons :

وذلك بهدف مواجهة الاضطرابات الشعبية وحيث يتطلب الأمر فرض النظام فى مواجهتها ولكن دون إراقة دماء. وتستخدم هذه التكنولوجيات أيضا فى الحروب لكسبها دون إصابة المدنيين، ودون إحداث تدمير فى الممتلكات أو أضرار بالبيئة، مما قد يتسبب فى إثارة الرأى العام العالمى. ولقد كانت طلائع مشاة الاسطول الأمريكى التى نزلت فى الصومال فى فبراير ١٩٩٥

أول من استخدم هذه الأسلحة غير المميتة بهدف تحقيق المهام القتالية المكلفة بها دون استخدام القوة القاتلة فى مواجهة الأفراد. فقد إستخدمت هذه القوات أنواع متعددة من الرغوات التى تعمل على خلق حواجز سريعة، وأجهزة تحديد الأهداف بالليزر لمنع الأفراد من الاقتراب من محيط القواعد العسكرية، الى جانب المقذوفات المطاطية التى تحدث آلاما مؤقتة دونما إختراق للجسد.

وتضم التكنولوجيات التى تقف وراء أسلحة الاعاقة غير المميتة وشل القدرة، مجموعة واسعة من التطبيقات تشمل:

ا- أسلحة الليزر المنخفضة القدرة(LEL) Low-energy Laser Weapons

ب-مشعات البث الضوئي المبهر Isotropic Radiators

ج- النبضة الكهرومغناطيسية غير النووية

Non-nuclear Electromagnetic Pulse

د- أنظمة الميكروويف عالية القدرة High-Power Microwave (HPM)

هـ-أنظمة الموجات التحت صوتية Infra Sound

و- سوائل تقصيف المعادن Liquid Metal Embrittlement (LME)

ز- المواد الكاوية شديدة القلوية Super Caustics (C+)

ح- المواد المسببة للانزلاق Anti-traction Technology (A-TT)

ط- البوليميرات Polymer Agents

ى- تكنولوجيا تغيير خصائص الاحتراق

Compustion Alteration Tech. (CAT)

ك- المواد المهدئة والمنومة Calmative Agents

م- محفزات الخداع البصرى Visual Simulation and Illusion (VSI)

وتنقسم هذه النوعية من الأسلحة الى قذائف غير نافذة، وقذائف شبه نافذة. فبالنسبة للقذائف غير النافذة فهى تتسبب فى إحداث ألم مؤقت دون أن تخترق جسم الانسان. أما القذائف شبه النافذة فهى تخترق الجسد بشكل كاف لاحداث جروح سطحية أو فى العظام، ولكن ليس الى الحد الذى يتسبب فى تدمير الأعضاء الداخلية. وبجانب الطلقات المطاطية الأكثرشيوعا بين هذه القذائف، فإنها تتضمن أيضا لدائن وخشبا، وأشعة مركزة، وذخائر مؤثرة على الأعصاب، والأسلحة الإلكترونية والاستاتيكية التى تولد صدمة كهربائية منخفضة تصعق الأفراد المستهدفين وتؤدى الى فقدان قدراتهم على التحكم فى العضلات.

وبمقدور الرغوات اللزجة تفريق الجماعات وخلق حواجز سريعة، بينما تقوم الرغوة المائية-المخلوطة عادة برذاذ الفلفل، بعمل حاجز مستتر يشبه فقاعات الصابون، وفى حالة محاولة الأفراد إختراق الحاجز سيكون عليهم مواجهة رذاذ الفلفل. كما أن بمقدور الكيماويات (المقاومة للجر) إقامة طرق وممرات شديدة اللزوجة أو ملساء لإعاقة حركة الدبابات والشاحنات. أما الشراك الخداعية فهى عبارة عن شباك ومواد الاطلاق الباليستية بغرض تطويق وإضعاف الأفراد والمركبات. كما تتسبب أشعة الليزر وغيرها من أنظمة الرؤية كالضوء المذبذب فى فقدان القدرة على الابصار بشكل مؤقت، وتصيب الأفراد بالإرتباك والدوار لفترات محددة.

وبمقدور الأنظمة السمعية الجارى تطويرها فى هذا المجال أن تسبب فقدان السيطرة على العضلات والغثيان وفقدان الوعى. ورغم الأبحاث الجارية على هذه الأسلحة والتى تستهدف الحيلولة دون جعلها قاتلة، فإن هناك إحتمالات لتسببها فى قتل من يتعرض لها خصوصا بالنسبة للموجات والصدمات الكهربائية. وسوف تمنح هذه الأسلحة غير القاتلة خيارات عديدة للقيادات والقوات التى ستستخدمها، وذلك بسبب المرونة التى توفرها عند الاستخدام فى مناطق التوتر مثل الأراضى الفلسطينية المحتلة، وفى الصومال، وفى البوسنة، حيث تمنح من يستخدمها وسائل جديدة لفرض القوة تتناسب مع حجم ونوعية التهديد الذى يواجهه، ويحول دون الانزلاق الى النقطة التى تدعو فيها الحاجة الى استعمال الأسلحة القاتلة، كما تتيح هذه الأسلحة غير القاتلة أدوات حديثة للسلطات السياسية تساعدها على إيجاد مخرج من المآزق السياسية التى يحتمل أن تظهر أثناء إدارة الصراعات العسكرية أو الحروب.

وتتعدد المهام التى تستخدم فيها الأسلحة غير القاتلة، وتتنوع بحيث تتراوح بين حفظ السلم الى القتال التقليدى، وأيضا بعض المهام القتالية شديدة التخصص مثل تلك المتعلقة بقطع الامدادات الادارية عن القوات المعادية، وفرض السيطرة والانضباط فى المناطق السكانية التى يتم إستيلاء القوات عليها، والحصول على أعداد كبيرة من أسرى الحرب، وتعطيل أسلحة العدو بإستخدام معوقات التأثير الكيماوية أو الشراك الخداعية. كذلك تعتبر الأسلحة غير القاتلة مفيدة فى حرب المدن وذلك بإستخدام أنظمة مضادة للقناصة الذين يختبئون داخل المبانى بحيث يمكن للرصاصات أن تخترق الجدران وتصيبهم.

هذا بالاضافة لمساهمة هذه الأسلحة غير القاتلة فى إنجاح عمليات إنقاذ الرهائن عن طريق إطلاق كيماويات مخدرة قبل أن تقوم قوات الانقاذ

باقتحام المكان، وهكذا يتم منع محتجزى الرهائن من الحاق الضرر بالأسرى أو فرق الانقاذ، وبالرغم من أن هذه الكيماويات قد تؤثر على الرهائن أيضا، إلا أنها لن تلحق الضرر بهم. وحتى فى العمليات البحرية يمكن استخدام هذه الأنظمة غير القاتلة فى منع اقتراب السفن المدنية التى يوجد شكوك حول هويتها من القواعد البحرية. وفى حرب الألغام من الممكن إستخدام الألغام غير القاتلة فى محاصرة الموجات البشرية التى تدفع بها بعض الدول - مثل إيران - فى عمليات هجومية، غير عابئة بما يمكن أن تتكبده من خسائر، كما تساعد أيضا موجات توجيه الطاقة الصغرى فى تنفيذ نفس المهمة. وفى مجال الأسلحة غير القاتلة يتم تعطيل طرق إمداد العدو بطريقة تقلل من الوقت والجهد اللازمين لاعادتها للعمل مرة أخرى. فبدلا من نسف الجسور والكبارى والطرق، يمكن تعطيلها مؤقتا عن طريق استخدام مواد لزجة ليس لها أى آثار تدميرية بحيث يسهل إزالتها بالماء أو مذيبات أخرى فور إنتهاء أسباب التعطيل.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل التى أصبح الحد من إنتشارها هو المعضلة الكبرى التى تواجه دولة مثل الولايات المتحدة، فإنه بدلا من تدمير منشآت العدو النووية بأسلحة تقليدية قد تتسبب فى تلويث البيئة وإحداث خسائر بشرية ضخمة، فإنه بمقدور الأنظمة غير القاتلة أن تحاصر هذه المنشآت وتمنع استخدامها لحين تصفيتها بأمان. كذلك من خلال آلية التحكم عن بعد يمكن إستبعاد مخاطر التلوث، بالاضافة الى تجنب حدوث مشكلات مصاحبة لاستخدام القوات البرية، إلا أنه رغم ما يحمله التطور التكنولوجى للأسلحة غير القاتلة، من احتمالات واسعة للاستخدام سواء فى مجال الحرب والصراعات المسلحة، أو فى عمليات فرض السلام والمحافظة عليه ومقاومة عمليات الشغب والثورات الشعبية، فإن هناك مخاوف عديدة مطروحة إزاءها تتمثل فى إحتمال حصول الخصوم عليها، وبما يشكل عائق أمام إستخدام القوات التقليدية فى الحروب والصراعات المسلحة ومقاومة أعمال التمرد. كما أنه أصبح من الممكن كذلك إيجاد تقنيات مضادة لها، فعلى سبيل المثال يمكن للرداء الواقى من الرصاص أن يخفف من تأثير القذائف غير المخترقة أو شبه المخترقة، وكلها عوامل أدت الى تقليص مصداقية هذه الأسلحة غير القاتلة لدى العسكريين الذين ينتابهم الشك تجاه أى تقنية حديثة لاتكبد الخصم خسائر بشرية ومادية جسيمة تجبره على الرضوخ والاستسلام.

ثانيا: تكنولوجيا إستغلال الفضاء:

لقد تزايدت أهمية وفعالية أنظمة الرصد الفضائية بإطراد خلال السنوات الماضية، كما إزدادت إنتشارا حتى أصبحت تمثل أكثر وسائل الاستطلاع والمخابرات إعتمادا لدى صانعي القرار في الدول المتقدمة كمصادر يقينية للمعلومات يعتمد عليها بشكل أساسي في إتخاذ قرارات سياسية وعسكرية رشيدة. وذلك بعد أن أصبحت الأقمار الصناعية بأنواعها المختلفة تمثل أعين وآذان وأعصاب القيادات السياسية والعسكرية في الدول الكبرى وإسرائيل أيضا، بعد أن نجحت حتى الآن في إطلاق ثلاث أقمار للتجسس من طراز (أوفيك)، وأصبح لهذه الدول برامج مستقبلية لاطلاق سلسلة من الأقمار المتنوعة الأغراض والمهام تشمل الانذار المبكر والملاحة والأرصاد والاتصالات والاستطلاع الالكتروني والمراقبة الضوئية (بصفة خاصة للتحقق من مدى تطبيق معاهدات الحد من التسلح المتفق عليها بين الولايات المتحدة وروسيا). كذلك أقمار المسح الفضائي والاستشعار عن بعد، وهي التي تقوم بالتصوير الفضائي لحقول الألغام واستشعار مواضعها ورسم خرائط لها، فضلا عن تحديدها لمناطق تجمع المياه الجوفيه وإتجاهات سريانها، وتحديد أماكن مراكز الاعاقة والشوشرة المعادية، ومراقبة منظومة الاتصالات والقيادة.

ولأهمية وخطورة هذه المهام التي تقوم بها الأقمار الصناعية إهتمت الدول الكبرى بوضع استراتيجية لتأمين وحماية ما تطلقه من أقمار صناعية ضد الأنظمة المضادة من قبل الدول المعادية، وأبرزها الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية في الفضاء، والتي يمكنها أن تكون أيضا مضادة للأقمار الصناعية. أو إجراء تفجيرات نووية في الفضاء من الممكن أن تدمر الأقمار الصناعية التي تقع في دائرة التفجير.

ويوجد نظام عالمي للأقمار الصناعية Global Positioning (G.P.S) System، وللتعرف على مكونات هذا النظام في صورته الفلكية الكاملة يوجد ١٨ قمر صناعي موزعين على ستة مدارات متساوية الفواصل بين كل مدار والآخر زاوية ٦٠ درجة على خط الاستواء، وزاوية ميل كل مدار عن خط الاستواء ٥٥ درجة. وهذا يحقق رصد أربعة أقمار صناعية على الأقل في نفس الوقت.

ا- **أقمار الملاحة العسكرية:** إتخذ أكثر من ١٢ قمر صناعي تابعة للـ NAVSTAR مدارات لها على إرتفاع ٢٥,٠٠٠ كم فوق الأرض. وتقوم بالبث المستمر للمعلومات الملاحية التي يمكن استقبالها بواسطة مستقبلات

على الأرض (في حجم التليفون العادى) لتقوم بحساب خطوط الطول والعرض بدقة تصل الى ١٠ متر.

ب- **أقمار الاستطلاع الالكترونى**: مثل القمر (لاكروس) المخصص لهذه المهمة، فقد إتخذ له مدارا على إرتفاع ٧٥٠ كم فوق الأرض، وتمكن على هذا الارتفاع من رؤية المنشآت والتجهيزات المعادية ليلا ومن خلال السحب حتى مسافة ١٩٠٠ كم.

ج- **أقمار الاستطلاع الفوتوغرافى**: حيث قامت ستة أقمار صناعية طراز (Kehole) بالتقاط صور شديدة الوضوح والدقة للمناورات العسكرية من مواقع تتراوح إرتفاعاتها عن الأرض ما بين ٥٥٠ كم، ٩٥٠ كم.

د- **أقمار الانذار ضد الصواريخ المعادية**: بالنسبة للولايات المتحدة كان هناك بإستمرار وفى كل الأوقات قمر صناعى واحد على الأقل تابع لبرنامج مبادرة الدفاع الإستراتيجي يقوم بمراقبة ومسح أراضى الاتحاد السوفيتى السابق، وروسيا حاليا من موقع ثابت، يعمل على ارتفاع ٣٦٠٠٠ كم، يمكنه بتلسكوبه الحرارى إكتشاف لحظة وموقع إطلاق أى صاروخ معادى-نتيجة إستشعار الحرارة الناتجة عن إطلاق الصاروخ- خلال ثوان من إطلاقه. كما يوجد حاليا قمر إنذار ثابت-على الأقل- يعمل على ارتفاع ٣٦٠٠٠ كم فوق خط الاستواء لمراقبة منطقة الخليج.

هـ- **أقمار الإتصالات**: بعضها يرتبط إرتباطا وثيقا بأقمار الانذار، حيث تتبعها وتتلقى بياناتها، ثم ترسلها أقمار الاتصالات لمحطات المعالجة الأرضية، (يوجد للولايات المتحدة محطتين لمعالجة معلومات أقمار الانذار أحدهما فى كلولورادو والأخرى فى ووميرا فى استراليا.) ويوجد نظام آخر من أقمار الاتصالات لتحقيق الاتصال بين القيادات الاستراتيجية عبر المحيطات والبحار (بين الولايات المتحدة واليابان ومنطقة الخليج)، وربط القيادات التعبوية (جيش ميدانى وفيلق). وذلك بالنسبة لأفرع القوات البرية والجوية والبحرية (وحتى مستوى السفينة والغواصة) من خلال قنوات عديدة للاتصالات تيسرها أقمار الاتصالات، وذلك على مسافات قليلة نسبيا تصل حتى ٢٠٠ كم، وفى زمن من ١٥-٣٠ دقيقة، كما يمكن بواسطتها تحديد أماكن محطات الاتصال بدقة تصل الى ٢-٣ أمتار.

ولقد وفرت حرب الخليج الثانية خبرات واسعة فى إستخدام الأقمار الصناعية فى هذه المهام، خصوصا الإستطلاع والانذار والإتصالات. فقد كان يحلق فى الفضاء فوق مسرح العمليات سبعة أقمار صناعية فى وقت واحد من أنواع مختلفة، بدءا بأقمار الاستطلاع بالتصوير طراز (Keyhole

) والتى يمكنها تحديد موقع هدف فى حجم كرة القدم على بعد ٥٠٠ ميل، وأقمار مراقبة الإتصالات المعادية طراز (Magnum) مستخدما هوائيات فى حجم كرة التنس. كما كان هناك بصفة دائمة قمر لإنذار متمركز فوق المحيط الهندى يلازمه فى مداره قمر إتصالات، مستخدما عينا حرارية لتسجيل لحظة وموقع إطلاق الصواريخ البالستية العراقية وتبليغها لمركزى الانذار الأرضى.

ثالثا: التكنولوجيا الحيوية:

سوف تعتمد أنظمة التسليح والمعدات الحديثة على التكنولوجيا الحيوية بسبب قدرة هذه التكنولوجيا على تحقيق كم كبير جدا من المنتجات الجديدة الأكثر كفاءة وأقل تكلفة. ومن هذه المنتجات المواد العضوية والمواد التركيبية التى لها خاصية خفة الوزن والمتانة خصوصا فى بناء الطائرات الحديثة والأجهزة الحساسة للمواد الكيميائية المضادة للتأثير البيولوجى والمواد السامة، وكذلك الأجهزة الإلكترونية الصغيرة جدا والملابس الواقية والمواد العضوية اللاصقة، والطلاءات والأغلفة التى تحمى من المتغيرات غير الطبيعية فى المحيط الخارجي، والتركيبات المطاطية العامة والخاصة، ومواد التشحيم الخاصة والمواد التى تستخدم فى عمليات التطهير. كما تقدم التكنولوجيا الحيوية حلولا دائمة وقليلة التكلفة لعدد من المشاكل المتصلة بالنفايات الخطيرة، وذلك بإستخدام الطرق الميكروبية لتحطيم النفايات والمفرقعات، وتصنيع الأمصال واللقاحات والأدوية للحماية من الأمراض والأوبئة.

الفوائد الممكن تحقيقها من إستخدام التكنولوجيا الحيوية:

التطبيقات	الفوائد
المستشعرات الجوية: - المستشعرات الضوئية الدقيقة. - المستشعرات الوظيفية الدقيقة. - كاشف التأين للجزيئات الحيوية.	- تقليل الوقت اللازم لاكتشاف وتعريف السموم والمفرقعات والعقاقير. - تطوير المسح الغير صوتى تحت الماء.
العمليات الجوية: - العلاج الحيوى للأجزاء التالفة.	- الحل العملى قليل التكلفة للمواد السامة الفعالة.

التطبيقات	الفوائد
- الشرائط اللاصقة الحيوية.	- تقليل مخاطر المواد المذيبة لمواد طلاء الطائرات.
- إزالة تلوث الأنزيمات.	- رفع قدرة العوامل المساعدة فى التطهير والتنظيف.
- التعدين الحيوى.	- رفع القدرة على إستخلاص المواد الاستراتيجية من المعادن الأقل درجة.
- تجميع مكونات الطاقة.	- التكلفة الأقل والتطوير الآمن ذات الطاقة العالية.
- تحليل مكونات الطاقة.	- التكلفة الأقل للتخلص من أضرار البيئة.
المواد الحيوية:	
- تجميع الألياف العضوية.	- تطوير المواد ذات القوة العالية وخفيفة الوزن.
- تركيب المواد الحيوية.	- تطوير المركبات الحيوية قليلة الثمن وخفيفة الوزن ذات القوة العالية للطائرات.
- المواد الحيوية المطاطة.	- مواد التطهير الذاتى للأفراد والحماية الجماعية.
- المواد اللزجة الجديدة.	- الأغلفة والجوانات والأغطية ذات الخواص الكيميائية والميكانيكية الجيدة:
- المواد اللاصقة الحيوية.	- التغطية الآمنة بيئيا للسفن والمبانى بمواصفات متطورة.
- الموادالتركيبية المطاطية.	- الزيوت الأقل تكلفة وذات الكفاءة العالية للطائرات والصواريخ.
- الكبسولات الدقيقة.	- العناية ببدائل الدم المغلفة.
الالكترونيات الحيوية:	
- فن الطباعة الإلكترونية.	- صناعة الدوائر ذات التكلفة المنخفضة.
- المفاتيح الدقيقة ذات التجميع الجزيئى الذاتى.	- زيادة كثافة الدوائر وسرعتها مع تقليل أبعادها.
- تطوير الأنابيب الحيوية المعدنية والمركبة.	- الميكروويف ذو الطاقة العالية كذلك أجهزة تخزين الطاقة.

رابعا: تكنولوجيا التحكم فى البصمات:

كما أن هناك بصمات لليد والصوت والصورة يمكن بواسطتها تمييز كل إنسان عن الأخر، ففي المجالات العسكرية أيضا تم البحث عن أنواع متعددة من البصمات التي يمكن بها التعرف على الأسلحة والمعدات للعمل على كشفها وتمييزها وتتبعها والتعامل معها. ومن أمثلة هذه البصمات: البصمات الاشعاعية سواء كانت رادارية أو حرارية للطائرات والصواريخ ومركبات الفضاء. والبصمات الصوتية للسفن والغواصات. والبصمات المرئية لأشكال الأسلحة والمركبات مثل الدبابات والعربات. ويمكن الحصول على هذه البصمات عن طريق اشعاع أو إنعكاس أحد أنواع الطاقة (طبيعية أو تصنيعية) من أسطح هذه المعدات كنتيجة لاختلاف معامل إنعكاس الوسط المحيط بها. لذلك فإن التقليل أو التحكم فى الاشعاعات أو الانعكاسات (رادارية-حرارية-صوتية) الصادرة من المعدات يعتبر أحد الأساليب التى تساعد على حمايتها وزيادة فعالياتها.

وتتحدد أساليب تقليل أو التحكم فى البصمات كالآتى:

(١) **البصمات الرادارية (الانعكاس الرادارى)**: يمكن التقليل أو التحكم فى البصمة الرادارية للمعدات من خلال التحكم فى الشكل الخارجي للمعدة، وتغطية أسطحها بمواد ماصة للموجات الرادارية، ويتم ذلك بمواد خاصة.

(٢) **البصمات الصوتية**: وهذه أيضا يمكن التقليل أو التحكم فى البصمة الصوتية للمعدات بإستخدام مواد ملينة للمحركات لتقليل الضوضاء الصادرة منها، وتصنيع الأجزاء المتحركة من مواد قليلة الصوت عند الاحتكاك، هذا بالاضافة لاستخدام مصادر للصوت تعمل على معادلة أو تشويه الأصوات الصادرة من المعدات.

(٣) **البصمات الحرارية**: ويمكن التقليل أو التحكم فى البصمات الحراربة الصادرة عن المعدات والمركبات والأسلحة التى ينتج عن عملها حرارة، بأساليب التبريد، وتقليل العادم، وتغطيتها بمواد خاصة توائم الوسط المحيط.

(٤) **البصمات المرئية**: وهذه بالتالى يمكن التقليل أو التحكم فيها بحسن إخفائها تحت الأرض، أو إخفائها بشباك التمويه، وتغيير شكلها المعروف، أو بالخداع من خلال إستخدام نماذج هيكلية مماثلة للأهداف الحقيقية،

ولكن بمواد مطاطية أو خشبية (إستخدم العراق في حرب تحرير الكويت كميات كبيرة من نماذج مطاطية تمثل صواريخ سكود وقواذفها ودبابات ومدافع وطائرات..الخ).

وبالاضافة الى ذلك فإنه فى بعض التصورات نجد أن الهدف ليس فقط تقليل البصمات، ولكن أيضا إمكانية التحكم فيها لزيادة قدرة المعدة على التمويه والخداع بحيث يشمل هذا التحكم إمكانية تغيير البصمة وتذبذبها وتغيير معدلاتها. وذلك مع الأخذ فى الاعتبار التطوير الموجود فى قدرات وسائل الاستشعار. فمثلا نجد أن التحكم فى البصمة يجب أن يكون قادرا على خداع وسائل وأساليب تحليل البصمات والصور، وفى مثل هذه الحالات يمكن زيادة قوة البصمة بدلا من تقليلها وذلك لزيادة مقطعها على شاشات الرادار ووسائل تحليل الصور، مما يزيد من القدرة على الخداع والتموية.

وطبقا للبرامج المستقبلية لتطوير تكنولوجيا التحكم فى البصمات، فإنه من المتوقع بحلول عام ٢٠٠٠ أن تسمح هذه التكنولوجيا **بتحقيق الإنجازات التالية:**

(١) إستخدام أساليب الاعاقة السلبية لتقليل بصمات الموجات الرادارية ذات الترددات المنخفضة مثل مركبات الفضاء.
(٢) إستخدام المواد والوسائل لتقليل البصمات ذات الترددات المرتفعة جدا (FHV)، وبصفة عامة الترددات أقل من نظام الميكروويف، بحيث تقلل من فاعلية أنظمة الانذار المبكر للعدو.
(٣) تقليل البصمات الحرارية والأشعة تحت الحمراء الناتجة عن إطلاق الصواريخ، مما يصعب عملية اكتشافها والانذار بها عند إطلاقها بواسطة أقمار الانذار.
(٤) ويتركز الاهتمام بتقليل البصمات الصوتية للسفن والغواصات، بهدف إنتاج أجيال حديثة من الغواصات والسفن الهجومية ذات محركات صامتة وأسطح ماصة للصوت.

وتحتاج عمليات التصنيع المرتبطة بتطوير تكنولوجيا التحكم فى البصمات الى أنواع متقدمة من الآليات التى تعتمد على الحاسبات المتطورة فى إنجازها. حيث يتم التصميم والتصنيع بالحاسبات الإلكترونية. كذلك آلات وأدوات متقدمة تستخدم التحكم العددى بالحاسبات. هذا بالاضافة لاستخدام

الميكنة الآلية والأجهزة الضوئية وأشعة الليزر والانسان الالى. كما تستخدم مواد تقليل البصمات للتطبيقات الجوية والفضائية عند إنتاج المحركات وتشكيل الهياكل وتصنيعها وتغطية أسطحها.

ويعتمد تطوير تكنولوجيا التحكم فى البصمات فى الوقت الحالى على إمكانات تصنيعية قادرة على إنتاج محركات صامتة وأدوات للتشكيل والنمذجة والتشغيل ووسائل تقليل الضوضاء ومعالجتها. هذا بالاضافة الى إمكانيات الأجهزة التى تعمل بالتحكم العددى بالحاسبات (CNC) والتى تسمح بانتاج أشكال تكرارية لمحركات السفن وهياكلها. وقد بدأت مراكز تصنيع السفن الحربية الكبيرة فى الولايات المتحدة فى إستخدام مثل هذه الأجهزة المتقدمة، وذلك لتجنب إجراء بعض العمليات اليدوية مثل اللحام، والتى تؤدى فى الغالب الى تغيير فى الأشكال عن تلك التى تم تصميمها نتيجة الحرارة العالية الناتجة من التسخين أثناء اللحام. لذلك فإنه يتم حاليا إعداد دراسات للمواءمة بين تكلفة التصنيع بالأجهزة المتقدمة ودرجة التحكم فى البصمات المطلوبة. والجدير بالذكر أن هذه الامكانات التصنيعية يستعان بها لدعم التكنولوجيا المستخدمة لأغراض الفضاء، مثل إنتاج التوربينات الغازية والمبادلات الحرارية.

وتستهدف القدرات التصنيعية المخططة تحقيق امكانيات متطورة لنقل تكنولوجيا مواد التحكم فى البصمات الى حيز التطبيق وانتاج الأنظمة المتكاملة بإنتاجية عالية وتكلفة معتدلة ومعدل آداء جيد. كذلك إعادة تصنيع أو تعديل المعدات الموجودة فى المخازن بمكونات حديثة ومتطورة مثل التيتانيوم. هذا بالاضافة الى إلغاء التغييرات التى تحدث فى أشكال المحركات أثناء التصنيع نتيجة لبعض العمليات التى تتم يدويا، أو اللحام نتيجة لدرجة الحرارة العالية. ويمكن تنفيذ ذلك بإستخدام لحام بالليزر، حيث تفيد سرعتها وإستخدامها كمصدر حرارى مركز فى التقليل والحد من درجة الحرارة المتولدة. كذلك استخدام أجهزة ووسائل التصميم بالحاسبات (CAD) وربطها بماكينات التشغيل التى تعمل بالتحكم العددى (NCN) لتقوم بتغذيتها بالتصميمات مباشرة لتجنب الأعمال اليدوية، وأيضا استخدام أجهزة قياس دقيقة بالاستعانة بأجهزة الليزر والانسان الآلى، وإستخدام ماكينات متعددة المحاور تعمل بالتحكم العددى للحاسبات (CNC) للتحكم فى أدوات التشغيل بدقة ودون تغيير عن الأشكال المصممة.

خامسا: تكنولوجيا الاخفاء والتموية:

لقد أعطت حرب الخليج الانطلاقة الأولى لتقييم فعالية أنظمة الدفاع وأنظمة الاستشعار فى ظروف عمل حقيقية. فعلى سبيل المثال فإن ضرب مراكز قيادة القوات الجوية العراقية أظهر الدقة الكبيرة فى نظم التتبع المستمر للأشعة تحت الحمراء بالإضافة الى مساعدة أشعة الليزر. وقد أوضحت وسائل الإعلام كيف يقوم الطيار بالتوجيه الصحيح للقذيفة نحو ماسورة المدفع المعادى والتى تظهر وحدها كنقطة سوداء فى التصوير الحرارى. كما أصبح الطيار قادرا على الفصل والتمييز بدقة بين الأهداف المختلفة. ويوجد مثال آخر على أنظمة التتبع المستمر للأشعة تحت الحمراء، وهو ضرب نقطة الوصل لأنابيب البترول على ساحل الكويت لايقاف إنسياب البترول في الخليج، فقد أظهرت أنظمة التحليل الدقيق بين الأهداف للطيار بوضوح أماكن الوصل بين أنابيب البترول بالإضافة الى أماكن المضخات، وفى كلا الحالتين تبدو الأهداف واضحة وغير مموهة أو مخفاة مما سهل على الطيار التوجيه الصحيح والسهل والسريع للأسلحة الموجهة للهدف المطلوب قصفه.

الا أن الوضع سيكون مختلفا اذا أخفيت هذه الأهداف حراريا، ويتم ذلك بإستخدام مادة لها نمط حرارى له تعمية شديدة بمقارنته بالنمط الحرارى للجسم المراد إخفاءه، وفى هذه الحالة يكون كاف جدا لتضليل القذائف الموجهة. لذلك فقد كان نجاح العراق فى إستخدام وسائل التمويه والخداع سببا فى تضليل القذائف الموجهة التى كانت تطلقها طائرات التحالف ضد قواذف الصواريخ سكود، وبالتالى تصعب قتالها بسبب صعوبة إكتشافها والانذار بها بواسطة أقمار التجسس والانذار. وقد إنطبق ذلك أيضا على الطائرات العراقية التى نجح العراق فى اخفاء معظمها. وهو ما عبر عنه مسئول عسكرى بريطانى كبير حين قال: "إن التمويه هو أكبر صورة من صور الدفاع السلبى التى يصعب مقاومتها ومعرفتها".

ومع التطور التكنولوجى السريع فى علم الرادار وأجهزة الاكتشاف تحت سطح الماء، وأجهزة توجيه الصواريخ والأسلحة البحرية فوق وتحت سطح الماء، ظهرت أهمية بناء وحدات بحرية حديثة لها قدرة الإختفاء عن وسائل الإستشعار المعادية. لذلك إستهدف التصميم الحديث فى بناء السفن تقليل مساحة التعرض للأشعة الرادارية، كذلك تقليل الضوضاء والأصوات الصادرة من الوحدات البحرية فوق وتحت سطح الماء. لذلك تستهدف عمليات التطوير فى بناء السفن الحربية إدخال المواد الماصة للإشعاع فى جسم السفينة، جنبا الى جنب مع إستخدام الألياف الزجاجية. ولتقليل

الضوضاء الصادرة عن تحرك الآليات والماكينات يتم تثبيتها على قواعد عائمة تتحمل جميع الأوضاع الساكنة والمتحركة، وتحفظ الاستقامة بين أجزاء الماكينة بعضها البعض، وعزل الماكينات عن البدن الخارجي للسفينة مما يقلل نسبة الضوضاء الصادرة عن تشغيلها. وتبلغ نسبة وزن وسائل العزل الخاصة بمحرك ديزل مثلا يعمل في سفينة الى ٣٠-٣٥% من الوزن الأصلى. وطرق مقاومة الضوضاء يمكن أن تنقسم الى طريقتين: أحدهما إيجابية والأخرى سلبية، وتعتمد الطريقة الإيجابية على زيادة المقاومة للإهتزازات، وعلى وسائل إمتصاصها، وبناء على معلومات القياس يتم تجهيز الميكانيكيات اللازمة للإنشاء والتى بمقدورها التغلب على الضوضاء والاهتزازات.

ومن السابق لأوانه الآن أن نصل الى نتائج ثابتة عن مطالب التمويه والتعمية الحرارية المستقبلية، إلا أنه من الثابت حتى الآن أن أنظمة الاستشعار الحالية تمكن الطيار من إلتقاط الأهداف المنفردة بدقة عالية فى اى وقت خلال اليوم، وسوف تلعب البصمة الحرارية دورا أساسيا فى اكتشاف الهدف وتحديد طبيعتة. كما أن التمويه بإستخدام الأشعة القريبة من تحت الحمراء والمرئية التى توجد على شكل أغطية أو دهانات أو الواح حرارية.. ليست كافية لتمويه الأهداف بصورة مناسبة فى الحروب المستقبلية. لذلك فإنه حتى عام ٢٠٠٠ سيستمر استخدام التمويه الحرارى بالإضافة الى التمويه بإستخدام الأشعة القريبة من تحت الحمراء المرئية، وذلك لمجرد تأخير التعرف على الأهداف الهامة والحيوية وتصنيفها، وفى المستقبل ستكون هناك امكانية التحليل متعدد الطيف للأهداف. ومن المواد المستخدمة حاليا فى هذا الغرض شباك التموية الحرارى التى يغطى بها الهدف بأسلوب معين لكى يكون لها نموذج إشعاعى ذو مستويات مختلفة، وبالتالى تتشكل صورة لها مزيج حرارى كبير مما يؤدى الى تمويهها مع خلفيتها. ومثل هذه الشباك تستخدم لتمويه الأجسام التى لها بصمة حرارية ضعيفة، لذلك فإن استخدامها يعتبر غير كافيا مع الأهداف التى لها درجة اشعاع عالية مثل مولدات القوى.

ومن الممكن رفع كفاءة هذه الشباك بإضافة قطع لها نموذج حرارى معين يتم تثبيتها على الأجسام المطلوب عمل تمويه لها، وهذا النوع يقلل من التكلفة الفعلية عند تجديد شباك التموية القديمة. كما تستخدم فى هذا الغرض الألواح أو الأغطية الحرارية لوضعها على الأجزاء شديدة السخونة من الأهداف حتى لا تكتشف، حيث تعكس هذه الألواح الحرارية الأشعة الباردة الساقطة عليها من السماء، وبذلك تخدع المجسات الحساسة التى لا تلتقط إلا

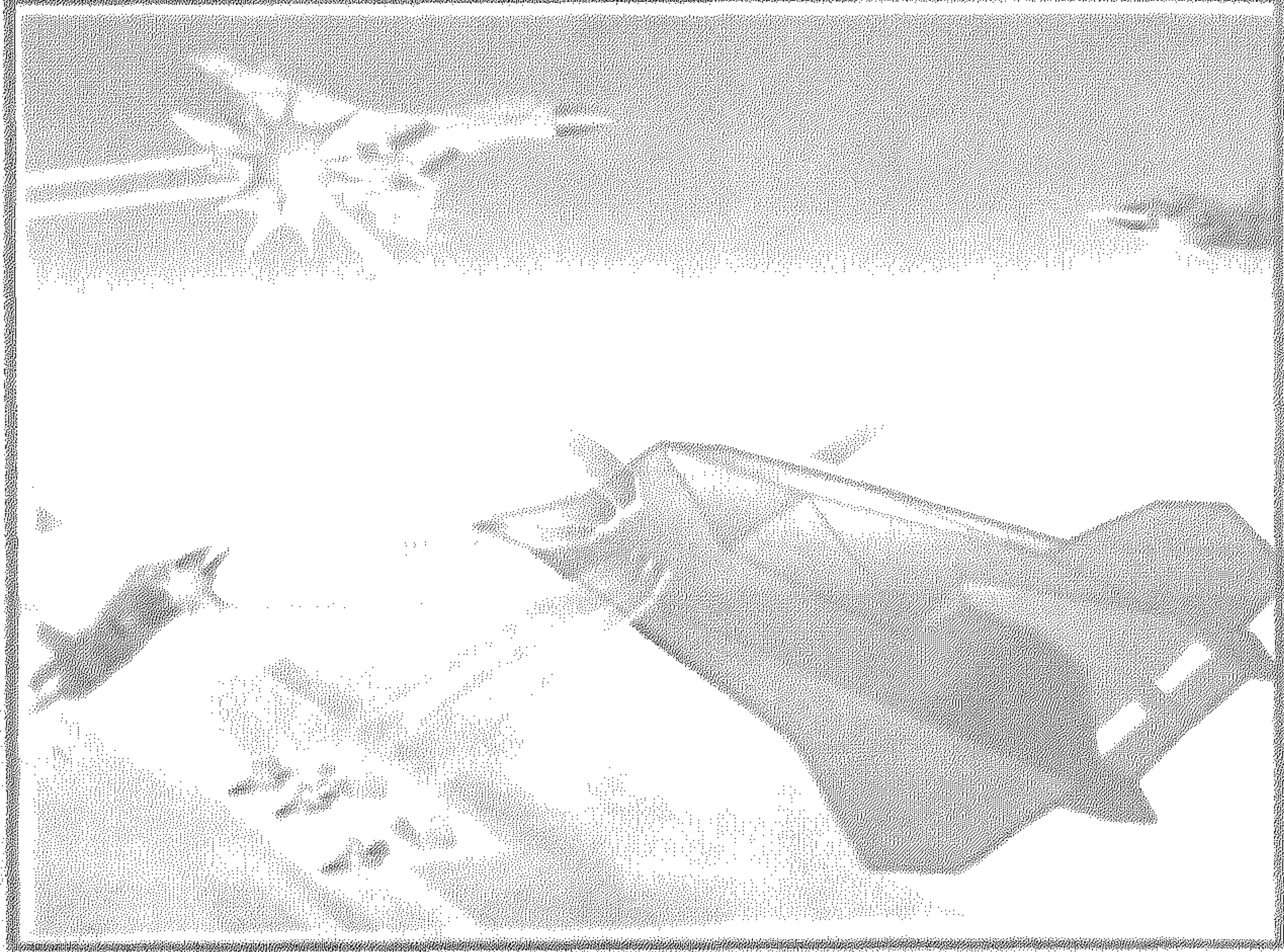
الأجسام الساخنة ولاتحس بالهواء الساخن. والأغطية الثقيلة المستخدمة فى التموية بها ثقوب موزعة عليها بطريقة معينة ليدور الهواء الساخن خلالها، وبالتالى تمتزج البصمة الحرارية بالهدف مع البصمة الحرارية للخلفية.

وهذه الأغطية يجب أن تكون درجة إشعاعها أو إمتصاصها تتراوح ما بين ٠,٥ إلى ٠,٥٦ ولكى تعطى حماية حرارية كافية للأهداف، كما ينبغى أن يكون لها الخواص المرئية لمواد التمويه للأشعة القريبة من تحت الحمراء والمرئية، وإذا لم يتوافر بالأغطية الخواص السابقة فإن الأشعاع سيمر من خلالها وبذلك تكون غير مؤثرة. وتأخذ الألواح الحرارية نفس ألوان مواد التموية طبقا لطبيعة مسرح العمليات (صحراوى-غابات-مناطق ثلجية..الخ) لذلك فهى تستخدم فقط لتغطية الأجزاء الساخنة من الهدف كله، لأن عزل الهدف بأكمله سيجعله يظهر كأنه كتلة سوداء باردة مما يثير الشكوك حوله. كما ينبغى أن يتم خلط بصمة الهدف مع البصمة الخلفية له ليتعذر إكتشافة بواسطة المجسات الحرارية فى حيز رؤيته.

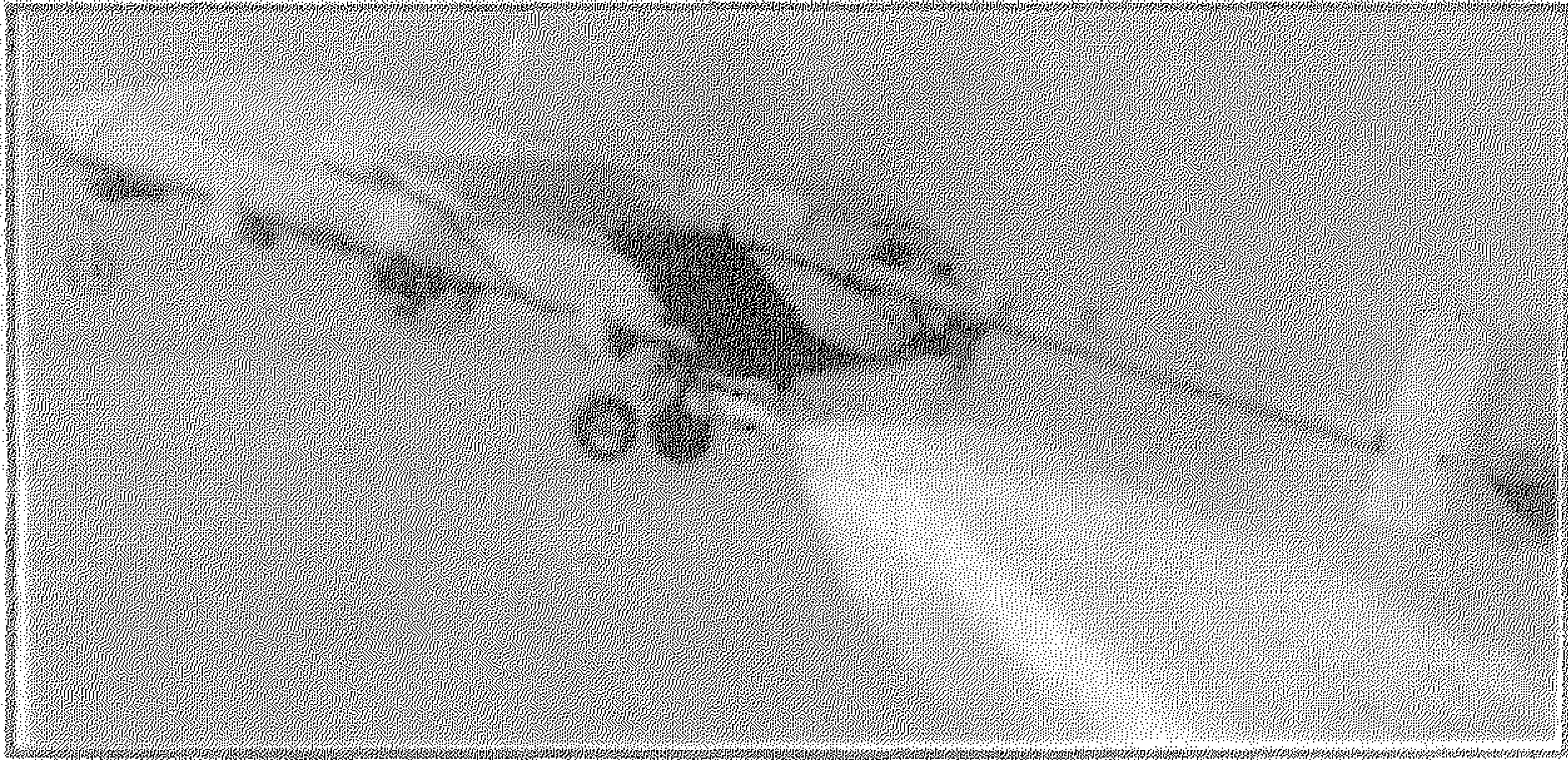
سادسا: تكنولوجيا الظروف البيئية:

لقد زادت حساسية مستشعرات أنظمة التسليح فى أجيالها الحديثة بدرجة كبيرة بالنسبة للظروف البيئية المختلفة وتغير الفصول كذلك طبيعة الأرض. لذلك فإن فهم حدود تغير الظروف البيئية يعتبر أمرا ضروريا لزيادة قدرة أنظمة التسليح، ووضع التقييم الأمثل للأنظمة الجديدة لتتلاءم مع هذه الظروف. وتشمل عناصر هذه التكنولوجيا مجالات عريضة للمستشعرات عالية الحساسية فى أنظمة جمع المعلومات ووسائل التحليل والتنبؤ، ووسائل تعامل وحساب للبيانات البيئية والتكتيكية، ووسائل المعاونة فى إتخاذ القرار.

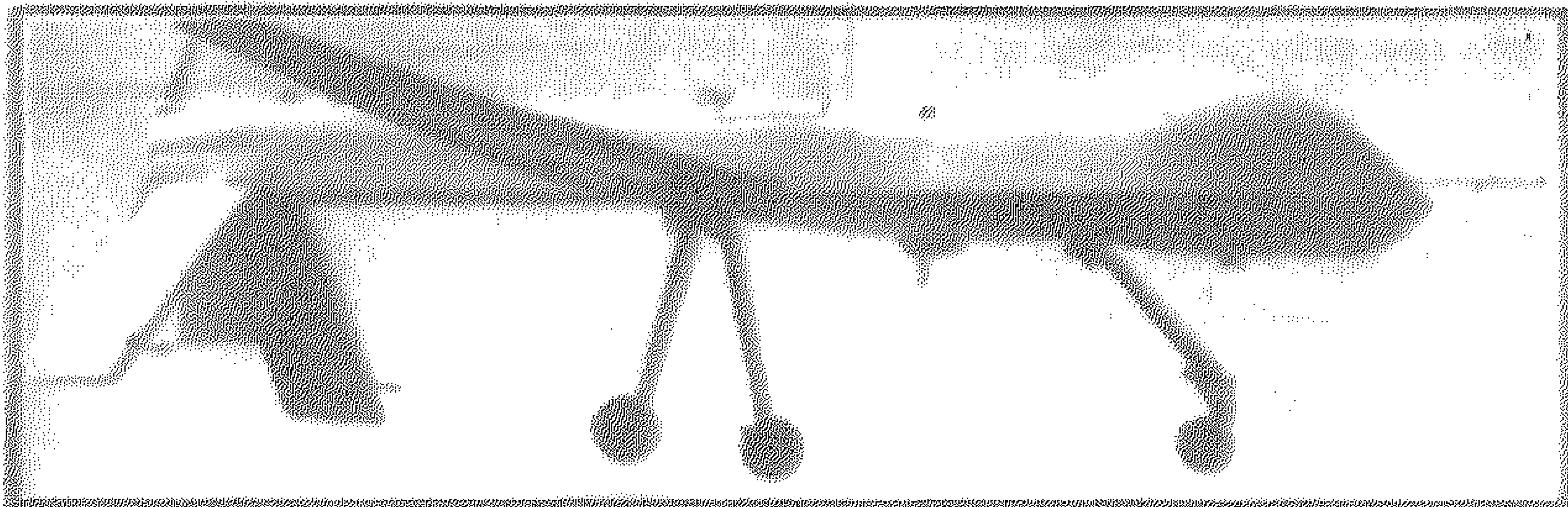
وتختلف تكنولوجيا البيئة لأنظمة التسليح عن التكنولوجيات الحرجة الأخرى فى أنه لا ينتج عن بحوثها معدات أو أجهزة رئيسية (Hard Ware). ولكن تم إعتبارها من التكنولوجيات الحرجة لأنها تحدد بدرجة كبيرة أسلوب إختيار وتطوير أنظمة التسليح الهامة مثل الأنظمة المضادة للغواصات، وأنظمة الإتصالات.



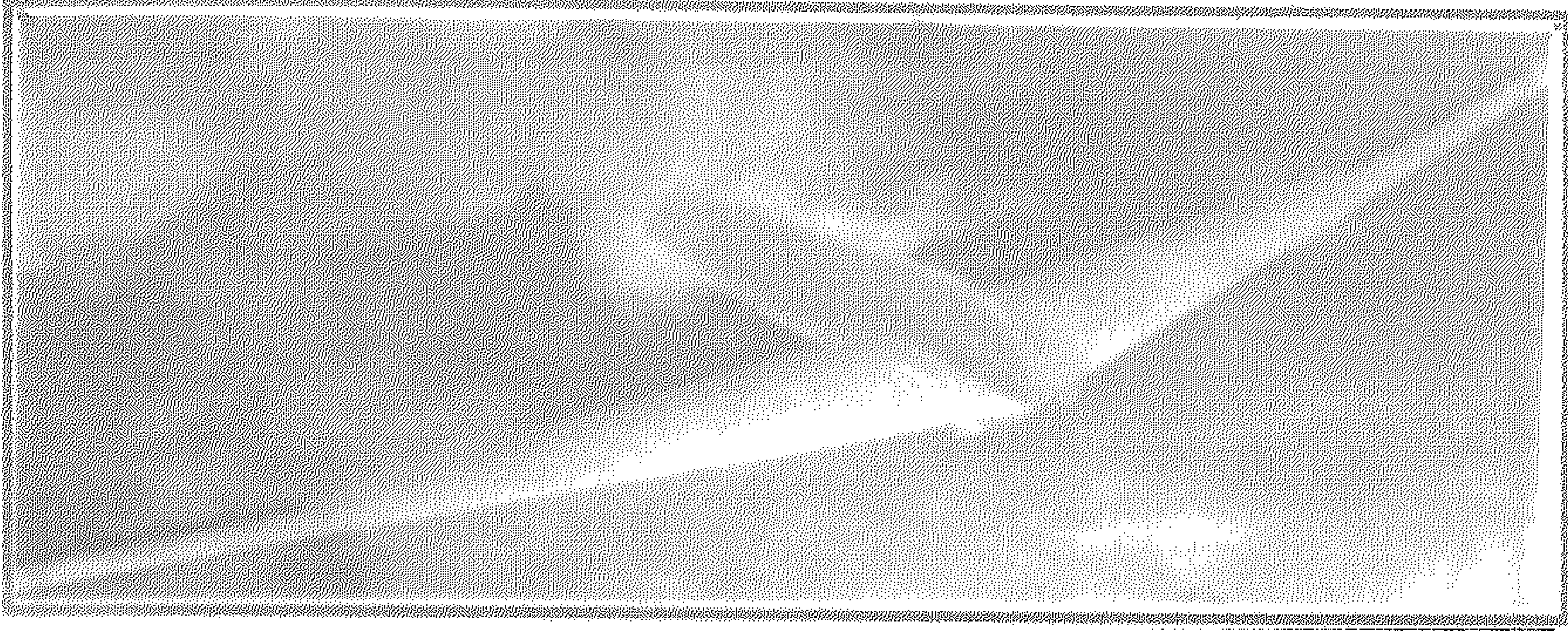
تشبيه لطائرة بدون طيار يمكنها تدمير عدة أهداف فى وقت واحد .



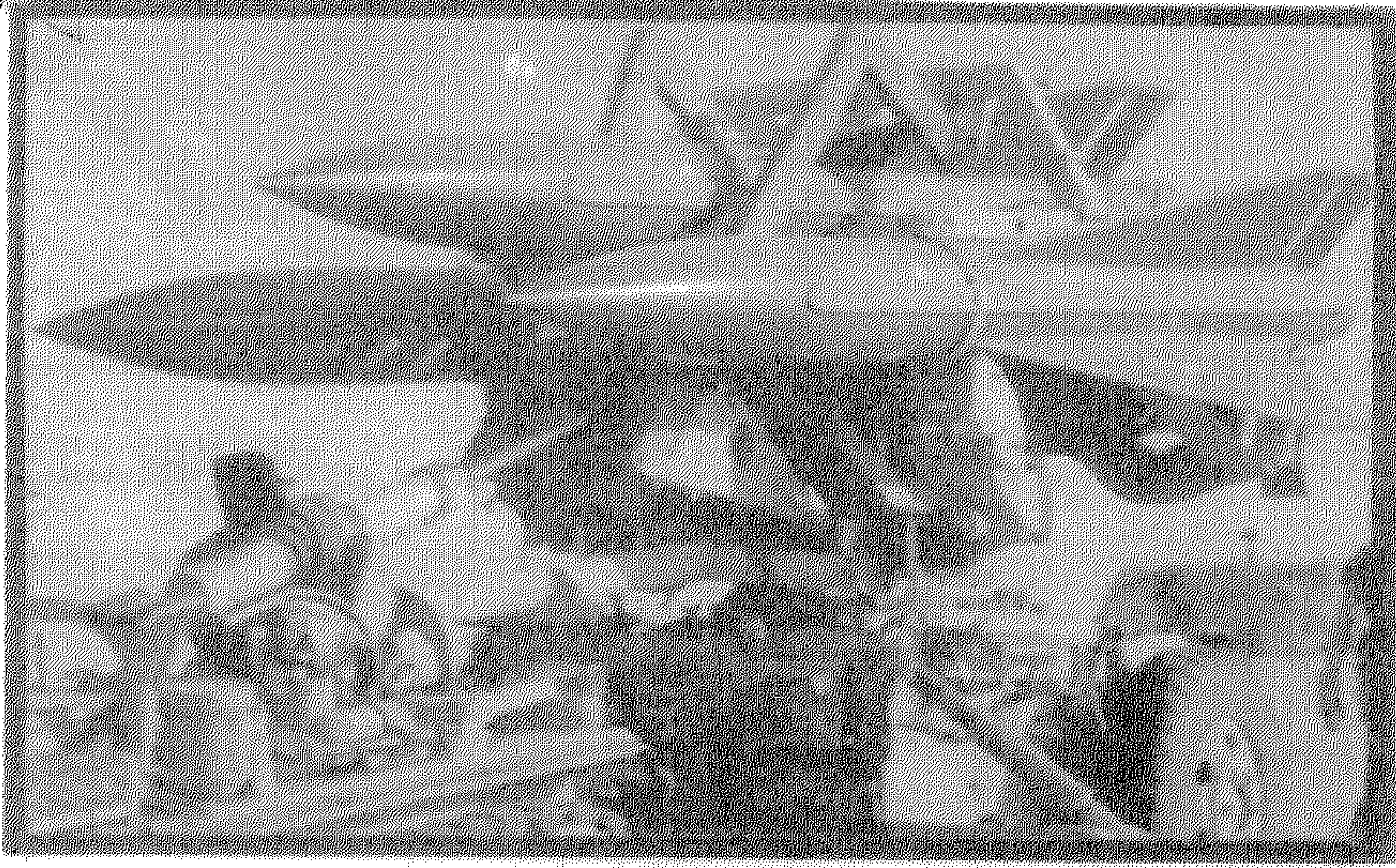
ستعتمد إسرائيل بدرجة كبيرة فى الحرب القادمة على الطائرات الروبوتية



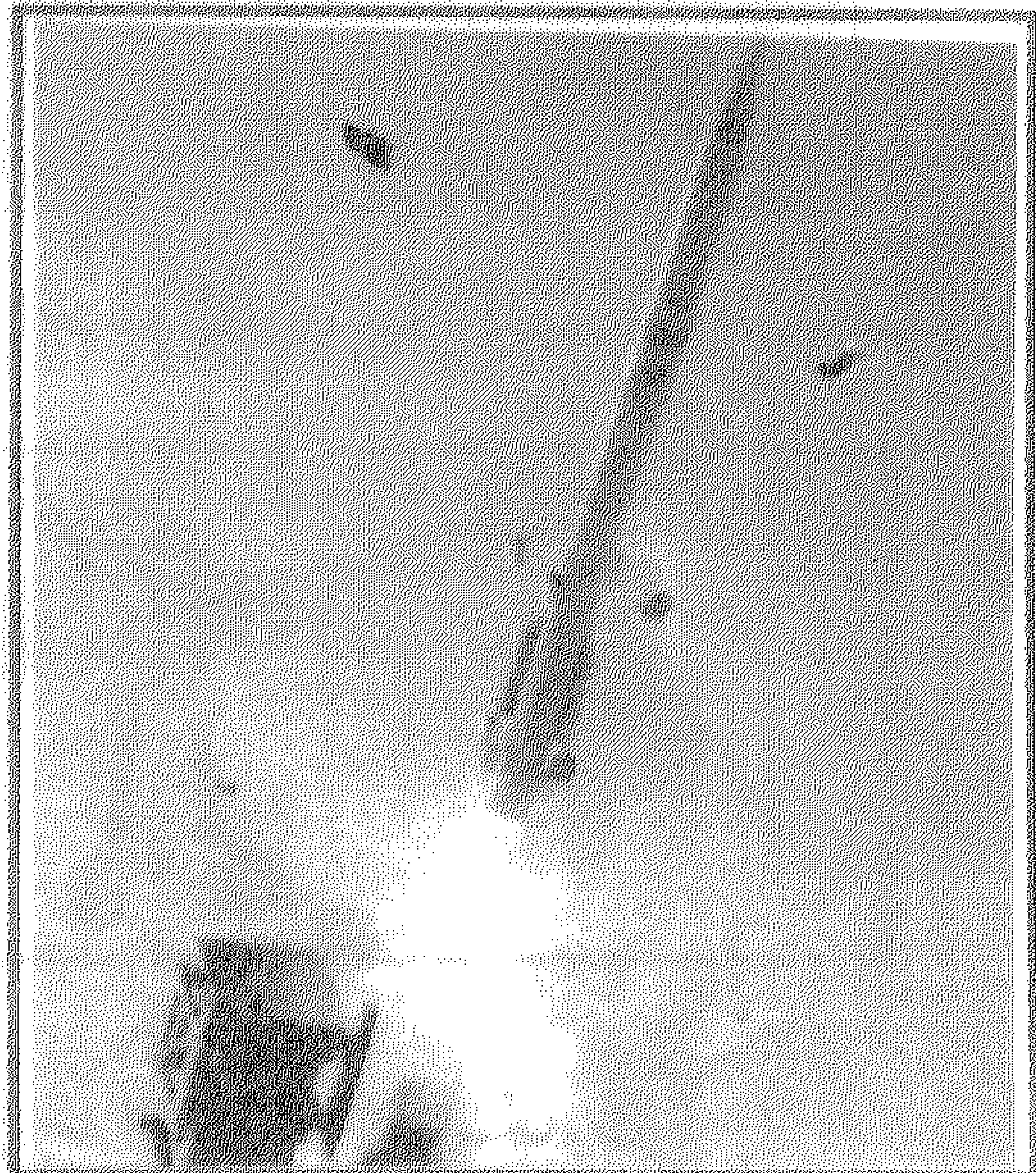
نموذج لطائرة بدون طيار إسرائيلية طراز (سكاوت)



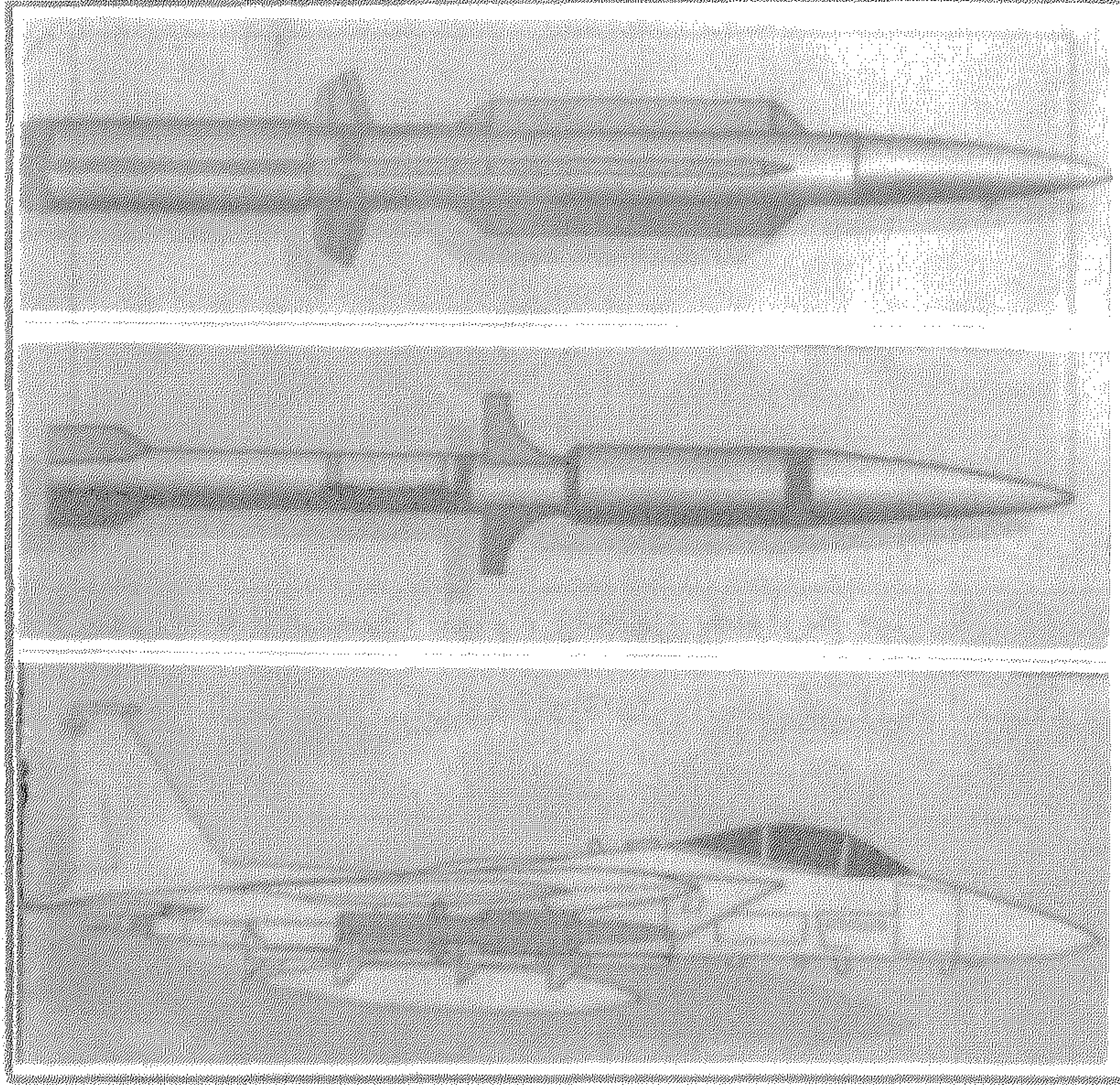
إستخدام الطائرات الموجهة بدون طيار فى اعتراض الصواريخ الباليستية



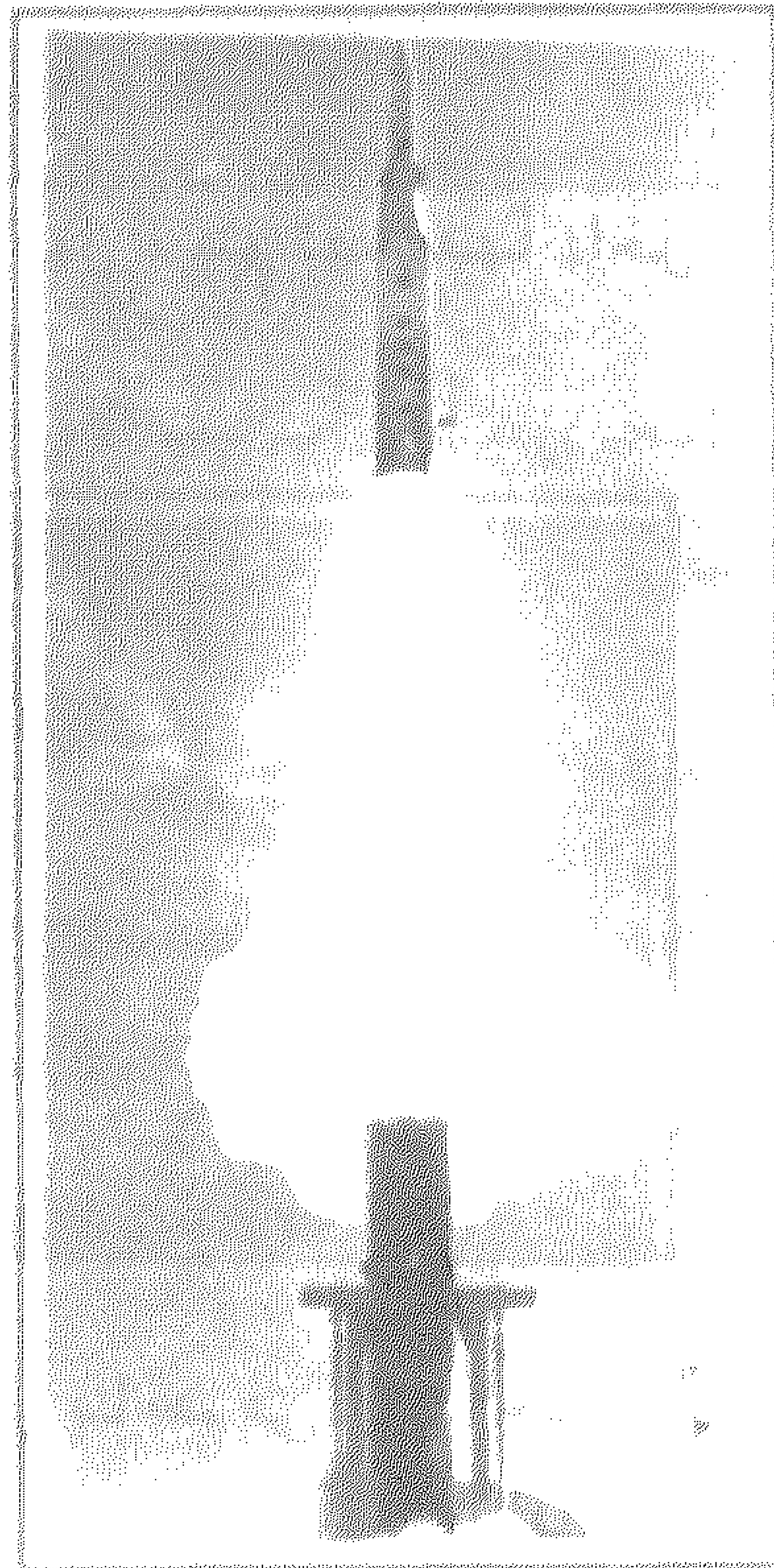
نظام الصاروخ هوك المضاد للطائرات ومضاد للصواريخ فى وقت واحد .



الجيل الجديد من صاروخ باتريوت المضاد للصواريخ PAC-3 تسعى إسرائيل للحصول عليه قبل عام ٢٠٠٠



نموذجان للصواريخ الأمريكية التى تحاول إسرائيل الحصول عليها للعمل ضد الصواريخ الباليستية التكتيكية الأول الصاروخ (ستاندرد ٢ بلوك٤)، والثانى (هارم معدل). ويمكن إطلاقهما من المقاتلة ف ١٥ .



الصاروخ (أريحا) أرض / أرض ، قادر على حمل رأس نووية .



القراويطة (سعر - ٥) متعـددة المهام ، ومجهزة بصواريخ جبرائيل ومعدات حرب إلكترونية ،ستجعل البحرية الإسرائيلية قادرة على العمل فى المياه العميقة .



الصواريخ البحرية (سطح/ سطح) جبرائيل ، يتم تصنيعها داخل إسرائيل وتصدر للخارج .



إحدى ثلاث غواصات طراز (دولفين)يجرى بناءهم فى المانيا لحساب إسرائيل.



الإبرار البحرى ، أحد أساليب القوات البحرية الإسرائيلية للسيطرة على مواقع إستراتيجية هامة فى عمق السواحل العربية .

الباب الثالث

آليات الحرب القادمة

الفصل الخامس

القوات المسلحة الإسرائيلية المنتظرة حتى عام ٢٠١٠

يعتقد قادة إسرائيل الحاليين أنه فى ظل الظروف والمتغيرات السياسية والإستراتيجية التى تعيشها المنطقة حاليا، والمنتظر أن تواجهها مستقبلا حتى عام ٢٠١٠، خصوصا فى ظل حكومة الليكود التى يسيطر عليها المتشددون حتى مشارف القرن الحادى والعشرين، وحتى مع احتمال قيام تحالف وزارى يضم حزبى العمل والليكود، فإنه من المتوقع أن يجذب الليكود العمل إلى مقاعده وليس العكس، خصوصا بعد أن سيطرت شخصيات متشددة على زعامة العمل مثل إيهودا باراك رئيس الأركان السابق، وحيث تعرقل سياسة الليكود المتطرفة تقدم عملية السلام على مساراتها السورية واللبنانية والفلسطينية، بالامتناع عن الانسحاب من الأراضى المحتلة، مما أدى إلى استمرار أعمال العنف، هنا يصبح الحديث عن تقليص حجم الجيش الإسرائيلى بدعوى زيادة فعاليته على المستوى النوعى ليتكيف مع الأبعاد التأثيرية لعملية السلام، لا معنى له. وكان المعتقد لدى البعض ممن تصدوا للخطة العشرية لتطوير الجيش الإسرائيلى فى الثمانينات، أن التسويات التى يجرى تحقيقها تباعا بين إسرائيل والدول العربية سوف تقوض وبشكل نهائى إمكانيات إندلاع حرب شاملة وكبرى فى المنطقة، ولذا سوف تنتفى الحاجة الموضوعية لاحتفاظ إسرائيل بجيش وقوات كبيرة العدد، وذات تسليح ثقيل، إلا أن أملهم فى ذلك خاب أخيرا بعد الجمود الذى أصاب عملية السلام على مساراتها المختلفة.

فقد عاد الحديث مرة أخرى عن ضرورة الإبقاء على التفوق الكمى والنوعى معا للجيش الإسرائيلى، فى ظل احتمالات تجدد الصراع المسلح على أكثر من جبهة عربية وليس الجبهة السورية فقط، وبالتالى ضرورة زيادة ميزانية الدفاع الإسرائيلى ليواجه متطلبات المرحلة القادمة من الصراع، بعد أن تراجعت عملية السلام خطوات كثيرة إلى الوراء. وهو ما يتطلب أن تستهدف إتجاهات التطوير فى القوات المسلحة الإسرائيلية، تعديل

هياكل بناء القوة وإستراتيجيات العمل داخل أفرع القوات المسلحة، بما يتواءم التوقعات المستقبلية، خصوصا بعد أن أثبتت المواجهات العسكرية التى وقعت فى عام ١٩٨٢ أثناء الحرب اللبنانية، وفى عام ١٩٨٧ ضد الانتفاضة الفلسطينية، عجز الجيش الإسرائيلى باستراتيجيتة وتسليحه الراهنين عن مواجهة الصراعات منخفضة الحرارة. كما ثبت أنه لا يكفى فى حالة نشوب صراع مسلح ساخن أو حرب بين إسرائيل وبين واحدة أو أكثر من الدول العربية، أن تحقق إسرائيل نصرا تكتيكيا أو تعبويا فى ميدان القتال، بل يجب أن يشمل هذا النصر بعدا إستراتيجيا يحقق تدمير أساسى للقوات المسلحة للدولة/الدول العربية التى فى حرب مع إسرائيل، مع الاستيلاء على أراضى عربية هامة فى أقل زمن ممكن، وبما يحرم العرب من الحصول على أية مكاسب إقليمية فى أى حرب مقبلة، وذلك بأقل قدر من الخسائر الإسرائيلية، ودون اللجوء لاستخدام المخزون الإستراتيجى لإسرائيل إلا عند الضرورة، كذلك تمكين القوات الإسرائيلية من التمسك بالأراضى التى تستولى عليها، وإدخال تعديلات أساسية فى الأوضاع الجغرافية لصالح إسرائيل، وبما يضمن إستمرارها دون تعديل فى المستقبل ويحقق لها مزيدا من الأمن، وذلك طبقا للمفاهيم الجديدة السائدة فى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

وفى هذا الصدد يقول الجنرال إيهودا باراك: "إن الانتصارات التكتيكية التى تفتقر إلى البعد الإستراتيجى لا يمكن ترجمتها إلى انتصارات سياسية حقيقية. وإذا لم تستطع إسرائيل الحصول على مزيد من الأراضى فإن قوتها التفاوضية سوف تقل، وإذا لم نتمكن من تدمير القوات المعادية لنا، فسوف لن نتمكن من العيش فى سلام. حيث سيستمر تهديد الأمن الإسرائيلى قائما، وإذا اضطرت إسرائيل لاستخدام مخزوناتها الإستراتيجية، فسوف يتحتم عليها الحصول على إمدادات من الخارج، وهو ما قد يقيد حريتها فى إتخاذ قراراتها السياسية والعسكرية". ثم يضيف باراك موضحا: "عندما يكون الجيش الإسرائيلى قويا، والمجتمع الإسرائيلى قويا، فسوف يسلم الجيران العرب بحقيقة الوجود الإسرائيلى على أرض فلسطين لأجيال طويلة قادمة، ويقتنعون بأن الإسرائيليين قادرين على الدفاع عن دولتهم والتغلب على أى تهديد من جانبهم. ولا ينبغى أن يكون هذا التسليم من جانب الزعماء العرب فقط، بل يجب أن يكون نابعا من وعى الشعوب العربية. فإذا ما تحقق ذلك - وهى عملية طويلة تحتاج لجهود سياسية وعسكرية ضخمة من قبل إسرائيل حتى تتغير المواقف الأساسية للشعوب العربية - هنا فقط يمكن إدخال

عناصر جديدة على المشكلة الأمنية لإسرائيل، وبما يتفق مع مناخ السلام الذى تريده إسرائيل، وهو ما لا نتوقع أن يحدث فى الجيل الحالى".

الملامح الرئيسية لإستراتيجية تطوير القوات المسلحة الإسرائيلية (التقليدية)

أ- عدم الاعتماد فقط على التفوق النوعى فى بعض أفرع القوات المسلحة مثل القوات الجوية والمدرعة وأجهزة المخابرات، حيث يمكن للتفوق الكمى العربى غير المحدود أن يلغى فى مرحلة ما جميع مزايا التفوق النوعى الذى تتمتع به إسرائيل، خصوصا مع التقدم النوعى الملموس فى الجيوش العربية. لذلك ينبغى لإسرائيل أن تستفيد بأقصى ما فى قدراتها من قوة بشرية لمحاولة موازنة التفوق الكمى العربى، مع تحسين أساليب إستخدام القوة البشرية الإسرائيلية المتاحة عند الحشد والانتشار لتنفيذ خطط العمليات. هذا مع الاعتماد على الذات الإسرائيلية بأكبر قدر ممكن فى تطوير قواتها المسلحة فى جميع أفرعها وأسلحتها، وبحيث يشكل أى دعم خارجى إضافة للقوة الإسرائيلية، ولكن دون إعتماد إسرائيلى عليه. هذا مع الوضع فى الاعتبار أن الاحتفاظ بالتفوق العسكرى الإسرائيلى لا ينبغى أن يكون قاصرا على حالة الحرب فقط، بل يجب أن يكون واضحا فى الإدراك العربى فى حالة السلم أيضا، وذلك من أجل المحافظة على الوضع الراهن الذى تسيطر فيه إسرائيل على الأراضى المحتلة، ودعم موقف المفاوض الإسرائيلى وهو يخوض معركة التسوية السلمية.

ب- توظيف أقصى ما يمكن من عائد إسرائيل الاقتصادى وما تحصل عليه من مساعدات خارجية - سواء من الولايات المتحدة أو تعويضات دولية أو تبرعات اليهود فى الخارج - من أجل دعم المجهود الحربى للدولة، خصوصا فى مجال التصنيع الحربى، وبما يحقق تطوير هذه الصناعة لتلبية متطلبات الأمن القومى الإسرائيلى، والتوسع فى تصدير إنتاجها الحربى للاستفادة بعائداته لتحقيق مزيد من تطوير قدرات إسرائيل العسكرية التقليدية والفوق تقليدية، واستيعاب مزيد من المهاجرين الجدد. هذا مع العلم بأن إسرائيل وصلت إلى الحد السقفى فى النمو الصناعى العسكرى، وأى تجاوز لهذا الحد يمثل خطورة على الاقتصاد الإسرائيلى.

ج- لا يكفى لجيش إسرائيل أن يكون بمقدوره ردع وتحييد العدو ومنعه من تحقيق أهدافه إذا حاول فرض حرب على إسرائيل، بل ينبغى تعميق الإدراك عنده بأنه إذا بدأ هجوما على إسرائيل، فإن بمقدور جيشها أن يوجه له ضربة عنيفة تصل إلى حد المخاطرة بالإطاحة بنظامه السياسى

القائم فى بلده. لذلك فإن القيمة التراكمية للردع الإسرائيلي ينبغي أن تقنع العرب بأنهم لن يحققوا شيئا عن طريق الحرب. أما إذا فشل الردع في تحقيق هدفه، فلابد من حسم المعركة بشكل قاطع وسريع. ومن ثم تبرز الحاجة لوجود جيش ذو طابع هجومي يتمتع بقوات جوية وبرية تتصف بثقل نيرانى كبير وخفة حركة عالية تزيد من قدرته على المناورة الأفقية والرأسية والعمل فى أعماق العدو. وهو ما يتطلب أيضا توافر قوات محمولة جوا قادرة على شل وتدمير احتياطيات العدو ومؤخراته وأهدافه الحيوية فى العمق، بجانب عناصر مساندة ومعاونة وخدمة لوجستية تؤمن تحقيق أمثل للمهام الإستراتيجية التى تكلف بها القوات المسلحة الإسرائيلية فى الحرب، هذا بالإضافة لقوات دفاع اقليمى وعناصر دفاع مدنى ذات درجة إستعداد قتالى عالية، قادرة على تأمين مؤخرة الدولة.

د- كما ينبغى عند تحديد حجم القوات المسلحة الإسرائيلية أن يوضع فى الاعتبار مواجهة أسوء الاحتمالات، المتمثلة فى قيام تحالف عربى يضم دول المواجهة الثلاث سوريا ومصر والأردن، يدعمها من دول المساندة العراق والسعودية، حيث لا يمكن الاطمئنان لاستمرار الأوضاع السياسية الهادئة حاليا فى هذه الدول، فقد تنقلب بين يوم وليلة، ويحدث هذا التحالف نتيجة تغير فى أنظمة حكم هذه الدول، وبما يشكل خطرا داهما على كيان إسرائيل وليس أمنها فقط.

هـ- وبالنظر لظروف إسرائيل الجيوبوليتيكية، وما تشكله من قيود اقتصادية وبشرية عليها، فإن أية زيادة فى حجم قواتها المسلحة ينبغى أن تتقرر فى ضوء القناعة الإسرائيلية القديمة، والتى تشكل أحد المبادئ الأيديولوجية التى تحكم بناء وتطوير جيش إسرائيل، وهو أن الاحتفاظ بجيش صغير وقوى، ذو قدرات هجومية ودفاعية متوازنة، يخدمه جهاز مخابرات فعال، قادر على شن ضربات وقائية عند إنذاره بذلك، لهو أفضل حالا من جيش كبير مترهل - يرهق إسرائيل اقتصاديا. ومن ثم فلابد من إستمرار الاعتماد بشكل أساسى على قوات الاحتياط التى تشكل الجسم الأكبر الغير مرئى من جيش إسرائيل، مع قوات عاملة فى أضيق نطاق تتطلبه مهام الأمن الجارى، وحتى يتم تعبئة وحشد قوات الاحتياط طبقا لنظام تعبئة محكم.

و- لذلك فإن الخطوط العريضة لتطوير القوات المسلحة الإسرائيلية ينبغى - كما حددها رئيس الأركان - أن تتمثل فى الآتى:

١- تطوير كمى أقل مع تحسين نوعى أكبر، وذلك من خلال تحسين أداء ما هو موجود، وإضافة ما هو ضرورى من أسلحة ومعدات متطورة.
٢- استغلال أمثل لحجم الموارد المتاحة، والتى بمقدور الدولة أن تخصصها لقواتها المسلحة.
٣- أن يتواءم تطوير الجيش الإسرائيلى - تنظيما وتسليحا وتدريبا واستخداما - مع المتغيرات الإقليمية والدولية الجارية والمتوقعة، وبحيث لا يتخلف عن مسيرة التطوير الجارية فى جيوش الدول المتقدمة فى العالم.
٤- إعطاء إهتمام أكبر لتطوير القوات البرية والتى تخلفت كثيرا فى الماضى، مقارنة بالاهتمام الذى أعطته إسرائيل لقواتها الجوية، حيث سيتوقف على نجاح القوات البرية فى الحرب القادمة تحقيق إسرائيل لغاياتها وأهدافها القومية فى القرن القادم.
٥- ولما كان القائد والضابط الإسرائيلى المتفوق يشكلان العنصر الرئيسى فى الكفاءة القتالية للجيش الإسرائيلى، فإن ذلك يتطلب إعطاء إهتمام كاف للارتقاء بمستوى القادة والضباط فى مجالات القيادة والسيطرة، خصوصا المبادرة بتحمل المسئولية دون توجيهات من المستوى الأعلى، والقدرة على إتخاذ قرارات عسكرية رشيدة فى القيادات التعبوية والتكتيكية، مع الارتقاء بمستوى الانضباط العسكرى والروح المعنوية.
٦ أن يكون فى مقدور إسرائيل أن تعبئ عند الإنذار بالحرب ما بين ٩٠٠ألف - مليون جندى، بينهم ٣٠٠ألف جيش عامل، ويمكن تخفيضه فى حالة الاسترخاء إلى ١٨٠ألف جندى.

ويحدد الجنرال دان شامرون رئيس الأركان الإسرائيلى السابق رؤيته حول تطوير الجيش فى قوله: "إننا نتطلع إلى حرب بأقل خسائر إسرائيلية، وأن نطور معدات حربية تمكننا من تحقيق أهدافنا ومهامنا الإستراتيجية فى أسرع وقت وبأقل تكلفة وأكثر حسما وفاعلية. وعندما أرتب أولويات التطوير، فإنى أضع التفوق النوعى فى المقدمة، ثم بعد ذلك التفوق أو التعادل الكمى، أما الجيش قليل الكلفة فأنا لا أتحدث عنه مطلقا.. إن أى تخفيض فى حجم الجيش الإسرائيلى لا ينبغى أن يؤثر على فعالياته القتالية".

فإذا ما وضعنا فى الاعتبار هذه المبادئ التى صاغها آخر رؤساء أركان الجيش الإسرائيلى لتطويره، والتى يتمحور جوهرها حول معادلة جديدة مفهومها (حجم أصغر، وفاعلية أكثر)، فسوف نجدها قد ترجمت إلى العديد من الإجراءات العملية، خصوصا لإظهار طبيعة العلاقة المتبادلة بين حجم القوات والكفاءة العسكرية المطلوبة. وقد تضمنت هذه الإجراءات العديد من التغييرات التى أدخلت ليس فقط على المؤسسة العسكرية، وإنما أيضا تبنى مفاهيم جديدة للعلاقات مع المجتمع المدنى، **ويمكن بلورة هذه التغييرات فى الآتى:**

أ- تفصيل خطة التطوير العشرية للقوات المسلحة إلى (خطط سنوية متغيرة)، يتم التركيز فيها على رفع مستوى وقدرات وكفاءة القوة البشرية. وقد تم وضع حوافز جديدة للضباط، مع إعطاء الفرصة للمجندين الجدد بأن يتدرجوا فى الرتب العسكرية بسرعة مناسبة ليصبحوا ضباطا إحتياط فى الوحدات المقاتلة، مع إمكانية إختيارهم ضباطا فى الجيش العامل فيما بعد طبقا لمواهبهم. كما تم وضع برنامج جديد يطلق عليه الاسم الكودى (أوفيك) يعطى الفرصة لقادة الكتائب المتفوقين - والذين غالبا لأسباب مختلفة، ما يترك معظمهم الخدمة فى هذه المرحلة - لامكانية الترشيح للخدمة ست سنوات إضافية فى مراتب القيادة، بهدف تولى قيادة فرق مقاتلة، مع السماح للضباط المحترفين وذوى القدرات والمواهب الخاصة، بالتقاعد بعد مضى عشرين سنة فى الخدمة. وقد نتج عن هذه التغيرات أن إرتفع معدل الخدمة فى وحدات الجيش، وأصبح يزيد عن المعدل السابق فى أواخر الثمانينات بمعدل ٤ إلى ٥ سنوات، وهو ما أدى إلى ترسيخ فكرة الاحتراف أكثر داخل الجيش.

ب- التغيير فى سلوك المؤسسة العسكرية، فقد عمل إيهودا باراك عندما كان رئيسا للأركان على نقل العديد من السمات والخصائص المميزة للعمل فى المؤسسات التجارية والصناعية ذات الطابع الاقتصادى المدنى إلى المؤسسة العسكرية، وذلك من أجل دعم فعاليتها، ومن أبرز هذه السمات (الإدارة النوعية المتكاملة TOM). وتنفيذا لهذا الأسلوب عين باراك فى عام ١٩٩٢ ضباطا ذوى كفاءات خاصة للعمل كمستشارين لتطبيق نظام TOM داخل أفرع القوات المسلحة وتشكيلاتها ووحداتها. وخلال عام ١٩٩٣ تم توفير قرابة مليون دولار لتدريب القادة على هذا النظام. الأمر الذى أدى إلى تحقيق التكامل بين متطلبات تصنيع الأسلحة الرئيسية فى إسرائيل من ناحية، والاستخدام العملياتى فى وحدات الميدان الرئيسية من

ناحية ثانية، وخصائص ومهارات مستخدمى هذه الأسلحة من ناحية ثالثة.

ج- الاتجاه العام نحو خفض الموازنة الدفاعية والإنفاق العسكرى، مما أوجد صعوبات جمة فى تنفيذ خطط التطوير الطموحة للجيش، وقد سار هذا الخفض تدريجيا خلال العشرين عاما الماضية، فبعد أن كان نصيب الدفاع من إجمالى ميزانية إسرائيل فى عام ١٩٧٤ يصل إلى ١٧%، تراجعت فى عام ١٩٨٥ بعد الانسحاب من لبنان إلى ١٢%، ثم انخفضت فى موازنة عام ١٩٩٣ إلى ٨,٥% بسبب التفاؤل الذى واكب عملية السلام، ثم عادت للزيادة فى عام ١٩٩٧ حيث إرتفع حجم موازنة الدفاع إلى ٨,٥% مليار دولار تمثل ١٦,٥% من الموازنة العامة للدولة بعد وصول حكومة الليكود إلى الحكم وتعثر عملية السلام وتزايد إحتمالات الحرب، وهى أعلى من الميزانية الدفاعية لأى من دول المواجهة العربية. وقد ضاعف من مشكلة الموازنة الدفاعية لإسرائيل إرتفاع أسعار شراء أنظمة التسليح الحديثة وصعوبة تقليص مصروفات الجيش خصوصا مرتبات الأفراد التى تستحوذ على ٤٨% من إجمالى ميزانية الدفاع. يضاف إلى ذلك أن خبرة حرب الخليج الثانية قد دفعت إسرائيل إلى الاستعانة أكثر فأكثر بإنتاج الأسلحة والذخائر الذكية. وهو ما ترتب عليه تخصيص معظم حجم المعونة العسكرية الأمريكية (١,٨مليار دولار) لتغطية هذا المجال سواء بالشراء المباشر من الولايات المتحدة أو بالتطوير داخليا فى المصانع الحربية الإسرائيلية. وكانت أبرز أنظمة التسليح التى حرصت إسرائيل أخيرا على حيازتها الصاروخ المضاد للصواريخ (حيتس)، والمقاتله الأمريكية (ف١٥ E)، وقراويطة الصواريخ (سعر-٥)، وهو ما اضطرت معه وزارة الدفاع إلى إجراء تخفيضات فى ميزانية بنود أخرى ليست أقل أهمية... مثل الصيانة وتدريب الأفراد وإعاشتهم الإدارية وتأجيل تجنيد المهاجرين الذين يتجاوز عمرهم ٢٤ سنة لأن خدمتهم فى الاحتياط ستكون قصيرة.

د- ورغم حرص قادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على تحسين صورتها داخل المجتمع المدنى الإسرائيلى، إلا أن هذه الصورة تراجعت بسبب ضعف الحوافز المادية والنفسية لدى الأفراد للانخراط فى صفوف الجيش، حيث بدأ الشباب الإسرائيلى يعتقدون بأن المؤسسة العسكرية عبارة عن وسيلة وآلية لتجسيد طموح الجنرالات فقط بغض النظر عن الاهتمام بالضباط الصغار والجنود. ولذا قامت السلطات العسكرية بالاستجابة لتسريح الأفراد الذين يظهرون عدم رغبة فى القتال ومواجهة

الفلسطينيين أو عناصر المقاومة اللبنانية على سبيل المثال، عوضا عن وضعهم فى السجون لتحقيق الانضباط. وفى المقابل قامت القيادة العسكرية بإعداد وتدريب وحدات خاصة للتعامل مع انتفاضة الفلسطينيين والعمليات (الإرهابية) فى حالة تكرارها، مع تحسين أنظمة جمع المعلومات فى أجهزة المخابرات، وإنشاء قيادة خاصة للمؤخرة للإشراف على تدريب وحدات الدفاع المدنى والوقائى التى ستوضع تحت قيادة رئاسة الأركان. ويؤكد ستيوارت أ. كوهين فى كتابه عن المظاهر العسكرية والاقتصادية والإستراتيجية لعملية السلام فى الشرق الأوسط أن عاملى الوقت والنتائج هما اللذان سيؤكدان على كون تلك الإجراءات قد جعلت من الجيش الإسرائيلى جيشا أكثر تعدادا وأكثر كفاءة فى إدارة عملياته العسكرية، ويحقق فى ذات الوقت تنسيق كامل بين القطاعين المدنى والعسكرى، وهو أمر ضرورى فى مجال إعداد الدولة للحرب.

تطوير القوات البرية

تعطى خطة التطوير إهتماما رئيسيا لتطوير القوات البرية الإسرائيلية، وذلك فى ضوء الإدراك، الجديد بأنها المسئولة فى الأساس عن حسم المعركة على الأرض، وليس القوات الجوية، خصوصا فى الحرب القادمة التى ستتفرغ فيها القوات الجوية لتنفيذ مهام إستراتيجية لن تتيح لها المشاركة بدور رئيسى فى حسم المعركة على الأرض. مثل حماية الأجواء الإسرائيلية، وتحقيق السيطرة الجوية، وتدمير أسلحة الدمار الشامل العربية ووسائل إطلاقها، ومنع جيوش دول المساندة من الوصول الى جبهة القتال، وسيكون ذلك بالطبع على حساب تقديم المعاونة الجوية للتشكيلات البرية فى عملياتها الهجومية والدفاعية. لذلك فإن خطة تطوير القوات البرية ستسعى لاعطائها إستقلال نيراني شبه كامل يكفل لها الدعم النيرانى المطلوب فى عملياتها المقبلة. مع زيادة خفة حركتها على المستويين الأفقى والرأسى من أجل رفع قدراتها على قتال جميع أنساق قوات الخصم واحتياطياته فى كل عمق ومواجهة الجبهة فى وقت واحد، مع القضاء على الأسلحة المضادة التى يمكن أن تعرقل تقدمها.

كما تستهدف خطة تطوير قيادة القوات الميدانية أن تتحول إلى قيادة برية، قادرة على تحمل مسئوليات التشكيلات البرية فى السلم والحرب، وهى المسئولية التى كانت تضطلع بها هيئة الأركان العامة، لكى تتفرغ هذه الهيئة لممارسة مهام القيادة والسيطرة الإستراتيجية على جميع أفرع القوات المسلحة. كذلك تسعى خطة التطوير إلى تنظيم علاقة قيادة القوات البرية

وسبل تعاونها مع قيادات القوات الجوية والبحرية في زمن الحرب. كذلك تدعيم قيادات المناطق العسكرية الرئيسية (الشمالية والوسطى والجنوبية) بمنحها صلاحيات جديدة تمكنها من العمل كقيادات جيوش ميدانية أو قيادات فيالق أثناء الحرب، مع إعطاء أولوية وأهمية خاصة لتدعيم القيادة الشمالية.

وينتظر أن تتشكل القوات البرية الإسرائيلية في أربعة قيادات فيالق ميدانية، تضم من ١١ إلى ١٢ فرقة مدرعة و ٤ فرقة ميكانيه ومشاه و ١٤٠ كتيبة مدفعية وراجمات صواريخ و ٢٥ كتيبة صواريخ مضادة للدبابات و ٣ كتيبة لانس. بإجمالي وحدات يصل من ٣٧ إلى ٤٠ لواء مدرع، ومن ٨ إلى ١٠ لواء ميكانيكي ومن ١٤ إلى ١٥ لواء مشاه ومن ٧ إلى ٨ لواء مظلي.

أ- **وحدات الدبابات:** تملك إسرائيل حاليا ٤٢٠٠ دبابة، وتسعى خطة التطوير إلى التخلص من الدبابات المتقادمة (٨٠٠ دبابة روسية، ٦٠٩ دبابة باتون، ١١٠٠ دبابة سنتوريان) بحيث تعتمد تشكيلات الدبابات في العقد القادم بشكل أساسي على نوعين فقط هما (الميركافا الإسرائيلية بطرازاتها ١، ٢، ٣ والأمريكية (ابرامز م-١، ٢). وتفضل القوات المدرعة الإسرائيلية الدبابة الميركافا لما تتمتع به من مميزات تتمثل في المدفع ١٢٠مم، والتدريع الخاص (خمس طبقات تصفيح من النوع المنفصل بين المقدمة وحجرة الطاقم)، هذا إلى جانب اعتماد التطوير على إدخال أنواع أخرى من الدروع مثل المواد المركبة Composite materials والدروع الفعالة Active وذلك لحمايتها من الصواريخ المضادة للدبابات، حيث يجري التخطيط لإدخال هذا التدريع الحديث على جميع دبابات الجيش الإسرائيلي. كذلك تم تزويد الدبابات بأجهزة إنذار ضد الصواريخ الموجهة بالليزر وقدرة على إنتاج ستائر دخان ذاتية لإبطال فعالية أشعة الليزر.. كما تم تطوير ذخيرة السابو بما زاد من مداها وقدرتها على الاختراق. هذا بالإضافة لتزويد الدبابات بأجهزة إدارة نيران تعمل بالليزر لتحقق الإصابة من أول طلقة مع قدرة عالية على القتال ليلا. وبذلك تكون الدبابة الميركافا قادرة على قتال الدبابة الروسية ت-٨٠ المنتظر أن تتسلح بها الجيوش العربية في القرن القادم. أما الميزة الأساسية التي تنفرد بها الميركافا عن باقي دبابات العالم، فهي قدرتها على حمل جماعة مشاه داخلها (١٠ أفراد) قادرين على الترجل من الدبابة عند مواجهة ستائر الصواريخ المضادة للدبابات المعادية وقتالها، وتطهير الأرض منها حتى تواصل الدبابات هجومها. وهو الدرس الذي إستوعبته المدرعات الإسرائيلية من حرب أكتوبر ١٩٧٣ حين تكبدت خسائر جسيمة بواسطة الصواريخ الروسية المضادة للدبابات (ساجر). ومع

الوضع فى الاعتبار أن الفرقة المدرعة الإسرائيلية تحوى ٣٨٠ دبابة ميركافا كل بها عشرة أفراد، فسنجد أن هذه الفرقة تضم فى طياتها ٣٨٠٠ فرد مشاة (أى ما يساوى لواء مشاة إضافى غير منظور داخل الفرقة المدرعة). وإذا إستمر معدل إنتاج الدبابات الميركافا كما هو حاليا، فإنه من المنتظر أن يصل عددها إلى ٣٦٠٠ دبابة فى عام ٢٠٠٠، وبإضافة ١٤٠٠ دبابة (إبرامز م-١) فإن عدد الدبابات الحديثة قد يصل إلى حوالى ٥٠٠٠ دبابة منهم ١٠٠٠ دبابة احتياطي طوارئ. وتستفيد إسرائيل من بعض الدبابات المتقادمة بتحويل جزء منها إلى ناقلات جنود مدرعة، وهياكل لراجمات الصواريخ والمدافع ١٥٥مم ل-٣٩، وذلك بعد نزع برج الدبابة والمدفع منها.

ب- وحدات المشاة الميكانيكية والمحمولة: تملك إسرائيل حاليا حوالى ٩٩٠٠ عربة مدرعة وناقلة جند، منها حوالى ٦٠٠٠ عربة مدرعة (م-١١٣)، والتى زادت إسرائيل من قوة تدريعها وتسليحها بصواريخ (تاو) مضادة للدبابات. وسيتم إحلال ناقلات الجند القديمة (م٢و٣) وعددها ٣٥٠٠ ناقلة بعربات قتال مدرعة حديثة من إنتاج إسرائيل طرازات (رابى) و (شويت). ومن المحتمل أن تحصل إسرائيل على عربة القتال المدرعة الأمريكية (برادلى) والتى تعد ندا لعربة القتال الروسية (ب.م.ب) القادرة على قتال الدبابات بما تتميز به من سرعة وخفة حركة وتسليح صاروخى مضاد للدبابات والطائرات، بجانب رشاش متوسط ومدفع عديم الإرتداد قادر على ضرب ذخيرة شديدة الانفجار بالإضافة للذخيرة المضادة للدبابات، هذا بالطبع إضافة لما تحمله المركبة داخلها من جماعة مشاه. وحتى يتم إستبدال عربات نقل الجند القديمة بأخرى حديثة، تقوم إسرائيل بتقوية تسليح عرباتها المدرعة كل بقاذف و١٢ صاروخ مضاد للدبابات (تاو)، ورشاشات مضادة للطائرات (فالكون)، ومدافع عديمة الإرتداد عيار ١٠٦مم، بالإضافة للرشاشات المتوسطة ١٢,٧مم، والهاونات ٨١مم. أما بالنسبة لأفراد المشاة فإن إسرائيل تسعى لتزويدهم بصواريخ حرة مضادة للدبابات، بجانب الصواريخ الموجهة (تاو) المحسن، و (دراجون)، و (توجر). كما تم إنتاج نوعين من القذائف عيار ١٥٥مم لاطلاقها من المدافع المرتدة وهما (٣١٠-ج) مداها ٣كم، (١٣٠-ب) مداها ٩,٣كم. وليس من المتوقع أن يتعدى عدد المركبات المدرعة فى خطة التطوير المستقبلية ١٠١٠٠ عربة مدرعة.

ج- وحدات المدفعية : تملك إسرائيل حاليا ٤٥٠٠ قطعة مدفعية وراجمة صواريخ، منها ١٢٠٠ قطعة ذاتية الحركة معظمها عيار ١٥٥مم،

بجانب أعيرة ثقيلة أخرى ١٧٥مم، ٢٠٣مم. ويوجد إتجاهان لتطوير المدفعية الإسرائيلية، يتمثل الأول في الاكتفاء بطرازات المدفعية الموجودة حاليا، مع زيادة كفاءتها النوعية من خلال تعديل المواسير والذخائر وتحسين نظم الاستطلاع وادارة النيران. أما الاتجاه الثاني، فهو يستهدف زيادة عدد راجمات الصواريخ متعددة المواسير. ومن المتوقع أن تزداد أعداد المدافع ١٥٥مم ذاتية الحركة طرازات م-٧١، ل-٣٩، م-١٠٩ من إنتاج إسرائيل، كذلك راجمات الصواريخ التي تنتجها من نوعيات (لار-١٦٠مم) مداها ٣٠كم ومكونة من ٨ أنابيب ومحملة على مركبة خفيفة ذاتية الحركة، (مار-٢٩٠مم) ويتراوح مداها بين ٢٥ إلى ٤٠كم وتتكون من أربعة أنابيب، والنوع الثالث من الراجمات هو (مار-٣٥٠مم) مداها ٧٠كم. هذا بجانب اتجاه آخر لتطوير الذخائر الحاملة (الغام وقنيبلات مضادة للدبابات، وعنقودية، وفوسفورية) موجهة ذاتيا، مع زيادة مداها بإستخدام نظرية الدفع الصاروخي والذخيرة المطولة كاملة العيار ذات القاعدة الباثقة. في ذات الوقت الذي ترتقي فيه مدفعية إسرائيل بنظم الاستطلاع وإدارة النيران، وذلك باستخدام الطائرات بدون طيار في الحصول على المعلومات وتصحيح نيران المدفعية بعد نقل صورة كاملة لميدان المعركة إلى مراكز إدارة نيران المدفعية، وذلك بعد أن أصبحت هذه الطائرات بدون طيار قادرة على البقاء في الجو لمدة ٧ ساعات، ووصل مدى عملها إلى ١٠٠كم، كما تم تزويدها بكاميرات تليفزيونية. هذا بالإضافة لتطوير معدات إدارة نيران أخرى تعتمد في تحديدها للأهداف المعادية على أجهزة التحديد بالصوت ورادارات المراقبة الأرضية وأشعة الليزر. وتستهدف إسرائيل من تطوير مدفعيتها أن تحولها من سلاح مساندة ومعاونة إلى سلاح هجومي يمكن أن تخصص له مهام نيرانية مستقلة تؤمن تدمير وإسكات العدو في مناطق محددة يصعب على الوحدات المدرعة والمشاة الوصول اليها أو إقتحامها، أو لا تتوافر القوات الكافية للتعامل معها. هذا إلى جانب قيام المدفعية بتعويض ما سيترتب على تقليص حجم المعاونة الجوية التي ستقدم للتشكيلات البرية بشكل عام. أما في مجال التطوير الكمي، فمن المتوقع أن يرتفع عدد قطع المدفعية وراجمات الصواريخ في العقد القادم ليصل إلى ٥٢٠٠ قطعة.

د- **وحدات المهندسين :** تستهدف خطة التطوير في هذا المجال إبتكار وسائل سريعة ومأمونة لاختراق حقول الألغام البرية، خصوصا في جبهة الجولان وأمام خط المضايق في سيناء، والتي تعد أكبر العقبات التي ستواجه القوات الإسرائيلية في الحرب القادمة، في ضوء صعوبة اكتشاف الألغام غير المعدنية. كذلك تهتم إسرائيل بالحصول على كباري ميكانيكية سريعة

التجهيز لعبور الموانع المائية، مع تدعيم وحدات المهندسين بمعدات تمكنها من العمل فى المناطق الجبلية والمبنية، والقيام باختراقات سريعة، واصلاح الجسور، والتعامل مع النقط والمواقع الحصينة. وقد تمكن سلاح المهندسين الإسرائيلى من تطوير ملاجئ أفراد ووحدات خرسانية وتحصينات مؤقتة سابقة التجهيز يمكن نقلها بسرعة إلى مناطق القتال للمساعدة فى تحصين الخطوط المكتسبة فى عمق العدو. كما تمكنت الصناعة الحربية الإسرائيلية من إنتاج كبارى تحمل على شاسيهات دبابات تقذف هيدروليكيا (مثل الكوبرى إيال أ.ل.ف.ب) لعبور مانع بعرض ٢١ مترا، والكوبرى (ت.ل.ب-٢٤) لعبور مانع مائى بعرض ٢٤مترا، وكوبرى الإقتحام (ت.أ.ب.١٢) ينقل جوا باستخدام طائرة (سى-١٣٠)، وكوبرى شريطى بطول ٢١٢ مترا هذا بالإضافة لما تنتجه المصانع الإسرائيلية من ألغام ذات نوعيات مختلفة (بلاستك، باكلايت، كرات بلى)، وأجهزة إنذار، وشراك خداعية، ومعدات فتح ثغرات، وجرافات، ودقاقات ألغام، وحبال مفرقعات، ومعدات صاروخية لفتح حقول الألغام (Pomins)، كما تم تطوير نظام لإزالة الألغام بتفجيرها إلكترونيا.

تطوير القوات الجوية :

رغم الاهتمام الواسع الذى أصبحت توليه القيادة الإسرائيلية لتطوير قواتها البرية، إلا أن سلاحها الجوى سيبقى العنصر الحيوى والأكثر ديناميكية فى قواتها المسلحة. وذلك بالنظر لقدرته العالية على نقل المعركة إلى أعماق العدو، واستيعاب أحدث التكنولوجيات فى العالم. لذلك ورغم تقلصات الميزانية الدفاعية الجارية والمتوقعة، فإن القوات الجوية الإسرائيلية لا زالت تحصل على نصيب الأسد منها. ويصل حجم القوات الجوية حاليا من طائرات القتال (المقاتلة والقاذفات) إلى ٦٤٥ طائرة (٧٢ مقاتلة اعتراضية ف-١٥، ٢٥ مقاتلة هجومية ف-١٥ إيى ستترايك، ٢٤٣ مقاتلة متعددة المهام ف-١٦، ٥٥ مقاتلة متعددة المهام فانتوم-٢٠٠٠، ١٢٠ مقاتلة متعددة المهام كفير، ١٢٠ قاذفة هجومية سكاى هوك أ-٤، ١٠ مقاتلة استطلاعية ف-٤ فانتوم) بما فى ذلك الطائرات الاحتياط. أما فيما يتعلق بالهليوكوبترات الهجومية، فيبلغ عددها ١١٤ هليوكبتر مقاتلة (٤٠ أباتشى، ٣٩ كوبرا، ٣٥ ديفندر). ويصل عدد هليوكبترات المساندة إلى ١٥٥ هليوكبتر (٤٠ سيكورسكى ثقيل، ١٠ بلاك هوك متوسطة، ٣٥ بل٢١٢ متوسطة، ٥٠ بل٢٠٦ خفيفة، ٢٠ دولفين خفيفة بعضها يعمل مع البحرية). وفى مجال الحرب الإلكترونية يوجد ٣٨ طائرة (٤ رصد وإنذار مبكر وقيادة

وسيطرة E2C هوك آى، ٢ رصد وإنذار وإدارة عمليات فالكون بوينج ٧٠٧، ٢ طائرة استطلاع واعاقة إلكترونية د.سى ٧٠٧، ٢ طائرة استطلاع وإعاقة إلكترونية آىسى-١٣٠ هيركيولـيز، ١ طائرة استطلاع واعاقة إلكترونية ر.سى ٤٧ داكوتا، ٢ طائرة مساندة الكترونية متنوعة بيتش د.يو-٢١، ٨ طائرة مساندة الكترونية متنوعة بيتش ر.سى-٢١، ٨ طائرة مساندة الكترونية متنوعة عرافا، ٣ طائرة دورية بحرية سى سكان تعمل مع البحرية، ٦ طائرة داورية بحرية وخفر سواحل دو-٢٨). ويبلغ عدد أفراد سلاح الجو الإسرائيلى ٣٢,٥٠٠ ألف جندى من العاملين، يضاف إليهم ٥٤ ألف من الاحتياط، وبذلك يصبح إجمالى عناصر سلاح الجو عن التعبئة نحو ٨٦ألف فرد.

وتتشكل هذه الطائرات فى ٢٠ سرب قتالى منهم ١٦ سرب متعددة المهام، ٤ أسراب هجومية، بالاضافة لـ ١٠أسراب إحتياطية. هذا الى جانب جناح إستطلاع، وجناح نقل، وجناح إتصالات، وسرب رصد وإنذار مبكر، وسرب عمليات الكترونية، ووحدات تدريب، ٧ أسراب هليوكبتر، ولوائين من وحدات الدفاع الجوى (صواريخ أرض/جو). ويصل عدد المقاتلات فى الاسراب العاملة إلى حوالى ٥٠٠ مقاتلة وقاذفة. هذا إلى جانب عدد من طائرات بدون طيار تعمل فى مجالات الاستطلاع وادارة نيران المدفعية وكأسلحة خمد من طرازات (سكاوت)، (ماستيف)، (هنتر)، (سيرتشر)، (سلفر آرو)، (فاير بى). وقد طورت إسرائيل مؤخرا طائرة صغيرة تعتبر الأكثر تقدما بين الطائرات بدون طيار (هارلوك ١٥٠٠) سيكتمل تطويرها فى العام القادم، تستطيع التحليق على ارتفاع ٣٠ الف قدم، وقادرة على البقاء فى الجو ٤٠ ساعة متتالية، وسيتم تجهيزها بمعدات وأجهزة مختلفة لأغراض المراقبة والاستطلاع.

وتضم الذخائر الجوية المستخدمة على هذه الطائرات مجموعة متنوعة من الصواريخ جو/جو (سبارو)، (سايدوندر)، (شفرير)، (بايثون). وصواريخ جو/أرض (بوب آى)، (وول آى)، (مافريك)، (شرايك)، (هارم)، (أيه.جى.إم)، (دليلة آى.آر). وصورايخ مضادة للدبابات (هيل فاير)، (تاو). وصواريخ مضادة للسفن (جبرائيل)، هذا بالاضافة إلى التوسع المنتظر فى إستخدام القنابل العنقودية والارتجاجية. وأبرز أنظمة الدفاع الجوى الأرضية المستخدمة هى الصورايخ أرض/جو (باتريوت)، (هوك)، (شابرال)، (ستينجر) و (رد آى)، وصورايخ بحر/جو قصيرة المدى (باراك).

وفى العقد القادم ينتظر أن تحتفظ إسرائيل بـ٢٤ سرب قتال يتكونوا من (١٠٠ فانتوم٢٠٠٠، ١٠٠اكفير، ٣٥٠ ف-١٦، ١٠٠ف-١٥) بإجمالى ٦٥٠ طائرة تشكل المقاتلات الحديثة ٧٦% كخط أول، وذلك بعد أن تحل المقاتلات ف-١٥، ف-١٦ بالتدريج محل المقاتلات سكاى هوك وكفير التى أوقف إنتاجها. ولا يتوقع أن يزيد عدد أسراب القتال عن ٢٤ سرب لتأمين متطلبات القيادة والسيطرة والمرونة وخفة الحركة المطلوبة خصوصا عند تخصيص المهام القتالية، والعمل على أكثر من جبهة فى وقت واحد، مع مراعاة عوامل التخصص الفنى، والاحتفاظ بالهياكل التنظيمية والادارية والبشرية التى تتيح التوسع أو التقلص داخل السرب عند الضرورة. وقد أعلن قائد القوات الجوية الإسرائيلية عن رغبة إسرائيل فى الإعتماد مستقبلا على المقاتلات ف-١٥ (ايى سترايك) - وهى مقاتلة حديثة بعيدة المدى - لتصبح عصب القوات الجوية الإسرائيلية بجانب المقاتلة ف-١٦. لذلك حرصت إسرائيل على عقد صفقة لتزويدها بـ ٥٤ محرك لنفس الطراز من المقاتلات ف-١٥. كما طلبت شراء ٤-٦ طائرات إستطلاع أمريكية من الطراز المتقدم (آى ٨ سى) التى تعمل على إرتفاعات عالية، وتصل قيمة الواحدة منها إلى ١٧٠ مليون دولار، ويمكنها رصد وتتبع تحركات الأهداف الأرضية والهليوكبترات، وتنظيم عمليات تصويب الأسلحة إلى أهدافها فى مساحة تزيد على ٩٣ ميل مربع.

وفى مجال تطوير الهليوكبترات، تولى رئاسة الأركان الإسرائيلية إهتماما كبيرا لتطوير أسطولها من الهليوكبترات الهجومية والتى تقوم بعمليات الانزال الاقتحامى، وذلك من أجل دعم عمليات القوات البرية فى العمق، وذلك فيما يطلق عليه (الحرب الجوبرية) التى تستهدف قتال إحتياطيات العدو وأنساقه الثانية بواسطة المقاتلات القاذفة والهليوكبترات الهجومية والاقتحامية، فى ذات الوقت الذى تقوم فيه القوات المدرعة بمهاجمة الانساق الأولى للعدو فى الجبهة الأمامية. حيث يعتقد كبار العسكريين الإسرائيليين أن الهليوكبتر الهجومى والاقتحامى سيكون بمقدوره قلب موازين المعركة فى حروب المستقبل، وذلك لما يوفره من خيارات عملياتية عديدة، خصوصا فى التعامل مع الأهداف المعادية فى العمق مثل مراكز القيادة والسيطرة، ومواقع الصواريخ البالستية، والقواعد الجوية والبحرية، ومواقع المدفعية، والمناطق الادارية، بجانب الاحتياطيات والأهداف الحيوية ذات القيمة الإستراتيجية والاقتصادية. لذلك ينتظر أن تزيد إسرائيل خلال العقد القادم من حجم الهليوكبترات الهجومية طراز (إيه-إتش ٦٤ أباتشى) والتى يتوقع أن تكون نواة تشكيل قوة (طيران الجيش)

بالاضافة لطائرات الهليوكبتر الاقتحامى (بلاك هوك) و (كوبرا المحسنة) و (دولفين إتش إتش-٦٥أ) المخصصة لدعم البحرية، مع تزويد الهليوكبترات الهجومية بصواريخ موجهة جو/جو، جو/أرض، ومضادة للدبابات، وصواريخ حرة، وأجهزة إستشعار قادرة على إكتشاف وتمييز وملاحقة الأهداف، والقتال الليلى، وليرتفع عددها إلى ٢٠٠ هليوكبتر هجومى، ١٦٠ هليوكبتر إقتحامى، وذلك فى عام ٢٠١٠.

وفى مجال النقل الجوى تواجه القوات الجوية الإسرائيلية مشكلة تقادم طائرات النقل (سى-١٣٠) حيث يتم تحويل بعضها إلى طائرات تعمل فى مجال الحرب الإلكترونية، ورفع كفاءة الباقى حتى يمكنها الاستمرار حتى نهاية التسعينات، هذا إلى جانب إحتمالات حصولها على طائرات أحدث طراز (سى-١٤١) الأمريكية. كما يوجد مشروع لتطوير طائرة نقل ثقيلة يطلق عليها (يسعور) يصل ثمن الواحدة منها إلى ٣ مليون دولار. ومن المنتظر أن يرتفع عدد طائرات النقل الحالية من ٩٢ طائرة إلى ١٢٠ طائرة فى العقد القادم لتواكب متطلبات المعركة (الجوبريه) فى عمق العدو بجانب الهليوكبتر الإقتحامى.

أما على صعيد التطوير النوعى للقوات الجوية الإسرائيلية، فبجانب أعمال التطوير الجارية فى مجالات الذخائر الجوية الذكية متنوعة الاستخدامات، وأنظمة الإستطلاع والانذار والتوجيه الرادارى والاتصالات والاستشعار الليلى، فإن جهودا أخرى تبذل فى مجال زيادة عدد الطيارين والمحافظة على كفاءتهم القتالية ليصل المعدل إلى ١,٥-٢ طيار لكل طائرة قتال، وبما يتيح للطائرة القيام بـ٤-٦ طلعه/يوم، كذلك زيادة عدد الملاحين والمراقبين الجويين وأطقم الخدمة الفنية على الأرض، هذا بالاضافة لزيادة عدد القواعد الجوية والمطارات وأراضى الهبوط من ١١-١٥ مطار، ونشرها على كل رقعة إسرائيل، مع تحصين حظائر الطائرات ومراكز القيادة والسيطرة والدفاع الجوى وممرات الهبوط والاقلاع. وقد زادت قدرة إسرائيل على إصلاح الطائرات وإجراء عمراتها داخل مصانعها، ولم تعد فى حاجة لإرسالها للخارج، وذلك بعد أن طورت ورش الاصلاح ووفرت أحجاما كافية من قطع الغيار، ورفعت من مستوى الصيانة فى الوحدات الجوية حتى بلغت نسبة الصلاحية فيها ٨٥% وهى من أعلى النسب فى العالم فى وقت السلم، على أن ترتفع بها وقت الحرب إلى ٩٥%.

ومن الموضوعات الهامة التى توليها القوات الجوية الإسرائيلية إهتماما بالغا فى تطويرها، رفع قدارتها فى مجال الاستطلاع الجوى والحرب الإلكترونية، ينعكس ذلك فى حجم وتنوع الطائرات المخصصة لمهام

الاستطلاع بالتصوير اللاسلكى والرادارى، والاعاقة اللاسلكية والرادارية، والانذار المبكر والقيادة والسيطرة، وكلها تستهدف التحديد الدقيق لأسراب مقاتلات العدو، ووسائل دفاعه الجوى، ومحطات راداره، ومراكز قيادته وسيطرته، وممارسة الاعاقة بنوعيها اللاسلكية والرادارية عليها، وبما يشل حركتها ويبطل فعاليتها. كما تستخدم إسرائيل نظم إعاقة أخرى الكترونية وحرارية داخل المقاتلات، بالاضافة لتطبيق أسلوب Wild weasal فى المقاتلات الفانتوم، والذى أضاف بعدا ثالثا فى مجال إستخدام الحرب الإلكترونية كعامل أساسى، وهو ما يزيد من كفاءة آداء المقاتلات الإسرائيلية بشكل ملحوظ ضد أهداف معادية ذات قدرة أقل فى مجال الحرب الإلكترونية.

وتعطى القيادة الجوية الإسرائيلية إهتماما لتطوير أساليب القيادة والسيطرة فى القوات الجوية والدفاع الجوى، وذلك من خلال ربط عناصرها جميعا فى نظام قيادة وسيطرة آلى يحكم السيطرة عليها جميعا فى السلم والحرب، ودون فصل بين القوات الجوية والدفاع الجوى - عكس ما هو قائم فى بعض الدول العربية أخذا عن النظام الروسى الذى يعتبر الدفاع الجوى سلاحا قائما بذاته، حيث تعتبر النظرية الإسرائيلية أن معامل كفاءة الدفاع الجوى يعتبر أحد المؤثرات الهامة فى ميزان القوى الجوية، لما يضيفه من قدرات فى صد ضربات العدو الجوية، ويوفر بالتالى حجما من المقاتلات الإسرائيلية يمكن الاستفادة بها فى مهام أخرى. لذلك قامت إسرائيل بالحصول على أنظمة صواريخ أرض/جو، ومدافع مضادة للطائرات حديثة وذات قدرات متنوعة، منها (الباتريوت)، (حيتس ١، ٢) للتعامل مع الأهداف بعيدة المدى، و (هوك المحسن) و (شابرال) و (فولكان) للأهداف متوسطة المدى وذات الارتفاع المنخفض، و (ستينجر)، (رد آى) للأهداف قصيرة المدى. كما طورت الصناعة الحربية الإسرائيلية نظام دفاع جوى أرضى (آدامز) الذى يعتمد على الصواريخ قصيرة المدى (باراك) ذات المدى ١٠كم للدفاع الموقعى مع القوات البرية والبحرية. هذا إلى جانب المدافع المضادة للطائرات الثنائية ٢٠مم، ٢٣مم والمدافع ٣٠مم، ٤٠مم، وفى مجال الرادارات تعتمد وحدات الدفاع الجوى على رادارات من انتاج وستنجهاوس ACQ-131, ALQ-119، بالاضافة لنظام (إيجل آى) ليستخدم مع المدافع المضادة للطائرات لكونه يكتشف الأهداف برادار (L156-C) وبما يمكن من السيطرة على رمايات ٦ مدافع أو صواريخ أرض/جو فى وقت واحد. ويوجد لدى إسرائيل حاليا ١٠ محطات إنذار بعيدة المدى، ٢٠ رادار إنذار جوى على المستويين التعبوى والتكتيكى، ١٢ محطة إنذار وتوجيه مقاتلات.

كما تعتمد إسرائيل على الرادار طويل المدى EL/M-2121 الذى يستخدم من فوق قمم الجبال (مثل جبل الشيخ فى الجولان) وذلك لما له من قدرة على اكتشاف الشاحنات ذات المقطورات والتى لها مساحة مقطع رادارى (١٠٠متر٢) على مسافة ١٢٠كم، والتى لها مساحة مقطع رادارى (١٠متر٢) على مسافة ٧٠كم وباحتمال خطأ حوالى ١٥متر. وتهتم الصناعة الحربية الإسرائيلية بتطوير أجهزة الرادار من خلال إختيار نطاق التردد (J) لاكتشاف وتحديد الأهداف الأرضية بدقة. وإذا كان المدى المطلوب قياسه أقل من ١٠كم، فإن مطالب أجهزة رادار المستقبل يمكن أن تتحقق باستخدام رادارات تعمل عند تردد ٣٠ جيجا هرتز (K-Band) ذلك لأن هذا النطاق يضفى على جهاز الرادار مميزات لمقاومة الاعاقة. كما يجرى التطوير أيضا من أجل التعرف على الأهداف وتصنيفها وذلك بإستعمال مستشعر تصوير يتبع جهاز الرادار، وخليط من نظم التصوير الحرارى ومستشعرات الرادار لمختلف التطبيقات.

وفى ظل ما تملكه إسرائيل حاليا من طائرات نقل يمكنها أن تنقل حتى لواء وكتيبة مظلات فى الرحلة الواحدة، وبما لديها من هليوكبترات إقتحام يمكنها أيضا إبرار حتى لواء وخمس كتائب مظلات فى الرحلة الواحدة، أى بإجمالى٢ لواء و ٦ كتائب مظلات فى الرحلة الواحدة. ولما كان بالامكان إجراء رحلتين فى اليوم الواحد، فإنه يصبح بإمكان إسرائيل أن تقوم بعمليات إنزال وإبرار جوى فى عمق أعدائها بقوة حتى ٤ لواءات و ١٢ كتيبة إقتحام رأسى (مشاة ومظلى)، وهو ما يعطى مغزى لا يستهان به فى ظل إتباع إسرائيل تكتيكات (الحرب الجوبرية) فى مهاجمة الاحتياطيات والاهداف المعادية فى العمق.

تطوير القوات البحرية

يخطط سلاح البحرية الإسرائيلي للتحول فى القرن القادم ليكون (أسطول المياه العميقة Blue water navy) بحيث يكون قادرا على العمل بحرية ولفترات طويلة خارج مياه إسرائيل الاقليمية، وهو ما يعنى التحول لقوة هجومية قادرة على تغطية كل البحر المتوسط حتى مخرجه الغربى عند مضيق جبل طارق، وكل البحر الأحمر حتى مخرجه الجنوبى، وهو ما يتطلب إمتلاك قطع بحرية كبيرة نسبيا تجمع بين القدرة على العمل على مسافات بعيدة والبقاء فى البحر لفترة طويلة وخفة حركة ومناورة عالية، وتسليح متطور بحر/بحر، مع توافر إمكانات ذاتية للدفاع الجوى واستطلاع وقتال الغواصات بواسطة هليوكبتر على سطح القراويطة أو الفرقاطة، وهو

ما حققته إسرائيل بامتلاكها ثلاثة قراويطات (سعر-٥) مزودة بصواريخ سطح/سطح (جبرائيل) و (هاربون) بعيدة المدى ٢٠٠كم وأسرع من الصوت، وصواريخ سطح/جو (باراك)، بالاضافة لتزويدها بأنظمة حرب الكترونية تمكنها من تنفيذ إعاقة رادارية ولاسلكية على السفن المعادية، وبما يفسد عليها الإشتباك بالصواريخ البحرية.

وتملك البحرية الإسرائيلية حاليا ٣ غواصات، ٣٦ زورق صواريخ طرازات (سعر، ريشيف، عالية، دفورا، فلاجستاف، إيلات، رامات)، ٨٨ زورق مرور وحراسة، ١٤ وحدة إنزال، ٦ سفن مساعدة، ٦ طائرات إستطلاع بحرى. ومن المتوقع فى العقد القادم أن يكتمل وصول القراويطات (سعر-٥) مع إحتمال زيادة عددهم إلى خمس قطع فى حالة توافر ميزانية لذلك، وهى التى يجرى بناءها فى الولايات المتحدة، كما ينتظر أن تنضم ثلاث غواصات أخرى تم التعاقد على بنائهم فى المانيا طراز (دولفين) وبذلك يصبح حجم أسطول الغواصات ٦ غواصات. وتتمثل خطورة الغواصات الجارى بناءها فى المانيا أنها مجهزة لحمل صواريخ أريحا، بحيث يمكن للغواصات توجيه ضربات صاروخية بحر/أرض، وهو ما يصعب رصدها والتعامل معها بالنظر لسرعة إختفائها تحت الماء. وتتمثل أسبقية التطوير الثانية فى إنتاج أجيال جديدة من الصواريخ البحرية سطح/سطح جبرائيل-٤ ذات مدى ٢٠٠كم، وهاربون الأمريكى ١١٠كم، كذلك صاروخ جبرائيل (إس إس) وهو نموذج تعتبره إسرائيل (ثورى) فى تطور الصواريخ البحرية، بالنظر لكونه أسرع من الصوت وقادر على التغلب على نظم الانذار والاعاقة التى تحملها السفن الحديثة المعادية.

وتعطى إسرائيل أسبقية ثالثة لتحسين قدرات لنشات الصواريخ على الدفاع الذاتى، وذلك بتزويدها بصواريخ أرض/جو (باراك) ورشاشات مضادة للطائرات، ونظم حرب الكترونية موجبة وسالبة، مع تحسين منظومات القيادة والسيطرة والملاحة والتوجيه وتوزيع واستقبال المعلومات، هذا بالاضافة لتعديل المحركات لزيادة قوة السفن وقدرتها على المناورة والعمل لمدى أبعد، بجانب العمل على تزويد سفن السطح بطائرات بدون طيار صغيرة، ووسائل مضادة للصواريخ المعادية سطح/سطح.

أما الاسبقية الرابعة فتعطيها إسرائيل لتدعيم الجناح الجوى للبحرية، بتواجد هليوكبتر (دولفين-سى) على سطح كل قراويطة، بالاضافة لتمركز باقى سرب الهليوكبتر (١٤ طائرة) فى القواعد البحرية. كما تعمل ٧ طائرة (سى-سكان) فى مهام الداوريات والاستطلاع البحرى، وسيتم خلال العقد القادم تدعيم البحرية بنماذج معدلة من طائرات (سى-وند). كذلك جارى

انتاج جهاز رادار (أ.م.د.ر) لكشف صواريخ السطح آليا، حيث يعمل بنظام النبض المتجانس (دوبلر)، فيحتاج لعملية مسح واحدة بعد كشف الأهداف للتحقق منها قبل الانذار بها، يدخل فى ذلك اكتشاف الصواريخ المعادية على مسافة ٢٠كم لامكان تجنبها أو تدميرها، والأهداف الطائرة على مسافة ٧كم.

تطوير وحدات الحرب الإلكترونية

تعتبر الحرب الإلكترونية من المجالات الرئيسية التى تبذل إسرائيل جهودا خاصة لتطويرها، وذلك بهدف تخريب وإفساد عمل أنظمة التسليح والقيادة والسيطرة والاستطلاع وادارة النيران فى الجيوش العربية فى البر والبحر والجو، ومن أجل فرض سيطرتها على ميدان القتال المستقبلى. والمبدأ الذى تضعه إسرائيل فى الاعتبار فى هذا الخصوصأن تكون كل المعدات والاجهزة التى تستخدمها فى هذا الميدان (وطنيا) أى من إنتاجها وليست مستوردة حتى تحتفظ بأسرارها، مع تصعيب اكتشاف شفرتها، حتى وإن كان نظام التسلح نفسه مستوردا، فانه يتم تعديله لتكون (البصمة الإلكترونية) فيه إسرائيلية بحته. كذلك تسعى إسرائيل إلى أن تكون أنظمة توجيه ذخائرها وكاميراتها من النوع السلبى الذى لا يصدر إشعاعا يمكن رصده والتداخل عليه.

وتركز إسرائيل أنشطتها فى هذا الميدان فى مجالات إنتاج أجهزة التصنت اللاسلكى للترددات العالية جدا وفوق العالية، وأجهزة قياس محددات الارسال بما يغطى حيز الاتصالات UHF, VHF, HF، وأجهزة إستطلاع الكترونى تعمل مع معدات الاعاقة، وأجهزة إعاقة ضد نظم الاتصالات التكتيكية، وأجهزة إعاقة سلبية ضد الصواريخ والرادارات بالرقائق المعدنية تستخدم مع القطع البحرية فى المديين القصير والبعيد. هذا بالاضافة لمستودعات إعاقة إيجابية رادارية للحماية الذاتية للطائرات ضد الرادارات الجوية والسطحية المعادية، كذلك نظام حرب الكترونية بحرى متكامل لزوارق المرور والحراسة والفرقاطات يجمع بين النظامين السلبى والايجابى، ويرتبط بنظام الانذار المبكر الجوى.

كما قامت الصناعة الحربية الإسرائيلية أيضا بتجهيز عدد من طائرات (بوينج ٧٠٧) بمعدات حرب الكترونية تقوم بمهام الاستطلاع والاعاقة الإلكترونية ضد مراكز المراقبة والتوجيه الأرضية المعادية، ورادارات وأجهزة الملاحة والاتصالات فى المقاتلات المعادية، كذلك طائرات العدو العاملة في مجال الانذار المبكر والقيادة والسيطرة. وبذا أصبح فى مقدور إسرائيل أن تدير حربا الكترونية تستخدم فيها وسائل وأساليب متنوعة

للاعاقة اللاسلكية والرادارية ضد جميع أنظمة تسليح الخصم ومراكز قياداته وسيطرته ومحطات راداره فى البر والبحر والجو، بالاضافة للتداخل الخداعى بواسطة وسائل سلبية (Decoys) على الصواريخ المضادة للدبابات والمضادة للطائرات والصواريخ سطح/سطح. كما حصلت إسرائيل مؤخرا على ثلاثة أجهزة من منظومة الحاسبات فائقة السرعة (السوبر كومبيوتر) من الولايات المتحدة، والتى ستؤدى إلى تطور هام فى برامج التسلح الإستراتيجي واجراء التجارب المعملية فى مجال أسلحة الدمار الشامل بهدف تطويرها وتقدير درجة تأثيرها. كذلك فى مجال استقبال الإنذار المبكر من أقمار الإتصالات.

تطوير الذخائر الإسرائيليه

يحظى تطوير الذخائر باهتمام كبير فى إسرائيل لكونه يرتبط أساسا بإستراتيجية التسليح، وما تكتنزه إسرائيل من خبرات قديمة ومتجددة فى مجال إنتاج الذخائر، ومسايرة التقدم التكنولوجى فى تطويرها على المستوى العالمى، بجانب العمل على تحقيق التفوق النوعى على الدول العربية فى مجال الذخائر، شأنها فى ذلك شأن باقى الأسلحة والمعدات. وقد تطلب اعتماد إسرائيل لأساليب الحرب الجوبرية العميقة والسرعة فى توجيه الضربات الوقائية والمسبقة وحسمها فى أقل زمن ممكن، أن تطيل من مدى ذخيرة المدفعية وراجمات الصواريخ، وزيادة تأثيرها ودرجة دقتها. وتتسم خطط تطوير الذخائر فى إسرائيل بالشمولية، بمعنى انتاج جميع أنواع الذخائر لجميع أفرع القوات المسلحة، والتجديد والابتكار فى إنتاجها لكى تشجع عمليات التصدير إلى الدول الأخرى، ومحاكاة ما تنتجه الدول الكبرى حتى لا تبذل جهدا وأموالا ووقتا ضائعا فى مشروعات أبحاث وتطوير ذخائر سبقتها دول أخرى إليها، وحققت إنجازات فى تصنيعها، وهو ما يسمى بـ(Proven technology) .

وأبرز مجالات تطوير ذخائر القوات البرية تتمثل فى الآتى:

أ- ذخيرة الدبابات: نقل تكنولوجيا الذخائر السابو الأمريكية المجنحة، وأجيال تالية منها. وأهم ملامحها استخدام اليورانيوم المستنفذ Depleted Uranium فى إنتاج القلب الخارق، وهو الاتجاه الذى تنفرد به الترسانة الأمريكية حتى الآن، رغم ما ثبت من خطورته على أطقم الدبابات من حيث تأثرهم بالاشعاع الناتج. وتتجه خطط التطوير لزيادة مدى الذخائر وتحقيق قدرة إختراق عالية فى الدروع المتطورة. كما طورت إسرائيل ذخائر

الحشوة الجوفاء لأعيرة مدافع الدبابات المستخدمة ٦٠مم، ١٠٥مم، ١٢٠مـم. كذلك عبوات دخان لعمل ستائر لتحمي الدبابات من الأسلحة الموجهة بالليزر، حيث يمكن بقذف عبوتين تكوين ستارة دخان في حوالي ٢ ثانية فقط على مسافة ٤٠-٥٠ مترا أمام الدبابة وباتساع ٦٠متر وتستمر لمدة دقيقتين. ومن المتوقع أن يشمل التطوير مستقبلا إنتاج ذخائر موجهة للدبابات، وأجيال أحدث من ذخيرة السابو المجنح.

ب- ذخيرة المدفعية وراجمات الصواريخ: تهتم الصناعة الحربية الإسرائيلية بتطويرها في مجالات زيادة المدى، وقوة التأثير والدقة وزيادة معدل النيران، بجانب الذخائر الحامله لكل من الأعيرة ١٥٥مم، ١٧٥مم، ٢٠٣مم خصوصا الحاملة لقنيبلات مضادة للدبابات والأفراد باستخدام طابات إنفجار جوى. ففى العيار ١٥٥مم يوجد بالدانة الحاملة ما بين ٤٩ إلى ٦٣ قنيبلة مزدوجة التأثير (مضادة للدبابات والأفراد). وفي العيار ٢٠٣مم تحمل الدانة ١٢٠ قنيبلة مزدوجة التأثير. أما في مجال زيادة المدى، فقد إتبعت إسرائيل النظريات الحديثة التي تعتمد تطوير الشكل البالستيكي للطلقة لتحسين الخواص الايروديناميكية، وذلك بما يطلق عليه الذخيرة المطولة كاملة العيار Full Bore Extended Range (FBER)، وكذلك بإضافة العبوة الباثقة (Base Bleed) في مؤخرة الدانة والتي تلاشي تأثير المخروط المجوف من الهواء خلف الدانة مما يقلل من المقاومة وبالتالي يزيد المدى، ويتمشى هذا التطوير مع التطوير الجارى في الدانات الحاملة. لذلك تولى إسرائيل إهتماما في مجال الذخيرة الموجهة للعيار ١٥٥مم طراز (كوبرهيد) باستخدام مصدر ليزر لتوجيه الدانة نحو الهدف. أما في مجال الطابات، فإن إسرائيل تحاول أن تستفيد من التقدم الجارى في الميكرواليكترونيك من أجل التحكم في ارتفاع ومدى وتوقيت تفجير دانات المدفعية وبمب الهاون، كذلك الطابات التقاربية/التصادمية لكي تعمل إلكترونيا. ويتجه التطوير المستقبلي نحو إنتاج الذخائر الحاملة الموجهة، والحاملة للألغام الذكية، والدانات والمقذوفات الموجهة، والذخائر التلسكوبية

ج- الذخائر المضادة للدبابات: نجحت إسرائيل في إجراء تطويرات كثيرة للصاروخ الأمريكي المضاد للدبابات Tow لزيادة المدى ودقة التوجيه والاصابة بعد تزويده بنظام توجيه (TIGS) حقق زيادة احتمالات الاصابة في المسافة بين ٢,٧٥كم، ٣,٧٥كم. كذلك طورت الرأس المدمرة باضافة مقدمة أنبوبية زادت من قدرة الاختراق من ٤٣٠مم إلى ٩٠٠مـم. وقد حصلت إسرائيل على الصاروخ Tow-2B وهو أحدث طراز لهذا الصاروخ لكونه يحمل نظاما مزدوجا للتوجيه بالسلك من خلال نظام بصرى متقدم

يصل مرماه إلى ٣٧٥٠متر وتزن رأسه ٢٢,٦كجم. هذا بالإضافة لإنتاج صاروخ آخر موجه بالليزر (مابات) مزود بنظام إطلاق ليلى ونهارى يصل مداه إلى ٥كم، كذلك الصاروخ (سوبر دراجون). وتستخدم إسرائيل الرأس المدمرة المزدوجة (W.H Tandam) للتعامل مع الدروع الايجابية (Active) وإنتاج صواريخ الضرب المباشر بإستخدام الألياف الضوئية والكاميرات التلفزيونية والرؤوس المشكلة بالانفجار (EFP) وصواريخ الهجوم الرأسى Top Attack. وتقوم إسرائيل بدراسة نظم مزدوجة الاستخدام تجمع بين الدفاع الجوى والدفاع المضاد للدبابات، ومن أبرزها النظام الأمريكى (ADATS) وهو اسم مشتق من العبارة Air Defence Anti-Tank System. وهو نظام مصمم ليعمل ضد الطائرات المقتربة على إرتفاعات متوسطة أو منخفضة، وفى نفس الوقت يمكن إستخدامه ضد مدرعات العدو. ويتكون من ٨ قواذف محمولة على مدرعة مع نظام التوجيه والكشف والتعقب والاطلاق بالكامل، ويمكن الاشتباك به حتى مدى ١٠كم وإرتفاع ٧كم ضد الأهداف الطائرة ومع سرعة طيران تصل إلى ٣ماخ، كذلك ضد الدبابات المعادية حتى مدى ٥كم، لكون النظام يحتوى على رادار بحث ومكتشف أهداف ووحدة تعقب تعمل بالأشعة تحت الحمراء وكاميرا تلفزيونية ومنظار ضوئى، بالاضافة لرأس حربى مزدوج الغرض يحتوى شحنة متفجرة ومقذوف مدبب يخترق دروع صلب حتى ٩٠سم.

• وعلى مستوى أفرع القوات المسلحة الإسرائيلية فإن اتجاهات التطوير التى تسير فيها إسرائيل بالاشتراك مع الولايات المتحدة تسعى لإنتاج ذخائر تواكب التطوير الجارى فى أنظمة التسلح على المستوى العالمى.. مثل الصواريخ فائقة السرعة Hypervelocity Missiles، والمدافع فائقة السرعة باستخدام الطاقة الكهرومغناطيسية Hypervelocity Electromagnetic Gun، ومدافع الوقود السائل، ومدافع البلازما المنتجة للطاقة الكهروحرارية Electro-Thermal Gun. وقنابل الطائرات الموجهة بالليزر مثل الأمريكية Pave way التى أنتج منها ثلاث طرازات والمصممة للالقاء من الارتفاعات المنخفضة ومن مدايات بعيدة خارج تهديد أسلحة الدفاع الجوى، وتستخدم ضد الأهداف المحصنة. والصواريخ المضادة للرادارات مثل الأمريكى (هارم) والبريطانى (ألارم)، وصواريخ جو/سطح بعيدة المدى ضد الأهداف البحرية وبعض الأهداف البرية. وهذه الصواريخ من نوع Stand-off Land Attack Missiles (SLAM) حيث يزود الصاروخ بنظام توجيه ذاتى تلفزيونى كذلك الصواريخ ذات أنظمة التوجيه

الرادارى. والقنابل الانزلاقية لضرب الأهداف الثابته مثل (CBU-15) وهى قنابل ذكية زنة ٢٠٠٠ رطل يمكن إطلاقها من الطائرات ومصممة بأجنحة ويصل مداها إلى ٤٥ميل، وتستخدم أساسا ضد المواقع المحصنة (المطارات ومستودعات الصواريخ) ويمكن لهذه القنابل إستخدام توجيه ذاتى تلفزيونى. هذا بالاضافة لقنابل الجاذبية التى تقذف من القاذفات، وتتراوح أوزانها بين ٥٠٠-٢٠٠٠ رطل، وتستخدم ضد المواقع الدفاعية للقوات ومناطق انتشارها وتمركزها لتحقيق أكبر خسائر بشرية ومادية فى قوات الخصم.

إستراتيجية التطوير التكنولوجي:

فرض الصراع العربى-الإسرائيلي نفسه على سياسة التطوير التكنولوجي فى إسرائيل، بالاضافة للبعد الاقتصادى لهذا المجال الحيوى والهام. كذلك عناصر الضعف الجيوبوليتيكى التى تعانى منها - خاصة الضعف فى عدد سكانها - ورغبة إسرائيل فى التعويض عنه بتفوق نوعى من خلال التطوير التكنولوجي المستمر. هذا إلى جانب إرتفاع تكاليف نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة، مع رغبتها فى تقليص تبعيتها التكنولوجية للخارج، وهو ما يدفعها إلى إستحداث تكنولوجيات خاصة بها.

وقد ساعد إسرائيل على رسم إستراتيجية التطوير التكنولوجى، وتفوقها فى هذا المجال، **عدة عوامل داخلية وخارجية تتمثل فى الآتى:**

أ- العمالة الماهرة الموجودة، وهى فى الأصل عمالة مدربة تدريبا جيدا سواء فى دول الشتات قبل هجرتهم لإسرائيل، أو فى مراكز التدريب المتقدمة داخلها. وقد رفع من مستوى هذه المهارة هجرة اليهود السوفييت إليها فى الثمانينات، والتى جرت على نطاق واسع، وكان فى مقدمتهم أعداد كبيرة من العلماء الروس والمهندسين والفنيين، ذوى المستوى الرفيع فى جميع أفرع التكنولوجيا.

ب- وضع برامج تعليم متطورة تساير أحدث علوم التكنولوجيا، مع متابعة مستمرة لكل ما هو جديد فى التكنولوجيا على مستوى العالم، والعمل على إستيعابه وتطويره وإدخاله ضمن البرامج التعليمية إلى جانب التوسع فى إيفاد البعثات العلمية للخارج، والمشاركة فى المؤتمرات والندوات العلمية الدولية.

ج-تمتع إسرائيل بالمساندة السياسية من الدول الصناعية الكبرى فى مقدمتها الولايات المتحدة، مما ساعدها على نقل كل ما هو جديد فى التكنولوجيا فى هذه الدول إليها، خصوصا وأن إسرائيل تحظى بشروط تفضيلية فى

تعاملها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في المجالات المختلفة، كما وقعت في فبراير ١٩٩٥ إتفاقية تعاون عسكري مع روسيا تتيح لها الاطلاع على مجالات التقدم التكنولوجي هناك، والذي كان محظورا عليها من قبل. وقد إستحدثت الولايات المتحدة تعديلا في قانون مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الناتو يسمح لإسرائيل بالحصول على حق تصنيع أسلحة ومعدات أمريكية متقدمة، بل واستخدام برامج المساعدات الاجنبية وقروض التسليح في تمويل مشروعات التصنيع الحربي عندها، وقد تعدى هذا الى حق إسرائيل في ١٥% من حجم مبيعاتها إلى الجيش الأمريكي. ومما ساعد على ذلك قوة اللوبيات اليهودية في دوائر صنع القرار السياسي والعسكري في هذه الدول، وتمكنها من تسخير الامكانات العلمية والتكنولوجية لهذه الدول لصالح إسرائيل، واتباع أساليب مشروعة وغير مشروعة من أجل تحقيق ذلك.

د- وجود تنظيم جيد لمراكز البحث والتطوير داخل إسرائيل، وإتصال مستمر بينها وبين نظائرها في الدول الكبرى. حيث يبدأ عمل المراكز البحثية الإسرائيلية من حيث إنتهى الآخرون، وهو ما يوفر على إسرائيل الكثير من الجهد والمال والوقت (تنفق إسرائيل في المتوسط ٥٠٠مليون دولار سنويا على أعمال البحث والتطوير).

هـ- وجود أجهزة مخابرات قوية ومنظمة في إسرائيل، تولي المخابرات العلمية إهتماما كبيرا. حيث يتم بواسطتها وبوسائلها التحتية الحصول على إحتياجاتها من المعلومات التكنولوجية ذات درجة السرية العالية في الدول الكبرى، كذلك نماذج من الأسلحة والمعدات والمواد المحظور تصديرها، بل وصل الأمر إلى النجاح في تهريب مقاتلة عراقية ميج-٢١ بطيارها (منير روفا) في عام ١٩٦٧ إلى إسرائيل، حيث درسها الخبراء هناك ووضعوا أفضل أساليب مواجهتها. كذلك سرقة تصميمات الطائرة (ميراج) من سويسرا، والتي كانت الأساس لتصنيع المقاتلة الإسرائيلية (كفير). إلى جانب تهريب زوارق الصورايخ (سعر) من فرنسا عندما إمتنعت الأخيرة عن إرسالها لإسرائيل بعد عدوانها في ١٩٦٧. ثم كانت قضية الجاسوس جوناثان بولارد عام ١٩٨٦ الذي كان ضابطا أمريكيا في مخابرات البحرية، حيث تمكن في موقعه من سرقة الكثير من معلومات تكنولوجية أمريكية لصالح إسرائيل، وأخيرا قضية الجاسوس (ميجا) الذي زرعته إسرائيل في وزارة الخارجية الأمريكية.

و- التسهيلات الحكومية التي تمنحها إسرائيل للاستثمارات العلمية والتكنولوجية والخبرات الفنية، حيث تمنح الأراضي وتقدم الاعفاءات

الجمركية والضرائبية وحرية التصدير، كما تسهل الحصول على القروض وتدريب العمالة اللازمة للمشروعات ذات الصبغة العلمية والتكنولوجية. هذا بالاضافة للاشراف الحكومى والمتابعة المستمرة من مجلس الوزراء لتنفيذ مشروعات الخطة فى التوقيتات المحددة لها، وإزالة العقبات التى تعترضها.

ز-وجود مواصفات قياسية موحدة وشاملة، كما هو متبع فى الدول الصناعية الكبرى، مما يسهل على إسرائيل عملية الانتاج بقدر كبير. هذا إلى جانب إستخدامها الهندسة العكسية فى نقل التصميمات المنتجة فى الدول الكبرى من خلال الحصول على نموذج منها، ثم إعادة تصميمها بفكر إسرائيلى وإنتاجها داخل إسرائيل.

ولما كان الهدف الأساسى لاستراتيجية التطوير التكنولوجى فى إسرائيل المحافظة على تفوقها العسكرى من خلال ملاحقة التطور التكنولوجى فى مجالات التسلح فى الدول الكبرى، فقد سعت إسرائيل لبناء قاعدة تكنولوجية متطورة وذات امكانيات بحث وتطوير واسعة، وقدرات على التطبيق العملى والمباشر لنتائج البحث والتطوير. ساعد على ذلك سياسة الدولة فى دفع وتطوير الصناعة الحربية سواء المملوكة للدولة أو للقطاع الخاص أو شركات مشتركة أو أفرع من شركات عالمية، وربط خطط التطوير بالجامعات والمعاهد العلمية والتكنولوجية ومراكز البحوث والتطوير المختلفة، وحتى مستوى المستخدم داخل وحدات القوات المسلحة.

• **ومن أجل المحافظة على الفجوة التكنولوجية بين إسرائيل والدول العربية، وتوسيعها،** يهتم التخطيط الإستراتيجى فى هذا المجال بخلق فاصل زمنى بين حصول إسرائيل على نظام تسليحى معين وبين حصول الدول العربية على نفس النظام أو نظام مماثل. هذا بالاضافة إلى تطويرها المستمر فى نظم التسليح التى تحصل عليها من خلال إجراء عمليات تحديث فيها بإدخال تعديلات عليها أو تحوير إستخدامها. **إلى جانب تحقيق التفوق فى الآداء القتالى من خلال الآتى:**

أ- **إحداث توافق بين التطور الحديث للأسلحة والعقائد القتالية،** وذلك بالربط بين المصمم والمستخدم حتى أدنى المستويات، وبما يحقق ديناميكية التأثير المتبادل بين تطوير العقائد القتالية وتطوير تكنولوجيا التسليح وتطوير أساليب الاستخدام القتالى للأسلحة والمعدات.

ب- **تحقيق التوافق بين الفرد والمعدة:** فمع التطوير التكنولوجى الجارى والمتوقع فى نظم التسليح، كان لابد من رفع مستوى الفرد المقاتل بعد حسن انتقائه ليكون صالحا لاستخدام السلاح او المعدة التى سيقاتل بها، ثم بعد ذلك الاهتمام بالتأهيل وتنظيم التدريب على الأسلحة والمعدات.

ج-**الدعم الفنـى:** وذلك برفع مستوى الخدمة الفنية فى مجالات الصيانة والاصلاح لزيادة نسبة الصلاحية إلى أقصى قدر ممكن. ولتحقيق ذلك تهتم إسرائيل بزيادة وعى الصيانة لدى المستخدمين، والاهتمام بورش الاصلاح وأجهزة التفتيش الفنى على مستوى الوحدات والتشكيلات والمناطق العسكرية.

وتتمثل المشاكل التى تواجهها إستراتيجية التطوير التكنولوجى فى التكاليف الباهظة للمعدات والأسلحة الحديثة التى تتضمن تكنولوجيات جديدة، والمعدل السريع فى زيادة هذه التكاليف سواء المستوردة أو المنتجة محليا. والإضمحلال السريع لكثير من نظم التسليح نتيجة ظهور أجيال جديدة متقدمة للنظم المضادة. بالاضافة للوقت الطويل الذى تستغرقه عملية تطوير أسلحة ومعدات ذات تكنولوجيات حديثة، وما قد يحدث خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة من ظهور أنظمة تسليحية مضادة تقوض كل جهود التطوير حتى قبل أن يبدأ الانتاج. هذا إلى جانب مشاكل الصيانة والاصلاح للمعدات والأسلحة ذات التكنولوجيات المعقدة، وما تتطلبه من دعم مالى وكوادر فنية عالية وبوفرة كافية. يرتبط بهذا الأمر التفاوت التكنولوجى الممكن أن يكون موجودا بين الفرد المستخدم وبين المعدة والسلاح، وما ينتج عن ذلك من عدم القدرة على تحقيق الاستفادة المنشودة من تطوير المعدة أو السلاح مما يشكل عبئا إقتصاديا كبيرا، بل قد يؤدى إنخفاض مستوى الفرد إلى نتائج أقل من إستخدامه لمعدة من جيل أقدم، ناهيك بالطبع عن التكاليف المادية والزمنية المطلوبة لتدريب الافراد على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة. وقد عالجت إسرائيل هذه المشاكل على النحو التالى:

أ- إتباع المفهوم ا لصحيح لتحديث الأسلحة والمعدات. فقد يكون هدف التحديث إطالة أعمار الأسلحة والمعدات الحربية، فبدلا من الاكتفاء فقط بالعمل على إطالة عمر السلاح أو المعدة الافتراضى بالمحافظة على حالتها الفنية من خلال إجراء الصيانة والاصلاح والعمرات.. الخ فقد أضافت إسرائيل بعدا آخر يتمثل فى تنفيذ نفس المفهوم لاطالة عمر السلاح، مع الانتقال به من مستوى كفاءة أو أداء تابع لجيل قديم إلى جيل أحدث سواء

مرحليا أو دفعة واحدة. بمعنى إضافة تكنولوجيا جديدة إلى نظم تسليح قديمة تزيد من فترة خدمتها، وما يمثله ذلك من رفع كفاءتها الفنية والقتالية (ومن أمثلة ذلك تطوير المقاتلة (فانتوم ف-٥) إلى (فانتوم-٢٠٠٠)، وتطوير الدبابة شيرمان القديمة إلى سوبر شيرمان، وشراء فائض الولايات المتحدة من الطائرات (بوينج) التى إستخدمت فى الخمسينات وتطويرها من أجل زيادة حمولتها. ومن أهداف التحديث أيضا تغيير أسلوب عمل المعدة التى انتجت من أجله، (مثل التطوير الذى أدخلته إسرائيل على المقاتلة سكاى هوك ذات المقعد الواحد لتكون ذات مقعدين للاستفادة بها فى التدريب، وتحويل الطائرة فوجاماجستر من طائرة تدريب إلى طائرة هجوم أرضى، بفضل تكنولوجيا استخدام البلاستك فى أجزاء من الهيكل مما أدى إلى تخفيف وزن الطائرة واضافة أسلحة وذخائر إليها، كذلك إستخدام شاسيهات الدبابات سنتوريان كمنصات ذاتية الحركة للمدافع وراجمات الصواريخ، أيضا إستخدام ذخيرة المدفعية الحاملة من أجل بث الألغام واجهزة تصنت وإعاقة. وهناك التحديث بهدف إدخال مهام جديدة على الأسلحة والمعدات المتواجدة فعلا فى الخدمة، بدلا من شراء أسلحة ومعدات جديدة للقيام بالمهام المطلوبة (مثل استخدام الطائرة بوينج فى مهام الامداد جوا بالوقود ومهام الحرب الإلكترونية، وتحوير الصاروخ أرض/جو هوك إلى صاورخ مضاد للصواريخ) أيضا التحديث بهدف رفع الكفاءة القتالية للسلاح والمعدة (مثل تطوير القنابل الجوية العادية لتصبح قنابل موجهة، ومنها القنبلة عوفير الموجهة حراريا، وزيادة مدى المدافع ١٥٥مم ودرجة دقتها، واستبدال مدفع الدبابة ١٠٥مم بمدفع ١٢٠، وزيادة تدريع الدبابات القديمة لتماثل تدريع الميركافا، وتطوير الصواريخ المضادة للدبابات Tow باضافة رأس مدمرة مزدوجة). وقد يكون هدف التحديث زيادة المهام المكلفة بها المعدة (مثل تطوير نظم الصواريخ المضادة للدبابات حتى يمكنها التعامل مع الهليوكبترات، وتطوير صواريخ مضادة للدبابات والطائرات فى آن واحد، واستخدام الهاونات كأسلحة ضرب مباشر بالاضافة لمهام الضرب غير المباشر، وتحميل الطائرات بدون طيار لتعمل كأسلحة خمد بعد تحميلها بمواد متفجرة). وأخيرا التحديث بهدف التسويق (مثل تحديث الدبابات السنتوريان لبيعها لأندونيسيا، وتحديث الدبابات الروسية ت٥٤، ت٥٥ التى استولت عليها فى الحروب السابقة لبيعها لدول آسيوية وافريقية).

ب- الاهتمام بنواحى جانبية أخرى تتمثل فى تبسيط أسلوب الاستخدام والصيانة والاصلاح وحل المشاكل الفنية المتكررة بصورة جذرية،

وتخفيض فترات ونفقات التدريب والصيانة والاصلاح. بالاضافة لحل المشاكل المرتبطة بالظروف البيئية والمناخية ومسرح العمليات. كذلك ربط الأبحاث بخطط تطوير الأسلحة والمعدات، وألا يكون البحث من أجل البحث فقط أو بعيدا عن خطة تطوير الأسلحة والمعدات وإستراتيجية التطوير التكنولوجي للدولة فى إطارها العام، خصوصا تحديث الأسلحة والمعدات القديمة للحصول على أقصى استفادة منها قبل ابتكار نظم جديدة. وما يتطلبه ذلك من تخطيط شامل يحقق أقصى إستفادة من الامكانات البحثية المتوفرة، خاصة الكوادر العلمية والفنية فى الداخل والخارج وبأقل تكلفة ممكنة. هذا مع الاهتمام بأن يتمشى نقل التكنولوجيا من مصادرها الخارجية مع ما يتلاءم وحاجات إسرائيل الدفاعية وأولوية اهتماماتها، وبما يحقق التجانس مع القوى البشرية المحلية المستخدمة لها واستيعابها وتطويرها ودمجها مع خطط البحث والتطوير المحلية، بحيث لا يستمر الاعتماد بعد ذلك على مصدرها الخارجي الأساسي.

ج- الربط بين التكنولوجيا العسكرية والتكنولوجيا المدنية، وكذلك الربط بين شركات الصناعة الحربية ونظائرها فى شركات الصناعة المدنية، حتى يمكن تحقيق أقصى استفادة من الامكانيات المتاحة نتيجة التكنولوجيات المشتركة بين القطاعين الصناعيين العسكرى والمدنى.. مثل تكنولوجيا الالكترونيات وأبحاث الفضاء والحواسب الإلكترونية والتكنولوجيا الحيوية ومصادر الطاقة الاشعاعية.. الخ. كذلك الربط بين البحوث العلمية وتطبيقاتها بأسلوب التغذية والتغذية العكسية، وتضييق الفجوة بين المستخدم ومراكز البحث والتطوير، وتحقيق إتصال مباشر بينهما يفيد فى عملية إعادة توجيه وتركيز عمليات البحث والتطوير بما يستبعد ويتجنب الكلفة والجهود غير المجدية، وتحقيق مبدأ إرتباط تكنولوجيا المعدة بالفرد والعدو وطبيعة مسرح العمليات أرضا ومناخا.

د- إعتناق مبدأ تكنولوجى هو (البدء من حيث إنتهى الآخرون). ومن خلال هذا المفهوم **تعتمد إسرائيل أساليب متعددة للحصول على إحتياجاتها التكنولوجية من الخارج، تتمثل فى الآتى:**

(١) سرقة التكنولوجيا من مصادرها الخارجية بأساليب المخابرات التحتية.

(٢) إبرام الاتفاقيات مع الدول الصناعية الكبرى للحصول على إحتياجاتها التكنولوجية فى المجال الدفاعى.

(٣) ألاعتماد على عناصر المخابرات العلمية المتواجدة فى سفاراتها فى الخارج، ومكاتب المعلومات الإسرائيلية المتواجدة فى دول أخرى، والتى تقوم بالتقاط ونقل واقتباس كل جديد فى تكنولوجيا التسليح والمعدات الدفاعية.

(٤) الاستعانة بالخبرات التكنولوجية الأجنبية من خلال المشروعات المشتركة فى الصناعات الحربية، وبنوك المعلومات فى الدول الصناعية الكبرى، وإستقطاب العلماء والخبراء الأجانب، مع سرعة وتسهيل عمليات إستيعاب التكنولوجيا.

(٥) تحقيق أكبر إستفادة ممكنة من الدعم المادى والتكنولوجى الأمريكى، الذى تيسره إتفاقيات التعاون الإستراتيجى المشترك، والنفوذ الإسرائيلى فى دوائر صنع القرار الأمريكى.

وتعتمد الخطة الإستراتيجية لتحديث وتطوير نظم التسليح والمعدات فى إسرائيل عدة أساليب تتمثل فى الآتى:

أ- **الصيانة والإصلاح:** باعتبارها أولى خطوات التحديث. لذلك تخصص أفرع القوات المسلحة الإسرائيلية أكفأ الفنيين والمهندسين لعمليات الصيانة والاصلاح، وما يصاحب ذلك من دراسات واحصائيات ومقارنات، مما يؤدى إلى الارتقاء بحالة المعدة وإطالة عمرها. ومن أمثلة ذلك ما لوحظ من استطالة ريش توربينات الطائرات التى تدور بمعدل ١٤٠٠٠ لفة/دقيقة بدرجة حرارة تزيد عن ٢٠٠٠ فهرنهيت. لذلك قامت مؤسسة IAI للصناعات الجوية بتطوير تكنولوجيا المعالجة الحرارية للمعادن للقضاء على هذه المشكلة واطالة عمر الريش. كذلك تطوير أجزاء لها درجة مقاومة حرارية عالية بأشعة الكترونية لاطالة عمر أجزاء من رشاشات وقود محركات الطائرات التى كانت تتآكل بسرعة وتتطلب تغيير. ومن الأمثلة الأخرى إبتكار عمليات الكتروميكانيكية لمعالجة أسطح الذخيرة لمقاومة الصدأ والتآكل، وهو ما يوفر عشرات الملايين من الدولارات.

ب- **تكنولوجيا الأجزاء :** إهتمت إسرائيل بتكنولوجيا تصميم وانتاج الأجزاء البسيطة أو المعقدة، وهو ما أدى إلى تكنولوجيا انتاج النظم الثانوية، ومن بعدها النظم الرئيسية، ثم تكنولوجيا التحديث الشامل، وانتهاءا بتصميم وإنتاج نظم تسليح جديدة.

ج-**الهندسة العكسية** : فقد تمكنت إسرائيل من تحديث نظم تسليح معينة بواسطة الخبرة المكتسبة من تطبيق أسلوب الهندسة العكسية لنظم أخرى مشابهة. وذلك باستبدال بعض الأجزاء أو النظم الثانوية بأخرى أكثر تطورا، أو بإضافة أجزاء ونظم ثانوية لم تكن متوافرة أساسا إلى نظام تسليح جديد مستهدف إدخاله، وقد حقق أسلوب الهندسة العكسية للصناعة الحربية الإسرائيلية إمكانية التوليف بين نظم التسليح القديمة والحديثة والجمع بينهما.

د- **إضافة تكنولوجيا جديدة لأسلحة قديمة** : وهو أسلوب أشمل من الهندسة العكسية، حيث يتم إدخال أجزاء حديثة أو إستبدال أجزاء قديمة بأخرى حديثة. وفى هذا المجال أطلقت إسرائيل تعبير (تكنولوجيا إدماج التكنولوجيات). وهو ما يعنى التوفيق بين التكنولوجيات المتباينة، مثل دمج تكنولوجيا أنظمة التسليح الغربية مع أنظمة التسليح الشرقية، حيث أدخلت إسرائيل مدافع ١٠٥مم غربية ومحركات غربية على دبابات روسية.

هـ- **إضافة تكنولوجيا جديدة لأسلحة حديثة** : لم يقتصر التحديث فقط على الأسلحة والمعدات القديمة، بل شمل أيضا النظم الحديثة لزيادة قدراتها. ومن ذلك تطوير المقاتلة (ف-١٦) بإضافة رادارات Shot down, Look down . وتخضع معظم نظم التسليح التى تستوردها إسرائيل حديثا لتطويرات متعددة تتناسب مع احتياجاتها العملياتية سواء بالاضافة أو التعديل، ويتم ذلك قبل أو بعد إدخالها الخدمة.

و- **التكنولوجيا المزدوجة** : وهى التكنولوجيا التى يمكن الاستفادة منها مدنيا وعسكريا فى آن واحد، مثل تكنولوجيا إستخدام أشعة الليزر، والمعدات الإلكترونية، وأجهزة الاتصالات، والمحركات، وانتاج آلات التحميل والتفريغ والنقل والرافعات. هذا بالاضافة للتقدم فى مجال الحواسب الإلكترونية والإنسان الآلى والطائرات الخفيفة.

ز- **إنتاج أسلحة حديثة بتكنولوجيات ليست جديدة** : وهو تتويج للجهود والخبرات المكتسبة من عمليات تحديث نظم التسليح بأساليبها المختلفة. ويسمى بـ (إدماج التكنولوجيا)، بدلا من إستحداث تكنولوجيا جديدة باهظة التكاليف تتطلب وقتا طويلا لتطويرها، أو قد يكون إستخدامها نوعا من

المجازفة. وأبرز مثال على ذلك إنتاج الدبابة الميركافا الحديثة ولكنها تضم تكنولوجيا غير جديدة بالنسبة للمدفع والذخيرة والمحرك ومجموعات نقل الحركة. كذلك الطائرات بدون طيار التى تم تصميمها بإستخدام أجزاء قديمة أضيف إليها نظم أخرى مثل الكاميرا التلفزيونية وأجهزة الاستشعار الحرارية.

وتتضح الملامح الرئيسية لاستراتيجية التطوير التكنولوجى بوضوح فى القوات الجوية الإسرائيلية، التى حظيت بأكبر قدر من الإهتمام مقارنة بالأسلحة الأخرى. وابرز مثال على ذلك تطوير الفانتوم (ف-٥) إلى (فانتوم-٢٠٠٠)، فقد شملت التعديلات المحرك (PW-1120) وأجهزة الاتصالات ونظم التسليح والمعدات الرادارية للاستطلاع والانذار والملاحة وتوجيه النيران (Jason). كما أدخلت أيضا تعديلات على المقاتلة (ف-١٦) شملت الرادار ومعدات الكترونية أخرى، والتى منها يمكن أن نستخلص اتجاه إسرائيل إلى توحيد الأنظمة الفرعية فى نظم التسليح الرئيسية، فالمحرك الذى أدخل على (الفانتوم ٢٠٠٠) هو نفس المحرك المستخدم فى المقاتلات الأخرى (ف-١٥)، (ف-١٦)، والذى كان موجودا فى نموذج المقاتلة (لافى) قبل إلغاء مشروعها. كما يمكننا استنتاج أن التكنولوجيا الإسرائيلية فى مجال تصنيع محركات الطائرات ليست متقدمة بالدرجة الكافية، فلازالت إسرائيل تعتمد على استيراد المحرك من الولايات المتحدة باستثناء تصنيع بعض أجزاء منه فى مصانعها، وذلك على الرغم من التعاقد الذى تم مع الشركة الأمريكية التى تنتج المحرك PW-1120 وهى (برايتى آند هويتنى) لكى يتم تصنيعه فى المصنع الإسرائيلى للمحركات (بيت شميز). كذلك تحرص إسرائيل على توفير العمالة الفنية الماهرة والقادرة على القيام بمهام الاصلاح، مع رفع كفاءة المعدات من خلال إحلال النظم التى يصعب صيانتها نتيجة عدم توافر قطع الغيار اللازمة لها بنظم أخرى يسهل صيانتها داخل إسرائيل. ولقد حسبت تكاليف تطوير (الفانتوم ٢٠٠٠) فقدرت بحوالى ٤٠% من ثمن طائرة جديدة، لكى تصبح تكاليف تشغيلها بعد ذلك مساوية لتكاليف تشغيل طائرة حديثة مثل (ف-١٦).

ولقد قامت وزارة الدفاع الأمريكية بدراسة أهم **التكنولوجيات الحرجة**، والتى تعتبر بمثابة تكنولوجيات أساسية لتطوير الأجيال الحديثة من نظم الأسلحة والمعدات الحربية بانواعها المختلفة، وقد حصرتها هذه الدراسة فى ٢٢ تكنولوجيا أساسية. وقد أفادت الدراسة أن إسرائيل تعمل فى عشرة منها

حققت فيها مستويات متقدمة من البحث، أما الباقى فلازالت دون ذلك. وهذه **المجالات العشرة من التكنولوجيات الحرجة تتمثل فى الآتـى:**

أ- برامج الحواسب والمشغلات الدقيقة Soft ware producibility
ب-الذكاء الصناعى/الروبوت Machine intellegence
ج-المستشعرات ذات الحساسية الفائقة Sensitive sensors
د- التمييز الآلى للأهداف Automatic target recognition
هـ- المصفوفات المتراصـة Phased arrays
و- السيطرة من خلال البصمة Signature control
ز- المحركات بالهواء الجوى Air breathing propulsion
ح-المقذوفات فائقة السرعـة Hypervelocity projectiles
ط- المواد المركبـة Composite materials
ى- التكنولوجيا الحيوية Biotechnology materials

تطوير أجهزة المخابرات الإسرائيلية :

تعرضت أجهزة المخابرات الإسرائيلية لحملات متتالية من النقد المرير - سواء من قبل السياسيين أو العسكريين. فبجانب الاتـهامات التـى وجهتـها لجنة (أجرانات) عام ١٩٧٤ لهذه الأجهزة بالتقصير فى إعطـاء إنـذار مبكـر للقيادة الإسرائيلية عن هجوم المصريين والسـوريين فـى ٦ أكتوبـر ١٩٧٣، فـإن سلسـلة مـن الفشـل واجهت أجـهزة المخـابرات الإسـرائيلية خـلال عقـد الثمانينات وحتى اليوم، تمثلت فـى إخفاقـها فـى التنبـؤ بوقـوع حربـى الخليـج الأولى بين العراق وإيران، والثانية المتعلقة بالعدوان العراقى على الكويت، حيث فشلت هذه الأجهزة فى التنبؤ بنوايا صدام حسين تجـاه الكويـت، وحجم ونوعية ترسانة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وما تشكله مـن مخـاطر علـى دول منطقة الخليج. كذلك فشلت فى الكشف عن صفقة الصواريخ السـعودية مـع الصيـن C-SS-2 حتـى تـم رصـد مواقعـها بواسـطة أقمـار التجسـس الأمريكية. وبجـانب ذلـك، يؤخـذ علـى أجهزة المخـابرات الإسـرائيلية عـدم قدرتها على التنبؤ بعمـق الانتفاضـة الفلسـطينية، وتقديـر تأثيراتـها السياسـية والعسكرية على الساحات المحلية والإقليميـة والدوليـة، ومـا يمكـن أن تسـببه لإسرائيل من مشاكل. حيث قدرت هذه الأجهزة أن بإمكان إسرائيل أن تخمد الانتفاضة فى غضـون أسـابيع، بينمـا إستمرت لعدة سنوات تكبـدت خلالـها إسرائيل خسائر بشرية ومادية وسياسية ومعنوية جسيمة. وكان قد سبق ذلك فشل آخر للمخابرات الإسرائيليةبالنسبة لعملية (سلام الجليل) فـى لبنـان عـام

١٩٨٢، حيث كانت محصلتها السياسية والإستراتيجية جملة من الخسائر على الأصعدة المختلفة لم تستطع إسرائيل حتى الآن ملافاتها رغم الحزام الأمنى القائم فى الجنوب بعمق ٤٠كم الذى يحتله جيش لبنان الجنوبى الذى أصبح يشكل عبئا على إسرائيل تريد التخلص منه. هذا بالإضافة لما واجهته أجهزة المخابرات الإسرائيلية من فضائح عندما كشفت أجهزة الأمن الفيدرالية فى الولايات المتحدة عن عمليات التجسس التى مارستها إسرائيل داخل الولايات المتحدة، وكانت قضية جوناثان بولارد أبرزها، كما تم الكشف عن عمليات تجسس إسرائيلية أخرى فى بريطانيا وإيران والمانيا ومصر والعراق، مما سبب لإسرائيل مشاكل سياسية وأمنية عديدة.

وقد تركز النقد الذى وجه للمخابرات الإسرائيلية أخيرا حول نقطة رئيسية هى: أنه فى الوقت الذى تتطلع فيه أجهزة المخابرات فى الدول المتقدمة للقيام بواجباتها فى إطار النظرة الشمولية للعدائيات التى تواجهها، كانت المخابرات الإسرائيلية ولا زالت تعمل بأسلوب ضيق الأفق يكتفى بالتحذير من الأعمال العدائية، مما أدى إلى تلاشى نوع هام من إنتاج المخابرات، وهو ما يعرف بالتقديرات بعيدة المدى. حيث غلب على أعمال المخابرات الإسرائيلية ما يعرف بـ (المخابرات الجارية أو الآنية) المتمثلة فى التقارير الدورية، والمذكرات المتعلقة بالقضايا الأمنية اللحظية، والتى تفتقر إلى النظرة السياسية والإستراتيجية الشاملة التى يمكن فى ضوءها التنبؤ بنوايا الأعداء، إكتفاءا برصد وتسجيل ما يجرى من أحداث والتبليغ عنها دون إعطاء مدلولات لمغزاها المستقبلى يمكن أن تفيد صانع القرار السياسى. ومن أمثلة ذلك عدم إدراك المخابرات الإسرائيلية لتحسن العلاقات العربية وزيادة تأثير الدور المصرى فيها، كذلك تفكك الاتحاد السوفيتى، وتحقيق قدر من الوفاق الدولى يمكن أن يؤثر على مستقبل الصراع العربى-الإسرائيلى.. إلى غير ذلك من التطورات التى ستزداد فى المستقبل، وتصعب من مهمة أجهزة المخابرات فى ملاحقتها وتقدير تأثيراتها، خصوصا مع بروز نوعية جديدة من العدائيات - رغم عملية السلام القائمة بين العرب وإسرائيل - تتمثل فى عمليات الارهاب الدولى والاقليمى، والمقاومة الوطنية فى الأراضى المحتلة، وزيادة حدة المعارضة الداخلية فى إسرائيل والتى قد تصل إلى حد اغتيالات قادة إسرائيل (كما حدث مع اسحق رابين فى عام ١٩٩٦) بواسطة إسرائيليين، وهو عمل غير مسبوق فى إسرائيل، ويدل على نوع جديد من التهديدات الأمنية النابعة عن زيادة انقسام المجتمع الإسرائيلى وتفسخه.

ولقد أرجع الخبراء الذين تولوا دراسة ظاهرة فشل أجهزة المخبرات الإسرائيلية لكثير من القضايا الأمنية إلى أن القائمين على إدارة وتشغيل جهاز المخابرات العسكرية يعتبروا من فئة التكنوقراط، ممن يفتقدون إلى الاحتراف والتخصص فى مجال العمل المخابراتى، والذين ينبغى أن يكونوا مزودين بقدر كاف من المعلومات والثقافات العربية، ويتمتعون فى ذات الوقت بقدرة عالية على التنبؤ بالأزمات ذات الطبيعة الأمنية ورسم السيناريوهات التى تبين كيفية مواجهتها. وأن يكون رجال المخابرات من القادرين على التسلل إلى عقول الخصم وقراءة أفكاره. وقدر هؤلاء الخبراء أن تأهيل ضابط المخابرات يحتاج إلى فترة لا تقل عن ثلاث سنوات قبل أن يشغل وظيفة رئيسية فى جهاز المخابرات، على أن يبقى فيها لمدة لا تقل عن أربعة سنوات حتى يمكن أن يعطى الإنتاج المطلوب. ومن الحلقات الضعيفة أيضا فى جهاز المخابرات الإسرائيلية حلقة الاستهلاك، والمعنى بها إستفادة قيادات الجيش وتشكيلاته من معلومات وتقديرات جهاز المخابرات، من حيث هضم المعلومات والاستفادة بها فى تخطيط العمليات، ويرجع ذلك إلى ضحالة الحوار بين منتجى المعلومات ومستهلكيها.

ومن أبرز التوصيات التى قدمت لتطوير جهاز المخابرات العسكرية، تعيين حوالى ٢٠٠ ضابط من الرتب الصغيرة (ملازم إلى مقدم) الصالحين للعمل فى مجال المخابرات، بعد نقلهم من التشكيلات الميدانية إلى المخابرات العسكرية لتدريبهم مبكرا حتى يمكن الاستفادة بهم خلال العقد القادم. كذلك إنشاء جهاز مخابرات إستراتيجى على مستوى الدولة يضم أجهزة المخابرات التخصصية فى الدولة بما فيها العسكرية، حتى يمكن تحقيق التعاون الأمثل بين هذه الأجهزة لارتباط أعمالهم بعضهم ببعض على مستوى الأمن القومى للدولة. كما أوصى الخبراء بإنشاء آلية داخل نظام عمل المخابرات تحقق نوع من التعددية فى الآراء داخل أجهزة إنتاج المعلومات والتقديرات تؤمن قدرا من المراجعة والنقد الذاتى قبل البلورة النهائية لها (مثل نظام محامى الشيطان فى أجهزة صنع القرار الأمريكية Devil's advocate التى تعمل به أجهزة المخابرات الأمريكية).

وفيما يتعلق بالانذار المبكر بالحرب، فقد أوصت لجنة التطوير بزيادة مساحة الانذار المتاحة لأجهزة المخابرات الإسرائيلية. بحيث يكون هناك إنذار بالنوايا العدائية لا يقل عن أسبوع، وإنذار آخر بقرب وقوع الحرب فى حدود ثلاثة أيام. مع الاهتمام بتعليم اللغة العربية بالنسبة لمعظم الضباط والجنود. وجعلها إجبارية لضباط المخابرات، كذلك الاهتمام بحلقة جمع المعلومات من حيث تنويع وتكثيف مصادرها، على أن تتسع لتشمل دائرة

المجال الحيوى لإسرائيل بجميع دولها، مع التركيز على دوائر البحر الأبيض والبحر الأحمر والخليج وشمال أفريقيا كأسبقية أولى، ثم باكستان وتركيا ودول آسيا الوسطى كأسبقية ثانية، مع إعطاء إنتباه خاص لنشاط المنظمات الارهابية وعناصر المقاومة الوطنية.

وسيكون هدف التطور التكنولوجى فى مجال المخابرات الإسرائيلية والاستطلاع، السعى حثيثا لتحديد وتقييم حجم التهديد المعادى، كذلك التحديد الدقيق لأهداف القوة المضادة (العسكرية)، وأهداف القيمة المضادة (غير العسكرية) للخصم/ الخصوم، ثم تقييم التأثير التدميرى فيما وراء خط الرؤية المباشرة نهار وليلا، وبحيث تكون المعلومات متوافرة فى الوقت الحقيقى دون أى تأخير، لما لذلك من أهمية من حيث العمل المتزامن مع أنظمة التعارف والتمييز الدقيقة حتى تتجنب القوات الإسرائيلية أن تقصف بعضها بعضا كما حدث فى الحروب السابقة، خصوصا مع تقلص زمن رد الفعل.

كذلك تحقيق نوع من التعاون المتبادل بين أجهزة المخابرات المختلفة داخل إسرائيل، والاجهزة المماثلة لها فى الدول الصديقة لها، خصوصا فى الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية، مع بذل جهد أكبر لإختراق أجهزة المخابرات الروسية والدول المنفصلة عن الإتحاد السوفيتى السابق بسبب إستمرار تعاونها مع الدول العربية والاسلامية فى المجالات التسليحية والتكنولوجية. هذا بالاضافة لتنظيم رقابة متبادلة داخل أجهزة المخابرات الإسرائيلية ذاتها. والاهتمام باجراء تقييمات خاصة بكل أزمة قبل نشوبها وأثنائها وبعد إنتهائها، الى جانب التقييمات الدورية. بحيث يشمل كل تقييم قسمين أحدهما يتعلق بالاحتمالات، والآخر بالنوايا.

وتعطى خطة تطوير أجهزة المخابرات إهتماما خاصا بالمخابرات العلمية، وتزويد مكاتب المخابرات فى الخارج بنسبة كبيرة من القادرين على العمل فى هذا التخصص من العمل المخابراتى، وذلك لما يحققونه من فائدة فى الحصول على أحدث المعلومات التكنولوجية التى تفيد فى تطوير وتحديث الصناعة الحربية فى إسرائيل.

ومن المعروف أن الأجهزة المسئولة عن الأمن والمعلومات فى إسرائيل هى: الموساد، والمخابرات العسكرية، وقسم الابحاث بوزارة الخارجية، وجهاز الأمن العام. ومن أهم أقسام الموساد قسم تجميع المعلومات المسئول عن المخابرات الخارجية، وله عدة مكاتب تغطى أهم مناطق العالم، كذلك وحدة العمليات السرية والتى توضع تحت القيادة المباشرة لرئيس الجهاز الحالى (دانى باتوم)، والتى أطلق عليها فى السنوات الأخيرة إسم (متسرا). وتعمل هذه الوحدة فى شكل مجموعات صغيرة فى الخارج ضد الذين يمثلون

خطرا على أمن إسرائيل، وتتضمن مهامها القيام بعمليات الاغتيال والخطف والتخريب وسرقة المواد والمعدات والوثائق اللازمة للأنشطة الدفاعية فى إسرائيل (كان لها دور بارز فى الحصول على كميات كبيرة من مواد اليورانيوم المخصب ٢٣٥ والبلوتونيوم ٢٣٩ والماء الثقيل، والمعدات والأجهزة اللازمة للمشروع النووى الإسرائيلى). ومن بين الأقسام المعاونة الهامة فى الموساد، وحدة الأبحاث التى تضم ١٥ مكتبا كل منها يتولى أحد أقسام العالم، مع التركيز على العالم العربى، كما أن هناك مكتب خاص للموضوع النووى، وتعتبر وحدة الأبحاث مسئولة أساسا عن وضع التقديرات المستقبلية، وتحليل الأحداث والأزمات الهامة. ويبلغ عدد العاملين فى جهاز الموساد ١٢٠٠ فرد. وقد خصصت إسرائيل فى عام ١٩٩٧ لأنشطة المخابرات ٨١٧ مليون دولار من ميزانيتها الدفاعية بزيادة ١٥٠ مليون دولار عن العام الماضى لمواجهة التهديدات الأمنية التى يشكلها المتطرفون العرب واليهود، وقد تم تخصيص الجزء الأكبر من هذا المبلغ وهو ٧٣٣ مليون دولار لجهازى الموساد والشين بيت المسئول عن الأمن الداخلى.

أما جهاز المخابرات العسكرية الإسرائيلية، والمسئول عن البعد العسكرى من الصراع العربى-الإسرائيلى، فهو يتبع مباشرة لرئيس الأركان، فقد إعتبر أحد الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة (مثله فى ذلك مثل أفرع القوات البحرية والجوية والبرية)، وذلك من حيث الأهمية بعد أن تشكل داخل جهاز المخابرات العسكرية فرع خاص بالاستطلاع الفضائى يتولى مسئولية تجميع وتحليل المعلومات التى يتم الحصول عليها من أقمار التجسس الإسرائيلية والأمريكية. وقد أدى نجاح إسرائيل فى اطلاق سلسلة أقمار (أوفيك) إلى تراجع إرتباط المخابرات الإسرائيلية بالولايات المتحدة فى هذا المجال، وإن كانت لا زالت إسرائيل تحصل على نسخة من الصور التى تلتقطها أقمار التجسس الأمريكية للمنطقة العربية، حيث لا تكتفى أجهزة المخابرات الإسرائيلية بالتقارير التى تصدر عن وكالة المخابرات العسكرية الأمريكية، وذلك بموجب اتفاق للتعاون الإستراتيجى بين البلدين. هذا بالاضافة لاعتماد هذه الوكالة على عناصرها التى تقوم بجمع المعلومات عن الدول الاخرى، وذلك من خلال وحدة تشغيل العملاء والجواسيس الذين يعملون تحت أغطية مختلفة، ووحدة أخرى مسئولة عن الملحقين العسكريين المتواجدين بالسفارات الإسرائيلية فى الخارج، الى جانب وحدة خاصة عن الارهاب. وفى التقرير السنوى الأخير الذى قدمته المخابرات العسكرية الى مجلس الوزراء المصغر فى مارس ١٩٩٦، أعربت عن تشاؤمها بشأن فرص السلام مع سوريا، كما تضمن التقرير رأيا يقول بأن ياسر عرفات لن

يستطيع ترسيخ سلطته فى مناطق الحكم الذاتى. وأنه رغم تراجع احتمالات الحرب مع الدول العربية، الا أن العمليات الارهابية ينتظر تصاعدها خصوصا فى كل مرحلة تتباطأ فيها أو تتوقف عملية السلام. وقد طالب هذا التقرير بضرورة التمسك بهضبة الجولان ليس فقط لكونها ذات أهمية خاصة للأمن الإسرائيلى من وجهة النظر الجيوإستراتيجية، بل أيضا من الناحية المعلوماتية بسبب الحجم الضخم والمتنوع المتواجد بها من أجهزة الرصد والحرب الإلكترونية - خصوصا فوق جبل الشيخ الذى يطل على سوريا ولبنان، لذلك يعتبر مركز (أفتيال) من المراكز الهامة فى هذا المجال.

أما جهاز الأمن العام (الشاباك) فيعتبر مسئولا عن الأمن الداخلى والمخابرات المضادة فى إسرائيل، وتعتبر مكافحة العمليات الارهابية وإجهاضها قبل وقوعها هى المهمة الرئيسية لهذا الجهاز. إلا أنه بعد حادث اغتيال رابين تدهورت سمعة هذا الجهاز كثيرا، وأضيف الى مهامه متابعة الجماعات الإسرائيلية المتطرفة والمعارضة وجماعات السلام، وكل منها تطالب برؤوس قادة إسرائيل المعارضين لتوجهاتها. ولدى جهاز الشاباك ثلاثة أقسام تنفيذية، وخمسة أقسام معاونة. ومن ضمن أقسامه، قسم الشئون العربية المسئول عن متابعة أنشطة المنظمات المشبوهة مثل منظمتى (حماس) و(الجهاد). وقد تم إعادة تنظيم هذا القسم بعد الانتفاضة، حيث أصبح يعمل فى تنسيق مع الموساد والمخابرات العسكرية من أجل تجنيد العملاء وزرعهم داخل المنظمات الارهابية. هذا بالاضافة لوجود وحدة أخرى تجتاز تدريبا خاصا وتسمى (هنزة) للعمل فى مهام المراقبة داخل المناطق المضطربة المتوقع وقوع إنتفاضات فيها وسط المناطق المحتلة، لرصد العناصر المسئولة عن إثارة الاضطرابات، ثم تصفيتها، وينتمى لهذه الوحدة عناصر من المستعربين. ويتبع الشاباك قسم الشئون غير العربية الذى يعد مسئولا عن متابعة الأنشطة المضادة للأمن الإسرائيلى فى الدول الأخرى، ومن مهامه إختراق البعثات الدبلوماسية العاملة فى إسرائيل. وكان من مهام هذا القسم فى الماضى الاتحاد السوفيتى، ويقوم حاليا باستجواب المهاجرين اليهود القادمين من روسيا وبلدان أوروبا الشرقية وأفريقيا، وباقى مناطق العالم. كما يعمل رجال الشاباك بكثافة فى منطقة جنوب لبنان بهدف رصد وتصفية عناصر المقاومة اللبنانية، ويعتبروا مسئولون عن الأمن فى جيش لبنان الجنوبى.

إنشاء مجلس للأمن القومى فى إسرائيل

نبعت فكرة إنشاء مجلس للأمن القومى فى إسرائيل من تقرير أجرانات عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، ليكون مختصا بإتخاذ القرارات الأمنية ذات

الصبغتين السياسية والعسكرية فى إسرائيل، وبحيث يقضى على التضارب فى المسئوليات والاختصاصات خصوصا بين أجهزة المخابرات، ويكون بديلا عن مجلس الوزراء المصغر، أو ما يعرف بـ (وزارة المطبخ)، ويضم بجانب المسئولين الرئيسيين فى الحكومة ورئاسة الأركان وأجهزة المخابرات، عددا من التكنوقراط والخبراء فى المسائل ا لأمنية ليساعدوا فى وضع التقديرات الأمنية وإتخاذ القرارات الهامة. ثم طرحت هذه الفكرة جانبا خلال الثمانينات والتسعينات بسبب معارضة المؤسسة العسكرية لها، ثم أثير الموضوع من جديد بتولى حكومة الليكود السلطة برئاسة ناتنياهو، المتأثر بشدة بنظام الأمن الأمريكى الذى يعتمد أسلوب مجلس الأمن القومى فى التعامل مع المسائل الأمنية ذات الصبغتين السياسية والدفاعية. وقد طالب ناتنياهو بأن يكون هذا المجلس تابعا لمكتبه، وحجته فى ذلك أن الحكومة الإسرائيلية هى التى تقوم حاليا بمهام مجلس الأمن القومى، بينما الوزراء لا يستطيعون - حتى المتخصصون منهم فى المسائل الأمنية - أن يبحثوا أو يتعمقوا فى مسائل الأمن القومى بالنظر لفرط إنغماسهم فى قضايا وزاراتهم، مما لا يتيح لهم الوقت اللازم حتى لمطالعة تقارير وتقديرات أجهزة المخابرات، وبحث المشاكل التى تواجه وزارات الدفاع والداخلية ورئاسة الأركان، وما يستتبع ذلك من دراسة وتحليل المعطيات المتغيرة باستمرار فى البيئات الداخلية والاقليمية والدولية، والاعتبارات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فى مسائل الأمن القومى، خصوصا وأن إتفاقات السلام التى وقعت حتى الآن مع الأطراف العربية لم تحقق لإسرائيل السلام والأمن الذى تنشده، بل إزدادت التهديدات والمخاطر التى يتعرض لها ليس الأمن الإسرائيلى فقط، ولكن الكيان الإسرائيلى ذاته بفعل العمليات الانتحارية التى تقوم بها عناصر المقاومة العربية فى قلب إسرائيل، وهو مالم يعرفه الشعب الإسرائيلى فى الماضى.

إلا أن هذا المشروع قد عارضه وزير الدفاع إسحق مردخاى، لأن مثل هذا المجلس للأمن القومى -فى رأيه - سيتحول فى حالة إنشائه إلى جهة منافسة للجهات الأمنية المتواجدة حاليا، وأبرزها وكالات المخابرات ورئاسة الأركان ووزارات الدفاع والخارجية والداخلية، خصوصا وأنه ليس لدى إسرائيل أية خبرة بشأن كيفية تشغيل مثل هذا المجلس، كما أنه ليس من المفروض فى رأيه أن تطبق إسرائيل كافة معطيات الواقع القائم فى الولايات المتحدة. هذا إلى جانب أن تفتيت الموضوع الواحد فى بعض الأحيان بين مؤسسات ومجالس عديدة، قد يتسبب فى الحاق الضرر بكيفية معالجة الأمور بسبب حالة التنافس التى تسود مناخ العمل فيما بينها. وقد أعطى إسحق

مردخاى مثلا على سلبيات هذا التنافس عندما أنشئت فى السنوات الأخيرة قيادة عليا للتصدى للارهاب حيث ثبت فشل هذه التجربة بعد الخلافات التى ظهرت بين القيادات الفرعية لهذه القيادة بشأن توزيع الصلاحيات والميزانية بين الجهات المسئولة عن مكافحة الارهاب، أضف إلى هذا مشاكل البيروقراطية التى دائما ما تطفح على السطح كلما إزداد عدد المؤسسات المختصة بموضوع واحد.

وسيعد نجاح أو فشل نانتياهو فى تنفيذ مشروع مجلس الأمن القومى، بمثابة مقياس واختبار لمدى قدرته على ترجمة قوته السياسية إلى سيطرة محكمة على المؤسسة العسكرية التى تتميز بالبيروقراطية الشديدة، ويميل معظم جنرالاتها إلى حزب العمل، وهذا هو السبب فيما ظهر من حرص ناتنياهو على تجاهلهم عندما إتخذ قراراته الأمنية الهامة فى الفترة الأخيرة ودون مشاورتهم، حيث كان يفاجئهم بها كما حدث فى مسألة إفتتاح نفق (حتشمونايئم) أسفل المسجد الأقصى فى سبتمبر الماضى، وإصراره على خفض الميزانية الدفاعية، وتوتير الموقف على الجبهات السورية واللبنانية والفلسطينية والمصرية فى وقت واحد.. إلى غير ذلك من القرارات التى دفعت بعض الجنرالات إلى تقديم استقالاتهم، وتقديم بعض كبار الضباط الاحتياط مذكرة إلى ناتنياهو إحتجاجا على سياسته تجاه عملية السلام.

وحاليا يعتبر ناتنياهو - بصفته رئيسا للحكومة - مسئولا مسئولية مباشرة عن قطاعات أمنية هامة فى الدولة، مثل أجهزة المخابرات، والنظام النووى، حيث يخضع رؤساء هذه القطاعات له مباشرة. كما ينبغى أن يضع ناتنياهو توقيعه على كل العمليات العسكرية التى تشنها القوات المسلحة الإسرائيلية بأفرعها المختلفة خارج حدود إسرائيل، كذلك العمليات التحتية التى تقوم بها أجهزة المخابرات فى الخارج، هذا إلى جانب بعض المسائل الأخرى مثل الميزانية الدفاعية والتصديق على المشروعات الدفاعية الرئيسية فى تطوير القوات المسلحة.

ويتكون القسم العسكرى بمكتب رئيس الوزراء من سكرتير عسكرى، ومنسق بين رئيس الوزراء وكل من رئاسة الأركان العامة، وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، ورؤساء الموساد والأمن العام، ومسجل محاضر اجتماعات رئيس الوزراء، وكذلك مسئول تبليغ تعليمات وتوجيهات رئيس الوزراء لجميع الوزارات والهيئات التابعة له بشكل مباشر خصوصا فى أوقات التوتر والأزمات. وليس للسكرتير العسكرى أية صلاحيات فعلية، وإن كانت أهمية دوره ترجع لكونه يشكل حلقة الوصل بين رئيس الوزراء والقطاع الأوسع من الضباط.

ويقول المدافعون عن فكرة إنشاء مجلس أمن قومى، أنه فى غياب هذه الهيئة لا يوجد من يقرأ ويحلل تقارير وتقديرات المخابرات التى تتدفق يومياً على مكتب رئيس الوزراء، كما لا يوجد جهاز مركزى يقوم بالتنسيق بين مختلف الأجهزة السياسية والعسكرية، وتقسيم وتوزيع المسئوليات بينها. وفى هذا الصدد يقول الجنرال احتياط (إسرائيل طال) المساعد الجديد لوزير الدفاع لشئون الأمن القومى، وهو أحد الشخصيات الشهيرة فى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية منذ الستينات، كما يعتبر الأب الروحى لسلاح المدرعات ومبتكر نظرية الدبابة الميركافا: "يعيب على الحكومات الإسرائيلية أنها لا تستعين بهيئة إستشارية أمنية متخصصة وغير تابعة لجهة حكومية، مثلما يحدث فى الحكومات التى تتحمل مسئولية الأمن وتطوير القوة العسكرية واستخداماتها، حيث ترتبط الحكومة بهيئة واحدة هى هيئة الأركان العامة، وقد ترتب على ذلك أنه عندما تريد الحكومة تقييم أية مواقف وإعداد بدائل لمتخذ القرار عند مواجهة أزمة ما، أو حسم قضية أو اتخاذ موقف معين فإنها تعتمد على هذه الهيئة - الأركان العامة - والتى من المفترض أنها تحت إشرافها وتتعامل فقط مع المسائل العسكرية بشكل رئيسى والمسائل السياسية بشكل ثانوى". والحل فى نظر الجنرال طال، هو إنشاء هيئة استشارية للحكومة، تقوم بدراسة جميع المعلومات والبيانات والتوصيات المتعلقة بالقضايا الخارجية والداخلية ذات الصبغة الأمنية، وتتيح للقيادة السياسية الاضطلاع بمسئولياتها فى قيادة الدولة أثناء الأزمات والحروب. وإلى جانب هذه الهيئة إقترح الجنرال طال إقامة قسم خاص تابع لها تكون مهمته القيام دوريا بتقييم الوضع القومى، ودراسة العوامل المؤثرة على الأمن القومى سياسياً واقتصادياً وديموجرافياً وإجتماعياً. ويضيف طال أن إنشاء مثل هذه الهيئة الاستشارية سيعفى رئاسة الأركان العامة من الأعباء المتعلقة بتخطيط مسائل الأمن القومى ذات الصبغة السياسية، ويجعلها متفرغة فقط لتنفيذ ما يتخذ من قرارات أمنية بواسطة القيادة السياسية على الصعيد العسكرى.

وقد حاول عضو الكنيست بنيامين بيجين منذ سنوات أن يفرض فكرة إقامة مجلس أمن قومى من خلال الطرق البرلمانية، وقد نجح فى إدخال بند فى قانون تأسيس الحكومة يقول: "يقوم رئيس الوزراء بتشكيل هيئة لتقديم المشورة الدائمة والتخصصية فى شتى مجالات الأمن القومى، ومن حق رئيس الوزراء تكليف هذه المجموعة الاستشارية بأعمال أخرى". إلا أن هذا التشريع لم يحقق أية فائدة، فقد قام إسحق شامير بتشكيل هيئة محدودة للأمن القومى ولكن بلا صلاحيات، وحيث إنحصرت مهام أعضائها فى

القضايا الثانوية دون الرئيسية. ثم قام رابين من بعده بتعيين مستشاره أثناء الحملة الانتخابية (حاييم أسا) ضمن هيئة مكتبه مسئولاً عن النواحى الأمنية العليا، وقد حاول (أسا) أن يشكل هيئة مستشارين، كما قام بإعداد عدة أبحاث عن مخاطر الأصولية الإسلامية، والتهديد الإيرانى لإسرائيل، كما أوصى بشراء مقاتلات قاذفة أمريكية (ف-١٥ E) القادرة على الضرب فى العمق، إلا أن (أسا) لم يلق الاهتمام المناسب من المحيطين بإسحق رابين، ولهذا ترك موقعه بعد فترة قصيرة. ثم عرض رابين هذا المنصب على (يوسى جنوسر)، إلا أنه تراجع بعد ذلك. كذلك لم يحاول بيريز تنفيذ هذا القانون، وتجاهل ملاحظات مراقب الدولة (مثل جهاز المحاسبات فى مصر) فى هذا الصدد.

ويرجع سبب عدم إهتمام كل من رابين وبيريز بفكرة مجلس للأمن القومى، أنهما كانا فى حاجة إلى تأييد جنرالات هيئة الأركان العامة لعملية السلام، خصوصاً فيما يتعلق بالانسحاب من الضفة الغربية والجولان، وهو ما يعارضه معظم الجنرالات لخطورة ذلك فى رأيهم على أمن إسرائيل. لذلك حرص كل منهما على عدم إتخاذ أية قرارات تمس وضع رئاسة الأركان العامة فيما يتعلق بمسئولياتها الأمنية من الناحية الاستشارية بجانب النواحى التنفيذية، خصوصاً وأن كلاهما تربى فى أحضان المؤسسة العسكرية، وبالتالى فقد إعتبر كل منهما أن لديه الخبرة الأمنية والسياسية التى تؤهله للتخطيط للمسائل الأمنية وتوجيه رئاسة الأركان نحو تنفيذها دونما حاجة لهيئة إستشارية متخصصة فى المسائل الأمنية. أما ناتنياهو فإنه يعتبر نفسه غير مدين بشئ للمؤسسة العسكرية، وأن إنتخابه المباشر من قبل الشعب الإسرائيلى يعطيه الصلاحية الكافية لفرض التغيير الذى يريده، بما فى ذلك تشكيل مجلس أمن قومى تحت رئاسته، خصوصاً وأن هذا المجلس لن يحل محل رئاسة الأركان أو أجهزة المخابرات، وإنما سيعمل من أجل مساعدة رئيس الوزراء على إتخاذ القرارات الأمنية الهامة. وفى هذا الصدد صرح مسئول أمنى كبير فى إسرائيل لصحيفة هاآرتس فى ١٩٩٦/٦/١٨ : "لو أعطوا هذا الهيئة الصلاحيات الواجبة، فإنه يمكنها أن تصنع الكثير، ولكن كل الأمور سوف تتوقف على مدى ما ستتمتع به من الصلاحيات والتأييد الذى سيوفره لها رئيس الوزراء". وأضاف أنه فى مقدور هيئة الأمن القومى أن تتولى مسألة التخطيط لعدة سنوات فى مجال الموارد، بما يمكن أن تضعه فى إعتبارها من تأثير العوامل الاقتصادية القومية والاجتماعية، وليس العسكرية فقط. كما يمكن كذلك لهذه الهيئة أن تقوم بمهام التنسيق بين كافة الجهات العسكرية والسياسية، وإعداد المادة التى على

أساسها سيتخذ رئيس الوزراء قراراته، كذلك رسم السياسات الأمنية بشقيها الخارجي والعسكرى، ومتابعة مسيرة السلام كما سيكون أعضاء هذه الهيئة على إتصال بهيئات مماثلة أجنبية مثل مجلس الأمن القومى الأمريكى، مع التركيز على التعاون الدولى فى المجالات الأمنية الهامة كموضوع مكافحة الارهاب، والاعداد الجيد قبل كل زيارة يقوم بها رئيس الوزراء للخارج، هذا إلى جانب تحميل هذه الهيئة فى المستقبل مسئولية تقييم وضع الأمن القومى لإسرائيل بكافة أبعاده، وهو الدور الذى تقوم به حالياً المخابرات العسكرية وهى غير مؤهلة له، وملء الفراغ الموجود حاليا داخل مجال سيطرة رئيس الوزراء، وتعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية فى **ثلاث مجالات رئيسية هى:**

أ- **المجال النووى:** حيث يتحمل رئيس الوزراء المسئولية الكاملة عن كل ما يتعلق بالمسائل الرئيسية فى المشروع النووى، وذلك لكونه رئيس لجنة الطاقة النووية. إلا أن المسئولية موزعة بالفعل بين عدة جهات مختلفة، ولا توجد جهة مركزية للتنسيق بين الجميع، فى الوقت الذى يخضع فيه رئيس لجنة الطاقة النووية لمجلس الوزراء.

ب- **المجال المخابراتى والأمنى:** يعتبر رئيس الوزراء هو المسئول المباشر عن وكالتى الموساد والأمن العام، كما يتلقى تقارير وتقديرات من المخابرات العسكرية، وبالتالى فإنه تقع تحت مسئولياته، بجانب اطلاعه وتقديره وتحليله لتقارير أجهزة المخابرات، تخصيص المهام لهذه الأجهزة ومتابعة تنفيذها بجانب مراقبة كافة أنشطتها.

ج- **مجال ترتيب الأولويات:** فلا يوجد لدى رئيس الوزراء، أو مجلس الوزراء المصغر، هيئة مسئولة تقوم بدراسة وتحديد أولويات التعامل مع القضايا الأمنية، ومخصصات الأجهزة الأمنية، خصوصا فيما يتعلق ببرامج تطوير الأسلحة والمعدات. وحتى لا تتكرر مشكلة مشروع الطائرة (لافى) الذى تقرر إلغاءه بعد أن تم تصنيع الطائرة وتجربتها. فقد أثبتت هذه التجربة فشل النظام الأمنى القائم فى التعامل مع مثل هذه المشروعات، بل فشله حتى فى توزيع الميزانية المخصصة للمسائل الأمنية المتعددة. ففى كل عام يتم توزيع الميزانية الدفاعية وفقا لاستمرارية المشروعات القائمة بغض النظر عن مدى الإحتياج لها، أو ما تتطلبه المتغيرات التكنولوجية والدفاعية الجديدة والمتوقعة من ضرورة

تعديل أو إيقاف أو إستبدال هذه المشروعات، ولكن يراعى فقط الوصول لحلول وسط بين وزارتى الدفاع والمالية.

لذلك من المهام الأساسية المنتظر أن تلقى على كاهل مجلس الأمن القومى فى حالة الموافقة على تشكيله، وضع تقديرات مستقبلية عن الأزمات المحتمل نشوبها وتؤثر على الأمن الإسرائيلى، واقتراح البدائل الممكنة أمام صانع القرار لمواجهتها، مع رسم سيناريوهات المسارات المحتملة لهذه الأزمات فى ضوء السلوك المتوقع للأطراف التى ستشترك فى هذه الأزمات، وكيفية مجابهتها سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا. هذا بالاضافة لوضع التوصيات المتعلقة بتطوير أساليب العمل فى الأجهزة التى تتعامل مع مسائل الأمن القومى. خاصة أجهزة المخابرات، ومعالجة مشاكل التنسيق الأمنى مع الدول الكبرى صاحبة المصالح فى دائرة المجال الحيوى الإسرائيلى، وأهمها الولايات المتحدة وروسيا، كذلك مع الوكالات اليهودية فى الخارج. وسوف يختص هذا المجلس أيضا بحسم المسائل التى يدور عليها خلاف بين الحكومة ورئاسة الأركان خصوصا فيما يتعلق بأمور الميزانية الدفاعية، وتطوير أنظمة تسليح معينة تتطلب تخصيص ميزانيات خاصة واستيراد أو سرقة تكنولوجيا خاصة من الخارج. هذا بالاضافة للقضايا المتفرعة عن عملية السلام، وأبرزها ما يتعلق بالتصور النهائى لحجم التنازلات عن الأراضى التى ستنسحب منها إسرائيل فى الأراضى المحتلة فى الضفة وسوريا ولبنان، والخريطة النهائية للاستيطان، والوضع النهائى لمدينة القدس، وطبيعة السلام الذى تريده إسرائيل مع جيرانها العرب، ومصير الدولة الفلسطينية المقترح اقامتها، وماذا بعد القيادات السياسية العربية المتواجدة حاليا. وبجانب قضايا عملية السلام من المتوقع أن يبحث مجلس الأمن القومى الإسرائيلى عن حلول لمشاكل أمنية أساسية ناتجة عن الضعف الجيوبوليتيكى الذى تعانيه إسرائيل، مثل المشكلة الديموجرافية، وضعف العمق الإستراتيجى، ومدى كفاية الميزانية لمواجهة احتياجات الأمن القومى. وباختصار سيكون هذا المجلس مسئولا عن صياغة غايات وأهداف إسرائيل المستقبلية على كافة الأصعدة التخصصية، وتحديد الأهداف والمهام الإستراتيجية للقوات المسلحة، ورسم إستراتيجيات تنفيذها فى المديين المتوسط والبعيد، ووضع السياسة الدفاعية للدولة، وادارة الأزمات فى حالة وقوعها، وكذلك إدارة دفة الحرب على الصعيدين السياسى والإستراتيجى.

حجم القوة البشرية العسكرية فى إسرائيل حاليا وحتى عام ٢٠١٠ :

البيان	حاليـــا	منتظر فى عام ٢٠١٠
القوات العاملة	١٧٢.٠٠٠ جندى	٣٠٠.٠٠٠ جندى
قوات الإحتياط	٤٣٠.٠٠٠ جندى	٦٠٠.٠٠٠ جندى
الحجم عند التعبئة الكاملة	٦٠٢.٠٠٠ جندى	٩٠٠.٠٠٠ جندى
القوات البرية	١٣٤.٠٠٠ جندى (عاملين)	٢١٠.٠٠٠ جندى
باقى أفرع القوات المسلحة	٣٨.٠٠٠ جندى	٩٠.٠٠٠ جندى

مشكلة الكم والكيف فى ا لجيش الإسرائيلى :

يعتبر الخلل الديموجرافى الذى تعانيه إسرائيل فى مواجهة التفوق البشرى الكاسح الذى تتمتع به الدول العربية، بمثابة المشكلة الأزلية بالنسبة للدولة العبرية، خصوصا بالنظر لانعكاساته السلبية على الصعيد العسكرى، حيث تستطيع الدول العربية أن تحشد أعدادا ضخمة من الجيوش فى مواجهة إسرائيل التى لا تستطيع مجاراتها فى ذلك. ولقد بذلت إسرائيل جهودا ضخمة من أجل حل هذه المشكلة **وذلك على صعيدين على النحو التالى:**

أ- **على صعيد زيادة حجم القوة البشرية:** وذلك بتشجيع يهود الشتات المقيمين فى بلدان أخرى على الهجرة إلى إسرائيل، ويعتبر يهود الاتحاد السوفيتى السابق وبلدان أوروبا الشرقية وأفريقيا، هم الذين تسعى إسرائيل حاليا ومستقبلا ومعها الوكالة اليهودية العالمية - لاستكمال هجرتهم إليها، باعتبار ذلك هو الهدف المباشر المطلوب تحقيقه خلال العقد القادم، هذا إلى جانب السعى لزيادة النسل اليهودى. كذلك تطبيق نظام تجنيد واحتياط صارمين يكفلان تجنيد كل شاب عند بلوغه سن ١٨ سنة ولمدة ثلاث سنوات، ثم يتحول لخدمة الاحتياط حتى سن ٥٥سنة. بالاضافة للسماح بتطوع الفتيات والنساء للعمل فى أسلحة الجيش المختلفة، مع ترشيد استخدام القوة البشرية فى أسلحة الأفرع الرئيسية بما لا يسمح ببعثرتها فى مهام وأعمال ادارية، بل الاستفادة بمعظم الطاقة البشرية فى التشكيلات القتالية وأعمال القتال بشكل رئيسى.

ب- **على صعيد تحسين المستوى الكيفى للجيش الإسرائيلى:** وذلك برفع مستوى الكفاءة القتالية للمقاتل الإسرائيلى فى جميع المجالات الصحية والذهنية والمهنية، وزيادة إحترافه العسكرى، والارتقاء بمهاراته القتالية. هذا إلى جانب السعى لاستخدام أحدث وسائل القتال فى العالم من الأسلحة

والمعدات التى تحقق إنتاج أكبر كمية من النيران الكثيفة والدقيقة والسريعة بأقل عدد من الأفراد فى الوقت والمكان المطلوبين، والاستخدام الجيد للقوات بأسلوب إقتصادى على المستويات التكتيكية والتعبوية والإستراتيجية، ورفع مستوى آداء القادة والقيادات العسكرية فى مجالات القيادة والسيطرة، مع إتباع أساليب قتال متطورة.

إلا أن كل هذه الجهود لم تحقق القضاء على مشكلات الأمن التى تؤرق إسرائيل بسبب ما تعانيه من ضعف فى قواها البشرية، خصوصا فى المستقبل حيث تتسع باستمرار الفجوة البشرية ليس فقط بين إسرائيل والدول العربية لصالح العرب، بل أيضا بين إسرائيل والسكان العرب داخلها وسكان الأراضى المحتلة، وبما يهدد بتحول إسرائيل ذاتها إلى دولة ثنائية القومية.

ما على صعيد التفوق الكيفى، فرغم الاجراءات العديدة التى تتخذها إسرائيل لتحسين نوعية جيشها حتى يكون قادرا على تعويض التفوق الكمى الذى تتمتع به الجيوش العربية، إلا أنه ثبت للقيادات العسكرية فى إسرائيل من تطبيق القانون الإنجليزى المعروف بـ (نموذج لانشستر) لحسابات التوازن بين قوة متفوقة كميا وأخرى متفوقة نوعيا، وفى ضوء التطبيق الجيد لمبدأ الحشد وتركيز الجهود فى الإتجاه الرئيسى للحرب، أنه فى مرحلة من مراحل التفوق الكمى العربى، ستتمكن الجيوش المتفوقة كميا على إسرائيل أن تتغلب عليها وتقهرها رغم ما يتمتع به جيشها من تفوق نوعى.

- **فماذا يقول قانون لانشستر ؟**

إفترض هذا القانون عدة حالات للمقارنة بين قوتين عسكريتين متساويتين مرة فى الكفاءة النوعية وفى الحجم الكمى، ومرات أخرى إختلفا فى الكفاءة النوعية والحجم الكمى. كما إفترض أيضا أن الحرب تتم على مراحل، وأن حجم كل قوة فى أية مرحلة، هو حجمها فى المرحلة السابقة ناقص ما تكبدته من خسائر.

أ- المثال الأول: تساوى فى الحشد الكمى وفى الكفاءة النوعية:

المراحل / الدولتان	نسبة الإصابة	الحشد	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
الدولة الزرقاء	٠,١	١٠٠	٩٠	٨١	٧٣	٦٦	٥٩	٥٣	٤٨	٤٣	٣٩	٣٥	٣١	٢٨
الدولة الحمراء	٠,١	١٠٠	٩٠	٨١	٧٣	٦٦	٥٩	٥٣	٤٨	٤٣	٣٩	٣٥	٣١	٢٨

توجد دولتـان (الزرقـاء والحمـراء) لكـل منـهما ١٠٠ مقـاتل، وفـى كـل مرحلة من مراحل القتال يوجد إحتمال إصابة يقـدر بـ ١٠% لكـلا الطرفيـن لاصابة الطـرف الآخـر، بـالنظر لتسـاويهما فـى الكفـاءة النوعيـة. ففـى كـل مرحلة يطلق فيها كل طرف ١٠٠ طلقة يقضى علـى ١٠ أفـراد فـى الطـرف الآخر. ولذا نجد فى المرحلة الثانية أن المتبقى لدى كـل جيـش فـى الدولتيـن ٩٠ فرد. ثم يقوم الـ ٩٠ فرد الباقين فى كل جيش بإطلاق النار على الــ ٩٠ فرد الآخرين، فيصاب ١٠% أيضا فى كل منهما بالنظر لاستمرار تساويهما فى الكفاءة النوعية، ويتبقى ٨١ فرد فى كل طرف.. وهكذا باستمرار مراحل القتال يتبقى فى النهاية لكل طرف عدد متساوى هو ٢٨ فرد.

وفى مثل هذا الوضع الذى يتساوى فيـه الكم والكيـف بيـن الدولتيـن، لا تتحقق نتائج حاسمة فى القتـال، ويـترتب علـى ذلـك تـآكل متبـادل ومتسـاوى للقوات فى الجانبين بمعدل ثابت.

ب- المثال الثانى: إختلاف فى الحشد الكمى وتساوى فى الكفاءة النوعية:

المراحل الدولتان	نسبة الإصابة	الحشد	١	٢	٣	٤	٥	٦
الدولة الزرقاء	٠,١	٢٠٠	١٩٠	١٨٢	١٧٦	١٧٣	١٧١	١٧٠
الدولة الحمراء	٠,١	١٠٠	٨٠	٦١	٤٣	٢٥	٨	صفر

فى هذا المثـال حشـدت الدولـة الزرقـاء ٢٠٠ مقـاتل فـى مواجهـة ١٠٠ مقاتل من الدولة الحمراء، أى ضعف الحجم الكمـى، فـى حيـن بقيـت الكفـاءة النوعية متساوية فى الجانبين. وبالتالى تسـتمر نسـبة الإصابـة متسـاوية فـى الطرفين ١٠%. فيكون الباقى فى الدولة الحمراء فـى المرحلـة الأولـى مـن القتال ١٠٠ فرد - (٢٠٠ × ٠,١) = ٨٠ فرد. والباقى فى الدولة الزرقاء فى نفس المرحلة الأولى (٢٠٠ فرد - ١٠٠ × ٠,١) = ١٩٠ فرد. وهكـذا مع استمرار مراحـل القتـال، سـنجد أنـه فـى المرحلـة السادسـة تنجـح الدولـة الزرقاء المتفوقة كميـا فـى إبـادة قـوات الدولـة الحمـراء، ويبقـى لـدى الدولـة الزرقاء ١٧٠ مقاتل من الـ ٢٠٠ مقاتل الذيـن كـانوا لديـها فـى بدايـة القتـال، وتنتـهى الحرب بسرعة فى المرحلة السادسة.

ج- المثال الثالث: تساوى فى الحشد الكمى، مع اختلاف فى الكفاءة النوعية:

المراحل الدولتان	نسبة الإصابة	الحشد	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
الدولة الزرقاء	٠,٢	١٠٠	٩٠	٨٢	٧٦	٧١	٦٨	٦٧	٦٧
الدولة الحمراء	٠,١	١٠٠	٨٠	٦٢	٤٦	٣٠	١٦	٣	صفر

يلاحظ فى هذا المثال أن الحشد الكمى متساوى بين الدولتين، ولكن نوعية الكفاءة القتالية لقوات الدولة الزرقاء ضعف الكفاءة النوعية لقوات الدولة الحمراء. لهذا تنجح قوات الدولة الزرقاء فى تكبيد قوات الدولة الحمراء خسائر قدرها ٢٠ فرد فى المرحلة الأولى

١٠٠ فرد زرقاء × ٢

(١٠٠ فرد فى الدولة الحمراء - ------------------) = ٨٠ مقاتل باقين فى الدولة الحمراء

١٠

بعد أول مرحلة اشتباك بينهما. فى حين تكون خسائر الدولة الزرقاء فى المرحلة الأولى ١٠ أفراد فقط والمتبقى ٩٠ فرد فى المرحلة الأولى.

١٠٠ فرد حمراء × ١

(١٠٠ فرد فى الدولة الزرقاء - ------------------) = ٩٠ مقاتل باقين فى الدولة الزرقاء.

١٠

وباستمرار القتال بنفس المعدل، سنجد أن الدولة الزرقاء المتفوقة نوعيا تتقدم وتنتصر فى المرحلة السابعة من القتال، ويتبقى لها ٦٧ فرد بعد أن تتمكن من إبادة أفراد الدولة الحمراء.

د- المثال الرابع : تفوق نوعى بقيمة الضعف عند أحد الأطراف، فى مقابل تفوق كمى عند الطرف الآخر بقيمة الضعف.

المراحل الدولتان	نسبة الإصابة	الحشد	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
الدولة الزرقاء	٠,٢	١٠٠	٨٠	٦٢	٤٦	٣٠	١٦	٣	صفر
الدولة الحمراء	٠,١	٢٠٠	١٨٠	١٦٤	١٥٢	١٤٢	١٣٦	١٢٣	١٢٣

يفترض فى هذا المثال أن الدولة الزرقاء متفوقة فى الكفاءة النوعية بضعف مستوى الكفاءة النوعية فى الدولة الحمراء، فى حين تتفوق الدولة الحمراء كميا على الدولة الزرقاء بقيمة الضعف. فعند نهاية القتال فى المرحلة الأولى نجد أن : المتبقى من مقاتلى الدولة الحمراء

= (٢٠٠ فرد فى الدولة الحمراء - (١٠٠ فرد زرقاء x ٢) / ١٠) = ١٨٠ مقاتل

فى حين يكون : المتبقى من مقاتلى الدولة الزرقاء

= (٢٠٠ فرد فى الدولة الزرقاء - (٢٠٠ فرد حمراء x ١) / ١٠) = ٨٠ مقاتل

وباستمرار القتال، وتقدم الدولة الحمراء فى إحداث خسائر فى الدولة الزرقاء نتيجة التفوق الكمى الذى تتمتع به قوات الدولة الحمراء، فسنجد أن القتال ينتهى مبكرا فى المرحلة السابعة، حيث تنجح قوات الدولة الحمراء فى إبادة الدولة الزرقاء، ويتبقى فى الدولة الحمراء ١٢٣ مقاتل. وهو ما يثبت أن الخصم إذا ما كان متفوقا فى الحشد الكمى بنسبة الضعف، فإنك لا تستطيع هزيمته حتى ولو كنت متفوقا عليه نوعيا بقيمة الضعف أيضا. وهنا يبرز لنا أن المحصلة النهائية لفاعلية أية قوة ليس فقط فى النوعية مقابل الكمية، حيث يتأكد تأثير التفوق الكمى بوضوح فى تحقيق النصر.

هـ- المثال الخامس: تفوق نوعى بقيمة أربعة اضعاف، فى مقابل تفوق كمى بقيمة الضعف

المراحل الدولتان	نسبة الإصابة	الحشد	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
الدولة الزرقاء	٠,٤	١٠٠	٨٠	٦٤	٥١	٤١	٣٣	٢٦	٢١	١٧	١٣	١١	٩	٧	٥	٤
الدولة الحمراء	٠,١	٢٠٠	١٦٠	١٢٨	١٠٢	٨٢	٦٦	٥٢	٤٢	٣٤	٢٧	٢١	١٧	١٤	١١	٩

فى هذا المثال يبلغ الحشد الكمى لقوات الدولة الحمراء ضعف حجم قوات الدولة الزرقاء، فى حين تتفوق الدولة الزرقاء من حيث نوعية الكفاءة القتالية بقيمة أربعة أضعاف مستوى الكفاءة القتالية عند الدولة الحمراء.

وعندما يبدأ القتال تظهر نسبة تفوق كمى فى القوات تقدر بـ ٢:١ لصالح الدولة الحمراء المتفوقة كميا، ولكن يلاحظ فى هذه الحالة أن القتال سيستغرق وقتا طويلا مع استمرار نسبة ٢:١ طول الوقت حتى ينتهى بانتصار غير حاسم للدولة المتفوقة كميا، وبعد أن تكون قد تكبدت خسائر ذات مغزى.

و- وعند تطبيق مبدأ التفوق الكمى فى الحشد وتركيزه فى اتجاه المجهود الرئيسى، للاستفادة به فى هزيمة العدو على مراحل عند التعادل فى القوى كما ونوعا:

١- المرحلة العملياتية الأولى:

تحشد الدولة الزرقاء ٨٠% من قواتها لهزيمة ٣٠% فقط من قوات الدولة الحمراء، وذلك على أربعة مراحل قتالية، على اعتبار أن الـ ٢٠% الباقية من الدولة الزرقاء ستقوم بإشغال وتضليل وارباك ٧٠% من قوات الدولة الحمراء

المراحل / الدولتان	نسبة الإصابة	الحشد	١	٢	٣	٤
الدولة الزرقاء	٠,١	٨٠	٧٧	٧٥	٧٣	٧٢
الدولة الحمراء	٠,١	٣٠	٢٢	١٤	٧	صفر

الأفراد الباقين فى قوات الدولة الحمراء بعد المرحلة الولى من القتال:

$$\text{٣٠ فرد فى الدولة الحمراء} - \frac{\text{٨٠ فرد زرقاء} \times \text{١}}{\text{١٠}} = \text{٢٢ فرد فى الدولة الحمراء}$$

الأفراد الباقين فى قوات الدولة الزرقاء بعد المرحلة الأولى من القتال:

$$\text{٨٠ فرد فى الدولة الزرقاء} - \frac{\text{٣٠ فرد حمراء} \times \text{١}}{\text{١٠}} = \text{٧٧ فرد فى الدولة الزرقاء}$$

وباستمرار القتال على هذا النحو يمكن إبادة هذا الجزء من قوات الدولة الحمراء (٣٠% من إجمالى حجم قوتها) ويبقى لدى الدولة الزرقاء ٧٢ فرد

٢- المرحلة العملياتية الثانيـة:

• تستفيد الدولة الزرقاء بالحجم المتبقى لديها (٧٢ فـرد) فـى تدمير ٣٠% أخرى من الـ ٧٠% المتبقيـة لـدى الدولـة الحمـراء، علـى أن يتـم إشغـال الــ ٤٠% المتبقين مـن الدولـة الحمـراء بواسطة قـوة الـــ ٢٠% المخصصـة للاشغال والخداع من قبل الدولة الزرقاء منذ بداية الحرب.

المراحل / الدولتان	نسبة الإصابة	الحشد	١	٢	٣	٤	٥
الدولة الزرقاء	٠,١	٧٢	٦٩	٦٧	٦٥	٦٤	٦٤
الدولة الحمراء	٠,١	٣٠	٢٢	١٦	٩	٣	صفر

حيث يمكن إبادة هذا الجزء الثانى من قوات الدولة الحمراء فى المرحلة القتالية الخامسة من المرحلة العملياتية الثانية الرئيسية، ويتبقـى لـدى الدولـة الزرقاء ٦٤ فرد.

٣- المرحلة العملياتية الثالثـة:

بنهاية المرحلة العملياتية الثانية يتبقـى للدولـة الزرقـاء ٦٤% + ٢٠% (قوة الإشغال) = ٨٤% من قواتها، وذلك فى مواجهـة ٤٠% مـن قوات الدولة الحمراء بعد إبادة ٦٠% من قواتها على مرحلتيـن عمليتيـن كـل ٣٠%.

المراحل / الدولتان	نسبة الإصابة	الحشد	١	٢	٣	٤	٥
الدولة الزرقاء	٠,١	٨٤	٨٠	٧٧	٧٣	٧١	٦٤
الدولة الحمراء	٠,١	٤٠	٣١	٢٣	١٥	٧	صفر

يتضح من هذا المثال أنه يمكن فى نهاية المرحلة العملياتية الثالثـة إبـادة الـ ٤٠% الباقية من قوات الدولة الحمراء، وذلك علـى خمس مراحل قتالية فرعية، ويتبقى فى الدولـة الزرقـاء ٦٤ فـرد (أى ٦٤% مـن قوتـها الأصليـة التى بدأت بها الحرب).

الخلاصـة :

أ- تـبرز هـذه النمـاذج أهميـة التفوق الكمـى وحشـده بمـهارة فـى إتجـاه المجهود الرئيسى للـهجوم أو الدفـاع عندمـا تتعـادل الكفـاءة النوعيـة للقوتيـن

المتضادتين. وعندما يتعادل الحشد الكمى فى القوة تتفوق الدولة ذات التفوق النوعى.

ب- أما إذا تفوق جيش ما نوعيا فى الكفاءة القتالية بما يساوى الضعف، فى مقابل جيش متفوق كميا بقيمة الضعف أيضا، فإن الجيش المتفوق كميا يمكنه الإنتصار بسهولة.

ج- ولكن إذا حدث تفوق نوعى قيمته أربعة أضعاف فى مقابل خصم يتفوق كميا بما يساوى الضعف فقط، فإن القتال يستغرق فترة طويلة، ويحدث إستنزاف متبادل فى القوات، وينتهى بنسبة ١:٢ لصالح الدولة المتفوقة كميا.

د-كما يمكن باستخدام هذا القانون تجزئة قوة الخصم وتدميرها على مراحل، وذلك على أساس شغل الجزء الأكبر من قوة الخصم بواسطة قسم صغير من قواتنا فى حدود ٢٠% منها. وقد طبقت إسرائيل هذا الأسلوب حرفيا فى حرب ١٩٦٧ على الجبهة المصرية فى سيناء، وذلك حين خصصت كتيبة مشاة ميكانيكية مدعمة بسرية دبابات لخداع وتضليل الجيش المصرى، بأن نشرتها وأخذت تحركها على المحور الجنوبى (شرق منطقة التمد ونخل)، وبذلك نجحت فى جذب وتثبيت ما يساوى فرقتين مصريتين على المحور الجنوبى من سيناء، بينما قامالحجم الأكبرمن القوات الإسرائيلية بشن الهجوم الرئيسى على المحورين الشمالى والأوسط، وبذلك نجح فى تدمير القوات المصرية المتواجدة على هذين المحورين بالتتالى.

هـ- من هنا تبرز مشكلة إسرائيل فى أن اعتماد نظرية أمنها على التفوق النوعى فقط، يعتبر خطأ فادح إذا لم تقرنه بتفوق كمى هى فى الواقع غير قادرة على تحقيقه بالنظر لعجزها الديموجرافى المعروف، وهو ما ينبغى على الدول العربية أن تستغله بالتطبيق الأمثل لمبدأ حشد القوى فى الاتجاهات الرئيسية للعمليات.

و- لذلك تركز خطط تعبئة الاحتياط فى إسرائيل التى تتم على مراحل سريعة، أنه فى خلال الـ١٢ ساعة الأولى من إعلان التعبئة يتم تعبئة ٥٠% من الإحتياط، ثم ترتفع هذه النسبة إلى ٨٠% خلال ٢٤ ساعة، لتصل إلى درجة التعبئة القصوى (مائة فى المائة) خلال ٤٨ ساعة.

زيادة الثقل النيرانى للتشكيلات البرية:

تبدى القيادات العسكرية الإسرائيلية إهتماما كبيرا بزيادة الثقل النيرانى للتشكيلات البرية، باعتبار ذلك ركن أساسى فى الإرتقاء بالكفاءة النوعية لهذه التشكيلات. حيث تتوقف الكفاءة النوعية لأى سلاح على قدرته على

إنتاج النيران لاصابة الهدف المعادى، وإحداث التأثير الفعال فيه إما بالتدمير أو بالإبادة، أو الإسكات، أو الإزعاج، طبقا لحجم هذا التأثير، وبما يوقف صلاحية هذا الهدف ويمنعه من الاستمرار فى القتال إيقافا كاملا أو مؤقتا.

وهذا التأثير النيرانى للسلاح أو المعدة القتالية يتوقف على مواصفاته الفنية والتكتيكية، من حيث القدرة على انتاج النيران (معدل النيران) ودقتها، والمدى المؤثر لها، والقدرة على المناورة بالسلاح والنيران نتيجة ما يتمتع به من خفة حركة ومرونة فى الاستخدام. هذا بالاضافة لعوامل أخرى مؤثرة مثل القدرة على الوقاية الذاتية التى تجنبه الاصابة والتدمير والخروج من المعركة، وحجم الذخيرة المصاحبة للسلاح ونوعياتها، وبما يؤثر بشكل مباشر على قدرة السلاح على مواصلة القتال.. إلى غير ذلك من العوامل الفنية والتكتيكية.

ومن ثم يمكن تعريف الكفاءة النوعية للسلاح أو المعدة فى قدرته على التأثير فى الهدف المعادى، وإنزال العقاب به فى الوقت والمكان المناسبين، مع بقاء السلاح سليما وقادرا على مواصلة القتال وتنفيذ مهام أخرى. وبصفة عامة يعتبر إنزال العقاب بالعدو هو الهدف النهائى للتكتيك أو الإستراتيجية العسكرية على حد سواء. وفى هذا المعنى يقول الإستراتيجى الإنجليزى ليدل هارت: "إن الإستراتيجية لا تعنى فقط تحريك القوات طبقا لدورها فى الحرب، ولكن تعنى التأثير أيضا فى العدو".

أما قوة النيران وتأثيرها، فتعرف بأنها (الثقل النيرنى)، وهى أحد الحقائق التى توضع أمام القادة وهيئات القيادة لحساب التوازن العسكرى، واختيار أفضل نظم التسليح والمعدات والذخائر التىتزيد من الثقل النيرانى للتشكيلات المقاتلة، وبالتالى للجيش كله، وإنعكاس ذلك على خطط العمليات. ففى العقيدة العسكرية الروسية يجرى حساب الثقل النيرانى لمدفعية الضرب غير المباشر، وللصواريخ أرض/أرض، والتى تترجم إلى مدى التأثير بالاسكات أو التدمير أو الابادة فى مساحة الأهداف المعادية. يضاف إلى ذلك قدرة أسلحة الرمى المباشر بمختلف أنواعها والدبابات من حيث قدرتها على تدمير المدرعات المعادية أو صدها. أما فى العقائد العسكرية الغربية، فإن للثقل النيرانى أيضا مفاهيمه فى التوازن العسكرى للقوات البرية. فعلى سبيل المثال تقدر المدرسة العسكرية الأمريكية قوة التشكيل بوزن الثقل النيرانى الذى تنتجه أسلحة هذا التشكيل فى الدقيقة الواحدة طبقا لمعدلات الرمى، أو عند إستهلاك الوحدة النارية لكل عيار من أعيرة هذه الأسلحة. أما قيادات حلف الناتو فإنها تبنى تقديراتها لصد الحشود الضخمة التى تتوقعها من جانب الدبابات الروسية عند زحفها غربا على قدرات الأسلحة

المضادة لها من مدفعية وصواريخ الرمى المباشر والدبابات، كذلك الصواريخ المضادة للدبابات التى تحملها الهليوكبترات. وسنتبع فى حساباتنا للثقل النيرانى للتشكيلات البرية الإسرائيلية الأسلوب الروسى، ليمكن فى ضوئه أن تجرى أية دولة عربية حساب الثقل النيرانى لتشكيلاتها البرية، وتقارن وتقدر نسبة التوازن العسكرى القائم بينها وبين إسرائيل فى ضوء تنظيم القوات البرية لكل دولة عربية، والذى يختلف من دولة لأخرى. ويعتمد هذا الأسلوب فى الحساب على حصر عدد قطع الأسلحة فى كل تشكيل قتالى برى، وضرب عدد قطع كل نوع من الأسلحة x وزن الذخيرة بالطن التى يحملها معه هذا السلاح أثناء القتال (ويطلق عليها الوحدة النارية) وذلك دون امداد إضافى، ثم حساب إجمالى أوزان الأسلحة فى كل تشكيل ثم فى كل التشكيلات البرية.

- **الفرقة المدرعة الإسرائيلية الثقيلة:** تتشكل أساسا من ثلاث لواءات مدرعة كل ١١١ دبابة بإجمالى ٣٣٣ دبابة، وهو تنظيم يستطيع أن يواجه الفرقة المشاة الميكانيكية السورية المكونة من (٢ لواء مدرع × ٢٠ دبابة + ٢ لواء ميكانيكى × ٤٠ دبابة = ٣٢٠ دبابة). ثم أوجدت إسرائيل تنظيما آخر لفرقة مدرعة ثقيلة، أضافت فيه لواء مدرع، بحيث أصبحت تتكون من ٣ لواء مدرع ولواء ميكانيكى (٣ لواء مدرع x ١١١ دبابة + لواء ميكانيكى x ٥٠ دبابة = ٣٨٠ دبابة) وذلك لتكون أكثر قدرة على مواجهة الفرقة المدرعة السورية (٣ لواء مدرع x ١٢٠ دبابة + لواء ميكانيكى x ٤٠ دبابة = ٤٠٠ دبابة).

- **الفرقة المدرعة الإسرائيلية الخفيفة :** تتشكل من لواء مدرع، أو ٢ لواء مدرع ولواء ميكانيكى (أى من ٢٢٢ دبابة إلى ٢٦٩ دبابة)، وتستطيع هذه الفرقة أن تواجه الفرقة المدرعة أو الميكانيكية المصرية والفرقة المدرعة الأردنية (٢ لواء مدرع + لواء ميكانيكى = ١٨٢ دبابة تقريبا).

- **الفرقة المشاة الإسرائيلية:** ولها تنظيمات مختلفة، فهى إما مشكلة من ٢ لواء مشاة بدون دبابات، أو ٢ لواء مشاه ميكانيكى (بها ٩٤ دبابة)، أو تشكيل خاص من لواء مشاه + لواء ميكانيكى + ٢ لواء مظلى (بها ٤٧ دبابة فقط).

• ويصل الحجم الحالى لجيش إسرائيل إلى حوالى ٦١ لواء، يمكن أن يشكل منهم حوالى ١٥-١٦ فرقة، من المتوقع أن يدخل فى تركيبها التنظيمى من ٤٥ إلى ٤٨ لواء مدرع وميكانيكى ومشاه، والباقى لواءات مستقلة نصفها تقريبا من المظلات والابرار الجوى والبحرى. ونظرا لأن حوالى ٥٦% من إجمالى حجم الجيش الإسرائيلى يتكون من وحدات مدرعة، لذلك فإن التشكيل الغالب هو المدرع (من النوع الثقيل الثلاثى أو الرباعى التنظيم، أو النوع الخفيف الثلاثى أو الثنائى التنظيم). لذلك سيتم حساب الثقل النيرانى للفرقة المدرعة الإسرائيلية رباعية التنظيم (٣ لواء مدرع + لواء ميكانيكى) باعتبارها أكثر الفرق الإسرائيلية ثقلا نيرانيا، والتى ستواجه التشكيلات المدرعة العربية. كذلك حساب الثقل النيرانى للفرقة المدرعة الإسرائيلية الخفيفة ثلاثية التنظيم (٢ لواء مدرع + لواء ميكانيكى) باعتبارها التشكيل الإسرائيلى الذى سيواجه التشكيلات الميكانيكية والمشاة العربية.

أ- الثقل النيرانى للفرقة المدرعة الثقيلة (٣ لواء مدرع + لواء ميكانيكى):

أفراد ٢٠٠٥٠ فرد، ٣٨٠ دبابة ١٢٠مم ميركافا، ٨٤٥ عربة مدرعة.

البيان	أسلحة صغيرة						مدفع دبابة	أسلحة رمى مباشر				أسلحة رمى غير مباشر						المجموع
												فى اللواء			فى مجموعة المدفعية			
	مسدس ٩مم	بندقية آلية	رشاش قصير	رشاش خفيف	رشاش متوسط	مجموع		قاذف م.د	مدفع ١٠٦مم	صاروخ م.د	مجموع	هاون ٨١مم	هاون ١٢٠مم	هاون ١٦٠مم	مدفع ١٥٥مم	مدفع ١٧٥مم	راجمة صواريخ	
عدد القطع	٣٩٩٢	٩٦٣١	٧٢٢٣	٩٤١	١٢٥٤	-	٣٨٠	١٧٠	٤	١٥٦	-	٣٦	٨	١٢	٣٦	١٢	١٢	-
وزن المقذوف (كجم)	٠,٠١٢	٠,٠٢٤	٠,٠١٢	٠,٠٣	٠,١٧	-	١٩	٥,٦	١٩,٤	١٧,٤	-	٥	١٥	٤٥	٤٣,٨	٦٦,٦	٦٦	-
الوحدة النارية (طلقات)	٢٤	٢٥٠	١٨٠	٢٥٠٠	٢٥٠	-	٦٢	١٠	٤٠	٨	-	١٠٠	٨٠	٥٠	٦٠	٦٠	١١٧	-
الثقل النيرانى للفرقة (طن)	٣,١٥	٥٧,٧٨	١٥,٦٠	٧٠,٥٧	٥٣,٢٩	١٩٨,٤	٤٤٧,٦٤	٩,٥٢	٢,٤٦٤	٢١,٧١	٣٣,٦٩	١٨,٠	٩,٦	٢٧,٠	٩٦,٦	٤٧,٩٥	٩٢,٦٦	٢٩١,٨

- يتضح لنا من الحسابات السابقة النتائج الآتية فى الفرقة المدرعة الثقيلة رباعية التنظيم
  ١- ثقل الأسلحة الصغيرة ١٩٨,٤ طن بنسبة ٢٠,٤%
  ٢- ثقل التسليح الرئيسى للدبابات (المدفع) ٤٤٧,٧ طن بنسبة ٤٦,١%
  إجمالى نسبة أسلحة الضرب المباشر ٤٩,٦%
  ٣- ثقل أسلحة الضرب المباشر ٣٣,٧ طن بنسبة ٣,٥%
  ٤- ثقل أسلحة الضرب غير المباشر ٢٩١,٨ طن بنسبة ٣٠%
  ٥- إجمالى الثقل النيرانى للفرقة باستهلاك وحدة نارية واحدة يصل إلى ٩٧١,٦ طن

ب- الثقل النيرانى للفرقة المدرعة الخفيفة (٢ لواء مدرع + لواء ميكانيكى)

أفراد : ١٥١٤٤ فرد ، ٢٦٩ دبابة ، ٦٤٨ عربة مدرعة

البيان	أسلحة صغيرة						مدفع دبابة	أسلحة رمى مباشر				أسلحة رمى غير مباشر						
												فى اللواء			فى مجموعة المدفعية			مجموع
	مسدس ٩مم	بندقية آلية	رشاش قصير	رشاش خفيف	رشاش متوسط	مجموع		قاذف م.د	مدفع ١٠٦مم	صاروخ م.د	مجموع	هاون ٨١مم	هاون ١٢٠مم	هاون ١٦٠مم	مدفع ١٥٥مم	مدفع ١٧٥مم	راجمة صواريخ	
عدد القطع	٣٩٩٢	٩٦٣١	٧٢٢٣	٩٤١	١٢٥٤	-	٣٨٠	١٧٠	٤	١٥٦	-	٣٦	٨	١٢	٣٦	١٢	١٢	-
وزن المقذوف (كجم)	٠,٠١٢	٠,٠٢٤	٠,٠١٢	٠,٠٣	٠,١٧	-	١٩	٥,٦	١٩,٤	١٧,٤	-	٥	١٥	٤٥	٤٣,٨	٦٦,٦	٦٦	-
الوحدة النارية (طلقات)	٢٤	٢٥٠	١٨٠	٢٥٠٠	٢٥٠	-	٦٢	١٠	٤٠	٨	-	١٠٠	٨٠	٥٠	٦٠	٦٠	١١٧	-
الثقل النيرانى للفرقة (طن)	٣,١٥	٥٧,٧٨	١٥,٦٠	٧٠,٥٧	٥٣,٢٩	١٩٨,٤	٤٤٧,٦٤	٩,٥٢	٢,٤٦٤	٢١,٧١	٣٣,٦٩	١٨,٠	٩,٦	٢٧,٠	٩٦,٦	٤٧,٩٥	٩٢,٦٦	٢٩١,٨

• يتضح لنا من الحسابات السابقة النتائج الآتية فى الفرقة المدرعة الخفيفة (ثلاثية التنظيم)

١- ثقل الأسلحة الصغيرة ١٤٧,١ طن بنسبة ١٨,٨%

٢- ثقل التسليح الرئيسى للدبابات ٣١٦,٩ طن بنسبة ٤٠,٥%

٣- ثقل أسلحة الضرب المباشر ٢٧,٠ طن بنسبة ٣,٤%

إجمالى نسبة أسلحة الضرب المباشر ٤٣,٩%

٤- ثقل أسلحة الضرب غير المباشر ٢٩١,٨ طن بنسبة ٣٧,٣%

٥- إجمالى الثقل النيرانى للفرقة بإستهلاك وحدة نارية واحدة يصل إلى ٧٨٢,٨ طن

أبرز معالم الثقل النيرانى فى الفرق المدرعة الإسرائيلية الثقيلة والخفيفة

نلاحظ تواجد توازن بين عناصر الثقل النيرانى أبرز معالمه تتمثل فى الآتى:

أ- أن الثقل النيرانى للتسلح الرئيسى للدبابات يصل إلى حوالى نصف إجمالى الثقل النيرانى فى الفرقة، مما يعنى قدرة التشكيل على تنفيذ مهامه التى تتفق مع طبيعته كتشكيل مدرع

ب- الثقل النيرانى لأسلحة الرمى غير المباشر تأتى فى المرتبة الثانية، وتشكل حوالى الثلث، وهو ما يعنى أيضا توفر عنصر المعاونة النيرانية المباشرة الفعالة لقوة التأمين والمعاونة النيرانية الرئيسية داخل التشكيل، وهى متنوعة المدايات من ٣كم إلى أكثر من ٤٠كم.

ج- الثقل النيرانى لأسلحة الرمى المباشر يستكمل الثقل النيرانى للفرقة المدرعة، بحيث يشكل مع الثقل النيرانى للدبابات حوالى ٥٠% من إجمالى الثقل النيرانى للفرقة. وبما يحقق قدرة الفرقة المدرعة الخفيفة على صد وتدمير الدبابات المعادية: ١٨٦ دبابة معادية، وقدرة فى الفرقة المدرعة الثقيلة على صد وتدمير الدبابات المعادية = ٢٤٠ دبابة معادية، (وذلك باستخدام معامل صد مضاد للدبابات = كل دبابة أو قطعة مضادة للدبابات قادرة على صد وتدمير ١,٥ دبابة معادية)

د- الثقل النيرانى للأسلحة الصغيرة يلعب أيضا دورا فعالا فى إجمالى ثقل التشكيلات، وهو ما يعنى بالتالى قدرة التشكيلات المدرعة الإسرائيلية على التعامل والتأثير مع تشكيلات المشاه المعادية.

- **عوامل أخرى تؤثر فى الثقل النيرانى الكفاءة النوعية للتشكيلات البرية:**

أ- تدخل عوامل أخرى يكون لها تأثير فى زيادة الثقل النيرانى للتشكيل المقاتل بالاضافة للخصائص الفنية والتكتيكية للسلاح، وبالتالى فى رفع كفاءته النوعية، مثل خفة الحركة، والقدرة على المناورة، وكفاءة العامل البشرى وراء السلاح أو معدة القتال.. الخ. وهى كلها عوامل يمكن إدخالها عن طريق معاملات تضيف أو تنقص من الثقل النيرانى للتشكيل المقاتل. فإذا أخذنا على سبيل المثال عدد العربات المدرعة فى الفرقة كمؤشر لخفة الحركة، فسوف نجد أن الفرقة المدرعة الإسرائيلية خفيفة الحركة المكونة من ثلاثة لواءات بها ١٥١٤٤ فرد وتحوى ٦٤٨ عربة مدرعة، أى بمتوسط عربة مدرعة لكل ٢٣,٤ فرد، وفى الفرقة المدرعة الثقيلة توجد عربة مدرعة لكل ٢٣,٧ فرد. وبنفس الاسلوب يمكن حساب عامل خفة الحركة

فى الفرق المدرعة والميكانيكية بالجيوش العربية لحساب المقارنة وقياس الميزان العسكرى. أما العامل البشرى، فهو عامل تقديرى يتوقف على مستى الكفاءة الصحية والبدنية والمهنية والثقافية والاجتماعية، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى.. الخ، مقارنة بمثيله فى الجيوش العربية.

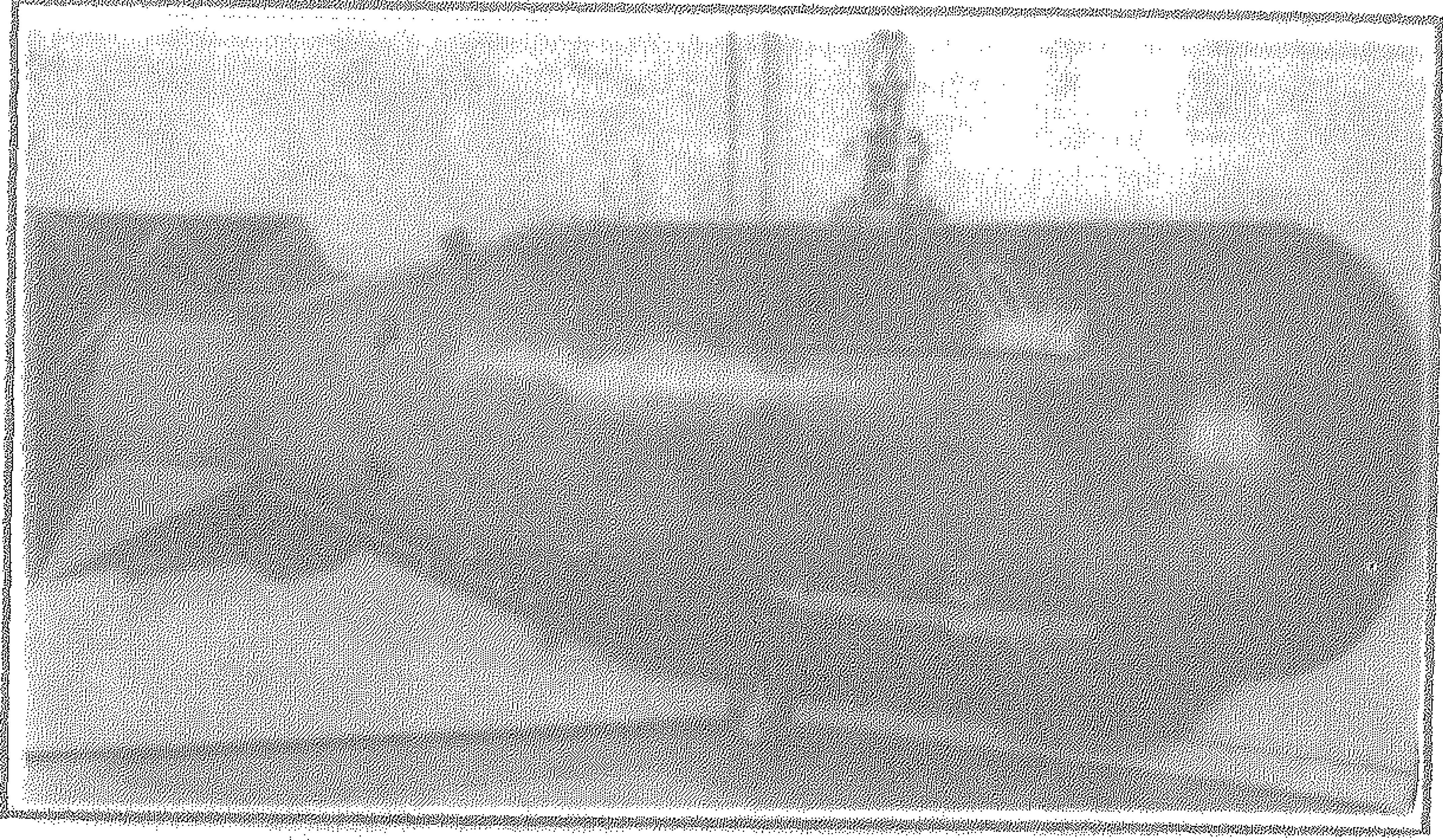
ب- يضاف إلى ذلك عامل آخر مؤثر فى الكفاءة النوعية يتمثل فى نوعية الدبابة الميركافا المسلحة بها الفرق المدرعة الإسرائيلية، فهى ذات مدفع ١٢٠مم، ومحرك قوة ١٢٠٠ حصان يزيد من قدرتها على المناورة، بالاضافة لقوة تدريعها، ورفع قدرتها على حمل الذخيرة إلى ٨٥ طلقة مدفع متنوعة الاستخدام، وتزويدها بمعدات إدارة النيران تعمل بالليزر تمكنها من القتال ليلا وإصابة الأهداف بدقة عالية، وهو ما يمنحها ميزات نوعية فى الأداء القتالى على الدبابات الروسية ت-٧٢، ت-٨٠، وبالتالى قدرة أطول على البقاء، خصوصا مع تحميلها بعشرة أفراد قادرين على حمايتها من الصواريخ المضادة للدبابات.

ج- ولما كانت المعاونة الجوية للتشكيلات المدرعة الإسرائيلية تعتبر عاملا أساسيا فى دعم أعمال قتالها بما تقدمه من مساندة نيرانية، وهو ما يتفوق به على نظائرها فى الجيوش العربية التى تعتمد معظمها بشكل أساسى على المعاونة النيرانية التى تقدمها وحدات المدفعية، فإننا نجد فى المساندة الجوية للتشكيلات البرية الإسرائيلية ما يزيد من ثقلها النيرانى ويعطيها ميزة تتفوق بها على التشكيلات البرية العربية، خصوصا مع ما تحمله المقاتلات الإسرائيلية من ذخائر جو/أرض موجهة وحرة توفر دعما نيرانيا مباشرا للتشكيلات البرية. ويمكن حساب الثقل النيرانى الذى يشكله **الدعم الجوى على النحو التالـــى:**

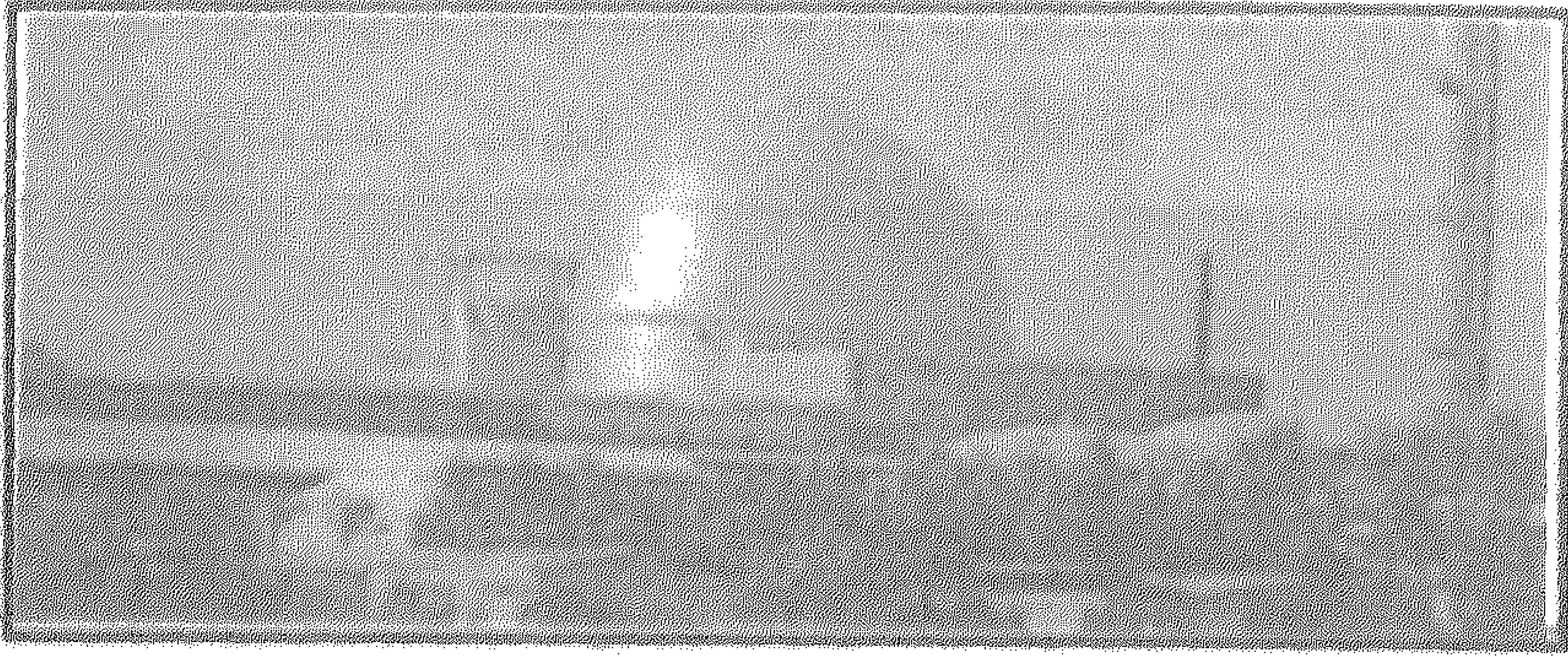
١- ١٠٠ طائرة ف-١٥ x حمولة كل منها ٥ طن ذخيرة مخصصة للمعاونة الارضية = ٥٠٠ طن.
٢- ١٠٠ طائرة فانتوم ٢٠٠٠ x ٥ طن حمولة ذخيرة "   "   "   " = ٥٠٠ طن.
٣- ٣٥٠ طائرة ف-١٦ x ٧ طن حمولة الذخيرة مخصصة للمعاونة الأرضية = ٢٤٥٠ طن.
٤- ١٠٠ طائرة كفير x ٥ طن حمولة ٥ طن حمولة ذخيرة مخصصة للمعاونة الأرضية= ٥٠٠ طن

بإجمالى فى الطلعة الواحدة ٣٩٥٠ طن نيران يمكن قذفها ضد أهداف أرضية. فإذا وضعنا فى الاعتبار أن متوسط الطلعات فى اليوم الواحد للطائرة الواحدة هو ثلاث طلعات، فإن الثقل النيرانى يصل فى اليوم الواحد إلى ١٠٨٥٣ طن. وبتوزيع هذا الثقل النيرانى على ٢٠ فرقة متنوعة فى الجيش الإسرائيلى، فإن نصيب كل منها يصل إلى ٥٤٢ طن إضافى.

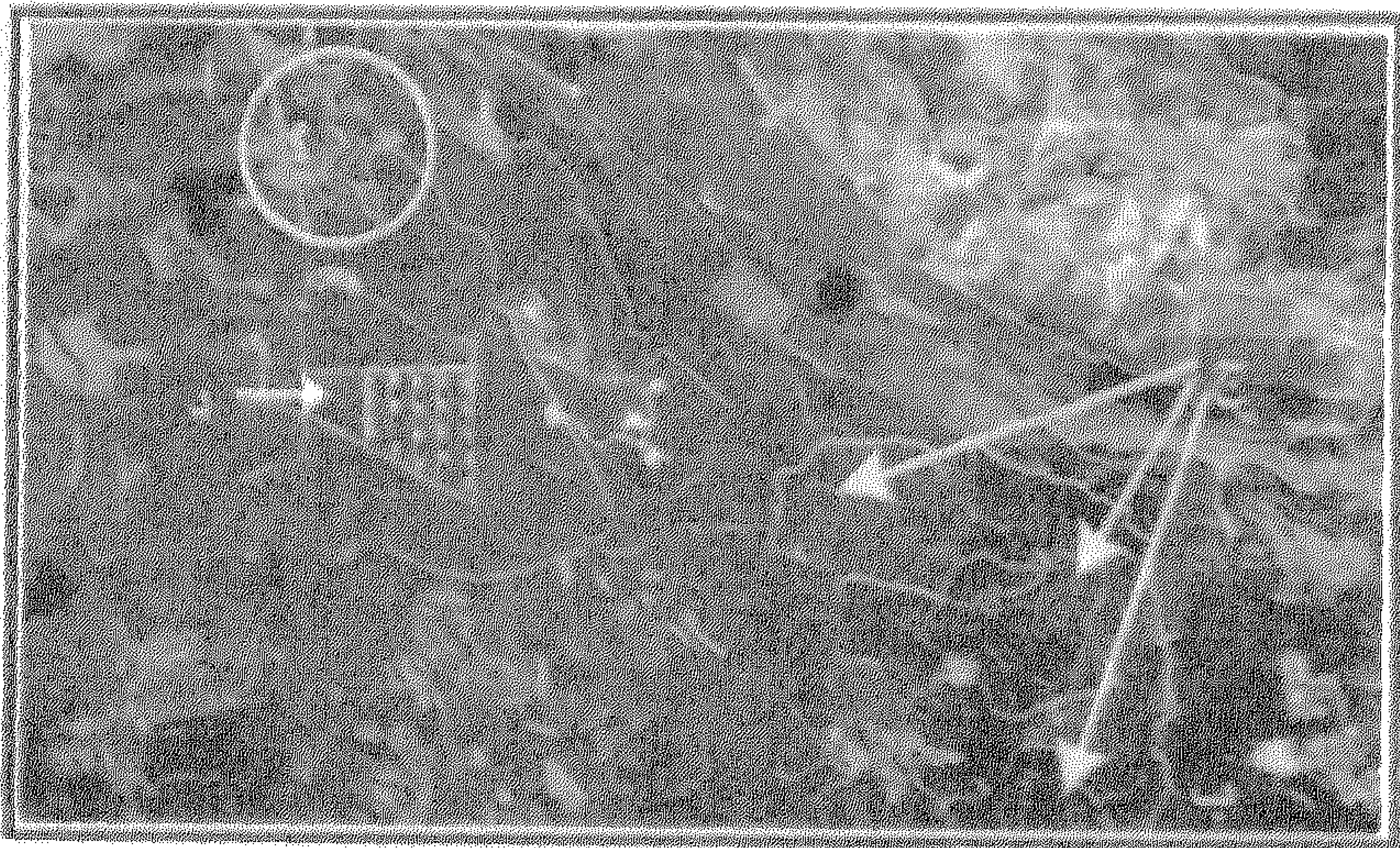
• يضاف إلى ذلك أيضا ما ينتظر أن تقدمه الطائرات الهليوكبتر الهجومية الإسرائيلية من ثقل نيرانى للتشكيلات البرية فى عملياتها الهجومية والدفاعية - خصوصا من قبل الهليوكبتر الحديثة (أباتشى أهـ-٦٤) التى ستعتبر فى المستقبل العمود الفقرى لقوة طيران الجيش المزمع تشكيلها، حيث سيتم تسليحها بصواريخ حرة وموجهة جو/أرض، وصواريخ مضادة للدبابات طراز (تاو)



القنبلة النووية الأولى التى ألقيت على هيروشيما عام ١٩٤٥ ، وقدرتها ٢٠كيلو طن .



مفاعل ديمونه النووى الذى أنتج أكثر من ٢٠٠ سلاح نووى لإسرائيل ، لم يبدد مخاوفها من وقوع حرب جديدة .



صورة بالأقمار الصناعية لمنشآت مجمع ديمونه النووى .

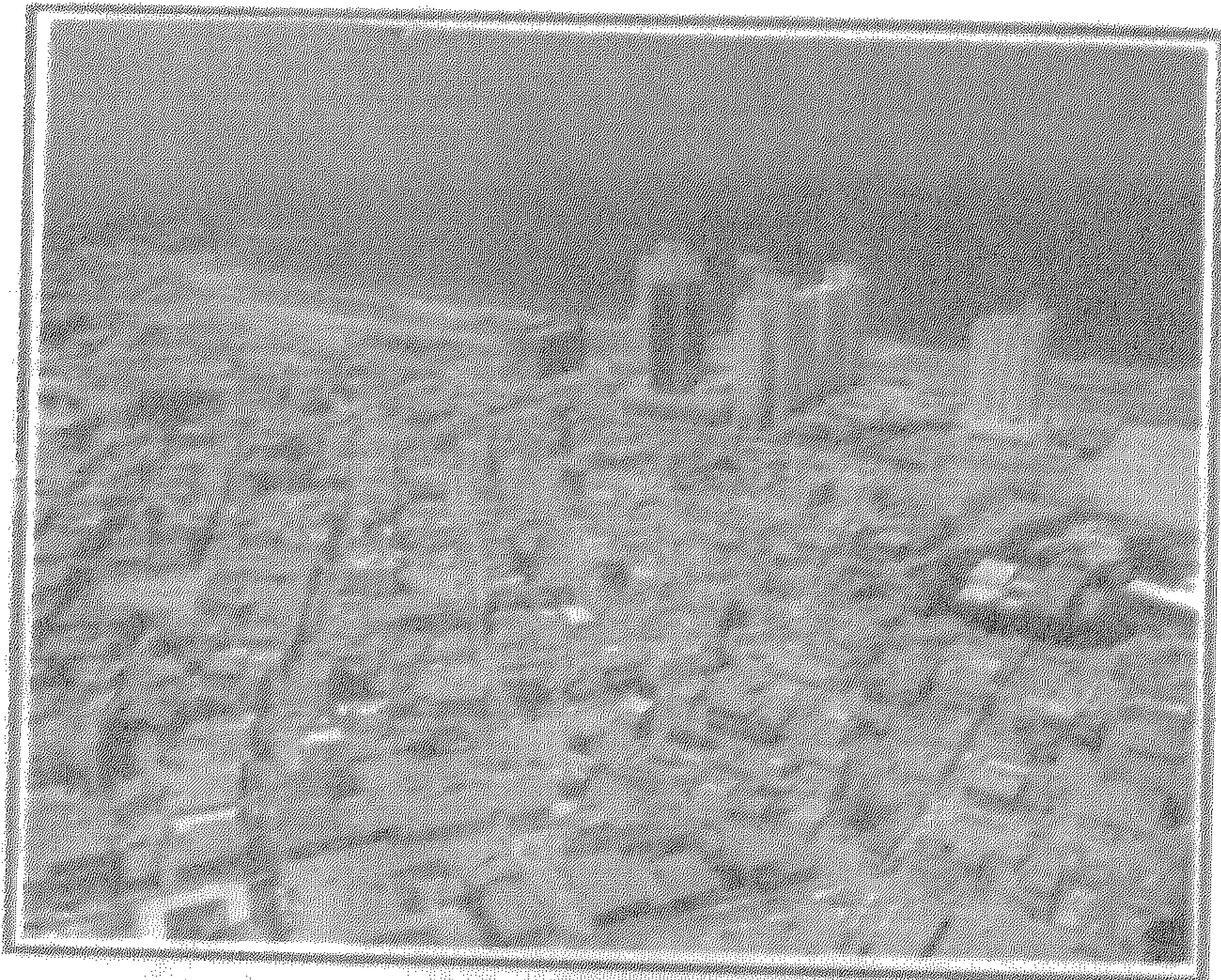


مهمات الوقاية الفردية المضادة لغازات الحرب الكيميائية .. وزعت إسرائيل منها ٤ مليون قناع على شعبها .

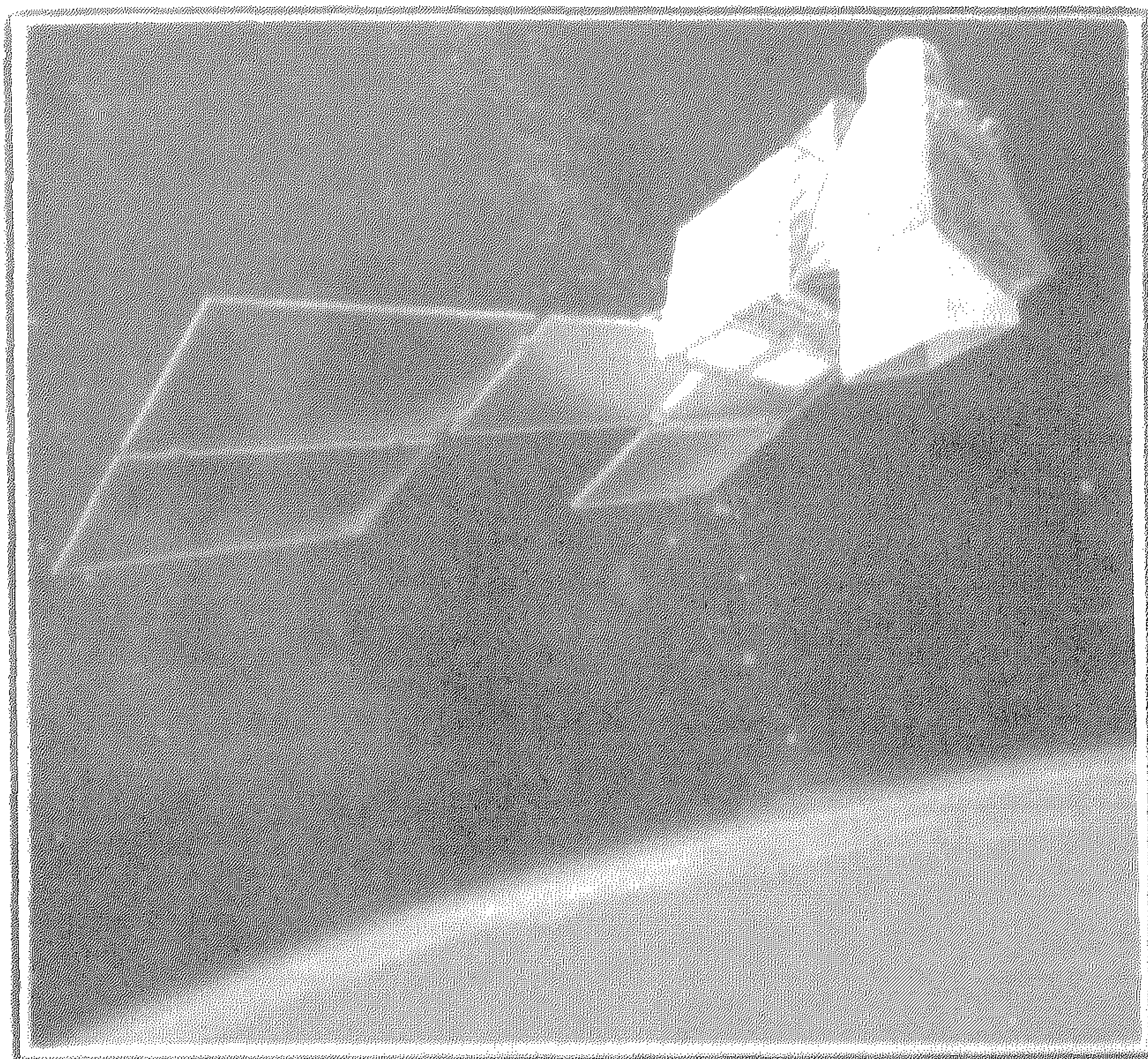
الحرب الإليكترونية .. عنصر أساسى من أجل كسب الحرب القادمة .



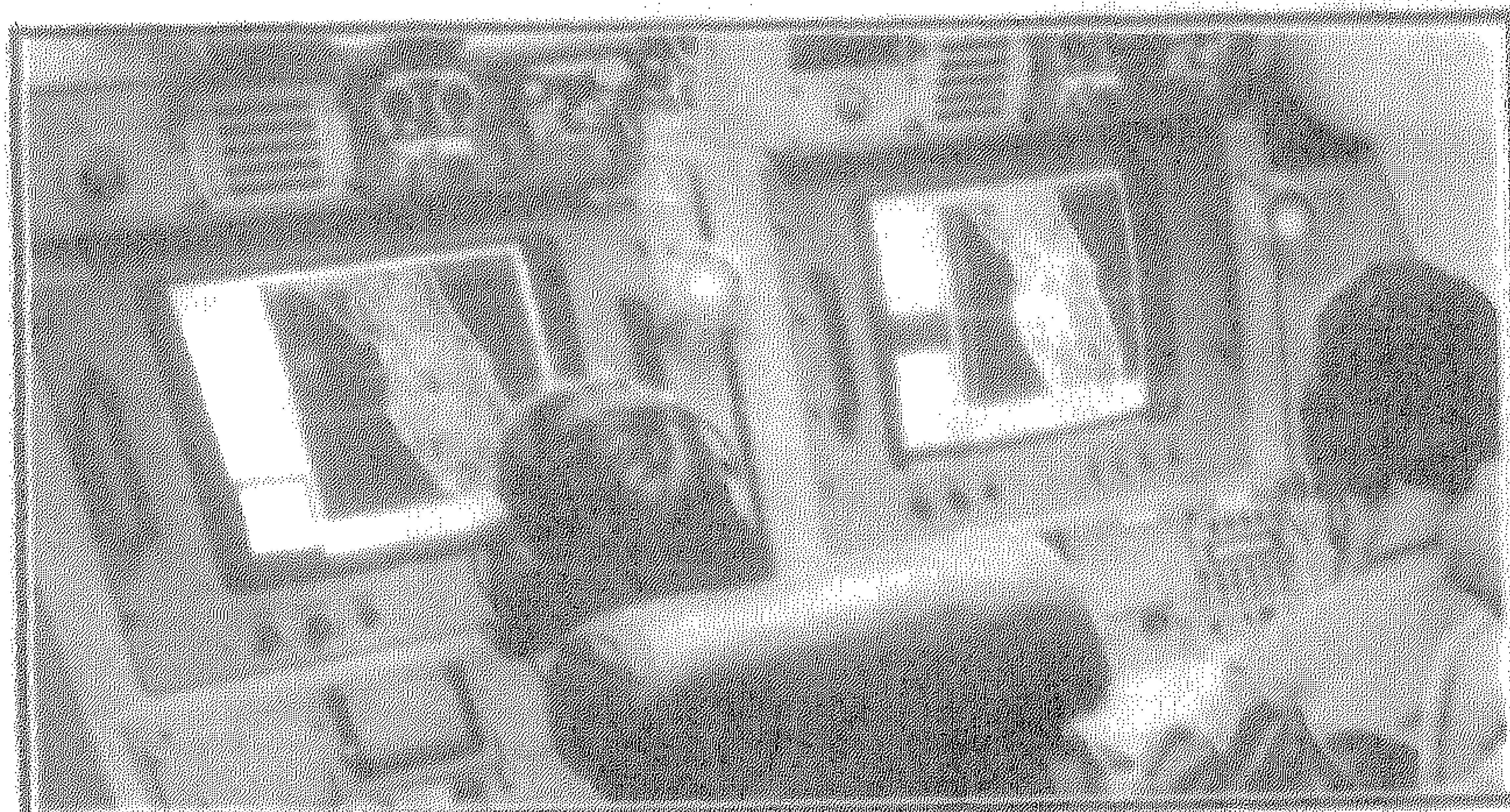
المقاتلات الإسرائيلية .. وسيلة رئيسية لإيصال أسلحة الدمار الشامل نحو أهدافها ، وطائرة الإنذار المبكر E2C وسيلة الإنذار بالهجمات المعادية .



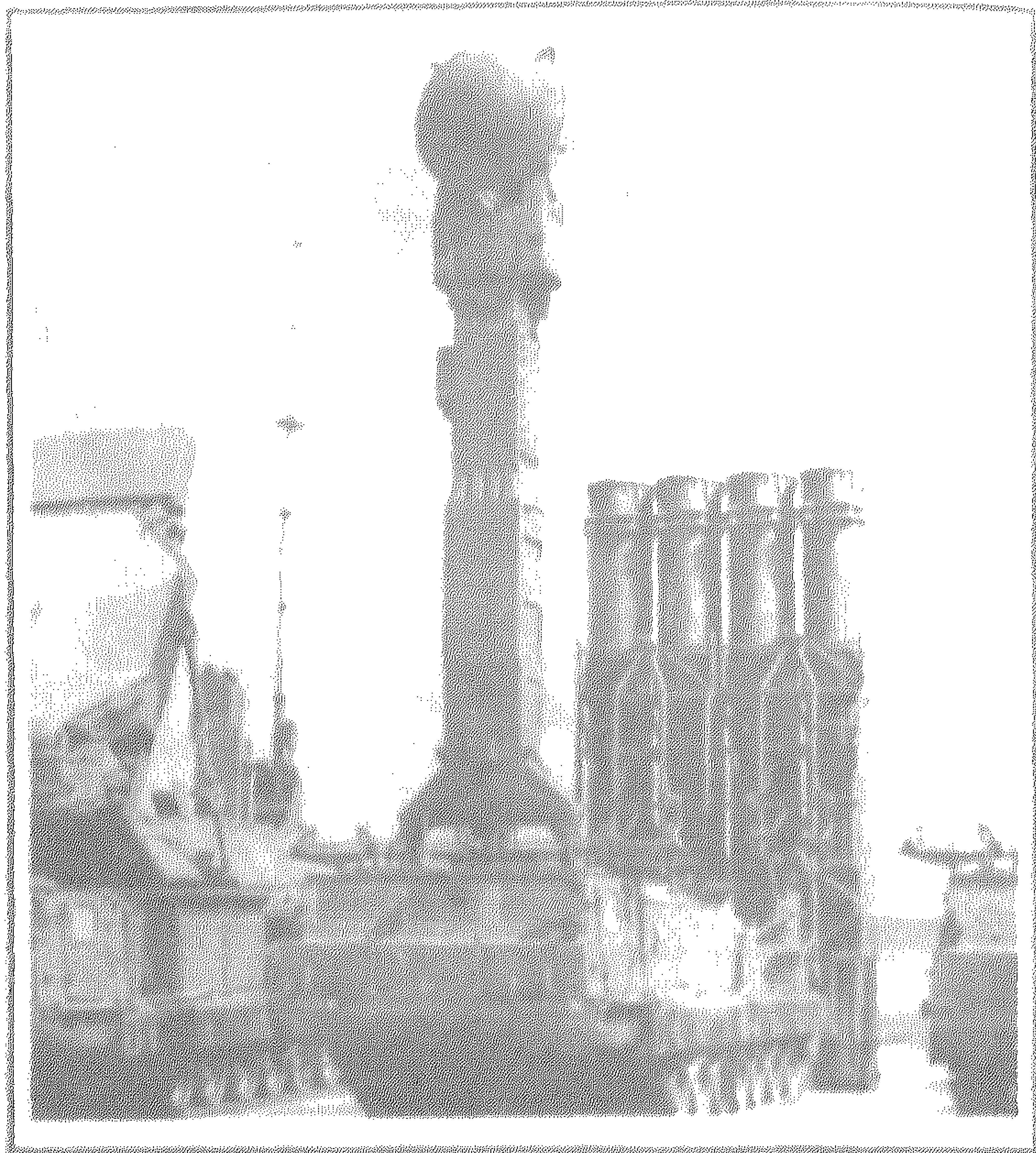
تعرض العمق الإسرائيلى لأسلحة الدمار الشامل .. يمثل أسوأ سيناريو تتوقعه إسرائيل .



أقمار التجسس .. أحد المصادر الرئيسية للمعلومات فى الحرب القادمة ، أطلقت إسرائيل ثلاثة من طراز (أوفيك) .



النظام الرادارى المحمول جواً ، وسيلة رئيسية للإنذار وتوجيه المقاتلات والصواريخ نحو أهدافها .



الصاروخ الروسى المضاد للصواريخ (س-٣٠٠).. تخشى إسرائيل حصول العرب عليه لقدرته العالية على إعتراض الصاروخ الإسرائيلى (أريحا)



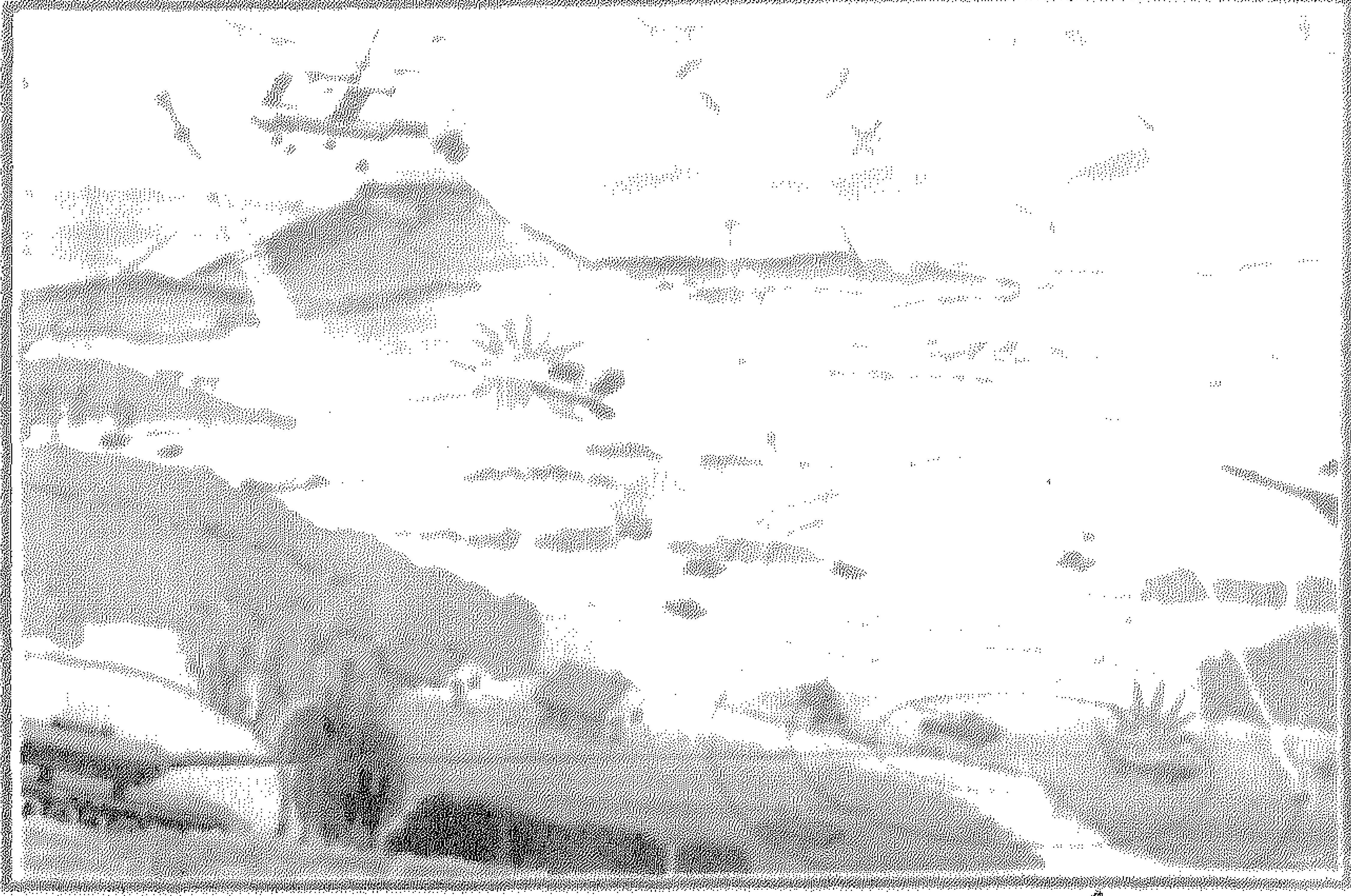
المناورة الواسعة بالقوات المدرعة .. سمة العمليات العسكرية المقبلة لتحقيق الأهداف المهام الإستراتيجية .



مرتفعات الجولان .. جبهة رئيسية فى مسرح العمليات المستقبلى .



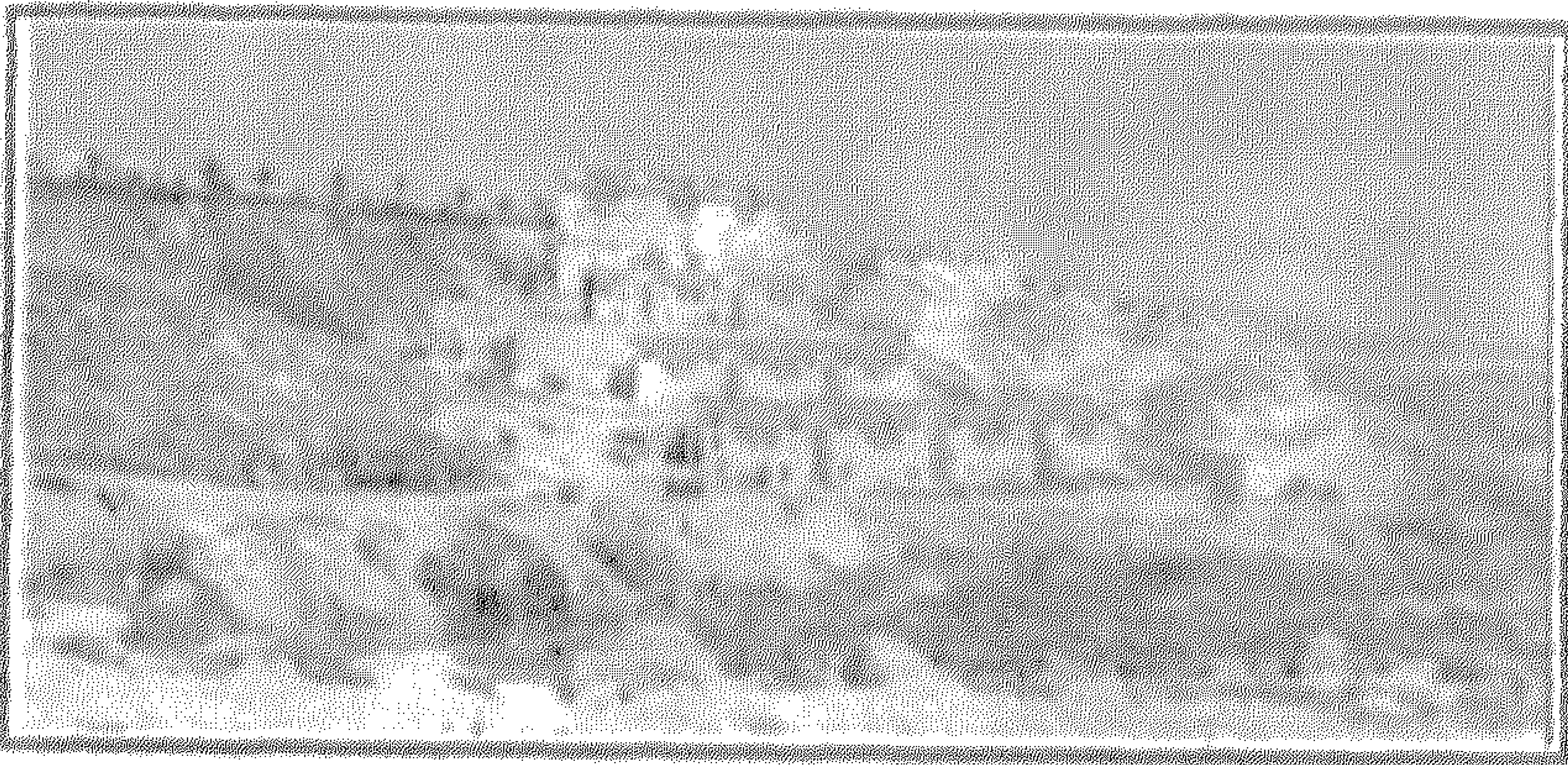
التحصينات الدفاعية .. أكبر قيد سيواجه استخدام المدرعات الإسرائيلية فى مسرح العمليات المستقبلى .



اسلحة مضادة كثيرة سيعج بها ميدان القتال المستقبلى .



مسرح العمليات المستقبلى ، وظهور معدات حربية ذات تقنية متقدمة .



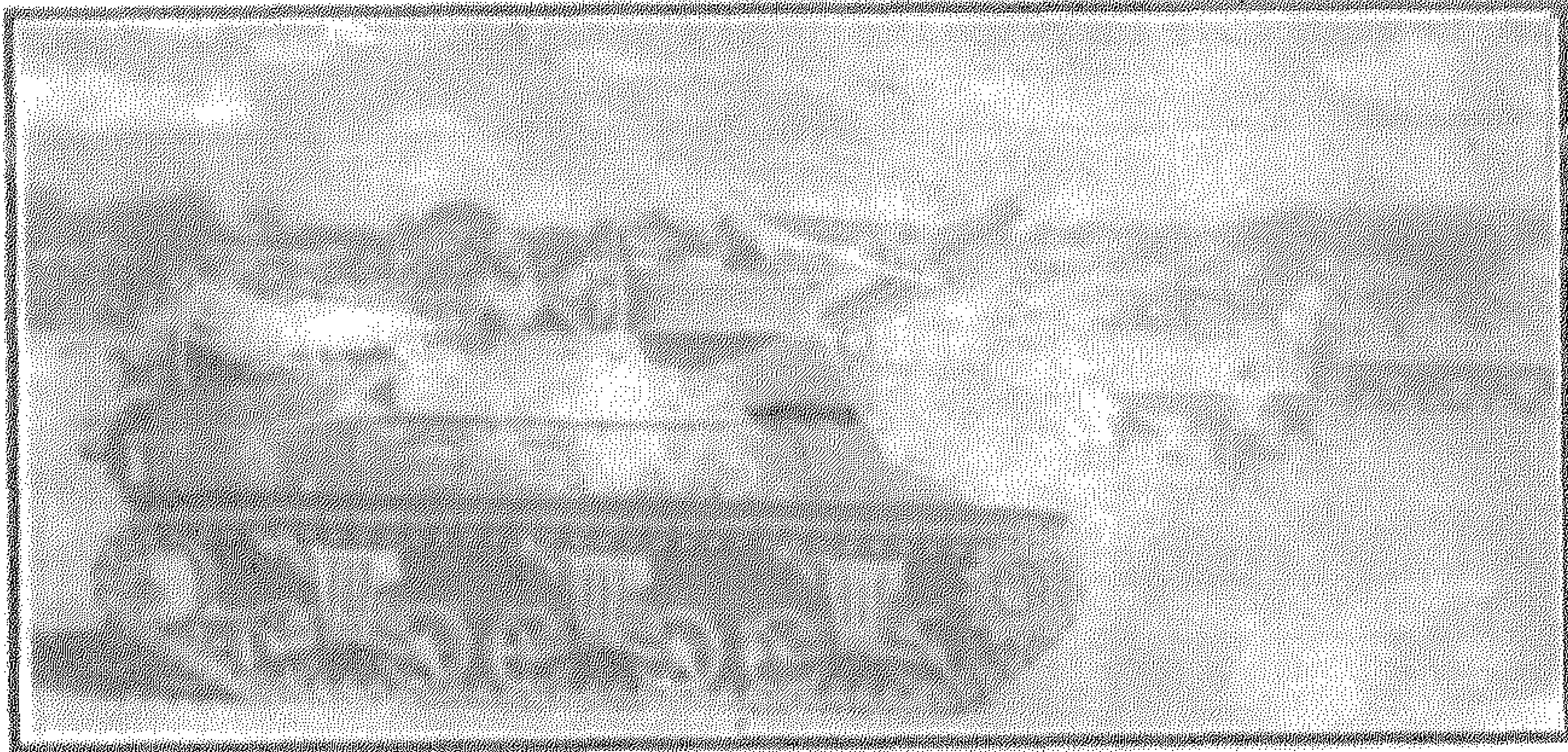
الإستيطان فى الأراضى المحتلة.. أحد ركائز الإستراتيجية التوسعية لإسرائيل.



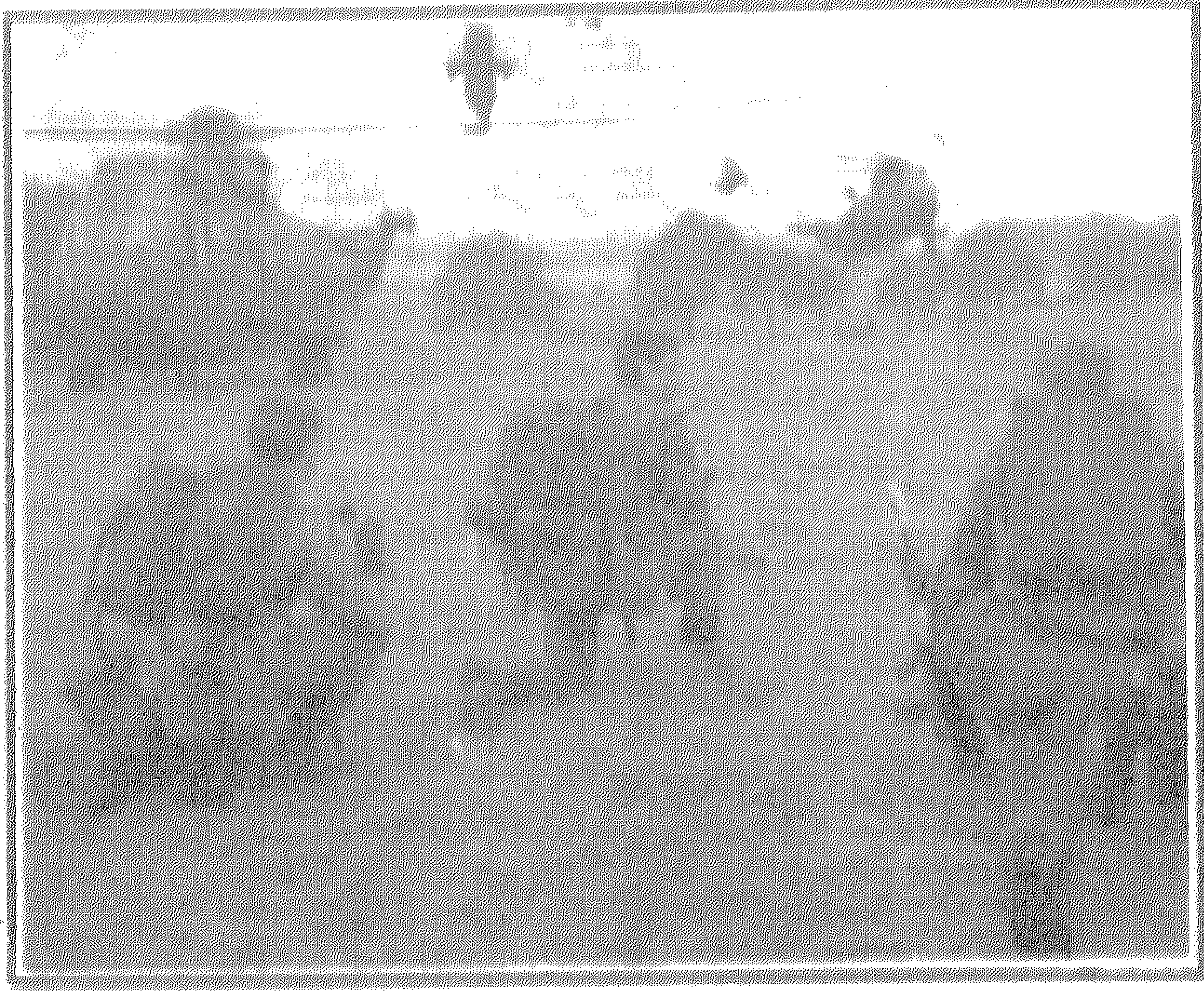
الطبيعة الصحراوية .. سمة مسرح العمليات المستقبلى فى الشرق الأوسط ، تسهل مناورة القوات المدرعة .



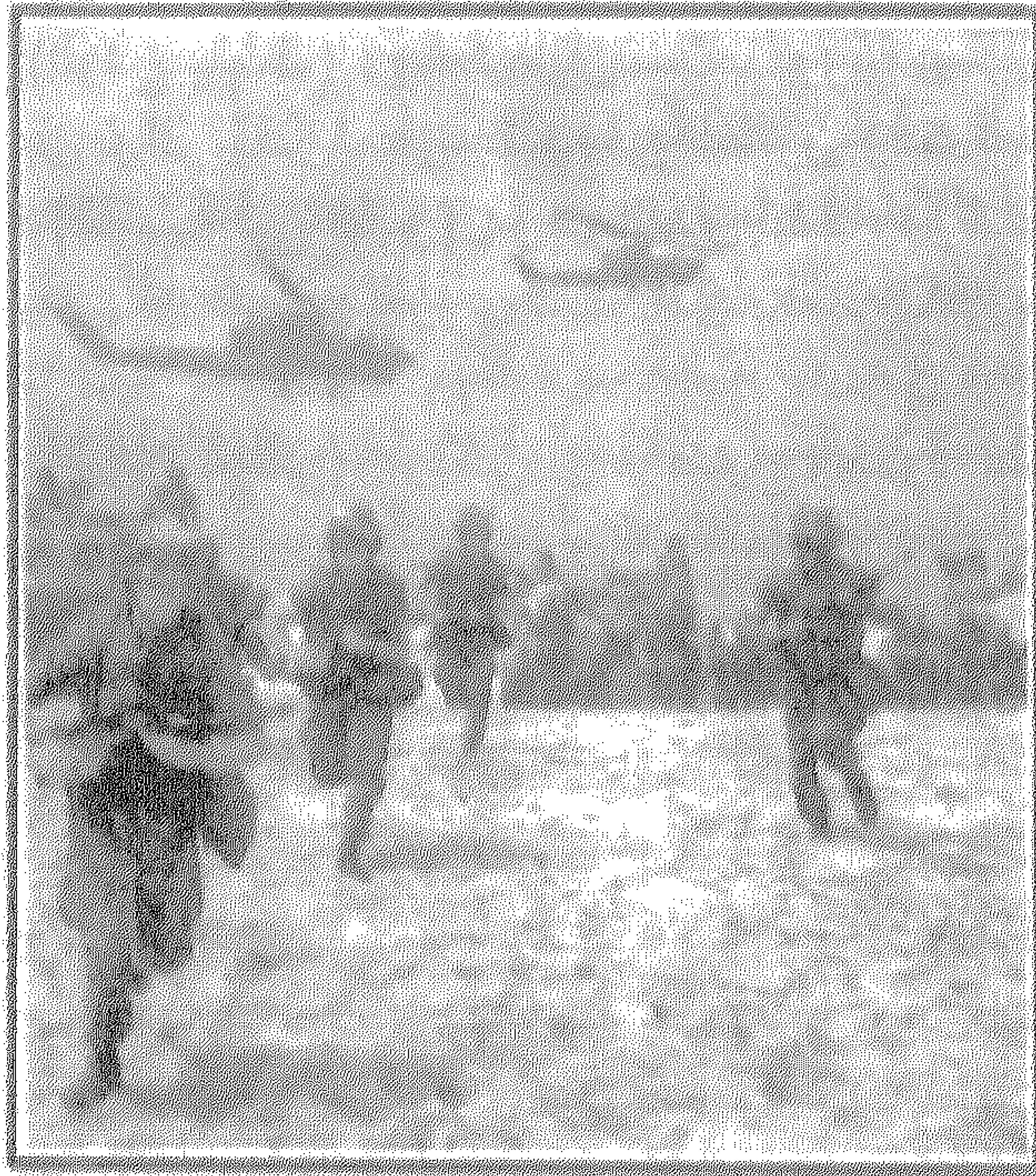
العمليات الليلية .. سمة أساسية فى الحرب المقبلة ، تعتمد عليها إسرائيل كثيرا فى تحقيق المفاجأة .



ميدان القتال المستقبلى .. لا يوجد له تصور إسرائيلى كامل حتى الآن .



الهليوكبتر الإقتحامى، تعتمد عليه إسرائيل كثيراً فى العمليات الجوبرية المستقبلية.



الهليوكبتر الهجومى، عنصر أساسى لتقديم المعاونة النيرانية المباشرة للقوات البرية .

الفصل السادس

دور أسلحة الدمار الشامل فى نظرية الحرب الإسرائيلية

منذ نشأة إسرائيل وهى تهتم بإمتلاك أسلحة دمار شامل بنوعياتها المختلفة النووية والكيماوية والبيولوجية والارتجاجية، بالإضافة لوسائل إطلاقها، وذلك بهدف رئيسى يتمثل فى ردع الدول العربية الأكبر منها عن تهديدها أو منعها من تحقيق أهدافها التوسعية على حساب البلدان العربية، خصوصا بعد أن وصلت إسرائيل فى التفوق فى الأسلحة التقليدية إلى الحد السقفى، ولا يمكنها بالنظر لما تعانيه من قيود جيوبوليتيكيه تتمثل فى ضعف القوة البشرية، وصغر مساحتها، ومحدودية إمكاناتها الاقتصادية، أن تستمر فى سباق التسلح التقليدى مع الدول العربية إلى ما لا نهاية. يؤكد هذا المعنى (موشى ديان) وزير الدفاع الأسبق فى قوله : "إننا وصلنا إلى نقطة بالغة الحرج فيما يتعلق بإستخدامنا لقوتنا البشرية، إننا يجب أن نواجه قوة العرب المتنامية بأسلحة ذرية رادعة."

وكان أمام إسرائيل ثلاثة خيارات فيما يتعلق بإستراتيجية الردع النووى :

أ- **استراتيجية (الردع بالشك)** : ومعناها أن سلاحا نوويا عمليا لم ينتج بعد، على الرغم من توافر القدرة على إنتاجه فى غضون وقت قصير نسبيا.

ب-**إستراتيجية (القنبلة فى القبو)** : وهو الذى تبناه موشى ديان فى الستينات، ويعنى أن السلاح النووى قد تم إنتاجه فعلا، فى حين لا يزال أمر إنتاجه سرا.

جـ-**إستراتيجية (الردع العلنى)** : ويعنى أن موضوع وجود السلاح النووى قد أعلن على الملأ، وأصبح جزءا من واقع المنطقة والعالم بأسره.

وقد إستمرت إسرائيل حتى منتصف الثمانينات تنكر وجود أسلحة نووية لديها، وأنها لن تكون الدولة الأولى فى إمتلاك هذه الأسلحة، فى ذات الوقت الذى تصر فيه على ألا تكون الدولة النووية الثانية فى المنطقة، وذلك حتى لا تعطى المبرر للدول العربية لامتلاك أسلحة نووية. خصوصا وأن إعلان إسرائيل عن إمتلاكها سلاحا نوويا سيعد خطوة لا سبيل للتراجع عنها، وسيجعلها تدخل رسميا فى سباق نووى مع العرب. كما أنها خطوة ليست ضرورية بالنظر لأن إستراتيجية الردع بالشك قد حققت لإسرائيل أمنا

سياسياً وعسكرياً بدرجة معقولة، حيث نظر العرب إلى القوة النووية الإسرائيلية بقدر كبير من المصداقيه، وهو ما أثمر قيوداً على هجومهم فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ عندما قررت مصر وسوريا أن تشنا حرباً محدودة لا تتجاوز الأراضى العربية المحتلة فى سيناء والجولان، وكانت جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل آنذاك قد شرعت فى رفع درجة إستعداد ١٣ سلاحاً نووياً، وتعمدت أن تنشرهم بحيث يتم رصدهم بواسطة أقمار التجسس الأمريكية، لتقنع واشنطن بأنها تنوى فعلاً إستخدام أسلحتها النووية فى حالة عدم إستجابة الولايات المتحدة لاحتياجاتها الدفاعية على وجه السرعة لإيقاف هجوم القوات المصرية اوالسورية، بعد أن كانت إسرائيل حتى يوم ٩ أكتوبر قد تكبدت خسائر تقدر بحوالى ٤٠٠ دبابة، ١٥٠ طائره، وهو ما جعل وزير الدفاع دايان يقول لرئيسة الوزراء : "إنها نهاية المعبد الثالث" فأجابته : ""إذن أعدوا لحرب القيامة". وكان أن إستجابت الولايات المتحده على الفور لطلبات إسرائيل فأقامت أكبر جسر جوى شهدته المنطقة لنقل طائرات ودبابات وذخائر عبر جزر الأزور فى المحيط الاطلنطى إلى مطار العريش فى شمال سيناء، حيث كانت تتجه الأسلحة مباشرة إلى الجبهة لاستعواض الخسائر. وقد ترتب على تدفق المساعدات الأمريكية أن توقفت الحرب وبدأت عملية التسوية السلمية على النحو المعروف.

إلا أنه مع بداية التسعينات، ومع تطور عملية السلام بدأ إتجاه فى إسرائيل يدعو إلى التحول لاستراتيجية الردع النووى العلنى، وذلك لما توفره من مصداقيه أعلى عند العرب، خصوصاً إذا ما كان مقروناً بشروط إستخدامه. هذا بالإضافة لما يوفره الردع العلنى من إمكانية بدء حوار إستراتيجى بين أطراف النزاع يؤدى إلى تفاهم بينهم، ويقلل بالتالى إلى أدنى حد إحتمالات إندلاع حرب نتيجة سوء الفهم. لأن الاستراتيجية التى ستطبق فى هذه الحالة ستضع بالضرورة نظرية لإستخدام السلاح النووى، وهو ما يقلل إحتمالات إستخدام غير صحيح لهذا السلاح. لذلك بدأت فى التسعينات عملية تحول تدريجى نحو استراتيجية الردع العلنى من أجل الضغط على القيادات العربية للقبول بشروط إسرائيل فى عملية السلام، والتخلى عن الغايات والأهداف القومية العربية الطموحة، والقبول بالتعامل مع إسرائيل فى واقع البيئة النووية التى ستفرضها عليهم فى المنطقة.

ومن خلال رسائل مباشرة وغير مباشرة أرسلتها إسرائيل إلى الدول العربية، أقنعتهم بإمتلاكها ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية لا قبل لهم بالتصدى لها عندما تقرر إسرائيل معاقبة أعدائها بشدة إذا ما شكلوا تهديداً لأمنها، وأنها جادة فى تهديداتها، لأن الثمن الذى سيدفعه العرب فى هذه

الحالة سيكون باهظاً. وكانت أبلغ هذه الرسائل غير المباشرة شهادة الفنى النووى الإسرائيلى (فانونو) التى نشرتها صحيفة صانداى تايمز اللندنية فى ٥ أكتوبر ١٩٨٦، وكشف فيها عن إمتلاك إسرائيل ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية المتنوعة. كما كانت هناك رسائل أخرى عديدة سياسية وعسكرية أبلغتها إسرائيل إلى العرب بأسلوب أكثر من مباشر حول تصميمها على منع الدول العربية من إمتلاك أى سلاح نووى، تمثل ذلك التصميم ليس فقط فى الضغط على الدول السبع الصناعية الكبرى للامتناع عن بيع التكنولوجيا النووية للدول العربية، ولكن أيضاً فى إجهاض كل المشروعات النووية العربية، سواء من خلال إغتيال العلماء القائمين عليها مثل (اغتيال الدكتور المشد الذى كان مشرفاً على البرنامج النووى العراقى)، أو بضرب المنشآت النووية العربية (كما حدث فى قصف المفاعل النووى العراقى فى عام ١٩٨٠ بواسطة غارة جوية إسرائيلية).

وقد إهتمت إسرائيل بتحصين منشآتها النووية وأسلحة ردعها النووية ضد الأعمال المضادة العربية - خصوصاً الصواريخ أرض/أرض - وذلك بما وفرته من إجراءات أمنية مشددة فى مواقع هذه المنشآت - خاصة مفاعل ديمونة، حيث وصل الأمر إلى قيام وسائل الدفاع الجوى المتواجدة حول المفاعل بإسقاط طائرة إسرائيلية أخطأت وعبرت فوق ديمونة، كذلك بما أدخلته من أنظمة تسليح متنوعة مضادة للصواريخ، يمكنها أن تُحيِّد فعاليتها، وبذلك حققت إسرائيل مصداقيه عاليه لاستراتيجية الردع التى تمارسها.

منظومة الردع فوق التقليدى الإسرائيلية :

أولاً : ترسانة نووية متنوعة القدرات :

حرصت إسرائيل على امتلاك كل مقومات البنية الأساسية النووية منذ قيامها فى عام ١٩٤٨، وهو ما تمثل فى القاعدة العلمية من علماء الطبيعة النووية والمهندسين والفنيين الذين توافدوا عليها من الولايات المتحدة بواسطة أبو القنبلة النووية الاولى عالم الطبيعة النووى اليهودى (أوبنهايمر) الذى كان وراء أول قنبلة نووية أمريكية ألقيت على هيروشيما عام ١٩٤٥، بالاضافة لتسهيله حضور مبعوثين من إسرائيل للتدريب فى المنشآت النووية الامريكية، ومابإستتبع ذلك من تشكيل هيئة الطاقة النووية الإسرائيلية فى عام ١٩٤٩، كما تعاونت إسرائيل مع فرنسا فى اقامة برنامج نووى إسرائيلى عام ١٩٥٢، تحت اشراف شيمون بيريز، كانت ثمرته إقامة مجمع ديمونة النووى، وما يضمه من مفاعلات نووية. ثم مشاركة إسرائيل فى البرنامج النووى الامريكى الذى وضعه الرئيس آيزنهاور (الذرة من أجل السلام) عام ١٩٦٠، وقد إستفادت إسرائيل كثيرا من هذا البرنامج فى إستكمال مشروعها

النووى، وهو ماتمثل فى حصولها على كل المعرفة النووية التى تحتاجها، بالاضافة للمفاعلات والاجهزة ومادتى اليورانيوم الطبيعى و المخصب بدرجات مختلفة، بل وإجراء تجارب نووية حية كان أولها فى صحراء النقب تحت الارض فى ١٩٦٦/١٠/٣٠، وتجارب أخرى فى جنوب المحيط الهادى بالتعاون مع دولة جنوب إفريقيا فى ١٩٧٩/٩/٢٢، ١٩٨٠/١٢/١٥ بالإضافة لتجارب أخرى إستخدمت فيها المقلدات. أما أكبر الإنجازات التى حققتها إسرائيل فى تعاونها النووى الذى أجرتة مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا، فإنه يتمثل فى حصولها على النتائج الجاهزة للتجارب النووية التى أجرتها الدولتان من أجل الوصول الى تكنولوجيا تصغير الأسلحة النووية، بمعنى تصغير القنبلة النووية العيارية ٢٠ كيلو طن (مثل التى ألقيت على هروشيما) إلى أسلحة نووية ذات قدرات أصغر من ذلك (من ١ إلى ٢ إلى ١٠كيلو طن) بحيث يمكن تركيبها على رؤوس صواريخ بالستية أرض/أرض بعيدة ومتوسطة وقصيرة المدى، بل وإطلاقها أيضا من مواسير مدافع. وتفيد المعلومات أن التجربتين اللتين أجريتا فى جنوب المحيط الهندى، كانتا بواسطة مدفع ١٥٥ مم. ولما كانت تكنولوجيا التصغير تحتاج إلى تجارب ميدانية عديدة من أجل الوصول إلى النتائج المرضية فقد أجرت أمريكا حوالى ٦٠ تجربة ميدانية، وفرنسا ٤٥ تجربة ميدانية فى صحراء الجزائر من أجل الحصول على هذه النتائج التى قدمت إلى إسرائيل جاهزة، وتشير المصادر الغربية إلى إستعداد إسرائيل لاجراء تجارب إستاتيكية على الرؤوس النووية بإستخدام تكنولوجيا التخفيض المقارن Decoupled فى تجويف قطره من ٢٠٠-٣٠٠ متر أسفل بئر عمقة من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ متر فى صحراء النقب، وهو ما يصعب رصده وتسجيله بواسطة أجهزة السيزموجراف التى تسجل الزلازل.

وقد أثمرت جهود إسرائيل فى برنامجها النووى إلى أن أصبحت تملك أعدادا كبيرة من أسلحة نووية ذات أمكانات وقدرات متنوعة، تروإحت مابين ٢٠٠ سلاح نووى فى أقصى تقدير (وهو ما إعترف به الفنى النووى فانونو عام ١٩٨٦) إلى حوالى ٥٥ سلاح نووى فى أدنى تقدير، وذلك طبقا لتقديرات عام ١٩٩٠ (خطاب الرئيس الإسرائيلى حاييم هارتزوج إلى عضو البرلمان البريطانى ديفيد شيل فى ١٩٩٠/١١/١٣). وتحوى هذه الترسانة النووية قنابل طائرات ورؤوس صواريخ ودانات مدفعية ذات قدرات متنوعة (من ١ إلى ٢ إلى ٢٠ كيلو طن) بالإضافة لقنابل نيوترونية وأخرى هيدروجينية (بعد إمتلاكها تكنولوجيا الإندماج النووى) ولقد ساعد إسرائيل فى الحصول على اليورانيوم الذى تحتاجه فى تشغيل مفاعلاتها النووية،

نجاحها فى إستخراجه من الفوسفات المتواجد بكثرة فى حوض البحر الميت، حيث يجرى تخصيبه فى مفاعلاتها بطرق متعددة (منها الكيمائى، وبقوة الطرد المركزى، وباشعة الليزر) لتحصل إلى يورانيوم ٢٣٥ مخصب بدرجة ٩٠% . هذا إلى جانب استخراج البلوتونيوم ٢٣٩ الذى تعتمد عليه بشكل أساسى فى بناء أسلحتها النووية.

وقد نجحت إسرائيل فى المراحل الأولى من مشروعها النووى فى الستينات فى الحصول على كميات من اليورانيوم المخصب والخام بواسطة عدة سرقات تمت فى أوروبا والولايات المتحدة قامت بها عناصر تابعة لجهاز المخابرات الإسرائيلى (الموساد).

ومن المتوقع أن تستمر إسرائيل فى تطوير ترسانتها النووية فى العقد القادم، حيث تسعى إلى بناء مفاعلين نوويين إضافيين ISDU من النوع القوى (طاقته ٢٠٠ ميجاوات)، بالاضافة لاستمرارها فى تطوير أسلحة هيدروجينية ونيوترونية وتكتيكية، حيث يمكن للقنابل النيوترونية (التى تقتل الأفراد دون تدمير الأسلحة والمعدات) والتكتيكية (من ½ إلى ٥ كيلو طن) أن تغطى الثغرات الموجودة فى الأسلحة النووية الاستراتيجية ذات القدرات الأعلى من ذلك، وتحدد ميادين الاستخدام فى الأبعاد التى تنص عليها الأهداف السياسية والاستراتيجية من الحرب، خصوصاً وأن القنابل النيوترونية لا يتخلف عنها إشعاعاً مستمراً.

ولحساب حجم ما تمتلكه إسرائيل من أسلحة نووية حتى اليوم، ينبغى معرفة حجم البلوتونيوم الذى ينتجه مفاعل ديمونة منذ بدء تشغيله فى ديسمبر ١٩٦٣. وتعتمد قوة المفاعل فى فصل البلوتونيوم على كمية وقود اليورانيوم التى يتم فصلها، فمن بين كل طن مترى يورانيوم خام يجرى حرقه داخل المفاعل يتم استخراج حوالى ١٠٠٠ جرام بلوتونيوم صالح للاستخدام فى الأسلحة النووية. وفى تقدير بعض الخبراء أن مفاعل ديمونة يمكنه أن ينتج ٣٠٠ جرام بلوتونيوم من كل طن مترى يتم إستهلاكه فى المفاعل، وأن رقم الانتاج الأعلى والذى يصل إلى ١٠٠٠ جرام إنما يعنى إستبقاء البلوتونيوم داخل المفاعل فترة طويلة جداً، يمكن أن يتحول جزء كبير منه إلى بلوتونيوم ٢٤٠، وهو أقل فائدة فى تصنيع الأسلحة النووية. لذلك من المفضل لإسرائيل تفادياً لذلك أن تستخرج فقط ٣٠٠ جرام بلوتونيوم ٢٣٩ نقى من كل طن مترى يورانيوم يجرى حرقه فى المفاعل. وعلى أساس أن المفاعل المستخدم لليورانيوم الطبيعى يمكنه أن ينتج جرام بلوتونيوم ٢٣٩ إذا كانت قوته ١٠٠٠ كيلو وات فى أيام عمله، فإنه يمكننا تقدير حجم البلوتونيوم الذى

إستخرجه المفاعل منذ إنشائه وحتى اليوم، معتمدين فى ذلك على المعادلة التالية :

عدد كيلو جرامات البلوتونيوم المستخرج فى عام واحد =

$$= \frac{\text{قوة المفاعل بالميجاوات} \times \text{عدد أيام عمل المفاعل فى السنة}}{١٠٠٠}$$

ولما كانت قوة مفاعل ديمونة فى عام ١٩٦٣ عند بدء تشغيله ٢٦ ميجاوات حتى عام ١٩٨٢، حين إرتفعت فى هذا العام قوته إلى ٧٠ ميجاوات حتى عام ١٩٨٧، ثم إرتفعت للمرة الثانية إلى ١٥٠ ميجاوات وإستمرت كذلك حتى اليوم. ومع إفتراض أن المفاعل يعمل ٣٠٠ يوم فقط فى السنة، وباقى الأيام (٦٥ يوما) تخصص للصيانة، فإن إنتاج مفاعل ديمونة - خلال هذه المراحل الثلاثة وحتى اليوم - من البلوتونيوم ٢٣٩ يمكن حسابه كالآتى :

أ - الفترة الأولى من عام ١٩٦٣ إلى ١٩٨٢ :

$$\frac{\text{٢٦ ميجاوات} \times \text{٣٠٠ يوم}}{١٠٠٠} = \text{٧,٨ كجم بلوتونيوم فى السنة} \times \text{١٩ سنة}$$

= ١٤٨,٢ كجم بلوتونيوم

ب - الفترة الثانية من عام ١٩٨٢ إلى ١٩٨٧ :

$$\frac{\text{٧٠ ميجاوات} \times \text{٣٠٠ يوم}}{١٠٠٠} = \text{٢١ كجم بلوتونيوم فى السنة} \times \text{٥ سنة}$$

= ١٠٥ كجم بلوتونيوم

جـ - الفترة الثالثة من عام ١٩٨٧ إلى ١٩٩٧ :

$$\frac{\text{١٥٠ ميجاوات} \times \text{٣٠٠ يوم}}{١٠٠٠} = \text{٤٥ كجم بلوتونيوم فى السنة} \times \text{١٠ سنوات}$$

= ٤٥٠ كجم بلوتونيوم

وبذلك يصبح إجمالى ما أنتجه مفاعل ديمونة منذ إنشائه وحتى اليوم

من البلوتونيوم ٢٣٩ = ١٤٨,٢ + ١٠٥ + ٤٥٠ = ٧٠٣,٢ كجم.

ولما كانت القنبلة النووية العيارية (٢٠ كيلو / طن) تحتاج إلى ٦-٨ كجم بلوتونيوم ٢٣٩ ، فإن الحجم المنتج من البلوتونيوم طوال هذه الفترة يمكن إسرائيل من صنع قنابل عيارية عددها :

٧٠٣ ÷ (٦-٨) كجم/قنبلة = ١٠٠ قنبلة نووية عيارية (٢٠ كيلو/طن).

ولكن طبقاً لتقديرات أجهزة المخابرات الغربية فإن حجم الأسلحة النووية التى تملكها إسرائيل ضعف هذا الرقم من ٢-٣ مرة (٢٠٠-٣٠٠ سلاح نووى).

ومن ثم، يصبح التفسير الوحيد لذلك أن هذه الأسلحة النووية ليست كلها عيارية ٢٠ كيلو / طن، بل أن معظمها أعيرة تكتيكية صغيرة من ١-٢ كيلو/طن وحتى ١٠ كيلو/طن.

ثانياً : قدرات إسرائيل من أسلحة الحرب الكيماوية :

حققت إسرائيل تقدماً واضحاً فى مجال تصنيع الغازات الحربية والسموم، وأقامت لذلك مصانع قرب الناصرة، وفى بتاح تكفا، وفى مختتيم قرب تل أبيب، هذا إلى جانب إمكانية تحويل خطوط الانتاج فى مصانع الكيماويات الدوائية والمبيدات الحشرية إلى إنتاج غازات الحرب. وتركز إسرائيل على إنتاج غازات الأعصاب المستمرة وشبه المستمرة، وبدأت على المستوى نصف الصناعى فى إنتاج الذخائر الثنائية لغاز الزارين، كما تتابع التقدم التكنولوجى فى الولايات المتحدة فى مجال تطوير غازات الحرب الكيماوية فى ضوء خبرات الاستخدام القتالى فى فيتنام وأفغانستان ولاوس وكمبوديا. وقد إستفادت من هذه الخبرات فى تصنيع بعض أنواع الغازات النفسية Carbamates.

وقد حمّلت إسرائيل ذخائرها الكمياوية فى رؤوس الصواريخ أريحا-٢، ٣ ، وفى قنابل الطائرات زنة ٧٥٠ رطل (معبأة بحوالى ١٠٠ كجم من غاز الزارين)، وزنة ١١٥ رطل (تحوى ٢٧ كجم زارين)، وقنابل غاز الفوسجين زنة ١٠٠٠ رطل طراز م - ٧٩ (معبأة بحوالى ١٨٨ كجم)، ٥٠٠ رطل (٩٣ كجم غاز فوسجين)، وقنابل ١٠٠٠ رطل من غاز المسترد (معبأة بـ

٢٧-٣٨ كجم غاز مسترد)، ومستودعات الطائرات ١٠٠٠ رطل (معبأة بغاز BZ).

وتحيط إسرائيل أنشطتها فى مجال أبحاث وتطوير أسلحة الحرب الكيماوية بجدار محكم من السرية، حيث شملت غازات مهيجات الرئة، وسموم الدم، وسموم الأعصاب، ومهيجات الجلد، والمسيلة للدموع، والمواد الحارقة والدخان. ولقد إستخدمت إسرائيل بالفعل المواد الحارقة فى الحروب السابقة مثل النابالم والقنابل الحارقة والفوسفورية وقنبلة المغنسيوم المعبأة بمادة الثرميت التى تشتعل عشر دقائق وتنتج حرارة تصل إلى ١٥٠٠ درجة مئوية. كما تجرى تجارب على خلطات الثرميت واليورانيوم المخفض، وثلاثى كيل ألمونيوم. كذلك توافرت لإسرائيل قدرات لانتاج غازات الاعاقة وشل القدرة LSD, BZ, DM, CN, CS.

كما تجرى بحوثا متقدمة فى مجال اطلاق الليزر الكيماوى لاعتراض الصواريخ المعادية فى الجو. بالاضافة لاجراء بحوث فى مجال تطوير الاستخدام المشترك للسموم الفطرية (التوكسينات)، والغازات المستمرة لاضعاف القدرات الوقائية لوسائل الوقاية المباشرة للقوات، وتغليظ بعض الغازات شبه المستمرة لزيادة مدة إستمرارها (مثل الزارين)، وإنتاج الذخائر الثنائية لغازات الأعصاب المستمرة فى إطار خفض تكاليف الانتاج وأمان التداول، مع استخدام نوعيات من الغازات لا توجد لها جرعات ميدانية مضادة فى الوقت الحالى (Carbamates and F-gases).

وتتمتع إسرائيل بمزية هامة فى مجال إنتاج الغازات الحربية، حيث تستطيع بواسطة شبكة عملائها المنتشرة فى دول العالم أن تحصل على جميع إحتياجاتها من المواد الكيماوية الأساسية والوسيطة لانتاج الغازات الحربية، كذلك نتائج أعمال الأبحاث والتطوير التى تجرى فى هذا المجال فى مراكز أبحاث الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وروسيا.

وفى إطار الاستخدام الإستراتيجى لأسلحة الحرب الكيماوية، فمن المتوقع أن تلجأ إليها قبل إتخاذ القرار باللجوء للأسلحة النووية، وذلك عند نشوب قتال فعلى على إحدى الجبهات. وستزداد إحتمالات اللجوء لاستخدام الأسلحة الكيماوية بواسطة إسرائيل إذا ما واجهت أكثر من جبهة حرب مفتوحة ضدها بواسطة أكثر من دولة عربية. ففى هذه الحالة ستسعى إسرائيل لتوجيه ضربات كيماوية ضد القوات العربية فى الاتجاه التى تريد تجميده وتسكينه مؤقتا للتفرغ للقتال فى إتجاه آخر تعطيه أولوية إستراتيجية. وبنفس المنطق الإستراتيجى ستحارب إسرائيل إذا برز التهديد فى جبهة واحدة، حيث ستسعى لإغلاق بعض المحاور التعبوية أمام تشكيلات الخصم

التى تقاتل فى هذا المحور بالضربات الكيماوية لتتفرغ لقتال تشكيلات معادية أخرى فى إتجاهات أخرى. ومن المؤكد أن إحتياطيات العدو وأنساقه الثانية وأهدافه الهامة فى العمق مثل مواقع الصواريخ وعناصر الدفاع الجوى والقواعد الجوية والبحرية ومراكز القيادة والسيطرة ومواقع المدفعية والمناطق الادارية وعقد المواصلات فى الخلف. ستنال قدرا أكبر من الضربات الكيماوية بهدف شل فعاليتها ومنعها من التأثير فى المعارك الدائرة فى الجبهة الأمامية.

وسيكون إستخدام الأسلحة الكيماوية فى المراحل الابتدائية من الحرب بمثابة رادع وتلويح بامكانية التصعيد فى مرحلة تالية من القتال باستخدام أسلحة نووية، وذلك فى إطار استراتيجية الرد المتدرج التى ينتظر أن تلجأ إليها إسرائيل فى الحرب القادمة.

وفى هذه المرحلة يتوقع أن تستخدم إسرائيل الصواريخ أريحا ضد أهداف الخصم بأسلوب القصف المركز بلواء صواريخ متكامل (١٢-١٨ قاذف) ضد كل فرقة مدرعة أو ميكانيكية فى الاحتياط. وقد تستخدم فى البداية الغازات المزعجة والنفسية مع الذخائر التقليدية والقنابل العنقودية والارتجاجية، على أن يتم اللجوء إلى الغازات القاتلة فى المراحل الحاسمة فيما بعد. وفى بعض الحالات قد تلجأ إسرائيل لاستخدام غازاتها القاتلة من البداية (الكاوية، والخانقة، والدم، والأعصاب). لذلك صنفت إسرائيل أسلحتها الكيماوية كأسلحة تكتيكية وتعبوية، ولم تصنفها كأسلحة إستراتيجية. وستراعى فى إستخدامها لهذه الأسلحة تطبيق مبدأ الصدمة بالتركيز المكثف لقوة النيران ضد الأهداف الحيوية بما يحقق شل القدرة الهجومية وتعطيل المعاونات اللوجستية وإرباك عمليات القيادة السيطرة للخصم. لذلك يتوقع أن تتبع أسلوب المزج فى إستخدام القدرة القتالية بين ذخائر تقليدية وأخرى كمياوية وقنابل إرتجاجية، مع إستخدام أكثر من غاز فى وقت واحد على نفس الهدف، وتوجيه الهجمات الكيماوية ضد أكثر من هدف فى وقت واحد.

وستسعى إسرائيل من خلال هجماتها الكيماوية إلى تحقيق نسبة خسائر فى حدود ٢٥-٣٠% من حجم القوة البشرية للخصم، وبذلك يفقد الخصم قدرته على القيام بأعمال قتال دفاعية. بالاضافة إلى تلويث أسلحته ومعداته لمدة أكثر من ٢٤ ساعة وبما يعرقل إستخدام هذه الأسلحة لفترة كافية، كذلك تلويث المناطق الحيوية والاستراتيجية فى العمق القريب، وبما يعرقل أعمال التعبئة والحشد والاستعداد للانتشار وبدء العمليات الحربية بأنواعها المختلفة. وستراعى إسرائيل فى ضرباتها الكيماوية أن تسيطر على حدودها لتبقى محصورة فى الأهداف العسكرية حتى لا تنتقل السحب الكيماوية إلى مناطق

سكانية غير مخطط قصفها. تجنبا للتصعيد الذى قد يترتب عليه قيام الدول العربية بقصف كيميائى مضاد للمناطق السكانية الإسرائيلية. هذا مع الاهتمام بتطبيق مبدأ المفاجأة فى توجيه الضربات الكيميائية، حتى لا تلجأ قوات الخصم لاتخاذ إجراءات الوقاية، حيث تستهدف إسرائيل فى حساباتها عند توجيه هذه الضربات الكيميائية أن تحدث أيضا خسائر بنسبة ٨-١٠% فى الأفراد المزودين بمهمات الوقاية.

وسيتم التزامن فى الجمع بين قصف أهداف فى العمق الإستراتيجى للخصم بالمقاتلات، ورؤوس الصواريخ أرض / أرض، مع إستخدام صواريخ تكتيكية (لانس) وراجمات الصواريخ والمدفعية المزودة بذخائر موجهة ومحملة بغازات الحرب الكيماوية ضد الأهداف المتواجدة فى العمق التعبوى. كذلك سيحدث مزج فى الضرب بين ذخائر كيمائية وأخرى تقليدية ذكية لتحقيق التكامل من خلال مضاعفات القدرة التدميرية ضد أهداف الخصم في إتجاه إدارة الضربات الرئيسية وأعمال المناورة للقوات على المستويين التعبوى والاستراتيجى، وضد مؤخرته.

وفيما يتعلق **بالأسس الفنية للاستخدام الميدانى للذخائر الكيماوية**، فإن الاستخدام الإسرائيلىَ لها يستهدف الوصول إلى التركيز الميدانى الذى يحقق جرعة عجز النصف كحد أدنى فى السحابة المتولدة فور سقوط الدانات والقنابل ورؤوس الصواريخ الكيماوية، وذلك خلال فترة زمنية لا تتجاوز ٣-٥ دقائق كحد أقصى، **طبقا للمعدلات الآتية** :

أ - عند استخدام المدفع ١٥٥ مم يمكن أن يحمل معه ذخائر كميائية بنسبة ٢٠% من اجمالى ذخيرة الوحدة النارية - أى ٣٠ دانة كيماوية من اجمالى ١٥٠ دانة - حيث يحتاج تلويث هكتار واحد إلى قصف ٣ دانة من غاز الزارين، ٢ دانة من غاز × ٧، ٣٩ دانة من غاز مسترد، وذلك على أساس معدل نيران ٢ طلقة / دقيقة، و٣٣ طلقة / ١٠ دقيقة، وذلك فى حالة سرعة رياح عادية ما بين ٣-٥ متر / ثانية ودرجة حرارة ما بين ١٨-٢٥ دقيقة. وفى حالة التصاعد فى درجة الحرارة يضرب رقم إستهلاك الذخيرة × ١,٣ مرة، أما فى حالة التهابط فيضرب رقم الاستهلاك ×٠,٧ حيث تغطى الدانة الكيماوية ٥٠% من مساحة الهدف، ويترك لانتشار السحابة الابتدائية، ثم للسحابة الثانوية تغطية جزء آخر من مساحة الهدف. ولتغطية ٨٠% من مساحة الهدف يضرب رقم إستهلاك الذخيرة × ١,٦. أما إذا أريد لهدف معين - لاعتبارات سيكلوجية مثلا - تغطية ٣٠% من مساحة الهدف بالدانات الكيمائية فيضرب رقم الاستهلاك × ٠,٧.

ب- ولاستخدام غاز الفوسجين بالهاون ١٢٠ مم، يخصص قطعة هاون للهكتار الواحد في قصفة مدتها ٤ دقائق لتحقيق جرعة عجز النصف، وباستخدام ٥٦ بمبة هاون. أما عند استخدام غاز المسترد النيتروجيني بواسطة قنابل الطائرات عيار ٢٥٠ كجم (القنبلة الواحدة معبأة بـ ٧٢ كجم من الغاز)، فإن المعدل المقبول هو ٥,٥ قنبلة للهكتار الواحد.

وتتحقق جرعة عجز النصف عند الدقيقة الثانية من خلال التأثير في الجهاز التنفسي، بينما تتحقق جرعة قتل النصف في الدقيقة العاشرة من الهجمة الكيماوية الجوية.

ج- ويعتبر المعدل المناسب لاستخدام قنابل الطائرات ٥٠٠ رطل (التي تحوي ١٨٠ كجم من الغاز) هو ١,٥ قنبلة للهكتار، ويمكن بها تحقيق التأثير الميداني المطلوب في الدقيقة الرابعة.

د - وعند توجيه الضربات الكيمائية بالصواريخ لانس، فإن ذلك يتم بقوة الكتيبة مجمعة (٩ صاروخ) في وقت واحد، مع تجنب الضربات الفردية التي لاجدوى منها لضعف تأثيرها. خصوصا وأن زمن إستعداد الكتيبة لضرب قصفة أخرى لا يقل عن ٣-٤ دقائق. والمعدل المطلوب هو صاروخ واحد لانس لكل ٥٥ هكتار في حالة غاز ×٧، وصاروخ واحد لكل ١٦٨ هكتار في حالة غاز الزارين.

هـ- أما عند توجيه ضربات كيماوية بالصواريخ أريحا، فإنه سيتم إستخدام ٣-٤ صاروخ كحد أدنى في توجيه هذه الضربات، وحتى يكتمل التأثير القاتل توجه الصواريخ ضد منطقة واحدة بما يحقق دائرة قتل (أو عجز) نصف قطرها ١,٥ كم في حالة غاز ×٧، ٥٠٠ متر في حالة غاز الزارين شبه المستمر.

و-وعند رص الألغام الكيمائية باستخدام المركبات المجهزة لذلك، فإن المعدل هو رص ١٥٠ لغم/كم خلال ١٥ دقيقة باستخدام الغام م -٣٢.

ثالثا : قدرات إسرائيل من أسلحة الحرب البيولوجية :

تعتبر الأسلحة البيولوجية ذات إمكانية خطيرة على المستوى الإستراتيجي ضد الشعوب، ونادرا ما تستخدم على المستوى التعبوي ضد الجيوش فقط. ويكمن الخطر الرئيسي في إستخدامها في صعوبة إيقاف تأثيراتها، ومنع إنتشارها وإمتدادها إلى أعماق كبيرة في دولة الخصم. وتركز إسرائيل على إستخدام الأيروسول البيولوجي لتلويث الهواء والأرض بواسطة مستودعات الطائرات والصواريخ والبالونات الموجهة تلفزيونيا. وقد أنشأت لذلك معملا للامصال واللقاحات في منطقة (نيس زيونا) جنوبي

تل أبيب، وتجرى فيه أبحاثا على الفيروسات، وعلى إستخدام العبوات ذاتية الدفع، وقذائف راجمات الصواريخ المحملة بالمواد البيولوجية، والإعتماد على استنشاق الكائنات الدقيقة كوسيلة رئيسية للتلوث البيولوجي.

ومن المعروف أن إسرائيل تحفظت عند توقيعها بروتوكول جنيف فيما يتعلق بخطر إستخدام الأسلحة البيولوجية، وذلك بإصرارها على عدم إعتبار السموم ومسقطات الأوراق من الأسلحة البيولوجية، هذا رغم توقيعها على معاهدة عام ١٩٧٢ التى تحظر حيازة وانتاج العناصر البيولوجية. وكما تتمتع إسرائيل بالتفوق فى المجالين النووى والكيماوى، فإنها أيضا تتمتع بذات التفوق فى المجال البيولوجي، ويرجع ذلك إلى الاهتمام الكبير الذى توليه لتطوير معملها الحكومى المتخصص فى هذا المجال، وحرصها على أن يعمل به عدد كبير من العلماء الذين يتابعون أحدث التطورات العالمية فى ميدان الحرب البيولوجية، كما يستقبل العلماء المهاجرين ويضم إليه المتميزين منهم.

ومن المعتقد وجود تعاون كبير بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى مجال إجراء التجارب على إستنباط التوكسينات والفطريات لاستخدامها كسلاح بيولوجي. وتهتم إسرائيل بتدريب عناصر الخدمة السرية والخاصة على نقل الميكروبات إلى المناطق الخلفية عند الخصم، وإستخدامها فى المناطق السكانية، خصوصا أثناء العمليات الحربية وفترات التوتر المسلح.

وتنتج إسرائيل عناصر الأمراض الفطرية والتوكسينات (مثل كوكسيدولمى) وعناصر الأمراض البكتيرية (مثل الجمرة الخبيثة إنتراكس، والكوليراء، والطاعون). وعناصر الأمراض الفيروسية (مثل الحمى الصفراء، وحمى الدنج، والجدرى، وشلل الأطفال). وعناصر أمراض الركتسيا (مثل التيفوس). كما تسعى فى ذات الوقت إلى تطوير ميكروبات لها درجة بقاء عالية فى الظروف الجوية غير المواتية، وبخاصة الجفاف وارتفاع درجة الحرارة، مع إمكان استخدامها ميدانيا كأيروسولات تؤثر على الجهاز التنفسى. بالاضافة لانتاج ميكروبات مقاومة للأمصال واللقاحات المعروفة. ولكن تؤدى إلى أعراض فسيولوجية متشابهة مع أمراض أخرى لارباك الاجراءات الصحية والوقائية للخصم، بجانب تطوير اللقاحات المضادة لتقليل إحتمالات العدوى فى العمليات البرية عند الاختلاط فى المناطق الملوثة بيولوجيا.

رابعا : أسلحة التفجير الحجمى Volume Detonating Weapons-V.D.W
(القنابل الارتجاجية)

تعرف أسلحة التفجير الحجمى بأسلحة (موجات الضغط) أو متفجرات الوقود الذى ينفجر بملامسته للهواء. وتعتمد فكرة هذا السلاح على إطلاق سحابة من ذرات الوقود بعد تحويله إلى غاز، أو تكوين سحابة من ذرات مواد معينة عالية الطاقة، وخلطها بالهواء الجوى. وعندما تصبح نسبة الوقود إلى الأكسجين ملائمة، يكفى توليد شرارة أو رفع درجة الحرارة بنسبة معينة، أو رفع الضغط بطريقة مفاجئة لاشعال الخليط، وبما يؤدى إلى حدوث إنفجار ينتشر من نقطة الاشتعال إلى أقصى أطراف السحابة فى فترة لا تزيد على بضعة أجزاء من مليون جزء من الثانية، ويتسبب فى ابادة البشر وتدمير المنشآت والأسلحة والمعدات أسفل موجة الانفجار المتولدة. خصوصا مع قدرة السحابة على التسلل إلى الأماكن الغير محكمة الاغلاق مثل المنازل والملاجئ والتحصينات وأنابيب شفط الهواء فى المحركات، كما يتركز فى المناطق المخفضة. وعند الاشتعال وإحداث الانفجار تنفجر كل هذه الأجزاء من السحابة محدثة قدرا كبيرا من الدمار. ومن أبرز إستخدامات هذا السلاح الاعتماد عليه فى تدمير حقول الألغام، وتجمعات الدبابات المعادية، والتحصينات الدفاعية، وازالة العوائق التى تحول دون هبوط الطائرات الهليوكوبتر، أو التى تمنع عمليات الابرار الجوى والبحرى.

وقد استخدمت هذه الأسلحة فى الحرب الفيتنامية، وعلى نطاق ضيق فى كل من الحرب الافغانية وحرب الخليج (فى فتح الثغرات قبل بدء العمليات البرية لقوات التحالف جنوب العراق فى ٢٤ فبراير ١٩٩١). حيث إستخدمت غازات مثل أكسيد الاثيلين، وأكسيد البروبيلين، وكلاهما يحدث موجة ضغط وإشتعال غازى بدرجة حرارة تصل إلى أكثر من ١٠٠٠ درجة مئوية. حيث تفوق القوة الانفجارية الناتجة عن حجم معين من هذه النوعيات من الغازات مثيلتها فى وزن مماثل من مادة (ت.ن.ت) بحوالى خمس مرات. ويعتبر زيادة الضغط إلى ٣,٢ كجم / سم٢ كافية لتدمير حقوق الألغام المضادة للدبابات، وللتأثير على أغلب حظائر الطائرات المحصنة.

وقد طورت الولايات المتحدة أثناء الحرب الفيتنامية أجيالا متتالية من هذا السلاح، فأنتجت فى عام ١٩٦٩ القنبلة CBU-55B، ثم فى عام ١٩٧١ القنبلة CBU - 72 المعبأة بغاز أكسيد الايثيلين والمزودة بمظلة فرملية تسقط من الطائرات.

ثم فى عام ١٩٧٤ أنتجت القنبلة 3LU-95 التى زادت فيها كمية الوقود إلى ٣٠٠ رطل من أكسيد البروبيلين بنسبة ٦٠% من وزن القنبلة

(٥٠٠ رطل). ثم تم انتاج القنبلة 3LU-96 التى إرتفع وزن الوقود الغازى فيها إلى ٤٠٠ رطل من أكسيد البروبلين بنسبة ٧٠% من إجمالى وزن القنبلة ٢٠٠٠ رطل. وقد أمكن فى هذه القنبلة تطوير وسائل توجيهها ذاتيا باستخدام الأشعة تحت الحمراء، ثم أشعة الليزر، ثم بوسائل توجيه تلفزيونية. كذلك تم تزويد القنبلة بطابة إقترابية مما يسمح بانفجارها عند الارتفاع المطلوب من سطح الأرض، ثم سرعة إنتشار وتفجير السحابة. وقد أنتجت الولايات المتحدة قنبلة الوقود المتفجر جوا FAE-2 ومنها طرازان أحدهما زنته ٢٢٧ كجم وبها ١٣٦ كجم من أكسيد البروبيلين، والثانى زنة ٩٠ كجم وبها ٦٣,٤ كجم من نفس الغاز. وتصل قيمة الضغط المؤكد فى مركز إنفجار القنبلة عند إستعمالها إلى ما يقارب تأثير موجة الضغط الناتجة عن إنفجار نووى، وفى الثمانينيات نشطت الأبحاث فى انتاج قنابل إرتجاجية يمكن إسقاطها بواسطة هيلوكبتر أو قاذفة قنابل ثقيلة (ب-٥٢). وتتراوح أعيرة هذه القنابل ما بين ٥٠٠ رطل، ٦,٨ طن. وروعى فيها زيادة القوة التدميرية بما يكفل فعاليتها فى العمليات الجوية المستقلة، أو أثناء التمهيد النيرانى قبل بدء العمليات البرية (مثلما حدث فى عملية عاصفة الصحراء فى الفترة ما بين ١٧ يناير إلى ٢٣ فبراير ١٩٩١. حيث إستخدمت قنابل زنتها ٦٨٠٠ كجم فى الأيام القليلة التى سبقت بدء الهجوم البرى الذى شنه الفيلق السابع الأمريكى بهدف تطهير المنطقة التى تواجهه من حقول الموانع وموانع القوات العراقية). وقد إستخدم فى هذه الحرب الجيل الثالث من القنابل الارتجاجية ما يطلق عليه نظرية (مارشال)، حيث يتم انفجار السحابة على ارتفاع محدد من سطح الأرض، ثم يتبعها انفجار آخر يقابل موجة الضغط المرتدة من سطح الأرض، مما يضاعف من التدمير الذى تتعرض له المبانى والمنشآت والتحصينات بسبب التضاغطات والتفريغات المتتالية.

ويوجز الجدول التالى المقارنة بين نتائج الانفجار باستخدام قنابل الجيلين الثانى والثالث من حيث مساحة

م	وزن القنبلة (رطل)	قطر دائرة التدمير الكلى (بالمتر)		مساحة التدمير الجزئى (بالمتر)	
		الجيل الثانى	الجيل الثالث	الجيل الثانى	الجيل الثالث
١	٥٠٠	٧-١٨ القنبلة LU-95	٣٣-٣٥	٢٠٠x٢٥٠	٤٠٠x٤٥٠
٢	١٠٠٠	١٩-٢١ القنبلة LU-96	٣٨-٤٢	٣٥٠x٤٠٠	٥٥٠x٦٠٠

وقد واكبت إسرائيل عمليات التطوير التى جرت على هذه الأسلحة الارتجاجية فى الولايات المتحدة عبر السنوات الماضية، ونجحت فى الحصول على تكنولوجيا الجيل الثالث منها، واستخدمته فى عملياتها فى لبنان عام ١٩٨٢. وتركز إسرائيل على انتاج القنابل التى تسقط من الطائرات بالتثاقل الطبيعى، أو بمظلة فرملية، بدءا بعيار ٥٠٠ رطل، ثم وصلت حاليا إلى قنابل زنة ٦ إلى ٨ طن، والتى يستخدم فى تصنيعها ثنائى ميثيل الهيدرازين، والميثان، إلى جانب أكسيد البروبيلين. كما تحاول إنتاج رؤوس ارتجاجية لصواريخ (لانس) التكتيكية التى تملكها. بالاضافة لتزويد الرؤوس الحربية للصواريخ (أريحا)، وكذلك الصواريخ المضادة للصواريخ (حيتس) لتدمير الصواريخ المعادية فى الجو قبل وصولها إلى أهدافها، خصوصا إذا ما أطلقها الخصم بكثافة، حيث تتسبب الموجه الانفجارية الناتجة عن تفجيرها فى تدميرها جميعا فى الجو قبل أن تصل إلى أهدافها. هذا إلى جانب إستخدام هذه القنابل الارتجاجية ضد المدن ووسائل الدفاع الجوى المعادية.

وتسعى إسرائيل للحصول على ما ينتجه الجيش الأمريكى من الرؤوس الحربية من طراز (PIY) للصواريخ (زونى) التى تعمل بنفس النظرية، وتطلق من عربات مدرعة بواسطة قاذف متعدد المواسير لتدمير الأهداف المعادية فى العمق التكتيكى فى العمليات البرية ضد الأنساق الأولى المعادية، ومرابض المدفعية، ومواقع صواريخ الدفاع الجوى، ومراكز القيادة والسيطرة. إلى جانب فتح الثغرات فى حقول الموانع. كما شاركت إسرائيل الولايات المتحدة فى تجاربها العديدة لانتاج دانات مدفعية ارتجاجية عيار ١٥٥ مم.

خامسا : وسائل ايصال أسلحة الدمار الشامل إلى أهدافها :

تملك إسرائيل تشكيله متنوعة من وسائل ايصال ما تملكه من أسلحة دمار شامل (نووية وكيماوية وبيولوجية وارتجاجية) إلى أهدافها، تشمل مقاتلات، وهليوكبترات هجومية، وصواريخ أرض / أرض تكتيكية ومتوسطة المدى وكروز، بالاضافة لراجمات الصواريخ ومواسير المدافع. وبشكل عام فإن جميع وسائل الايصال السابقة صالحة لنقل أسلحة الحرب الكيمائية التي تملكها إسرائيل نحو أهدافها. أما فيما يتعلق بالأسلحة النووية، فقد جهزت إسرائيل مقاتلاتها الحديثة طرازات فانتوم -٢٠٠٠، ف-١٥، ف-١٦، بأنظمة الإسقاط الحر للقنابل النووية والنيوترونية ذات الأعيرة المختلفة في كل دائرة المجال الحيوي الإسرائيلي الذي سبق تعريفها بأنها تمتد من باكستان شرقا إلى المحيط الأطلنطي غربا، ومن جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية شمالا إلى جنوب أفريقيا جنوبا والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر، خصوصا مع توافر قدرات التزويد بالوقود في الجو.

كما تملك إسرائيل كذلك مجموعة من عائلة الصواريخ (اريحا ١، ٢، ٣) والتي وصل أقصى مدى لها ٢٧٠٠ كم، كذلك الصاروخ شافيت، بالاضافة للصاروخ الأمريكي التكتيكي (لانس - مدى ١٣٠ كم) وجميعها قادرة على حمل رؤوس غير تقليدية نووية وكيماوية وبيولوجية وإرتجاجية. وتصل حجم الترسانة الصاروخية لإسرائيل إلى ١٠٩ منصات اطلاق أحادية للصاروخ لانس، ١٥٠ قاذف للصاروخ (اريحا-١) ١٥٠ قاذف للصاروخ (اريحا-٢)، ١٨ قاذف للصاروخ (اريحا-٣)، كما تمتلك ١٢٣٨ صاروخا من طرازات اريحا ١، ٢، ٣. وطبقا للتقديرات الغربية حتى عام ١٩٩٢ تملك إسرائيل ١٥٠-١٧٥ رأسا نووية وكيماوية للصواريخ لانس وأريحا. وقد تعاونت إسرائيل مع جنوب أفريقيا في انتاج رؤوس نووية عيار ٢، ٣ كيلو/طن، ورؤوس نيوترونية للصواريخ أريحا ذات قدرة واحد كيلو/طن.

ويعتبر الصاروخ (اريحا-٣) من النوع متوسط المدى الذي يستخدم نظام التوجيه الذاتي (Strap down interial guidance) وقد تم اختباره مرتين على الأقل، الأولى في مايو ١٩٨٧، والثانية في نوفمبر ١٩٨٨ وهو يتيح لإسرائيل تغطية معظم منطقة مجالها الحيوي حتى إيران شرقا. أما الصاروخ (شافيت)، فقد قامت معامل الأبحاث الإسرائيلية بالعمل لصالح وزارة الدفاع من أجل بحث إمكانية تحويل هذا الصاروخ الذي استخدمته إسرائيل في إطلاق أقمارها التجسسية (أوفيك-١) في سبتمبر ١٩٨٨، (أوفيك-٢) في ٢ ابريل ١٩٩٠، (اوفيك-٣) في ٥ ابريل ١٩٩٥ إلى صاروخ أرض/أرض وشافيت من انتاج الصناعات الجوية الإسرائيلية،

ويتكون من ثلاث مراحل، ويعمل بالوقود الجاف. ويعتبر شافيت صاروخ باليستى أرض/أرض عابر للقارات ذو مدى يصل إلى ٤٥٠٠ كم، ومدى آخر ٧٥٠٠ كم ليغطى أهدافا فى باكستان والهند.

وقد أجرت إسرائيل تجارب مع كل من جنوب افريقيا وتايوان لتطوير صاروخ (كروز) متوسط المدى، يمكنه حمل رأس نووية. وقد بدأت هذه التجارب فى عام ١٩٨٠ (عندما كشفت عنها واشنطن بوست فى ١٩٨٠/١٢/٨). ويتكون القاذف من مركبة مزودة بأنابيب إطلاق رباعية مداها ١٥٠٠ ميل. وقد أكدت نشرة التقرير الخارجي الصادرة عن الأيكونويست فى فبراير ١٩٨١ هذه المعلومة وحددت المدى بـ٣٠٠٠ كم، وأن الصاروخ مجهز بمحرك (هاربون توربو) حصلت عليه إسرائيل من الولايات المتحدة.

وفى مجال الاستخدام التكتيكى حرصت إسرائيل على تطوير ذخائر أسلحة دمار شامل نووية وكيماوية يمكن إطلاقها من مدافع تقليدية وراجمات صواريخ. فقد كشف كتاب (دقيقتين فوق بغداد) لمؤلفه (عاموس بيرلماتر) أن التجربتين النوويتين اللتين أجريتا فى جنوب أفريقيا بالتعاون مع إسرائيل فى عامى ١٩٧٩، ١٩٨٠ كانتا بمدافع عيار ١٥٥مم ذات مدى مطول حصلت إسرائيل على ذخيرته من شركة (أبحاث الفضاء الأمريكية). كما طورت إسرائيل ذخائر كيميائية يمكن إطلاقها من المدافع ١٥٥مم، ١٧٥مم، ٢٠٣مم. هذا مع تطوير رأس كيماوية تحمل قنيبلات كيماوية صغيرة العيار بدلا من تعبئة الرأس الحربية للصاروخ بالمادة الكيماوية مباشرة. وذلك لزيادة فاعلية التأثير القاتل فى مساحة أوسع تنتشر عليها هذه القنيبلات، ومواجهة التطور الجارى فى نظم الصواريخ الاعتراضية التى يمكن أن توجه إلى الرأس الحربية لتدميرها فى الجو، والتأثيرات السلبية للأحوال الجوية على مسار الصاروخ.

ومع نجاح إسرائيل فى تجاربها فى تحميل الصواريخ أريحا بغازات الأعصاب المستمرة × ٧، أدخلت الهجمات الكيماوية فى نظام التحليل واختبار والسيطرة على الأهداف المعادية، وذلك بتحميلها فى الذخائر الذكية التى تطورها (قنابل وصواريخ جو/أرض، ودانات مدفعية موجهه ذاتيا) - كما أجرت إسرائيل تجارب على استخدام الهليكوبتر المسلحة فى تحميل مولدات الغازات الحربية، وإطلاق سحب الغازات الحربية فى إطار قتال القوات المعادية فى العمقين التكتيكى والتعبوى. كما قررت إتباع أسلوب المزج بين الذخائر الكيماوية والتقليدية ضمن الوحدات النارية للذخيرة التى تحملها كتائب المدفعية والصواريخ قصيرة المدى، وضمن خطوط إمدادها.

سادسا : النهج الإسرائيلى للوقاية من أسلحة الدمار الشامل المعادية.

تعى إسرائيل جيدا خطورة إمتلاك الجيوش العربية لنوعيات من أسلحة الدمار الشامل - أبرزها الكيميائيه - فى محاوله للردع المضاد فى مواجهة الاحتكار النووى الإسرائيلى، كذلك إحتمالات حصول بعض الدول العربية على سلاح نووى. خصوصا وأن معظم الدول العربية لديها وسائل إيصال هذه الأسلحة إلى قلب إسرائيل، سواء بواسطة المقاتلات القاذفة أو الصواريخ البالستية المتواجد منها حوالى ٢٠٠٠ صاروخ فى جميع الدول العربية(طبقا للتقديرات الإسرائيلية). وتتوقع إسرائيل أن تلجأ الدول العربية لإستخدام هذه الأسلحة فى حالة الحرب إذا ما حققت القوات الإسرائيلية إختراقا عميقا فى الأراض العربية. لذلك إهتمت إسرائيل بإتخاذ تدابير محكمة فى جميع مجالات الوقاية من إستخدام أسلحة الدار الشامل.

فقد زادت من حجم وحدات الوقاية الكيميائية من ثلاث كتائب تخدم المناطق العسكرية الثلاث إلى خمس كتائب، مع التوسع فى إنشاء نقط المراقبة الكيميائية فى جميع منشآتها النووية والكيميائية والبيولوجية، كذلك المستعمرات الدفاعية الحصينة، خصوصا فى النقب والجليل الأعلى وحول الأهداف الحيوية المعرضة لهجمات صاروخية من قبل الدول العربية. كما قامت بإجراء تطوير جذرى فى معدات الاستطلاع الكيميائى بدءا بسرية إستطلاع كيميائى مسلحة بدبابات (فوكس) حصلت عليها من المانيا فى يناير ١٩٩١، كما تسعى للحصول على سريتين أخريتين من نفس الطراز ومن نفس المصدر. كذلك وضعت خطة متكاملة لنظم الوقاية المباشرة كالملاجئ الجماعية وأجهزة الانذار، والقيام بأعمال التوعيه النفسيه والاسعاف الطبى ضمن ما أطلقت عليه (برنامج الصلابة والبقاء)، والذى تهدف إسرائيل من خلاله إلى تحقيق الصمود أمام هجمات كيماوية واسعة النطاق.

وفى إطار هذا البرنامج قامت إسرائيل بتجهيز أسلحة القتال الرئيسية بأنظمة الوقاية من أسلحة الدمار الشامل، مثل الدبابة ميركافا-٣ ، التى تم تزويدها بنظام الترشيح والتهوية والتبريد من الداخل، كما توسعت فى إجراءات إعداد الشعب لمواجهة الحرب الكيماوية، حيث قامت فى فبراير ١٩٩١ بإستكمال توزيع ٤,٥ مليون قناع واقى على مواطنيها - أى بنسبة ٧٢,٥% من إجمالى سكان إسرائيل البالغ عددهم ٥,٥ مليون نسمة. كذلك وزعت حقن (الاتروبين) وأمبولات مضادة لغازات الدم وتنشيط الجهاز التنفسى، بالإضافة لأنواع من وسائل التطهير الجزئى. وعلى المستوى الجماعى إستكملت إسرائيل تجهيز الملاجئ الجماعية فى المناطق كثيفة السكان والمستعمرات الحدودية، وهى ملاجئ حصينة مجهزة بمهمات تنقية

وترشيح الهواء، كذلك تم تزويد المستودعات الحصينة والمحكمة الاغلاق المخصصة لتخزين الأغذية والمياه والمواد الطبيه بمرشحات تنقيه لحمايتها من التلوث الكيميائى. وقد زادت إسرائيل من إنتاجها المحلى من مهمات الوقاية الفردية والجماعية، ومعدات التطهير المتحركة اللازمة لتطهير الأفراد والأسلحة والمعدات والمبانى والأرض فى حالة تعرضها لهجمات كيماوية، كذلك إنتاج وسائل الاسعاف الأولى، والأمصال واللقاحات المضادة لغازات الحرب الكيماوية ومواد الحرب البيولوجية، وقد تعدى إنتاج إسرائيل فى هذا المجال متطلبات الاكتفاء الذاتى إلى التصدير الخارجى.

وقد ركزت القيادات العسكرية فى المشروعات والمناورات التدريبية على إبراز دروس الإستخدام الفعلى للأسلحة الكيميائية، شاملا إجراء طوابير سير طويلة للوحدات بإرتداء مهمات الوقاية، وتنفيذ المشروعات التدريبية وطوابير الرماية التكتيكية للأسلحة المختلفة بإرتداء هذه المهمات، وإفتراض مواقف تكتيكية وتعبوية تتعرض فيها وحدات من مستوى كتيبة حتى فرقة لهجمات بأسلحة دمار شامل، وإختبار هذه الوحدات فى كيفية التصرف حيال هذه المواقف. ويشمل هذا التدريب تشغيل القواعد والمطارات فى ظروف الهجمات الكيميائية، واستدعاء وحدات الاحتياط، وإستخدام مخازن الطوارئ فى ظل التهديد الكيميائى المعادى. وتقوم رئاسة الاركان العامة حاليا بدراسة جدوى لإنشاء سلاح للحرب الكيميائية بدلا من توزيع اختصاصات الحرب الكيميائية فى الجيش الإسرائيلى حاليا بين سلاحى المهندسين والخدمات الطبية. ومن المتوقع أن تنشئ إسرائيل قيادة خاصة للمؤخرة لمواجهة احتمالات تعرضها لهجمات أسلحة دمار شامل معادية.

وفى مجال الإختبار العملى للأمصال والعقاقير المضادة لغازات الحرب الكيميائية والسموم والمواد البيولوجية، كشفت وسائل الاعلام الإسرائيلية أخيرا عن قيام قيادات الجيش الإسرائيلى بإرغام بعض الجنود على تناول عقاقير طبية على سبيل التجربة لمعرفة آثارها الجانبية لإختبار تأثير غاز الاعصاب، وكانت لها نتائج سلبية على الجنود. ومن هذه العقاقير (بير سجلوبين) الذى يعمل على تخفيف أعراض الإصابة بغاز الأعصاب. كما أجرى الجيش مناورات فى صحراء النقب فى أحوال مماثلة لإستخدام غازات سامة، وقد أصيب فى إحدى هذه المناورات أكثر من ٤٠ جنديا بالتسمم نتيجة تجربة إستخدام أنواع من الغازات المحرمة دوليا.

الأمن الإسرائيلي في حالة إستمرار إحتفاظها بالاحتكار النووي (رؤية إسرائيلية) :

يرى الاستراتيجيون الإسرائيليون أنه في وضع تتمتع فيه إسرائيل بالاحتكار النووي، سيكون من شأن التحول إلى استراتيجية الردع النووي العلني أن يردع العرب عن وضع تحديات استراتيجية تهدد وجود إسرائيل. وحتى مع إفتراض أن العرب سيلجأون إلى الخيار النووي، فإنه في الفترة الزمنية الواقعة بين تبني إسرائيل استراتيجية ردع نووي علني، وتبني دول عربية لخيار نووي مضاد، فإن السلاح النووي الإسرائيلي سيمنح إسرائيل قدرة كبيرة على ردع العرب بما يوفره من **ثلاثة ضمانات أمنيه:**

أ- يمنح السلاح النووي إسرائيل القدرة على التهديد بإنتقام لا يمكن للعرب تحمله كرد على تهديداتهم للوجود الإسرائيلي:

وتنبع هذه القدرة من قوة التدمير النووي الضخمة التي تملكها إسرائيل، وضعف الموقف العسكري العربي في المقابل. خصوصا مع تعرض الكثير من الأهداف العربية ذات القيمة الاستراتيجية الحيوية للضربات الإسرائيلية، والتي تتجمع في معظم الدول العربية في مناطق لا يزيد عددها عن ٣-٥ مناطق حيوية في كل دولة عربية. وبتدمير هذه الأهداف الحيوية ستكون معظم مقومات الحياة في الدول العربية قد قضي عليها، خصوصا مع ارتباط آمال وأهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية بهذه الأهداف (مثل حقول النفط، وسدود المياه). هذا بالإضافة إلى أن تدمير من ٣-٤ أهداف حيوية في كل دولة عربية سيترتب عليه ضمنيا القضاء على من ٢٠-٣٠% من سكانها. وقد حسبت إسرائيل إجمالي الأهداف الحيوية في الدول العربية فوجدتهم ٢٥-٣٠ هدف يتطلب تدميرهم ما بين ٣٠-٤٠ قنبلة نووية بقدرة ٢٠-٦٠ كيلو/طن لكل هدف. وما لدى إسرائيل حاليا من أسلحة نووية يعتبر كافيا وأكثر لتحقيق مثل هذا الهدف. وفي الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية أن أية دولة عربية لن تستطيع تجاهل إحتمال حصولها على أكبر نسبة من العقاب النووي الإسرائيلي، خصوصا الدول التي تبدأ بالحرب، أو التي تشكل أخطر تهديد على إسرائيل سواء بالنظر لقرب حدودها من إسرائيل مثل سوريا، أو بسبب ضخامة قوتها العسكرية مثل مصر، وهو ما يضاعف من قيمة الردع النفسي للسلاح النووي الإسرائيلي. وفي مواجهة المشاكل الممكن أن تواجهها المقاتلات الإسرائيلية في إيصال ما تحمله من قنابل نووية إلى أهدافها في الدول العربية بسبب تطور شبكات الدفاع الجوي

العربية المضادة، فمن المنتظر أن تتوع إسرائيل وسائل إيصال أسلحتها النووية لتشمل صواريخ أريحا وصواريخ أخرى (كروز) قادرة على تجنب وسائل الدفاع الجوى العربية، بالإضافة لإستخدام إسرائيل وسائل متنوعة لتدمير هذه الوسائل وإبطال فعاليتها.

ب- فرض قيود على القرارات السياسية والعسكرية العربية، بسبب إدراك العرب لمستوى العقاب النووى :

يعتقد الاستراتيجيون فى إسرائيل أنه رغم إدراك معظم الزعماء العرب لحجم العقاب النووى الممكن أن تتعرض له بلدانهم من قبل إسرائيل فى حالة تهديد أمنها، إلا أن بعض الزعماء العرب قد أظهروا عدم الإهتمام من منظور قدرة الدول العربية على إمتصاص العقاب، ومن ثم القدرة على توجيه الضربة الثانية الانتقامية ضد إسرائيل، وبالتالى فإن إدراك إسرائيل - فى الرؤية العربية - لمخاطر التدمير المتبادل، وعدم قدرتها على تحمل ضربة واحدة شديدة بأسلحة دمار شامل فى عمقها، من الممكن أن يمنع إسرائيل عن تهديد الدول العربية نوويا. إلا أن هؤلاء الاستراتيجيون الإسرائيليون يميلون للقول بأنه فى حالة التحول إلى الردع النووى العلنى، ستسود فى دوائر صنع القرار فى الدول العربية نظرية (الثمن الباهظ للعقاب النووى الإسرائيلى)، وبذلك يتحقق شرط الردع الذى يفرض قيودا على القرارات السياسية والعسكرية العربية، وهو ما يفرض على إسرائيل أن تنمى الاحساس لدى الزعمات العربية بخطورة (العقاب النووى الإسرائيلى) الذى يمكن أن يؤدى إلى إبادة ربع سكان أى دولة عربية تتحدى إسرائيل، وتكبيدها خسائر مادية تعيدها عشرات السنين إلى الوراء. لذلك ينبغى فى الرؤية الإسرائيلية أن تبلغ رسالة الردع النووى الإسرائيلى للدول العربية واضحة وكاملة ومستوفية شروط اللجوء للخيار النووى، حتى لا يكون هناك إلتباس فى الإدراك العربى لهذا الأمر.

جـ- توفير عنصر الاستقرار لقوة الردع النووى الإسرائيلية :

تقاس قدرة إستقرار الرادع النووى الإسرائيلى بمدى الحماية والحصانة المتوفرة للأسلحة النووية ضد إحتمالات تلقى ضربة أولى معادية. وذلك بالاستعداد المستمر لإجهاض أية محاولة عربية لتبنى خيار نووى. على أن يكون ذلك الاستعداد من قبل إسرائيل مبكرا قدر الإمكان، أو فى المراحل الحرجة من المشروع النووى العربى وبما يمكن أن يحوله إلى كارثة بالنسبة للدولة العربية التى تتبناه. أما إذا قررت بعض الدول العربية أن توجه ضربة وقائية ضد المنشآت النووية الإسرائيلية سواء

بواسطة هجمات صاروخية وجوية، كيميائية أو تقليدية، أو حتى بواسطة إغارات لقوات كوماندوز... إلى غير ذلك من الأساليب، فإن الإجراءات المضادة للصواريخ والمقاتلات العربية ينبغي أن تكون مستعدة لاحباط وتدمير مثل هذه الضربات فى حالة شنها، بجانب الإجراءات المكثفة التى تتخذها إسرائيل لتأمين منشآتها النووية، وتحصين هذه المنشآت بالقدر الذى يوفر لها الحماية ضد أية ضربات، مع عدم تمكين الدول العربية من الحصول على معلومات دقيقة عن الأهداف النووية الإسرائيلية، وخداعهم فى ذلك، وحرمانهم من مفاجأة إسرائيل بأعمال قتالية غير متوقعة.

أصحاب (النهاية الصغرى) و(النهاية العظمى) فى إستخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية :

يوجد فى إسرائيل مدرستين فى مجال إستخدلم أسلحتها النووية، أشار لهما الجنرال (ياهوشفاط هاركابى) فى كتابه _حرب نووية أم سلام) وهما على النحو التالى :

أ- المدرسة الأولى (أصحاب النهاية الصغرى) : يرى أصحاب هذه المدرسة أنه لا داعى لاستخدام أعداد كثيرة من الأسلحة النووية لإحداث تدمير كامل أو شبه كامل للخصم، حيث يكفى لتحقيق مصداقية الردع وكسر إرادة الخصم واجباره على التسليم بالمطالب الإسرائيلية أن توجه ضده ضربة واحدة أو ضربتان نوويتان بأسلحة تكتيكية صغيرة العيار (١-٥ كيلو/طن) لكى تحدث الأثر النفسى المطلوب فى قيادات الخصم. ومن ميزات هذا الاستخدام فى رؤية أصحاب هذه المدرسة أنه يفتح الباب أمام الخصم لبدء الحوار، وحتى يكون رد فعله الناتج عن حالة اليأس التى قد تصيبه عنيفا ومدمرا فى حالة توجيه ضربات نووية كثيفة تحدث تدميرا شاملا فى مدنه وأهدافه الحيوية.

ب- المدرسة الثانية (أصحاب النهاية العظمى) : يرى أصحاب هذه المدرسة ضرورة عدم تجاهل إفتراض فشل الردع إذا ما استخدمت الأسلحة النووية فى أضيق نطاق، خصوصا مع إستعداد الخصم - وهو حال الدول العربية - لتقبل حجم من الخسائر ذو مغزى، وهو ما قد يدفعه إلى الإستمرار فى الحرب رغم خسائره، وقيامه برد فعل عنيف بكل ما يتبقى لديه من أسلحة دمار شامل ضد إسرائيل، والتى من المؤكد أنها ستتكبد فى هذه الحالة خسائر بشرية ومادية جسيمة. لذلك يفضل أصحاب هذه

المدرسة أن يكون إستخدام إسرائيل لأسلحتها النووية فى الضربة الأولى بكل ما لديها من قدرات، بحيث تحدث تدميرا شاملا فى جميع مقومات القوة العسكرية للخصم، حتى تعجزه تماما عن القيام بأى رد فعل ضد إسرائيل. ويستند أصحاب هذه المدرسة إلى ما جاء فى كتاب (الحرب النووية الحرارية) الذى وضعه (كاهان)، وجدد فيه وجهة نظره فيما أطلق عليه (الابتزاز النووى). والذى يبدأ بتوجيه الضربة الأولى، ثم توجيه انذار للطرف الآخر بأنه إذا قام برد فعل بما تبقى لديه من قوات، فإنه سوف يتعرض لضربة أخرى ضد مدنه وأهدافه الاقتصاديه والاستراتيجيه الحيوية فى نفس الوقت، وأن الرد الذى سيقوم به هذا الطرف الآخر لن يحقق له مايستهدفه من نتائج بسبب إتخاذ إسرائيل لكافة إجراءات الوقاية والتحصين المناسبة لمدنها وقواتها ومنشآتها النووية.

ومحصلة هاتين المدرستين فى إسرائيل، أن برز إتجاه استراتيجى ثالث تبنى فكرة تجنب قصف المدن العربية نوويا، بمعنى أن توجه إسرائيل الضربة النووية الأولى ضد الأهداف العسكرية العربية، وليس ضد الأهداف المدنية، وذلك إذا ما تهدد أمن إسرائيل وليس كيانها (والفارق بين الاثنين أن تهديد الأمن الإسرائيلى يتعلق بأوضاعها فى المناطق المحتلة، وأى خرق للاتفاقيات الأمنية القائمة مع الدول العربية، أما تهديد كيان إسرائيل فيتمثل فى أى تهديد يقع داخل أرض إسرائيل). لذلك فإن تعرض مدن إسرائيل وأهدافها الحيوية لأى تهديد من قبل الدول العربية سواء بأسلحة تقليدية أو فوق تقليدية (كيميائية أو بيولوجية) سيقابل من جانب إسرائيل بقصف نووى ضد أهداف عربية مماثلة.

من هنا يتضح لنا أن إسرائيل لن تكون مضطرة لإستخدام أسلحتها النووية، إلا إذا أدركت أن قواتها التقليدية على وشك هزيمة محققه. **وسيكون هذا الإستخدام على مرحلتين :**

أ- **المرحلة الأولى :** عندما يتهدد أمنها، وفى هذه الحالة ستلجأ إسرائيل إلى إستخدام أسلحة نووية تكتيكية ضد القوات العربية الناجحة، والتى تهدد بالاقتراب من حدود إسرائيل، وسيكون ذلك فى حد ذاته بمثابة إنذار بالتصعيد.

ب- **المرحلة الثانية :** وتقع عندما يتهدد كيان إسرائيل ذاته، أو تتعرض أهدافها فى العمق لضربات مؤثرة من جانب المقاتلات والصواريخ

العربية، ففى هذه الحالة قد تلجأ إسرائيل لإستخدام أسلحتها النووية ضد المدن والأهداف الحيوية العربية.

ومن الملاحظ أنه كلما تطورت الاستخدامات الرئيسية للأسلحة النووية التكتيكية فى حلف الناتو، فإنها تكون قابلة للتطبيق فى الاستراتيجية الإسرائيلية النووية، ويرجع ذلك إلى قصر المسافات بين عواصم بلدان دول الشرق الأوسط، كما هو الحال بين البلدان الاوروبية ومدنها الهامة. ومن ثم يمكن بسهولة تحويل الإستخدام التكتيكي للأسلحة النووية في ميدان المعركة إلى إستخدام استراتيجى ضد مدن الخصم. ومن هنا تبرز أهمية تطبيق إسرائيل لنظرية الاستخدام الثنائى لأنظمة التسليح التى تمارس فى جيوش دول الناتو، بحيث يمكنها إستخدام ذخائر تقليديه وفوق تقليديه بما فيها النووية، وتكون ذات أبعاد تكتيكية وتعبوية واستراتيجية فى آن واحد. لذلك فإن الأسلحة النووية إذا ما إستخدمت فى منطقة الشرق الأوسط فستكون أولا ضد أهداف (القوة المضادة) ونعنى بها الأهداف العسكرية لايقاف تقدمها وشل فعاليتها، وهو نفس الاحتمال فى حالة إستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. ثم مع تصاعد أعمال القتال سيكون إستخدامها ضد أهداف (القيمة المضادة) ونعنى بها الأهداف المدنية والاقتصادية ذات القيمة الاستراتيجية.

ولم تقم هذه الافتراضات على أساس أى خداع حول السلوك المنطقى للقوات المسلحة لدول المنطقة، حيث يصبح الأمر مسألة حياة أو موت بالنسبة لكلا الطرفين الإسرائيلى والعربى، ولكن فرضت أيضا من التوقعات حول الدور الذى يحتمل أن تلعبه الدول الكبرى للحد من تصاعد العمليات الحربية فى المنطقة حرصا على مصالحها الهامة التى بالقطع ستتهدد بفعل الحرب، خصوصا إذا ما تحولت إلى حرب نووية. ومن هنا يتركز اهتمام إسرائيل على بحث إستخدام الأسلحة النووية التكتيكية والنيوترونية، والدور الذى يمكن أن تلعبه فى أية حرب قادمة، وفى إطار محلى ضيق، وكتحذير يتسم بالإعتدال إلى حد ما من وجهة نظرها. وحيث أنه ليس من المحتمل أن يبرز أى تهديد نووى من قبل الدول العربية حتى عام ٢٠١٠، فلن تكون إسرائيل فى حاجة لإستخدام أسلحتها النووية إلا فى الحالات وبالأسلوب الذى سبق إيضاحه عندما يتهدد كيانها، كما ينتظر أن يكون هذا الاستخدام محدودا فى نطاق أهداف القوة المضادة (العسكرية). وحتى فى حالة وقوع هجوم ضدها من قبل أكثر من دولة عربية فليس من المتوقع أن تستخدم إسرائيل

أسلحتها النووية ضد أكثر من دولة عربية، بل ستركز إستخدامها ضد الدول الأكثر تهديدا لها، وسيكون ذلك بمثابة ردع لباقى الدول العربية.

ولقد أثبتت الدراسات الإسرائيلية التى نشرت فى هذا الصدد أن إخراج أية دولة عربية من الحرب بإستخدام الأسلحة النووية لن يحتاج لأكثر من ١٢-١٥ سلاح نووى تكتيكى بأعيرة مختلفة تتراوح ما بين نصف إلى ١٠ كيلو/طن. وبالتالى فإنه مهما بلغ حجم الترسانة النووية الإسرائيلية، والتى تصل فى أقصى تقديراتها إلى ٣٠٠ سلاح نووى، فإن معظمها يعتبر من النوع التكتيكى من أجل إستخدامها ضد أهداف القوة المضادة (العسكرية). وستلجأ إسرائيل فى إستخدامها للسلاح النووى إلى ما يعرف باستراتيجية (الرد المرن والمتدرج) والذى يبدأ بالأهداف العسكرية المعادية، وينتهى بالأهداف المدنية الاقتصادية. وهو إختيار منطقى من وجهة النظر الإسرائيلية، يتطلب الوصول بترسانتها النووية إلى مستوى يمكنها من إستخدام تشكيله متنوعة ومتكاملة من الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها المناسبة، وبحيث تكون قادرة على توجيه ضربات نووية تكتيكية ضد أهداف عسكرية ميدانية (مطارات، ومواقع صواريخ، ومراكز قيادة وسيطرة... الخ)، وأهداف أخرى عسكرية فى العمق التعبوى للخصم يتطلب الأمر تدميرها أو عزلها ومنعها من الدخول فى المعركة أو التأثير فيها (مثل الفرق المدرعة والميكانيكية التى تشكل الاحتياطات التعبوية للفيالق والجيوش الميدانية العربية، كذلك الاحتياطات الاستراتيجية)، ثم التدرج بعد ذلك - طبقا لتطور العمليات الحربية - فى إستخدام أعيرة نووية أكبر ضد أهداف استراتيجية ذات قيمة حيوية لدولة الخصم.

أسوأ سيناريو تتحسب له إسرائيل :

يتمثل أسوأ سيناريو بالنسبة لإسرائيل يمكن أن تواجهه فى قيام دولة أو (دول) عربية بإتباع ما يطلق عليه استراتيجية (الإغراق الصاروخى) لإغراق الجبهات الأمامية والجبهة الخلفية فى إسرائيل بتفجيرات أسلحة دمار شامل كيميائية وبيولوجية (وقد تكون نووية) بواسطة هجوم صاروخى وجوى عربى مكثف ضد أهداف عسكرية ومدنية داخل العمق الإسرائيلى. ويفترض هذا السيناريو أن ينجح العرب فى تحقيق المفاجأة، وأن يوجه الهجوم ضد إسرائيل من أكثر من إتجاه دولة عربية (مصر وسوريا والاردن) ومن عدة إتجاهات تعبوية فى وقت واحد، وبحيث تتعرض قوات الضربة النووية الإسرائيلية الأولى لخسائر جسيمة تمنعها من توجيه الضربة النووية الأولى المخططة، وبما يحدث شلل شبه كلى فى إسرائيل نتيجة ما سيصيب أهدافها المدنية والعسكرية من تلوث ودمار، خصوصا وأن معظم

الأهداف الإسرائيلية ذات القيمة الاستراتيجية تنحصر في الشريط الساحلي الذي لا يزيد عرضه عن ١٥كم. فلو أمكن - على سبيل المثال - للدول العربية أن تطلق ١٠٠٠ صاروخ سكود، لكل القدرة على تلويث مساحة ٥٠ هكتار في المتوسط، فإنه سيكون في إمكان هذه الصواريخ أن تلوث مساحة من أرض إسرائيل قدرها ٥٠,٠٠٠ هكتار، وهو ما لا تستطيع إسرائيل تحمله وتسعى في المقابل لتجنبه.

لذلك تحدد إسرائيل سبعة أخطار قد تنجم عن إستخدام أسلحة الدمار الشامل بواسطة الدول العربية، خصوصا إذا ما نجحت دولة أوعدة دول عربية في امتلاك سلاح نووي. **وتتمثل هذه الأخطار في الآتي:**

أ- المشاكل النابعة عن مستوى الواقعية التي يتميز بها بعض الزعماء العرب، ومستوى تفكيرهم فيما يتعلق بإستخدام ما يمتلكونه من أسلحة دمار شامل، من حيث سرعة لجوءهم إليها عند وقوع الأزمات، وخطر دمج هذه الأسلحة في استراتيجيات القتال الموجودة حاليا.

ب- إحتمال فشل إسرائيل في إستمرار الاحتفاظ بتفوقها في الأسلحة التقليدية، وفي المقابل نجاح الدول العربية في تحقيق التوازن الإستراتيجي الذي يستهدفونه في مواجهتها، خصوصا في حالة تمكن الدول العربية من تحقيق قدر من التعاون والتنسيق فيما بين دول المواجهة ودول العمق العربي في إطار تحالف استراتيجي يضمهم جميعا أو بعضا منهم.

جـ- صعوبة السيطرة على عملية التصعيد في حرب إقليمية قد تشترك فيها بجانب الدول العربية دول إسلامية في دائرة الجوار الجغرافي مثل تركيا وإيران، خصوصا في ضوء التعاون الإستراتيجي القائم بين دمشق وطهران. وتستخدم في هذه الحرب أسلحة الدمار الشامل، ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تمنعها أو تحد من تصاعدها.

د- صعوبة إجراء حسابات سياسية وعسكرية منطقية وسليمة في منطقة الشرق الأوسط، إذا ما سيطرت على أجوائه إستخدامات أسلحة الدمار الشامل بما فيها النووية. خصوصا مع الغموض الذي يمكن أن يكتنف مصدر الهجوم المحتمل من الجانب العربي. ففي مثل هذه الأجواء فإن إحتمالات نشوب حرب محدودة قد تتطور بسرعة لتصبح شاملة، تعتبر من الأمور الواردة وغير المستبعدة.

هـ- صعوبة إجراء إشراف إقليمي أو دولي فعال على أسلحة الدمار الشامل التي تملكها دول المنطقة.

و- سهولة إسكات وتدمير مراكز القيادة والسيطرة السياسية والاستراتيجية للدول المشتبكة في الحرب، وبالتالي إصابة عملية صنع وإتخاذ القرارات

السياسية والعسكرية المطلوب إتخاذها أثناء إدارة الحرب بالشلل، وهو ما يصعب عملية إدارة الحرب والسيطرة عليها، أو الأزمة الناشبة والسيطرة عليها، ويجعلها عرضه لانحرافات حادة وتصعيد لا يمكن تجنبه.

ز- الاحتمالات العالية لحصول منظمات إرهابية على أسلحة دمار شامل، وما قد يترتب على ذلك من إخضاع دول المنطقة لعملية إبتزاز نووى / كيميائى / بيولوجى من قبل هذه المنظمات.

وفى مواجهة هذه المخاطر تسعى إسرائيل إلى ضمان إمتلاكها القدرة على توجيه الضربة الثانية، إذا فقدت القدرة على توجيه الضربة الأولى، وذلك من خلال **إجراءات تؤمن قدرة عالية على بقاء صمود قواتها النووية، تتمثل فى الآتى :**

أ- تنويع وتوزيع وإنتشار أسلحتها النووية ووسائل إيصالها، مع تغيير محلاتها بإستمرار، حتى تحرم الدول العربية من توجيه ضربات ساحقة لها، بالإضافة إلى زيادة خفة حركتها لتصعيب إصابتها.

ب- تحصين وزيادة صلابة الوسائل النووية الإسرائيلية فى مخازن محصنة تحت الأرض، وعلى أعماق بعيدة يصعب تدميرها حتى بانفجارات نووية، مع إتخاذ إجراءات التمويه والسرية لإخفاء أماكنها وتأمينها.

جـ- تدعيم وسائل وطرق الانذار المبكر، مع توفير درجة إستعداد قتالى عالية لقواتها، كذلك سبل الدفاع الإيجابى ضد الضربة الأولى المعادية، بحيث يمكن أن تنطلق الأسلحة النووية الإسرائيلية فى نفس اللحظة التى يتم فيها الانذار بالهجوم. بمعنى توجيه الضربة الثانية فى نفس توقيت الضربة الأولى المعادية، وهو ما يتطلب عدم إضاعة أدنى وقت فى إتخاذ القرار، حيث يتعين أن يكون القرار فوريا، ومرتبط بسيناريوهات معدة من قبل، وهو ما يعرف بأسلوب (الاطلاق عند الانذار).

رسالة إسرائيل الردعية للعرب :

وفى مواجهة احتمالات لجوء الدول العربية إلى استراتيجية (الحرب المحدودة) لحرمان إسرائيل من مبرر إستخدامها للأسلحة النووية، وهو ما يهدد أمن إسرائيل وإن كان لا يهدد كيانها، كما يمكن للحرب المحدودة أن تكبد إسرائيل خسائر مادية وبشرية جسيمة كما حدث فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، خصوصا إذا تحولت الحرب المحدودة إلى حرب إستنزاف، فإن (الرسالة الردعية) الإسرائيلية التى ستحرص على تبليغها للدول العربية تتمثل فى أنها ستطلق أسلحتها النووية عند تلقى أول إنذار بتهديد من قبل

أعدائـها، سـواء إسـتخدموا فـى ذلـك أسـلحة تقليديـة أو فـوق تقليديـة. وذلـك بدعـوى أن إسـرائيل لـن يكـون بإسـتطاعتها التمييـز بيـن مقـاتلات وقاذفـات وصـواريخ معادية متجهة نحو أراضيها تحمـل ذخـائر تقليديـة، وبيـن وسـائل إيصـال أخرى تحمـل ذخـائر فـوق تقليديـة ذات دمـار شـامل. كمـا لـن يكـون بإسـتطاعة إسـرائيل التكـهن بنوعيـة الأهـداف التـى تسـتهدف هـذه الوسـائل الوصول إليها، هل هى أهداف عسكرية إسرائيلية أم أهداف مدنية وذات قيمة اسـتراتيجية فـى العمـق الإسـرائيلى ؟ ومـن ثـم فلـن يكـون بمقـدور إسـرائيل الانتظار حتى تتبين حقيقة أهداف الخصم. لذلك فإن الرد فى جميـع الحـالات من جانب إسرائيل سيكون نوويا وطبقا لقاعدة (الاطلاق عند الانذار).

كذلـك سـتوضح إسـرائيل فـى (رسـالتها الردعيـة) أن القـوة النوويـة الإسرائيلية ترتبط بوسائل اطـلاق تقليديـة ثنائيـة الاسـتخدام - حيـث تسـتخدم نفس المقاتلات والقاذفات والصواريخ التى تطلـق ذخـائر تقليديـة فـى إطـلاق ذخـائر نوويـة - وبالتـالى فـإن تعـرض هـذه الوسـائل - ذات القـدرة الثنائيـة للاصابة والتدمير فى عمليات حربية، إنمـا يعـد إسـتنزافا ليـس فقـط لأسـلحة إسرائيل التقليدية، ولكن أيضـا لوسـائل قوتـها النوويـة، وهـو مـا لا يمكـن أن تسمح إسرائيل به. لذلك فإن ردها فى حالة الحـرب المحـدودة سيكون أيضـا نوويا حفاظا على بقـاء وتماسك قوتـها النوويـة بقسـميها : الذخـائر النوويـة، ووسائل إيصالها، وحتى لا تتآكل هذه الوسائل فى حـرب تقليديـة مـن جـانب خصوم إسرائيل فى حرب حتى وإن كانت محدودة الأهداف والأبعاد.

سيناريوهات إدارة الصراع المسلح فى إطار نووى :

أوضـح البـاحث الإسـرائيلى (هاركـابى) عـددا مـن السـيناريوهات التـى يمكن أن تلجأ فيها إسـرائيل لإسـتخدام أسـلحتها النوويـة، حتـى يمكـن لـها أن تحافظ على أمنها وكيانها، وذلك فى ظل عدم قدرة إسـرائيل علـى مواصلـة سباق التسلح التقليدى إلى ما لا نهاية.

وقد أوجز (هاركابى) هذه السيناريوهات فى أربعة على النحو التالى :

أ- سيناريو الردع العلنى :

(١) الفرضيـة التـى يرتكـز عليـها السـيناريو : إدراك إسـرائيل للمخـاطر المترتبـة علـى تعـاظم القـوة العربيـة فـى إطارهـا الشـامل (السياسـى والاقتصـادى والعسـكرى)، مـع حـدوث قـدر مـن التعـاون والتنسـيق الإستراتيجى بين الدول العربية، وتجاوزهم للخلافات الناشـبة بينـهم، كذلك رفضـهم لشـروط إسـرائيل فـى عمليـة السـلام وبمـا يـؤدى إلـى

تجميدها أو تراجعها خصوصا على صعيد تطبيع العلاقات. وهو الوضع الذى يدفع إسرائيل إلى تجنب مواجهة عسكرية مع أى من الدول العربية، لأن نتائجها المتوقعة لن تكون فى صالح إسرائيل.

(٢) الإجراء الإسرائيلى وهدفه :إجراء تجربة نووية بتفجير سلاح نووى صغير الحجم تحت الأرض فى صحراء النقب، بحيث يمكن تسجيله بواسطة أجهزة قياس الهزات الأرضية (سيزموجراف)، وتعلن إسرائيل عن تجربتها. ويكون هدفها من هذه التجربة تدعيم إستراتيجيتها للردع، وإقناع العرب بالقبول بشروط إسرائيل ومطالبها فى عملية السلام. ومع الاعلان عن نجاح التجربة النووية، تعلن إسرائيل فى ذات الوقت شروط وحالات لجوئها إلى إستخدام السلاح النووى، وذلك فى رسالة واضحة للدول العربية حتى لا يكون هناك لبس فى مدركاتهم حول نوايا إسرائيل المستقبلية.

(٣) مزايا وعيوب هذا السيناريو : مما لا شك فيه أن هذا السيناريو يعزز من مصداقية إستراتيجية الردع النووى الإسرائيلى، ولكنه فى المقابل سيعطى الدول العربية المبرر والمشروعية من أجل السعى لإمتلاك سلاح نووى لتستعيد بواسطته التوازن الإستراتيجى الذى هو حق مشروع لها. ومن المرجح أن ترفض الدول العربية سياسة الابتزاز النووى الإسرائيلى، وتصر على التمسك بمبدأ (الأرض مقابل السلام) وتنفيذه كأساس للتسوية السلمية. كذلك من المرجح أن يلقى الموقف الإسرائيلى رفضا دوليا وإقليميا، وتحفظا من جانب الولايات المتحدة، خصوصا مع إنهيار سياستها التى تستهدف الحد من الانتشار النووى فى العالم. حيث ينقل هذا السيناريو منطقة الشرق الأوسط إلى حالة (شرق أوسط نووى) بعد كسر الاحتكار النووى الإسرائيلى.

ب- سيناريو الضربة المسبقة :

(١) **الفرضية التى يرتكز عليها السيناريو :** ينهض هذا السيناريو على إفتراض توقف عملية السلام نهائيا وتكون على وشك الانهيار. كذلك بروز تحالف استراتيجى عربى يضم دول المواجهة العربية والعمق، وتكون هذه الدول قد حققت قدرا كبيرا من التفوق فى القوة العسكرية التقليدية وفوق التقليدية بشقيها الكيميائى والبيولوجى، وتكون دولة عربية أو أكثر قد إمتلكت - أو على وشك إمتلاك - سلاح نووى. وقد تقوم إحدى دول المواجهة العربية بخرق إتفاقية وقف إطلاق النار،

وكسر الترتيبات الأمنية المتفق عليها، خصوصا فيما يتعلق بالخطوط التى تقف عندها القوات العربية، وبأحجام ونوعيات مختلفة.

(٢) **الإجراء الإسرائيلى وهدفه :** توجيه ضربة مسبقة / وقائية بقوات تقليدية مدعومة بقصفة نووية بسلاح نووى تكتيكى ذو عيار صغير (نصف - ٥ كيلو طن) فى أخطر الإتجاهات الاستراتيجية التى تريد إسرائيل أن تغلقها لتتفرغ بقواتها التقليدية للقتال فى إتجاهات أخرى. كما قد توجه الضربة النووية ضد المشروع النووى العربى بهدف إحباطه أو تدميره، كذلك تدمير التجميعات الرئيسية للقوات العربية التى خرقت الترتيبات الأمنية أو على وشك أن تخرقها، وقبل أن تتمكن من شن عمليات هجومية منسقة ضد إسرائيل. وستكون مواقع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها من مقاتلات وصواريخ أرض/أرض، وكذلك وسائل الدفاع الجوى العربية ومراكز القيادة والسيطرة الاستراتيجية من ابرز أهداف الضربة النووية الإسرائيلية التى من المتوقع أن تنفذ بأسلحة نووية تكتيكية لحرمان الدول العربية من إستخدام ما لديها من أسلحة دمار شامل ضد إسرائيل. وستمزج الضربات النووية بالضربات التقليدية فى كل الأعماق العربية بإستخدام المقاتلات والصواريخ أريحا والمدفعية بعيدة المدى، ولكن فى هذا السيناريو من المتوقع أن تتجنب إسرائيل قصف أهداف القيمة المضادة العربية، والمتمثلة فى المدن والأهداف الاقتصادية ذات القيمة الحيوية الاستراتيجية، حتى تتجنب رد فعل عنيف من جانب الدول العربية ضد أهداف إسرائيل المدنية فى العمق.

(٣) **مزايا وعيوب هذا السيناريو :** تعتبر فكرة توجيه ضربة مسبقة / وقائية أحد ركائز الإستخدام الإستراتيجى للقوات المسلحة الإسرائيلية، والتى تستهدف إجهاض مخططات الخصم وسبقه بتدمير قواته وإحداث أكبر قدر من الخسائر فيها وبما يعجزه عن الاستمرار فى تنفيذ مخططه للهجوم على إسرائيل. إلا أن تحسب الدول العربية لمثل هذا الإجراء من قبل إسرائيل سيجعل الجيوش العربية على إستعداد دائم لمواجهته بالإجراءات المضادة، بما فى ذلك إحتمال إستخدام إسرائيل لأسلحة نووية فى إطار الضربة المسبقة، وبما يقلل تأثيراتها الضارة إلى أدنى حد، وتمكن فى ذات الوقت الجيوش العربية من توجيه الضربة الثانيه وشن عمليات هجوميه ضد الكيان

الإسرائيلي. كما يعطى هذا السيناريو المبرر والحق للدول العربية فى إستخدام ما لديها من أسلحة كيميائية وبيولوجية فى شن ضربات ذات دمار شامل ضد أهداف القيمة المضادة فى العمق الإسرائيلي وذلك بكل ما تبقى لدى الدول العربية من وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل بعد الضربة الأولى الإسرائيلية، حيث ستتلاشى فى هذا السيناريو كل الخطوط الحمراء التى كانت قائمة من قبل، سواء فيما يتعلق بعدم قصف الأهداف المدنية، أو إختراق القوات لمناطق تدخل فى إطار الترتيبات الأمنية المتفق عليها.

جـ- سيناريو الضربة المضادة :

(١) **الفرضية التى يرتكز عليها السيناريو :** يفترض هذا السيناريو نشوب صراع مسلح بين إسرائيل ودولة عربية أو أكثر بإستخدام أسلحة تقليدية فقط، تتكبد فيه إسرائيل خسائر جسيمة، وتنجح القوات العربية فى المقابل فى إحراز إنتصارات من الممكن أن تستغلها فى تطوير هجومها داخل أرض إسرائيل، بدفع مزيد من الاحتياطات الاستراتيجية العربية فى المعركة. وتقرر القيادة الإسرائيلية مواجهة هذا الموقف الصعب بتوجيه ضربات نووية تكتيكية ضد الاحتياطيات الاستراتيجية العربية لمنعها من إستغلال النجاح الذى حققته الجيوش العربية فى الجبهة الأمامية. ولتهئ إسرائيل - فى ذات الوقت - الموقف للاحتياطات الاستراتيجية الإسرائيلية لشن هجوم مضاد توقف به هجوم القوات العربية، وتدفعها بعيدا عن حدود إسرائيل، وتستعيد ما فقدته من أرض، بل وتطور أيضا هجوما إسرائيليا داخل الأراضى العربية.

(٢) **الإجراء الإسرائيلى وهدفه :** توجيه عدة ضربات نووية تكتيكية (١-٥ كيلو/طن) ضد الفرق المدرعة والميكانيكية العربية التى تشكل الاحتياطات الاستراتيجية، وذلك فى مناطق تمركزها فى الخلف وقبل أن تدفع لتطوير الهجوم العربى داخل إسرائيل. هذا بالإضافة لعدة ضربات نووية تكتيكية ضد فرق الانساق الأولى المهاجمة لإيقاف هجومها، وبما يهئ الفرصة لشن هجمات مضادة إسرائيلية ناجحة فى أكثر الإتجاهات خطورة بالنسبة لإسرائيل.

(٣) **مزايا وعيوب هذا السيناريو :** يعتبر هذا السيناريو الدرجة الثانية فى التصعيد بإستخدام أسلحة نووية إسرائيلية ضد القوات العربية التقليدية، وستلجأ له إسرائيل عندما تشعر فعلا أن أرضها مهددة

نتيجة هجوم عربى شامل ضدها. وسيتم اللجوء إلى هذا الإجراء قبل الوصول إلى حالة الانهيار المعنوى الكامل للشعب والجيش الإسرائيليين، وتدرك القيادة الإسرائيلية أنه لابد من إتخاذ إجراء عسكرى قوى يشعر شعبها بأن إسرائيل لازالت حية وقوية وقادرة على المبادرة بالفعل. ولكن من عيوب هذا السيناريو أن القوات العربية والإسرائيلية على السواء ستكون قريبة جدا من الأرض الإسرائيلية، وأى إستخدام للأسلحة النووية فى مثل هذا الموقف سيكون له تأثير سلبى على الأراضى والأهداف الإسرائيلية ذاتها. كما سيعطى المبرر والمشروعية للدول العربية لضرب أهداف فى العمق الإسرائيلى بأسلحة دمار شامل كيميائية وبيولوجية.

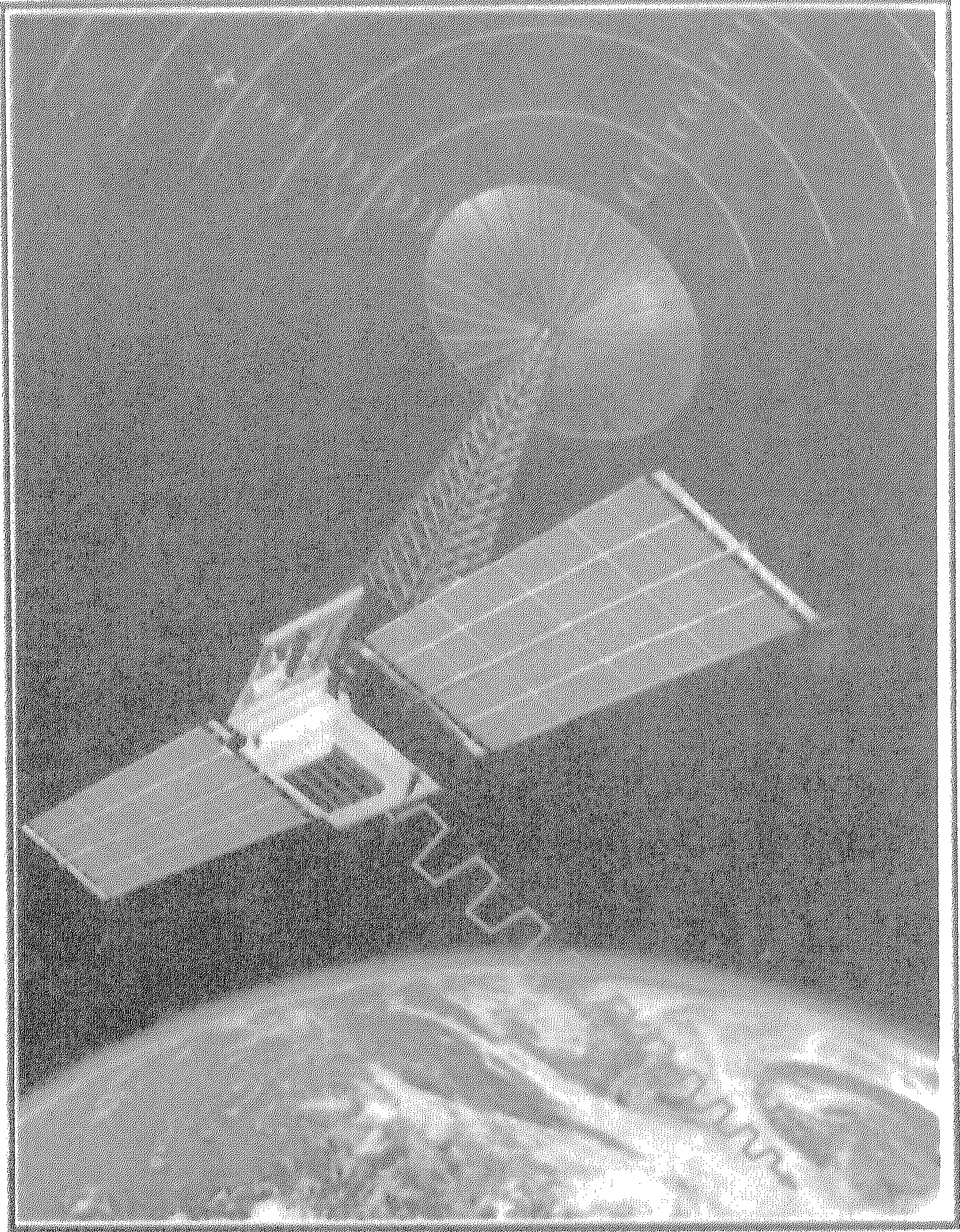
د- سيناريو (الملاذ الأخير) :

(١) الفرضية التى يرتكز عليها هذا السيناريو : ينهض هذا السيناريو على إفتراض حدوث تهديد حقيقى لكيان إسرائيل بما يعنى نجاح القوات العربية فى إختراق حدود إسرائيل ما قبل ١٩٦٧، أو قيام إحدى الدول العربية بقصف المدن الرئيسية الإسرائيلية بأسلحة دمار شامل قصفا مركزا، مما يترتب عليه تكبدها خسائر بشرية ومادية جسيمة. وقد يترتب على ذلك حدوث إنهيار مادى ومعنوى شديد فى الجيش والشعب الإسرائيليين، وإرباك فى القيادة الإسرائيلية لا يسمح لها بإستخدام أسلحة نووية تكتيكية ضد القوات العربية التى نجحت فى إختراق حدود إسرائيل، بحيث تداخلت القوات العربية مع القوات الإسرائيلية وفى المناطق السكانية الإسرائيلية، وبما يصعب إستخدام أى أسلحة نووية ضد القوات العربية المهاجمة، حيث ستتأثر فى ذات الوقت المناطق الإسرائيلية.

(٢) الإجراء الإسرائيلى وهدفه : تقرر القيادة الإسرائيلية توجيه ضربات نووية بقنابل وصواريخ أرض/أرض ذات أعيرة كبيرة (١٠، ١٥، ٢٠، ٣٠ كيلو/طن)، وذلك ضد عدة مدن عربية، وأهداف حيوية أخرى فى الاعماق العربية مثل السدود وحقول النفط ومحطات القوى... الخ، وذلك بهدف إجبار الدول العربية على إيقاف هجومها وسحب قواتها إلى ما وراء الحدود. وقد يتم فى هذا السيناريو توجيه ضربات نووية ضد القوات العربية المتوغلة فى الاراضى الإسرائيلية، وذلك من منطلق (عقدة الماسادا) التى تعكس فكرة (على وعلى أعدائى). ولن تلجأ إسرائيل إلى مثل هذا

السيناريو إلا فى حالة اليأس الكامل، وحدوث إنهيار تام فى قواتها المسلحة. وقد يأتى هذا السيناريو بعد تنفيذ السيناريوهات السابقة، بمعنى أن ضربات نووية تكتيكية وجهتها إسرائيل ضد القوات العربية لم تفلح فى إيقاف هجومها.

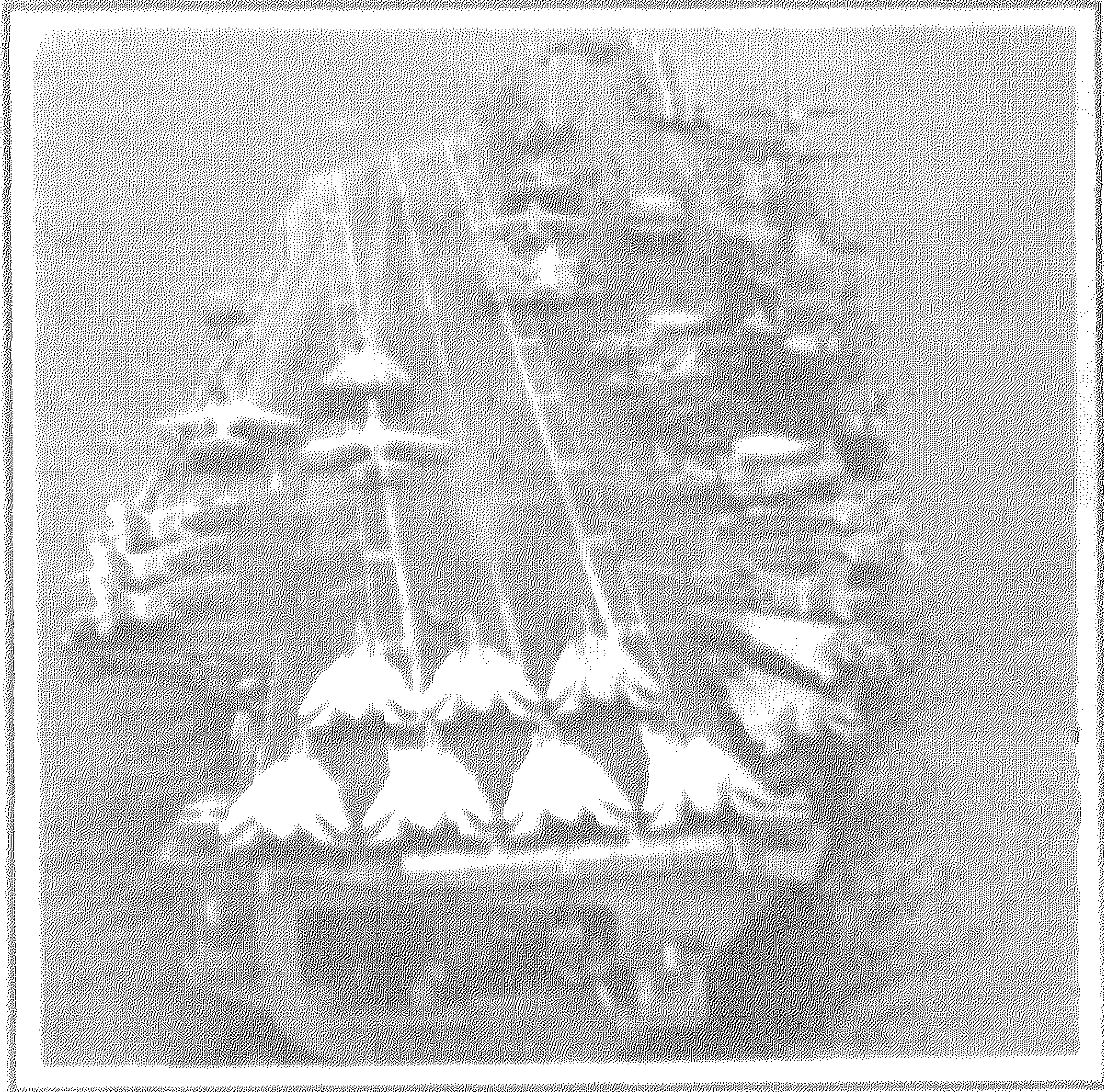
(٣) **مزايا وعيوب هذا السيناريو :** يعتبر هذا السيناريو أصعب وآخر الحلول التى يمكن أن تلجأ إليها إسرائيل دفاعا عن كيانها. وترجع صعوبة هذا السيناريو لكونه غير مقبول من باقى دول العالم، كما يعنى إطلاق عملية التصعيد فى الحرب بلا حدود لتشمل كل الأهداف المدنية والمناطق السكانية عند الأطراف المتحاربة، وبما يترتب عليه حدوث عمليات دمار شامل فى دول المنطقة ترجعها إلى الوراء عشرات السنين. ولن تستفيد أى من إسرائيل أو الدول العربية أو الدول الكبرى ذات المصالح الحيوية فى المنطقة، من هذا التصعيد، خصوصا إسرائيل التى لن تستطيع تحمل ردود فعل الدول العربية التى سيكون لديها المبرر والمشروعية لضرب كل ما يوجع إسرائيل من أهداف مدنية وعسكرية بكل ما فى أيدى العرب من أسلحة دمار شامل ردا على ضرب إسرائيل للمدن العربية نوويا. وإذا كانت الدولة العربية فى مقدورها أن تتحمل إلى حد ما وتمتص نتائج ضربات إسرائيل النووية، ثم تنهض وتستأنف حياتها من جديد، فإن إسرائيل على عكس ذلك، فهى بحكم عوامل "الضعف الجيوبوليتيكى التى تعانيها - وأبرزها قلة السكان وصغر المساحة - لن يكون بمقدورها أن تتحمل ضربة واحدة من أسلحة الدمار الشامل العربية.



اقمار التجسس والإنذار والإتصالات الأمريكية .. عنصر رئيسى لإمداد إسرائيل بالمعلومات المبكرة عن أى هجوم معادى .



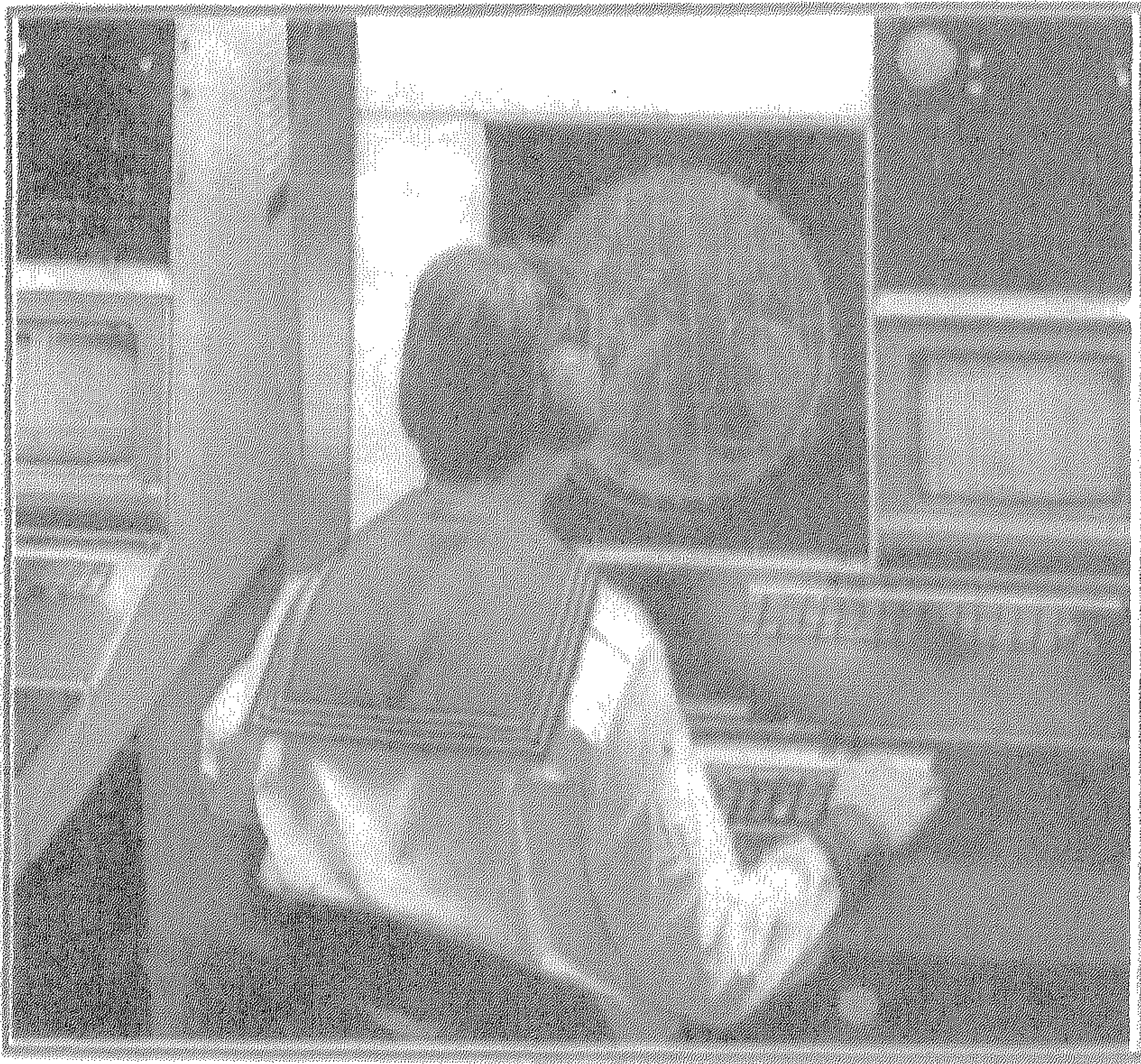
التدريبات المشتركة بين القوات الإسرائيلية وقوات المارينز الأمريكية ، أحد بنود إتفاقية التعاون الإستراتيجي بين البلدين .



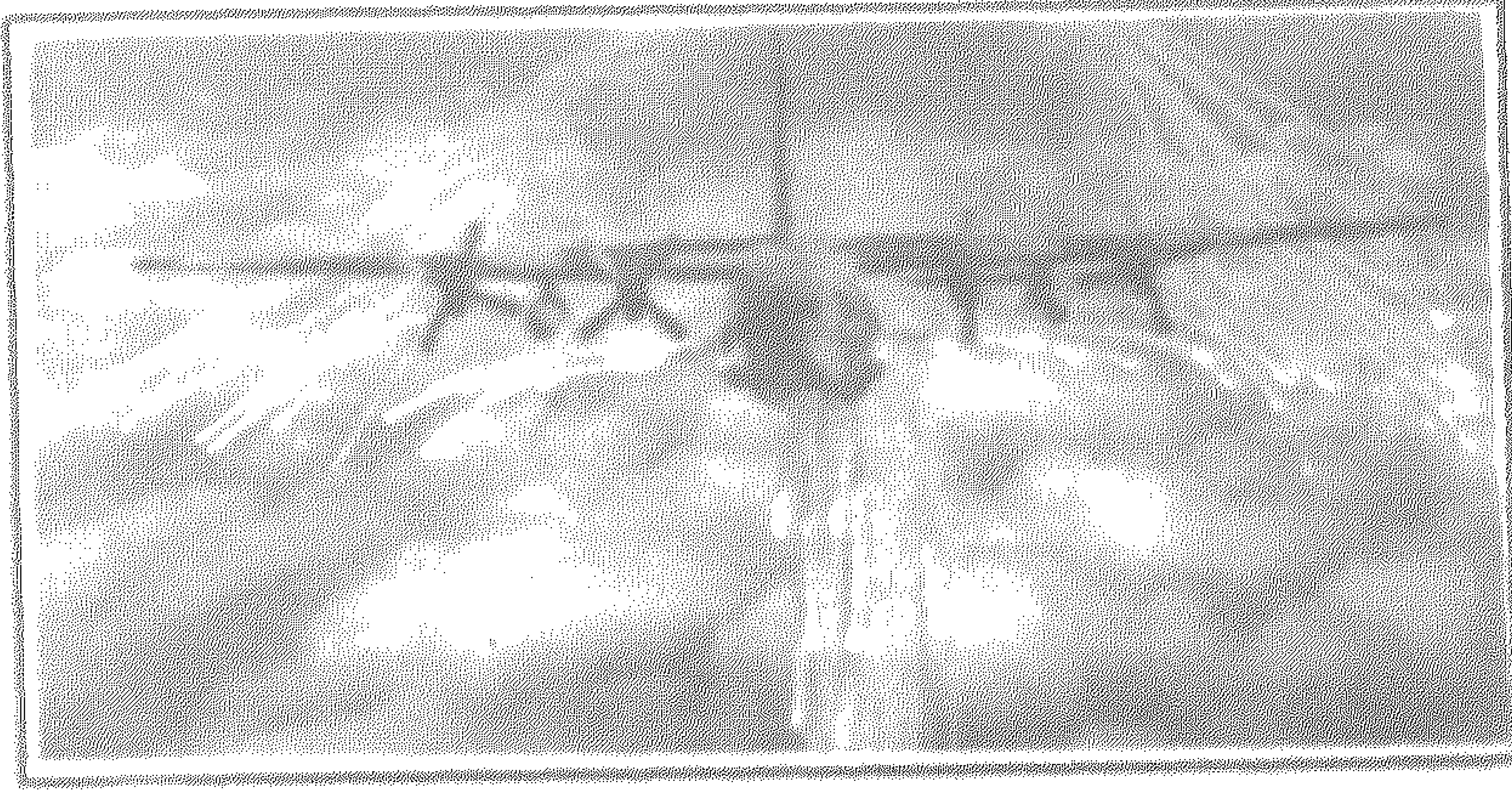
حاملات الطائرات فى الأسطول السادس الأمريكى .. غطاء جوى وبحرى قوى لإسرائيل فى شرق البحر المتوسط .



منظومة القيادة والسيطرة .. تتعرض لتغيرات إجرائية مستمرة حتى مطلع القرن القادم .



مراكز القيادة والسيطرة .. أصبحت مزودة بأحدث النظم الإلكترونية .



التشويش والخداع .. جانب هام من جوانب حرب المعلومات تستخدم فيه الطائرات بما تقوم به من أعمال إعاقة إلكترونية إيجابية وسلبية .



إرباك مراكز الإتصالات والمعلومات .. هدف تسعى إليه إسرائيل .



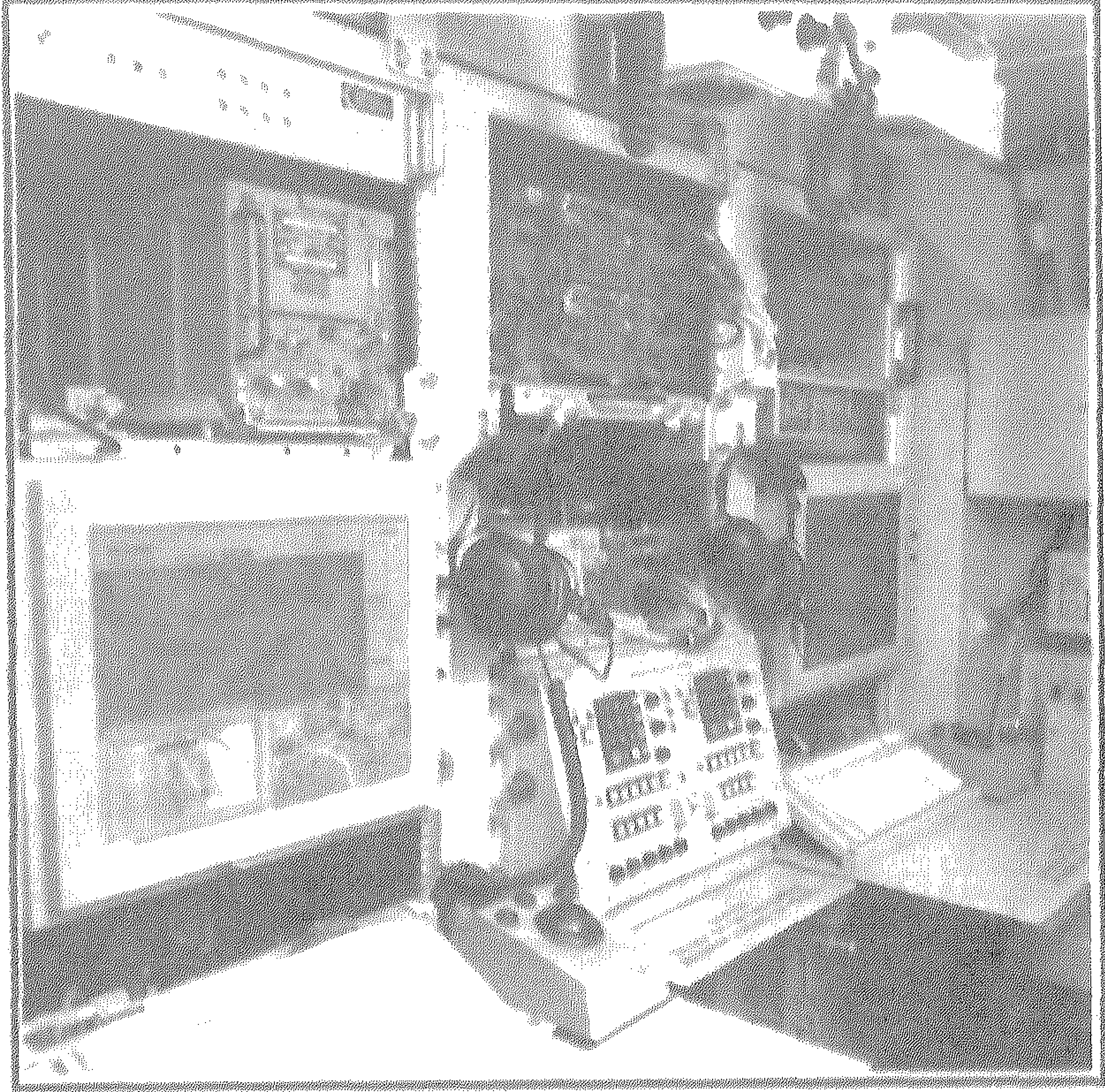
تحقيق الإتصال على المستوى التكتيكى عبر الأقمار الصناعية سيكون متاحاً فى الحرب القادمة .



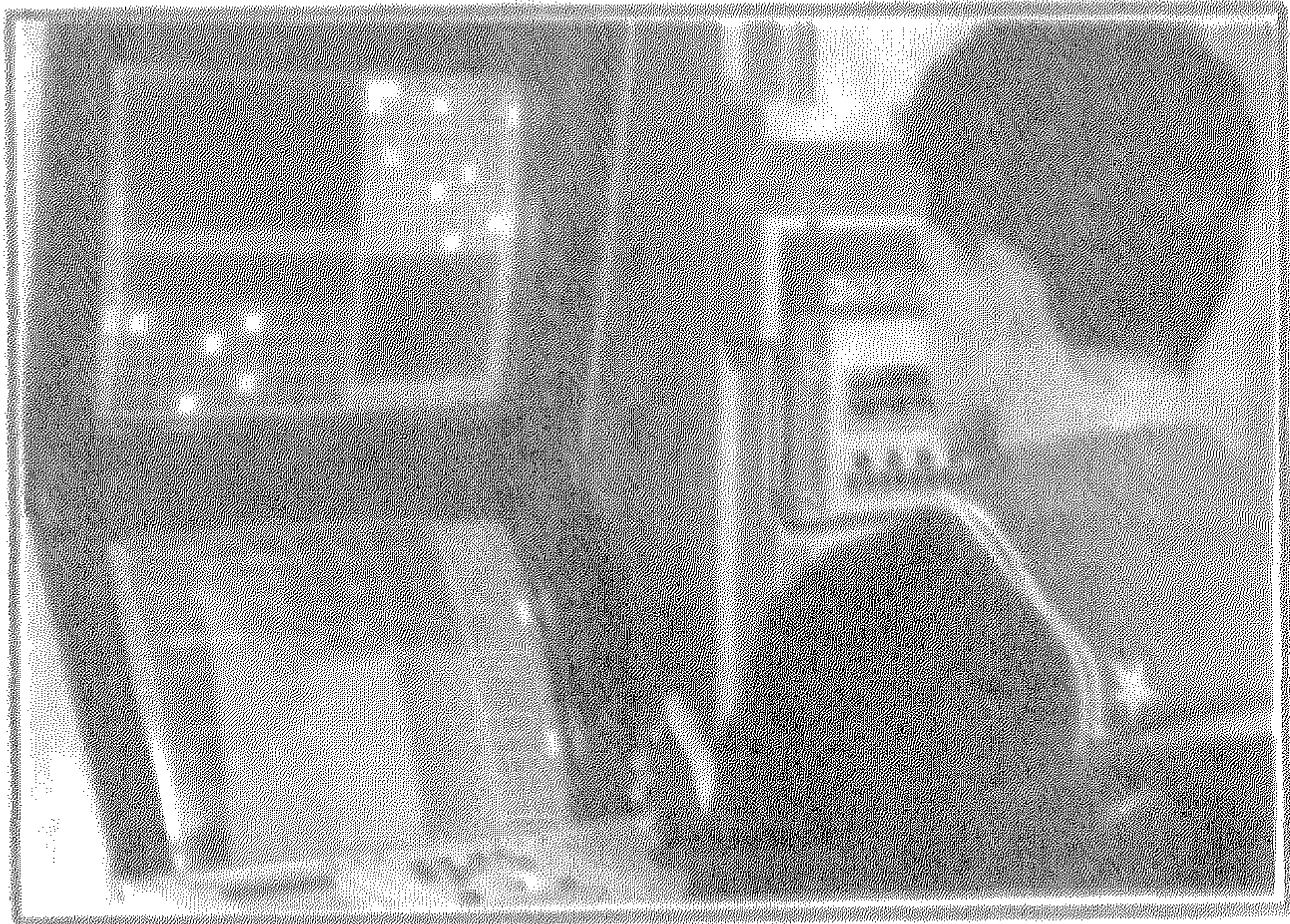
الحواسب الآلية تساعد على تقليص أبعاد المعركة بما فيها البعد الزمنى .



أطقم الدبابات الحديثة ستستفيد من شبكة الإتصالات الواسعة .



محطة إتصال أرضية فى مراكز القيادة على المستويين الإستراتيجى والتعبوى.



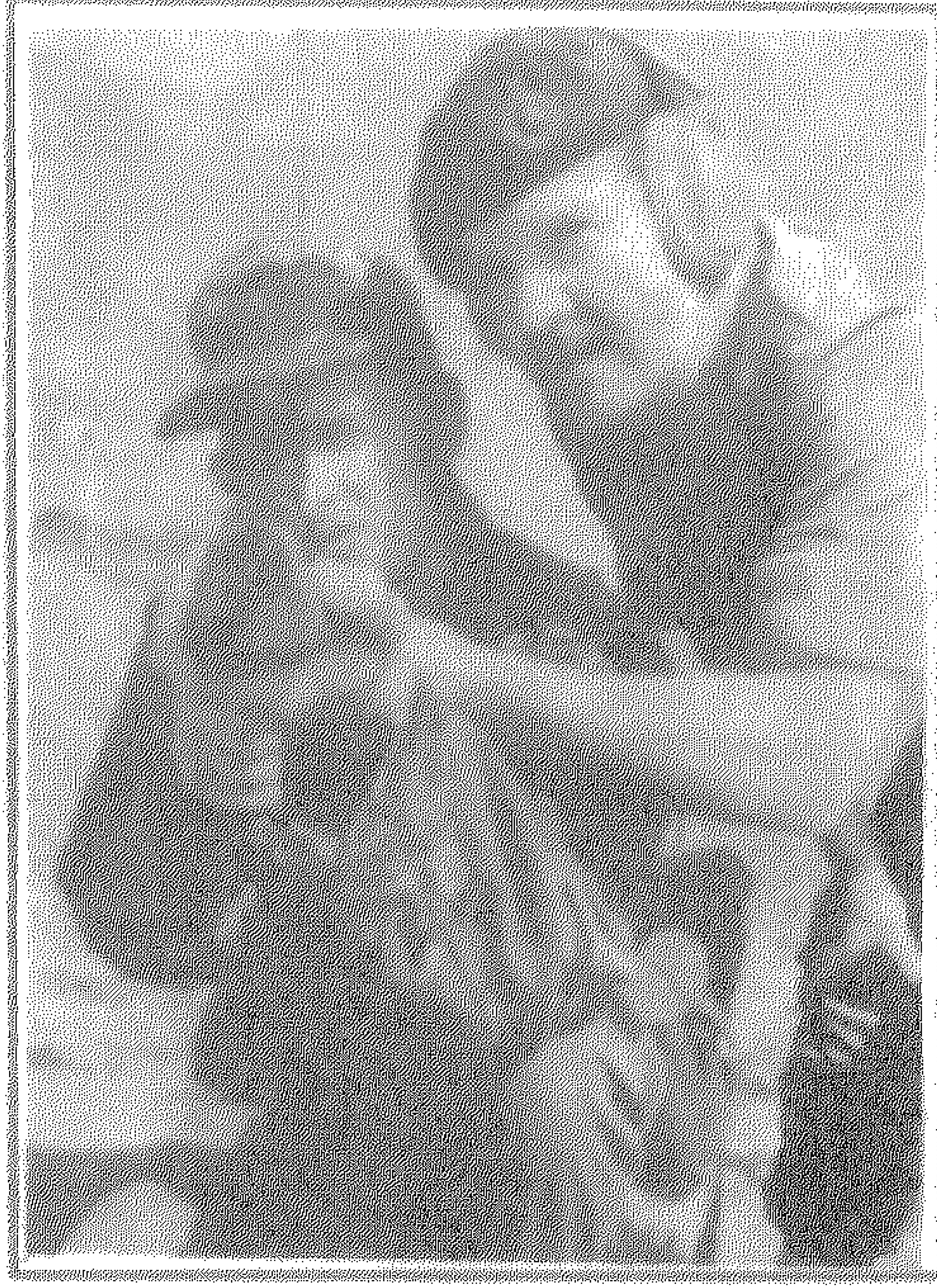
الإليكترونيات البصرية فى خدمة مراكز القيادة الإسرائيلية .



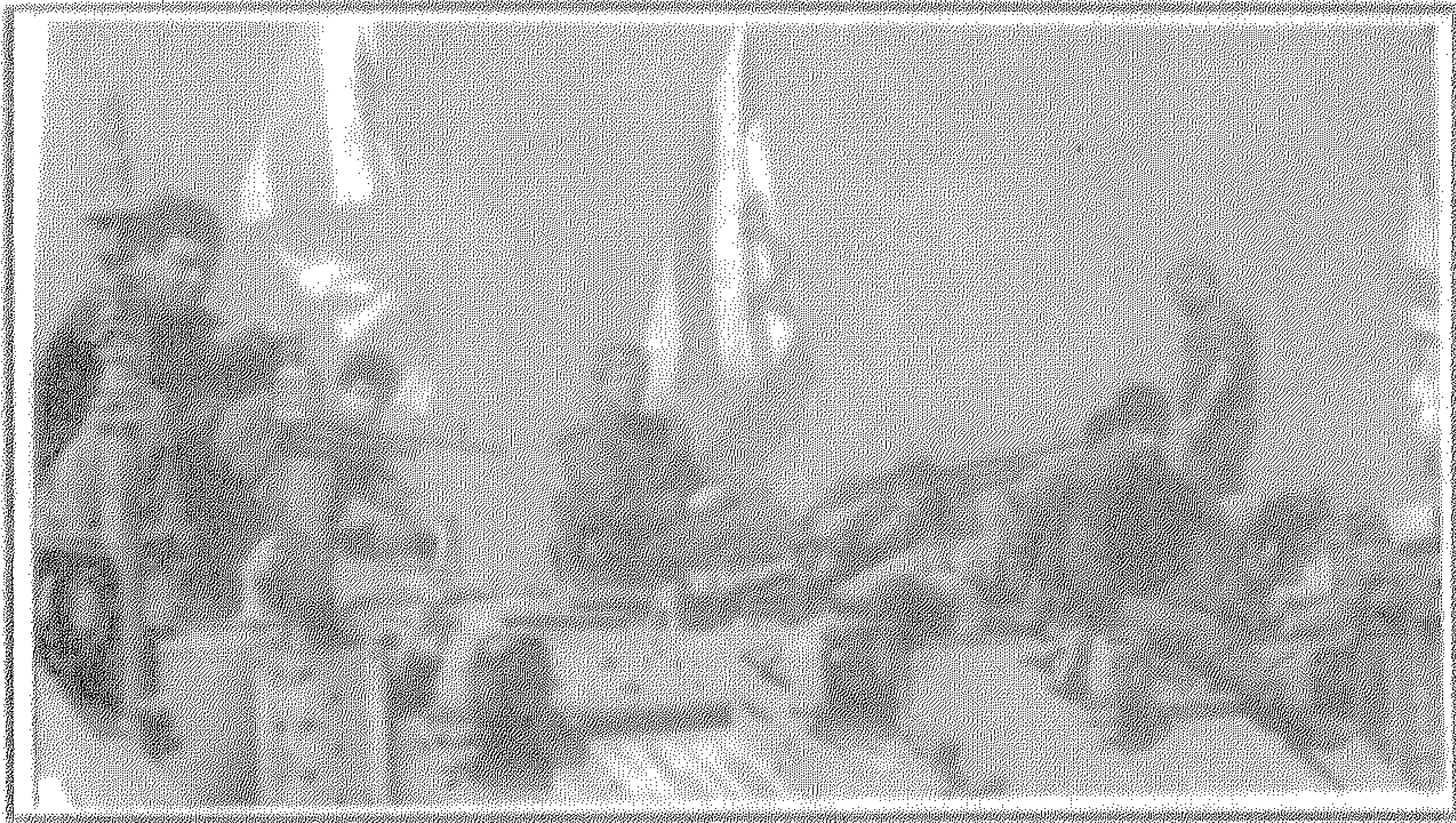
حاسب اليكترونى ميدانى للمعالجة الفورية للمعلومات .



المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ، وإعادة النظر فى سياسة تأهيل القادة والضباط .



قدرات الفرد وارتباطها بفاعلية القيادة .



القوة العسكرية الإسرائيلية .. لم تنجح فى تحقيق الأمن والسلام معا .



الجيش الإسرائيلى لم يوجد للمعارك الطاحنة أو طويلة الأمد .



حاخامات إسرائيل ومحاولة لبعث الروح اليهودية ، وإثراء فكرة الصهيونية لدى الشباب اليهودى .



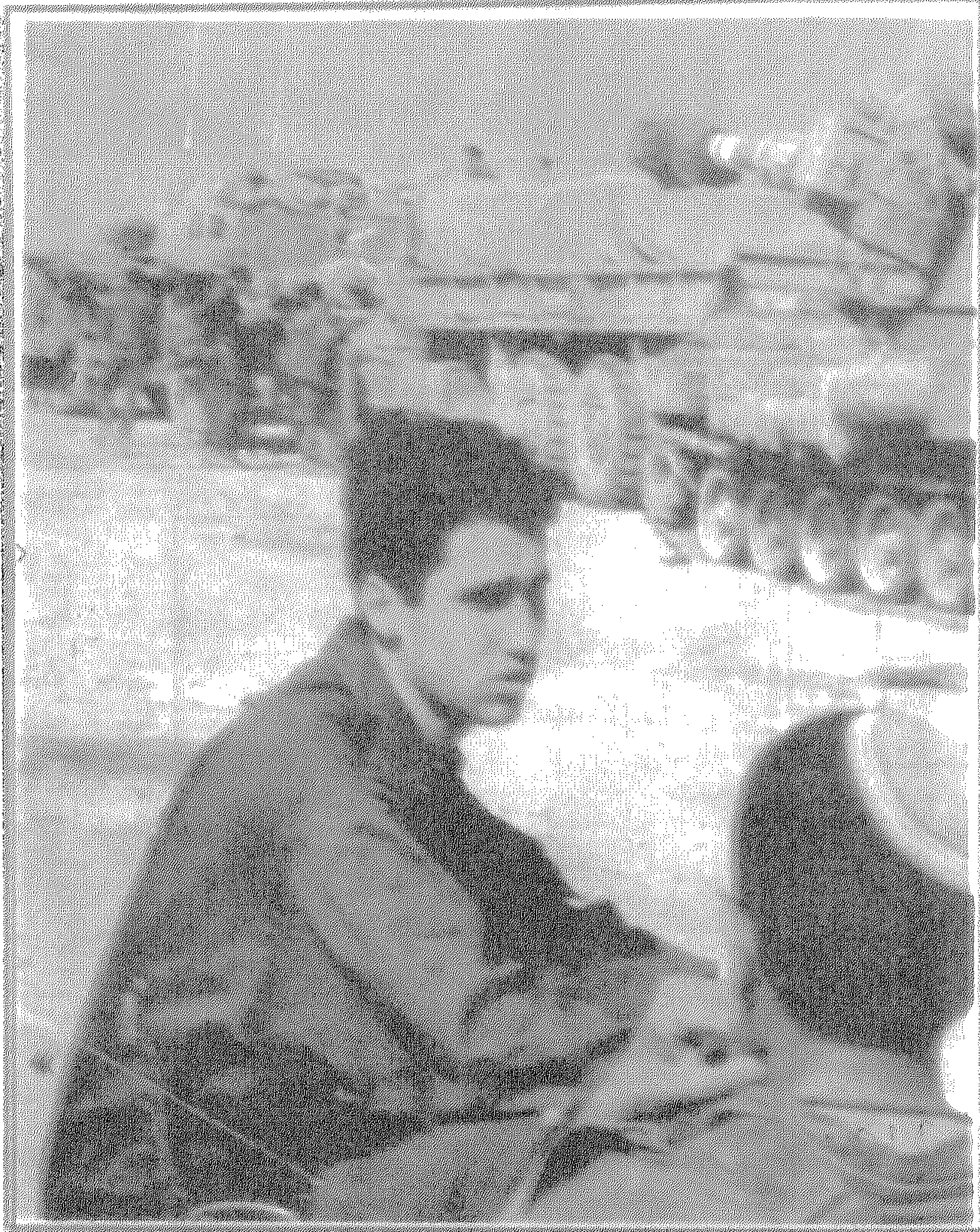
الهجرة إلى إسرائيل .. لسد النقص فى القوة البشرية .



• تورط الجيش فى المصادمات الداخلية بالأراضى المحتلة .. لم تفلح القيادة الإسرائيلية فى تجنبه



ترحيل يهود العالم الى إسرائيل .. من الأهداف الإستراتيجية التى تحكم نظرية الأمن فى المستقبل



الجيش الإسرائيلى والخوف من الغد .



الشباب الأسرائيلى وإحباط ما بعد الإنظمام إلى الجيش .



طابور الأسرى الإسرائيليين فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. منظر تخشى إسرائيل من تكراره فى المستقبل .

الباب الرابع

ديناميكية الحرب القادمة

الفصل السابع

المعالجة الإستراتيجية للقضايا الأمنية الحرجة

أولا : احتمالات تصاعد المقاومتين ا لفلسطينية واللبنانية:

تعتبر الانتقاضة الفلسطينية التى نشبت وتأججت فى الثمانينات، ثم خمدت قليلا فى التسعينات بفعل مفاوضات عملية السلام وما تم الاتفاق عليه فى أوسلو وواشنطن والقاهرة، نوع جديد من الحرب لم تعرفه إسرائيل من قبل، تكبدت فيها خسائر بشرية ومادية جسيمة وتخشى إسرائيل فى ضوء تعنت حكومة نانتياهو فى إستكمال عملية السلام، وما تمارسه من ممارسات إستفزازية سواء فى مجال الاستيطان فى الضفة والقدس، أو فى التعدى على المقدسات الإسلامية، أن يؤدى كل ذلك إلى تجدد الانتفاضة مرة أخرى، وإن كانت لن تقتصر فى المرة القادمة على الحجارة فقط، بل قد تستخدم وسائل قتالية أخرى تشمل الأسلحة النارية والعربات المفخخة والصواريخ الكاتيوشا، وقد تتصاعد إلى إستخدام أسلحة دمار شامل ليس من الصعب على منظمات المقاومة أن تحصل عليها، خصوصا وأن قوى المعارضة الفلسطينية لا تعبأ بأية خسائر بشرية ممكن أن تتكبدها فى مواجهاتها مع إسرائيل. ومن ثم فإن لديها الاستعداد للاستمرار فى حربها ضد إسرائيل مهما علت قيمة الكلفة المصاحبة للانتفاضة، وهو ما لا تستطيع إسرائيل تحمله فى المدى البعيد. هذا فى الوقت الذى تلقى فيه الإنتفاضة تعاطفا دوليا من قبل الرأى العام العالمى إقليميا ودوليا بسبب مشروعيتها لكونها فى رأى الكثير من دول وشعوب العالم حرب تحرير وطنية. يزيد من صعوبة هذا الموقف بالنسبة لإسرائيل عدم قدرة سلطة عرفات على السيطرة على المنظمات المعارضة له مثل حماس والجهاد الإسلامى، والتى تعتبر مسئولة بشكل أساسى عن إشعال الإنتفاضة. هذا بالإضافة لكون الإنتفاضة ليست حربا نظامية يسهل التعامل معها كما يتم التعامل مع الجيوش النظامية،

ولكنها حرب عصابات ذات أهداف سياسية وأساليب قتال خاصة تتسم بالمفاجئة من حيث الوقت والمكان والكيفية، وشنها فى أكثر من إتجاه، وهو ما يسبب تشتيت الجهود الإسرائيلية وإستنزاف قواها الشاملة، وإحداث إنشقاق داخل المجتمع الإسرائيلى، وبما يؤدى إلى إضعاف قدرة إسرائيل على الاحتفاظ بالمناطق المحتلة. ولقد برز ضعف موقف الجيش الإسرائيلى فى مواجهة الإنتفاضة من مساوئ إستخدام القوة فى الحروب الثورية، وعدم إدراك الفرق بينها وبين الحروب التقليدية. فالحرب التى من النوع الأخير غالبا ما تكون نتيجتها صفرية، ذلك لأن كل فريق من المتحاربين له قوة معينة ومحددة، كما أن كل نقطة تفوق لدى فريق ما، هى بالضرورة نقطة خسارة للفريق الآخر. أما فى الحرب الثورية - حرب العصابات- مثل الإنتفاضة، فإن اللعبة ليست صفرية النتائج، ذلك لأن القوة فيها ليست محددة مسبقا لكون الشعب يغذيها باستمرار، وهو ما يشكل قوة مضافة مستمرة للانتفاضة، بل على العكس قد يؤدى إلى زيادة قوتها بشكل غير مباشر. وبكلمات أخرى فإن تدمير ١٠٠ دبابة للعدو فى حرب تقليدية هى ضربة مضاعفة لتدمير ٥٠ دبابة أو زيادة ١٠٠ دبابة فى جانبنا من حيث الميزان العسكرى، إلا أن قتل ١٠٠ طفل فلسطينى ليست ضربة مضاعفة أو صعبة لمقتل ٥٠ طفل، كمالا تشكل نقصا بـ ٥٠ فرد فى قوة المقاومة الفلسطينية، فمن المؤكد فى الحالة الثانية أن يرتفع الباعث على القتال بسبب اشتعال روح الغضب عند الشعب الفلسطينى، وبما يؤدى إلى انضمام أعداد أكبر إضافية من هذا الشعب إلى مليشيات وقوى الإنتفاضة أضعاف الـ٥٠ طفل الذين قتلوا، وبما يسبب لإسرائيل خسائر بشرية تؤثر فيها أضعاف ما أحدثته من تأثير فى الجانب الفلسطينى. لذلك قال أحد الخبراء الإسرائيليين: "إن كل يوم يقتل فيه طفل عربى فى المناطق المحتلة، هو بمثابة مرحلة أخرى فى انتصار الانتفاضة".

لذلك ورغم الإجراءات العديدة التى إتخذتها إسرائيل لمواجهة الإنتفاضة ومحاولة القضاء عليها، والتى تسببت فى حشد أعداد ضخمة من الجنود العاملين لمواجهتها، بل واستدعت جزءا من الإحتياط لفترات طويلة، وإبتكار أسلحة ومعدات وأساليب قتال جديدة تتلاءم وطبيعة القتال، وهو ما ترتب عليه زيادة الميزانية الدفاعية، ناهيك بالطبع عما سببته الإنتفاضة ولا زالت - من تدهور فىالوضع الاقتصادى لإسرائيل بسبب تقلص السياحة إليها وإستقدام عمالة أجنبية غالية بدلا من العمالة الفلسطينية، إلا أن كل ذلك أثبت عدم جدواه فى القضاء على الإنتفاضة أو الحد من غلوائها. ومن ثم فإنه فى اطار التخطيط المستقبلى لمواجهة إحتمالات تجدد الإنتفاضة، تتحسب

إسرائيل بعدة إجراءات تتمثل أولا فى إنشاء شعبة خاصة فى المخابرات تختص برصد ومتابعة أنشطة منظمات المقاومة الفلسطينية، وإعطاء تقديرات مستقبلية حول عملياتها المتوقعة، وإقتراح التوصيات لمواجهتها مسبقا، وبحيث لا تقتصر مهمة هذه الشعبة فقط على سكان الأراضى المحتلة ومناطق الحكم الذاتى، بل أيضا عرب إسرائيل بالنظر للتعاطف القائم بينهم وبين أبناء الضفة وغزة، وهو ما إنعكس فى التنسيق والتعاون العسكرى بينهما عندما نفذت قوى الإنتفاضة عملياتها الانتحارية داخل إسرائيل. كذلك تشمل المتابعة والرصد المخابراتى الإسرائيلى القوى الخارجية فى الدول العربية والاسلامية التى تدعم أنشطة الانتفاضة.

وعلى الصعيد العسكرى خططت إسرائيل لتشكيل سرايا خاصة تقضى معظم مدة خدمتها فى الأراضى المحتلة والمستوطنات، وذلك بعد تأهيلها بشكل خاص على مواجهة الإضطرابات وأعمال العصيان المدنى، وذلك حتى لا تتورط وحدات الجيش النظامية أو الاحتياط فى مواجهات مع عناصر الإنتفاضة، تستنزف فيها وبما يؤثر بالسلب على كفاءتها القتالية، خصوصا بعد أن ثبت تدهور الروح المعنوية لدى الجنود الإسرائيليين الذين شاركوا فى مواجهة الإنتفاضة، بما سببته لهم من آثار نفسية سيئة، وهو ما إنعكس فى انهيار روح الانضباط بينهم وزيادة نسبة الانتحار وسرقة السلاح والذخيرة.

كما تخطط قيادة الجيش الإسرائيلى لتحميل المستوطنين الإسرائيليين فى الضفة الغربية - بعد تسليحهم وتدريبهم - مسئولية أساسية فى مواجهة الانتفاضة، مستفيدة فى ذلك من تزايد روح الكراهية ضد العرب عند فئة المستوطنين بصفة خاصة. خصوصا وأن المواجهة ستكون أساسا بينهم فى الضفة الغربية وجنوب غزة والقدس بسبب استمرار سياسة الاستيطان، وفى مناطق إقامة المستوطنات وتوسيعها. على أن يحتفظ الجيش الإسرائيلى بسلسلة من الداوريات ونقاط التفتيش فى المواقع والمناطق الحساسة، هذا مع تجنب توريط الجيش فى عمليات مطاردة أو صدامات واسعة إلا فى حالات خاصة، وبأوامر من رئاسة الأركان، وعندما يتطلب الأمر (معالجات مركزة)، بغرض المحافظة على الردع عندما يستشرى التهديد الذى تشكله عناصر الانتفاضة بالانتقال إلى داخل إسرائيل، وبحيث توفر القوات الإسرائيلية التى ستشترك فى المواجهة الحماية لبعضها البعض كهدف أساسى قبل القضاء على المتظاهرين الذين تندس بينهم عناصر إسرائيلية فى ثياب عربية تقوم برصد قيادات المتظاهرين توطئة لتصفيتهم، كذلك لتجنب وقوع القوات الإسرائيلية فى كمائن من فعل عناصر الانتفاضة. هذا مع

التحسب لأيام ذات مناسبات خاصة عند الفلسطينيين عادة ما تتأجج فيها أعمال العنف (مثل يوم الأرض، وذكرى بدء الإنتفاضة.. الخ) حيث يتطلب الأمر الاستعداد لمواجهة أعمال العنف التى تسودها بترتيب مسبق من جانب القوات الإسرائيلية. ومن المتوقع، وفى إطار سياسة القبضة الحديدية التى تمارسها حكومة نانتياهو ضد عناصر المقاومة الفلسطينية، أن تلجأ القيادة الإسرائيلية لاستخدام الأسلحة النارية - وليس الأسلحة غير المميتة مثل الطلقات المطاطية - ضد المتظاهرين فى المناطق المحتلة، كذلك إستخدام المدرعات والهليوكبتر المسلح فى تفريق المتظاهرين ومطاردتهم داخل مناطق الحكم الذاتى والبقاء فيها حتى يتم القضاء نهائيا على الانتفاضة، وفرض وضع سياسى يمنع تجددها.

وفى مواجهة تصاعد حرب الكاتيوشا من قبل المقاومة اللبنانية، وفى إطار سياسة إسرائيلية مستقبلية تستهدف إنهاء وجودها العسكرى فى جنوب لبنان، الذى أصبح يشكل مستنقعا وبحرا من الرمال المتحركة للقوات الإسرائيلية هناك تريد الخروج منه، فإن القيادة العسكرية الإسرائيلية تسعى لحماية حدودها الشمالية ومستعمراتها المتواجدة فى الجليل ضد هجمات الكاتيوشا من خلال إستخدام نظام دفاعى أمريكى مضاد للصواريخ قصير المدى يطلق عليه (نوتيلوس) يعتمد على أشعة ليزر تطلق بقوة من مصدر أرضى أو جوى، بعد كشف الصاروخ كاتيوشا المعادى وتحديد مساره بواسطة الرادار، فيفجر الصاروخ أثناء مساره فى الجو قبل أن يصل إلى هدفه. وإن كان هذا الأسلوب لا يجدى فى حالة إطلاق صواريخ الكاتيوشا بكثافة ضد المستعمرات الإسرائيلية، حيث ستنجح أشعة الليزر فى إعتراض بعضها وليس كلها.

ثانيا: توسع الجيوش العربية فى استخدام الصواريخ أرض/أرض

تضع القيادة الإسرائيلية إستراتيجية متكاملة فى مجال مواجهة الضربات الصاروخية التى من المؤكد أن تشنها الجيوش العربية ضد إسرائيل بكثافة فى أى حرب مقبلة، **والمكونات الأساسية لهذه الإستراتيجية تتمثل فى الآتى:**

أ- فى مجال الردع، تأكيد الجانب الوقائى من الإستراتيجية، وذلك بالتلويح بضرب قواعد هذه الصواريخ ومنشآتها من مصانع ومستودعات ومراكز أبحاث، وذلك عند ظهور أول بادرة لنوايا إستخدامها، يدخل فى هذا الإطار توجيه رسالة واضحة للدول العربية تهدد باحتمال إستخدام إسرائيل لأسلحة فوق تقليدية من بينها النووية إذا تطلب الأمر ذلك. وفى

ذلك صرح رابين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق: "إن أية محاولة من قبل العرب لاستخدام هذه الأسلحة ضد سكان إسرائيل، ستكلف العرب كثيرا، وعلى الذين يفكرون فى ذلك أن يعلموا أن لدينا من الوسائل ما يمكننا من تدمير الأماكن الآهلة بالسكان فى الدول التى فى حرب معنا".

ب- تخصيص مهام مخابراتية مستمرة ومكثفة لمتابعة أوضاع وأنشطة وحدات الصواريخ العربية، يدخل فى هذه المهام تحديد أماكن تصنيعها وعددها وخصائصها، وعناصر القوة والضعف فيها، ونوعية رؤوسها الحربية ومدياتها ودرجة دقتها، هذا بالاضافة لخطط الأبحاث والتطوير المتعلقة بها، ومستودعات تخزينها ومناطق تمركز الوحدات العسكرية التى تضمها (لواءات الصواريخ)، ومرابض إطلاقها الرئيسية والتبادلية والهيكلية، والأسلوب المتوقع لاستخدامها، وضد أية أهداف فى إسرائيل ستوجه الضربات الصاروخية، مع تحديد أنسب توقيت لتوجيه ضربة إسرائيلية وقائية ضدها. وقبل كل ذلك فإن هناك مهمة مخابراتية رئيسية تتمثل فى الكشف المبكر عن المصادر الأجنبية التى تحصل منها الدول العربية على الصواريخ أرض/أرض وتكنولوجيا تصنيعها، ومحاولة منع وعرقلة عقد صفقات بشأنها، حتى ولو أدى الأمر إلى استخدام العمليات المخابراتية التحتية لنسف شحنات الصواريخ ومعداتها قبل وصولها إلى الدول العربية، واغتيال العاملين فى حقلها من العرب والأجانب.

ج- منع الدول العربية من الحصول على معلومات مسبقة عن المخطط الإسرائيلى لمواجهة وحدات الصواريخ العربية وتدميرها، حفاظا على المفاجأة فى العمل الإستراتيجى الإسرائيلى ببعديه المخابراتى والعسكري، ونزع المبادأة من أيدى الجيوش العربية إذا حصلوا عليها.

د- شن ضربات وقائية بواسطة المقاتلات والصواريخ أريحا، ضد جميع الأهداف المتعلقة بالصواريخ أرض/أرض العربية، وذلك عند بروز نوايا عربية باستخدامها، سواء كان ذلك فى إطار حرب شاملة أو عملية عسكرية محدودة ضد الصواريخ العربية.

هـ- وفى حالة نجاح الجيوش العربية فى اطلاق صواريخها، وإكتشاف ذلك بواسطة أقمار التجسس الإسرائيلية (أوفيك) وأقمار الإنذار الأمريكية العاملة فى فضاء المنطقة، وحصول إسرائيل على إنذار مبكر مباشر من محطة تتبع أقمار الإنذار الأمريكية فى (باكلى) بولاية كلورادو، وذلك خلال ١,٦ دقيقة من لحظة إطلاق الصاروخ المعادى، يتم خلالها تحديد نوع الصاروخ وتمييزه عن أى أهداف أخرى فى الفضاء، وتوقع مساره نحو الهدف، ثم إعطاء أوامر الرصد والاشتباك، كذلك نجاح طائرات

الاستطلاع والإنـذار ورادارات التتبـع الموجودة فـى وحـدات الصـواريـخ المضـادة للصـواريـخ (بـاتريوت، حيتـس) فـى إكتشـاف لحظـة إطـلاق الصـواريـخ، وبالتـالى تحديد مواقـع إطلاقـها، فسـوف تتجـه علـى الفـور المقاتلات الإسرائيلية بتوجيه من طائرات الإنذار المبكر E2C إلى مواقـع الصـواريخ المعادية لتدميرها قبـل أن تغادرهـا إلـى مواقـع إطـلاق أخـرى لتعمل بأسلوب المواقع المتجولة. هذا إلى جانب إستخدام وسـائل الحـرب الإلكترونية المضادة فى التشويش على منظومة توجيه الصاروخ المعادى والتدخل فى عملية تنفيذ الأوامر التى يسير الصاروخ طبقا لها.

و- تقـوم وحـدات الصـواريـخ المضـادة للصـواريـخ (بـاتريوت، حيتـس) بتتبـع الصـواريخ التى إنطلقت تجاه إسرائيل، وتعمل على إعتراضـها وتدميرهـا فى الجو قبل أن تصل إلى أهدافها. يشترك فى هذه المهمة وسائل أخـرى طورتـها إسـرائيل مثـل أسـلحة الطاقـة الحركيـة التـى تعمـل بالطاقـة الكهرومغناطيسـية (نجحـت تجربتـها فـى إسـرائيل)، وأسـلحة الطاقـة الإشعاعية التى تعتمد بشكل أساسى على أشعة ليزر، والتى لا زالت تحت التجربة.

ز- أما إذا نجحت بعض الصواريخ العربية فى إصابة أهدافها داخل إسرائيل، فإن إجراءات وقاية وتطهير تم ترتيبها مسبقا فى إطار خطة الدفاع المدنى عن الجبهة الخلفية فى إسرائيل، يتم إتخاذها للحد من آثار هذه الضربـات، تتمثل فى الانذار لارتداء مهمات الوقاية واللجوء إلـى الملاجـئ المحصنـة والمجهزة بمرشحات ضد غـازات الحـرب الكيماويـة، وتنـاول الأمصـال واللقاحات، ثم القيام بعمليات تطهير الأفراد والمبانى والأسلحة والمركبات والأرض التى تلوثت، وذلك بواسطة وحدات التطـهير المخصصـة لذلـك، مع قيام وحدات الدفاع المدنى بنقـل المصـابين إلـى المستشفيات لعلاجـهم وإتخاذ إجراءات إعادة الأوضـاع لما كانت عليه.

ويواكب هذا الجانب الإستراتيجى مـن المواجهـة، جـانب آخـر سياسـى يستهدف أيضا منـع الدول العربيـة مـن الحصـول علـى أسلحة دمـار شـامل ووسائل إيصالها وتكنولوجيا تصنيعـها. وفـى هـذا الإطـار مارسـت إسـرائيل ضغوطا سياسية شديـدة مبـاشرة مـن جانبـها، ومـن جـانب الولايـات المتحـدة أيضـا، مستغلة فى ذلك نفوذها الدولى من أجل استصدار قـرارات دوليـة مـن قبل الدول الصناعية السبع الكبرى، تمنع بموجبـها تصديـر هـذه التكنولوجيـا إلى الدول العربية. وقد شملت هذه الضغوط أبعادا سياسية واقتصادية مكثفـة على الدول المنتجـة لـهذه التكنولوجيـا، خصوصـا تلـك التـى تملـك قـدرا مـن

الحرية فى اتخاذ قراراتها السياسية بعيدا عن النفوذ والتأثير الأمريكى مثل الصين وروسيا وكوريا الشمالية. وهو ما تمثل فى اتفاق عام ١٩٨٧ حول نظام السيطرة على انتشار تكنولوجيا الصواريخ. وقد أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش فى جلسة مشتركة للكونجرس فى ٦ مارس ١٩٩١ أن السيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم الإيصال الصاروخي الخاصة بها، تعتبر واحدة من أربعة تحديات ينبغى مجابهتها فى الشرق الأوسط. وفى أعقاب حرب الخليج الثانية أعلن الرئيس بوش مبادرته فى ٢٩ مايو ١٩٩١ التى دعا فيها الدول الخمس الكبرى المصدرة للسلاح فى العالم إلى مناقشة قيود مطلوب فرضها على عمليات نقل الأسلحة التقليدية ذات القدرات التدميرية العالية، وأيضا فرض قيود على نقل تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل، وإزالة كاملة للصواريخ أرض/أرض. وفى إجتماع عقد فى لندن فى أكتوبر ١٩٩١ وافقت الدول الصناعية الكبرى على ممارسة قيود على صادراتها التسليحية، وتفادى نقل الأسلحة التى يمكن أن تؤدى إلى تأجيج الصراعات وزيادة التوتر فى الشرق الأوسط.

كما قدمت الولايات المتحدة أيضا مقترحات لإقامة نظام دولى لتسجيل واردات الأسلحة، وحظر نقل أسلحة الدمار الشامل ومكوناتها، والصواريخ أرض/أرض، والأسلحة ذات التكنولوجيا المتقدمة غير الموجودة فى منطقة الشرق الأوسط، والحفاظ على الميزان العسكرى القائم (والذى يميل بشدة لصالح إسرائيل)، وتشجيع الدول المصدرة للسلاح على وقف مبيعات الأسلحة من خلال الآليات الإقتصادية، ووقف تصدير الأجيال الجديدة من الأسلحة التى تطورت فى الثمانينات، وإبرام إتفاقية بين الدول الكبرى المصدرة للسلاح للإعلان صراحة عن كل صفقة سلاح إلى الشرق الأوسط. وهناك فكرة أخرى حول فرض ضرائب على جميع الأسلحة المصدرة إلى الشرق الأوسط، وأن توجه العائدات الضريبية لأغراض التعاون الإقتصادى بين دول الشرق الأوسط، لا سيما بين الدول المشاركة فى الصراع العربى-الإسرائيلى، وكلها أفكار تستهدف حرمان الدول العربية من الحصول على أى سلاح بعيد المدى يمكن أن يهدد العمق الإسرائيلى، ويشكل فى ذات الوقت قدرا محدودا من التوازن أو ردعا مضادا للاحتكار النووى الإسرائيلى، وذلك تحت ستار ضبط التسلح فى الشرق الأوسط.

الخطة (حوما/الجدار) : وضعت إسرائيل خطة للعمل الإيجابى ضد الصواريخ أرض/أرض العربية أطلقت عليها (حوما/الجدار) تتكلف أكثر من ٢,٥ مليار دولار، تتحمل الولايات المتحدة ٧٢% منها وإسرائيل الباقى،

وتتكون من أنظمة إنذار مبكر فضائية وجوية ورادارات تكشف عن لحظة وموقع إطلاق الصاروخ المعادى بشكل فورى، ونظام للتعرف والتمييز وتتبع الصواريخ، ثم منظومات متكاملة تعمل كأسلحة مضادة للصواريخ المعادية على الإرتفاعات والمدايات المختلفة، تشكل الجزء الإيجابى من الخطة (حوما) تشمل صواريخ مضادة للصواريخ، وأسلحة الطاقة الحركية، وأسلحة الطاقة الإشعاعية الموجهة. هذا بالإضافة لنظام قيادة وسيطرة تعبوى/إستراتيجى للسيطرة على عملية مواجهة الصواريخ المعادية بالأساليب المختلفة. ومن إسم الخطة (حوما) يمكن إستنباط الهدف الذى تسعى هذه الخطة لتحقيقه، وهو إقامة (حائط) من التكنولوجيا المتقدمة فى مجالات الإنذار والأسلحة الإيجابية يحمى إسرائيل من الصواريخ البالستيه العربية. ولما كانت إسرائيل تفتقر أصلا إلى التكنولوجيا والأموال اللازمة لتنفيذ هذه الخطة، بالاضافة لتسويق ما ستصنعه بعد ذلك من وسائل بفضل التكنولوجيا الأمريكية فى الأسواق الخارجية. ورغم الإختلاف الكبير بين أهداف مبادرة الدفاع الإستراتيجى المعروفه ببرنامج (حرب النجوم) الأمريكى المخصص لقتال الصواريخ السوفيتية عابرة القارات فى الفضاء، وأهداف الخطة الإسرائيلية (حوما) التى تسعى للتعامل مع الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى، فقد أبرمت الولايات المتحدة فى يونيو ١٩٨٣ مذكرة تفاهم مع إسرائيل كفلت للأخيرة الاشتراك فى برنامج حرب النجوم، بأمل تطويعه لخدمة الأهداف الإسرائيلية، **وبموجب هذه المشاركة حصلت إسرائيل على الآتى:**

١- الصواريخ (باتريوت): حصلت إسرائيل على بطاريتين صواريخ (باتريوت) مضادة للصواريخ، وذلك بشكل فورى وبأطقم تشغيل أمريكية نقلت لها على وجه السرعة فى فبراير ١٩٩١ عندما تعرضت المدن الإسرائيلية للصواريخ سكود العراقية أثناء حرب تحرير الكويت. والصاروخ باتريوت هو فى الأصل صاروخ أرض/جو مضاد للطائرات تم تطويره فى إحدى القواعد الأمريكية فى المانيا فى الثمانينات ليتحول إلى صاروخ مضاد للصواريخ. وهو عبارة عن نظام متحرك يحتوى على كل العناصر المطلوبة لإكتشاف وتدمير الطائرات والصواريخ المعادية، يتكون من ٨ قواذف كل منها مركب عليه ٤ صواريخ، بالإضافة لمركز مراقبة وتشغيل، وجهاز استقبال للمعلومات، ومحطة توليد الطاقة اللازمة للتشغيل، ورادار AN/MPQ-53 يستخدم هوائى المصفوفة الطورية Phased array، يقوم الرادار بالتفتيش والإلتقاط

والتتبع والتعارف ثم توجيه الصاروخ نحو الهدف، ويتم تحريك الشعاع إلكترونيا (دون تحريك الهوائى ميكانيكيا). وتوجد ضمن البطارية وحدة للخداع الإلكترونى لحماية الرادار من أعمال الإعاقة ومن الصواريخ المضادة للإشعاع الرادارى. وتبلغ سرعة الصاروخ ٥ ماخ (خمسة أضعاف سرعة الصوت)، ويتراوح مدى الإشتباك بين ٧٠-٨٠كم وعلى إرتفاع حتى ٢٤كم. ويمكن للبطارية ان تتعامل مع ثمانية أهداف فى وقت واحد، واكتشاف وتتبع أكثر من خمسين هدف فى ظل ظروف التداخل الرادارى الشديد على الإرتفاعات المنخفضة جدا والعالية حتى ٢٠٥كم، كما تصل قدرة الصاروخ على المناورة إلى (٣٠ عجلة جاذبية) قرب نهاية مسار الطيران، وهو ما يحقق التفوق على الطائرات الحديثة (٨-١٠ عجلة جاذبية). وقد تم تطوير ثلاثة أجيال من الصاروخ باتريوت كان آخرهم PAC-3، استهدفت جميعها التقاط الصواريخ المعادية على ارتفاعات عالية لتوفير زمن إنذار كافي ومدى اشتباك أبعد، وكذا تطوير طابة الصاروخ بزيادة درجة حساسيتها مع تطوير الرأس المدمرة بهدف زيادة سرعة الإستجابة ضد الصواريخ البالستية وزيادة طاقة التدمير بشظايا ذات أحجام وسرعات أكبر، بجانب زيادة قدرة الصاروخ على المناورة ليمكنه التصدى للصواريخ الطوافة (كروز)، والصواريخ المعادية ذات الإنقضاض الحاد وذات معدل الإقتراب بسرعات ٦-٨ ماخ، ومخروط أوسع للاشتباك مع الطائرات، وبحيث يمكن للنظام أن يصبح مزدوج المهام ضد كل من الصواريخ البالستية والأهداف الجوية الأخرى. وقد إستهدف آخر تطوير للصاروخ باتريوت PAC-3 - وهو تطوير مشترك بين الولايات المتحدة والمانيا - كشف الأهداف على مسافات بعيدة، والأهداف الأقل ظهورا، والأهداف المنخفضة جدا والتى تستتر بالهيئات الأرضية تخلصا من رادارات الدفاع الجوى. كذلك إمكان تحريك القواذف بعيدا عن الرادار، الأمر الذى يوفر قدرا من الأمان إزاء خطر الكشف والتدمير. ويزن هذا النموذج الجديد ١٦ طن مقارنة بالنماذج السابقة التى تزن ٣٦ طن، وهو ما يمكن من نقل بطارية صواريخ باتريوت بواسطة طائرات النقل من نوع C-130 لأول مرة. وتخطط إسرائيل لنشر خمس بطاريات من هذا النموذج الجديد ليحل محل بطاريات الصواريخ الموجودة لديها حاليا، وذلك قبل عام ٢٠٠٠. وكانت إسرائيل قد نشرت ثلاث بطاريات منها مع نهاية ١٩٩٤.

٢- إنتاج الصاروخ المضاد للصواريخ (حيتس / آرو / السهم):

يستهدف هذا الصاروخ إعتراض الصواريخ المعادية على الإرتفاعات المتوسطة وبعيدة المدى، وبعد أن انتهت المرحلة الأولى من تطوير هذا الصاروخ، أصدرت الحكومة الإسرائيلية قرارها فى إبريل ١٩٩٥ بمواصلة العمل فى المشروع، وعلى أثر ذلك بدأت فى يناير ١٩٩٦ المرحلة الثانية من ا لإختبارات العملية للصاروخ، وبعد نجاح التجارب المعملية على المقلدات لاعتراض صاروخ باليستى مماثل للصاروخ سكود، فى قاعدة (بلماخيم) الإسرائيلية الجوية على ساحل البحر فى ٢٠ فبراير ١٩٩٦، أجريت تجربة ميدانية عملية لاطلاق صاروخ (حيتس) لاعتراض هدف يماثل نصف حجم الصاروخ سكود، فوق مياه البحر المتوسط، وفى هذه التجربة إندفع الصاروخ بسرعة ٢٠٠٠ متر/ثانية لمسافة ٧٠كم على ارتفاع ٣٠,٣كم، وقد أفادت المصادر الإسرائيلية عقب هذه التجربة أن قدرة الصاروخ على إعتراض هدف حقيقى مماثل للصوا ريخ سكود، أو من فى حكمها، لم يثبت على نحو قاطع حتى الإنتهاء من هذه المرحلة. وفى أغسطس ١٩٩٦ أعلنت إسرائيل عن نجاح تجاربها التى أجرتها أخيرا فى إعتراض الصواريخ ا لبالستية، وما ثبت عن مقدرة أجهزة الرادار والسيطرة والمراقبة التى يحملها هذا الصاروخ على إعتراض وتدمير أى صاروخ موجه ضد إسرائيل. وفى ديسمبر ١٩٩٦ أجريت تجربة كاملة لتشغيل النظام بكامل عناصره (قواعد الإطلاق - الصواريخ - جهاز الرادار). وقد تم فى هذه التجربة تشغيل نظامين هما نظام الرادار المعروف بإسم (الضوء الأخضر) الذى أنتجته شركة (ألتا) التابعة لهيئة الصناعة الجوية، ونظام السيطرة والمراقبة المعروف بإسم (الليمون الذهبى) الذى أنتجته شركة تاديران، وهما نظامان تابعان للصاروخ (حيتس). ومن المتوقع قبل أن يبدأ الإنتاج الفعلى أن تجرى ثلاثة أو أربعة تجارب يتم خلالها إختبار النظام ككل بعد دمج كل هذه الأنظمة الفرعية فى إطار منظومة (حيتس) الموحدة. وعند هذه المرحلة سينفصل هذا المشروع عن الميزانية الأمريكية. وسيواجه مسئولوا المشروع عندئذ صعوبتين أحدهما تتعلق بتمويل مرحلة الإنتاج، ثم تمويل أية تعديلات يحتمل أن تدخل قبل ذلك فى ضوء نتائج التجارب النهائية، وهى الصعوبة الثانية المحتملة. وهناك تخوف من أن تؤدى مشكلة التمويل، واحتمال تعرض التجارب النهائية القادمة لأى فشل، إلى تزايد عدد المعارضين للمشروع، وبالتالى إعادة النظر فيه بشكل شامل، كما حدث فى مشروع المقاتلة (لافى) الذى توقف بعد إجراء تجربتين على

الطائرة. وعند بحث مسئولى وزارة الدفاع لماهية الأمن الذى ستوفره صواريخ (حيتس)، فقد إستخدموا مصطلح (مؤخرة الدفاع) ذلك المصطلح الذى يعنى مساحة المنطقة التى ستوفر بطاريات صواريخ حيتس الحماية اللازمة لها. حيث تفوق المساحة التى تغطيها صواريخ حيتس المساحة التى تغطيها صواريخ باتريوت. فبينما يعترض صاروخ باتريوت أى صاروخ معادى فى أى منطقة تتراوح مساحتها بين ١٠-١٥كم، فإن صاروخ حيتس يمكنه أن يعترض أى صاروخ معادى يحلق فى مساحة تتراوح ما بين ٥٠-٦٠كم. ومن هنا تكمن أهمية الصاروخ حيتس فى أن بمقدوره إعتراض أى صاروخ على مسافة بعيدة من الدولة، ذلك لأن الضرر الذى سيلحقه أى صاروخ معادى بإسرائيل سيكون محدودا. وقد بدأت فى فبراير ١٩٩٧ مرحلة الإنتاج بمعدل مخفض، على أساس أن يدخل الصاروخ الخدمة الفعلية فى عام ١٩٩٨. وعلى الرغم من أن الصاروخ مصمم للعمل بمفرده، إلا أن الخطط العملياتية لنشره تعتزم استخدامه مع ثلاث بطاريات من طراز باتريوت (على الأقل فى المرحلة الأولى من مراحل دخول الصاروخ حيتس الخدمة الفعلية)، وذلك بهدف تحقيق التكامل فى العمل ضد الصواريخ المعادية فى مسرح العمليات. وتتكلف مراحل تطوير حيتس وإنتاجه حتى عام ٢٠٠٥ حوالى ١,١ مليار دولار وبذلك يصل ثمن الصاروخ الواحد من طراز حيتس إلى حوالى ١,٥ مليون دولار. وتنفيذا لمذكرة تفاهم بين الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية، ستقوم الأخيرة بالاستمرار فى دفع ٤٠ مليون دولار إضافى سنويا لصالح خطط تطوير الصاروخ، بإجمالى ٢٠٠ مليون مليون دولار على امتداد خمس سنوات، يتوقع لها الزيادة بنسبة ٢٥% بعد التشاور مع الكونجرس، وذلك بالاضافة إلى ٥ مليون دولار سنويا لصالح تطوير محرك الدفع الصاروخى أثناء تنفيذ مهمة الاعتراض بدءا من العام المالى ١٩٩٧. وفى المقابل ستنتج إسرائيل هذا النظام لصالح قوات الدفاع الجوى الأمريكية، وبشرط عدم تسويقه إلا بتصريح من الولايات المتحدة، كما ستحصل الولايات المتحدة على بيانات ومعلومات صالحة للتطبيق ويمكن للولايات المتحدة استخدامها فى عمليات تطوير برنامج ا نتاج نظام صاروخى أمريكى مضاد للصواريخ البالستية للدفاع عن مسرح العمليات (THAAD) يمكن تطبيقه فى ميادين عمل القوات الأمريكية فى دوائر إقليمية مثل الخليج ضد إيران والعراق، وشرق آسيا ضد الصين وكوريا الشمالية. ويتكون الصاروخ (حيتس) من مرحلتين لزيادة مدى الاعتراض، ويعمل بواسطة محركين دفع، ويحمل رأس متفجرة تعمل

بالنظام الطرقى، ويمكن للصاروخ مطاردة الهدف بواسطة نظام رصد إلكترونى متقدم، وبه ذاكرة للمعلومات. وتتكون بطارية الصواريخ من ثلاث قواذف، والقاذف عبارة عن قاطرة متحركة محمل عليها وحدة حفظ ٦ صواريخ، بإجمالى ١٨ صاروخ تحملهم البطارية. أما جهاز الرادار فهو من النوع طويل المدى طراز (Green-pines) من إنتاج شركة (إيلتا) الإسرائيلية لصناعة الإلكترونيات فى أشدود، حيث يقدم هذا الرادار مساعدة كبيرة فى تحديد موقع الصاروخ الباليستى المعادى ونقطة وتوقيت إعتراضه بواسطة الصاروخ حيتس فى الجو، وبما يسهم بقدر كبير فى توجيه المقاتلات القاذفة نحو الموقع الذى أطلقت منه الصواريخ المعادية لتدمير قواعد الاطلاق سواء كانت ثابتة أو متحركة. هذا بالاضافة لتحديد المنطقة المتوقع أن يسقط فيها الصاروخ المعادى فى حالة الفشل فى إعتراضه - وبما يساعد على سرعة إتخاذ قرار إخلائها. ومما لاشك فيه أن نظام الإنذار المبكر المحسن الذى وفرته إسرائيل أخيرا حينما ربطت مركز إنذارها فى تل أبيب مع مركز الإنذار الأمريكى فى ولاية كولورادو لمعالجة معلومات أقمار الإنذار الأمريكية، سيكون له أثر كبير فى زيادة فعالية الصاروخ حيتس وقدرته على الإعتراض. كما يتواجد مع بطارية الصواريخ حيتس وحدة قيادة وسيطرة فى مركبة مجهزة بأجهزة اتصال وحاسب إلكترونى لإدارة نيران البطارية، بالإضافة لوحدة مراقبة القواذف - أيضا داخل مركبة خفيفة - لمتابعة أعمال تجهيز القواذف واطلاق الصواريخ. وتستهدف خطة (حوما) إنتاج ٢٤٠ صاروخ من طراز (حيتس-٢) يتم توزيعها بمعدل ٦٠ صاروخ على كل جبهة من الجبهات الثلاث المحيطة بإسرائيل (مصر / سوريا / لبنان) والاحتفاظ بـ ٦٠ صاروخ إحتياطى إستراتيجى.

٣- تطوير نظام الدفاع الجوى (هوك): أجرى تطوير هذا النظام على ثلاث مراحل ليتحول من نظام صاروخى مضاد للطائرات (أرض/جو) إلى نظام مضاد للصواريخ البالستية، وقد تمت تجارب ناجحة لربط الصواريخ (باتريوت) ببطاريات الصواريخ (هوك) معا لرفع كفاءة عمل كلا النظامين. وبحيث أصبح فى الإمكان بعد تنسيق المعلومات بين الباتريوت والهوك، إمداد كتائب الهوك بمعلومات الأهداف المعادية، والتى تمكن بطارية الهوك من سرعة الاشتباك دون الحاجة إلى تحديد

ارتفاع هذه الأهداف. **وقد شملت المرحلة الثالثة من تطوير الصواريخ هوك الآتى:**

أ- إستخدام الدوائر الرقمية بدلا من الصمامات وأجهزة السرفو والمواصلات الإلكترونية، مع استخدام مشغلات رقمية.

ب- إستخدام حواسب رقمية (ميكروكمبيوتر).

ج- إضافة دوائر إلكترونية لتحسين إمكانية مقاومة الإعاقة الإلكترونية (ECCM).

د- تحسين إمكانية الصاروخ فى التعامل ضد الأهداف المنخفضة.

هـ- تطوير رادارات الكشف والتتبع ورادار إدارة النيران.

وهو ما سيمكن نظامى الهوك والباتريوت من العمل سويا لمجابهة التهديدات الحديثة المنتظرة للصواريخ التكتيكية الباليستية.

٤- إستخدام أسلحة الطاقة الحركية: Kinetic Energy Weapons (KEW) : وتطلق من قواعد أرضية أو فضائية، وتقوم فكرتها على قذف مقذوفات فى مسار الصواريخ المعادية بواسطة مدفع أو قضبان يعمل بالطاقة الكهرومغناطيسية، وهذه المقذوفات مجهزة بنظام توجيه ذاتى Homing terminal guidance يوجه المقذوف نحو الهدف. ويتجه التطوير نحو جعل هذه المقذوفات تنطلق منها مقذوفات فرعية كتلتها فى حدود ١٠كجم بسرعة ٤٠كم/ثانية نحو الصاروخ/الصواريخ المعادية وذلك قبل أن يدخل الصاروخ المعادى فى مرحلته النهائية نحو الهدف. لذلك من المفضل أن تستخدم هذه المقذوفات من محطات فضائية. وقد نجحت إسرائيل فى تجربة هذا المدفع العامل بالطاقة الكهرومغناطيسية فى إطلاق قذيفة ضد صاروخ معادى وأسقطته. ولكن ليس من المتوقع أن تدخل هذه الوسيلة الخدمة فى إسرائيل قبل عام ٢٠٠٥.

٥- تطوير أسلحة الطاقة الإشعاعية الموجهة Directed Energy Weapons (DEW)، والتى تعتمد على أنظمة أشعة موجهة عالية الطاقة مثل أشعة ليزر (إكس)، وأشعة الجسيمات المشحونة، وأشعة الجسيمات المتعادلة. ويتم توليد أشعة الليزر بالوسائل الكيماوية أو الميكانيكية، وذلك بعد نجاح الأبحاث الخاصة بإنتاج ليزر الإلكترون الحر، وإستقرار تكنولوجيا إنتاج أشعة الجزيئات المحايدة. حيث أصبح بالإمكان تطوير نظام تسليح شعاعى محمول جوا يمكنه إعتراض الصواريخ المعادية فى الجو. وقد

كانت الولايات المتحدة رائدة فى هذا المجال عندما تمكنت من تطوير مولد الشعاع عالى القدرة بقوة ٢٠٠٠ ميجاوات فى عام ١٩٩١، تقترب قدراته من الشعاع المطلوب كسلاح مضاد للصواريخ. وباستكمال خطوات التطوير أصبحت هذه المنظومة تتكون من سبع طائرات نقل جوى (بوينج ٧٤٧) أو ما يعادلها تحلق على إرتفاع يتراوح ما بين ١٢٠٠٠-١٣٥٠٠ متر تحمل معدات إنتاج شعاع ليزر عالى القدرة، وذلك بالاضافة لمعدات توجيه، ويمكنها الاشتباك مع أهداف على مسافة أكثر من ٤٥٠ كم بواسطة شعاع ليزر كيميائى Chemical Oxygen-Iodine Laser تزيد قدرته على ٣ ميجاوات يتم تسليطها على أجزاء معينة من جسم الصاروخ لمدة تتراوح بين ٣-٥ ثوانى تؤدى إلى صهرها وإتلاف المكونات الداخلية فيها، خاصة الأجزاء الخاصة بالوقود للإسراع فى تفجير الصاروخ أثناء تحليقه فى الجو، وكذلك منظومة التوجيه. ويتميز هذا النظام بقدرته على العمل وانتاج الشعاع المطلوب بكفاءة عالية على إرتفاعات متوسطة معظم أوقات السنة. وما زالت هذه المنظومة فى حاجة إلى بعض التجارب العملياتية حتى تصبح قادرة على العمل بكفاءة كاملة، ومن المتوقع أن تستمر هذه التجارب إلى ما بعد عام ٢٠٠٧، وبعدها يصبح النظام جاهز للعمل. وتضم منظومة الشعاع الليزرى عالى القدرة المحمول جوا، إلى جانب الطائرات التى تحمل معدات توليد الأشعة، منظومة قيادة وسيطرة مستقلة، ولكنها متصلة فى الوقت ذاته بمنظومة القيادة والسيطرة الإستراتيجية المسئولة عن كل مسرح العمليات، وتتمتع بدعم مخابراتى خاص يؤمن لها تدفق المعلومات المطلوبة عن موقف الصواريخ البالستية المعادية فى مسرح العمليات، ويجرى تحديثها طبقا للموقف، بالاضافة إلى التنسيق مع قيادة القوات الجوية لتأمين عمل الطائرات ضد التدخل المعادى. ومن أهم ميزات نظام الأشعة الليزرية المضادة للصواريخ البالستية الميدانية المحمول جوا مرونته العالية جدا التى تتيح له العمل فى أى منطقة فى خلال عدة ساعات قليلة وبأقل قدر من المخاطر وفى سرية شبه كاملة، لكى يعمل كأداة ردع مضادة لاستخدام الصواريخ البالستية. ومن بين الطائرات السبع التى تكون أسطول منظومة الليزر المحمول جوا، يوجد خمس طائرات تشكل المجموعة العملياتية فى المنظومة، فى حين تعمل الطائرتان الأخريتان كطائرات دعم ومساندة، وتحمل الطائرات الخمس كمية من الوقود تكفى لتحقيق ١٢٠٠ إشتباك، ويمكن تخصيص طائرة لإعادة تزويد هذه الطائرات بالوقود جوا. وفى جميع الأوقات تكون هناك طائرتان من الخمس فى حالة استعداد دائم للعمل كداورية عمليات جوية، فى حين تبقى الطائرات الأخرى فى حالة استعداد

أقل وهي ما زالت محلقة جـوا. وتستمر مدة تحليق طـائرتي الداوريـة ١٨ ساعة، تعمل الطائرة الأولـى منـهما كطـائرة إشتبـاك فعلـى، فـى حين تعمل الثانية كاحتياط للأولى، وتطير الطائرات فى خط طيران على شكل رقم 8 على مسافة ٩٠كم تقريبا من خط الدفاعـات الأماميـة مـن مسـرح العمليـات خلف القوات الصديقـة. ويمكن لمنظومـة شعـاع الليزر ا لمحمـول جوا أن تعمل بأسلوب نصف آلـى بحيث تشتبك مـع جميـع الصواريـخ البالسـتية التكتيكية التى يتم اطلاقها فى حدود منطقة المدى، كمـا يمكن لـها أن تعمل فى حدود نطاق السيطرة لنظام القيـادة والسيطرة الأعلـى المخصـص للعمل معـها، وفـى هـذه الحالـة تتولـى منظومـة إدارة الاشتبـاك التـى تتشكـل مـن المكونات اللازمة فى مجالات القيادة والسيطرة والاتصالات والحاسب الآلى والمخابرات (BMC4I) تمهيد الطريق أمام الطائرات الحاملة لشعـاع الليزر للاشتباك مع كل الصواريخ، أو ما يتـم تخصيصـه منـها. وكـل طـائرة من الطائرات المشار إليها تحمل منظومة إستشعارات الأشعة تحت الحمراء التى تغطـى دائـرة عمـل كاملـة (٣٦٠ درجـة) لصـالح التعـرف علـى الصواريـخ وتعقب حركتـها، وفـى الوقت ذاتـه تستطيع أى طـائرة محلقـة فـى الجـو أن تتبادل معلومات الدعم مع أى مستشعرات لدى القوات الصديقة على الأرض وفى الجو، سواء لتأكيد المعلومات أو الحصول على معلومـات جديـدة عن الصواريـخ البالسـتية أو مواقـع إطلاقـها فـى مسـرح العمليـات إعتمـادا علـى منظومة الحاسبات الآلية المتكاملة لدى القيادة الإستراتيجية للمسرح.

٦- الحصول على منظومة (نوتيلوس) المضـادة للصواريـخ قصيرة المدى: وفى إطار مواجهة إسرائيل لمشكلة الصواريـخ الكاتيوشـا (قصـيرة المدى) التى تتسـاقط فـوق مستعمراتها الشماليـة فـى الجليـل بفعـل المقاومـة اللبنانيـة، فقد سـارعت إلـى طلـب نظـام مضـاد لـهذا النـوع مـن الصواريـخ الرخيصة والمزعجة فى آن واحد، وذلك من إحدى شركات الصناعة الحربية الأمريكية كانت قد طورته فى أواخر السبعينات، وأطلقت عليـه (نوتيلـوس)، وهى شركة (T.R.W) فى كليفلاند بولاية كاليفورنيا، ولكن تـم وضعـه علـى الرف بسبب مبادرة حرب النجوم التى غطت عليه. ويعتمد هذا النظام علـى إنتاج شعاع ليزر (فلورايد دوتر) - الهيدروجين الثقيل - من مصـدر أرضـى أو محمول جوا يتم توجيهه إلى الصاروخ كاتيوشا المعادى وبتركيز لمدة ١٥ ثانيـة خـلال تحليقـه فـى الجو، ممـا يتسـبب فـى تسـخين الغطــاء الخـارجى للصاروخ وتفجيره بعد إذابة جزء من معدنه. وقد أجريت تجربـة علـى هذه المنظومة فى فـبراير ١٩٩٥ بولايـة فلوريـدا حضرهـا عدد مـن العسـكريين الإسرائيليين ونجحت فى تثبيت شعاع الليزر لمدة ١٥ ثانيـة - نصـف زمـن

طيران الصاروخ - وبما أدى إلى تدميره فى الجو. إلا أن المشكلة الأساس التى تحد من إمكانية الإعتماد على هذه المنظومة هى صعوبة التعامل م الصواريخ أرض/أرض الحرة التى لا تحمل أنظمة توجيه أو التى تعم بنصف توجيه، حيث لا يوجد تردد يمكنُ التقاطه والتداخل عليه، ومن ن ينحصر إعتماد منظومة نوتيلوس على اكتشاف الصاروخ المعادى بواسد طائرة إستطلاع فى الجو، أو رادار اكتشاف ذو حساسية عالية، ناهيك ع صعوبة التعامل مع الصواريخ المعادية فى حالة استخدامها بشكل مكثف حيث قد تنجح منظومة نوتيلوس فى إسقاط صاروخ أو إثنين، أما باق الصواريخ فستصل إلى أهدافها. وتتكلف عملية إنتاج نموذجين من هـ المنظومة - بحيث تحصل إسرائيل على واحد منهما والآخر للولايات المتح - مبلغ ١٨٥ مليون دولار. وقد طلبت الشركة القائمة بتنفيذ التطوير مبل ٢٠ مليون دولار سنويا إعتبارا من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠١ لتطوي نظام نوتيلوس. لذلك يعتبر هذا النظام لا زال فى مراحله التجريبية الأولى ولا يمكن الاعتماد عليه بشكل كلى فى التصدى للصواريخ قصيرة المد مثل الكاتيوشا. وربما كان ذلك هو السبب وراء القرار الأمريكى بتزو إسرائيل بسلاح آخر مضاد للصواريخ (فلانكس) وهو عبارة عن مدفع ذو ، فوهات آلى عيار ٢٠مم يوجه ذاتيا بالرادار ضد الصاروخ المعادى الموج ضد القطع البحرية فى الأصل، ويمكنه التعامل مع الصواريخ قصيرة المدى كذلك استكمال تطوير نظام صاروخى آخر هو (موآف) عبارة عن صارو جو/جو يطلق من المقاتلة (ف-١٥) ضد الصواريخ البالستيه قصير ومتوسطة المدى لاعتراضها وتدميرها فى الجو.

٧- الإعتماد على صواريخ جو/جو لإسقاط الصواريخ البالستيا

ومن بين الأفكار التى تقوم إسرائيل باختبارها حاليا بالتعاون مع الولايا المتحدة، إمكانية استخدام صواريخ جو/جو عالية السرعة، وتتمتع بقدرا مناورة عالية، يمكن إطلاقها من طائرات يقودها طاقم، أو طائرات بدو طيار، لتعترض الصاروخ المعادى وتدمره فى الجو. ويجرى إختبا الصاروخ جو/جو الإسرائيلى (بايثون-٤) الذى يعتمد على محرك دف صاروخى متطور يمكنه أن يزيد من سرعة اندفاع الصاروخ إلى ما بير ١,٥-٢كم/ثانية. ولكن حدود الاشتباك بهذا الاسلوب ستكون محدودة للغاي نظرا لوجود أكثر من عامل متداخل فى حسابات السرعة والمسافة، كذلا الحسابات الباليستية. ونظرا لقصر الزمن المتاح للاشتباك فى هذه الحالة فإن أى حاسب آلى مهما بلغت سرعته فى معالجة البيانات لن يكون قادر

على حل مسائل الإشتباك، كما أن القدرة على توقع المسار المحتمل للصاروخ المعادى، لتوجيه المقاتلة الحاملة للصاروخ جو/جو المضاد تعتبر محدودة. ونظرا لأن الطائرة لها دائرة عمل ذات نصف قطر محدود، ومع السرعة البطيئة نسبيا للطائرة - مقارنة بالصاروخ - فإنها لن تستطيع أن تناور للحاق بالصاروخ فى منطقة عمله الحقيقية، وذلك كله يجعل نجاح هذه الفكرة محدودا فى مجال التطبيق عمليا على نطاق واسع فى ظل التكنولوجيا المتاحة حاليا.

ط - تطبيق النظام الأمريكى (فلتشر)

يسعى الجيش الإسرائيلى لتطبيق النظام الأمريكى لاعتراض الصواريخ أرض/أرض متوسطة المدى، وهو النظام المعروف بـ (فلتشر Fletecher's Recommendations)؛ ومن أجل ذلك تجرى إسرائيل بحوثا متقدمة فى مجالات إطلاق الليزر الكيميائى، وليزر أشعة إكس، كما بدأت بالفعل مرحلة متقدمة على المستوى (نصف صناعى) لانتاج المدفع الكهرومغناطيسى فى إطار برنامج (الآفاق العالية) الذى تموله الولايات المتحدة. **ويحدد هذا النظام مراحل التعامل مع الصاروخ المعادى على النحو التالى:**

م	المرحلة	الوقت التقريبى	أسلحة ووسائل الإعتراض
١	مرحلة الإطلاق	٣ دقيقة	تستخدم وسائل اطلاق الليزر الكيماوى، وليزر أشعة إكس المقامة فى الفضاء بواسطة أقمارا صناعية، كذلك أشعة الجزيئات المشحونة والمتعادلة
٢	مرحلة ما بعد الإطلاق	٥ دقيقة	تستخدم أسلحة الطاقة الحركية، ووسائل إطلاق ليزر إلكترونى متواجد فى محطة أرضية، ومدفع البلازما، بالاضافة لأسلحة الطاقة الموجهة الموضوعة فى الفضاء
٣	مرحلة المسار الوسيط	٢٠ دقيقة	تستخدم وسائل اطلاق الليزر من قواعد أرضية، ومقذوفات التوجيه الدقيق من المقاتلات ف-١٥، وأسلحة الطاقة الحركية، والصواريخ المضادة للصواريخ باتريوت، هوك، حيتس
٤	المرحلة النهائية	٩٠ ثانية	تستخدم جميع الصواريخ المضادة للصواريخ من أنواع Nike, ZeusK Nike-X type

ى- تطوير صاروخ الطاقة الكامنة:

ربما كان صاروخ الطاقة الكامنة هو الحل المفيد لمشكلة إعتراض الصواريخ البالستية العربية التى تؤرق إسرائيل، وذلك فى مجال إستنباط منصة إعتراض محمولة جواً للعمل ضدها. ولكن فى كل الأحوال يظل النجاح فى إعتراض الصواريخ البالستية الميدانية مرهونا بالقدرة على تحقيق الاشتباك على مسافة لا تزيد عن ٥٠كم من لحظة إنطلاق الصاروخ. وذلك يعنى أن الإشتباك مع الصاروخ سكود الذى يبلغ مداه حوالى ٣٠٠كم ينبغى أن يكون على مسافة ٢٥٠كم، أما الصاروخ الذى يقوم بعملية الإعتراض فى هذه المرحلة فإن سرعته لا ينبغى أن تقل عن ٥,٥كم/ثانية، كما أن سرعة إندفاعه أثناء المرحلة الأولى لا ينبغى أن تقل عن ٨كم/ثانية. ونظراً لأن جميع الصواريخ الموجودة حالياً لا تحقق أياً من مستويات السرعة المطلوبة، فإن جهود العمل لتحقيق اشتباك ناجح ضد الصواريخ البالستية فى مرحلة الإنطلاق المبكرة سوف تتركز على صواريخ الطاقة الكامنة، ولكى يتمكن هذا الصاروخ - الذى تسعى الولايات المتحدة بالتعاون مع إسرائيل لتطويره - من تحقيق إشتباك ناجح، فإن سرعة الطيران أثناء فترة إحتراق الوقود لابد أن تكون أكثر من ٣,٥كم/ثانية، وأن يعتمد على مستودع إطلاق دائرى (٣٦٠ درجة) بما يمكن من إطلاقه فى أى إتجاه محتمل للاشتباك، وأن تكون زاوية إرتفاع الاطلاق لهذا المستودع فى حدود ٣٠ درجة، وأن يصل زمن طيرانه إلى ٧٠ ثانية. ولتحقيق القدرة المطلوبة على الاشتباك. فإن الصاروخ ينبغى أن يكون مزوداً بنظام يمكنه من إكتشاف الصاروخ المعادى على مسافة لا تقل عن ٤٠كم وبزاوية تركيز للرؤية أقل من ١٠ درجات، وبدرجة دقة أكثر من ١٠٠ (أراد)، وبسرعة اشتباك بعد التعرف على الهدف تتراوح ما بين ١-٣,٥ كم/ثانية. وبصفة عامة يجب أن يتمكن هذا النوع من الصواريخ من تحقيق الاشتباك على إرتفاعات لا تقل عن ١٥كم من سطح الكرة الأرضية. وفى الوقت الذى تملك فية الولايات المتحدة تصميماً لصاروخ طاقة كامنة تقترب مواصفاته العملياتية من المواصفات المطلوبة، حيث يبلغ وزنه ٣٣ كجم ولديه باحث عن الأهداف يمكنه التعرف على الهدف على مسافة ٤٤كم، ويمكنه تنفيذ الإعتراض عند سرعة تتراوح بين ٢-٥ كم/ثانية، وعلى ارتفاعات تتراوح بين ١٠-٦٠كم، فإن القدرة على تحقيق اشتباك ناجح تتوقف على منظومة المستشعرات التى يزود بها الصاروخ المضاد للصواريخ البالستية الميدانية، على أن يعمل بجانب هذه المنظومة عدد من محركات الدفع الصاروخى صغيرة الحجم تتولى تحويل أوامر المتشعرات إلى حركة تتحكم فى اتجاه طيران الصاروخ وزاوية

طيرانه، وعن طريق المستشعرات ومحركات الدفع صغيرة الحجم يكتسب الصاروخ قدرته على المناورة أثناء الطيران. وعلى الرغم من أن هذا الصاروخ تتوافر له المواصفات المطلوبة في الصاروخ المضاد للصواريخ البالستية الذى يطلق من منصة إطلاق محمولة جواً، حيث حقق معدل مناورة موازيا للهدف وصل إلى ١١كم في رحلة طيران طولها ما بين ٦٥ و ٧٠ ثانية في مواجهة صاروخ باليستى مداه ٩٠٠كم، فإن القدرة على انتاج مثل هذا الصاروخ على نطاق واسع تمهيداً لنشره عملياتياً تتعرض لمعوقات كبيرة. فبالإضافة إلى الخفض الكبير في ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية، هناك أيضاً مشاكل خاصة بالتصميم، حيث يتم الاعتماد على مواصفات الصواريخ البالستية الميدانية الموجودة حالياً، دون النظر إلى التطور المحتمل أن يطرأ على هذه الصواريخ، وفى حالة ظهور أى إختلاف أو امكانيات إضافية لم تكن معروفة في الصواريخ البالستية الميدانية التىتم تصميم الصاروخ المضاد على أساسها، فإن هذه التصميمات لن تمكن الصاروخ المضاد من العمل بالكفاءة المطلوبة.

ك- نظام الاستطلاع والانذار الفضائى:

إفتتحت إسرائيل في يناير ١٩٩٧ مركزاً جديداً للانذار والقيادة والسيطرة على عمليات مواجهة الصواريخ البالستية المعادية، على اتصال مباشر مع نظيره الأمريكى بولاية كولورادو الذى يستقبل معلومات أقمار التجسس والانذار الأمريكية، خصوصاً فيما يتعلق بالانذار عن اطلاق صاروخ معادى في لحظة إطلاقه، ومتابعته خلال طيرانه في الجزء الصاعد من خط مروره، وتحديد إحداثيات موقع الاطلاق من خلال الاعتماد على منظومة مختلطة ومتكاملة من أجهزة الرادار الأرضية أو المحمولة في أقمار الانذار المبكر ومعدات إلكترونية تكميلية أخرى. بالإضافة لنظام للتعرف على الهدف وتمييزه من بين أى أهداف أخرى، وتحديد مساره بدقة، ونظام ثالث للتعقب والتتبع بدرجة دقة عالية، وبما يخدم في النهاية توفير البيانات اللازمة لاطلاق الصواريخ والوسائل الأخرى المضادة لاعتراض الصاروخ المعادى وتدميره قبل دخوله في المرحلة النهائية الهابطة نحو الهدف. ومن ثم نجد أن هذه المنظومات الدفاعية تتكون من أربعة أجزاء رئيسية تشمل وحدات إنذار إلكترونية ومستشعرات مجهزة بها أقمار الانذار، ثم مركز مجهز بسوبر كمبيوتر لمعالجة البيانات (كشف / تعرف / تمييز / توجيه / إدارة)، ويصدر أوامر الاشتباك آلياً إلى الوسائل الايجابية المضادة للصواريخ المعادية (صواريخ مضادة للصواريخ / أسلحة طاقة حركية /

أسلحة طاقة موجهة / مقاتلات). وهو ما يتطلب توافر منظومة متكاملة من الاتصالات الآلية الأرضية والفضائية التى تؤمن نقل وتداول المعلومات فى الوقت الحقيقى لها (دون أى تأخير زمنى يذكر). وبالنظر لأهمية وحساسية عامل الوقت فى الاشتباك مع الصواريخ المعادية، فقد أصرت إسرائيل على توفير الانذار بشكل مباشر من محطة كلورادو فى زمن لايتعدى ١,٦ دقيقة فقط من لحظة إطلاق الصاروخ المعادى (كان فى أثناء حرب الخليج يستغرق ٣ دقيقة). وهو ما تطلب توفير مركز معالجة أرضى ثابت للاستقبال من قمر الانذار وأقمار الاتصالات، يحتوى سوبركومبيوتر لمعالجة البيانات، ومجهز أيضاً بوسائل اتصال مختلفة لتحقيق الاتصال بأقمار الاتصالات المسئولة عن نقل بيانات قمر الانذار لمركز المعالجة. وقد حصلت إسرائيل بالفعل على السوبر كمبيوتر فى يناير ١٩٩٦، ثم قامت خلال عام ١٩٩٦ باعداد وتجهيز مركز المعالجة الأرضية ليكون مستعداً لاستقبال الانذار مباشرة من كلورادو، إلا أن هذا التطوير فى إبلاغ الإنذار إلى إسرائيل لن يفيدها كثيراً فى حالة إطلاق صواريخ بالستية من سوريا لأن صواريخها يمكنها بسبب صغر المسافة بين البلدين أن تصيب أهدافها فى إسرائيل فى غضون ١-٢ دقيقة. وبالاضافة لاستفادة إسرائيل من أقمار التجسس الأمريكية، فقد قررت أن تعتمد على ذاتها أيضاً فى مجال الاستطلاع والانذار الفضائى، فأطلقت سلسلة من أقمارها الصناعية التجسسية من طراز (أوفيك). فكان الأول منها فى ١٩ سبتمبر ١٩٨٨، والثانى فى ٣ إبريل ١٩٩٠، والثالث فى ٥ إبريل ١٩٩٥ والذى يدور من الشرق إلى الغرب على ارتفاع أقصاه ٧٠٠كم وأدناه ٣٠٠كم، ويجرى دورة كاملة حول الأرض كل ٩٠ دقيقة. ويصل ثقله إلى ٢٢٥كجم، يحتوى منها على ٦٧كجم حمولة عينية لمعدات استطلاع واتصلات. وتم إطلاقه بواسطة الصاروخ (شافيت) ذو المرحلتين أما المرحلة الثالثة من الصاروخ فقد كان الهدف منها إدخال (أوفيك) إلى مداره بعد خروجه من كوكب الأرض. وقد قامت مؤسسة الصناعات العسكرية IMI بانتاج المرحلتين الأولى والثانية من الصاروخ، ومؤسسة (رفائيل) بإنتاج المرحلة الثالثة منه. وخلال دوران قمر التجسس (أوفيك-٣) حول الأرض، فإنه يمر فوق دمشق مباشرة، وعلى مسافة ٤٠٠كم شمال بغداد، ثم على بعد ١٥٠كم من شمال طهران. ومن هذا المدار يقوم أوفيك-٣ بما فيه من أجهزة استطلاع وتجسس بصرية ومعدات تنصت إلكترونية وسمعية متطورة ببث إشارات فيديو بالغة الوضوح والتنصت على المكالمات الهاتفية واللاسلكية للدول العربية التى يمر فوقها دون أى عائق أو عرقلة مضادة. وتعمل أجهزة تشغيله بواسطة

الطاقة الشمسية، ويوفر قدرة التقاط فترة تمتد نحو ١٥ دقيقة من الاحداثيات الصادرة عنه، وذلك بمعدل ٦ مرات يومياً على مدى سنة كاملة، وهى العمر الإفتراضى للقمر. ويتم السيطرة على القمر من محطة أرضية، ومن ثم يمكن توجيه أجهزته وكاميراته إلى أى اتجاه مطلوب. ومما لا شك فيه أن امتلاك إسرائيل لأقمار تجسس خاصة بها، يوفر لها درجة عالية من الإستقلالية عن الولايات المتحدة فى مجال جمع المعلومات عن الدول العربية والانذار المبكر بأنشطتها فى كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، كما يمكن لإسرائيل أن تُسوّق ما تحصل عليه من معلومات وتكنولوجيا تصنيع القمر للدول الأخرى، ناهيك عما يشكله ذلك من تدعيم لإستراتيجية الردع العسكرى فى مواجهة الدول العربية التى تملك أسلحة دمار شامل. أما دخول إسرائيل على نظام الانذار الفضائى الأمريكى بشكل مباشر، فإنه يتيح لها بأقل تكاليف ممكنة قدرات إنذار فورى مباشر لاستطلاع وكشف قواعد الصواريخ البالستية العربية وأنشطتها لمدى يصل حتى ٣٠٠٠-٥٠٠٠كم من الحدود البرية لإسرائيل. كذلك فإن حصولها على هذا الانذار فى زمن قدره من ٦,٠٠-١,٠٠ دقيقة من لحظة اطلاق الصاروخ سوف يتيح لها توفير ٢-٣ دقيقة لمعالجة البيانات واصدار أوامر الاشتباك لوسائلها الايجابية المضادة لتتعامل مع الصواريخ المعادية. هذا بجانب تغلب إسرائيل على مشكلة الاتصالات عبر الأقمار الصناعية المتعددة، وما يحيط بذلك من مخاطر فشلها أو فقدها لهذا الإتصال. وبجانب سعى إسرائيل لتطوير برنامج أقمار التجسس (أوفيك)، فإنها تسعى أيضا لتطوير برنامج لأقمار الاتصالات من طراز (عاموس)، وبرنامج ثالث لأقمار الأرصاد الجوية، ورابع لأغراض الملاحة وتحديد الاتجاهات والمسح الفضائى والاستشعار عن بعد. وتختلف أقمار الانذار عن أقمار التجسس فى أن الأخيرة تدور حول الأرض مرة كل ١,٥ ساعة بينما أقمار الإنذار ثابتة الموقع نسبياً وتدور بنفس سرعة دوران الأرض، كما أن أقمار التجسس تعمل فى قطع بيضاوى الشكل بمعنى أنها تقترب من الأرض لمسافات ما بين ١٥٠-٢٠٠كم، وتبعد لمسافة ١٢٠٠كم لتستطيع الكاميرات الإلكترونية والمستشعرات المثبتة بها تصوير واستطلاع الأهداف بدرجة تمييز ووضوح تصل إلى عدة بوصات، بينما تظل أقمار الإنذار ثابتة المدار والمسافة من الأرض، تحمل مستشعرات حرارية تكشف الحرارة الناجمة عن إطلاق الصاروخ أرض/أرض، ثم تقوم بتحديد احداثياته وتتبعه، وترسل بيانات المسار والسرعة والارتفاع من خلال أقمار الإتصالات المتواجدة على نفس المسار إلى مركز المعالجة الأرضى الذى يقع عليه عبء تحليل ومعالجة

البيانات لتحديد نوع الصاروخ وتمييزه وتوقع مساره المستقبلى، ثم يصدر أوامر الرصد والاشتباك لأفضل وسيلة مضادة تكون متاحة له لتدمير الصاروخ المعادى فى المكان والوقت المناسبين، كل هذا لا يستغرق أكثر من ٢-٣ دقيقة، بينما عادة ما يستغرق الصاروخ الباليستى متوسط المدى من لحظة إطلاقه وخلال طيرانه وحتى وصوله للهدف ما بين ٧-٩ دقيقة.

ثالثاً: مواجهة تحالف سورى-إيرانى مضاد لإسرائيل:

تخشى إسرائيل - فى ضوء التعاون والتنسيق الأمنى بين سوريا وإيران - أن يبرز تحالف إستراتيجى بين البلدين مناهض لإسرائيل، خصوصاً فى ضوء الهواجس المسيطرة على إسرائيل باحتمالات نشوب حرب فى المستقبل بينها وبين سوريا، يمكن أن تحظى فيها الأخيرة بدعم عسكرى إيرانى. كذلك المخاوف الإسرائيلية من إحتمال امتلاك إيران سلاح نووى خلال العقد القادم، وفى وقت وصلت فيه عملية السلام إلى نفق مسدود على المسارين السورى واللبنانى يصعب الخروج منه بدون حرب، وتواجه دمشق فيه مخطط إسرائيلى لعزلها ومحاصرتها والإنفراد بها. كما تعيش طهران بدورها مرحلة إنتقال المخطط الأمريكى من مجرد عزلها وحصارها إلى احتمال توجيه ضربة عسكرية ضدها. وكلها تطورات تعزز عوامل التحالف الإستراتيجى بين سوريا وإيران، وتسقط بالتالى التحفظات التى كانت تمنع دمشق من الموافقة على طلب طهران بتوقيع معاهدة دفاع مشترك بين البلدين، وأبرزها الاتهامات الموجهة لإيران برعاية الإرهاب الدولى، حتى لا تدخل سوريا فى مخطط إحتواء مزدوج يضمها مع إيران، كما تخشى سوريا أن تتأثر علاقاتها بدول الخليج العربية من جراء إبرام مثل هذه المعاهدات مع إيران. ولكن معظم هذه المحاذير السورية سقطت أمام وضوح الأهداف الحقيقية لحكومة ناتنياهو، كما تأكدت مخططاته لجر سوريا نحو حرب، مع إصراره على عدم الانسحاب من الجولان - فما كان من المسؤلين السوريين سوى العمل على تجميع أقصى مايمكن أن يستخدموا من أوراق ضغط ووسائل مواجهة للتصدى للمخططات الإسرائيلية-الأمريكية الخطيرة التى تتعرض لها سوريا. وهى أوراق يمكن أن تكون ناجعة فى الحرب كما فى السلام، أبرزها ما يتعلق بتعزيز علاقاتها الدفاعية مع إيران حتى تفهم كل من إسرائيل والولايات المتحدة أن خيار السلام المفروض منهما ليس هو الخيار الوحيد أمام دمشق، وأنها قادرة على مواجهة خيارات ناتنياهو العسكرية بتوثيق علاقاتها مع قوة إقليمية أخرى كبيرة فى المنطقة - هى إيران - لا تجعل سوريا فقط فى موقف عسكرى أكثر قوة من ذى قبل،

بل يمكن أيضاً أن تخلط العديد من الأوراق فى المنطقة، وتشكل تهديداً للنظام الشرق أوسطى الأعرج الذى تحاول كل من إسرائيل والولايات المتحدة فرضه بالقوة عبر سلام الإستسلام. وقد حرصت دمشق على إبلاغ هذه الرسالة واضحة إلى كل من يهمهم الأمر على النطاقين الدولى والإقليمى، وهو الأمر الذى ساهم فى بروز تساؤلات كثيرة حول المدى الذى وصل إليه التعاون الدفاعى بين سوريا وإيران؟.

وقد أفادت مصادر المعلومات الإسرائيلية والأمريكية أن إتفاقاً دفاعياً تم إبرامه بين دمشق وطهران، **تتمثل أهم بنوده فى الآتى:**

أ- مشاركة إيران فى تحديث الأسلحة السورية، ووضع إمكاناتها وخبراتها العسكرية فى خدمة الجيش السورى، خصوصاً فى مجالات تطوير الدبابات وتحسين أدائها ومدى ودقة رمايتها، كذلك بناء صواريخ أرض/أرض ذات رؤوس متنوعة المدى والحمولة، أبرزها الصاروخ سكود-سى الذى تطوره إيران بمساعدة كوريا الشمالية.

ب- مساهمة إيران فى تمويل صفقات أسلحة كورية شمالية وصينية إلى دمشق، بالاضافة لزيادة كميات النفط التى تقدمها إيران لسوريا كمساهمة فى مجهودها الحربى.

ج-إستغلال إيران لعلاقاتها الجيدة مع جنوب أفريقيا للعمل على إنجاز صفقة أجهزة التنشين المتطورة للدبابات، والتى جرت بشأنها مفاوضات بين بريتوريا ودمشق، ولكن تضغط تل أبيب وواشنطن على حكومة مانديلا لمنعها من إتمام هذه الصفقة.

د- بحث خطة دفاعية مشتركة لمواجهة الحرب الإسرائيلية المنتظرة ضد لبنان وسوريا فى حالة إنهيار عملية السلام، وذلك فى إطار تعاون دفاعى مشترك يُؤمن الرد على ضربات إسرائيلية بضربات مضادة سورية-إيرانية من أكثر من إتجاه، بأكثر من سلاح.

هـ- تعزيز القدرات العسكرية لحزب الله فى لبنان، حتى يتمكن من تكثيف هجماته ضد إسرائيل فى عمقها الشمالى. بإعتبار حزب الله ورقة أساسية للضغط على إسرائيل بالنسبة لسوريا، وورقة حيوية بالنسبة لدور إيران الإقليمى. مع التأكيد على أن أى إتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل لن يكون على حساب دور حزب الله فى جنوب لبنان بنزع سلاحه، أو تفكيك معسكرات (الحرس الثورى) والتنظيمات الأخرى التابعة لإيران والمتواجدة فى البقاع اللبنانى.

و- دعم المنظمات والحركات الفلسطينية المناهضة لعرفات، وتشجيعها على القيام بعمليات فدائية ضد العمق الإسرائيلي إنطلاقاً من المناطق المحتلة في الضفة الغربية وغزة وجنوب لبنان.

ز- السعي المشترك نحو إفساد علاقات التعاون الدفاعي القائم بين إسرائيل وتركيا، والعمل على توسيع دائرة التعاون الإستراتيجي بين إيران وسوريا ليشمل تركيا والعراق، واستقطاب المعارضة العراقية في مشروع إن لم يكن قادرا على اسقاط النظام العراقي، فهو على الأقل قادر على تغيير خريطة المعادلات القائمة والتلويح بالحجم الإقليمي الذي يمكن أن يتخذه التحالف السوري-الإيراني، خصوصا إذا ما استخدمت ورقة المعارضة العراقية لجر النظام العراقي إلى هذا التعاون الإستراتيجي.

ويزيد من مشكلة إسرائيل تجاه هذا التحالف السوري-الإيراني، فشل حكومة ناتنياهو، كذلك الإدارة الأمريكية في ممارسة ضغوط على روسيا والصين وكوريا الشمالية لإيقاف بيع الأسلحة والمعدات الحربية ذات الصبغة الإستراتيجية مثل الصواريخ أرض/أرض والمقاتلات القاذفة (مثل سوخوي-٢٤) إلى كل من سوريا وإيران، باعتبارهما دولتان معاديتان لإسرائيل، وذلك رغم تعهد ناتنياهو بشراء الغاز الروسي بكميات كبيرة.

ولقد مدت إسرائيل ذراعها الطولى (الصاروخية والجوية) تجاه إيران، وأعلنت أنها لن تسمح لطهران بأن تبرز كقوة نووية في المنطقة، وأن الخيار العسكري ضد إيران وارد في الإستراتيجية الإسرائيلية، وقد سهلت إتفاقية التعاون الأمني بين إسرائيل وتركيا التي أبرمت في فبراير ١٩٩٦ إمكانية قيام إسرائيل بتوجيه ضربات جوية ضد الأهداف الحيوية في إيران إنطلاقا من قواعد جوية تركية، أو مباشرة من إسرائيل حيث أن المسافة من إسرائيل إلى إيران تبلغ ١٨٠٠كم حسب أقصر مسافة بينهما، في حين يبلغ أقصى مدى لعمل المقاتلة (ف-١٥) حوالي ٤٤٤٥كم في المتوسط، بينما يبلغ أقصى مدى عمل للطائرة (ف-١٦) ٣٨٩٠كم، حيث تتأثر مدايات العمل كثيرا بالحمولة القتالية من القنابل والصواريخ وباقي الذخائر الجوية، كذلك وجود أو عدم وجود خزانات إضافية للوقود على الهيكل الخارجي للطائرة. ومن ثم، فإنه حتى في حالة استخدام المدى الأقصى، فإن هاتين الطائرتين سوف تحتاجا إلى إعادة تزويد بالوقود في الجو، أو الإنطلاق من قواعد جوية تركية، بالإضافة لقيد آخر يتمثل في أن مسار الطائرات الإسرائيلية يتحتم أن يمر في أجواء عربية بدءا من الأردن ثم جنوب العراق حيث تعمل طائرات المراقبة والتفتيش الغربيه في منطقة حظر التحليق الجوي على الطيران

العراقى جنوب خط عرض ٣٦، لذلك فإن الأمر يتطلب التنسيق والتعاون مع الأردن والقوات الأمريكية العاملة فى الخليج، حيث ستحتاج إسرائيل إلى مساندتها ودعمها لاسيما فى مجالات الإستطلاع والإنذار والإعاقة الإلكترونية.

ومن المتوقع أن تشمل أهداف الضربة العسكرية الإسرائيلية ضد إيران، المنشآت النووية، والتى لا تقتصر فقط على مفاعل (بوشهر) القديم والجارى تحديثه، ولكن أيضاً وبالدرجة الأولى على المنشآت النووية الأخرى التى تحاول إيران إخفائها فى عمق الجبال الواقعة شمال شرق طهران بحوالى ١٠٠ ميل، والتى تشمل أماكن تجميع أجزاء الأسلحة النووية التى قيل أن طهران حصلت عليها مفككة من كازاخستان، ومعدات المفاعلات النووية الروسية والصينية وأبرزها ما يتعلق بتخصيب اليورانيوم ٢٣٥، كذلك مركز الأبحاث النووى الإيرانى، ومستودع تخزين اليورانيوم الخام وغيره من المعادن والمواد الكيميائية، وأماكن تواجد العلماء والمهندسين والفنيين العاملين فى المشروع. وهو ما يتطلب بالتالى ضرورة إسكات وتدمير وسائل الدفاع الجوى الأرضية الإيرانية فى كل المنطقة المحيطة بهذه الأهداف، والمتمثلة فى رادارات الإستطلاع والانذار، وبطاريات الصواريخ أرض/جو، والقواعد الجوية والمطارات، حتى تضمن إسرائيل عدم اعتراض طائراتها القائمة بتنفيذ هذه المهمة وعودتها سالمة. وقد تستغل إسرائيل هذه الفرصة لكى تشمل ضرباتها الجوية أهدافا إيرانية أخرى مثل مصانع إنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، ووحدات الصواريخ أرض/ارض. ومن ثم فإن مخططا بهذا الحجم يحوى حوالى ٢٠ هدف سيخصص لكل هدف من ٣-٤ طائرة مقاتلة، سوف يحتاج من إسرائيل إلى حشد ما لا يقل عن ٥٠-٦٠ مقاتلة صف أول من نوعيات (ف-١٥ إيجل، أ) اللتان تمتلك منهما إسرائيل ٧٥ طائرة وتمثلان معا (رأس الحربة) فى هذه العملية الهجومية، بجانب المقاتلة (ف-١٦) بطرازاتها المختلفة (إيه،بى،سى،دى) والتى يمكنها القيام بمهام قتال جوى متعددة أبرزها القصف الجوى ضد أهداف أرضية، والاعتراض الجوى لتوفير الحماية الجوية ضد احتمالات تدخل المقاتلات الإيرانية من طراز (ميج-٢٩). هذا بالاضافة لنوعيات أخرى من الطائرات المقاتلة أبرزها (فانتوم-٢٠٠٠)، و (كفير) كذلك ما لا يقل عن ٦ طائرة (بوينج-٧٠٧) ، (ك.سى-١٣٠) لإعادة التموين بالوقود فى الجو، و ٢ طائرة (E2C) للانذار المبكر والقيادة والسيطرة. هذا بجانب طائرات هليوكبتر للقيام بعمليات الإنقاذ الجوى لأى طيارين قد يسقطوا فى هذه العملية. وقد تقوم القوات الأمريكية المتواجدة فى الخليج بكل هذه المهام اللوجستية لصالح

إسرائيل، فمما لا شك فيه أن عملية جوية بهذا الحجم ستحتاج إلى دعم مساندة القوات الأمريكية ببعض مقاتلاتها الجوية وصواريخها الكروز من طراز (توماهوك) فى قصف بعض الأهداف الإيرانية، فى إطار خطة هجوم مشتركة توزع فيها الأهداف والمهام بين الأسلحة الجوية والصاروخية لكل من إسرائيل والولايات المتحدة. وقد يقتصر الدور الأمريكى على توفير الحماية الجوية للمقاتلات الإسرائيلية والمهام اللوجستية، حتى تتفرغ المقاتلات الإسرائيلية فقط لمهام القصف الجوى. ومن المحتمل أن تشارك الصواريخ أرض/أرض (أريحا) والطائرات بدون طيار المحملة بمواد متفجرة فى قصف الأهداف الإيرانية ذات المساحة الكبيرة.

وسيَسبق شن الضربة الإسرائيلية القيام بعمليات إعاقة إلكترونية ضد أهداف الدفاع الجوى ومراكز القيادة والسيطرة الإيرانية لشل فعالياتها وإرباكها، فى ذات الوقت الذى تجرى فيه عملية خداع إستراتيجى فى منطقة بعيدة عن مناطق الأهداف المخطط قصفها، قد تكون فوق (بندر عباس، جاسك).

وستتشكل قوات الضربة الجوية فى ثلاثة أنساق: **النسق الأول:** ويتكون من الطائرات التى ستقوم بتحقيق السيطرة الجوية من خلال قصف القواعد الجوية ووسائل الدفاع الجوية الأرضية الإيرانية، وقد تستخدم فى هذا النسق الجوى الأول طائرات أمريكية طراز الشبح (ف-١١٧) لكى تفتح ثغرة فى نظام الدفاع الجوى الإيرانى، وممراً لباقى المقاتلات الإسرائيلية، وقد يشمل هذا النسق طائرات بدون طيار محملة بمواد متفجرة تعمل كأسلحة خمد. أما **النسق الثانى:** فسيتكون من المقاتلات القاذفة المكلفة بقصف الأهداف الإيرانية، وستقترب على إرتفاعات منخفضة جداً، وتنقسم إلى مجموعتين: الأولى تتجه نحو المفاعل النووى فى بوشهر والأهداف الأخرى المحيطة بطهران، والمجموعة الثانية ستتجه نحو الأهداف الأخرى المتواجدة فى شمال طهران. أما **النسق الثالث:** من القوة الجوية الإسرائيلية، فسيتكون من مقاتلات قاذفة تستكمل تنفيذ المهام التى لم تتمكن مقاتلات النسق الثانى من تنفيذها، وذلك تحت مظلة جوية مستمرة طوال فترة العملية من طائرات الحماية الإسرائيلية والأمريكية. كما لا يستبعد أن تشارك المقاتلات الأمريكية فى خطة خداع الإيرانيين، وذلك بجذب إهتمامهم نحو مناطق تجرى فيها المقاتلات الأمريكية مناورات جوية بعيداً عن منطقة عمل المقاتلات الإسرائيلية.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه العملية الإسرائيلية ستثير ردود أفعال عنيفة ليس فقط من جانب إيران، بل من جانب سوريا ودولاً عربية وإسلامية أخرى. فمن جانب إيران قد تلجأ إلى إستخدام صواريخها أرض/ارض فى

قصف أهداف حيوية داخل إسرائيل سواء برؤوس تقليدية أو رؤوس فوق تقليدية حاملة لغازات حرب كيميائية أو مواد بيولوجية، وقد تشن إيران هجمات جوية وبحرية ضد السفن الأمريكية فى الخليج، وتغلق مضيق هرمز لتمنعها من الخروج منه، وبما يسهل شن عمليات بحرية إنتحارية ضدها بواسطة زوارق الحرس الثورى. هذا بجانب عمليات إرهابية ضد الأهداف الأمريكية المتواجدة فى دول منطقة الخليج بواسطة عناصر حزب الله المتواجدة فى هذه الدول، وخارج منطقة الخليج، بل وداخل الولايات المتحدة نفسها بواسطة المنظمات والحركات الإرهابية التابعة لإيران والمتواجدة على كل الساحة العالمية. لذلك فإن الأهداف غير عسكرية فى إيران - مثل معامل النفط وموانئ تصديره والناقلات التى تحمله - لن يكون من ضمن أهداف الضربة الجوية الإسرائيلية - سواء فردية أو بالتعاون مع الولايات المتحدة منعاً لتصاعد العملية العسكرية خارج الإطار المخطط لها - ولكن سيتوقف ذلك على طبيعة رد الفعل الإيرانى. لذلك فقد يأتى قصف هذه الأهداف الإقتصادية فى مرحلة تالية عندما تنشب مواجهة شاملية ومفتوحة بين الجانبين.

أما على الصعيد اللبنانى، فقد تقوم القوات الإسرائيلية بعملية عسكرية خاصة ضد أحد الأهداف التى لا يتوقعها أحد على الجانبين السورى واللبنانى، مثل مقر قيادة حزب الله، أو مقر السفارة الإيرانية فى بيروت، والتى تعتبر مركز الإتصال الرئيسى بين إيران وقوات حزب الله فى لبنان، وأحد مقار التخطيط الرئيسى لعمليات هذه القوات ضد إسرائيل. ويعتبر عنصرى المفاجأة والردع الجسيم هما العاملان الرئيسيان فى فكرة هذه العملية. ومن المؤكد أن الموساد سيكون وراء التخطيط لمثل هذه العملية والتى تستهدف أن تجرى عملية إغارة مفاجئة على مقر السفارة الإيرانية فى بيروت فى وقت يجرى فيه أحد الإجتماعات الكبيرة فى السفارة بحيث يتم أسر المجتمعين ونقلهم إلى إسرائيل. وسوف تحقق مثل هذه العملية عدة أهداف سياسية ومعنوية لإسرائيل منها: تأكيد متانة ذراعها العسكرية الطويلة، بعد تآكل سمعة العسكرية الإسرائيلية في جنوب لبنان نتيجة الفشل الذى أصابها فى إحتواء عمليات المقاومة هناك، وكشف مدى التورط الإيرانى فى عمليات المقاومة، وللتأكيد على أن إسرائيل تواجه إيران وليس (حزب الله). هذا بالاضافة لاحراج سوريا باعتبار أن مثل هذه العملية التى جرت تحت أبصارها، سوف يسئ إلى سمعتها فى لبنان، وأمام العالم، باعتبار وجود مواقع للجيش السورى قريبة من منطقة السفارة، وما يمكن أن تشكله مثل هذه العملية من ضخ الدماء فى الخيار الإسرائيلى (لبنان أولاً)، وتأجيل المسار السورى إلى

ما لا نهاية، واستعادة جزء من شعبية حزب الليكود التى تقلصت فى الفترة الأخيرة لأسباب كثيرة، كذلك إمكانية مبادلة الطيار الإسرائيلى (رون آراد) الذى تعتقد إسرائيل بوجوده لدى الإيرانيين.

خامساً: تقليص حجم الجيش الإسرائيلى، والارتفاع بكفاءته النوعيه

تسعى إسرائيل إلى خفض ميزانيتها الدفاعية من خلال تقليص حجم جيشها، فى ذات الوقت الذى تحافظ فيه على قدراتها الدفاعية وتطويرها بما يتمشى ومتطلبات أمنها القومى، وذلك فى ضوء تصاعد إحتمالات استخدام أسلحة الدمار الشامل رغم كونها غير شرعية دولياً، وما أكدته الدروس المستفادة وخبرات الحروب على أهمية وفعالية القوة النيرانية وزيادة تأثيرها فى تحقيق التوازن بين الدفاع والهجوم، وذلك من خلال السبق فى توجيه الضربات فى المرحلة الافتتاحية للحرب، خصوصاً مع إحراز المفاجأة وامتلاك المبادأة، الأمر الذى يفقد الخصم توازنه. وما برز من أهمية إدارة العمليات المشتركة الحديثة، وضرورة تحقيق التوازن فى بناء القوات سواء على المستوى الإستراتيجى بين أفرع القوات المسلحة الرئيسية (البرية والبحرية والجوية)، أو على المستويين التعبوى والتكتيكى لتحقيق التوازن بين الأسلحة المقاتلة والمعاونة. هذا بالاضافة إلى ضرورة توافر القدرة على القتال فى المناطق الخاصة مثل المدن والمناطق السكانية والغابات، وبأقل تعريض للقوات المهاجمة. وهو ما يتطلب زيادة الاهتمام بنوعية الجيش الإسرائيل من حيث الارتقاء بكفاءته القتالية. سواء ما يتعلق بقوته البشرية أو معداته وأسلحته، وتخليصه من قيود البيروقراطية، والتحول إلى الآلية الكاملة فى إدارة أعمال القتال والقيادة والسيطرة، وتوفير سبل الحماية والوقاية للقوات لتكون قادرة علىالبقاء فى ميدان القتال أطول فترة ممكنة.

لذلك قسمت إسرائيل قواتها من حيث أنساق القتال على المستوى الإستراتيجى إلى ثلاث مستويات، الأول منها يشمل القوات العاملة والاحتياط فى الخدمة التى يقع على عاتقها مسئولية صد أى هجمات معادية أو شن الهجوم، وذلك حتى توفر الوقت اللازم لتعبئة قوات الإحتياط، ويطلق على هذا المستوى النسق الأول الإستراتيجى للعمليات، ويرتبط حجم هذا المستوى بحجم التهديد المتوقع. ويشمل المستوى الإستراتيجى الثانى قوات الاحتياط التى يتم إستدعائها وتعبئتها فى تشكيلات منظمة من قبل، وبها نوايات دائمة من القوات العاملة القادرة على إستقبال الأفراد الاحتياط (ضباط وجنود) وإعدادهم للتحرك خلال ٤٨ ساعة من إستدعائهم. ويجرى تدريب هذه التشكيلات الاحتياط دورياً على مهام العمليات المكلفة بها، ولها مخازنها

المعروفة لأفرادها والمتواجد بها الأسلحة والمعدات والمهمات، ولا يختلف تنظيمها وتسليحها ومهامها القتالية وأساليب إستخدامها عن غيرها من التشكيلات والوحدات النظامية العاملة. أما المستوى الإستراتيجي الثالث فهو يشمل وحدات متخصصة ذات أحجام محددة وتدريب وتسليح خاص، ويُنتقى لها أفراد ذوى نوعية خاصة، من حيث التأهيل البدنى والمهنى الذى يمكنهم من تنفيذ مهام عملياتية خاصة فى عمق العدو، وهذه الوحدات المتخصصة منظمة طبقاً للمهام المراد تنفيذها، ويتوفر بها العناصر العلمية والفنية التى تمكنها بما تملكه من حواسب الكترونية وأساليب حرب المعلومات، أن تخترق أنظمة معلومات العدو وتفسدها عليه.

وتطابقاً مع هذا التقسيم الإستراتيجي لأنساق القتال، تُقسَّم مستويات التسليح أيضاً إلى ثلاث مستويات، الأول يشمل أنظمة التسليح التى تضم وسائل النيران المباشرة وغير المباشرة من صواريخ أرض/أرض ومدرعات ومدفعية ومقاتلات، وطائرات بدون طيار، وصواريخ مضادة متنوعة، وأنظمة إنذار وقيادة وسيطرة تتواجد فى أيدى النسق الأول الإستراتيجي من القوات، وقادرة على تغطية مسرح العمليات. أما القسم الثانى من مستويات التسليح فيضم نفس النوعيات تقريباً ولكنها مخزنة فى مخازن الاحتياط لخدمة تشكيلات الاحتياط، ويتم إختبارها دورياً للتأكد من صلاحيتها. ويضم القسم الثالث من أنظمة التسليح أسلحة ومعدات مخزنة كاحتياطى إستراتيجي للدولة، يتم اللجوء إليها فقط فى الحالات الحرجة، مثل حدوث خسائر جسيمة فى الأسلحة والمعدات يتطلب الأمر سرعة إستعواضها، أو تشكيل وحدات إحتياطية جديدة لدفعها على وجه السرعة إلى الجبهة لمواجهة مواقف صعبة نتجت عن إبادة وحدات مقاتلة بفعل إستخدام الخصم لأسلحة الدمار الشامل. وعادة ما يشمل هذا المستوى الثالث من أنظمة التسليح النوعيات المتقادمة من طائرات القتال والمدرعات والمدفعية التى تم تخزينها توطئة للتخلص منها بالبيع، وإن كان يدخل فى هذا المستوى الثالث أنظمة التسليح الأمريكية الحديثة المتواجدة فى مخازن طوارئ تابعة للقيادة المركزية الأمريكية ومسموح لإسرائيل بإستخدامها فى الحالات الحرجة.

وفى الفكر الإستراتيجي العام للحرب القادمة، تؤكد نظرية الحرب الإسرائيلية على التكامل والدمج الذى ينبغى أن يكون قائماً بين عمليات الاستطلاع، المخابرات والانذار المبكر والقيادة والسيطرة التى تشارك فيها أقمار التجسس وطائرات الاستطلاع والإنذار المبكر E2C ، ومقاتلات الاستطلاع، والطائرات بدون طيار، ووسائل الحرب الإلكترونية، والرادارات، من أجل الحصول على المعلومات الدقيقة والكاملة والموقوتة

عن كل ما يدور في المسرح، ونقلها فوريا بشكل مرئي وآلي إلى مراكز القيادة والسيطرة لاتخاذ القرارات العسكرية المناسبة، وإبلاغها أيضاً آلياً إلى التشكيلات والوحدات المرؤوسة في صورة أوامر وتعليمات قتال لتنفيذها.

وبواسطة تشكيلات ووحدات النسق الأول الإستراتيجي يتم توجيه ضربات نيرانية حاسمة بواسطة جميع وسائل النيران المتاحة، الصاروخية والجوية والبرية، بأساليب الاشتباك عن بعد تجنباً لحدوث خسائر في القوات عند الاشتباك عن قرب. ولن يتم دفع التشكيلات البرية للهجوم إلا بعد التأكد من حدوث خسائر في الجانب المعادي لا تقل عن ٣٠-٤٠% بفعل الضربات النيرانية، على أن يتم إستغلال هذه النتائج في قتال العدو بقوة وعنف في كل المواجهة والعمق وضد أهدافه الإستراتيجية، وبما يشل ويربك قيادته وسيطرته على قواته، ويضعف قدراته على الاستمرار في القتال، مع الاستعداد لتنمية جهود الهجوم إذا استمر العدو في المقاومة، وحتى يتم كسر إرادته السياسية وإجباره على الإستسلام.

وإذا كانت إستراتيجية الردع تستهدف في الفكر الإسرائيلي - بجانب الترتيبات الأمنية المتفق عليها مع جيرانها من الدول العربية - منع وقوع الحرب أصلاً ، فإن استراتيجية إستخدام القوات الإسرائيلية على مراحل تستهدف أيضاً محاولة إقناع - أو إجبار - خصوم إسرائيل على إيقاف القتال من خلال خلق مواقف جديدة تتصاعد فيها نسبة خسائرهم تدريجياً مع تتالي مراحل القتال، حتى يصل الأمر إلى التهديد بإبادة وتدمير جميع قوات الخصم نهائياً، كذلك تدمير معظم أهداف القيمة المضادة ذات الأهمية الإستراتيجية في عمقه، وإقناعه بأن البديل عن ذلك هو الاستسلام والجلوس إلى مائدة المفاوضات مع إسرائيل.

ولقد بدأ التفكير في تقليص حجم الجيش الإسرائيلي، مع بروز ضغوط مكثفة سياسية واقتصادية تعرضت لها القيادات السياسية والعسكرية في إسرائيل من جانب الاقتصاديين والرأي العام والكنيست من أجل تخفيض الميزانية الدفاعية. وتم بالفعل إجراء تخفيض ٧٥٠٠ فرد كمرحلة أولى في عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ على أن يستتبع ذلك تخفيضات أخرى في مراحل تالية تتناسب طردياً مع توالي دخول أنظمة تسليح ذات تكنولوجيات متقدمة يمكن أن تعوض التخفيض الكمي بالارتقاء بالمستوى النوعي؛ وبما يقابله أيضاً تقدم في عملية السلام توفر ترتيبات أمنية تقلل الحاجة إلى استمرار الاحتفاظ بقوات عاملة بحجم كبير. إلا أنه مع تعثر عملية السلام - خصوصاً بعد وصول حزب الليكود للسلطة - وما واكب ذلك من تصاعد حالة التوتر على الحدود مع سوريا وفي جنوب لبنان وداخل مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني،

كذلك ما ثبت من تحليل نتائج حرب عاصفة الصحراء، وما إستخدم فيها من أسلحة ذكية، وأنها لم تشكل أكثر من ٤٠% من مقومات النجاح فى الحرب، ووقع باقى الـ٦٠% على كاهل القوات البرية للتحالف، والتى كان عليها أن تهزم القوات العراقية بالقتال التلاحمى، ثم تستولى على الأرض، وتصل إلى خطوط معينة يمكن عندها كسر إرادة القيادة العراقية وإجبارها على الاستسلام. لذلك أوقفت إسرائيل مؤقتا العمل بخطتها لخفض حجم قواتها العاملة، حتى يتم تنفيذ خطة تطوير قواتها المسلحة بشكل عام، خصوصا فى مجالات إعادة تنظيم الجيش، وتطوير أعمال القيادة والسيطرة، والاستطلاع، والانذار المبكر، وأساليب تعبئة وحشد ونشر قوات الاحتياط، ورفع كفاءتها النوعية من خلال تكثيف تدريبها على مهام العمليات، إلى جانب تطوير أساليب الإستخدام القتالى للقوات فى مواكبة لتطوير الأسلحة والمعدات المستخدمة. هذا مع إعطاء إهتمام خاص لتطوير أساليب إنتقاء القادة والضباط ومناهج تدريبهم وتأهيلهم.

وفى ضوء التقييم الذى سيجرى لأداء تشكيلات ووحدات الجيش الإسرائيلى بعد تطويره - والمنتظر لذلك عام ٢٠٠٠ - وقياس قدرته على تنفيذ الأهداف والمهام الإستراتيجية التى سيكلف بها فى الحرب القادمة، سيتم النظر فى إمكانية تخفيضه بنسبة ٢٥-٣٠% من الأفراد. إلا أنه برزت أصوات داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تطالب بوقف عملية تقليص الجيش لأنه - فى رأى أصحاب هذه الأصوات - مهما كانت النتائج الباهرة التى ستحققها الأسلحة والذخائر الذكية فى الحرب القادمة فى ضوء خصائص ميدان القتال المستقبلى، فإنها لن تغنى أبدا عن ضرورة وجود الأفراد اللازمين فى النهاية للاستيلاء على الأراضى المكتسبة والتمسك بها، خصوصا فى ضوء التفوق البشرى الكاسح الذى تتمتع به الجيوش العربية، هذا مع الوضع فى الاعتبار حجم الخسائر البشرية الضخمة التى يحتمل أن تصيب القوات الإسرائيلية فى معركة الأسلحة المشتركة القادمة. بالنظر لضخامة قوة النيران وأسلحة الدمار الشامل التى ستستخدم فيها، وضرورة التحسب لاستعواض هذه الخسائر بأفراد مدربين على تنفيذ المهام. لذلك من المنتظر أن يبقى حجم الجيش الإسرائيلى خلال الفترة القادمة وحتى عام ٢٠١٠ عند ١٧٢ ألف جندى عامل، ٤٣٠ ألف جندى إحتياط، وبحيث يصل إجمالى الحجم عند التعبئة إلى ٦٠٠ ألف منهم ١٣٥ ألف قوات برية، وعلى أن يصل إجمالى حجم القوات المسلحة فى عام ٢٠١٠ عند التعبئة الكاملة وفى أصعب الظروف إلى ٩٠٠ ألف جندى.

وفى مجال تطوير القـوات البريـة، يطرح خبراء الأمـن الإسـرائيلى خمسة مجالات اساسية، باعتبارهـا القوة المتخلفـة عن ركـب تطـور بـاقى أفرع القوات المسلحة الإسرائيلية، ولكونها سـلاح الحسم الـذى لا بديـل عنـه فى مواجهة المعضلات التى سيفرضها ميدان القتال المستقبلى:

أ- التسلح بالأسلحة والذخائر الذكيـة، التـى تتمتـع بقـوة تدميريـة عاليـة ودقـة إصابة على المدايات البعيدة للضرب، بحيث تزود بها وحدات المدرعـات والمدفعية والمشـاة، وبمـا يمكنـها مـن تنفيذ فترات تمـهيد نـيرانى طويلـة ومؤثرة قبل الهجوم، تحدث فى قـوات الخصـم نسـبة كبيرة مـن الخسـائر تسهل عمليات الهجوم بعد ذلك.

ب- إقامة منظومة استطلاع ميدانية مـزودة بمعـدات إسـتشعار دقيقـة، قـادرة على رصد وتحديد الأهداف المعادية بدقة، وادارة نيران أسلحة ا لضـرب المباشر وغير المبـاشر عليـها نـهارا وليـلا، وبمـا يكفـل سـرعة تدميرهـا. يدخل فى هذا المجال إستخدام الطائرات الروبوتية (بدون طيـار)، وأشعـة الليـزر فـى إدارة نـيران المدفعيـة والدبابـات، وأجـهزة الرؤيـة والإضــاءة الليلية السلبية والايجابية.

ج- زيادة خفة حركة القوات البرية، باستخدام دبابات حديثة طراز ميركافا-٣ تحمل كـل منـها جماعـة مشـاه، وعربـات قتـال مدرعـة قـادرة علـى قتـال الدبابـات المعاديـة، مـع تحميـل جميـع قطـع المدفعيـة المجـرورة علـى شاسيهات دبابـات. كذلـك إعطــاء دور رئيسـى لطــائرات الــهليوكبتر الهجومية والاقتحامية فى عمليات القوات البرية، بحيث تكون قـادرة علـى تنفيذ مـهام قتاليـة فـى عمـق العدو (ضـد الاحتياطيـات والأنسـاق الثانيـة ومراكز القيادة والسيطرة ومواقـع المدفعيـة وعقـد المواصـلات وعنـاصر الدفـاع الجـوى والمطـارات الميدانيـة والمنـاطق الإداريـة .. الـخ)، وبمـا يخضـع جميع أنساق العدو وعناصر تشكيل معركته فى المواجهة والعمـق للـهجوم الإسـرائيلى فـى وقـت واحـد، ويربـك ويشـل العـدو ويمنعـه مـن إستخدام إحتياطياته لشن هجمات مضـادة، أو القيام بعمليـات منـاورة فـى المسرح. مع الاستعداد فى سبيل تحقيق ذلك لتحمل مخاطر القيام بعمليات نقل جوى لقوات خاصـة لتدمير أهداف حيويـة فـى العمـق الإسـتراتيجى للعدو.

د- تطوير منظومات القيادة والسيطرة علـى المسـتويين التكتيكـى والتعبـوى، وذلك بتزويدهـا بمعدات وأجهزة إسـتطلاع ومتابعـة بالرؤيـة واتصـالات متنوعة، وبما يمكن قيادات الفرق واللواءات والكتائب من الحصول علـى صورة واقعية وموحدة لما يجرى فى ميدان المعركة، ويساعد علـى إتخـاذ

قرارات رشيدة، وتخصيص مهام قتالية صحيحة وفورية لوحداتهم. خصوصا مع ما قد تتطلبه المعركة الحديثة من إجراء عمليات إعادة تنظيم وتجميع للوحدات فى أرض المعركة لمواجهة ظروف القتال المتغيرة - مثل خسائر شديدة فى بعض الوحدات - وبما يحقق إدارة ناجحة لعمليات القتال، وحتى تتخلص القيادات الميدانية الإسرائيلية من حالة الإرباك والجمود والغموض التى إتصفوا بها فى حروبهم الأخيرة، وأبرزها الحرب اللبنانية عام ١٩٨٢. أما على المستوى الإستراتيجى فإن هدف التطوير يتمثل فى تحويل قيادة القوات الميدانية إلى قيادة إستراتيجية للعمليات قادرة على السيطرة وقيادة عدة فيالق فى جبهة القتال الرئيسية، كذلك تطوير قيادات المناطق العسكرية للعمل كقيادات جيوش ميدانية أثناء الحرب، وبما يمكنها من القيادة والسيطرة على عدة فرق تعمل فى حدود مناطقهم.

هـ- إحداث إنقلاب فى طرق وأساليب تدريب وتأهيل القادة والضباط من مختلف المستويات فى التشكيلات والوحدات الميدانية، وفى جميع أسلحة القوات البرية، وبما يجعلهم قادرين على مواجهة المشاكل المعقدة فى الحرب على المستويين التكتيكى والتعبوى، والصعيدين المهنى القتالى والمعنوى. سواء من جانب العدو أو القوات الصديقة، أو بسبب التعامل مع أنظمة التسليح ذات التكنولوجيا المتقدمة، وما يكتنفها من مشاكل الاصلاح والصيانة الفنية، كذلك التعامل مع أنظمة الموانع الطبيعية والصناعية التى ستسود أرض مسرح العمليات المستقبلى وحتى يتم التغلب عليها وقهرها.

سادسا: رفع مستوى أداء القادة والضباط:

أ- إعادة النظر فى أساليب انتقاء وتأهيل القادة وضباط الأركان، ومن أجل الارتفاع بمستوى نوعية القائد والضابط الإسرائيلى، بإعتباره فى النظرة الإسرائيلية اللبنة الأساسية فى تحقيق التفوق النوعى الذى تنشده إسرائيل على جيوش أعدائها. لذلك يعاد النظر حاليا فى شأن وضع مقاييس محددة لانتقاء القادة، وخطط لصقل المواهب الشخصية والخبرات العملياتية، والخدمة فى مناطق التوتر لفترات طويلة. كما تهتم القيادة الإسرائيلية بتنويع مجالات خدمة القادة والضباط بين القوات العاملة والاحتياط، والعمل فى هيئة الأركان بين مجالات التدريب والتخطيط والتنظيم وادراة العمليات، بجانب إشراكهم فى المباريات الحربية التى تجرى خلال الدراسات الأكاديمية بصورة منهجية. هذا بالاضافة للمشاركة فى

المناورات السنوية، وحضور المناورات التدريبية التى تجرى فى الجيوش الصديقة لإسرائيل فى الولايات المتحدة ودول أوروبية وأسيوية وأفريقية، وذلك حتى يكتسب القادة والضباط خبرات ومهارات جديدة باستمرار فى جميع المجالات، خصوصا فى مجال القيادة والسيطرة.

ب- وقد حددت قيادة الجيش الإسرائيلى، **سبعة مقاييس لقياس كفاءة القادة والضباط يختبروا فيها شخصيا ومع وحداتهم على النحو التالى:**

١- القدرة على إستغلال العناصر النيرانية والقوات والوسائل الأخرى المخصصة للقائد، وذلك على النحو الأمثل من أجل تحقيق المهام القتالية التى تكلف بها وحدته. وذلك فى مراحل التخطيط لتنفيذها، ورفع درجة استعداد الوحدة، ثم تحركها لمنطقة قتالها، وتنفيذها لمهمة قتالية تكلف بها الوحدة فى إطار واجب العمليات المكلفة بها.

٢- القدرة على تكوين أطقم قتال خاصة خلال المعركة لتنفيذ مهام قتالية خاصة وطارئة أثناء المعركة، كذلك قدرته على التصرف إزاء المواقف الصعبة التى تفرض عليه، ويختبر فيها فى المشروعات والمناورات التدريبية.

٣- نقل جهود قواته بسرعة وكفاءة من محور تعبوى/تكتيكى إلى محور آخر، ومن جبهة استراتيجية إلى جبهة أخرى، وإجراء عمليات إعادة تجميع لوحدات أخرى مع وحدته أثناء القتال.

٤- تحقيق التعاون بين الأسلحة الفرعية داخل وحدته، وبين وحدته الأسلحة المعاونة الأخرى، خصوصا القوات الجوية والمدفعية والمهندسين.

٥- مدى الإهتمام بالنواحى اللوجستية، خصوصا فى مجال إخلاء القتلى والجرحى فى الميدان، وإمداد وحدته فى الوقت المناسب باحتياجاتها الرئيسية من الذخائر والوقود والمياه والغذاء والمهمات وقطع الغيار، واستعواض الخسائر فيها. مع المحافظة على الأسلحة والمعدات ومركبات القتال، واستمرار صيانتها حتى تكون دائما فى درجة عالية من الكفاءة القتالية.

٦- القدرة على الإحتفاظ بالروح المعنوية عالية لأفراد وحدته، وعلى درجة عالية من الإنضباط العسكرى، فى ظل ظروف قتال صعبة، وتحت ضغوط الحرب النفسية التى يشنها العدو.

٧- مدى المام القائد/ الضابط بالدروس المستفادة والخبرات القتالية التى وفرتها الحروب السابقة فى الدائرتين الإقليمية والدولية، والمناورات والمشروعات التدريبية التى أجرتها القوات الإسرائيلية والقوات

الأخرى فى الدول الصديقة لإسرائيل وتم نشرها، وقياس مدى إطلاعه على أحدث ما ورد فى الإصدارات العسكرية المحلية والأجنبية من ثقافة عسكرية واستراتيجية حديثة تفيد الضابط فى مجال عمله.

سابعا: سعى الدول العربية لتحقيق التوازن الإستراتيجى مع إسرائيل

يعتبر تحقيق التوازن الإستراتيجى بين كل دولة وجيرانها من الأهداف الرئيسية التى تسعى جميع الدول للوصول إليها، خصوصا تلك المشتبكة فى نزاع دائم مثل النزاع العربى-الإسرائيلى. ولما كانت قوة الدولة التى توضع فى الميزان ليست قوة مطلقة، بل هى قوة تقارن بقوة الدول الأخرى التى تحيط بها أو تتشابك وتتعارض معها مصالحها القومية، كما أن لهذه القوة جوانبها ومكوناتها المختلفة الجيولوليتيكية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والنووية والتكنولوجية، وأصبح لكل من هذه المكونات تأثيرها فى قياس قوة الدولة الشاملة التى يطلق عليها Nantional power أو Total power (القوة القومية)، فقد اتجه العلماء إلى وضع معايير لقياس تأثير كل مكون من هذه المكونات على البعد الشامل لقوة الدولة، طبقا لدرجة أهميته، وبالطبع وجد من الصعب أن يتساوى تماما ثقل القوة الشاملة لدولة ما مع دولة أخرى حتى يمكن أن يقال أن هناك توازنا محكما بين الدولتين، ومن هنا تبرز مخاطر الخلل الإستراتيجى. لذلك تسعى كل دولة لتعظيم عناصر التفوق عندها فى ميزان القوى الشاملة ليعوض عناصر الضعف فيها، وليوازن فى ذات الوقت عناصر التفوق عند الخصم. وقد إختلفت طرق حسابات القوى الشاملة للمقارنة بين الدول، وإن كانت قد إتفقت جميعا على أن القوة النووية للدولة هى العامل الحاسم فى تفوق دولة عن أخرى فى الميزان الإستراتيجى. من هنا برز أمام الدول العربية خطورة الإحتكار النووى الإسرائيلى فى المنطقة، وما تتمتع به من تفوق تكنولوجى إنعكس فى تفوقها العسكرى على المستويين التقليدى وفوق التقليدى، بل وسعى إسرائيل لتوسيع الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول العربية، بجانب ما يضيفه تعاونها الإستراتيجى مع الولايات المتحدة من ثقل إضافى فى الميزان الإستراتيجى لصالح إسرائيل.

لذلك سعت الدول العربية - وفى مقدمتها سوريا - لتحقيق التوازن الإستراتيجى مع إسرائيل رغم القيود التى فرضتها الدول السبع الصناعية الكبرى على الدول العربية لحرمانها من الحصول على التكنولوجيا المتقدمة فى مجال التسلح بأبعاده المختلفة، وذلك بالطبع بضغط من إسرائيل.

وإستغلت الدول العربية فى ذلك عناصر التفوق المتاحة فيها والمتمثلة فى القوة البشرية والمساحة والموارد الاقتصادية فى بناء جيوش عاملة ضخمة تتفوق كميا على الجيش الإسرائيلى، وتحاول من خلال التفوق الكمى أن توازن التفوق النوعى الذى يتميز به الجيش الإسرائيلى. كما تسعى الدول العربية أيضا فيما بينها لعقد التحالفات الإستراتيجية التى يمكن أن تضعف من عناصر التميز لدى إسرائيل. هذا بالطبع إلى جانب جهود ضخمة تبذلها الدول العربية لتضييق الفجوة التكنولوجية القائمة بينها وبين إسرائيل، ومحاولة موازنة الاحتكار النووى الإسرائيلى بما تملكه الدول العربية من أسلحة كيميائية وبيولوجية، كذلك تحسين المستوى النوعى لقواتها المسلحة، وكلها إجراءات ليست غائبة عن المراقب الإسرائيلى الذى يراقب مدى ما تشكله من خلل فى الميزان الإستراتيجي لغير صالح إسرائيل.

إلا أن هناك عوامل أخرى هامة تخشاها إسرائيل، منها القدرة على إتخاذ قرار الحرب عندها وتحقيق الاجماع الوطنى حوله، وهى مسئولية يتحملها السياسيون قبل العسكريون، حيث تفرض المقارنة بين المكاسب والخسائر الممكن أن تجنيها إسرائيل من وراء مثل هذا القرار، نفسها على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. وهنا تكون المقارنة فى صالح سوريا التى تملك الحق الشرعى فى تحرير أراضيها المحتلة، وأن تتحمل المغارم فى سبيل ذلك، وهو ما ليس متاحا فى الجانب الإسرائيلى بعد أن سئم الشعب الإسرائيلى الحروب المستمرة منذ قيام الدولة، لذلك فقد إرادة القتال لعدم وجود ما يبررها، أو يجعله مستعدا لقبول مزيد من الخسائر البشرية والمادية. أضف إلى ذلك أن قدرة إسرائيل على الإستمرار فى الحرب وإمداد آلتها بإحتياجاتها البشرية والمادية لفترات طويلة وتعويض خسائرها أقل بكثير من قدرة الدول العربية على ذلك، خصوصا وأن إسرائيل قد وصلت إلى الحد السقفى فى ا لنمو الصناعى العسكرى، وكذلك فى الاستيعاب البشرى داخل القوات المسلحة، وبالتالى فإن هناك شكوكا فى مدى إستمرار قدراتها العسكرية، وتأثير ذلك على كفاءتها القتالية، ومن ثم فإن تجاوز هذا الحد السقفى يمثل خطورة شديدة على الإقتصاد الإسرائيلى نفسه.

ومن أخطر المشاكل ا لتى تواجه إسرائيل فى قضية التوازن الإستراتيجى، ما يتعلق بضعف العمق الإستراتيجى عندها، والذى يعتبر معرضا ومكشوفا بدرجة كبيرة أمام سوريا. وإذا كان تمسك إسرائيل بهضبة الجولان يزيد من عمقها الإستراتيجى ويوفر لها درجة عالية من الإستطلاع والانذار المبكر، بالاضافة لما تشكله من مصادر مياه إضافية لإسرائيل، فإن استمرار التمسك

بالجولان في مواجهة الإصرار السورى على تحريرها واستعادتها، يشكل تكلفة عالية لإسرائيل لا مبرر لها. وإذا كانت دمشق معرضة لنيران الصواريخ والمقاتلات والمدفعية الإسرائيلية، فإن المدن الإسرائيلية ايضا ليست بعيدة عن نيران الصواريخ أرض/أرض السورية ومقاتلاتها القاذفة، ولكن الفارق بينهما أن هناك على الجانب السورى عمقا إستراتيجيا يمكن أن تناور فيه سوريا وتصمد وتواصل قتالها، بينما لا يوجد ما يماثل ذلك العمق على الجانب الإسرائيلى، ولا حتى القدرة على الصمود فى وجه ضربات مؤثرة توجه ضد أهداف القيمة المضادة والمدنية داخل إسرائيل، ناهيك بالطبع عن وجود قرابة مليون عربى داخل إسرائيل، وحوالى ٢ مليون عربى داخل الأراضى المحتلة، يمكنهم أن يوجهوا ضربات داخل إسرائيل تكون أشد إيلاما لها من الصواريخ السورية.

وفى ظل هذه الحقيقة غير الغائبة عن صانعى القرار السياسى - العسكرى فى إسرائيل، أصبح من المتعين عليهم أن يعيدوا النظر فى حساباتهم السياسية والعسكرية حول جدوى التمسك بالمناطق المحتلة، خصوصا هضبة الجولان. فرغم أن الميزان الإستراتيجي - بسبب التفوق العسكرى والنووى الإسرائيلى - يميل لصالحها، إلا أن هذا الخلل غير مضمون إستمراره، كما أن محافظة إسرائيل عليه باهظة الكلفة ومن ثم تصبح غير مجدية. ولذلك تطرح نظرية الأمن فى بعدها الجديد ضرورة البحث عن حلول سياسية تكفل ترتيبات أمنية تسمح لسوريا باستعادة الجولان دون أن تشكل تهديدا لإسرائيل، أما نظرية الحرب فإنها تطرح حلولا عسكرية أخرى تتمثل فى ضرورة التهديد بتوجيه ضربات موجعة لكل أهداف العمق السورى فى وقت واحد، بجانب إعادة نشر الأهداف الحيوية الإسرائيلية فى كل العمق الإسرائيلى -خصوصا فى النقب - حتى لا تصبح معرضة ومكشوفة نتيجة تركيزها فى القطاعين الشمالى والأوسط من إسرائيل، مع زيادة قدرة القوات الإسرائيلية على الصمود فى حرب طويلة بفضل تأمين مساعدات عسكرية أمريكية مستمرة لها.

ثامنا: معضلة الإنذار المبكر

تعتبر مشكلة الانذار المبكر من أكثر المشاكل الأمنية التى تسبب إزعاجا للقيادة العسكرية فى إسرائيل. وكانت لجنة (أجرانات) التى شكلت لبحث أسباب هزيمة إسرائيل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد أوضحت فى تقريرها أن إلتزام أجهزة المخابرت الإسرائيلية بالتحذير المبكر من اى حرب شاملة أو محدودة قد تقع، لم يوضع موضع التنفيذ. حيث لم تستطع هذه الأجهزة أن

تكشف نوايا مصر وسوريا لشن هذه الحرب إلا قبل وقوعها بساعات محدودة. مما أدى إلى التأخر في إستدعاء وتعبئة وحشد ونشر قوات الاحتياط في مواجهة القوات العربية المهاجمة. وقد حدث ذلك رغم ما تنص عليه نظرية الأمن المتاحة من أنه في مثل هذه الظروف، تقوم قوة نظامية مناسبة من وحدات المشاة والمدرعات والمدفعية تحت ستر القوات الجوية بإيقاف الهجوم العربي، وتعتبر هذه القوة النظامية في هذه المهمة بمثابة غطاء لتعبئة وتحريك قوات الاحتياط إلى مناطق عملها طبقا لخطة الاستخدام الإستراتيجي للقوات، وهو ما يتطلب وقتا قد يصل إلى ٤٨ ساعة. لذلك فإن فترة الانذار المطلوبة ينبغي أن توفر الوقت اللازم لنشر القوات النظامية المكلفة بصد الهجوم بنجاح، كما توفر في ذات الوقت الزمن اللازم لتعبئة ونشر قوات الاحتياط. هذا مع توفير مستويين من الإنذار، أحدهما يتعلق بإنذار بالنوايا المعادية في حدود أسبوع، ثم مستوى يتعلق بالانذار بقرب وقوع الهجوم خلال ٤٨ ساعة قبل الهجوم.

وقد أوضحت لجنة أجرانات أن حل هذه المشكلة من الناحية التعبوية يتمثل في عدم الاعتماد فقط على الانذار المخابراتي المبكر، ولكن أيضا بنشر حد أدنى من حجم القوات في أوضاعها الدفاعية طبقا لخطة الاستخدام بناء على رؤية القائد التعبوي الذي يواجه العدو، والقادر على متابعة أنشطته وإستنتاج نواياه، واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهته دون انتظار الانذار المخابراتي القادم من القيادات الأعلى في الخلف. إلا أن هذه التوصية من قبل لجنة (أجرانات) تعرضت للنقد من قبل بعض القادة العسكريين ومنهم (إيهودا باراك) رئيس الأركان الأسبق، باعتبار أن ذلك غير عملي بالنظر لكون القائد التعبوي لا يستطيع إدراك أبعاد وحقيقة الموقف على المستوى الإستراتيجي في كل الجبهة، والتمييز بين الإجراءات الخداعية والحقيقية التي يقوم بها العدو، لكون ذلك خارج قدراته وإمكاناته، ولكن من إختصاص رئاسة الأركان وجهاز المخابرات اللذان لديهما الصورة كاملة عما يحدث في كل الجبهة بكامل مواجهتها وعمقها، وبالتالي لديهما القدرة على إستخلاص نتائج وإستنتاجات حقيقية. وقد برر (باراك) وجهة نظره هذه بأن الجيوش العربية معظمها يعتمد بالكامل على قوات عاملة نظامية، وليس نظام قوات إحتياط مثل إسرائيل، ومن ثم فإن دولة مثل سوريا التي تنشر عشرات الآلاف من الجنود النظاميين المسلحين بآلاف الدبابات وقطع المدفعية والصواريخ المضادة للدبابات على حدودها مع إسرائيل، لقادرة على التحول للهجوم ضد إسرائيل في زمن محدود جدا. وبالتالي فإنه من السهل عليها أن ترفع درجة إستعداد قواتها في مواقعها الدفاعية الأمامية عدة مرات دون أن

تشن حربا، وبالتالى تدفع القيادة الإسرائيلية إلى تعبئة الاحتياط دونما حاجة فعلية لذلك، مما يسبب إرهاقا شديدا للقوات والاقتصاد فى إسرائيل، ويعرقل سير الحياة فيها.

لذلك نصح (باراك) بأن تطور أجهزة المخابرات الإسرائيلية من أدائها بحيث تكون قادرة على إعطاء إنذار مبكر بنوايا الخصوم، وذلك من خلال المتابعة الدقيقة والمستمرة لأنشطة قواتهم المسلحة فى إطار تطور الموقف السياسى والإستراتيجى على المستويات المحلية والاقليمية والدولية، وطبيعة مدركات قياداتهم السياسية والعسكرية لهذا الموقف وردود أفعالهم. وفى حالة الاستدلال على نوايا هجومية تعطى أجهزة المخابرات إنذارات متدرجة بالنوايا، يتم بالتوازى لها رفع درجات إستعداد القوات وتعبئة الاحتياط طبقا للحاجة الفعلية وتطور الموقف. وسيفيد كثيرا - فى رأى باراك - أن تكون هناك سيناريوهات معدة من قبل تواجه احتمالات التصعيد المختلفة فى الموقف، يتم تنفيذها عند حدوث كل حالة.

كما طالبت القيادات العسكرية لإسرائيلية بألا يقتصر دور أجهزة المخابرات فقط على إعطاء انذار بالحرب الشاملة، بل ينبغى أن تعطى إنذار مبكرا كذلك بالأزمات قبل نشوبها، خصوصا تلك التى تنطوى على إحتمالات وقوع أعمال عسكرية حتى وإن كانت محدودة وغير ذات مغزى إستراتيجى .. مثل العمليات الإرهابية والانتحارية التى تقع داخل إسرائيل، والهجوم على أهداف إسرائيلية فى الخارج، وأعمال تسلل برية أو بحرية تجريها عناصر معادية عبر الحدود أو السواحل، كذلك بروز أنشطة خطيرة فى مجال امتلاك الدول العربية لأسلحة دمار شامل ووسائل إيصالها، أو نوايا لديهم لخرق الترتيبات الأمنية المتفق عليها، بالاضافة للانذار بنوايا عربية للدخول فى تحالفات إستراتيجية، سواء بين دول المواجهة أو باشراك دول المساندة فى العمق العربى.

وفى الحقيقة، فإن مطالبة أجهزة المخابرات بأن تكون لديها إجابات صحيحة وكاملة على كل هذه الأسئلة، إنما يعد ضربا من المستحيل، لأنه يتطلب منها أن تمشط فى آن واحد مجالات تهديد مختلفة على إتساع المنطقة العربية فى الشرق الأوسط وما وراءها، فى وقت تعصف بالمنطقة متغيرات سياسية واستراتيجية واجتماعية واقتصادية سريعة، وبالكاد تستطيع أجهزة المخابرات ملاحقتها دون تحليل أو إستخلاص نتائج وتوصيات، وما يترتب على ذلك من إنعكاسات سلبية على صانعى القرارات السياسية والعسكرية فى إسرائيل، فى وقت تواجه فيه دولا عربية تكاد تكون فى حالة تعبئة مستمرة ومستعدة للحرب فى أية لحظة. والنتيجة أنه سيتحتم على إسرائيل

أن تعيش دوما فـى جو يسوده الغموض والتوتر، ومناخ يكون فيه القدر الأعلى من الإنذار الذى تستطيع أن توفره أجهزة مخابراتها، هو أقل من الأمن الكامل الذى تنشده. لذلك فإنه مـن المتوقـع أن تعمـل القـوات المسلحة الإسـرائيلية دائمـا فـى إطـار مـن المخـاطرة المحسـوبة، وحالـة مسـتمرة مـن اليقظة والحساسية العاليتين لكل تغيير فى المناخ السياسى العام فـى المنطقـة، وهو ما قد يوقعها فى حسابات خاطئة تسبب لها مشاكل أمنيـة غير متوقعـة وبكلفة باهظة.
لذلك - ومن أجل ألا تقع أجهزة المخـابرات الإسـرائيلية فـى هـذه المحـاذير - فإنها تسعى إلى التسلل إلـى أدمغـة صنـاع القـرار العـرب، وقـراءة نواياهم مبكرا، وذلك من خلال دس الجواسيس والعملاء فى دوائر صنـع القـرار فـى الدول العربية على المستويين السياسى والعسكرى، وعدم الاكتفاء فقط بنتائج الاستطلاع الفضائى والجوى وأجهزة الاستشعار الإلكترونى التـى تتنصـت دوريا علـى مراكز القيادة والسيطرة السياسـية والإسـتراتيجية فـى الـدول العربية. بل وصل الأمر بأجهزة المخابرات الإسرائيلية إلى محاولـة تشكيل أدمغة صناع القرار العرب ومدركاتهم بما يتفق والأهداف الإسرائيلية، وذلك باستغلال عمليات الاتصال التى تجرى مـن خـلال تطبيـع العلاقـات بيـن إسرائيل وجيرانها، أو مـن خـلال طـرف ثـالث يكون لـه تـأثير علـى صـانع القـرار العربـى فـى حالـة عدم وجود علاقـات مـع إسـرائيل مثـل الولايـات المتحدة.

تاسعا: القيادة والسيطرة فى ظل ثورة المعلومات

اهتمت القيادات العسكرية فى إسرائيل خلال السنوات الماضية بتطويـر نظـم عمـل القيـادة والسيطرة، وحرصـت علـى دمجـها مـع أنظمـة الاتصـالات والمخابرات فيما عرف بنظام Command, Control, Communication and intelligence (C-3I) علـى أسـاس أن تفوق إسـرائيل فـى هـذا الحقـل يعتبر أحد معالم تفوقها النوعى الذى تسعى لتأكيده على الجيوش العربية، وقد تطور هذا النظام بعد ذلـك ليصبـح (C4-I) بعد إضافـة الكمبيوتـر (الحاسـب الإلكترونى).
ومـن أجل تحقيـق هـذا الـهدف، وبجـانب الحـرص علـى تحسـين وسـائل الاستطلاع وتحديـد الأهـداف وإدارة العمليـات بواسـطة أقمـار التجسـس وطـائرات الإستطلاع، والطـائرات الروبوتية، وطـائرات الاستطلاع والانـذار المبكر والقيادة والسيطرة E2C .. إلى غير ذلك مـن الوسـائل التـى يمكنـها توفير صورة كاملة عن ميادين القتال للقادة الميدانييـن حتـى مستوى اللـواء،

فقد إهتمت القيادات الإسرائيلية أيضا بإدخال نظام (تقييم الأضرار Damage assement) وذلك فى قيادات القوات الجوية والبرية من أجل تحقيق تنسيق أوثق فى العمليات الحربية بين القوتين، ورفع مستوى آداء المنظومة القتالية الهجومية الإسرائيلية بشكل عام. حيث إعتبر من أخطاء القيادة العسكرية فى إسرائيل المبالغة فى تقدير نتائج القصف الجوى والصاروخى، وبالتالى قدرة الدفاعات المعادية على التماسك بعد تعرضها لعمليات قصف من هذا النوع. وهو نفس الدرس الذى إستخلصته القيادات العسكرية الأمريكية من حرب عاصفة الصحراء، وما تلاها من عمليات قصف جوى وصاروخى خلال الست سنوات الماضية ضد الأهداف العراقية فى منطقة الخليج. حيث يفيد هذا النظام لتقييم نتائج الضرب فى إعطاء تقييم سليم لنسبة الخسائر التى يمكن أن يحققها القصف الجوى أو الصاروخى او المدفعى فى الأهداف المعادية، وذلك بالنسبة لكمية ونوعية الذخائر المستخدمة، ومدة القصف، وطبيعة الهدف المعادى ودرجة تحصينه، ودقة السلاح المستخدم فى القصف ونوعيته (مقاتلة / صاروخ أرض/أرض أو كروز / مدفع / راجمة صواريخ). وتعتمد التقييمات التى يغذى بها هذا النظام على ما تم قياسه من نتائج فعلية حققتها هذه الوسائل فى الحروب الأخيرة، وميادين التدريب، والاختبارات العملية التى تجرى لكل سلاح. وبناء على النتائج التى سيتم الخروج بها، ستجرى عمليات إعادة تخطيط لحسابات الذخائر اللازمة لاسكات أو تدمير أو إبادة الأهداف المعادية ذات الطبيعة المختلفة، ولتحقيق النتائج المطلوبة من عمليات القصف الجوى أو البرى مستقبلا. هذا بالطبع إلى جانب فائدة أخرى يحققها هذا النظام فى مجال التنسيق والتعاون بين الأسلحة الجوية والبرية فى الحرب القادمة لتحقيق نفس الأهداف.

مثال لنتائج تقييم الأضرار:

أ- **الفرضية:** فرقة مدرعة إسرائيلية مكونة من ٣ لواء مدرع + لواء ميكانيكى ، ومجموعة مدفعية مكونة من خمسة كتائب مدفعية (٣/١٥٥مم + ١/١٧٥مم + ١/راجمات صواريخ) كل من ١٢ قطعة. كلفت بالهجوم على موقع لواء مشاه سورى يتخذ مواقع دفاعية فى مساحة قدرها ٢١٠ هكتار. خصص منها ١٠% لكى تقصف بالمقاتلات الإسرائيلية فتبقى ١٨٩ هكتار لكى يقصف بواسطة المدفعية فى تمهيد نيرانى للهجوم يحقق نسبة إسكات ١٠٠% (أى خسائر مادية حقيقية نسبتها ٢٥% فى القوة البشرية ووسائل النيران فى اللواء المشاه السورى الذى يتكون من ٣

كتائب مشاه + ٢ كتيبة مدفعية + ٢ سرية صواريخ مضادة للدبابات كل من ١٨ قاذف)

ب- **التخطيط:** خصص لكل كتيبة مدفعية إسرائيلية موقع فصيلة مشاه سورية حجمه ٦ هكتار لكى تسكته بنسبة ١٠٠ %، وهو ما يتطلب أن يضرب كل مدفع فى المتوسط ٩٠ طلقة تستغرق حوالى ٥٠ دقيقة. وبذلك يكون قد تم إسكات ٥-٦ فصائل مشاه من كتيبتى نسق أول اللواء المشاه فى الموقع الأمامى، ومثلهم فى الخلف مع مضاعفة الزمن والذخيرة، وذلك فى قطاع الهجوم الرئيسى فقط.

ج- النتيجة: سيتم إسكات ١٠٠% من الصواريخ المضادة للدبابات السورية وباقى أسلحة الضرب المباشر المتواجدة فى اللواء المشاه السورى. أى خسائر مادية قدرها ٢٥%، فيكون المتبقى من الصواريخ المضادة السورية ٢٧ صاروخ مضاد للدبابات بخلاف باقى أسلحة الضرب المباشر الأخرى المتبقية، وجميعها ستنشط بعد رفع نيران المدفعية الإسرائيلية من عليها، وببدء هجوم الدبابات الإسرائيلية. ولما كان فى مقدور القاذف الصاروخى المضاد للدبابات وهو فى الدفاع أن يدمر دبابتين، فإن بإمكان المتبقى من الصواريخ المضادة للدبابات السورية أن تدمر ٥٤ دبابة إسرائيلية، هذا خلاف الخسائر التى ستقع فى الدبابات وباقى وسائل النيران والقوة البشرية الإسرائيلية بفعل ما تبقى من أسلحة نيران مباشرة وغير مباشرة فى موقع اللواء المشاه السورى تقدر بحوالى ٧٥% من إجمالى قوته، وهو ما قد يرفع خسائر الدبابات الإسرائيلية إلى ٦٥-٧٠ دبابة عندما تبدأ هجومها الفعلى على المواقع السورية، أى خسائر فى الفرقة المدرعة الإسرائيلية تقدر بحوالى ١٩% عند بدء الاقتحام، ولم تكن قد إخترقت بعد المواقع الأمامية للواء المشاه السورى.

د- **الدرس المستفاد:** ضرورة مضاعفة نسبة الإسكات النيرانى بواسطة المقاتلات والمدفعية إلى ٢٠٠% أو أكثر فى المواقع الدفاعية المعادية قبل الهجوم، حتى يمكن رفع نسبة الخسائر المادية فيها إلى ٥٠%، وبالتالى تقل فعاليتها فى صد هجوم الدبابات الإسرائيلية - بمعنى تقليل نسبة الخسائر فيها. وهو ما يتطلب زيادة حجم المدفعية الإسرائيلية المشتركة فى التمهيد النيرانى للهجوم، وزيادة حجم الذخيرة المستهلكة، وبالتالى زيادة زمن التمهيد النيرانى للهجوم. وهذا بالضبط هو السر وراء قرار الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش بمضاعفة فترة القصف الجوى الصاروخى والمدفعى لقوات التحالف فى حرب عاصفة الصحراء ضد القوات العراقية فى فبراير ١٩٩١، وزيادتها ثلاثة اسابيع حتى يمكن

الاطمئنان لحدوث خسائر أولية قبل الهجوم البرى لا تقل عن ٥٠% فى وسائل النيران والقوة البشرية العراقية، والتى كانت تحوى حوالى ٥٠٠ قاذف صاروخى مضاد للدبابات، لو تبقى منهم عند بدء الهجوم ٢٠٠ قاذف لأمكن لهم أن يدمروا حوالى ٤٠٠ دبابة لقوات التحالف بكل منها ٤ أفراد، أى بإجمالى خسائر بشرية فى قوات التحالف تقدر بحوالى ١٦٠٠ فرد، نتيجة إستخدام الصواريخ المضادة للدبابات العرقية فقط دون باقى الأسلحة، وهو ما لا تستطيع أى إدارة أمريكية أن تتحمله أمام الشعب والكونجرس الأمريكى.

كما أدخلت القيادة العسكرية الإسرائيلية أيضا فى قياداتها التعبوية والإستراتيجية نظام (العمل بالتوقيت الفورى Operating in real time) وذلك بهدف الوصول إلى مستوى عال من إدارة أعمال القتال بين الأسلحة المختلفة، وبما يحقق التعاون والتنسيق الكاملين بينهم، ويمكن فى ذات الوقت من الرد السريع والفعال على التطورات الجارية فى ميدان المعركة بكل عناصر التشكيلات القتالية المتاحة وبشكل فورى. ويعتمد هذا النظام على منح القادة الميدانيين تدفقا مستمرا فى المعلومات والبيانات حول ما يجرى فى مسرح العمليات، سواء فيما يتعلق بالعدو أو قواتهم أو طبيعة الأرض، وكذلك الحالة المناخية. وبناء على ذلك تتحدد مهمة القتال من القيادة الأعلى للقيادات المرؤوسة بأسلوب يؤدى فيه كل عنصر قتالى دوره فى توقيت ومكان محددين من أرض المعركة فى تنسيق وتعاون مع باقى عناصر القتال، بمعنى آخر (الجميع على الهدف فى التوقيت المطلوب) وذلك دون تأخير. ويتكفل هذا النظام بحساب الوقت اللازم لكل عنصر قتالى ليكون جاهز على الهدف، حيث يختلف كل عنصر عن الآخر بالنسبة للخصائص الفنية والتكتيكية وأماكن التواجد وسرعات التحرك والاستعداد لفتح النيران .. إلى غير ذلك من الإعتبارات الفنية والتكتيكية التى تفرضها ظروف الموقف. وهو أمر يتطلب كذلك أن يكون كل عنصر أو نسق قتالى على علم كامل بما تقوم به العناصر أو الأنساق الأخرى من أعمال قتالية، مع ضمان الحد الأقصى من المرونة الميدانية التى تمكن من إجراء عمليات إعادة تجميع الوحدات فى أرض المعركة (إدخال وحدة فى وحدة أخرى، أو إخراج وحدة معينة من تشكيل وضمها إلى تشكيل قتالى آخر .. الخ)، بحيث يمكن دمج وفصل الوحدات والتشكيلات المقاتلة طبقا للحاجة العملياتية ونسب الخسائر التى تصاب بها الوحدات، وذلك دون الاصطدام بالتصلب التنظيمى لهذه التشكيلات، وفى إطار التعاون والتنسيق بين عناصر تشكيل القتال

وأنساقه، وبما يحقق المهمة القتالية فى الزمن والمنطقة المحددتين، وبأقل قدر من الخسائر.

وتبدى القيادات العسكرية الإسرائيلية إهتماما بالغا بالدروس التى برزت فى الحروب السابقة، وأخطرها تكبد بعض الوحدات خسائر جسيمة بشرية ومادية نتيجة تعرضها لنيران صديقة من قبل قوات جوية أو برية بسبب سوء التمييز بين الوحدات الصديقة والمعادية، وعدم إلمام الوحدات بأماكن بعضها البعض وهو ما يعنى فى النهاية ضعف أو فقدان القيادة والسيطرة على الوحدات والتشكيلات، وإنعدام التعاون والتنسيق بينها. وقد تزداد خطورة هذا الأمر فى الحرب المقبلة بسبب توقع استخدام عمليات الاقتحام الرأسى مع عمليات الالتفاف والتطويق على نطاق واسع وعلى أكثر من محور، حيث يحتمل ن ينجح بعضها ويفشل البعض الآخر، كما ستتطور عمليات التقدم والهجوم والالتفاف بسرعات عالية. كذلك سيتم تنفيذ عمليات قصف وإبرار جوى ضد أهداف بعيدة فى عمق العدو، يتطلب الأمر سرعة إتصال القوات البرية المهاجمة بها قبل أن يتمكن العدو من عزلها فى العمق وإبادتها. هذا بالاضافة لعمليات تلغيم مبعثر من الجو فى بعض الاتجاهات المطلوب الحد من مناورة مدرعات العدو فيها، وإجراء رمايات كثيفة بالمدفعية على مدايات بعيدة وفى اتجاهات مختلفة من المسرح، وما قد يكتنف ذلك من عمليات خداع لتضليل الخصم/الخصوم عن النوايا الحقيقية لاستخدام القوات الرئيسية فى الاتجاهات التى تحقق الأهداف والمهام الاستراتيجية .. إلى غير ذلك من التطورات السريعة والحادة فى أعمال القتال، وهو ما يتطلب حلولا جذرية لمشاكل التعارف والتمييز بين القوات، كذلك مسائل التعاون والتنسيق بينها، وكلها تدخل فى نطاق أعمال القيادة والسيطرة فى الميدان.

لذلك تهتم القيادات العسكرية فى إسرائيل بالاستفادة من ثورة المعلومات التى حدثت مؤخرا بفضل التطور التكنولوجى المتسارع خلال السنوات الأخيرة، وذلك من أجل حل المشاكل التى تواجهها فى مجال القيادة والسيطرة. وكان أبرز ما أخضعته للدراسة والتحليل التعبير العسكرى السوفيتى المستحدث، والمعروف بـ (الضربة الإستطلاعية) أو (الإستطلاع التدميرى)، وكلاهما يعنى اختصار الزمن المستنزف فى مراحل الاستطلاع من أجل الحصول على المعلومات وتجميعها وتحليلها، ثم إختيار الأهداف التى يلزم مهاجمتها، وبعد ذلك القيام بتدميرها وتقييم الخسائر الناتجة عن التدمير، وبحيث يختصر كل ذلك فى مرحلة واحدة توفرها تكنولوجيا المعلومات المتطورة وتتضمن تأكيد معلومات الاستطلاع والقيام بتدمير الأهداف فى نفس المرحلة. وقد

قدرت الدراسات التى أجريت أن هذه المرحلة، فى إطار ثورة التكنولوجيا والمعلومات، سيكون فى امكانها تدمير حجم كبير من الأهداف والتشكيلات القتالية المعادية على أعماق ومواجهات قد تصل إلى مئات الكيلومترات وخلال فترات زمنية لا تزيد فى طولها عن ثلاثين أو خمسة وأربعين دقيقة. ذلك لأن التكنولوجيات المستحدثة فى ثورة المعلومات ستوفر إمكانية عالية لجمع وتخزين وتشغيل ونقل المعلومات وطرحها على أجهزة إلكترونية وشاشات مرئية متواجدة فى مراكز القيادة والسيطرة على المستويات الإستراتيجية والتعبوية، بل والتكتيكية أيضا فى بعض الحالات، تغطى ما يحدث لحظيا فى منطقة مسرح العمليات على اتساعه، وذلك بفعل أجهزة الاستشعار التى تعمل فى مجال ISR والتى ستوفر مسحا معلوماتيا مستمرا يرسل بكفاءة فى وقت وقوع الحدث تحت كافة الظروف الجوية وعلى مساحة جغرافية هائلة، حيث تصل هذه المعلومات الدقيقة اللحظية والتفصيلية إلى مجال C4-I للاستطلاع والقيادة والسيطرة والاتصالات والمخابرات واستخدام الحاسبات الإلكترونية، وبما يؤدى إلى السيادة على الفضاء ومسرح القتال، وتمنح القائد الذى يملك هذه التقنية ميزات هائلة فى مجال القيادة والسيطرة على الطرف الآخر الذى لا يملكها.

إلا أن تحفظات بدت بين بعض القادة الإسرائيليين حول الاعتماد المفرط على التكنولوجيا المتقدمة فى مجال أنظمة القيادة والسيطرة الآلية، خاصة فى التشكيلات والوحدات البرية، **تمثلت فى الآتى:**

أ- النزعة السائدة فى الجيش الإسرائيلي التى تفضل تواجد القادة الميدانيين أقرب ما يمكن من قواتهم فى ميدان القتال، وضرورة أن يشعر الضباط والجنود بوجود قادتهم بجوارهم. إذ يمنح ذلك القائد القدرة على أن يكون ملما بجميع أبعاد الموقف، وبالتالى التأثير فيه بقرارات صحيحة تعتمد على معلومات يقينية، وبما يؤدى إلى نتائج إيجابية على صعيد تحقيق المهام القتالية بنجاح.

ب- وجود شكوك عميقة فى قدرة الأنظمة الآلية على تلبية الاحتياجات الفعلية لمهام القيادة والسيطرة خصوصا فى الأوقات الحرجة بسبب قابلية أطقم تشغيل هذه الأنظمة للوقوع فى أخطاء لا يمكن إستبعادها. هذا بالإضافة لاحتمالات تعطل هذه الأنظمة أثناء القتال أو تدميرها أو التداخل عليها بفعل إجراءات معادية. إلى جانب خطورة الوثوق فى المعلومات الإلكترونية إلى الحد الذى يجعل القادة يعتقدون بسيطرتهم علىالموقف، بينما قد يكون الموقف الحقيقى مغايرا تماما للصورة التى لديهم عنها، أو يكونوا قد وقعوا فريسة لعمليات خداع إلكترونى.

كما ينتاب بعض القادة الإسرائيليين الذين يتصفون بالواقعية، القلق من أن التغيرات الجذرية التى ستحددها التكنولوجيا المتقدمة - خصوصا فى مجالات ثورة المعلومات والقيادة والسيطرة - قد تخلق منافذ يسهل إختراقها بواسطة العدو إذا ما إستبعدت العقائد العسكرية التى ثبت نجاحها. وهناك مخاوف من أن أسلحة القتال الرئيسية مثل الدبابات والطائرات وناقلات الجند المدرعة - والتى تعنى مئات الآلاف من الوظائف للعسكريين والعاملين فى مجال الصناعات العسكرية الإسرائيلية، قد تستبدل بها أنظمة تسليح أصغر ولا تحتاج إلى هذا الكم الكبير من القوة البشرية. خصوصا وأن تاريخ الحرب متخم بما يذكر بأن التكنولوجيا الأفضل ليست دائما هى المنتصرة - كما حدث فى فيتنام. ناهيك عن أن التكنولوجيا المعقدة التى ستسود ميدان القتال المستقبلى فى العقد القادم، سيكون فى مقدور الدول العربية أن تحصل عليها خلال ١٠-١٥ سنة، كما أثبتت ذلك أحداث التاريخ القريب، حيث تمكنت روسيا والصين من اللحاق سريعا بالتكنولوجيا الأمريكية فى ميادين الأقمار الصناعية والذخائر الذكية. ويستشهد هؤلاء القادة الإسرائيليين بما قاله المحلل العسكرى (دانيل جوريه) فى مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن، حيث أفاد بأن من مساوئ نظم القيادة والسيطرة الحديثة أنه إذا تعطلت شبكة الإتصالات، فإن الوضع سيكون أسوأ مما لم تكن موجودة أصلا. هذا إلى جانب مخاوف من خصم يستطيع التغلب على التكنولوجيا بأساليب بدائية، أو باستعداد أفراد جيشه للتضحية بحياتهم. لذلك نجد أن حتى شديدى التفاؤل والتأييد لثورة التكنولوجيا فى مجال تحديث الجيوش وأنظمة تسليحها وأساليب إستخدامها ممن يخططون للمستقبل فى إسرائيل، يرون ضرورة تدريب نسبة كبيرة من وحدات الجيش على أساليب الحرب التقليدية، فى ذات الوقت الذى يطالبون فيه بتطوير برامج الكومبيوتر لتكون أكثر بساطة وسهولة، وقادرة على التعامل مع ملايين البيانات والصور، وهو ما يفوق قدرة المحللين البشريين، وذلك باستبعاد البيانات والمعلومات والصور غير المفيدة، كذلك تكثيف تدريب القادة والضباط والأفراد على إستخدامها.

ورغم هذه الشكوك والمخاوف إلا أن التقارير القادمة من إسرائيل تفيد بأن أنظمة C4I بدأت تنتشر بالفعل خلال السنوات الأخيرة فى مراكز القيادة والسيطرة بالقوات البرية بعد أن كانت قاصرة فقط على السلاحين الجوى والبحرى. ويرجع ذلك إلى تزايد المتطلبات العملياتية لأسلحة القوات البرية مثل المدفعية والصواريخ أرض/أرض بسبب حاجتهم المستمرة إلى معلومات

عن أهداف معادية بعيدة فـى المسرح، تتناسب مع الزيـادة المضطـردة فـى مدايات أسلحة المدفعيـة والصواريخ ارض/أرض، وزيـادة مطـالب التعـاون والتنسيق بين الأسلحة المختلفـة فـى المعركـة المشتركـة الحديثـة. وانعكـاس ذلك على تطوير قيادات المناطق العسكرية الإسرائيلية إلـى قيـادات عملياتيـة تعبوية، وتحويل قيادة القوات الميدانية إلـى قيادة عملياتيـة إستراتيجية، ومـا يضيفه ذلك من أعباء فى مجال القيادة والسيطرة على القيادات.

عاشرا : تأصيل مفاهيم معركة الأسلحة المشتركة

أدركت إسرائيل من نتائج الحروب السابقة خطأ الاعتماد على سلاح واحـد - مثـل القـوات الجويـة - فـى تحقيـق الأهداف والمـهام الإسـتراتيجية المنـوط بتنفيذها جميع قواتها المسلحة. كذلـك خطـأ الإنفصـال فـى التخطيط وإدارة العمليات بين القوات الجوية والبريـة، بـل وفيمـا بيـن أسلحة القـوات البريـة. لذلك تسعى نظرية الحرب الجديدة لتأصيل مفاهيم معركة الأسلحة المشتركة، وتحقيق أكبر قدر ممكن من التعـاون والتنسيـق بيـن الأسـلحة المختلفـة حتـى يستفيد كـل سـلاح مـن خصـائص وأعمـال قتـال الأسـلحة الأخـرى، وتسـتفيد بالتالى عناصر تشكيل المعركة كلها من بعضها البعض. لذلك صار الاهتمام أولا بتحقيـق التعـاون بيـن الأسـلحة ذات الإسـتخدام المتمـاثل .. مثـل القـوات الجوية والصـاروخية والمدفعية، حيث ينبغى أن يتحقق التكامل فى أدائهم فـى مجال قصف الأهداف المعادية بعيدة المدى، وتقديم المعاونـة النيرانية للقـوات البرية. ثم تعاون وتنسيق آخر بين القوات المدرعة المهاجمة وقوات الإبرار الجوى فى العمق وعناصر النيران المساندة لها .. وهكذا.

كما إهتمت القيادات العسكرية الإسرائيلية فى المسـتويين التعبـوى والتكتيكـى بتطوير أساليب إستخدامها القتالى بشكل يؤمن العمل بـ (أطقم قتال مشتركة)، بحيث تضم جميع العناصر القتالية التـى تكمـل بعضـها بعضـا، ودمجـها فـى مزيـج واحد يؤمـن لـها التغلـب علـى جميـع المشـاكل والعقبـات المنتظـر أن تواجـهها فـى ميـدان القتـال المسـتقبلى، بحيـث تضـم هـذه الأطقـم عنـاصر مهندسين ومدرعات ومشاة ومدفعيـة وهليوكبتـر هجومـى وإمداد لوجيسـتى، وبما يؤمن توافر قدرة عالية على اقتحام الدفاعات والموانع الهندسية ومساندة نيرانية فعالة، ومرونـة فـى تنفيـذ عمليـات المنـاورة، بجـانب قيـادة وسيطرة محكمة على القوات.

ومع إعتقاد القيـادات العسـكرية الإسـرائيلية أن عنصـر النـيران سـيكون هـو الأساس فى النجاح فى الحرب المقبلـة، لذلـك أولتـه إهتمامـا بالغـا مـن حيث

إختبار أفضل وسائل إنتاج النيران وتزويد قواتها البرية به، حتى تحقق إصابة الأهداف المعادية بأقصى درجة من التحديد وبأقل قدر من الذخيرة، وفى أقل زمن ممكن. مع توفير مرونة وخفة حركة عالية تحقق المناورة بالنيران أو بوسائل إنتاجها، وقد تطلب ذلك الاهتمام باختيار وإنتاج أعيرة المدفعية وراجمات الصواريخ التى تتصف بدقة عالية، ومعدلات مرتفعة فى انتاج النيران، وعلى مرامى بعيدة. كذلك تسليح الهليوكبترات الهجومية بصواريخ موجهة وحرة، بالاضافة إلى السعى نحو رفع كفاءة مدفعية الدبابات وتكليفها بمهام نيرانية غير مباشرة بجانب النيران المباشرة، مع تسلح العربات المدرعة (م-١١٣) بصواريخ مضادة للدبابات.

وقد إعتبرت القيادات العسكرية الإسرائيلية أن نجاح التشكيلات المقاتلة فى تحقيق مهامها فى الحرب القادمة، سيتوقف إلى حد بعيد على قدرة قياداتها على تحقيق أفضل إستخدام لما فى أيديهم من وسائل إنتاج النيران، ثم إستغلال نتائج القصف النيرانى بأعمال المناورة الجانبية والعميقة والرأسية السريعة فى الميدان. هذا مع الوضع فى الاعتبار أن تقليل الخسائر البشرية والمادية فى الوحدات المقاتلة، سيتوقف إلى حد كبير على نجاح وسائل انتاج النيران فى سرعة إسكات الأهداف المعادية بأعلى نسبة إسكات تحقق أكبر قدر ممكن من الخسائر فيها، ولأطول فترة ممكنة. لذلك من المتوقع فى الحرب القادمة أن تزداد معدلات إستهلاك الذخائر فى المدفعية والدبابات والصواريخ المضادة للدبابات عن الحروب السابقة، وبالتالى إحداث تطوير فى أساليب الامداد بالذخائر أثناء العمليات.

أما بالنسبة لاستخدام المدرعات فى الحرب المقبلة - وطبقا لتوجيهات الجنرال إحتياط إسرائيل طال مدير المدرعات الإسرائيلية الأسبق، ومخترع فكرة الدبابة الميركافا - فإنه سيتعين على المدرعات الإسرائيلية أن لا تتورط فى قتال داخل المواقع الدفاعية المعادية، وأن تتجنب الاصطدام بالستائر المضادة للدبابات، بل عليها أن تبحث عن تشكيلات ووحدات العدو المدرعة، خصوصا المتواجدة فى الخلف كأنساق ثانية أو احتياطيات تكتيكية وتعبوية، ثم تندفع لقتالها وتدميرها فى مواقعها باعتبارها أهم عناصر تشكيل معركة العدو، والتى تشكل الاتزان المطلوب فى دفاعاته، فبتدمير هذه الاحتياطات المدرعة ستهتز الدفاعات المعادية وتنهار، أكثرمن تأثرها فيما لو نجحت القوات الإسرائيلية فى تدمير أو الإستيلاء على بعض المواقع الدفاعية، أو حتى تدمير عدد من كتائب مدفعية العدو ومراكز قيادته وسيطرته. وستزداد فعالية إستخدام المدرعات إذا ما إقترنت أعمال قتالها باستخدام الهليوكبتر الهجومى والهليوكبتر الاقتحامى ضد أهداف العدو فى العمق، حيث ستسهل

بذلك على التشكيلات المدرعة التى تهاجم بالمواجهة ومن الأجناب، إختراق نطاقات العدو الدفاعية والاتصال بقوات الاقتحام الرأسى الإسرائيلية التى يتم إبرارها فى العمق.

أحدى عشر : مشاكل تواجه تحالفات إسرائيل الدولية

أ- التحالف الدفاعى الإسرائيلى-الأمريكى:

كانت العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية فى أفضل مراحلها خلال فترة رئاسة شيمون بيريز للحكومة الإسرائيلية حتى مارس ١٩٩٦، وقبل أن يتولى حزب الليكود برئاسة نانتياهو الحكم. فقد أبرم شيمون بيريز بوصفه وزيرا لدفاع إسرائيل مع ويليام بيرى وزير الدفاع الأمريكى آنذاك إتفاقية لتشكيل المبادرات الدفاعية الثنائية بين الجانبين، والتى أراد بيريز أن يلزم فيها الولايات المتحدة كتابة بالدفاع عن إسرائيل، وذلك رغم معارضة العسكريين الإسرائيليين حرصا على حرية القرار السياسى-العسكرى الإسرائيلى، وإبعاده عن الضغوط الأمريكية، وعدم موافقة وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى آنذاك. لذلك وفى ظل ظروف وحسابات سياسية معقدة، فضلت واشنطن أن يكون محور الاتفاقية يدور حول الانذار المبكر والدفاع الصاروخى فى مسرح العمليات، من ثم شملت الاتفاقية بنودا حول إعادة إحياء مشروع (نوتيلوس) الخاص باستخدام أشعة الليزر فى اسقاط الصواريخ التكتيكية قصيرة المدى مثل الكاتيوشا، وبدء المرحلة الثانية من ا لصاروخ (حيتس)، وتكثيف إمكانيات إسرائيل فى مجال الانذار المبكر وذلك بإقامة محطة أرضية للانذار المبكر فى إسرائيل للعمل مع أقمار التجسس الأمريكية بالإضافة لإنشاء لجنة مشتركة لتنسيق شئون الدفاع اعتمادا على الامكانيات الصاروخية للجانبين.

ومع وجود المحطة الأرضية للانذار المبكر التى على اتصال بأقمار التجسس الأمريكية، ستتمكن إسرائيل من الحصول على حجم هائل من المعلومات العسكرية الهامة عن الدول العربية، خصوص ما يتعلق بالصواريخ أرض/أرض، ومشروعات الصناعات الحربية العربية، بجانب كشف الاتصالات العربية وإعتراضها والاعاقة عليها أو تعطيلها كليا. هذا بالطبع بالاضافة للانذار المبكر عن اطلاق أى صواريخ ضد إسرائيل. ولقد بذلت إسرائيل جهودا كبيرة إنعكست فى تحركات اللوبى الصهيونى فى أروقة الإدارة الأمريكية والكونجرس من أجل الوصول إلى آليات للحصول على المعلومات بشكل مباشر من مصادر المخابرات الأمريكية على جميع

المستويات ودون قيود، خصوصا معلومات أقمار التجسس الأمريكية، بحيث تكون معلومات خام قبل أن تجرى معالجتها فى أجهزة المخابرات الأمريكية.
وهو الأمر الذى لا زال محل خلاف بين إسرائيل والادارة الأمريكية، خوفا من إستغلال إسرائيل لهذه المعلومات فيما يضر بالمصالح الأمريكية فى العالم العربى، حيث ستشجعها المعلومات التى ستحصل عليها على العدوان على الدول العربية.
من المسائل التى هى أيضا محل خلاف بين إسرائيل والولايات المتحدة، نوعية الضباط الذين سيقومون بتشغيل محطة الانذار الأرضية، وهل سيكونوا ضباطا إسرائليين أم أمريكيين؟ فبعض المصادر الإسرائيلية تفضل أن يكونوا ضباطا أمريكيين من أصول يهودية، فى حين يبدى الحرس القديم فى وكالة المخابرات الأمريكية تخوفا من ذلك إعتمادا على خبرتهم فى التعامل مع الإسرائيليين فى مجال تكنولوجيا الصواريخ، والتى تشير إلى أنهم مستعدون لبيع أى شئ طالما أن ذلك يخدم مصالحهم (ويدللون على صدق ذلك ببيع الإسرائيليين لتكنولوجيا الصاروخ باتريوت للصين). كما يرفض بعض الخبراء وفى وكالة المخابرات المركزية، وكذلك وكالة المخابرت العسكرية الأمريكية أن تتكشف كل الأسرار أمام أى أحد حتى ولو كان إسرائيليا، لأن ذلك يمكن أن يهدد الأمن القومى الأمريكى فى المستقبل، ومن ناحية أخرى من الممكن أن يؤدى عمل الإسرائيليين فى تشغيل هذه المحطات إلى أن تفقد الولايات المتحدة السيطرة عليها تدريجيا، وبهذا تضيع آخر فرصة يمكن أن تتاح فى موقف أمريكى معتدل، أو فرض ضغط على إسرائيل لتتخذ موقفا معينا يتلاءم والمصالح الأمريكية. لأن الأكثر احتمالا هو أن تحصل إسرائيل على ما تريده كما تريده هى، وليس كما يتفق مع المصلحة الأمريكية العامة. هذا بالاضافة لاعتراض آخر يثيره الخبراء الأمريكيون حول المحطة المطلوب اقامتها فى إسرائيل وقدرتها على السيطرة على أقمار التجسس والانذار الأمريكية، فهل ستسيطر هذه المحطة على الأقمار الأمريكية؟ أم أنها ستكون ببساطة مجرد محطة لتلقى إرسال الأقمار الأمريكية؟ ففى الحالة الأولى لن تكون لواشنطن أى سيطرة على أقمارها الصناعية، خصوصا إذا كانت أطقم التشغيل إسرائيلية. كما أن واشنطن ستكون مضطرة للتنسيق مع المحطة الإسرائيلية لوضع خطط استخدام أقمار التجسس الأمريكية، وسوف يكون لهذا الأمر أهمية كبرى وبصفة خاصة فى اوقات الحروب والأزمات التى ستعمل فيها القوات المسلحة الإسرائيلية بحرية دون قيود، وفى هذه الحالة لن يكون أمام واشنطن سوى أن تعدل من مواقفها السياسية والإستراتيجية بناء على القرارات

والمواقف الإسرائيلية، وبالتالى تفقد الولايات المتحدة القدرة على التدخل الحر فى الأزمات التى قد تنشب فى المنطقة، ولن يكون أمام واشنطن سوى أن تعدل من مواقفها بناء على التحرك الإسرائيلى.

وبالاضافة إلى هذه التحفظات يثير الخبراء الأمريكيون أيضا تحفظات تجاه قضية ارسال معلومات أقمار التجسس الأمريكية مباشرة إلى المحطة الأرضية فى إسرائيل، وهل سيتم هذا الإرسال فورا أو سيكون هناك قدر من التأخير المتعمد؟ خصوصا فى ظل ثورة المعلومات. ذلك لأن هناك عاملان هامان، الأول هو عامل الوقت، والعامل الثانى هو عامل توافر المعلومات الإستراتيجية فى التوقيت المناسب لاتخاذ القرار السليم ونقلها إلى مراكز صنع القرار فى إسرائيل دون تأخير. فإن ذلك سيزود إسرائيل بكثير من المعلومات الإستراتيجية الفنية التى تمس أمن وسلامة دول المنطقة بلا استثناء. ونظرا لاستحالة التفرقة فى الصور الفضائية بين المعلومات التى يتم التحصل عليها عن (العدو) والمعلومات التى يتم التحصل عليها عن (الصديق)، فإن اقامة هذه المحطة فى إسرائيل يمكن أن يؤدى فى المستقبل إلى حدوث خلل فى التوازن بين إسرائيل وبين الدول التى تقف من الولايات المتحدة موقفا معتدلا (على الأقل) فى الشرق الأوسط. ناهيك عن كون هذه المحطة فى إسرائيل سوف يكون شاهدا حيا على حقيقة الانحياز الأمريكى غير المبرر من قبل حلفاء وأصدقاء أمريكا فى المنطقة الى إسرائيل. وهو الأمر الذى يدعم موقف القوى الرافضة والمتشددة فى المنطقة، خصوصا بعد أن سقطت عقب عملية السلام الدعاوى التى كانت تبرر بها أمريكا إنحيازها لإسرائيل بعدم (اعتدال) الدول العربية، حيث أقامت بعض الدول العربية علاقات طبيعية مع إسرائيل، وأعربت باقى الدول العربية عن استعدادها لذلك بعد أن تنسحب إسرائيل من باقى الأراضى المحتلة، ومن ثم أصبح الانحياز الامريكى الكامل لإسرائيل فى وقت ترفض فيه الأخيرة الانسحاب من باقى الأراضى العربية فى الجولان والضفة والقدس وتحمل تبعات السلام، أمرا لا يقبل به منطق أو عقل، ولا تستطيع أمريكا أن تبرره، وبالتالى لا يمكن للولايات المتحدة أن تزعم إحتفاظها بدور راعى عملية السلام المتوازن والمحايد، حتى برغم كل المساعدات المادية التى تقدمها واشنطن لبعض الدول العربية، لأن هذه المساعدات تفقد قيمتها فى مواجهة الخسائر التى تتعرض لها هذه الدول العربية من جراء الانحياز الأمريكى الكامل إلى إسرائيل، وأخطر هذه الخسائر المعلومات الكاملة والدقيقة والموقوتة التى تحصل عليها إسرائيل عن الدول العربية من أقمار التجسس الأمريكية بتصريح أمريكى مفتوح ودون أية قيود.

وفى مواجهة هذه الاعتراضات الأمريكية، تجد إسرائيل أنه لا بديل عن توظيف اللوبى الصهيونى وكل نفوذها وإمكاناتها وقدراتها السياسية والدعائية فى دوائر صنع القرار الأمريكى، والمؤسسات الأمريكية المؤثرة فيه من أجل فرض المصالح الإسرائيلية، حتى وإن تعارضت مع المصالح الأمريكية، وذلك من منطلق أيديولوجى ودعائى تزعم فيه إسرائيل أنه لا تعارض ولا تناقض بين المصالح الأمريكية والمصالح إسرائيلية، وأن إسرائيل هى الحارس الحقيقى للمصالح الغربية فى الشرق الأوسط. ومن ثم ينبغى أن تحقق لها أمريكا أقص متطلبات الأمن المطلق، لأن ذلك هو المقابل لتقديمها أية تنازلات فى إطار عملية السلام.

ب- التحالف الدفاعى الإسرائيلى-التركى:

منذ إعترفت تركيا بإسرائيل فى ١٦ أكتوبر ١٩٤٩، والعلاقات تزداد تعمقا وتوثقا بين البلدين، تدعمها وتساندها الجالية اليهودية فى تركيا، وأخطرها ما يعرف بـ (يهود الدونمة) لكونهم يعتنقون الإسلام ظاهرا ويبطنون حقيقة تمسكهم بالعقيدة اليهودية، وسيطرة هذه الفئة من اليهود على مقاليد المال والإعلام فى تركيا. وكانت رؤية الحكومات التركية المتعاقبة منذ الخمسينات، وبعد إنضمام تركيا لحلف الناتو، أن توثيق علاقاتها مع إسرائيل سينعكس إيجابيا على تركيا فى علاقاتها بالولايات المتحدة، بالنظر للمكانه الخاصة التى تتمتع بها إسرائيل لدى الولايات المتحدة، ولتصبح (محاميها) لدى واشنطن، تدافع عنها وتؤيدها. إلى جانب كون التحسن المستمر فى العلاقات التركية-الإسرائيلية يشكل بطبيعته عامل ضغط على الدول العربية المجاورة لتركيا، ولها علاقات متوترة باستمرار مع أنقرة مثل سوريا والعراق، سواء بسبب مشكلة مياه نهر الفرات، أو مشكلة حزب العمال الكردستانى الإنفصالى الذى يلقى دعما من سوريا طبقا للدعاوى التركية.

وقد وصل التعاون بين تركيا وإسرائيل إلى قمته فى ١٨ مارس ١٩٩٦ عندما تم إبرام إتفاق أمنى بين البلدين شمل أبعادا دفاعية وإستراتيجية تمثلت فى السماح للقوات الجوية لكلا البلدين بإجراء تدريبات فى المجال الجوى للدولة الأخرى، وتبادل المعلومات والخبرات فى مجال التدريب العسكرى للقوات المسلحة فى البلدين، خصوصا تدريب القوات الجوية بمعدل ثمانى مناورات عسكرية جوية فى العام. كما تقوم إسرائيل بتحديث الطائرات الحربية التركية من طراز فانتوم (ف-٤) بمبلغ ٦٠٠مليون دولار خلال ثلاث سنوات منحة أمريكية لإسرائيل. كذلك حضور مراقبين من كلا البلدين للتدريبات العسكرية فى البلد الآخر، أما أخطر بنود هذا الإتفاق، فهى

تتمثل فى إقامة منتدى أمنى للحوار الإستراتيجى بين إسرائيل وتركيا، يتم من خلاله تبادل المعلومات الأمنية والمخابراتية بين البلدين.

وبالطبع فإن هذا الاتفاق يشكل تهديدا خطيرا للأمن العربى فى بعده القومى، وكذلك فى أبعاده القطرية بالنسبة للدول المجاورة لإسرائيل. فبالنسبة لسوريا، وبجانب ما يتيحه هذا الإتفاق لإسرائيل من الحصول على معلومات مخابراتية وإنذار مبكر عن كل ما يجرى فى الأراضى السورية، فإنه يساعد على تشتيت الجهود العسكرية السورية فى أى حرب شاملة أو محدودة مع أى من الدولتين تركيا أو إسرائيل، حيث سينبغى على سوريا أن تتوقع فى حالة اشتباكها مع إسرائيل فى الجنوب أن تهاجمها إسرائيل أيضا من الأراضى التركية فى الشمال، وربما بقوات إسرائيلية-تركية مشتركة أيضا، والعكس صحيح فى حالة وقوع صدام عسكرى بين سوريا وتركيا بسبب المشاكل القائمة بينهما، والمحصلة النهائية أن هذا الاتفاق يشكل ضغوطا شديدة على سوريا وهى تخوض معركة المفاوضات فى عملية السلام مع إسرائيل. نفس الأمر بالنسبة للعراق، فبجانب وقوعها تحت المراقبة الإسرائيلية-التركية المستمرة، وتهديد مباشر لحدود العراق الشمالية، مما يجعلها تظل فى نطاق الاحتواء الأمريكى بقدرات إسرائيلية وتركية، وإمكانية توجيه ضربة جوية لأى قدرات عسكرية فوق تقليدية قد يملكها العراق فى المستقبل، ناهيك عن التهديد التركى المستمر للعراق بحبس مياه نهر الفرات أو تخفيض حصة العراق وسوريا منها، فى وقت تبيع فيه تركيا مياهها لإسرائيل.
إلا أن هذا الإتفاق الدفاعى بين تركيا وإسرائيل يواجه مشاكل عديدة بعد أن تولى حزب الرفاة التركى الحكم فى أنقرة. وما أسفر عنه هذا التطور من سلبيات على صعيد العلاقات الإسرائيلية-التركية، تمثلت فى رفض حزب الرفاة الإسلامى من الأساس مبدأ التعاون مع إسرائيل، وإعلان رئيس وزراء تركيا - الذى هو رئيس حزب الرفاة بحكم تمتعه بالأغلبية الشعبية فى تركيا - عن رفضه لهذا الإتفاق ولأى تعاون سياسى أو إستراتيجى مع إسرائيل باعتبارها عدوا للإسلام. بل لقد ذهب أبعد من ذلك بإعلان حرصه على تحسين علاقات تركيا مع الدول العربية والإسلامية، وقد قام فعلا بزيارة عدد من الدول العربية وإيران، وأبدى إستعداده لزيارة سوريا، وحدث بالفعل تحسن فى العلاقات التركية-السورية، وكان لذلك ترحيبا واسعا فى دمشق، واستعدادا من جانب حكومتى البلدين لحل المشاكل القائمة بينهما، واقامة علاقات جديدة تقوم على حسن الجوار والمصالح المتبادلة. ورغم ضغوط

المؤسسة العسكرية التركية التى أدت إلى خروج حزب الرفاة من الحكم، فإنه من المتوقع أن يعود مرة أخرى إلى الحكم بعد إنتخابا حرة، بالنظر لتزايد شعبيته بسبب توجهاته الإسلامية.

وأكثر ما يقلق إسرائيل عدم نجاح المحددات والثوابت الداخلية فى تركيا فى الإبقاء على العلاقات التركية-الإسرائيلية كما كانت حسنة خلال النصف قرن الماضى. وأبرز هذه الثوابت إصرار المؤسسة العسكرية التركية والأحزاب الأخرى على المحافظة على الطابع العلمانى للحكم فى تركيا. ففى ضوء زيادة انتشار التيار الإسلامى بين جماهير الشعب التركى، والمناداة بعودة تركيا إلى أصلها الإسلامى القديم، وفض يدها من التحالف الغربى وعلاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة، وقطع علاقاتها مع إسرائيل، فى مقابل تحسين علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية. والاحتمالات العالية لعودة حزب الرفاة للحكم متمتعا بأغلبية لا تجعله فى حاجة إلى الائتلاف مع أحزاب علمانية أخرى، وهو ما سيقيد أيدى جنرالات المؤسسة العسكرية ويمنعهم من القيام بانقلاب عسكرى على غير رغبة الشعب خوفا من نشوب حرب أهلية .. كل هذه الإعتبارات تجعل إسرائيل متخوفة من حدوث إنقلاب حقيقى فى طبيعة العلاقات بينها وبين تركيا.

لذلك تسعى إسرائيل إلى استثمار تقارب نخبتها السياسية والعسكرية مع مثيلاتها فى تركيا لمنع سيطرة حزب الرفاة على الحكم فى تركيا، وفى حالة فشلها فى تحقيق ذلك يمكن لإسرائيل أن تتخذ من السياسات ما يؤثر بالسلب على آداء حكومة هذا الحزب فى حالة قيامها. يدخل فى هذا الإطار إثارة المؤسسة العسكرية التركية ضده، واستخدام المؤسسات الاقتصادية التى يسيطر عليها يهود الدونمة فى إحداث أزمة اقتصادية تمس مصالح الشعب التركى ذاته، وبما يدفعه للثورة على حكومة يشكلها حزب الرفاة، ويعطى المبرر للمؤسسة العسكرية التركية للقيام بانقلاب عسكرى تستولى بمقتضاه على الحكم بعد أن تعطل الحياه الديموقراطية فى البلاد. هذا بالاضافة لإمكانية قيام إسرائيل ذاتها بدعم العمليات العسكرية التى تقوم بها ميلشيات حزب العمال الكردستانى الإنفصالى ضد السلطات التركية فى الجنوب، ولقد سبق لإسرائيل فى السبعينات أن قامت بدعم الأكراد عسكريا فى زمن حكم الشاه لإيران ضد العراق.

الفصل الثامن

سيناريو الحرب المقبلة

من إستقراء مسارات الحروب التى خاضتها إسرائيل ضد الدول العربية عبر نصف قرن من الزمان، ومعظمها حروب إختيارية شنتها إسرائيل بمبادرة منها - باستثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ - يمكن تبين سمات وملامح شبه ثابتة لمراحلها، سواء على الصعيد السياسى أو الصعيد العسكرى. ابرزها أن كل من هذه الحروب كانت تسعى لتحقيق جزء من الغايات والأهداف القومية لإسرائيل فى إطار مراحل المنظومة الإستراتيجية بعيدة المدى التى وضعت فى عام ١٨٩٧ فى المؤتمر الصهيونى الأول فى بال، وبدأ تنفيذها على الفور، واليوم مضى عليها ١٠٠عام بالضبط، ولا زالت مستمرة من أجل الوصول إلى الهدف والغاية القومية العليا، وهى إقامة إسرائيل الكبرى النقية كقوة اقليمية عظمى مهيمنة فى منطقة الشرق الأوسط. كذلك من سماتها الرئيسية أن إسرائيل كانت تسعى في كل حرب لاستغلال الظروف المتاحة لها فى البيئات المحلية والاقليمية والدولية، وتوظيفها لصالحها. هذا بالاضافة إلى تشكيل الموقف السياسى والعسكرى، وخلق الذرائع والمبررات التى تمنحها فرصة تصعيد الموقف وفق مخطط مسبق يتم من خلاله استدراج الدول العربية لخوض حرب غير مستعدين لها.

المراحل الرئيسية للإعداد للحرب:

من دراسة أسلوب إسرائيل فى التحضير للحروب التى شنتها بمبادأة منها، والاعداد لها سياسيا وعسكريا، **يتبين أنها تحوى خمس مراحل رئيسية كالآتى:**

أ- **مرحلة التخطيط السياسى والعسكرى:** ويتم فيها عمل توصيف جيد للموقف بأبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية، وعلى المستويات المحلية والاقليمية والدولية، وعناصر القوة والضعف فيه بالنسبة لإسرائيل. وما هى الأهداف والمهام الإستراتيجية المطلوب من القوات المسلحة الإسرائيلية تنفيذها، على طريق تحقيق الغايات والأهداف السياسية المطلوبة فى هذه المرحلة الزمنية. وما هى الأهداف الإستراتيجية القصوى المطلوب السعى لتحقيقها، والأهداف الإستراتيجية الدنيا التى لا يمكن التنازل عنها، والمخطط السياسى لخلق ذرائع الحرب

ومبرراتـها، وتوفـير الدعـم والمسـاندة السياسـية والاقتصاديـة للقـرار الإسـرائيلى بـالحرب فـى البيئتين المحليـة والدوليـة، ثـم وضـع المخطـط الإستراتيجى لاستخدام القوات المسلحة الإسرائيلية لتحقيق مهامـها، مـع وضـع الخطـط التكامليـة لـها خاصـة فـى مجـال الخـداع السياسـى والإستراتيجى.

ب- **مرحلة تصعيد الموقف سياسيا وإعلاميا:** وذلك بفعل وإحداث الموقف الذى يخلق ذريعة الحرب ويبررها دوليا، ثم إستغلال ما يترتب على ذلـك فـى شـن حمـلات سياسية وإعلامية مكثفـة معاديـة للدول العربيـة، تثـير التعـاطف مـع إسـرائيل. (وقد تكون الذريعة فـى شكل عمليـة إرهابيـة مدبرة، أو إعتداء عبر الحدود، أو اغتيال لأحد الدبلوماسـيين الإسـرائيليين كما حدث فـى لنـدن عـام ١٩٨٢ وكـان مـبررا لشـن العدوان علـى لبنـان آنذاك).

ج- **مرحلة التصعيد العسكرى:** وذلك بقيام القوات الإسرائيلية بشن عمليـات محدودة إما فى المنـاطق المحتلـة، أو عـبر الحـدود مـع جيرانـها العـرب، وذلك بهدف إسـتفزاز الـدول العربيـة وإثـارة الـرأى العـام العربـى، ودفـع المسئولين فـى الحكومـات العربية إلـى التـورط فـى تصريحـات عدائيـة لإسرائيل، وتعبئة الجيوش العربية ورفـع درجـة إسـتعدادها، وبمـا تعتـبره إسـرائيل إعـلان عـن نوايـا هجوميـة مـن جـانب الـدول العربيـة ضدهـا، يستوجب الأمر إتخاذ التدابير الوقائيـة مـن جـانب إسـرائيل حيالـها حفظـا علـى أمنها.

د- **مرحلـة الإتـهام بانتـهاك الخطـوط الحمـراء:** فـى ضـوء تحسـب كـل مـن الطرف الإسرائيلى والأطراف العربية لخطـوات الطـرف الآخـر، وخوفـا من السبق فى الحصول على مزايا إسـتراتيجية فـى حالـة الحصـول علـى المبادرة، فقد يحدث فى هذه المرحلة إنتهاكا للخطوط الحمراء والترتيبـات الأمنية التى سبق الإتفاق عليها، خصوصا فيمـا يتعلـق بأحجـام ونوعيـات القوات وانتشارها فى مناطق معينة. وقد لا يحدث هذا الإنتهاك من جانب الدول العربية فى أغلب الأحوال، إلا أن إسـرائيل سـتحرص علـى إدعـاء ذلك وتضخيمه إعلاميا لتبرر هجومها المقبل.

هـ- **التعبئة والإنتشار الجزئى:** قبـل الموعـد المقـرر فـى الخطـة العسـكرية لبدء أعمال القتال، ستقوم إسرائيل بنشر أجزاء مـن قواتـها علـى حدودهـا مع جيرانها، سواء الذين ستشن حربا ضدهم أم لا، وذلـك تأمينـا وتحسـبا لجميع الإحتمالات على الساحة العربية. فـى ذات الوقت الذى تجـرى فيـه التعبئة بشكل جزئى متتابع بقرار مـن مجلس الـوزراء، وذلـك فـى حـدود

١٠-١٥ يوما قبل الحرب، وتكون وزارة الحرب قد تم تشكيلها لتتحمل مسئولية إدارة الحرب القادمة، وبحيث يكون قد تمت التعبئة الشاملة قبل الحرب بـ ٣-٥ أيام.

و- **التهدئة من أجل الخداع:** ومن أجل خداع الدول العربية ستسعى إسرائيل إلى تهدئة الموقف سياسيا، وذلك من خلال تنشيط عمليات الوساطة السياسية التى تقوم بها الولايات المتحدة، ودول كبرى أخرى ستسعى إسرائيل إلى إقحامها فى الأزمة، لتظهر نواياها على حل الأزمة سياسيا، ومن ثم يتم تدخل دولى لدعوة الدول العربية - وحدهم - إلى ضبط النفس، حتى تستطيع الجهود الدبلوماسية الدولية أن تثمر فى الحد من سخونة الأزمة المتصاعدة. فى ذات الوقت الذى تقوم فيه إسرائيل سرا باستكمال عمليات التعبئة والحشد ونشر قواتها فى المناطق الإبتدائية إستعدادا للهجوم.

ز- **شن الحرب فجأة:** وباستكمال التعبئة والحشد والانتشار على خطوط الهجوم، وبنجاح خطة الخداع فى تضليل الدول العربية، تشن إسرائيل الحرب فجأة تنفيذا لخطة الاستخدام الإستراتيجى لقواتها.

أنسب توقيتات شن الحرب:

أما أنسب التوقيتات التى نفذت فيها إسرائيل حروبها، فسوف نجدها تنحصر فى شهور الربيع والصيف والخريف. ففى حرب العدوان الثلاثى ١٩٥٦ ضد مصر، شنت إسرائيل عدوانها بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا فى الفترة من ٢٩ أكتوبر وحتى ٥ نوفمبر ١٩٥٦. أما عدوان ١٩٦٧ الذى شنته إسرائيل ضد ثلاث جبهات فقد بدء فى ٥ يونيو وانتهى فى ١١ يونيو ١٩٦٧. وقد تكرر إستخدام إسرائيل لشهر يونيو مرة أخرى فى عدوانها على لبنان فى عملية (سلام الجليل) التى بدأت فى ٤ يونيو ١٩٨٢ وإستمرت حتى ١٥ يونيو ١٩٨٢. وفى عملية الليطانى التى نفذتها إسرائيل ضد جنوب لبنان فقد كانت فى ١٥ مارس ١٩٧٨. هذا من حيث إختيار أفضل شهور السنة، حيث لا يناسب فصل الشتاء العمليات الحربية الإسرائيلية بالنظر لما تشكله الأحوال الجوية غير المناسبة من قيود على عمليات القوات الجوية بالذات، والتى تعتمد عليها إسرائيل بدرجة كبيرة.

هذا بالنسبة لأفضل شهور السنة، أما بالنسبة لأفضل ايام الأسبوع بالنسبة لإسرائيل، فإنه يمكن ملاحظة أن يوم الإثنين يعتبر من أنسب الأيام لبدء الحرب من وجهة نظرها - كما حدث فى حروب ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٨، ١٩٨٢ - وذلك للتغلب على مشاكل العقيدة اليهودية المتزمتة للمتطرفين،

الذين يصرون على الامتناع عن أى أعمال فى يوم السبت، ونظرا لأن القيادات العسكرية تحتاج إلى يوم واحد على الأقل للتأكيد على عمليات تخصيص المهام للقوات قبل شن الحرب فعليا، وهو ما يستغرق يوم الأحد، لذلك تبدأ الحرب يوم الإثنين وبالتالى يتاح للقوات الإسرائيلية خمسة أيام كاملة - قبل أن يأتى السبت التالى - يمكن أن تنفذ خلالها مهام قتال جوهرية فى إطار المهمة الإستراتيجية المكلفة بها.

ولما كانت إسرائيل حريصة على إخفاء آخر إستعداداتها للحرب، وتحركاتها الأخيرة فى هذا الشأن والتى تقع فى اليوم السابق للهجوم، وهو يوم الأحد، فإن هذا اليوم يحقق لها هذا العامل لكون السفارات والقنصليات الأجنبية تكون فى عطلة بالإضافة ليوم السبت، وهما اليومان السابقان للهجوم، واللذان تكثر فيهما التحركات والاتصالات والدلائل التى تشير إلى قرب بدء الحرب، ومن ثم تكون البعثات الأجنبية فى إسرائيل غير قادرة على متابعة أى شئ من إستعدادات الحرب قبل يوم الإثنين الذى تبدأ فيه الحرب فعليا.

الأهداف الإستراتيجية للحرب القادمة:

فى ضوء توازنات القوى القائمة حاليا والمتوقعة بين الدول العربية وإسرائيل، والتى تميل بشدة لصالح إسرائيل، والمتغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية السائدة والمتوقعة على الساحتين الإقليمية والدولية، ومع الوضع فى الاعتبار تمسك القيادات الإسرائيلية الحاكمة حاليا - ومعظمها من المتطرفين والمتشددين اليمينيين - بأهداف المنظومة الإستراتيجية الكبرى بعيدة المدى، والتى تتلخص فى إقامة. إسرائيل الكبرى على حساب جيرانها، فإن الأهداف الإستراتيجية للحرب القادمة من وجهة النظر الإسرائيلية تجاه جيرانها سوف تصبح واضحة، وتتمحور حول: التوسع، والاستيطان، وضم الأراضى.

ولما كانت هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا بعد تدمير القوات المسلحة العربية أو أكبر جزء منها، لذلك تصبح المهمة الإستراتيجية المباشرة للقوات الإسرائيلية هى سرعة العمل على تدمير القوات المسلحة العربية كليا أو جزئيا، وبما يؤدى إلى استسلام القيادات السياسية العربية للمطالب الإسرائيلية.

ولكون هذه المهمة الإستراتيجية ليست بالأمر السهل على القوات الإسرائيلية إنجازه بالشكل الذى حدث فى حرب يونيو ١٩٦٧، بالنظر لاعتبارات سياسية وإستراتيجية عديدة ستحد من قدرة إسرائيل على ذلك، أخطرها قدرة وفعالية القوات المسلحة العربية فى الحد من الطموحات الإسرائيلية، وعدم

تمكين إسرائيل من الحصول علـى مكاسب إستراتيجية سـهلة، رغم التفوق العسكرى الإسرائيلى الواضح. وهو مايشكل خطورة شديدة على أمن وكيان إسرائيل فى ظل الاستخدام المؤكد لأسلحة الدمار الشامل فى الحـرب القادمـة بالنسبة لجميع الأطراف. ومن ثم فإنه يصبـح مـن المـهم لإسـرائيل أن تقسـم الأهداف والمهام الإستراتيجية لقواتها المسلحة إلى مراحل يتـم فـى كـل منـها إنجاز جزء على صعيد تدمير القوات المسلحة العربية المواجهة لها.

من هنا يمكننا إستنتاج أنه فى الحرب/الحروب القادمة، مـن المحتمـل أن تقـع عمليات تعرضية شاملة، وعمليات تعرضية محـدودة. إلا أن هـذا التصنيـف فى طبيعة الحرب القادمة وأهدافـها لـن يكـون قيدا علـى القـوات الإسـرائيلية يحول دون تحول حرب مخطط لها أن تكون محدودة إلى حرب شاملة، طبقـا لطبيعة تطور أعمال القتال التى لا يمكن ضمان السيطرة على تصعيدها.

وفـى إطـار العمليـات التعرضيـة الشاملـة، يصبـح تدمير القـدرة العسـكرية السورية المتنامية أمرا أساسيا، خصوصـا فـى مجـال مـا تملكـه سـوريا مـن أسلحة دمـار شـامل ووسـائل إيصالـها، والقـوات الجويـة، ووسـائل الدفـاع الجوى، والتشكيلات المدرعة، ومراكـز القيـادة والسيطرة الإسـتراتيجية، ثـم اختراق الدفاعات السورية الحصينة شمال جبل الشيخ وتدميرها، وبمـا يحكـم السيطرة الإسرائيلية على المنطقـة جنـوب دمشق حيث مدينـة قطنـا وأنـهار الأعوج وبانياس والقنيطرة. وقد يصاحب ذلك شن عملية هجومية فى إتجـاه السويداء وجبـل الـدروز - سواء إنطلاقـا مـن الجـولان أو بـالالتفـاف مـن الأراضـى الأردنية. هذا بالإضافة لعملية هجوميـة ثالثـة فـى لبنـان تسـتهدف تدمير وإخراج القوات السورية مـن هنـاك، وتوسيع منطقـة الحـزام الأمنـى، وبما يؤمن ضم أنهار الليطانى والزهرانـى والأولـى، ويشتـت جـهود القـوات السورية بين عدة اتجاهات تعبوية. أما بالنسبة لمصـر، فـإن احتـلال سـيناء وتدمير العناصر الرئيسية فى القوات المسلحة المصـرية والوصول إلى قنـاة السويس سيكون هو الهدف الإستراتيجى لإسرائيل فى أى حرب شاملـة ضـد مصـر فى المستقبل.

أما العمليات ذات الأهداف الإستراتيجية المحدودة ضد الـدول العربية والإسلامية، **فقد تشمل الآتى:**

أ- **ضد سوريا:** تدمير قدراتها من أسلحة الدمار الشامل الكميائية والبيولوجية ووسـائل إيصالـها الصاروخيـة والجويـة، بالإضافـة لتدمـير مقـار قيـادات وقواعـد حـزب الله ومنظمـة الجـهاد الإسـلامى والمنظمـات الفلسـطينية المناهضة لعرفات وتتخذ من سوريا مقرا لها.

ب- **ضد لبنان:** تدمير قواعد حزب الله فى لبنان، ونسف القرى التى تأوى رجال المقاومة اللبنانية ومهاجمة السفارة الإيرانية فى بيروت، وذلك فى إطار العمليات الإنتقامية والردعية التى تمارسها هناك عقب كل عملية فدائية تشنها عناصر المقاومة اللبنانية.

ج- **ضد السلطة الفلسطينية:** عملية عسكرية داخل مناطق الحكم الذاتى لمطاردة عناصر المقاومة الفلسطينية (حماس والجهاد) داخل قواعدها، والبقاء فى هذه المناطق لحين القضاء نهائيا على المقاومة الفلسطينية، وربما تستهدف العملية العسكرية أيضا طرد القيادة الفلسطينية وإحلالها بقيادة أخرى بديلة موالية لإسرائيل، أو إعلان ضم الضفة الغربية إلى الأردن فيدراليا أو كونفيدراليا.

د- **ضد العراق:** توجيه ضربة جوية تستهدف تدمير البنية الأساسية لأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها فى حالة إستئناف العراق نشاطه فى هذا المجال، بعد إلغاء العقوبات الدولية المفروضة عليه، وتوقف أعمال فرق التفتيش الدولية.

هـ- **ضد ليبيا:** توجيه ضربة جوية تستهدف مصانع انتاج غازات الحرب الكيماوية والبيولوجية عند التأكد من أماكن تواجدها. وقد تمتد إلى مصافى النفط والقواعد البحرية والجوية والدفاع الجوى.

و- **ضد إيران:** ضربة جوية تستهدف تدمير المفاعلات النووية الإيرانية ومواقع تصنيع الصواريخ أرض/أرض، ومراكز تجمع الحرس الثورى، وقد تكون مشتركة مع ضربة أمريكية جوية وصاروخية إنتقامية، ردا على العمليات الإرهابية التى تمارسها إيران ضد الأهداف الأمريكية فى منطقة الخليج.

المسار المتوقع لسير العمليات الحربية:

أولا: مرحلة الانذار والضربة الجوية-الصاروخية المشتركة

عند بروز حالة من التوتر بين إسرائيل وإحدى الدول العربية، تشعر معها القيادة الإسرائيلية باحتمال تصاعد التوتر إلى حدوث مواجهة عسكرية، وأن الأمر يتطلب منها توجيه ضربة مسبقة، أو تقرر إسرائيل من جانبها أن الظروف تسمح لها وتغرى بشن عملية عسكرية - شاملة أو محدودة - تحقق بها بعضا من أهدافها، وذلك تحت دعاوى الحرب الوقائية. فسوف تستنفر إسرائيل كل وسائل إستطلاعها وإنذارها الفضائى والجوى لمتابعة الأوضاع والأنشطة السياسية والعسكرية على الجانب الآخر من حدودها. وفى هذا

الإطـار مـن المتوقـع أن تطلـق أحـد أقمارهـا التجسسـية مـن طـراز (أوفيـك) لتسليطه على منطقة التوتر، بالاضافـة لمـا تحصـل عليـه مـن معلومـات مـن أقمار التجسس الأمريكية ومن مركز الإنذار الأمريكـى فـى كولـورادو الـذى يستقبل معلوماته من أقمار الإنذار المبكر الأمريكية. وبناء علـى المعلومـات المتوفرة من مصادر الاستطلاع والمخابرات الإسرائيلية والأمريكية بأنواعها المختلفة، والتى ستركز جهودها لكشف حقيقة النوايا العربية، ستتخذ الحكومة الإسـرائيلية قرارهـا بتعبئـة الاحتيـاط، كذلـك القـرار بتوجيـه ضربـة مسبقة/وقائية، وذلك باستخدام القوات التى علـى درجـة عاليـة مـن الاسـتعداد القتـالى، وطبقـا لظـروف الموقـف قـد لا تنتظـر إسـرائيل إسـتكمال تعبئـة الاحتياط، بل تشن ضربتها المسبقة بما هو متاح لها من قوات عاملة.

وستتركز المهام الرئيسية لجميع عناصر ووسائل الاستطلاع والمخابرات من اجل كشف أى تغيير فى أوضاع القوات العربية، أو خرق للترتيبات الأمنية، مـع إعطـاء إهتمـام خـاص لمتابعـة أيـة تحركـات لوحـدات الصـواريـخ ارض/أرض من مناطقها الخلفية إلى مواقـع إطلاقـها، لكونـها ستشكل أبـرز أهداف الضربة الجوية القادمة، قبل أن تحتل هذه المواقع وتتمكن من إطـلاق صواريخها. هذا بالاضافـة لاكتشـاف أى تحركـات لقـوات عربيـة مـن دول العمق العربى إلى خطوط المواجهة. أما طائرات الإنذار المبكر الإسـرائيلية E2C فستركز جـهودها مـن أجـل متابعـة أنشطـة القـوات الجويـة العربيـة، ووسائل الدفاع الجوى الأرضية، وتوجيه الطائرات الإسرائيلية نحو أهدافها.

وبناء على المعلومـات السـابقة المتوافـرة لـدى إسـرائيل عـن أمـاكن منشـآت أسلحة الدمار الشـامل العربيـة، وأبرزهـا مصـانع إنتاجـها، ومراكـز أبحاثـها وتطويرها، ومستودعات تخزينها، وأماكن الوحدات العسكرية التـى تضمـها، ومواقع إطلاقها، وما تؤكده وسائل الاسـتطلاع الفضائيـة والجويـة وعنـاصر المخابرات فى الداخل من معلومـات نتيجـة المتابعـة المسـتمرة، وتحـت سـتر عمليات حرب إلكترونية مكثفة جوية وارضية تشمل عمليات إعاقـة راداريـة ولاسلكية ضد محطات رادارات انذار الدفاع الجوى، ورادارات إدارة نـيران مواقـع الصـواريـخ ارض/جـو، ومراكـز القيـادة والسـيطرة الإسـتراتيجية والتعبوية، ومحطات توجيه المقاتلات العربية، تستهدف شل وتعميـة وإربـاك كل هذه الوسائل. يتم توجيه هجمـات جويـة وصاروخيـة ضـد كـل الأهـداف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل العربية كأسبقية أولى وذلك لإحداث أكبر قـدر من التدمير فيها. أما فى حالة نجاح إطلاق بعض الصواريخ العربيـة، فسيتم التعامل معها فور الإنذار باطلاقـها، وذلـك بواسـطة الوسـائل الإيجابيـة مثـل الصواريخ المضادة للصواريـخ (باتريوت / حيتـس / هـوك)، كذلـك المدافـع

الكهرومغناطيسية، وأسلحة الطاقة الإشعاعية على النحو الذى سبق إيضاحه فى فصل سابق، بهدف تدميرها فى الجو قبل أن تصل إلى أهدافها داخل إسرائيل.
وستعطى الأولوية الثانية فى عمليات القصف الجوى لضرب أرتال القوات العربية القادمة من دول المساندة فى العمق لمنعها من الوصول إلى خط الجبهة. وقد تلجأ إسرائيل فى هذه المرحلة إلى توجيه ضربات ردعية وانتقامية ضد الدول العربية فى العمق لمنعها من التدخل فى الحرب، وغالبا ما ستقع هذه المهمة على عاتق الصواريخ الإسرائيلية (أريحا)، وقد تستخدم بعض الذخائر الكيماوية لتلويث مناطق على طرق تحرك قوات الدعم العربى لمنعها من الوصول إلى جبهة القتال.

وللتعامل مع أهداف الدفاع الجوى الأرضية، والقواعد والمطارات الجوية، فمن المتوقع أن تتبع القوات الجوية الإسرائيلية **الأسلوب الآتى:**

أ- بناء على المعلومات التى تحددها وسائل الاستطلاع الفضائية والجوية والحرب الإلكترونية، وطائرات الانذار المبكر، والطائرات الروبوتية (بدون طيار) - مثل (ماستيف) و (سكاوت) - عن محطات الرادار العربية ومواقع الصواريخ أرض/جو، ونجاح وسائل الحرب الإلكترونية فى الإعاقة عليها وتعميتها، تقوم المقاتلات الإسرائيلية بتوجيه صواريخها جو/أرض عن بعد من طرازات (بوب آى) و (هارم) .. وغيرها من الصواريخ الموجهة ليزريا وحراريا وتلفزيونيا ضد وسائل الدفاع العربية بهدف تدميرها، وإحداث ثغرة فى نظام الدفاع الجوى العربى يمكن لباقى المقاتلات الإسرائيلية الانطلاق منها إلى الأهداف العربية الأخرى فى العمق.

ب- ومن أجل توفير الجهد على المقاتلات الإسرائيلية، فمن المتوقع أن تخصص بعض أهداف الدفاع الجوى العربية القريبة إلى راجمات الصواريخ الإسرائيلية بعيدة المدى من طرازات (مار-٢٩٠)، (مار-١٦٠) لقصفها كأهداف مدفعية يتم إدارة النيران عليها بواسطة طائرات الاستطلاع وادارة النيران الروبوتية. كذلك من المتوقع إشراك بعض الطائرات بدون طيار للعمل كأسلحة (خمد) بعد تزويدها بمواد متفجرة بدلا من كاميرات الإستطلاع، ثم توجيهها لتدمير بعض أهداف الدفاع الجوى العربية.

ج- وبالتوازى مع مهمة تدمير وسائل الدفاع الجوى العربية، ستكون هناك مهمة رئيسية أخرى على المقاتلات الإسرائيلية الإضطلاع بها من بداية

الحرب، وهى فرض السيادة الجوية علـى مسرح العمليات - وليس فقط السيطرة الجوية. وذلك بتدمير القواعد الجوية والمطارات ومـا عليـها مـن طائرات. ومن أجل ذلك ستستخدم القنابل والصواريـخ المضـادة لحظـائر الطائرات المحصنة، والقنابل المخصصة لتدمـير ممـرات الاقـلاع، كذلـك من المتوقع فـى هذه المهمـة استخدام القنـابل الارتجاجيـة بـهدف إحداث تدمير شديد وإبادة شاملة لجميع الطـائرات والمعدات والمنشآت والأفراد المتواجدين فى القواعد والمطارات الجوية العربيـة، كذلك مراكـز القيـادة والسـيطرة الجويـة ومخـازن الذخـيرة والوقـود والتحصينـات الأخـرى، ودونمـا الحاجـة لـهجوم فعلـى مـن المقـاتلات الإسـرائيلية ضـد الأهـداف المتواجدة فيها.

د- ومن المتوقع أن تلجأ المقـاتلات الإسـرائيلية إلـى أسـلوب آخـر مـن أجـل تدمـير المقـاتلات العربيـة، حيـث ثبـت نجـاح هـذا الأسـلوب فـى الحـرب اللبنانية عام ١٩٨٢ فى تدمير حوالى ٨٠ مقاتلة سورية فى الجو فـى أقـل من ساعتين فور إقلاعهم من مطاراتهم السورية. ويعرف هذا الأسلوب بـ (ضربة جوية فى الجـو). ويعتمـد هـذا الأسـلوب علـى إغـراء المقـاتلات العربيـة علـى الإقـلاع مـن حظائرهـا المحصنـة للدخـول فـى معـارك إعتراضية فى الجو، وبمجرد رصدهـا بواسطة طـائرات الإنـذار المبكـر E2C الإسرائيلية، وتبليغ معلوماتها إلى المقـاتلات الإسـرائيلية وتوجيهها نحوها، تقوم هـذه المقـاتلات بتوجيـه صواريخـها جو/جـو مـن طـرازات سبارو، وبايثون ضد المقاتلات العربية على مسافات بعيدة، ودونما حاجة لإجراء اشتباكات جوية قريبة Dog fighting . وتفضل القـوات الجويـة الإسرائيلية هذا الأسلوب لتدمير المقاتلات العربيـة لأنـه يؤمـن لـها تدمـير المقاتلات والطيارين معا بشكل مؤكد، بدلا من قصف المطارات حيث من المحتمل أن تظل الطائرات والطيـارين فـى حالـة سـليمة داخـل حظـائرهم المحصنة رغم قصف المطارات.

هـ- ومن المؤكد أنه ببداية العمليات الجويـة، سيتم تخصيـص مجـهود جـوى إسـرائيلى مـن أجـل تدمـير طـائرات الإنـذار المبكـر العربيـة طـرازات (أواكس) و (E2C) و (إليوشـن)، وذلـك حتـى تحـرم القـوات الجويـة العربيـة مـن عيونـها التـى تسـتخدمها فـى اسـتطلاع الأهـداف الجويـة الإسـرائيلية والانذار بـها، كذلـك فـى أعمـال القيـادة والسـيطرة وادارة المعارك الجوية والدفاع الجوى.

و- وفـى إطـار توزيـع المـهام بين القـوات الجويـة الإسـرائيلية، والوحـدات الصاروخية (أريحا)، فمـن المتوقـع أن تخصـص الأهـداف ذات المسـاحة

الكبيرة - مثل المطارات ومنشآت أسلحة الدمار الشامل - للصواريخ الإسرائيلية أرض/أرض أريحا ٢،٣ والتى ستوجه ضرباتها الصاروخية قبل الضربة الجوية الإسرائيلية بدقائق محدودة.

ثانيا: الهجوم البرى

ينبغى الوضع فى الإعتبار مبدأ هام عند تصور سيناريو المواجهة العسكرية المقبلة مع إسرائيل، وهو أن القيادة العسكرية الإسرائيلية لن تقدم على عمل **عسكرى حقيقى إلا إذا أقرنته بعمل آخر مخادع فى إطار خطة الخداع الإستراتيجى** بهدف تضليل القيادات العسكرية العربية، ودفعها لبناء خططها لاستخدام قواتها على المستويين الإستراتيجى والتعبوى على أساس معلومات خاطئة تخدم الأهداف الإسرائيلية، وتسهل عمل القوات الإسرائيلية فى تحقيق أهدافها بسرعة وبأقل قدر من الخسائر، وذلك بوضع القوات العربية دائما فى المكان والاتجاه والتوقيت الخطأ، بل واستخدامها أيضا بالاسلوب الذى تريد إسرائيل فرضه لمصلحتها. لذلك فإن عمليات الخداع الإسرائيلية المتوقعة فى الحرب القادمة ستستهدف ليس فقط تضليل القيادات والقوات العربية عن حجم القوات الإسرائيلية ونوعياتها وأماكن تواجدها وتوقيتات هجومها، ولكن فى الأساس التضليل عن نوايا إسرائيل فى إستخدام قواتها من حيث اتجاهات الهجوم الرئيسية وأساليب الهجوم، وبأى حجم من القوات سيتم ذلك، وفى أى مكان من مواجهة وأجناب وعمق جبهة القتال؟ لذلك فإنه ليس من المستبعد أن تبدأ إسرائيل عملياتها البرية بتحركات عسكرية مخادعة فى اتجاهات استراتيجية وتعبوية بعيدة عن اتجاهات هجومها الرئيسى، وذلك بهدف جذب القوات البرية فى الاتجاهات الخطأ. وفى هذا الإطار من المتوقع أن تجرى القوات الإسرائيلية عمليات إبرار جوى وبحرى هيكلية على نطاق واسع، واستخدام معدات هيكلية فىتحركات برية طويلة يمكن رصدها راداريا وجويا، وإنشاء محطات لاسلكية تبث إشارات مخادعة لتمثل مراكز قيادة وسيطرة، وإجراء الهجوم البرى عبر حدود دول عربية أخرى (مثل الهجوم على سوريا عبر الأردن) وهو ما ليس متوقعا لدى المخطط السورى. هذا بالاضافة لاستخدام وحدات إسرائيلية تتشكل من يهود عرب يتكلمون العربية، ويرتدون الملابس العسكرية العربية، ويستخدمون المعدات والأسلحة العربية، وذلك بهدف التدخل فى أعمال قتال القوات العربية وبما يفسدها (يوجد فى إسرائيل وحدة مخصصة لهذا الغرض يطلق عليها "ماتكال" مسلحة بدبابات ومركبات روسية).

وفى ضوء تجربة حرب تحرير الكويت، ومن أجل إحداث أكبر خسائر مادية وبشرية فى القوات العربية المدافعة فى اتجاهات الهجوم الرئيسى لإسرائيل، من المتوقع أن تنفذ إسرائيل تمهيد نيرانى مكثف للهجوم. وذلك باستخدام معظم امكاناتها من المدفعية وراجمات الصواريخ والقنابل الارتجاجية والعنقودية من الطائرات، والتى ستوجه نيرانها فى الأساس ضد القوات العربية فى الشريحة من الأرض التى يمكن أن تعرقل هجوم الفرق المدرعة الإسرائيلية، والمتمثلة بشكل رئيسى فى المواقع الدفاعية العربية المتواجد بها ستائر متصلة وبعمق من الصواريخ المضادة للدبابات، واحتياطيات مضادة للدبابات متمركزة فى العمق، ومرابض نيران المدفعية وراجمات الصواريخ، ومراكز القيادة والسيطرة، وحقول المواقع الهندسية المتواجدة فى قطاعات إختراق القوات الإسرائيلية المهاجمة. وقد يساهم التمهيد النيرانى للهجوم فى خطة الخداع وذلك بتنفيذ تمهيد نيرانى بالمدفعية فى مناطق بعيدة عن اتجاهات الهجوم الرئيسية للمدرعات الإسرائيلية.

ومن المتوقع أن تستخدم المدفعية الإسرائيلية فى هذه المرحلة اسلوب (الغمر بالنيران) بعد تحديد الأهداف وتعليمها بواسطة أشعة الليزر التى تطلقها طائرات روبوتية صغيرة تحلق فوق المواقع الدفاعية العربية ومناطق تمركز الاحتياطيات المدرعة والميكانيكية وسائر الأهداف المتواجدة فى عمق الدفاعات العربية، والتى تنقل المعلومات بواسطة كاميرات مثبتة فى هذه الطائرات الروبوتية إلى مراكز سيطرة إسرائيلية فى الخلف أولا بأول، فتوجه نيران المدفعية الإسرائيلية ضدها بدقة وبشكل فورى ومن مدى خارج إمكانات المدفعية العربية ومن أجل زيادة تأثير نيران المدفعية الإسرائيلية، من المتوقع أن تستخدم المدفعية الإسرائيلية ذخائر موجهة، ودانات حاملة لذخائر فرعية موجهة مضادة للدبابات والغام تنثر فى مواجهة القوات العربية وعلى طرق تحركها، وبما يضاعف من حجم الخسائر فى الأهداف العربية.

وستسعى القوات البرية الإسرائيلية فى هجومها منذ البداية إلى تجنب الدفاعات العربية الحصينة لتقليل خسائرها، وذلك بمحاولة الالتفاف حولها، واتباع طرق اقتراب فى الهجوم غير متوقعة، ثم عزلها بعد حصارها حتى يسهل تدميرها وسقوطها بعد ذلك، كذلك تثبيت الدفاعات العربية بالهجمات والنيران الخداعية بجزء من القوات المهاجمة، ثم شن الهجمات الرئيسية بقوة أكثر من فرقة مدرعة على أجناب ومؤخرة الدفاعات العربية لاحتوائها، مع السعى الدائم لتدمير الأهداف الثمينة فى عمق الدفاعات مثل مراكز القيادة والسيطرة وكتائب المدفعية والدفاع الجوى وأماكن الاحتياطيات ومستودعات

الذخيرة .. الخ، والتى بتدميرها تهتز الدفاعات بعد فقد السيطرة على القوات المتواجدة فيها نتيجة اسكات مراكز القيادة والسيطرة، وحرمانها من نيران المدفعية المساعدة فيسهل إستسلامها ثم سقوطها.

ويوجد أسلوبين متوقعين للهجوم البرى الإسرائيلى، وفى كلاهما ستسعى القوات المهاجمة إلى تجنب الدفاعات العربية قدر الإمكان. ويتمثل الأسلوب الأول فى اختيار قطاع ضعيف فى أحد الأجناب وتركيز الإختراق فيه، أو بإحداث اختراق فى شريحة ضعيفة من الدفاعات تحت ستار نيران كثيفة من المدفعية وطائرات المعاونة، ثم الإنطلاق منها فى شكل مروحة إلى أجناب ومؤخرة الدفاعات، مع الاندفاع بسرعة نحو عمق الدفاعات للهجوم ضد الاحتياطيات المدرعة العربية فى مواقعها، وقبل أن تتحرك منها لشن هجمات مضادة ضد القوات الإسرائيلية التى نجحت فى اختراق الدفاعات.

أما الأسلوب الثانى، وتلجأ إليه القوات الإسرائيلية فى حالة إستحالة تنفيذ الأسلوب الأول بسبب مناعة الدفاعات العربية، وصعوبة تجنبها أو اختراقها بسهولة. ويطلق على هذا الأسلوب (قضم الأرض) وذلك بواسطة الجرافات والدبابات، حيث تدفع الجرافات والبلدوزرات ليلا إلى مسافة ٢٠-٥٠م من الدفاعات العربية لحفر سواتر تنتقل إليها الدبابات قبل الفجر، ثم تقوم مع المدفعية باطلاق نيران كثيفة طوال اليوم بهدف إجبار القوات العربية فى مواجهتها على الإنسحاب لمسافة ٣-٥كم للخلف حتى تحمى نفسها من نيران الدبابات والمدافع الإسرائيلية الكثيفة، وهو ما تستغله الدبابات الإسرائيلية فى فتح ثغرة فى أنظمة الموانع والقفز إلى هذه المسافة داخل المواقع العربية، وتتكرر نفس العملية حتى يتم تحقيق اختراق ذو مغزى داخل المواقع الدفاعية العربية يمكن الانطلاق منه إلى الأجناب والعمق، لأن البديل عن ذلك من وجهة النظر العربية أن تستمر صامدة فى مواقعها معرضة للنيران الإسرائيلية الكثيفة مما يعرضها لخسائر بشرية ومادية جسيمة. وفى كثير من الأحيان يكون تشكيل الهجوم الإسرائيلى فى صورة أرتال أو تشكيل (ما قبل المعركة) تجنبا للخسائر، وستحدد إسرائيل توقيت الهجوم مع الوضع فى الإعتبار أن تكون الشمس فى صالح قواتها المهاجمة.

ولزيادة معدلات الهجوم، وتعويض النقص فى مقاتلات المعاونة الأرضية التى ستكون مكلفة بمهام أخرى، فمن المنتظر أن تعتمد إسرائيل بشكل رئيسى على أسراب الهليوكبتر الهجومية المحملة بالصواريخ الموجهة والصواريخ الحرة، والتى ستستخدم كمنصات إطلاق صواريخ مضادة للدبابات على مدى أبعد من مدى أسلحة الدبابات، وكمدفعية طائرة بعيدة المدى قادرة على توجيه نيرانها الكثيفة ضد الأهداف الموجودة فى العمق

التكتيكى والتعبوى. وذلك فى تنسيق وتعاون مع عمليات الاقتحام الرأسى التى تقوم بها القوات الخاصة (كوماندوز وإبرار جوى) بواسطة هليوكبترات النقل تحت ستر نيران الهليوكبترات الهجومية، وذلك من أجل مهاجمة مناطق تمركز الإحتياطيات المدرعة العربية فى العمق التعبوى والإستراتيجى لشل حركتها. فى ذات الوقت الذى تشن فيه التشكيلات المدرعة الإسرائيلية المتواجدة فى الأنساق الأولى هجومها بالمواجهة أو بالالتفاف ضد الدفاعات العربية الأمامية، وذلك تطبيقا لمبادئ الحرب (جو برية) التى تستهدف ضرب جميع أنساق الخصم فى وقت واحد إعتمادا على دور رئيسى تقوم به القوات الجوية والهليوكبترات الهجومية وهليوكبتر الإقتحام الرأسى الناقلة لقوات الابرار الجوى ضد الأهداف المعادية فى العمق، وبما يساعد على خلخلة كل الدفاعات المعادية، ويسهل على القوات المهاجمة من الأمام والأجناب سرعة إنجاز مهامها والإتصال بالقوات التى تم إبرارها فى العمق، خصوصا إذا ما نجحت قوات الإبرار الجوى التى تم إنزالها فى العمق فى السيطرة على عقد المواصلات الهامة وطرق الإمداد الرئيسية، وتمكنت من عرقلة إنسحاب القوات المدافعة فى الأمام تحت ضغط القوات الإسرائيلية التى تهاجم بالمواجهة ومن الأجناب، بنفس القدر الذى تعرقل به تقدم الاحتياطيات التعبوية والاستراتيجية المتواجدة فى الخلف، وتمنعها من التحرك لشن هجمات مضادة تستهدف استعادة الأوضاع الدفاعية لما كانت عليه.

ويعتقد رؤساء الأركان الإسرائيليين الذين تولوا هذا المنصب فى العشر سنوات الأخيرة، أن اسراب الهليوكبتر الهجومية التى ينتظر أن يزداد تسلح القوات الإسرائيلية بها، وستصبح أساسا لقوة طيران الجيش فى المستقبل، ستكون قادرة على قلب الموازين فى ميدان القتال المستقبلى، وذلك بما تحمله من قوة نيران كثيفة، وما تملكه من خفة حركة عالية، وقدرة على نقل أعداد ضخمة من الجنود إلى العمق فى زمن قياسى نهارا وليلا، بجانب تزايد إمكانية القتال ليلا، وجميعها فى نظر القادة الإسرائيليين عوامل تساعد كثيرا على تحقيق المفاجأة وإحداث إختراق وإنهيار سريعين فى دفاعات الخصم، وتشتيت صفوفه، وإستعادة حركة القوات البرية الإسرائيلية التى تهاجم فى الأمام ومن الأجناب إذا ما كانت توقفت أو ضعفت وتيرة هجومها. لذلك فإن الهليوكبتر الهجومية والاقتحامية توفر للقادة على المستويين الإستراتيجى والتعبوى خيارات عملياتية عديدة فى الحرب. حيث تستطيع أن تقذف أسرابها بكتل عسكرية صغيرة وبسرعة فى أماكن متعددة من الجبهة، وضد أهداف منتقاة فى العمق، وبالشكل والقدر والأسلوب الذى يحقق المفاجأة

للعدو. هذا بجانب ما تمكنه من زيادة قوة الصدمة الحركية التى تعتمد عليها القوات المدرعة فى هجومها، وذلك باستغلال قدرة هذه الهليوكبترات على تخطى حقول الموانع الصناعية والموانع الطبيعية (مثل الموجودة فى الجولان). هذا بالاضافة لما تجهز به الهليوكبترات من أجهزة ومعدات تمكنها من استطلاع الأهداف ليلا وقتالها.

وعند الإضطرار لاختراق الدفاعات العربية بالمواجهة، وعدم إمكانية الالتفاف حولها أو تطويقها، فسيتم الاعتماد على المهندسين فى فتح ثغرات فى حقول الموانع والدفاعات تحت ستر نيران كثيفة من المدفعية والمقاتلات والصواريخ التكتيكية أرض/أرض، وذلك فى اكثر من محور فى الدفاعات. وبالنجاح فى فتح أحد المحاور أو بعضها سيتم استغلالها فى الإندفاع منها لتسهيل فتح باقى المحاور، مع تسريب قوة مدرعة خاصة بسرعة الى العمق لتتعاون مع قوات منقولة جوا بواسطة الهليوكبتر الاقتحامى فى تدمير الأهداف المعادية فى العمق.

وعند مواجهة شبكات الصواريخ العربية المضادة للدبابات، فسيتم اتباع اسلوب (العمل من خلف الهضبة) الذى تشتهر به القوات الإسرائيلية، وذلك بتكثيف النيران المباشرة وغير المباشرة شديدة الإنفجار وذات الإنفجار الجوى، من الدبابات والمدفعية والهليوكبتر الهجومى ضد المناطق المحتمل تواجد صواريخ مضادة للدبابات بها، ومن مدايات خارج مدى الصواريخ المضادة للدبابات العربية، ثم تحت ستر هذه النيران يتم إنزال المشاه من الدبابات الميركافا وناقلات الجند المدرعة، ومن الهليوكبترات أيضا اذا لزم الأمر، بهدف تفتيش الأرض وإقتناص وإقتلاع وتدمير أطقم الصواريخ المضادة للدبابات المعادية، والتى تعرقل تقدم الدبابات الإسرائيلية، وحتى يتم فتح الطريق لها نحو العمق والأجناب. وفى هذا الاطار تستخدم أيضا وسائل الكترونية إيجابية وسلبية مضادة، لجذب الصواريخ المضادة للدبابات المعادية بعيدا عن الدبابات الإسرائيلية، من هذه الوسائل أجهزة بث أشعة تحت الحمراء لتجذب الصواريخ المضادة للدبابات التى تعمل بهذه الخاصية بعيدا عن أهدافها، كذلك بالتشويش على الموجات اللاسلكية (المليمترية) التى يتم بواسطتها توجيه الصاروخ نحو هدفه، هذا بالاضافة لتجهيز الدبابات بأجهزة انذار ضد أشعة الليزر الحاملة للصواريخ المضادة للدبابات المتجهة نحوها، بحيث يمكن للدبابة أن تغير موقعها بسرعة أو تنتج ستارة دخان ذاتية حولها وبما يفسد عمل شعاع الليزر الحامل للصاروخ.

وعندما تقرر القيادة الإسرائيلية تطوير هجومها فى العمق - أو شن ضربات مضادة فى حالة الدفاع - ستراعى الاستفادة من درس حرب اكتوبر،

والمتمثل فى ضرورة عدم تجزئة أو تفتيت هذه الهجمات أو الضربات المضادة حتى لا تفقد فعالياتها، بل ستحرص على توجيه هذه الضربات بأقصى حشد وقوة ممكنة فى الاتجاهات الرئيسية حتى تحقق الحسم المطلوب، ولكى لا تمكن الخصم من صدها وتبديدها. لذلك من المتوقع أن يتم ذلك بما لا يقل عن فرقة مدرعة إن لم يكن بفيلق مكون من أكثر من فرقة مدرعة. وليس من المتوقع أن تتم عمليات التطوير فى العمق بمستوى لواءات إلا إذا كان الهدف مقصورا على الإتصال بقوات تم انزالها بالهليوكبتر فى العمق، أو العمل فى محاور ثانوية ضيقة لا تتسع سعتها لأكثر من لواء مدرع وستراعى فى قوات التطوير أن تكون مستعدة للتمسك بالخطوط التى تصل اليها، والدفاع عنها لأطول فترة ممكنة، وعدم التخلى عنها أو الانسحاب منها تحت أى ظرف، وذلك بسرعة إمدادها بعناصر الدعم القتالية واللوجستية التى تمكنها من الصمود والتمسك بمواقعها.

وإذا اضطرت القوات الإسرائيلية لمهاجمة مدن معادية، وهو ما يعد من أصعب صور القتال التى تواجهها الجيوش المهاجمة, بالنظر لقدرة القوات المدافعة عنها على التحصن بالمبانى وتكبيد المهاجمين خسائر بشرية ومادية جسيمة، فإنه فى ضوء الدروس التى أفرزتها الحرب اللبنانية عام ١٩٨٢ - حين فشلت القوات الإسرائيلية فى إقتحام بيروت للقضاء على قواعد الفلسطينيين فيها، وحتى عندما نجحت فى إقتحام أجزاء منها فإنها لم تستطع البقاء فيها تحت وطأة شدة الخسائر التى تكبدتها بفعل المقاومة اللبنانية المتحصنة داخل بيروت - فإن القوات الإسرائيلية ستسعى فى الأساس إلى تجنب اقتحام المدن ولكن حصارها، مع إتباع أساليب قتال جديدة تجبر عناصر المقاومة فيها على ترك تحصيناتهم، وذلك باستخدام الغازات الخانقة والمسيلة للدموع والقنابل الحارقة التى يمكن أن تجبر عناصر المقاومة على ترك تحصيناتهم والاستسلام للقوات الإسرائيلية المهاجمة، كذلك بإستخدام القنابل الإرتجاجية عند اللزوم وبتقسيم المدينة إلى قطاعات يختص كل لواء إسرائيلى بمهاجمة قطاع منها. ومن خلال العمل بالتتالى يتم إخلاء المدينة من سكانها، ولا يسمح بعد ذلك إلا للعناصر العاجزة عن القتال أو الموالية لإسرائيل بالعودة إليها. كذلك وفى إطار الدروس التى استوعبتها إسرائيل من حرب لبنان ١٩٨٢، ستحرص على عدم قصف المدن جوا لما يترتب على القصف العشوائى من خسائر جسيمة بين المدنيين، ويسبب الإساءة لسمعة إسرائيل عالميا.

كما ستسعى القوات الإسرائيلية لتعزيز تفوقها على القوات العربية فى مجال القتال الليلى، وذلك بتوفير معدات وأجهزة إضاءة إيجابية وسلبية لجميع

المعدات والأسلحة وعناصر القتال، وبما يسهل لهم القتال ليلا لساعات طويلة، هذا مع تجهيز وحدات خاصة للقتال ليلا فقط، بحيث تتاح لها فرصة الراحة وتنظيم نفسها نهارا، وبذلك يكون هناك تواصلا مستمرا للقتال نهارا وليلا، ويضع الخصم تحت ضغط وإرهاق مستمرين. ويتم دفع القوات المخصصة فقط للقتال الليلى وعندما يتطلب الأمر تنفيذ مهام قتالية صعبة لا تستطيع القوات أن تحققها نهارا. لذلك تهتم القيادات العسكرية الإسرائيلية بإنتقاء وحسن تدريب وإعداد القوات الخاصة التى تعمل فقط ليلا (كتيبة على مستوى كل لواء)، وبحيث تزيد من حاسة العمل الليلى عندها، وانتزاع المبادأة من العدو والمحافظة عليها.

ثالثا: العمليات البحرية:

سيستهدف الإنتشار البحرى لإسرائيل فى الحرب القادمة، تأمين سيطرة بحرية فعالة على كل البحر المتوسط - خصوصا فى شرقه - وكل البحر الأحمر حتى مداخله الجنوبية. وبما يعنى تأمين المواصلات البحرية الإسرائيلية، وقطع طرق المواصلات العربية خصوصا بين مصر وسوريا، ودول المغرب العربى فى البحر المتوسط، وبين الدول العربية المشرفة على البحر الأحمر (مصر والسعودية والسودان واليمن)، بالإضافة للسعى نحو جذب قطع البحرية العربية خارج قواعدها البحرية، وتوريطها فى معارك بحرية وجوية يتم فيها تدميرها بما تملكه إسرائيل من صواريخ سطح/سطح، وجو/سطح متفوقة (مثل هوربون، جبرائيل-٤)، وبما يضع المياه الإقليمية العربية تحت سيطرة البحرية الإسرائيلية، ويمكنها من شن هجمات بحرية وجوية ضد القواعد والموانئ البحرية العربية، وتدمير ما بها وحولها من أهداف عسكرية ومدنية ذات قيمة إستراتيجية (مثل موانئ تصدير النفط). ولن تلجأ إسرائيل لتنفيذ عمليات إبرار بحرى إلا عند الضرورة لتدمير أهداف هامة فى المناطق الساحلية، أو لمساعدة قوات برية تتقدم بحذاء الساحل، وذلك بسبب صعوبة هذه العمليات واحتمالات حدوث خسائر جسيمة بين أفرادها.

ملحق (أ)
عملية (عناقيد الغضب) ضد الجنوب اللبنانى (إبريل ١٩٩٦)
نموذج لمحصلة ١٦ يوما من الحرب المحدودة

أ- الجانب الإسرائيلى

- أطلق سلاح المدفعية الإسرائيلى ٢٠٠٠٠ قذيفة.
- نفذ سلاح الجو الإسرائيلى ١٦٠٠٠ طلعة، وقصف ٤١٠ أهداف.
- قصف سلاح الجو والسلاح البحرى الإسرائيليين ٥٠ سيارة وجسرا، كما تم تدمير أكثر من ٣٠ تقاطع طرق.
- قتل من جيش لبنان الجنوبى ٥ جنود، وجرح ٢٠ آخرين.
- أصيب من الجيش الإسرائيلى ٣ جنود.
- قتل ضابط سورى وأصيب ٦ جنود سوريين.
- أصيب ١٠ جنود تابعين للأمم المتحدة.
- قتل فى قرية (قانا) أكثر من ٢٠٠ فرد معظمهم مدنيين.
- قتل أكثر من ٥٠ من عناصر المقاومة اللبنانية وأصيب عشرات آخرين

ب- رد فعل المقاومة اللبنانية

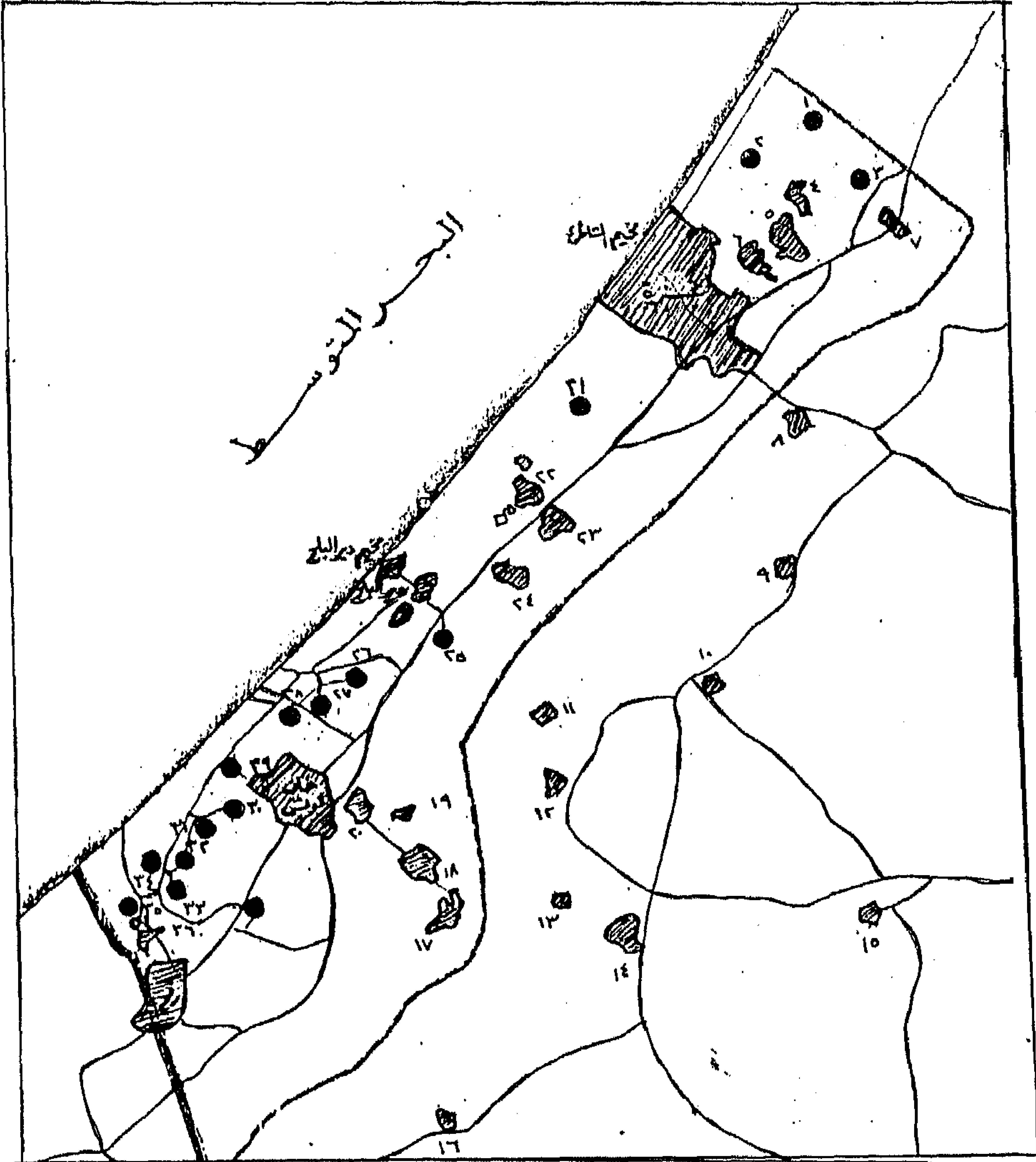
- أطلقت أكثر من ٧٠٠ صاروخ كاتيوشا سقطت على إصبع الجليل، والجليل الغربى.
- أطلقت ٨٤ صاروخ كاتيوشا على مستوطنة كريات أربع.
- أصيب ٦٣ إسرائيليا.
- قصفت ١٥٥٠ مسكنا ومؤسسة ومصنعا.

ج- تكاليف العملية

حوالى ٤٠٠ مليون شيكل من بينها أضرار من الكاتيوشا تقدر بـ ١١٥ مليون شيكل.

ملحق (ب)

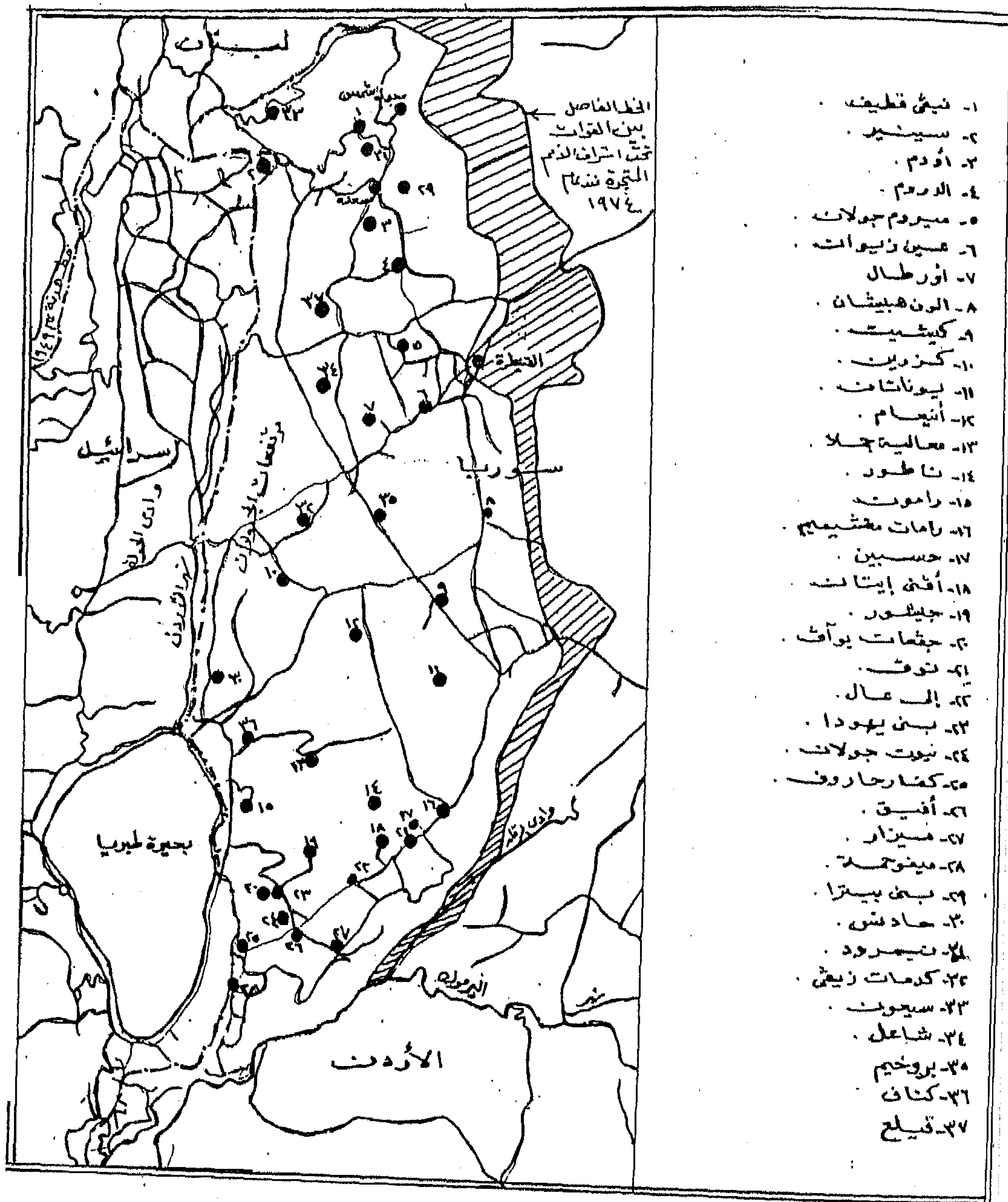
المستوطنات الإسرائيلية فى قطاع غــزة



١- ايلى سيناى	١١- كيسوفيم	٢١- نتساريم	٣١- جان أور
٢- دوجيت	١٢- عين هاشلوشا	٢٢- مخيم النصيرات	٣٢- بدولح
٣- ناحال نيسانين	١٣- نيرعوز	٢٣- مخيم البريج	٣٣- بنى عتصمونــاه (عشمون)
٤- بيت لاهيا	١٤- ماجن	٢٤- مخيم الغازى	٣٤- بات سادية
٥- مخيم نزلة جباليا	١٥- أوريم	٢٥- كفار دروم	٣٥- رفح يام
٦- مخيم جباليا	١٦- نيريتسحاق	٢٦- نيتسرحزانى	٣٦- مخيم رفح
٧- بيت حانون	١٧- خربة خزاعة	٢٧- قطيف	
٨- ناحال عوز	١٨- عيسان	٢٨- جنى طال	
٩- بنيرى	١٩-عيسان الصغير	٢٩- نفى ديكاليم	
١٠- رعيم	٢٠- بنى سهيلة	٣٠- مخيم خان يونس جديد	

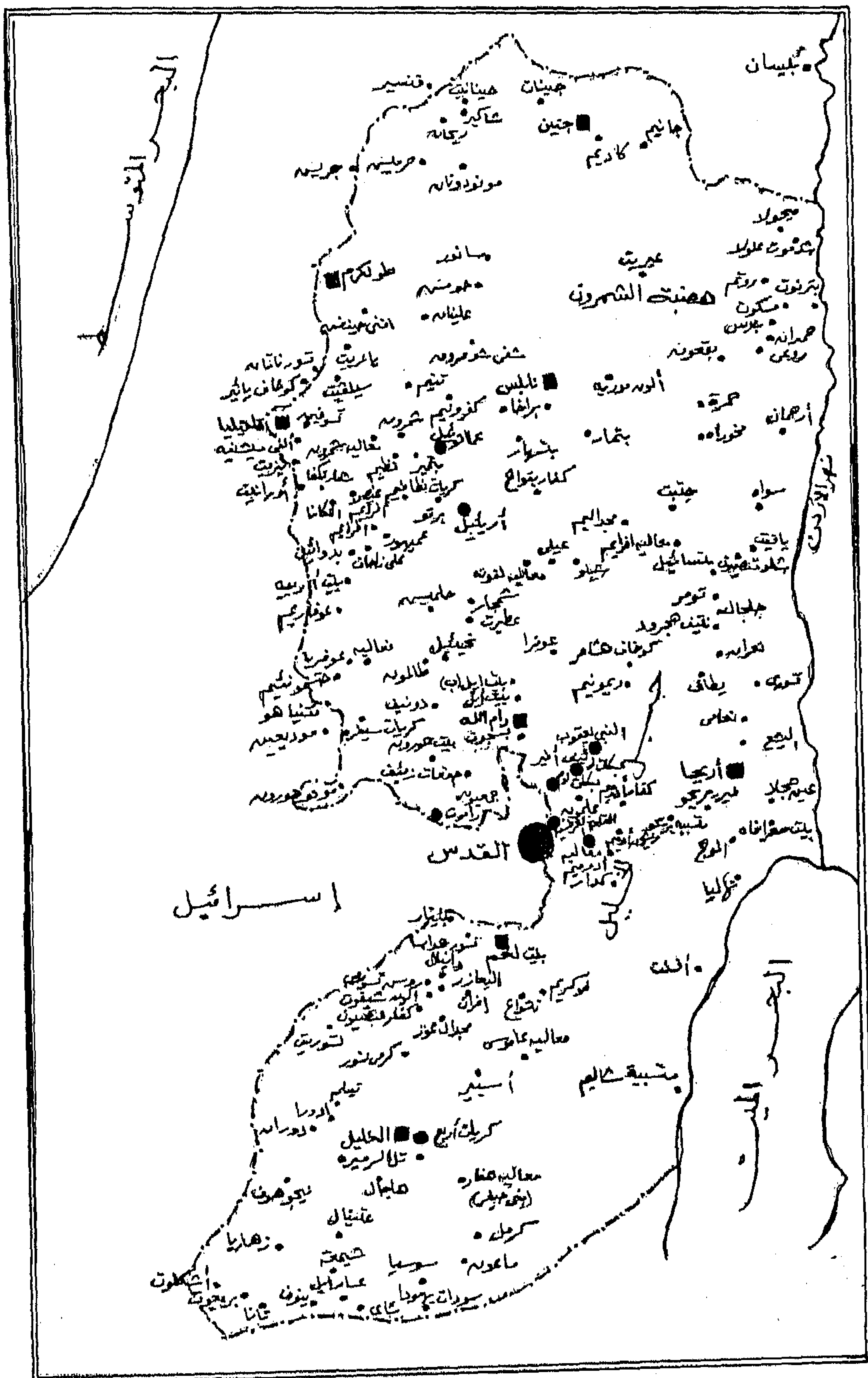
ملحق (ج)

المستوطنات الإسرائيلية فى الجولان



ملحق (د)

المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربيـــة



ملحق (هـ)

التغيرات الإقليمية التى تطالب بها إسرائيل تحت دعاوى الأمن والعمق الإستراتيجى

ملحق (و)

الإستيطان فى القدس الشرقيـة

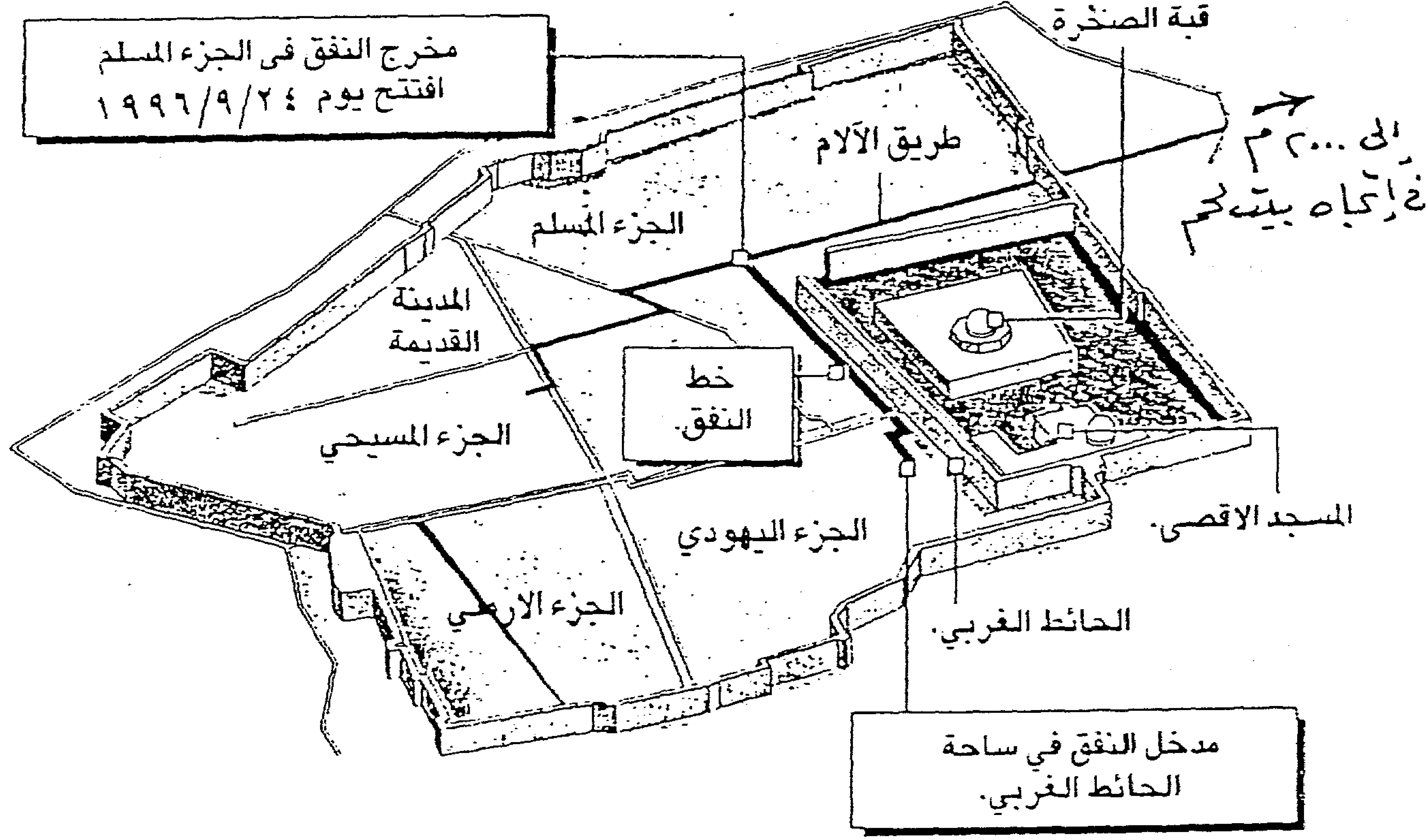
ملحق (ز)

مخطط القدس الكبرى

رام الله
البيرة
حدود
القدس الكبرى
جبعات زئيف
مخطط لاقامة ١٣٠٠
وحدة سكنية ويخططون
على المدى البعيد
الى مضاعفة المستوطنة
قلنديا
عطروت
جبعات زئيف
هار آدر
النبي يعقوب
اريحا
كفار
ادوميم
الحدود البلدية
عـــام ١٩٦٧
٢٣ كم
ميشور ادوميم
معاليه
ادوميم
معاليه ادوميم
مخطط لاقامة ٣٢٨٠
وحدة سكنية، يخططون
على المدى البعيد لمضاعفة
المدينة ثلاث مرات
بيتار
مخطط في المدينة
الدينية لاقامة
١٤٦٦ وحدة سكنية
حدود القدس
حتـــى ١٩٦٧
بيتار
غليو
حومة
بيت لحم
افرات
مخطط لاقامة
٢١٦ وحدة سكنية
افرات
كفار عتسيون
٤ كم صفر

ملحق (ح)

مخطط الأنفاق أسفل المسجد الأقصى



ملحق (ط)

خطة ناتنياهو الإستيطانية حتى عام ١٩٩٨

أولا : فى قطاع غزة

بناء ٣٤٩ وحدة سكنية موزعة على المستوطنات الأتيـة:

- نيسانين ٣٨ وحدة
- نيتساريم ١٥ وحدة
- كفار دروم ٣ وحدة
- قطيف ٤٦ وحدة
- بات سدية ٤٥ وحدة
- بدولح ٣٩ وحدة
- نفى ديكاليم ٢٣ وحدة
- بنى عشمون ٦٢ وحدة
- جويـة ٤٨ وحدة
- جانى طال (أور) ٣٠ وحدة

ثانيا : الضفة الغربيـة :

بناء ١٧٣٠٩ وحدة سكنية موزعة على المستوطنات الآتية:

مستوطنه	وحدة	مستوطنه	وحدة	مستوطنه	وحدة
لفي منيشة	٢٥٠٠	بيتار عليت	٩٠٠	كدويم	٩٧
ايتمار	٧٣	جوش شيون	٣٠٠	بلتسهار	٥٢
بركان	٢٠٠	الون شقوت	١٠٠٠	بكيير	٥٢
الكناه	١٠٠	حيلنيت	٩	ميحدوليم	١٤
شيلو	٣٠٠	حينم	٣٠	كفار يتوج	٦٩
عوفريم	٢٢٥	شكيو	٨	ارنيل	١٥٠٠
نعلاه	٤٠٠	كريم	٥٢	على رهاف	٦
كريات شيفر	١٥٠٠	مفودوتان	٢٣	فرونيل	٦
بيت ايل	٤٥٠	حومسش	٤٥	بنى حباد	١١
عوفرا	٣٠٠	امتنى حيفتس	٤٥	حجاى	٤٢
ادم	١٢٠٠	سفىشومرون	٥٢	كرمل	٢٩
كوناف يعفوف	٧٠٠	عيناف	٨	عتنسيئل	٣٨
معالية أدوميم	٢٠٠٠	الون موريه	١٤٧	متسودات يهودا	٣٦
شمعة	١٠	سوسيا	٢٠		
هارعستا	٣	برافا	٣٠		

ثالثاً: وحدات سكنية خاصة للمتدينين المتطرفين

* تم التخطيط لبناء ١٥ ألف وحدة سكنية للمتدينين المتطرفين داخل حدود الخط الأخضر حتى نهاية ١٩٩٨، إلى جانب البناء فى المدن الدينية التى أقيمت خصيصا لهم فى مناطق (بيتار) و (كرياتسفر)
* وفى القدس مخطط بناء عشرة آلاف وحدة سكنية للمتدينين منها ٦٥٠٠ وحدة بالقرب من المدخل الرئيسى للمدينة، يضمهما حيين سكنيين. الحى الأول فى هضبة (ألونا) ويضم ٢٥٠٠ شقة وسيكون إستمرارا طبيعيا لحى راموت فى شمال المدينة الذى أصبح دينيا فى أغلبه. أما الحى الثانى فمخطط له فى وادى الأرز القريب من حى نفتوح حيث سيتم بناء ٤٠٠٠ وحدة سكنية.
* أما فى المدينة الدينية (بيتار) الجارى إقامتها جنوب القدس، فمخطط بناء ٩٠٠ وحدة، ثم ٥٥٠٠ وحدة فى المستقبل. كما تجرى دراسة لإمكانية إنشاء حى سكنى فى معالية أدوميم شرقى القدس.
* مشروعات البناء للمتدينين فى السنوات ١٩٩٦-١٩٩٨ داخل حدود الخط الأخضر.

العاد (مزور)	٧٠٠٠ وحدة سكنية
بيت شمش (نطاق زنوح)	٢٣٢٠ وحدة سكنية
روش هاعين	١٠٠٠ وحدة سكنية
رخيم	٣٥٠٠ وحدة سكنية
أسترود	٧٠٠ وحدة سكنية
عسقلان	٣٠٠٠ وحدة سكنية
صفد	٢٥٠ وحدة سكنية
القدس	٣٠٠٠ وحدة سكنية
إجمالى	٢٠٧٧٠ وحدة سكنية

رابعا: الإستيطان والبناء فى القدس الشرقية

* رغم إعلان حزب العمل فى إنتخابات ١٩٩٢ عن عدم تكثيف الإستيطان فى القدس الكبرى، وذلك من أجل تسهيل المفاوضات مع الجانب الفلسطينى، فإنه لم يلتزم بذلك، حيث استمر العمل بلا توقف فى إطار القدس الكبرى التى ضمت سنة ١٩٩٢ حوالى ٧٧% من مجموع المستوطنين، وكانت الوحدات السكنية قيد الإنشاء وعددها ١٦٢٤٧ وحدة تمثل ٧١% من مجموع الوحدات فى الضفة وغزة. وعندما أعلن إتفاق

أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣، وظن الكثيرون أن حركة الإستيطان ستتراجع، إلا أن أملهم قد خاب، حيث تواصلت العملية الإستيطانية، وطرحت في يناير ١٩٩٥ خطة جديدة للإستيطان تضمنت:

أ. بناء ١٥.٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في ضواحي القدس الشرقية (في مستوطنات بسعات زئيف، نفى يعقوب، غيلو، وهارحوما، رأس العمود).

ب. بناء ١٢.٠٠٠ وحدة في المناطق المجاورة (معالي أدوميم ٦٠٠٠ وحدة، لمنعات زئيف ١٠٠٠، بيتار ٥٠٠٠).

* وعندما إنتخب رجل الليكود (أولمرت) في أوائل ١٩٩٤ عمدة للقدس، أعلن أنه سيجلب ١٠٠.٠٠٠ يهودى إضافى إلى القدس الشرقية، وسيبنى آلاف الوحدات السكنية في هارحوما (جبل أبوغنيم)، نفى يعقوب، وبسغات زئيف، وتلبيوث الشرقية. وعندما هزمت حكومة العمل في إنتخابات ١٩٩٦، كانت قد مضت قدما في تنفيذ خطة بناء أكثر من ٣٠.٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في القدس كافية لإستيعاب ١٢٠.٠٠٠ مستوطن جديد. وعندما تولى حزب الليكود السلطة حدد هدفا له يتمثل باستقدام مليون مهاجر جديد خلال عقد من الزمان (عشر سنوات)، ومنذ ذلك الحين أخذ الوضع الإستيطاني في القدس في التفاقم.

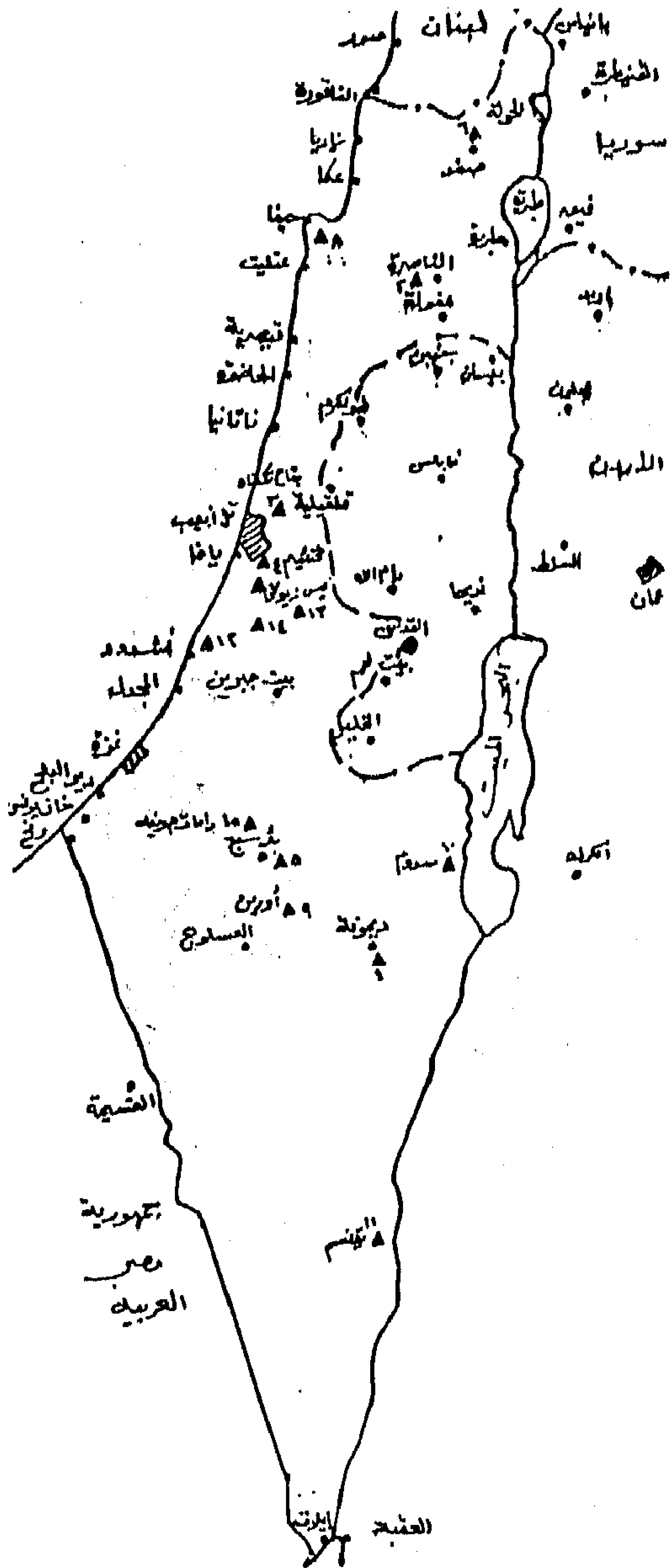
* فقد أخذ الإستيطان في القدس الشرقية أشكالا أكثر خطورة من باقي مناطق الضفة الغربية. حيث اتسعت مساحة القدس من ٦,٥كم٢ عام ١٩٦٧ إلى ٧٠,٥كم٢ ثم أصبحت حاليا ١٢٣كم٢ . فقد بلغت مساحة الأراضي التي سيطرت عليها الحكومة الإسرائيلية بطرق مختلفة ما يعادل ٣٤% من مساحة القدس الشرقية و ٢٦% فقط من الأراضي تحت السيطرة الفلسطينية منها ١٠% منطقة مأهولة، ٤% عليها نزاع سيتم حسمه لصالح إسرائيل في الفترة القادمة. والباقي ١٢% طرق وشوارع ومناطق غير مسموح البناء عليها.

* وقد تم بناء ٤٨.٠٠٠ وحدة سكنية لليهود في القدس الشرقية، وهناك مشروع جديد لبناء ٣٥.٠٠٠ وحدة جديدة وتوزع هذه الوحدات على المستوطنات والأحياء كالآتي:

إسم الموقع	السكان	الوحدات قيد البناء	الوحدات القائمة	الوحدات الموافق على بنائها	خطط قيد الدراسة	خطط مستقبلية
نمقعات همطوس	٥٠٠٠,٠	-	بيوت متنقلة	٣٠٠٠	-	-
تلبيوت الشرقية	١٨٠٠٠,٠	٤٢	٣٩٧٦	١٧٥	٩٧١	-
التلة الفرنسية	٨٣٠٠,٠	-	٢٠٢٤	-	٤٦٨	-
جيلو	٣٠٠٠٠,٠	١٣٢	٦٥٤٤	٨٨٨	-	-
هارحوما أ، ب	-	-	-	٥٥٠٠	-	٣٥٠٠
البلدة القديمة	٢٣٠٠,٠	-	٤٣٥	-	-	-
معلوت دفنا	٤٦٠٦,٠	-	١٠٠١	-	-	-
نفى يعقوب	١٩٣٠٠,٠	-	٤٢٠٢	-	١٢٠	-
معسكر نفى يعقوب	-	-	-	١١٠٠	-	-
بسغات زئيف	٣٠١٠٠,٠	٢١٣٠	٧١٥٧	٢١٤	٤٣٢٧	-
رامات أشكول	٦٣٠٠,٠	-	٢٣٠٢	-	-	-
رامات شعفاط	-	٢٢٠٠	-	-	-	-
راموت	٣٧٩٠٠,٠	٥٦١	٥٨٧٠	-	-	-
رأس العمود	-	-	-	-	١٢٠	-
مستعمرة (X)	-	-	-	-	-	-
بينى	-	-	-	٢٠٠٠	-	-
هارحوما وتل الطيارة						
المجموع	١١١٨٠٦,٠	٥٠٦٥	٢٣٥١١	١٢٨٧٧	٦٠٠٦	٣٥٠٠

ملحق (ى)

مواقع منشآت أسلحة الدمار الشامل فى إسرائيل



١-مجمع ديمونة النووى

٢-مصنع غازات كيميائية قرب الناصرة

٣-مصنع غازات كيميائية فى بتاح تكفاه

٤-مصنع غازات كيميائية فى مختيئيم

٥-مصنع غازات كيميائية قرب بئر سبع

٦-مصنع مواد بيولوجية شمال صفد

٧-مصنع للأمصال واللقاحات فى نيس زيونا

٨- مصنع مواد بيولوجية قرب حيفا

٩-مصنع مواد بيولوجية فى أورين

١٠- مصنع مواد بيولوجية فى سدوم

١١- مصنع مواد بيولوجية فى تينسم

١٢- مركز أبحاث نووية فى أشكلون

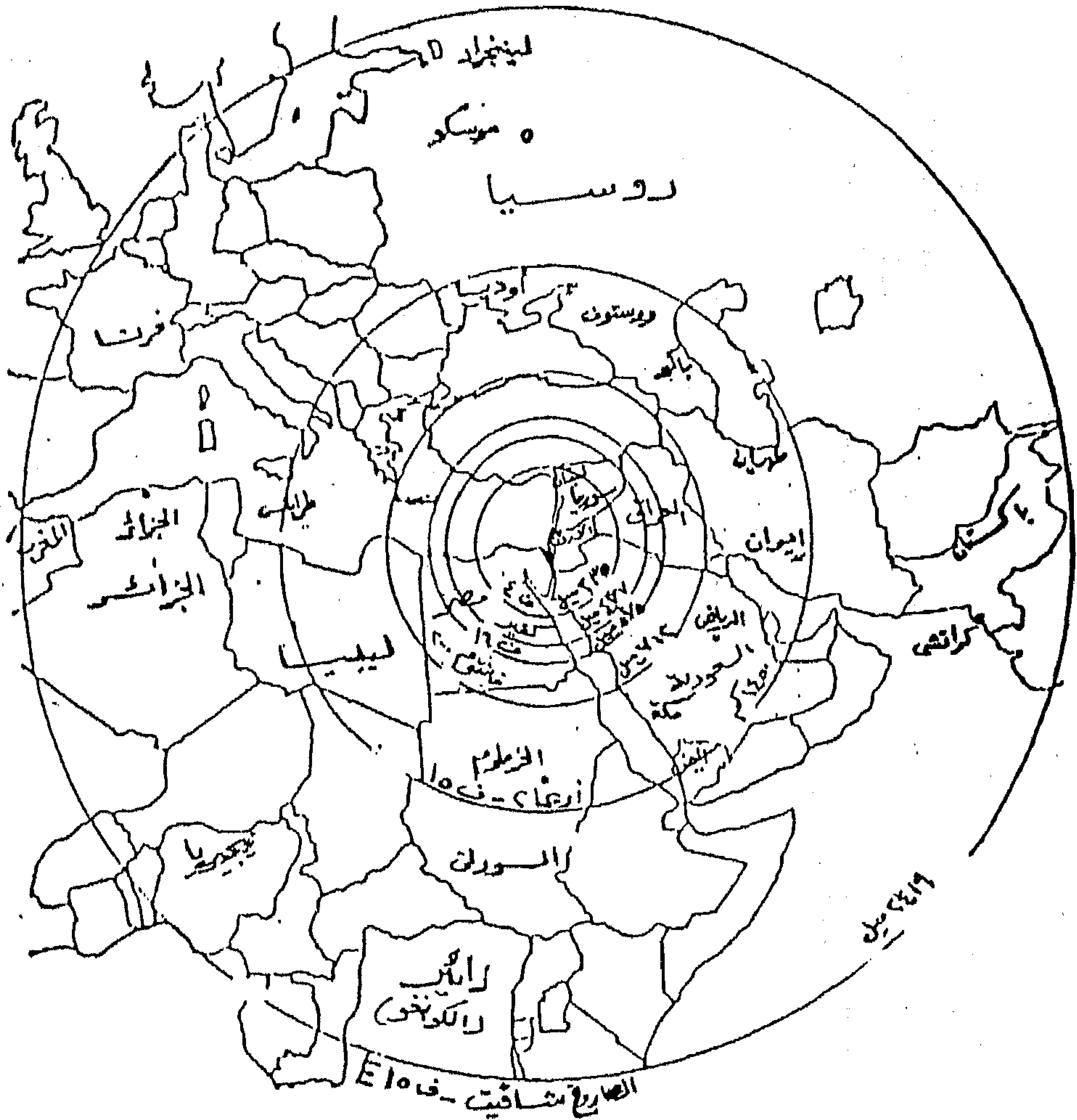
١٣- مركز ناحال سوريك للأبحاث النووية

١٤- مركز التحكم البيولوجى فى راحابوت

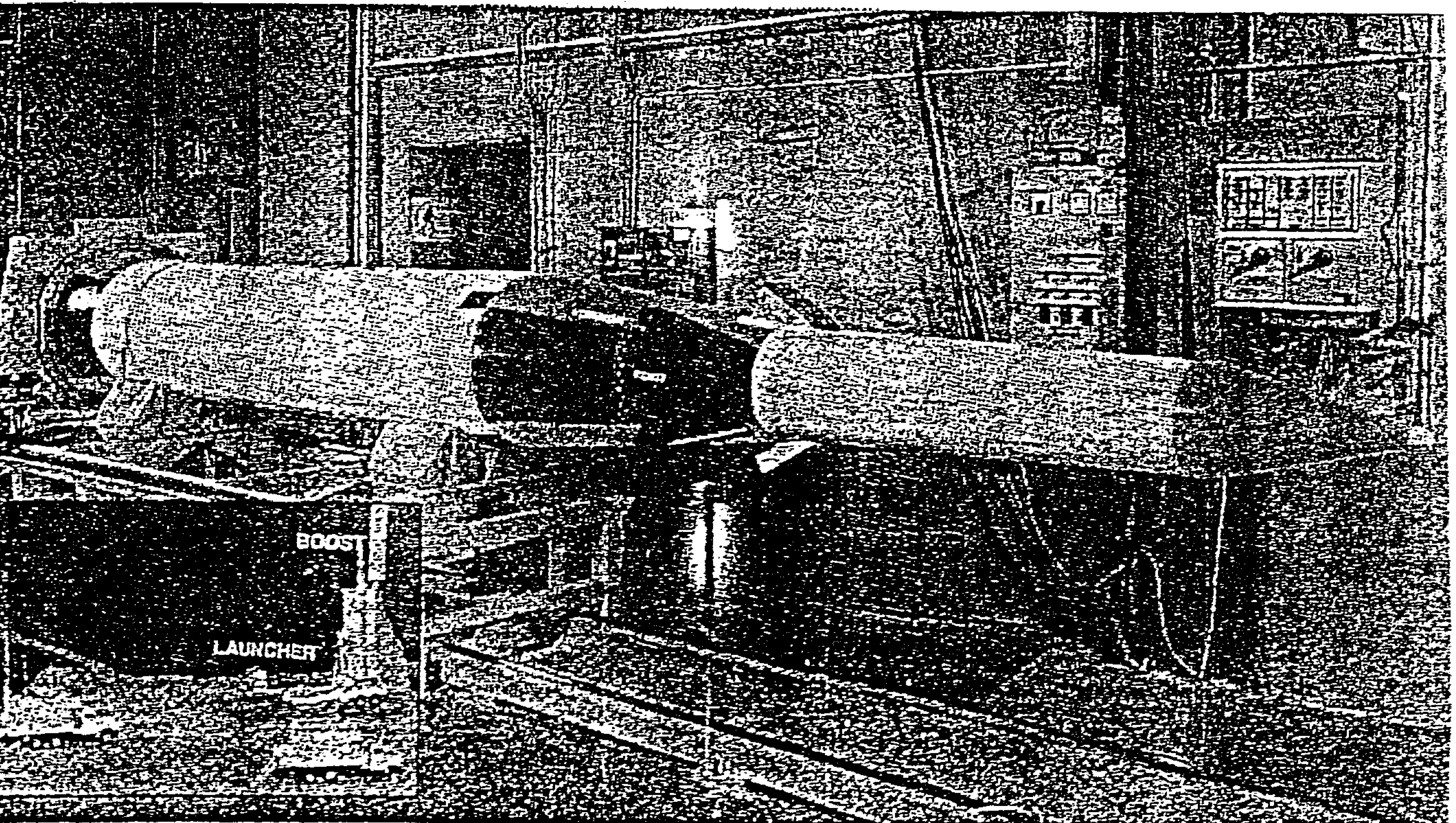
١٥- معمل مواد بيولوجية شمال بئر سبع

ملحق (ك)

التغطية التى تحققها وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية الجوية والصاروخية



الصاروخ المضاد للصواريخ الإسرائيلى (حيتس/ آرو/السهم) ملحق (ل)



ملحق (مـ)

تأثير الذخيرة النووية التكتيكية على أهداف مختلفة (بالمتر)

الأهداف	نوع التأثير	عيار القنبلة (كيلو طن)			
		٠,٢	١	٢	٥
ناقلات جند مدرعة	تدمير متوسط	٧٠	١٨٠	٢٦٠	٤٠٠
	تدمير شديد	٤٠	١١٠	١٥٠	٢١٠
عربات عجل	تدمير متوسط	٧٠	١٨٠	٢٦٠	٤٠٠
دبابات	تدمير متوسط	٥٠	١٨٠	٢٦٠	٤٠٠
أفراد في العراء	خسائر شديدة	٢٣٠	٤١٠	٥٦٠	٧١٠
	خسائر متوسطة	٣١٠	٥٢٠	٧٠٠	٨٩٠
	خسائر خفيفة	٤٦٠	٧١٠	٩٥٠	١١٩٠
أفراد في عربات جند مدرعة	خسائر شديدة	٢١٠	٣٩٠	٥٢٠	٦٧٠
	خسائر متوسطة	٢٩٠	٤٩٠	٦٦٠	٨٣٠
	خسائر خفيفة	٤٣٠	٦٨٠	٩٠٠	١١٢٠
خسائر أفراد في دبابات	خسائر شديدة	١٦٠	٣٢٠	٤٤٠	٥٦٠
	خسائر متوسطة	٢٤٠	٤٢٠	٥٦٠	٧١٠
	خسائر خفيفة	٣٧٠	٥٩٠	٧٩٠	٩٨٠
حروق من الدرجة ثانية		٤١٠	٣٣٠	٥٣٠	٨٩٠

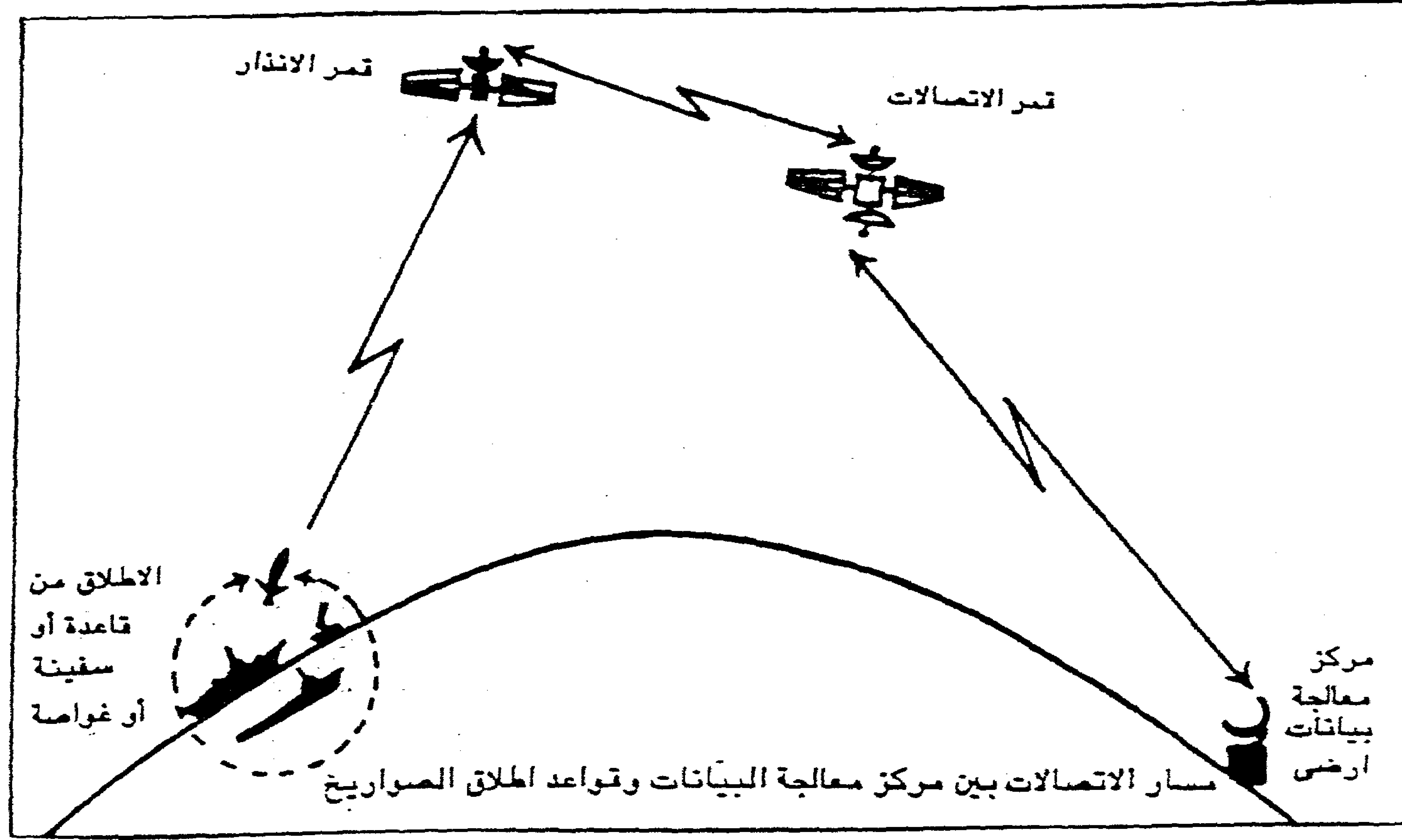
ملحق (ن)

جدول يوضح أنصاف أقطار التأثير (بالمتر)

نتيجة إنفجار نووى

عيار القنبلة	إعياء ذرى فى أطقم الدبابات	تدمير دبابات نتيجة موجة الضغط	تدمير المنشآت المدنية من موجة الضغط	خسائر أفراد فى العراء
قنبلة ١ كطن (إنفجارى)	٣٥٠	١٥٠	٥٠٠	٨٠٠
قنبلة ١ كطن (نيوترون)	٧٠٠	١٢٠	٤٠٠	١٠٠٠
قنبلة ١٠ كطن (إنفجارى)	٧٠٠	٣٥٠	١٢٠٠	١٢٠٠

ملحق (س)



قمر الانذار
قمر الاتصالات
الاطلاق من
قاعدة أو
سفينة
أو غواصة
مركز
معالجة
بيانات
ارضى
مسار الاتصالات بين مركز معالجة البيانات وقواعد اطلاق الصواريخ

ملحق (ع)

قائمة المنظمات اليهوديـة المتطرفـة

ظهرت فى أوساط اليمين الإسرائيلي خلال السنوات الماضيـة عدة منظمـات إرهابية متطرفة، ومن أبرزها :

أ- منظمة آيل

منظمة يهودية مسلحة، ينتمى إليها إيجال عامير قاتل رئيس وزراء إسـرائيل الأسبق إسحق رابين، ويتزعم هذه المنظمة أفيشاى رفيف الذى كان من قيادات حركة كاخ. وتتكون هذه المنظمة من محاربين سابقين فى الحركات العنصرية المناهضة للعرب، وأبرزها حركة (كاخ)، و (كاهانا حى) التى أسسها الحاخام الدموى الأمريكى (مائير كاهانا) الذى أغتيل فى نيويورك فى نوفمبر ١٩٩٠ على يد أحد المهاجرين المصريين. إلا أن أفكاره ما زالت حية ومؤثرة فى نفوس الكثيرين من المتطرفين اليهود. وتفيد شهادات عديدة أن عددا كبيرا من أعضاء جماعة (كوليل) بجامعة (بار-إيلان) التى ينتمى إليها قاتل رابين يعملون فى منظمة آيل. ويوجد لهذه المنظمة (آيل) مقرا لها فى مستوطنة كريات أربع جنوب الخليل، وكان أعضاؤها قد قاموا بأعمال عنف عديدة ضد سكان مدينة الخليل العرب، مما أدى إلى قتل أكثر من عشرين عربيا، وإصابة عشرات آخرين.

ب- حركة (كاخ)

تعد هذه الحركة واحدة من أكبر الحركات العاملة فى صفوف اليمين الإسرائيلى المتطرف. ومن الصعوبة بمكان التعرف على عدد أعضائها بسبب التكتم والتعتيم الذى تفرضه على أنشطتها. ورغم هذا فمن المعروف أن عدد مؤيديها ضخم، ويتزعمها (باروخ مرزال) المقيم فى مدينة الخليل. وتأتى هذه الحركة على رأس الحركات السرية الصهيونية التى تناهض حزب العمل، وهى محظور نشاطها رسميا، وجارى البحث عن أعضائها بأمر من النائب العام الإسرائيلى. وتعتقد أجهزة الأمن الإسرائيلية أن حركة (كاخ) تتخفى وراء الحركات اليهودية التى ظهرت حديثا، والتى تعلن من حين لآخر مسئوليتها عن أعمال العنف التى تمارسها ضد الفلسطينيين. ومن بين أعضاء (كاخ) ثلاثة من الأمريكيين المنتمين إلى رابطة الدفاع اليهودية التى أنشأها الحاخام كاهانا فى نيويورك عام ١٩٦٨. ومن أهداف هذه الحركة ومبادئها ضرورة إرهاب العرب لطردهم من الأراضى المحتلة

بإعتبارها (أرض إسرائيل)، وأن وجود العرب على أرض إسرائيل "يلوث جوهر اليهودية وروحها، وبالتالى فإن طردهم يعتبر ضروريا من أجل الخلاص" !! . وفى إحصاء أجراه معهد (فان لير) بالقدس إتضح أن ٣٣% من شباب إسرائيل يدينون بمبادئ هذه الحركة، كما يقدر عدد أنصارها فى امريكا باربعين ألف شخص.

ج- حركة (كاهانا حى) وفروعها

تعتبر هذه الحركة صغيرة بعض الشئ، ولكنها أضخم من منظمة (أيل)، وقد إنشقت هذه الحكة عن كاخ بعد أن رفض مؤسسها بنيامين كاهانا إبن الحاخام كاهانا الرضوخ لأوامر ورثة أبيه فى حركة كاخ. وبينما تضطلع لجنة (تأمين طرق يهودا والسامرة) المتفرعة عن حركة (كاهانا حى) بمهمة التعدى على الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، ودفعهم للتخلى عن ديارهم بدعوى حماية اليهود الذين يجوبون الطرق فى المناطق المحتلة، فإن حركة أخرى متفرعة عن (كاهانا حى) أطلقت على نفسها (حركة جبل المعبد)، تناضل علنا من أجل هدم المسجد الأقصى بهدف إعادة بناء ما يطلقون عليه معبد سليمان. وقد إكتشف فى مقر هذه الحركة مخططات لنسف المسجد الأقصى ومعدات تفجير وأسلحة وذخائر لتقويض دعائم المسجد من خلال نسف الأنفاق الموجودة أسفله، أو حرقه كما حدث فى عام ١٩٦٩. وبجانب قيام (لجنة تأمين طرق يهودا والسامرة) بالحاق الأضرار بالممتلكات العربية، فقد رصد قيامها أيضا بتنفيذ بعض عمليات ضد اليهود المنتمين للأحزاب والحركات اليسارية، وجماعة السلام، بل وبأعضاء الكنيست اليساريين. ومن الحركات المتفرعة عن حركة كاخ، جماعة أطلقت على نفسها (قمع الخونة) تستهدف أيضا تصفية العناصر اليهودية التى لا تتجاوب مع مبادئ حركة (كاخ)، بجانب عملياتها الأصلية ضد السكان العرب المحليين، وقد عرف عن هذه الحركة توزيع المنشورات التى تبين كيفية إخفاء آثار إطلاق النيران.

منظمة سيف داوود

تردد هذا الإسم فى الأعوام الأخيرة، وتتحمل هذه المنظمة مسئولية عمليات إغتيال بعض العرب النشطين فى مواجهة التطرف الإسرائيلى، منها قتل ثلاثة أفراد من عائلة بطابطا المقيمة ببلدية ترقوميا بجبل الخليل. ولقد نجحت هذه المنظمة فى تهريب الكثير من الأسلحة والذخائر والمواد

المتفجرة إلى المستوطنات الإسرائيلية لإرهاب العرب، ودفعهم إلى ترك أراضيهم ومساكنهم القريبة من المستوطنات.

منظمة السيكريكين

تقوم هذه المنظمة بممارسة كل عملياتها ضد اليهود واليساريين، واليهود المنضمين لجماعة السلام، وقد تخصصت فى حرق أبواب منازلهم بهدف إرهابهم ومنعهم من إبداء أى تعاطف مع السكان العرب.

حركة جوش أمونيم

تبرز حركة جوش أمونيم بإعتبارها من الحركات المتطرفة التى نشطت عقب حرب ١٩٦٧، حيث نادت بأن الأراضى العربية التى إحتلتها إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ هى جزء من (الإرث المقدس) الذى منحه الرب لليهود. ومن ثم يتحتم الحفاظ عليها والدفاع عنها بأى ثمن، وعدم إعادتها للعرب. ثم شرعت جوش امونيم بعد ذلك فى تشجيع الإستيطان بالضفة الغربية. ولقد إنضم لهذه الحركة كثيرين من اليهود المستوطنين، الذين نشطوا فى جمع التبرعات من أجل تمويل عمليات الدفاع عن المستوطنيين وترسيخ أقدامهم فى المستوطنات التى تقام بجهود ذاتية. ويصف البروفوسير (إيهودا سبرنزاك) خبير الحركات المتطرفة بالجامعة العبرية، حركة جوش أمونيم بأنها تمتلك كل المقومات التى تفتقر إليها حركة كاخ، وبالتالى فهناك تكامل بين المنظمتين، فإذا كانت جوش أمونيم تشجع الإستيطان فى الأراضى المحتلة، فإن حركة كاخ تقوم بطرد السكان العرب من أراضيهم، ونبذ مبدأ التعايش السلمى بين العرب واليهود. أما الكاتب اليهودى (دان عومر) فإنه يصف حركة جوش أمونيم بأنها "تشكل المخزون البشرى للفاشية اليهودية الجديدة" لذلك فهى تضم أشهر حاخامات إسرائيل المشهورين بتعصبهم ضد العرب .. أمثال (تسفى يهودا كوك) و (موشى ليفنجر) وبعد أن إنشقت جوش أمونيم عن الحزب الدينى الوطنى (المفدال)، بدأت تنسق جهودها مع الحزب السياسى المتطرف (هاتحياه) الذى أسسته النائبة المتطرفة (جيئولا كوهين) عام ١٩٧٩ إحتجاجا على إتفاقية السلام مع مصر.

منظمة (الإرهاب ضد الإرهاب)

تعتبر من فروع حركة (كاخ)، وهى وثيقة الصلة بأيديولوجية (جوش أمونيم)، وتعتبر من أكثر المنظمات الفاشية التى ظهرت أخيرا فى إسرائيل تطرفا و عنفا. وقد حددت هذه المنظمة هدفها بوضوح، ويتمثل فى تصفية

كل السكان العرب المشكوك فى إنتمائهم لمنظمات فلسطينية تدعو إلى تحرير فلسطين من الإحتلال الإسرائيلى، والمبادأة بتصفيتهم قبل أن يقووا ويشكلوا خطرا على الأمن الإسرائيلى. هذا بالإضافة لسعى هذه المنظمة إلى طرد العرب من الأراضى المحتلة بشتى الوسائل. ومن أبرز العمليات الإرهابية التى نفذتها، إحراق أوتوبيس بجميع ركابه العرب فى مايو ١٩٧٥ فى وادى الجوز بمدينة القدس، كذلك حادث الإعتداء على رؤساء البلديات العرب فى الضفة الغربية فى يوليو ١٩٨٠، وتحطيم إحدى دور السينما فى القدس الشرقية فى يناير ١٩٨٢.

حركة (بيت المقدس السرية)

معظم أعضاء هذه الحركة من اليهود المتطرفين القادمين من الولايات المتحدة، وأبرزهم الحاخام (إسرائيل أرنيل). وقد حددت هذه الحركة هدفها فى هدم المسجد الأقصى من أجل إقامة معبد سليمان فى مكانه. وهى من أجل ذلك تقوم بتمويل عمليات نقل أحجار معينة من ولاية فلادلفيا بالولايات المتحدة إلى القدس بأمل إستخدامها فى بناء الهيكل فى المستقبل.

المنظمة السرية اليهودية

أنشئت فى بداية عام ١٩٨٠، وعرفت بإسم (التنظيم السرى اليهودى). وقد قامت بعدة عمليات ضد الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة شملت إغتيالات وتخريب ممتلكات، كما شاركت فى محاولة إغتيال رؤساء البلديات فى ١٩٨٠/١/١٣.

وحدة الثأر، ومنظمة القبضة والمتراس

وكلاهما قاما بعدة عمليات إرهابية فى الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٣ ضد السكان العرب، وهما يضمان عناصر من الجيش الإسرائيلى، وشخصيات سياسية رفيعة المستوى تعمل من وراء الستار. وقد كشف عن ذلك (مائير أندرو) فى صحيفة يديعوت آحرونوت، وصحيفة (هاعولام هازيه)، حيث أفادا بأن "رجال الأمن الإسرائيليين يتعاملون مع أعضاء هذه المنظمات الإرهابية بقفازات من حرير". ومما يؤكد هذا المعنى أن مسئولى الأمن فى الولايات المتحدة وجهوا إتهامات مباشرة لجهاز الأمن الإسرائيلى بأنه قد إخترق بواسطة المنظمات اليهودية المتطرفة، وأنه لايمكن أن يصل قاتل رابين إليه على هذه المسافة الصغيرة التى قتله منها، لو لم يكن بعض رجال

الأمن الإسرائيلى قد سمحوا له بان يقترب إلى هذه المسافة، الأمر الذى يؤكد تواطؤهم فى عملية إغتيال رابين.

حزب (تسوميت)، وحزب (موليدت)

يعتبر هذان الحزبان بمثابة الواجهة الرسمية التى تتخفى وراءها المنظمات والحركات الإرهابية والمتطرفة فى إسرائيل. ويرأس حزب تسوميت رئيس الأركان السابق (روفائيل إيتان) الوزير حاليا فى وزارة ناتنياهو، وقد إشترك مع شارون فى عملية غزو لبنان ١٩٨٢، كما يعتبر مسئولا عن مذابح صابرا وشاتيلا التى ارتكبت ضد معسكرات اللاجيئن الفلسطينيين فى لبنان بواسطة ميليشيات الكتائب تحت إشراف القوات الإسرائيلية. ويحظى إيتان بتأييد الشباب المتطرفين من اليهود الشرقيين والغربيين على حد سواء. الذين أعجبتهم دعوة ناتنياهو للقضاء على أى مصدر بشرى يمكن أن يشكل تهديدا حاليا أو مستقبلا، ويحول دون إنتشار اليهود على أرض إسرائيل الكبرى وتملكها، خصوصا الجولان الذى يعارض بشدة عودته لسوريا.

أما حزب (موليدت) الذى أسسه (رحيعام زئيفى) فهو من أعلى الأصوات التى تنادى فى إسرائيل بالطرد الجماعى من الأراضى المحتلة، وهى المخططات التى أطلق عليها (الترانسفير).

تغلغل الجماعات المتطرفة فى المجتمع اليهودى

لقد أظهرت التحقيقات التى أعقبت إغتيال رابين، مدى تغلغل هذه المنظمات والحركات المتطرفة - سواء العلنية أو السرية - فى المجتمع الإسرائيلى، حتى أصبحت جزء من نسيجه، ويقال أنهم يشكلون دولة داخل الدولة، خصوصا وأن الحكومة الإسرائيلية لم تفرض حظرا على إمتلاكهم أسلحة وذخائر والسير والتعامل بها عند الضرورة. كما كشفت التحقيقات أن فى إسرائيل ٥٠ ألف فرد ينظمون كأعضاء عاملين فى المنظمات والحركات السرية، بخلاف الأعضاء المسجلين فى الأحزاب اليمينية المتطرفة. كذلك يقدر عدد الأسلحة التى فى أيدى المستوطنين بحوالى ١٣٠ ألف قطعة سلاح. ويوجد أعداد كبيرة من الضباط المتقاعدين والإحتياط الذين كانوا يعملون فى الوحدات الخاصة بالجيش، أعضاء عاملين فى هذه الحركات السرية، حيث يقومون بتدريب الشباب الذى ينضم إليها على استخدام السلاح والمفرقعات وأساليب القتال الخاصة. ويقدر عدد الأفراد الذين تم تدريبهم

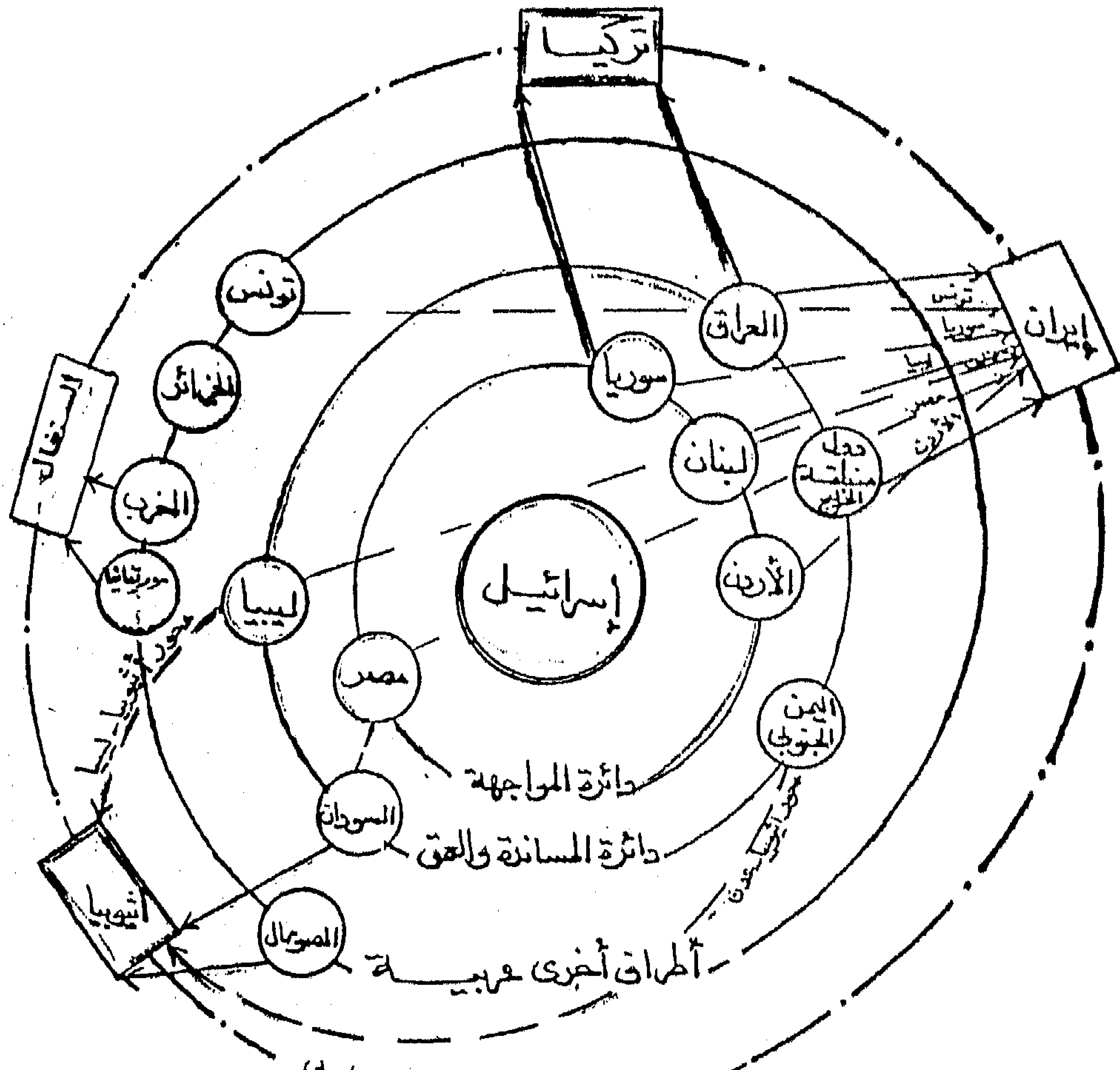
من المتطرفين، ويشكلون ميليشيات خاصة بما يساوى ثلاث فرق عسكرية من المشاة.

وقد عرض التليفزيون الإسرائيلى لأول مرة فى أكتوبر ١٩٩٥ فيلما يصور جماعة يهودية سرية تكونت فى الضفة الغربية، ويظهر فيه مجموعة من الشباب الملثم أثناء التدريب على إطلاق النار، وهم يؤدون قسم الجماعة أثناء إحتفالات ليلية على غرار طريقة (الكوكلاكس كلان) العنصرية الأمريكية، وذلك أمام النصب التذكارى لمنظمة (شتيرن) الإرهابية القديمة التى ساهمت فى قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، والتى تخرج منها إسحق شامير وغيره من غلاة المتطرفين اليهود. أما القسم الذى أقسمه أفراد هذه الجماعة فهو: "مواصلة الكفاح المسلح من أجل إسرائيل الكبرى حتى الموت ضد كل أعدائها بمن فيهم من اليهود أيضا".

لذلك لم يكن غريبا أن تجرى عمليات إرهابية فردية من بين هؤلاء الشباب المتطرف، مثل عمليات القتل الجماعى ضد العرب التى قام بها (يونا أفروشمى)، (ديفيد بن سيمول)، (عامى بوفير)، و (باروخ جولدشتاين) بصفتهم الشخصية.

ملحق (ف)

مخطط (إستراتيجية) شد الأطراف



من مخطط تفتيت العالم الإسلامي

• ملحق (ص)

تقسيم إيران وجزء من باكستان وأفغانستان

دولة كردستان
دولة أذربيجان
دولة تركمنستان
دولة عربستان
دولة إيرانستان
دولة وختونستان
دولة بلوشستان
حدود دولية

ملحق (ق)

من مخطط تفتيت الوطن العربي
تقسيم العراق وسوريا وجزء من إيران وتركيا وإقامة دويلة كردستان

تركيا

إيران

دويلة كردستان

دويلة علوية

دويلة حلب السنية

الجمهورية العربية السورية

دويلة دمشق السنية

دويلة درزية

دويلة سنية

الجمهورية العراقية

دويلة شيعية

المملكة العربية السعودية

دويلة سنية

دويلة شيعية

دويلة كردستان

دويلة درزية

دويلة علوية

ملحق (ر)

من مخطط تفتيت الوطن العربى

إنشاء دويلة البربر والبوليزاريو فى المغرب العربــى

دويلـة البربـر

دويلة البوليزاريــو

ملحق (ش)

من مخطط تفتيت الوطن العربي
تقسيم جمهورية مصر العربية



دويلة قبطية عاصمتها الاسكندرية

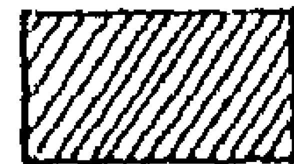
دويلة النوبة عاصمتها اسوان

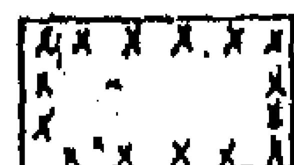
دويلة اسلامية عاصمتها القاهرة

تحت النفوذ الاسرائيلي

ملحق (ت)

من مخطط تفتيت الوطن العربى
تقسيم السودان إلى دويلتين

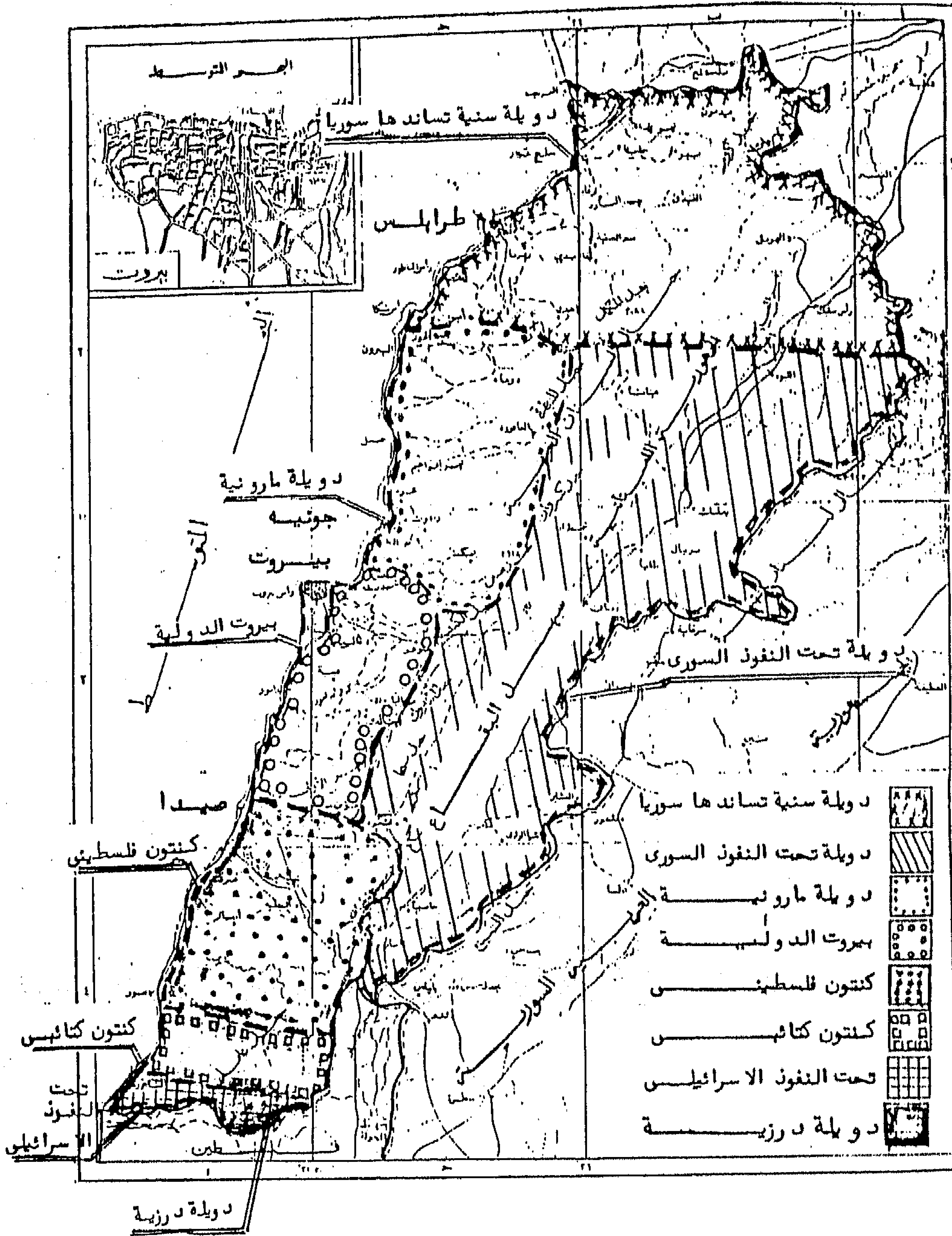
 دويلة النوبة

 دويلة الشمال السودانى المسلم

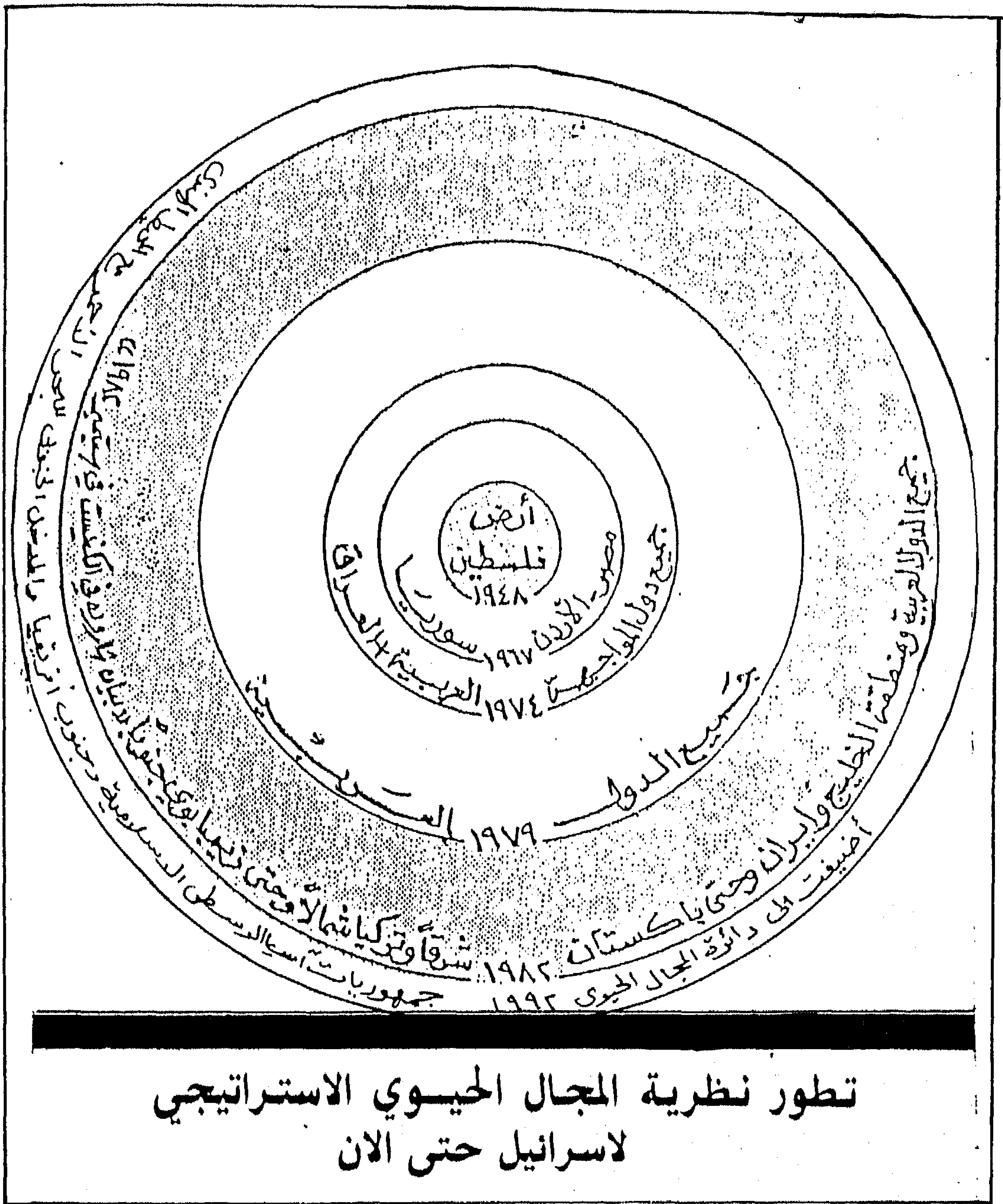
 دويلة الجنوب السودانى المسيحى

ملحق (ث)

من مخطط تفتيت الوطن العربى
تقسيم لبنان إلى عدة دويلات



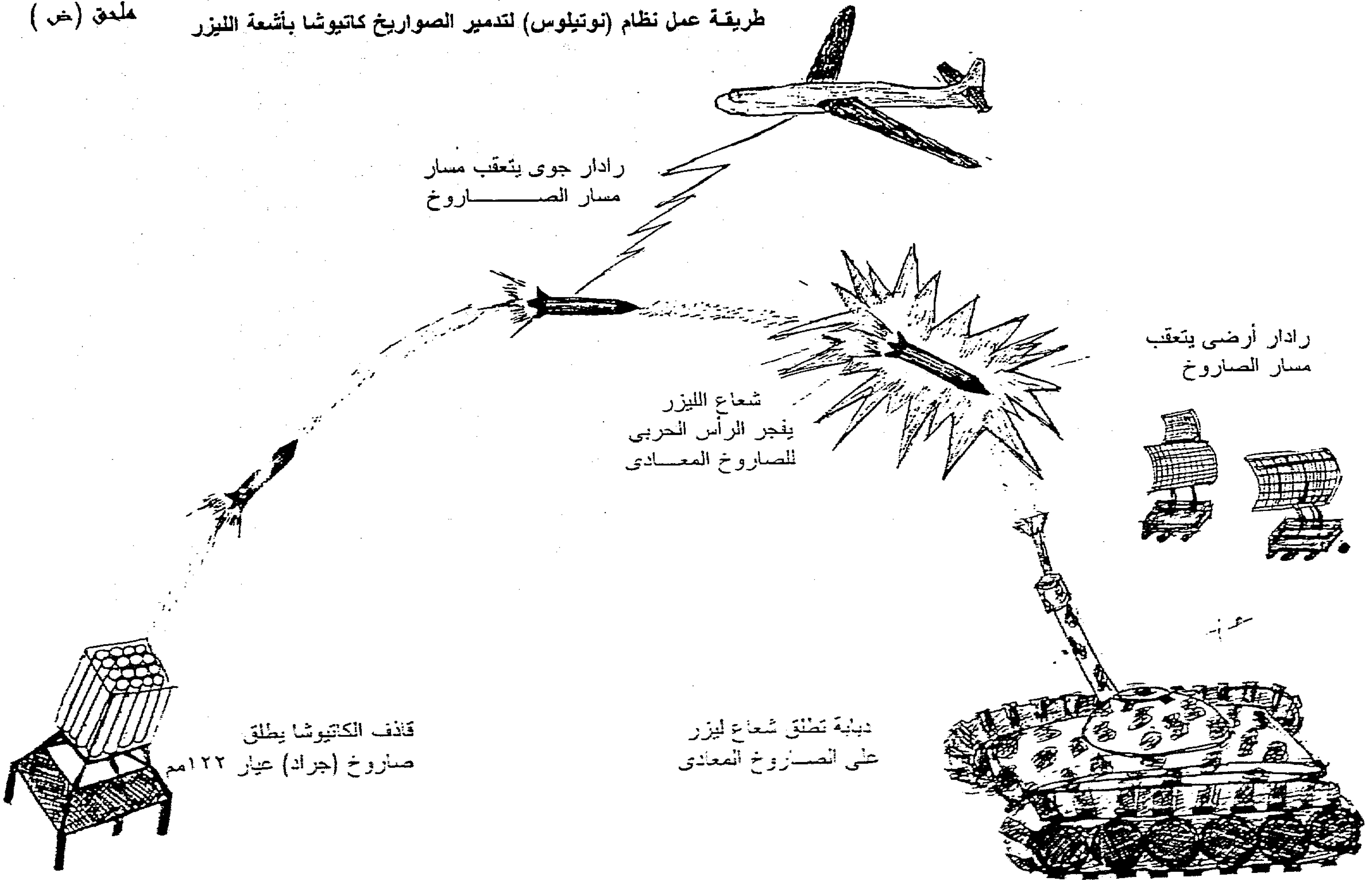
ملحق (ذ)



تطور نظرية المجال الحيـوي الاستراتيجي
لاسرائيل حتى الان

ملحق (خ)

طريقة عمل نظام (نوتيلوس) لتدمير الصواريخ كاتيوشا بأشعة الليزر



المراجع

أولا: المراجع العربية:

- كتاب "الشرق الأوسط الجديد" - شيمون بيريز - ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ.
- كتاب "إسرائيل على مشارف القرن الحادى والعشرين" - مجموعة مقالات لكتاب إسرائيليين - مؤسسة فان لير بالقدس.
- كتاب "لعبة الأدوات المكسورة " - عميد عمانويل فالد - إصدارات مركز جافى للدراسات الإستراتيجية جامعة تل أبيب ١٩٨٩.
- كتاب "النظام السياسى فى إسرائيل" - لواء د.فوزى طايل.
- كتاب "أهداف إسرائيل التوسعية فى البلاد العربية" - لواء ركن محمود شيت خطاب.
- كتاب "تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية بعد ٣٥ عام" - بروفوسير درور.
- كتاب "أمن إسرائيل القومى خلال ٣٥ عاما من عمرها" - إيجال آلون.
- كتاب "ستار من الرمال" - ايجال آلون.
- الإصدارات السنوية للتقرير الإستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام حتى عام ١٩٩٥.
- كتاب "السلاح النووى فى الإستراتيجية الإسرائيلية" - نخبة من السياسيين والباحثين الإسرائيليين - وكالة المنار للصحافة والنشر.
- كتاب "الخداع والإجماع والحرب / إسرائيل فى لبنان" - شاى فلدمان، هيدار ريخنتز، كيجنر - مركز جافى للدراسات الإستراتيجية جامعة بل أبيب عام ١٩٨٦.
- كتاب "الأمن الإسرائيلى ومعركة الأرماجدو - الإستراتيجية النووية الإسرائيلية" - لويس رينيه بيرليس.
- كتاب "المخابرات الإسرائيلية - الوثائق السرية للمخابرات الأمريكية" ترجمة وإعداد مجدى نصيف - دار الوطن العربى.
- كتاب "عام ٢٠٠٠ - إطار للتقديرات حول ٣٣ سنة قادمة" - هرمان هاهان ١٩٦٧.
- كتاب "القرنان القادمان - تصور لأمريكا والعالم" - هرمان هاهان ١٩٧٧.
- كتاب "إستراتيجية إسرائيل فى الثمانينات" - عوريد بنيون ١٩٧٩.
- كتاب "المشروع البحثى للمخابرات التنفيذية" - د.برنارد لويس.
- كتاب "إسرائيل وجيرانها العرب" - آلوف هارئيفان - اصدارات مركز جافى للدراسات الإستراتيجية جامعة تل أبيب.

- كتاب "العلاقات الإسرائيلية-العربية" - مؤسسة فان لير القدس ١٩٨٨.
- كتاب "بين استقراء المستقبل ورؤية المولود" - شيمون بيريز.
- كتاب "التصور الإسرائيلي للتطور العالمي عام ٢٠٠٠ وأثره على الهوية الإسرائيلية" آلوف هرنيفان - مؤسسة فان لير بالقدس.
- كتاب "الرؤية الإسرائيلية للسلام عام ٢٠٠٠" - جفرائيل بن دور - دائرة العلوم السياسية - جامعة حيفا.
- كتاب "دروس الحرب الحديثة" انتونى هـ. كوردسمان، ابراهام و. واجنر - ترجمة المشير عبد الحليم أبو غزالة يونيو ١٩٩٤.
- كتاب "مغامرة إسرائيل بالقنبلة " - نيكولاس فاليرى - ١٩٦٧.
- كتاب "التحدى النووى الإسرائيلى وقضية السلام" - اسماعيل صبرى مقلد -١٩٧٨.
- "السيطرة على التسلح فى الشرق الأوسط" عميد أ.ح. مراد إبراهيم الدسوقى - كراسات إستراتيجية - مركز الدراسات الإستراتيجية للأهرام - مجلد ٤٢ عام ١٩٩٦.
- كتاب "أسلحة الطيران فى العالم" عن مجلة جينز البريطانية ١٩٩٦/١٩٩٧.
- كتاب "دقيقتين فوق بغداد" - عاموس بيرلمانز.
- "الحرب عام ٢٠٢٠" - ترجمة واعداد إيهاب فائق - مجلة الحرس الوطنى السعودى - فبراير ١٩٩٧.
- "ميدان المعركة عام ٢٠٠٠" - د.محمد زياد يحي - مجلة الحرس الوطنى السعودى - يناير ١٩٩٧.
- " السياسات العسكرية فى عالم ما بعد البطولات" - عميد أ.ح. مراد إبراهيم الدسوقى - قراءات إستراتيجية - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام - أغسطس ١٩٩٦.
- "تحديات الأمن القومى العربى فى ظل ثورة المعلومات" - لواء أ.ح. أحمد فخر - من أوراق ندوة إعداد الوطن العربى فى ظل ثورة المعلومات - المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط.
- "معاهدة الدفاع بين إسرائيل والولايات المتحدة" يعقوب أولشتاين - مختارات إسرائيلية - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام فبراير ١٩٩٦.
- "الخيار النووى الإسرائيلى" - المجلة ١٩٨٦/١٠/٢٩.
- "القرارات الحاسمة والصعبة أمام إسرائيل حتى عام ٢٠٠٠" - مجلة سكيراه حوداشيت - ١٩٨٥/٤/٢١.

- "ميدان القتال المستقبلي وتحقيق الأمن الإسرائيلي" عميد يوسف الصواف - مجلة إستراتيجيا - إبريل ١٩٩١.
- "أبعاد التحالف الدفاعي الإسرائيلي-الأمريكي" - ملف ا لأهرام الإستراتيجي - يونيو ١٩٩٦.
- "الجوانب العسكرية والاقتصادية والإستراتيجية لعملية السلام في الشرق الأوسط" - مختارات إسرائيلية / الأهرام - مارس ١٩٩٦.
- "إسرائيل والولايات المتحدة - تحالف دفاعي" - يوناثان ليرنر - مختارات إسرائيلية/الأهرام يناير ١٩٩٦.
- "الردع بالانتحار إحدى إستراتيجيات حرب المعلومات" - د. ممدوح أنيس فتحي - الأهرام / مارس ١٩٩٧.
- تطور الأوضاع الإستراتيجية العالمية" - د. يحي الشيمي علي - مجلة الحرس الوطني السعودي - ديسمبر ١٩٩٦.
- "العدوان العسكري على لبنان - عناقيد الحصرم" - موسى أولمرت - مختارات إسرائيلية/الأهرام - يونيو ١٩٩٦.
- "لم تعد هناك حرب" - الياهو بن اليسار - مختارات إسرائيلية/الأهرام - فبراير ١٩٩٦.
- "مسرح الحرب ومسارح العمليات بين الاتجاه والتوجيه" - لواء أ.ح. كمال شديد - مجلة الحرس الوطني - يناير ١٩٩٧.
- "مشاريع صهينة الوطن العربي" - د. صلاح زهر الدين - مجلة إستراتيجيا - يونيو ١٩٩١.
- "الإستراتيجية والتخطيط لاستخدام القوة في الحكم" - لواء أ.ح. حسام سويلم - مجلة إستراتيجيا - فبراير ١٩٩١.
- "الانتفاضة ومستجدات نظرية الأمن الصهيوني - عمرو عبد الهادي ناصيف - مجلة إستراتيجيا - فبراير ١٩٩١.
- "إستراتيجية تفتيت الوطن العربي" - لواء أ.ح. حسام سويلم.
- كتاب "إسرائيل عام ٢٠٠٠" - لواء أ.ح. حسام سويلم.
- كتاب "قلعة إسرائيل النووية" - لواء أ.ح. حسام سويلم.
- كتاب "الإستراتيجية النووية الإسرائيلية" لواء أ.ح. حسام سويلم.
- تقرير لجنة الأمم المتحدة عن القدرات النووية الإسرائيلية في ١٩٨١/٦/١٩.
- تقرير لجنة أجرانات عن أسباب هزيمة إسرائيل في ١٩٧٣ - كتاب (التقصير).

- تقرير لجنة مريدور إلى الكنيست الإسرائيلى حول تصدعات فى نظرية الأمن الإسرائيلى.
- سياسة إسرائيل الخارجية حتى عام ٢٠٠٠ - د. أسامة الغزالى حرب - السياسة الدولية - العدد ١٢٦.
- "الجنوب اللبنانى بين الأمن القومى العربى والأمن القومى الصهيونى" - د. صلاح زهر الدين - مجلة إستراتيجيا - أغسطس ١٩٩٠.
- "الخيار النووى الإسرائيلى والأمن العربى" لواء أ.ح. ممدوح عطية - مجلة إستراتيجيا - أغسطس ١٩٩٠.
- "أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلى بعد التسوية الشاملة - لواء أ.ح. ممدوح أنيس فتحى - السياسة الدولية - العدد ١٢٤.
- "أبعاد التعاون العسكرى-التركى" - ملف الأهرام الإستراتيجى - ٥ مايو ١٩٩٦.
- "سيناريوهات خيار (لبنان أولا)" - ملف الأهرام إستراتيجى - ٩ سبتمبر ١٩٩٦.
- "الخبرة الإسرائيلية فى استخدام القوة" - د. ممدوح أنيس فتحى - كراسات إستراتيجية - العدد ١٩٩٧/٤٩.
- "الحرب والسلام فى المنطقة" - زائيف مالموز - مختارات إسرائيلية/الأهرام - نوفمبر ١٩٩٦.
- "مجلس للأمن القومى فى إسرائيل" - هاتسوفية - مختارات إسرائيلية/ الأهرام - سبتمبر ١٩٩٦.
- "مشكلات جيش لبنان الجنوبى" - عقيد مهندس ركن عبد الله ياهيرى - مجلة الحرس الوطنى السعودى - يناير ١٩٩٧.
- "مخاطر الاحتكار النووى على الأمن القومى العربى" - لواء أ.ح. رجب الصافى - مجلة إستراتيجيا - مايو ١٩٩٢.
- "أسلحة الدمار الشامل ودورها فى الحرب العربية الإسرائيلية المقبلة - لواء أ.ح. ممدوح عطية - مجلة إستراتيجيا- فبراير ١٩٩١.
- "من داوود إلى جوليات / المؤسسة العسكرية الإسرائيلية / الفكر والتنظيم" - نادية رفعت وعمرو وكمال حمود - عرض وتحليل أسامة رجب - مجلة إستراتيجيا - مارس ١٩٩٢.
- "الإستراتيجية الخفية لإسرائيل والصهيونية العالمية" - لواء أ.ح. حسام سويلم - مجلة إستراتيجيا - أكتوبر ١٩٩١.
- "انتشار القوات الإسرائيلية فى الضفة الغربية" - ملف الأهرام الإستراتيجى - يوليو ١٩٩٥.

- "عنصر الأمن في المسار السوري-الإسرائيلي" - ملف الأهرام الإستراتيجي - أكتوبر ١٩٩٥.
- "مستقبل المسار الفلسطيني في ظل الليكود" - ملف الأهرام الإستراتيجي - يوليو ١٩٩٦.
- "قيود ضربة إسرائيلية ضد إيران" - ملف الأهرام الإستراتيجي - فبراير ١٩٩٥.
- "تقرير جينز عن جهاز الأمن الإسرائيلي - ها آرتس في ١٩٩٦/٨/٤ - مختارات إسرائيلية/الأهرام - سبتمبر ١٩٩٦.
- "عملية التسوية مسيرة أمن أم مسيرة سلام" - زئيف شيف - مختارات إسرائيلية/الأهرام - فبراير ١٩٩٧.
- "مستقبل الصراع العربي-الإسرائيلي" - أسامة الغزالي حرب - مركز دراسات الوحدة العربية.
- "وثيقة قسم التخطيط بوزارة الخارجية الإسرائيلية حول معاقبة مصر - مختارات إسرائيلية/الأهرام - فبراير ١٩٩٥.
- "العدوان الإسرائيلي على لبنان" - ملف العدد - مختارات إسرائيلية/الأهرام - مايو ١٩٩٦.
- "القدس في خطة حكومة الليكود" ملف الأهرام الإستراتيجي - يوليو ١٩٩٥.
- "الحرب في الشرق الأوسط وشيكة" - معاريف - مختارات إسرائيلية / الأهرام - مارس ١٩٩٧.
- "في مفترق القرن الـ٢١" شيمون بريز - مختارات إسرائيلية/الأهرام - مارس ١٩٩٧.
- "الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل - عميد أ.ح. مراد إبراهيم الدسوقي - كراسات إستراتيجية - مارس ١٩٩١.
- "ضبط التسلح في الشرق الأوسط" د. عبد المنعم سعيد، أحمد ابراهيم محمود - كراسات إستراتيجية - مايو ١٩٩٥.
- "أساليب القتال الرئيسية لإسرائيل في حروبها الأربع" - فيصل عبد المنعم - مجلة إستراتيجيا - مايو ١٩٩٢.
- "هل يتم الحد من التسلح في الشرق الأوسط ؟ " - لواء إبراهيم عاصم - مجلة إستراتيجيا - مارس ١٩٩٢.
- "إستراتيجية العمل المباشر والضربات المذهلة" - فيصل عبد المنعم - مجلة إستراتيجيا - مارس ١٩٩٢.

- "سيكولوجية المساومة الإسرائيلية" - لواء سعيد فاضل - مجلة إستراتيجيا - مايو ١٩٩٠.
- "بعد جديد فى الصراع العربى-الإسرائيلى" جمال كمال - مجلة إستراتيجيا - مايو ١٩٩٠.
- "المستوطنات والحدود / التصورات الإسرائيلية للحل الدائم" - أنور الهوارى - قراءات إستراتيجية - سبتمبر ١٩٩٦.
- "اصلاح الحكم القائم فى إسرائيل" - سامى سموحة - إصدارة دائرة العلوم الاجتماعية والانثروبولوجيا - جامعة حيفا.
- "مثلث الخطر الإستراتيجى على الأمن العربى" - لواء أ.ح. احمد عبد الحليم - مجلة إستراتيجيا - مايو ١٩٩٠.
- "التطورات النوعية فى الميزان العسكرى العربى-الإسرائيلى" - لواء أ.ح. ممدوح عطية - مجلة إستراتيجيا - أكتوبر ١٩٩٢.
- خطاب إيريل شارون أمام معهد الدراسات الإستراتيجية فى جامعة تل أبيب فى ١٩٨١/١٢/١٨. عن تطور نظرية الأمن الإسرائيلى - إصدارات مركز جافى عام ١٩٨٢.
- خطاب إيريل شارون أمام لجنة الشئون الخارجية والدفاع بالكنيست فى ١٩٨٢/١٢/١٢ عن دائرة المجال الحيوى لإسرائيل والأسباب المبررة للحرب - محاضر الكنيست ١٩٨٣.
- "العلاقات المدنية-العسكرية" - أريية نائور - مختارات إسرائيلية/الأهرام - ديسمبر ١٩٩٦.
- "مستقبل الردع التقليدى فى المواجهة العربية-الإسرائيلية" السياسة الدولية - إبريل ١٩٨٨.
- "الأبعاد الإستراتيجية لمشاركة إسرائيل فى حرب النجوم" - لواء أ.ح. طلعت مسلم - دراسات إستراتيجية - سبتمبر ١٩٨٧.
- "سوريا تفاوض إسرائيل" - كراسات إستراتيجية - عدد رقم ٤٥ السنة السادسة ١٩٩٦.
- "آفاق الغزو الصناعى الحربى لإسرائيل" - جون رووس - مجلة إستراتيجيا - مايو ١٩٩٢.
- "أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية فى الشرق الأوسط" - لواء أ.ح. ممدوح عطية - إستراتيجيا - مايو ١٩٩٢.

- "حرب النجوم بين إسرائيل وأمريكا" - د. محمد السيد سعيد - قضايا فكرية - أكتوبر ١٩٨٨.
- "صاروخ حيتس" - آمنون بارزلياى - هاآرتس فى ١٩٩٧/١٢/١١ - مختارات إسرائيلية/الأهرام - إبريل ١٩٩٧.
- "إطلاق الصاروخ حيتس الى الفضاء" - رأوين ندهتسور - مختارات إسرائيليه /الأهرام- فبراير ١٩٩٦.
- "منظومة الصاروخ الإسرائيلى آرو-٢ " - ملف الأهرام الإستراتيجى - أغسطس ١٩٩٧.
- "نظام الإنذار الفضائى فى إسرائيل" - ملف الأهرام الإستراتيجى - فبراير ١٩٩٧.
- "أوفيك-٣ وتكنولوجيات الفضاء الإسرائيلى". مختارات إسرائيلية/الأهرام - مايو ١٩٩٥.
- "خيارات مواجهة أوفيك-٣" - ملف الأهرام الإستراتيجى - يونيو ١٩٩٥.
- "إسرائيل وحرب الفضاء" - عميد د. هيثم الكيلانى - مجلة إستراتيجيا - ديسمبر ١٩٨٥.
- "الأسلحة المضادة للصواريخ" - د. مهندس على محمد رجب - مجلة إستراتيجيا - مايو ١٩٩٠.
- "فى حرب الخليج بدأ عصر حرب الصواريخ ضد الصواريخ" - مهندس/عبد الحميد محمد حبيب - مجلة إستراتيجيا - أكتوبر ١٩٩١.
- "منظومة السوبر-كمبيوتر فى إسرائيل" - ملف الأهرام الإستراتيجى - نوفمبر ١٩٩٥.
- "نظم الأسلحة الإشعاعية" - ملف الأهرام الإستراتيجى - فبراير ١٩٩٦.
- تقرير مردخاى فانونو - الخبير النووى الإسرائيلى - صانداى تايمز اللندنية فى ١٩٨٦/١٠/٥.
- كتاب "على الطريق النووى Going nuclear) - لينوارد س. سيكتور.
- "الصواريخ البالستية والجوالة والتكتيكية" - مجلة إستراتيجيا - يونيو ١٩٩١.
- "خطر السلاح النووى هل يزول" - ديرشبيجل - مجلة إستراتيجيا - مارس ١٩٩٢.
- "اتجاهات التطور المستقبلية للنظم الصاروخية" - د. على محمد على - مجلة إستراتيجيا - مارس ١٩٩٢.
- "الأقمار الصناعية فى خدمة الاتصالات العسكرية" - لواء أ.ح. اسماعيل شوقى - الحرس الوطنى - فبراير ١٩٩٧.

- "صراع الصواريخ وابعاده فى المنطقة العربية" - د. ممدوح أنيس فتحى - الأهرام ١٩٩٦/٨/١٦.
- "الأسلحة البيولوجية خطر متجدد" - لواء أ.ح. ممدوح عطية - مجلة إستراتيجيا - ابريل ١٩٩١.
- "الليزر فى العمل العسكرى" لواء هلال أصغرى - مجلة إستراتيجيا - ابريل ١٩٨٣.
- "الأسلحة غير القاتلة أدوات حديثة لحفظ السلم" - مروى ممدوح سالم - قراءات إستراتيجية/ الأهرام. يناير ١٩٩٧.
- "القيادة والسيطرة" - عقيد ركن عبد الرحمن بن حسن الشهرى - مجلة الحرس الوطنى - يناير ١٩٩٧.
- "التطور العالمى فى القيادة والسيطرة" - لواء أحمد أنور زهران - مجلة الحرس الوطنى - يناير ١٩٩٧.
- "القوات الخاصة، والمخابرات، والدبابة ميركافا" - مقدم هيثم الأيوبى - مجلة إستراتيجيا - إبريل ١٩٨٣.
- "دور الحرب الإلكترونية فى دعم الضربة الجوية" - د. عادل أمين - مجلة إستراتيجيا - فبراير ١٩٩١.
- "تطور الحرب الإلكترونية وتأثيرها فى التسعينات" - فريق محمد فوزى - مجلة إستراتيجيا - أكتوبر ١٩٩١.
- "الحرب الإلكترونية الحديثة فى القوات البرية" - لواء د. جمال مظلوم - مجلة إستراتيجيا - أكتوبر ١٩٩١.
- "الأنظمة الصاروخية المضادة للدروع فى القوات البرية الأمريكية" - عميد ركن إبراهيم كاخيا - مجلة الحرس الوطنى - يناير ١٩٩٧.
- "تطور الصراع بين الدروع والأسلحة المضادة" - عميد مهندس عبد الحميد هاشم - مجلة إستراتيجيا - أكتوبر ١٩٩١.
- "السباق المحموم بين الدبابات والأسلحة المضادة لها" - لواء محمود محيي الدين فرغلى - مجلة الحرس الوطنى - يناير ١٩٩٧.
- "أساطيل البحر الأبيض المتوسط" - أنتونى بريستون - مجلة إستراتيجيا - يونيو ١٩٩١.
- "الذراع الإسرائيلية الثالثة - القوة البحرية" - جمال كمال - مجلة إستراتيجيا - أغسطس ١٩٩٠.

- "المدفعية ومستقبلها" - عميد مهندس عبد الحميد هاشم حبيب - مجلة إستراتيجيا - مايو ١٩٩٢.
- كتاب الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠ - وكالة الحفار.
- كتاب الصراع العربى الإسرائيلى بين الردع التقليدى والنووى - أمين هويدى - مركز دراسات الوحدة - تقرير معهد أبحاث السلام الدولى - إستكهولم عام ١٩٩٠.
- أسلحة الحرب العالمية الثالثة - تأليف جون س. توم بكتس - موسكو - إصدار وزارة الدفاع السوفيتية.

ثانيا : المراجع الأجنبية

- "Security Threatened: Surviving Israeli Opinion on peace and war" - Asher Arian - Jaffee Center of Strategic Studies - 1995.
- "Israel and Syria: Peace and Security on the Golan" - Arey Shalevwestview Press - 1988.
- The Geopolitics of Israel's Border Question" - Saulcohen - West View Press - 1988.
- "The Tangled Web" - Jack Haswell - "The Art of Tactical and Strategic Deception".
- "Arms Control and The new Middle East Security Environment" - Shai Feldman & Areil Levite.
- "Military Strategy In Transition: Defense and Deterrence in the 1980's" - Keith A. Dumn - US Army War college.
- "Israel's Strategic Doctrine" - Yoav Ben Horin and Barcoy Posen - RAND.
- "The New Nuclear Nations" - Ritchard Seel.
- "The Israeli Arms Industries, Foreign Policy, Arms Transparency and Military Doctorine of a small State".
- "SIPRI Year Book - 1992 - "Arms Control Initiatives".
- "US-Israeli Covert Relations".
- "Changing Patterns in The Arab-Israeli Balance" - Cordesman.
- "Position for Future" - Maj. Gen. Moshe Peled - Military Technology - Jun. 1991.
- "What if The Peace Talks Fail?" - David Eshel - Military Technology - Jan 1992.
- "An American-Israeli Dialogue" - Proceedings of Conference - Edited by Robert Staloff.
- "Strategy and Defece in The Eastern Mediterranean".
- "The Lessons of Combat" - Israeli R&D Center Military Tech-Oct. 1991.

- "Israel and Weapons" - Paul Jaber.
- "A nuclear Middle East Infrastructure" - Paul Jober.
- "US Policy Toward Israeli's Qualitative Edge" - Jaffe Center - 1992.
- "Ballistic Missile Proliferation, A Basis of Control" - International Defense Review - March 1990.
- "By Way of Deception, A Devastating Insider's Portrait of Mossad - Clair Hoy & Victor J. Ostrovsky.
- "Israel's Pilots Look To The Future" - International Defense Review - March 1992.
- "Current Israel Naval Program" - Israel Leskrem - Military Tech- Oct. 1990.
- "Israeli Weapons Tech. and U.S. Military-National Defense - March 1985.
- "Changing Patterns in The Arab-Israeli Balance" - Anthony H. Cordesman.
- "Israeli Nuclear Arsenal" - Peter Pry - Westview - June 1987.
- United Nations Disarmment Year-Book المجلدات ١٠-١٤
- The Middle East and Sweden's Security, Jervas and Others. إصدار معهد بحوث الدفاع الوطنى إستكهولم يناير ١٩٨٥.
- "War in Space", Higel Filymn Marshal Convendish.
- "The geopolitics of Israel's Border Question", Saul Cohen - The Jerusalem Post View Press.

هذا ا لكتاب

يلقى الضوء على نظرية الأمن الإسرائيلى التى وضعت فى الخمسينات من هذا القرن، وما أصابها من تقادم بفعل المتغيرات السياسية والإستراتيجية والتكنولوجية التى برزت فى ا لتسعينات، وهو ما أعلنه الكثيرون من المعنيين بقضية الأمن الإسرائيلى داخل وخارج المؤسسة العسكرية هناك، والذين يطالبون بالبحث عن نظرية جديدة للحرب توائم متطلبات الظروف الإقليمية والدولية فى مطلع القرن القادم. وبين نقد نظرية الأمن القديمة والبحث عن نظرية جديدة للحرب، وما يسببه ذلك من صداع دائم فى أدمغة صناع القرار فى الإسرائيل، يتناول الكتاب الغايات والأهداف القومية الإسرائيلية وإستراتيجية تحقيقها، والعناصر المطلوبة فى النظرية الجديدة. كما يلقى الضوء على ميدان العمليات المستقبلى لإسرائيل، ولحجام ونوعيات قواتها حتى عام ٢٠١٠، ويكشف أساليب الإرتقاء بها على الصعيدين الكمى والنوعى. كذلك دور أسلحة الدمار الشامل فى النظرية الجديدة، وسيناريوهات إدارة الصراع نوويا. وفى الجزء الأخير يعالج الكتاب ما تتطلع إليه نظرية الحرب الجديدة من سد جوانب النقص إزاء القضايا الأمنية الحرجة التى تواجهها إسرائيل، وسيناريو الحرب القادمة من وجهة النظر الإسرائيلية



لواء أركان حرب متقاعد/ حسام سويلم

- خريج الكلية الحربية فى مصر فى ١٩٥٦.
- ماجستير علوم عسكرية من أكاديمية فستزل بالإتحاد السوفيتى عام ١٩٦٥.
- زميل كلية الحرب بأكاديمية ناصر العسكرية عام ١٩٨٣.
- ملحق عسكرى ج.م.ع فى الهند فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨.
- قاد وحدات وتشكيلات المدفعية حتى قائد مدفعية المنطقة العسكرية الغربية عام ١٩٨٥.
- عمل بهيئة عمليات القوات المسلحة المصرية، وإدارة المخابرات الحربية، ثم مديرا لمركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة فى الفترة من ١٨٥-١٩٨٨.
- خاض حروب الصراع العربى-الإسرائيلى فى سنوات ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣.
- قام بالتدريس فى معاهد وكليات أسلحة الجيش وأكاديمية ناصر العسكرية.
- مؤلفاته فى المكتبة العسكرية شملت الأبعاد الحضارية للصراع العربى-الإسرائيلى، وإسرائيل عام ٢٠٠٠، الصراع العربى-الإيرانى، (التفتيت) الإستراتيجية الخفية لإسرائيل، والقلعة النووية الإسرائيلية وإستراتيجية إستخدامها، والعلاقات المصرية-السودانية، وفى المكتبة المدنية (من وراء ضياع البوسنة).

رقم الأيداع ١٥٧٩ / ٩٨

الترقيم الدولى I.S.B.N 977 - 5878 - 01 - 2